

شري فخر لا يذو
ل الأرض زنج م لاه
ي دة شع ي نة ق
وي ط لاة وش ت

تصحيحات لغوية

رأس ف
س ص ل
ش دا
ال ه
ن ي

تأليف
الأستاذ العلامة
عبد اللطيف أحمد الشويرف

طبع برعاية:



الشركة الليبية للحديد والصلب



توزيع

تَصْحِيحَاتُ الْخَوَاصِ

تأليف
الأستاذ العلامة
عبد اللطيف أحمد الشويرف

طبع برعاية:



الشركة الليبية للحديد والصلب



م د ب
رأس ف
س ص ل ب
ي ن ا
ال ه
ي د
ن ه

تكملة

| طُبِع برعاية:



الشركة الليبية للحديد والصلب
LIBYAN IRON AND STEEL COMPANY

CONSTRUCTIONS
NEED%
FOUNDATION للبنين أساس

رقم الإيداع: 2023/423
ردمك: 978-9959-904-11-9

مُحَقَّق الطَّبَع مَحْفُوظَة

الطَّبَعَة الأولى

(1445هـ - 2023م)

مجمع اللغة العربية - شارع البلدية

551 بريد ميدان الجزائر - طرابلس

00218 -21 -4445704

00218 -21 -4440728

00218 -21 -4440126

lugh_a_rabiya@yahoo.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المجمع

ما كان لي أن أقدم شيئاً بين يدي حديث شيخنا الجليل الأستاذ العلامة عبد اللطيف أحمد الشويرف، أو أن أصرف عينَ القارئ عما أَراده من لُقيّا كلامه الطيب عند اقتنائه هذا الكتاب، ولا أن يفصله بفاصلٍ يؤخره عن نيلِ مطلوبه، وتمام مرغوبه، فهو المنهل العذب، ونهاية الأرب، لما يحتويه كلامه من العلم النافع، والأسلوب الممتع، والحجة الساطعة، والفكرة النيرة. ولكنّ دواعي التعريف بالطبعة الجديدة ألزمتني بتقديم شيءٍ عن الكتاب، ودوافع البحث فيه، ومنهجه، ودواعي الإقدام على هذه الطبعة.

فعنوانُ الكتابِ تصحیحات لغویة دالٌّ على مضمونه، وقد صدر في طبعته الأولى بالدار العربية للكتاب سنة 1997م، في اثنتين وسبعين وست مائة صفحة، وأما دوافع البحث فيه فقد أوضحها المؤلف بقوله: «تَسَرَّبَتْ إلى لغتنا العربية بعد انتشارها في الأمصار بانتشار الإسلام، واختلاطها بأقوامٍ آخرين وثقافاتٍ شتى وألسنٍ غريبة عنها، بعضُ الهنات في أساليبها، واللين في إعرابها، والخطأ في كلماتها ومبانيها» فأراد من هذا الكتاب أن «يعيد محاكمة طائفة كبيرة من كلماتٍ وصيغٍ أُدينَتْ ظلماً بالمخالفة والخطأ، ويفتح أمام لغتنا باباً للتطور والامتداد».

ولقد سار المؤلف في كتابه على حُطى العلماء الذين تعقبوا معوجَّ الألفاظ فقوّموه، وما شاع من الأخطاء فصحّوه، وردَّ على أولئك الذين خطّأوا ألفاظاً بالرجوع إلى المعاجم، وهي صحيحة في سياقات أخرى، أو

بدعوى ما اشتهرت به من الشذوذ، أو الخروج على القياس، فوجد أنَّ اللغة أرحبُ من أن يقيدها القياس، أو تُتهمَ بأحكام الشذوذ العجلى، أو أن تقتصر على الأخذ عن المدرسة البصرية، ولا تعتدّ بسماعات المدرسة الكوفية، إلى غير ذلك من أسباب التسرع في التخطئة.

وكان المؤلف في كلِّ ذلك يصطحبُ الحُجج القوية، حتى لا يكون كتابه تصويباتٍ مختصرةً على غرار مسارد (قل ولا تقل)، وهي التي يسعى أصحابها إلى تدوين مقولات موجزة، تنشر ما يرونه صحيحاً، دون أن يُراعوا فيه غرض تعليم القارئ، أو بيان علة ما يقولون، أو تحقيق بغية طالب الدليل والعلة، فهو يقول: «وقد التزمتُ في هذا الكتاب أن أدكر حجة المخطئين ما أمكنني ذلك ووسَّعُهُ علمي، مع كثرة الأمثلة، زيادةً في الإيضاح، كما التزمتُ فيه أن أشرح ما يتعلق بحجة المُخطئ من قاعدة نحوية أو صرفية». وبذلك تتابعت تصحيحات الكتاب واحدةً بعد الأخرى، بدايةً بتصحيح جمع (بحث) على (أبحاث)، الذي يبدوه بقوله: «يُخطئ لغويون جمع بحث على أبحاث، ويقولون: إنَّ الصواب أن يُجمع بحثٌ على بحث». ويأتي بحجة المخطئين، ومنهم سيبويه، ثم يقول: «والصحيح أنَّ جمع «فعلٍ» على أفعالٍ ليس شاذاً لم ترد منه إلا ألفاظٌ قليلة». واستدل على رأيه بكلام العلماء، ومنهم أبو حيان التوحيدي، وخالد الأزهرى، ومصطفى جواد، وأنستاس الكرملي، ثم ما وجده من كلام الفصحاء، وما أقره مجمع اللغة القاهري الذي يضع قراراته في محلٍّ كبيرٍ من التقدير والاعتبار.

ثم تتوالى التصحيحات على هذا المنهج العلمي الدقيق، حتى تصل في

آخرها إلى تصحيح كلمة (فَنّان) بالمعنى الشائع حديثاً، بالرغم من أنها وردت في الشعر الجاهلي بمعنى (حمار الوحش)، وجاء تصحيحه كالعادة اعتماداً على تصحيح بعض العلماء وإقرار المجمع اللغوي، وأحسب أنه راعى الأهمية في ترتيبه لهذه التصحيحات أكثر من غيرها من الاعتبارات.

وأخيراً فإنّ مجمع اللغة العربية الليبي ليسعد كثيراً بإصدار هذه الطبعة الجديدة من هذا السفر النفيس لشيخ اللغويين الليبيين، والعضو المؤسس للمجمع الأستاذ عبد اللطيف أحمد الشويرف، ويطيب لنا أن يكون هذا الإصدار مواكباً لحدث جليل، تمثل في ترشيحه لنيل جائزة الدولة التقديرية في اللغة العربية، اعترافاً بفضله، وبكونه قُدوةً من القُدَى السامقة في عصرنا الحاضر.

والتكريم لهذا العالم الجليل لا يهدف إلى التعريف به، فهو معرفةٌ ساطعةٌ قبل ذلك، ولكنه يسدُّ حاجةً ماسةً من حاجاتِ الشَّبابِ الصاعد إلى التَّأسي بقُدوةٍ صالحة، وسيجدُ فيه المثلَّ الأفضل، والنموذج الأمثل لأعلام العربية الأماجد، ثم هو يسدُّ حاجةً أخرى لازدهار هذه اللغة التي تنتعش بوجود أمثاله من المخلصين الذي قَضَوْا زهرةَ حياتهم في خدمتها، فأعطتهم من سميتها العالي ما جعلهم من مفاخرِ الأمة وأعلامها الجديرين بالتقدير والإكبار.

أما دواعي الإقدام على هذه الطبعة الجديدة، فهي نفاذُ الطبعة السابقة، وتزايدُ الطلبِ على الكتاب، والحاجةُ الماسةُ إليه في حياتنا الثقافية، وقد آثر المجمع أن يضيف بموافقة المؤلف الكريم أرقاماً مسلسلة إلى كل العناوين الفرعية للتصحیحات اللغوية، فأصبح لكل فقرة منها رقم مستقل، وهو

إجراء منهجي مفید مضافٌ إلى هذه الطبعة سیمکن الباحثین من توظيفها في الإحالات البحثية، وفي الربط بينها لمن أراد الدراسة. وأخيراً فإننا بهذا الإصدار الجديد لكتاب تصحیحات لغویة قد لبینا رغبة ملحة في نفوسنا تتمثل في الشعور بوجوب نشر بعض مؤلفات الأستاذ الجلیل عبد اللطیف الشویرف ضمن منشورات المجمع الذي أسهم في تأسيسه، ورفع من شأنه بانتمائه إليه.

نسأل الله تعالى له المزيد من العزة والسؤدد،
والعطاء لأمتة ودينه ووطنه.

رئيس المجمع

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل القرآن بلسان عربي مبين، وخلد العربية بخلود كتابه الذي تكفل بحفظه إلى يوم الدين، وأعلى منزلتها ورفع مقامها وخصّها بمناقب لم تحظ بها لغة أخرى في العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح من نطق وأبلغ من تكلم من خلق الله طراً، من أوتي جوامع الكلم وفصل الخطاب وقال إن من البيان لسحراً، وعلى آله وصحبه الغرّ المُحَجَّلِينَ وفرسان الكلام الميامين، ومن تبعهم بإيمان وإحسان إلى يوم يُبعثون.

أما بعد:

فقد تسرّبت إلى لغتنا العربية بعد انتشارها في الأمصار بانتشار الإسلام، واختلاطها بأقوام آخرين وثقافات شتى وألسن غريبة عنها، بعض الهنات في أساليبها، واللحن في إعرابها، والخطأ في كلماتها ومبانيها.

وكان هذا أمراً طبعياً بالنسبة إلى لغة تخرج من محيطها الضيق في جزيرتها، لتتوسّع في آفاق رحبة بسرعة مذهلة لم تعهدها لغة من قبلها، وتتصل بشعوب كثيرة على امتداد المشرق والمغرب يختلفون عنها في ألسنتهم ومشاربهم وتقاليدهم وأفكارهم، فكان لذلك أن بدأ اللحن يغزو لغة التخاطب، وأخذت العُجْمَة تفرض نفسها مستعيرة أثواباً عربية غير منسجمة معها، وتكوّنت لهجات عامية حاولت أن تزحف على اللغة الأمّ، وتنمو على حساب الفصحى.

وفطن للخطر الذي يهدّد اللغة علماء أفذاذ، هبوا لإنقاذها من الطوفان القادم، واندفعوا يعملون في ميادين مختلفة يجمعها غرض واحد؛ هو الحفاظ على اللغة العربية من موجات التغيير العاتية، وسلامتها من اللحن واللُكْنَة والعامية، وتنقيتها من الشوائب التي داخلتها، والأغيار التي علقت بها، ووضع الأسس

العلمیة الّتی تحمی أصولها، وتثبت جذورها، وتصون شخصیّتها من الدّوبان والفناء.

فمن هؤلاء من توجه إلى التّبع الصّافي في البادية یسمع عن العرب الأقحاح الّذین لم تُفسد سلیقتهم عُجمة، ولم تتلوّث بیئتهم بما تلوّث به المدن الزّاحرة بأنواع الألسن والثّقافات، فحفظوا ما سمعوا، ودوّنوا ما جمعوا، وقدّموا للعربیة كنوزاً ثرة، وذخائر عامرة، كانت المادّة الأصلیة لأصحاب المعجمات والّدارسین والباحثین فی مختلف فروع اللّغة.

فمنهم من اهتمّ بالتّحو یضبط قواعده، ویقیم دعائمه، وینظّم أبوابه، وییسّر تعلّمه، ویسخره لسلامة النّطق ومقاومة اللّحن وإتقان الإعراب.

ومنهم من اعتنى بعلوم البلاغة والبیان، یكشف عن وجوه الإعجاز القرآنی، ویوضّح أسرار العربیة وسموّ ذوقها، وجمال صورها، ودقّة أسالیبها، وقدرتها الفائقة على إبراز المعانی والتّفنّ فی التّعبیر.

ومنهم من بحث فی فقه اللّغة وترادفها وأضدادها وغریبها وتصیّد شواردها وجمع نوادرها. ومنهم غیر هؤلاء ممّن توزّعوا فی شعاب اللّغة ینقبّون ویجمعون ویوثّقون ویبحثون ویستنبطون، ویستخلصون الأصول والقواعد، ویزوّدون العربیة بعوامل قوّتها الدّائیة، وعناصر کفایتها الخاصّة الّتی تحمّیها من ریح التّغییر، وتصدّ عنها زحف الدّخیل.

والّذی یهمّنا فی هذا المقام من الطّوائف الّذین جرّدوا همّتهم لخدمة اللّغة العربیة، وسدّ ثغرات الحلل الّذی أصابها، وعلاج ما انتابها من ضعف قبل أن یتفحل الدّاء ویستشري الخطر، فثمة من العلماء تعقّبوا ما اعوجّ من المفردات على الألسنة فقوّموه، وتتبّعوا ما شاع من الأخطاء اللّغویة فصحّحوه، وفتّشوا عن الدّخیل الّذی اندسّ فی غیبة الرّقیب فانترعوه، واجتهدوا فی البحث عن کلّ ما

خالف سَنَ العَرَبِيَّة، وَبَعُدَ عن أصولها الثَّابِتة، وَشَدَّ عن ذوقها وخصائصها، فَنَبَّهوا عليه، وَحَذَرُوا منه، وَأَشَارُوا إلى الصَّواب الصَّحِيح والاستعمال القويم. وَأودَعُوا عَصارة جهودهم كِتَاباً أَلْفَوْها في مختلف العصور، فأخذ خَلْفُهُم من سَلَفِهِم، وزاد اللاحقُ ما استجدَّ في عصره ولم يُنَبِّه عليه السَّابِق، وكان من ذلك ثروةٌ لغويَّة عظيمة ساهمت في تصفية اللُّغة من كثير التَّشويهاَت التي لا بستها، وحاولت أن تُقَوِّم الألسنة ممَّا أصابها من اللَّحن وخطأ النُّطق. نذكر من هذه الكتب:

- كتاب «التنبيهات على أغلاط الرِّوَاة» لابن حمزة البصري.
- كتاب «التنبيه على حدوث التَّصحيف» لحمزة الأصفهاني.
- كتاب «شرح ما يقع فيه التَّصحيف والتحريف» لأبي أحمد العسكري.
- كتاب «درة الغواص في أوهام الخواص» لأبي محمَّد الحريري.
- كتاب «لحن العوام» لأبي بكر محمَّد الزبيدي.
- كتاب «إصلاح المنطق» لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق، ابن السَّكَّيت.
- كتاب «تقويم اللِّسان» لابن الجوزي.
- كتاب «تثقيف اللِّسان وتنقيح الجنان» لابن حفص عمر بن خَلَف بن مَكِّي الصَّقَلِي.

- كتاب «تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامَّة» للجواليقي.
 - كتاب «تصحیح التَّصحيف وتحرير التَّحريف» للصَّفدي.
- وفي العصر الحديث:

- كتاب «لغة الجرائد» للشيخ إبراهيم اليازجي.
- كتاب «تذكرة الكاتب» لأسعد خليل داغر.
- كتاب «عثرات الأقلام» للشيخ عبدالقادر المغربي.

- کتاب «قل ولا تقل» للدكتور مصطفى جواد.
- کتاب «معجم الأخطاء الشائعة» لمحمد العدناني.
- کتاب «الكتابة الصحيحة» لزهدي جار الله.
- کتاب «الأخطاء السائرة في اللغة العربية» لخالد قوطرش وعبد اللطيف الأرنؤوط.

كما جاء التنبيه على لحن العامة والأخطاء اللغوية الشائعة متفرقاً في المعجمات وكتب النحو والصرف وكتب البلاغة والأدب، وكتب اللغة والرسائل، وشروح الدواوين والقصائد، وغيرها.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المباركة التي بذلها العلماء في تصفية اللغة مما ليس منها، وتقويم ما انحرف من مفرداتها وصيغها، والتي تستحق منا الإكبار والتقدير والاعتراف بالفضل لأصحابها، وقع بعضهم في أخطاء بحسن قصد كشأن كل عمل بشري، وبالغوا - بدافع الغيرة على اللغة - في النقد حتى وسعوا دائرة الخطأ اللغوي إلى أبعد من محيطها الطبيعي، وتسرعوا - ولكل جواد كبوة - فخطأوا الصحيح وما يمكن أن يكون له وجه من الصحة لو تأملوا.

وكان بعضهم ضحية الثقل ممن سبقه بلا روية، والتسليم بما قاله أئمة اللغة بلا مناقشة، ونظرة التقديس إلى القديم كأنه تنزيل من التنزيل.

ويمكن أن يرجع ما وقع من تخطئة الصحيح، أو ما يمكن أن يكون له وجه صحة، والحكم بالمنع على ما لا يستحق المنع، إلى أسباب نذكر أهمها:

1 - تعليل بعضهم الخطأ بأن المعجمات لم تورد، وعند البحث نجد أن معجماً أو أكثر قد ذكر ما نفاه ونص على ما ادعى أنه غير وارد.

خطأ بعضهم - مثلاً - «الهروب» مصدرًا لـ «هرب»، بحجة أن المعجمات لم تذكر هذا المصدر. لكن «المصباح المنير» ذكر هذا المصدر «الهروب»، فبطل

الادعاء بأنه غير وارد في المعجمات. وخطأ بعضهم «استأهل» بمعنى «استحق» واستوجب» بحجة أنه لم يرد في المعجمات بهذا المعنى، والذي ورد فيها أن «استأهل» بمعنى «اتخذ الإهالة» أي الشحم المذاب، لكن «القاموس المحيط» ذكر «استأهل» بمعنى «استوجب» وقال: إنها لغة جيدة.

2 - تعليل بعضهم الخطأ بأن المعجمات لم تذكره، وهذا - وإن كان صحيحاً - تعليل غير منطقي، لأن المعجمات لم تستوف كل كلام العرب، ولم تستقر كل ما أثر عنهم، وإنما سجلت بعض ما وصلنا من كلام العرب، وبعض ما حفظه الرواة ونقلوه، على قدر ما تيسر لجامع المعجم من علم وإطلاع ومراجع وهمة ووقت وذكاء. فقد تذكر المعجمات للكلمة جمعاً دون جمع، وقد تذكر المفرد ولا تذكر له جمعاً، وقد تترك النص على الجمع لأنه مقيس لا يحتاج إلى نص، وقد تذكر الفعل الثلاثي ولا تذكر تعديته بالتضعيف، وقد تذكر الفعل ولا تذكر مطاوعه، وهكذا. فلا يصح - والأمر كذلك - أن نخطئ جمعاً لم تذكره المعجمات، أو نعتد فقط على ما ورد في المعجم دون أن نكلف أنفسنا جهداً في حمل التظير على التظير، أو استخدام القياس، أو الاشتقاق، أو القواعد والضوابط التي وضعها علماء النحو والصرف لتيسير فهم اللغة ومعرفة دلالة صيغها، فخطأ بعضهم جمع «ورد» على «ورود» و«زهر» على «زهور» و«سهم» على «سهوم»، بحجة أن المعجمات لم تذكر هذه الجموع، وفاته أن من الجموع المقيسة المطردة جمع «فعل» - ساكن العين صحيحها - على «فُعول»، نحو: دهر ودهور، وقلب وقلوب، وعصر وعصور، وشأن وشؤون.

3 - ادعاء بعضهم في تعليل الخطأ بأنه شاذ لم يؤثر عن العرب منه إلا ألفاظ قليلة جداً تُحفظ ولا يُقاس عليها. وهي دعوى عريضة لا يجرؤ عليها بشر يعرف حدود علمه. فمن ذا الذي يستطيع أن يحصي كل ما قاله العرب، ويحفظ

كُلّ ما نُقِلَ عنهم من مفردات وصيغ وأساليب حتّى لا يسمح لكلمة بالدخول في رحاب العربيّة بدعوى أنّها مقطوعة النّسب، محرومة من نعمة القياس، لم يُسمع منها إلّا ألفاظ شاذّة؟

قالوا: إنّ «فَعَلًا» - بفتح الفاء وسكون العين - لا يُجمع على «أفعال»، ولم يرد عن العرب من ذلك إلّا ألفاظ شاذّة كقَرَحَ وأقراخ ورَزَدَ وأزناد، ولذلك خطّأ بعضهم أن يُجمع «بَحْث» على «أبحاث» و«مَجْد» على «أمجاد».

واستمرّ التّحاة يردّدون شذوذ جمع «فَعْل» على «أفعال» الذي نقلوه عن سيبويه، إلى أن جاء أبو حيّان التوحيديّ، فبحث ونقّب ووجد في العربيّة ثلاثين جمْعاً لـ «فَعْل» على «أفعال»، ثمّ جاء بعده من زاد على ذلك، وتبيّن من كلام العرب أنفسهم أنّ ما قيل بشذوذه ليس شاذّاً، وما قبل بتخطئته صحيح سليم.

وقالوا: إنّ «مفعولاً» لا يُجمع على «مفاعيل»، وإنّما يُجمع على «مفعولين» للعاقل وعلى «مفعولات» لغير العاقل، وما جاء من جمع «مفعول» على «مفاعيل» شاذّ لا يقاس عليه، ثمّ تتبّع بعض الباحثين هذه المسألة، وأثبت من كلام العرب أنّ ما قيل بشذوذه من جمع «مفعول» على «مفاعيل» كثيرٌ كثرةً تسمح بالقياس عليه.

4 - اعتماد بعضهم في التّخبطة على المعجمات فقط، والمعجمات بلا شكّ مصدر رئيس من مصادر اللّغة، ومرجع لا يستغني عنه باحث لغويّ، ولكنها ليست نهاية المطاف في البحث، وليست كلّ شيء في اللّغة، فما لم نجده في المعجمات قد نجده في مصادر اللّغة الأخرى كالقرآن الكريم، والأحاديث التّبويّة الشّريفة، وأقوال الصّحابة والتّابعين، وخطبهم والشّعر والنّثر والأمثال، والأخبار والقصص، وآثار الفصحاء في كتبهم ورسائلهم.

إنّّه ليس من الإنصاف أن نحكم على كلمة أو تركيب بالخطأ من خلال

المعجمات، ولا نحاول أن نستعين بمظان اللغة الأخرى التي قد تحكم للكلمة أو التركيب بالبراءة من الخطأ، وقد تُعطي لهما شهادة الصّحة من آية أو حديث أو بيت شعر أو حكمة أو مثل أو كلام إمام من أئمة اللغة أو كاتب من كتّاب العربيّة وأدبائها المشهود لهم بالعلم والبلاغة.

خطأ بعضهم أن يقال: «فلان كسول» بحجة أنّ المعجمات لم تذكر «كسولاً» إلّا صفة لمؤنّث، ولم تذكرها صفة لمذكّر. لكنّ «كسولاً» وردت صفة لمذكّر في شعر فصيح، وهذا يكفي في الشهادة لها بالصّحة وإن حجبّت هذه الشهادة المعجمات.

قال الشاعر الجاهليّ أحيحة بن الجلاح:

فلا وأبيك ما يُغني من الفتيان زُمَيْلُ كسولٍ
وقال الرّاعي في ملحمة:

طال التّقلُّبُ والزّمانُ ورأبَه كسَلٌ ويكره أن يكون
ومنع بعضهم أن يُجمع «جواز» على «جوازا»، وقال: إنّ الصّحيح جمعه على «أجوزة» كما جاء في أساس البلاغة للزّمخشري. لكن الجاحظ - وهو من هو - جمع «جواباً» على «جوابات»، مع أنّ لجواب جمع تكسير هو «أجوبة»، فإذا استعمل الجاحظ الثّقة البليغ «جوابات»، فلماذا لا نستعمل نحن «جوازا» حملاً للنّظير على التّظير؟ يضاف إلى ذلك أنّ من أئمة اللغة من أجاز جمع المفرد المذكّر غير العاقل بالألف والتّاء، وفي هذا قرار مجمعيّ سيأتي ذكره في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

5 - اعتبر بعضهم أنّ ما يقابل الأفصح ممنوع غير جائز. وهذا حكم غير صحيح، ففرق كبير بين أن تكون الكلمة أقلّ فصاحة، وأن تكون ممنوعة لا تجوز.

خطأ بعضهم أن يقال: «كلا الرجلين مدرّسان»، وقال: إنّ الصواب: «كلا الرجلين مدرّس»، والحقّ أنّه يجوز مراعاة لفظ «كلا» و«كلتا» المفرد، ومراعاة معناهما المثنى، والأفصح مراعاة اللفظ كما في قوله تعالى: «كلتا الجنّتين آتت أكلها». لكنّ الوجه الآخر جائز، ولا يصحّ أن نصفه بالخطأ، وإن كان أقلّ فصاحة من الأوّل.

وخطأ بعضهم «تُهمّة» - بسكون الهاء - وقال: إنّ الصواب «تُهمّة» - بفتح الهاء - على وزن «هُمَزَة»، والصّحيح أن «تُهمّة» - بسكون الهاء لغة حكاها الفارابيّ فهي جائزة، وإن كانت «تُهمّة» - بفتح الهاء - أفصح وأرقى.

6 - اعتمد بعضهم في تخطئة بعض الصّيغ والأساليب على مذهب البصريّين التّخويّ، وهذا تضيق لا مُسوّغ له، فنحن لسنا متعبّدين بهذا المذهب حتّى لا نحيد عنه، وليس ما يمنعنا من الأخذ ببعض آراء الكوفيّين وغيرهم إذا كانت حجّتهم مقبولة، وفي الأخذ برأيهم تيسير وخدمة للغة واستجابة لحاجتها إلى التّوسّع والتّطوّر.

إنّ مدرسة الكوفة التّخويّة مدرسة مرموقة لها أعلامها الكبار، وخدماتها الجليلة للعربيّة لا ينكرها منصف، ولها نظرات علميّة سديدة موفّقة، وتستند إلى السّماع الصّحيح من العرب، وتقيس ما لم يرد على ما ورد، وتركت تراثاً لغويّاً نعتزّ به كما نعتزّ بتراث البصريّين وغيرهم من علماء العربيّة بلا تعصّب لأحد، ولا تحيّر إلى مذهب.

خطأ بعضهم أن يُنسب إلى جمع التّكسير، لأنّ البصريّين يوجبون النّسب إلى المفرد، لكنّ الكوفيّين يجيزون النّسب إلى جمع التّكسير مطلقاً، وفي ذلك تيسير واستجابة لحاجتنا إلى التّفريق بين النّسبة إلى المفرد والنّسبة إلى الجمع.

والبصريّون يمنعون أن يقال: «هذا الثوب أبيض من ذاك»، والكوفيّون

يجيزون ذلك، ويستندون إلى السّماع الصّحيح، وفي رأيهم تيسير، وما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب.

7 - اعتمد بعضهم في التّخطة على لغة الحجاز المشهورة فجعلها الأساس في حكمه، ولم يراع لغات العرب الأخرى (أي لهجاتها) التي قد تختلف عن لغة الحجاز.

خطأ بعضهم أن يقال: «مديون» و«مبيوع»، وقال إنّ الصّواب: «مدين» و«مبيع»، لكنّ بني تميم يحقّقون الياء في نحو مديون ومبيوع ومكيول ومشبود. وخطأ بعضهم «سكرانة» و«غضبانة» و«عطشانة» ببناء التّأنيث، لكنّ بني أسد يقولون ذلك.

ولا بأس بأن نأخذ ببعض لغات القبائل العربيّة إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وفي قراءات القرآن الكريم السّبعيّة ما جاء موافقاً لبعض لغات العرب من غير لغة الحجاز.

8 - خطأ بعضهم خروج كلمة عن حالة من الإعراب معيّنة إلى حالة أخرى، كما قالوا في «كافّة» من وجوب تنكيرها ونصبها على الحال دائماً وتخطئة من يضيفها أو يعرفها بأل أو يستعملها في غير موضع الحال. وحبّتهم في ذلك أنّها لم ترد في القرآن الكريم إلّا نكرة منصوبة على الحال، وهي حجة يبدو عليها الضّعف، إذ ليس ورود كلمة على حالة من الإعراب في القرآن الكريم دليلاً على ضرورة ملازمتها هذه الحالة في غير القرآن وخطأ الخروج عنها.

إنّ كلمة «كافّة» وردت في القرآن الكريم نكرة منصوبة على الحال لأنّ السّياق في الآيات التي ذُكرت فيها يفرض نصبها على الحال، وليس ما يمنع لغة أن تكون في حالة إعراب أخرى في كلامنا إذا اقتضى المقام ذلك. ولو أخذنا بهذه الحجة لمنعنا استعمال كثير من الكلمات في غير الموضع الذي وردت فيه في القرآن الكريم، ولقلنا: لا يجوز «العالمون» - بفتح اللّام - بالواو والنون لأنّ هذا

اللفظ لم یرد فی القرآن الکریم إلا بالياء والتون، ولخطأنا - مثلاً - من یعطف بـ «ثم» مفرداً علی مفرد بحجة أن «ثم» لم تعطف فی القرآن المفردات، وهذا ما لا یقوله عاقل.

وصدق الشهاب الخفاجي فی قوله: «لا یلتزم استعمال المفردات فیما استعملته العرب بعینه، ولو التزم هذا لأخطأنا الناس فی أكثر کلامهم».

9 - خطأ بعضهم أساليب حديثة متداولة بحجة أنها منقولة بالترجمة الحرفية من اللغات الأجنبية، ولسنا نرى فی ذلك عیباً ولا خطأ، لأن كل لغة حیة تأخذ وتُعطي، وتؤثر وتتأثر، وینمو رصيدها التعبيري باستمرار، ویتطور معجمها علی مرّ العصور.

ولغتنا العربية لغة حضارية حیة خالدة، وهي لذلك متفتحة علی كل الثقافات والآداب، واسعة الصدر لا تضيق بحديث، إنسانية النزعة لا تتعصب لقديم، تطعم أساليبها بالجديد بدون أن یحدث لها عُسْر فی اللّقم أو سوء فی الهضم، وتتنوع صورها وصيغها بالترجمة وغيرها بدون أن تذوب لها شخصیة أو یتمیّع لها کيان، وتسکب علی ما تأخذ من روحها وذوقها وأسرار جمالها حتی لکأنه مصبوب أصلاً فی قالبها، أو کأنه مترجم منها لا إليها، ویجد الوافد فی أحضانها أنساً لا یجده فی أحضان لغته الأم، ویستمتع بحلاوة لم یدق لذتها فی موطنه الأول. وفي هذا الخیر كل الخیر للغتنا العربية، ما دام یتّم علی وفق أصولها الثابتة، وخصائصها المميّزة، وقواعدها الراسخة، ونظام أبניתها وأقیستها، ولا یلحق بها أي ضرر أو خطر.

وكان هذا شأن اللغة العربية منذ تاریخها القديم، فقد فتحت أبوابها للمعرب واثقة بنفسها فأدأبتهُ ولم یذبها، وأخضعته لطبیعة لسانها ولم یخضعها لسانه، وأعادت صياغته علی ذوقها فلانَ وأطاع وشرف بالانتساب إلى أعظم لغة خلقها

الله.

وكما أخذت لغتنا المعرب في المفردات، أخذت المعرب في الأساليب، فتوسّعت تشبيهاتها واستعاراتها، وتطوّرت قوالب تعبيرها، وازدادت عدوياً ورقّةً وسحرًا، فأساليبها في العصر الجاهليّ غيرها في صدر الإسلام، وهي في العهد الأمويّ غيرها في العهد العباسيّ، بل إنّ أساليب العربيّة في نهاية القرن العشرين غيرها في أوائل القرن. وكلّ هذه التوسّع في الصيغ والصّور وأنماط التعبير، بسبب تفاعل اللّغة مع الآداب الأخرى، واحتكاكها بثقافات الأمم والشّعوب، واتّصالها المستمرّ بالركب الحضاريّ أخذاً وعطاءً بالترجمة وغيرها.

ولو حبست العربيّة نفسها في ميراثها من العصر الجاهليّ والعصور القديمة الّتي تلتها، ولم تتفتّح على ثقافات الآخرين وآدابهم في العصر الحديث، لجمدت وهمدت وتحتّطت، ولأصبحت الآن كالآثار العتيقة الّتي يعلوها غبار الزّمن، وتُعرض في رفوف المتاحف.

وقد أحسن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة صنعاً عندما أقرّ كثيراً من الأساليب المشاعة المنقولة إلى العربيّة بطريق الترجمة واستنكرها بعضهم، حيث وجد لها المجمع تخريجاً لغويّاً مقبولاً يسمح بانتسابها إلى العربيّة واعتبارها من الأساليب المعربة الّتي تُثري اللّغة وتنميها، وسيجد القارئ طائفة منها في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

10 - من صيغ التعبير الحديث ما يوجّه إليه التقد لأنّه غير وارد في المعجمات، وغير جار على القواعد التحوّية أو الصّرفية المتعارف عليها، وهو نقد وجيه لا يُلام عليه أصحابه، لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة صحّح تلك الصيغ، وأجازها باستخدام قواعد جديدة استحدثها وأباح بها ما لم يكن مباحاً من قبل.

من هذه القواعد: إقرار المجمع قياسيّة صيغ كثيرة لم تكن مقيسة عند

التّحاة القُدّامى، وإقراره لاسم الآلة سبع صيغ وكانت ثلاثاً فقط، وتوسّعه في الاشتقاق من أسماء الأعيان وجعل ذلك قياسياً عند الحاجة، وتوسّعه في التّحت والتّضمين، وإقراره استكمال المادة اللّغويّة، ورفع كَثِيراً من القيود الّتي وضعها الأقدمون على المعرّب، وإقراره الأخذ من المولّدين المحدثين الثّقات وقد منعه السّابقون، إلى غير ذلك من القرارات الّتي رآها المجمع ضروريّة لتوجيه اللّغة إلى التّوسّع، واستيعاب كلّ المصطلحات العلميّة والفنيّة الحديثة، وملاحقة سرعة هذا العصر الّذي يأتي بالجديد في كلّ لحظة.

هذه في نظري أهمّ الأسباب الّتي تكمن وراء المبالغة في التّخطئة اللّغويّة، حتّى أصبحت الأخطاء عبئاً ثقيلاً ينوء به كاهل اللّغة، وقيداً يحدّ من انطلاق الكتاب والأدباء في مجالات التعبير، ومزلقاً يعرّضهم للنقد من قِبَل المتزمتين المولعين بالتّخطئة لأدنى وأقلّ شبهة.

وهذا الكتاب أردت منه أن يعيد محاكمة طائفة كبيرة من كلمات وصيغ أُدينَتْ ظلماً بالمخالفة والخطأ، ويفتح أمام لغتنا باباً للتّطور والامتداد، ويجرّر الكتاب والأدباء من سيف سُلّط عليهم بلا وجه حقّ، ويُفْرِج عن كلمات وصيغ ظلّت زمناً حبيسة وراء قضبان التّخطئة، حتّى قيّض الله لها من يَفكّ قيدها، ويُطلق سراحها، ويردّ إليها اعتبارها، من علماء أجلاء، وأئمة، فضلاء، ومؤسّسات لغويّة رسميّة يقف في مقدّمتها شايحاً عملاقاً مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة.

وقد التزمت في هذا الكتاب أن أذكر حجة المخطّئين ما أمكنني ذلك ووسعه علمي، مع الإكثار من الأمثلة زيادة في الإيضاح، كما التزمتُ فيه أن أشرح ما يتعلّق بحجّة المخطّئ من قاعدة نحويّة أو صرفيّة، تذكيراً بتلك القاعدة من يكون قد درسها ثمّ نسيها لتقادم العهد، وتعليماً لمن لم يسبق له تعلّمها، حتّى

تكون منافع الكتاب بذلك متعدّدة الجوانب. وقد أذكر بالمناسبة ما يتعلّق بمادّة البحث خارجاً عن نطاق التّصحیح إتماماً للفائدة.

والأمر نفسه التزمته في جانب المصحّحين للتّخطة: أذكر حجّتهم، وأشرح ما يتعلّق بها من قاعدة نحوّية أو صرفيّة، ليكون القارئ على بيّنة من التّصحیح كما كان على بيّنة من التّخطة.

ولا بدّ لي في هذا المقام من أن أشير إلى ثلاثة أمور لأهميّتها:

1 - أنّ هذا الكتاب ليس تسويغاً لأخطاء لغويّة شائعة، ولا إقراراً باللّحن وما انحرف عن أصول اللّغة، إذ لستُ مع المقولة: «خطأ شائع خير من صواب مهجور»، وأؤمن بأنّ الخطأ اللّغويّ الحقيقيّ آفة تجب مقاومتها، وعِلّة تصيب اللّغة بالضعف، والتهاونُ في علاج المرض نذيرٌ باستفحاله، وقد يهدّد المريض بالموت.

إنّ هذا الكتاب إزالة لصفة الخطأ عن بعض ما خُطئ أو ما يمكن أن يُخطأ، وذلك بتصحيح مقبول وتخریج معقول من أهل العلم والاختصاص، وهو دفاع عن مُدان بالخطأ وَجَدَت المحكمةُ العادلةُ أن لا وجه لإقامة دعوى الخطأ عليه أصلاً، أو أنّ إدانته كانت مبنية على شبهة لا تصلح دليلاً يُعتمد عليه، وليس الكتاب بأيّ حال دفاعاً عن مُدان تتواطأ كلّ الأدلّة القويّة وشهود الإثبات على إدانته، ويصرخ خطؤه بأعلى صوته معلناً خرقه الواضح لأصول اللّغة وقواعدها.

2 - أنّ التّيسير في اللّغة الذي هو من ضمن أهداف الكتاب، ليس التّيسير المطلق من الضّوابط والمنحلّ من الشّروط، وليس دعوة ينادي بها كلّ من هبّ ودبّ من أدعياء الثقافة والأدب وأنصار الاغتراب، وليس شعاراً ترفعه الأمزجة وتمليه الأهواء ويحمل في طيّانه الهدم والتّدمير، وإنّما هو التّيسير القائم على الدّراسة المستنيرة والبحث الجادّ، والمستند إلى الحجّة القويّة والبرهان السّاطع،

والقائل به أهل الدراية والخبرة والاختصاص من أئمة اللغة وعلمائها وأربابها قديماً وحديثاً، من يملكون المفاتيح الجيدة لاقتحام باب الاجتهاد في اللغة، ويتقنون استخدام أدوات البحث والدراسة والاستنباط، ويصدرون فيما يقررون عن علم غزير باللغة، ومعرفة شاملة بكلام العرب، وإطلاع واسع على الأمهات والمصادر، وحسن فهم ورهافة حسّ وسموّ ذوق، ويحملون بين جوانحهم العشق للغة والغيرة عليها، والإخلاص لها والوفاء بعهداها، والحرص على سلامتها والأمانة على خصائصها، ويقظة الرباط على ثغورها والحراسة لقلعها، والاستعداد لصدّ أيّ اعتداء عليها وردّ كلّ سهم حاقد يوجّه إليها.

وحقّ يكون التيسير الذي يهدف إليه الكتاب فيما يهدف، مُقيّداً بشرطه، مُوسّداً إلى أهله، كان معظم ما ورد فيه من تصحيحات صادراً عن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، ممّا يُعطي تلك التصحيحات مزيداً من الثقة والاطمئنان إليها، لما يتمتّع به المجمع المذكور من مكانة علميّة عظيمة، وما يضمّه تحت قبّته من علماء وباحثين ذوي أقدام راسخة في علوم اللغة، وإن لم يقدّره العرب حقّ قدره، ويحلّوه في نفوسهم المكانة اللاّئقة به.

3 - لا تعني إجازة بعض الكلمات والصّينغ الواردة في الكتاب التّشجيع على استعمالها والانحياز إليها في التعبير، وإنّما المقصود من إجازتها تبرئتها من وصمة الخطأ التي لحقت بها، بحيث لا يُقفل باب اللغة دونها بعد ذلك، ولا تُمنع من الحضور في الأسلوب العربيّ إن أرادت أن تحضر.

إنّ مجال التعبير العربيّ مجال فسيح للإجادة والإتقان، والتنافس في حلبة الإبداع والبيان، وانتقاء أجمل الألوان وأبهى الزينة التي تظهر بها الجملة فاتنة ساحرة تجتذب النفس، وتحرك المشاعر، وتعبئ الوجدان، وتستثير العقل، وتهبّي المُتلقي للتأثر والاقتناع.

وكّل كاتب يحرص على أن يكون أسلوبه على أعلى درجة ممكنة من الحسن

والبلاغة والسلاسة والجازبيّة، فهو لذلك يتخیر من الألفاظ أفصحها، ومن الصّیغ أبلغها، ومن الصّور أجملها، ومن طرق الصّناعة أسرعها نفاذاً إلى القلوب وأقربها وصولاً إلى العقول، ولا يرضى بالحدّ الأدنى من الصّحة والقدر المتواضع من القبول.

فأنا لا أخطئ - مثلاً - من يقول: «أساتذة وطلبة الجامعة متعاونون»، لأنّ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة قد أجاز هذا التّعبير وصحّحه، ولكني لا أستعمله، ولا أنصح باستعماله، ولا أعدل عن التّركيب الفصيح وهو أن يقال: «أساتذة الجامعة وطلّابها متعاونون».

ولا أخطئ من يقول: «كلا الرّجلين مدرّسان»، لأنّ علماء التّحولات قالوا بجواز ذلك، ولكني لا أحيّد عن الوجه الأفصح والأكثر، وهو أن يقال: «كلا الرّجلين مدرّس».

ولا أخطئ «الغير» بالألف واللام بعد أن أجازها مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة ومنحها شهادة الصّحة، ولكنّ في نفسي منها شيئاً يصدّني عنها، فأنا لا أطيّقها ولا يطاوعني قلبي على رسمها.

ولا أخطئ من يقول: «هذا الثوب أبيض من ذاك» حيث أجاز هذا التّعبير مجمع القاهرة اللّغويّ مستنداً إلى رأي الكوفيّين، ولكني لا أتجاوز الأسلوب الأفصح والأشهر وهو أن يقال: «هذا الثوب أحسن بياضاً من ذاك».

وهكذا يكون شأننا في التّعبير والكتابة كشأن الطّالب التّجيب المجتهد: لا يكتفي في التّجّاح بدرجة «مقبول»، وتطلّع همّته إلى أن يكون نجّاحه بدرجة «ممتاز» أو «جيد جداً».

هذه أمور ثلاثة أحببت أن أنبّه إليها لأهمّيّتها.

وإنّي لأرجو أن يكون هذا الكتاب قد شقّ مسلكاً متواضعاً في درب تطوّر

لغتنا الصّاعد الواعد، وحقّف - ولو قليلاً - من عبء ما دُوّن من تخطّئات لغويّة
أرهقت اللّغة بلا داع إلى الإرهاق، وفتح كُوة صغيرة ينفذ منها نور التّيسير الّذي
يفتح القلوب لحبّ لغتنا العربيّة والتّعلّق بها وإتقانها، ويجعلها دوماً حائزة
قصب السّبق في ميدان التّنافس بين اللّغات.

فإن كنت قد وُقِّعتُ إلى كلّ هذا أو شيء من هذا، فمن الله ذي الفضل
والإحسان والمِنَّة والإِنعام، وما توفّيقى إلّا بالله، وإن كان غير ذلك فمن خطي
وسهوي ونسياني وجهلي، وكلّ ذلك عندي، وأستغفر الله من كلّ قصور وتقصير
وإفراط وتفريط، وأسأله العفو والعافية في الدّنيا والآخرة وحسن الخاتمة، وأدعوه
سبحانه أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يثقل به ميزاني، وهو
حسبي ونعم الوكيل.

وصلّى الله وسلّم وبارك على أكرم خلقه سيّدنا محمّد إمام المتّقين، وعلى آله
وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين.

عبداللطيف أحمد الشويرف

(1)

تصحیح جمع «بَحَث» على «أَبْحَاثُ»

يَخْطِئُ لُغَوِيُّونَ جَمْعَ «بَحَث» عَلَى «أَبْحَاثُ»، وَيَقُولُونَ: إِنَّ الصَّوَابَ أَنْ يُجْمَعَ «بَحَثُ» عَلَى «بُحُوثُ».

وَحَجَّتُهُمْ فِي هَذِهِ التَّخْطِئَةِ أَنَّ التَّحَاةَ الْقَدَامَى قَالُوا: إِنَّ مَا كَانَ اسْمًا ثَلَاثِيًّا عَلَى وَزْنِ «فَعْلٌ» - بَفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ -، وَكَانَ صَحِيحَ الْعَيْنِ غَيْرَ مَعْتَلٍّ الْفَاءِ أَوْ اللَّامِ وَغَيْرِ مَضَاعَفٍ، لَا يُجْمَعُ عَلَى «أَفْعَالٍ»، وَإِنَّمَا يُجْمَعُ عَلَى «أَفْعُلٍ» فِي الْقَلَّةِ، وَعَلَى «فُعُولٍ» فِي الْكَثَرَةِ، فَجَمَعَ الْقَلَّةُ كَقُلْسٍ وَأَقُلْسٍ، وَشَهْرٍ وَأَشْهُرٍ، وَبَحْرٍ وَأَبْحُرٍ. وَجَمَعَ الْكَثَرَةُ كَدَرْبٍ وَدُرُوبٍ، وَسَهْلٍ وَسُهُولٍ، وَعَصْرٍ وَعَصُورٍ. وَقَالُوا: يُجْمَعُ «فَعْلٌ» أَيْضًا عَلَى «فِعَالٍ» كَكَعْبٍ وَكَعَابٍ، وَصَحْبٍ وَصَحَابٍ، وَسَهْمٍ وَسِهَامٍ.

أَمَّا «فَعْلٌ»: مَعْتَلٌّ الْفَاءِ، أَوْ مَعْتَلٌّ الْعَيْنِ، أَوْ مَعْتَلٌّ اللَّامِ، أَوْ الْمَضَاعَفُ، فَيَقُولُ التَّحَاةُ الْقَدَامَى: إِنَّهُ يُجْمَعُ عَلَى «أَفْعَالٍ».

فَالْأَوَّلُ (مَعْتَلٌّ الْفَاءِ): كَوَقَّتْ وَأَوْقَاتٍ، وَوَقَّفَ وَأَوْقَافٍ، وَوَصَفَ وَأَوْصَافٍ، وَوَهَمَ وَأَوْهَامٍ، وَوَعَدَ وَأَوْغَادٍ، وَوَكَّرَ وَأَوْكَارٍ.

وَالثَّانِي (مَعْتَلٌّ الْعَيْنِ بِالْوَاوِ): كَثَوَّبَ وَأَثْوَابٍ، وَرَوَّثَ وَأَرْوَاثٍ، وَشَوَّطَ وَأَشْوَاطٍ، وَخَوَّضَ وَأَخْوَاضٍ، وَصَوَّتَ وَأَصْوَاتٍ. وَ(مَعْتَلٌّ الْعَيْنِ بِالْيَاءِ) كَسَيَّفَ وَأَسْيَافٍ، وَبَيَّتَ وَأَبْيَاتٍ، وَضَيَّفَ وَأَضْيَافٍ، وَخَيَّطَ وَأَخْيَاطٍ.

وَالثَّالِثُ (مَعْتَلٌّ اللَّامِ): كَنَحَوَ وَأَنْحَاءٍ، وَبَهُوَ وَأَبْهَاءٍ، وَقَبَوَ وَأَقْبَاءٍ، وَجَوَّ وَأَجَوَاءٍ، وَحَيَّ وَأَحْيَاءٍ.

وَالرَّابِعُ (الْمَضَاعِفُ): كَعَمَّ وَأَعْمَامٍ، وَجَدَّ وَأَجْدَادٍ، وَرَبَّ وَأَرْبَابٍ، وَقَدَّ وَأَفْدَازٍ، وَبَرَّ وَأَبْرَارٍ، وَشَتَّ وَأَشْتَاتٍ. وَنَقَلُوا عَنِ الْفَرَّاءِ⁽¹⁾ أَنَّهُ يَجُوزُ قِيَاسُ جَمْعِ «فَعْلٌ» عَلَى

(1) هُوَ أَبُو زَكْرِيَّا يَحْيَى بْنُ زِيَادِ بْنِ مَرْوَانَ الدِّيلَمِيُّ الْفَرَّاءُ، مِنْ أَشْهُرِ أَعْمَدَةِ مَدْرَسَةِ الْكُوفَةِ التَّحْوِيَّةِ، وَمِنْ أَعْظَمِ أَيْمَةِ اللُّغَةِ، تَتَلَمَذَ عَلَى إِمَامِ الْكُوفِيِّينَ الْكَسَائِيِّ، وَخَالَفَهُ فِي مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ. قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: «لَوْ لَمْ يَكُنْ لِأَهْلِ بَغْدَادِ وَالْكُوفَةِ إِلَّا الْكَسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ، لَكَانَ لَهُمَا الْإِفْتَخَارُ عَلَى جَمِيعٍ»

«أفعال» إذا كان مهموز الفاء، نحو: أنف وآناف، وألف وآلاف، وأرض وآراض.
 أمّا جمع «فَعْل» وهو صحيح العين غير مضاعف ولا معتلّ الفاء ولا اللّام،
 كَجَفَنَ وَرَمَسَ، فقد قالوا: لا يُجمع على «أفعال» وما سُمِعَ من جمعه على «أفعال»
 فشاذاً يُحفظ ولا يُقاس عليه.

ومن الشّاذّ الذي جُمع فيه «فَعْل» على «أفعال»، وهو صحيح العين غير
 مضاعف وغير معتلّ الفاء أو اللّام: رَزَدَ وأَزْنَدَ، كما في قول الأعشى⁽¹⁾:
 وَجَدْتَ إِذَا أَصْلَحُوا خَيْرَهُم وَرَزْنَدُكَ⁽²⁾ أَثْقَبُ أَزْنَادِهَا
 وَفَرَخَ وَأَفْرَاحَ، كما في قول الحطيئة⁽³⁾:

=التّاس». وكان الفراء متديّناً على عجب بنفسه، وكان شديد التّعصّب على سيبويه إمام البصريّين،
 يتعقّب أخطاءه، ويتعمّد مخالفته، من مؤلّفاته: كتاب «معاني القرآن» و«ما تلحن فيه العامّة»،
 و«مشكل اللّغة»، و«المذكّر والمؤنّث»، توفّي سنة 207 هـ وعمره سبع وستون سنة.

(1) هو أبو بصير ميمون الأعشى بن قيس بن جندل، أحد فحول شعراء الجاهليّة. كان مُجيداً غزير
 الشّعر، واسع الخيال، رائع التصوير، بديع الوصف وخاصّة وصف الحمر، وكان لشعره سرعة انتشار
 بين القبائل العربيّة، وقوّة تأثير في النفوس، حتّى إنّه سَمّوه «صنّاجة العرب»، وعُمر الأعشى وعيّي،
 وأدرك الإسلام لكنّه لم يسلم. ورُوِيَ أنّه أراد أن يقدم على رسول الله ﷺ، وأعدّ لذلك قصيدة يمدحه
 فيها، لكن كفّار قريش عرضوا عليه مئة ناقة حمراء على ألاّ يقصد محمّداً، لما يعرفونه من تأثير شعره
 في العرب، فأخذها، وتوجّه إلى بلده في اليمامة، وفي الطريق سقط عن ناقته فدُقّت عنقه ومات.

(2) الرّزْد: العود الأعلى الذي تُقدح به النّار.

(3) هو الشّاعر المخضرم المشهور أبو مليكة جروّل بن أوس العبسيّ. لم يثبت له نسب، فأثّر ذلك في
 نفسه وأورثه عُقداً، فنشأ مذموم الخلق سيئ الطّبع، حاقداً على النّاس، خائضاً في أعراضهم هجاءً
 بذيثاً، لم يسلم من هجائه أمّه وأبوه وبنوه وذوو قرابته، وهجا نفسه أيضاً، كان - كما وصفه الأصمعيّ
 - جشعاً سؤولاً مُلحفاً، دنىّ النّفس، كثير الشّر، قليل الخير، بخيلاً دميماً، رتّ الهيئته، مغمور النّسب،
 فاسد التّين، وأسلم الحطيئة ثمّ ارتدّ ثمّ أسلم وأكرمه وأحسن جواره الرّزرقان بن بدر أحد رؤوس =

ماذا تقول لأفراخ بذي مَرَجٍ زُغِبِ الحواصل لا ماءً ولا شَجَرٍ
وحَمَلٍ وأَحْمَالٍ، كما في قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ
حَمْلَهُنَّ﴾⁽¹⁾ والتَّحاة القدماي الذين خطأوا جمع «فَعَلَ» على «أَفْعَالٍ» بحجّة أنّ ما ورد
منه الفاظ قليلة شاذّة لا يقاس عليها، اعتمدوا في حكمهم هذا على «سيبويه»⁽²⁾
الذي قال في «الكتاب»⁽³⁾: (إِنَّ جَمْعَ فَعَلَ عَلَى أَفْعَالٍ لَيْسَ بِالْبَابِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ،

=بني تميم وصاحب رسول الله ﷺ- وعامل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثمّ استماله بغیض بن
عامر خصم الزّبرقان فأغراه وهجا الحطيئة الزّبرقان بقصيدة قال فيها:

دع المكارم لا ترحل لِیُغِيثَهَا واقعد فإنّك أنت الطّاعم الكاسي

ورفع الزّبرقان أمره إلى عمر وقال: والله يا أمير المؤمنين ما هُجِيتُ ببيت قط أشدّ عليّ منه، فحبس
عمر الحطيئة وقال له: يا خبيث، لأشغلك عن أعراض النّاس. وفي الحبس بعث الحطيئة بأبيات إلى
عمر يستعطفه فيها ويستثير شفقتة على أولاده الصّغار، وأولها البيت المذكور: ماذا تقول لأفراخ ...
فرّق له عمر وأطلق سراحه، واشترى أعراض المسلمين منه بثلاثة آلاف درهم. ولما توفّي عمر عاد
الحطيئة إلى الهجاء وأوغل فيه حتّى هلك سنة تسع وخمسين.. والأفراخ: صغار الطّير، وزُغِب: أي
التي يكسوها زَعَب وهو أوّل ما ينبت من ريش ناعم خفيف، وهذا كناية عن ضعف أولاده
وحاجتهم إلى من يعلمهم: ومَرَج: واد باليمامة.

(1) سورة الطلاق:4.

(2) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام مدرسة البصرة التّحويّة، أصله فارسيّ، ولقبه سيبويه،
وهو مرّكب من كلمتين: «سيب» و«ويه»، ومعناه بالفارسيّة «رائحة التّفاح»، لُقّب بذلك لأنّه كان
نظيفاً جيّلاً، تتلمذ على الخليل بن أحمد ولازمه، وأخذ عن يونس بن حبيب والأخفش وغيرهما.
وألّف كتابه المشهور، وذكر فيه ما أخذه عن الخليل وما نقله من علماء البصرة، وهو كتاب فريد
جامع المسائل التّحوظل مرجعاً للعلماء حتّى اليوم، وقال فيه المازني: «من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً
في النحو بعد سيبويه فليستح». ناظر الكسائيّ إمام الكوفيّين ببغداد في حضرة يحيى بن خالد
البرمكي، وكان في المجلس نحة الكوفة ناصروا صاحبهم على سيبويه الذي خرج مغموماً مهموماً،
فتوجّه إلى فارس ولم يعد إلى البصرة، وتوفّي بشيراز سنة 177 هـ وقيل سنة 180 هـ. وعمره أربعون
عاماً ونيف.

(3) «الكتاب» لسيبويه، ج 3 ص 568 - عالم الكتب للطباعة والنّشر والتّوزيع بيروت.

وإن كان قد ورد منه بعض ألفاظ كفرد وأفراد وجَدَّ وأجداد)..
والصحيح أنَّ جمع «فعل» على «أفعال» ليس شاذّاً لم ترد منه إلاّ الفاظ قليلة،
فقد ذكر الشيخ خالد الأزهری في كتابه «شرح التصريح على التوضيح» عدّة
ألفاظ ورد فيها جمع «فَعْل» على «أفعاله». قال رحمه الله:
«... وَسُمِعَ أَيْضاً فَعْلٌ وَأَفْعَالٌ فِي شَكْلِ وَسَمْعٍ وَلَفْظٍ وَلَحْظٍ وَمَحَلٍّ وَرَأْيٍ وَرَادٍ
(وهو أصل اللّحيين)، وَسَطْلٌ وَجَفْنٌ وَلَحْنٌ وَنَجْدٌ وَفَرْدٌ وَجَلْدٌ وَأَلْفٌ وَأَنْفٌ وَتَلْجٌ.
وليس منه «أفنان» من قوله تعالى: (ذواتا أفنان)، إنّما هو جمع (فَنَن) وهو
الغصن⁽¹⁾.

وروي عن أبي حيّان التّوحيد⁽²⁾ أنَّ الصّاحب بن عبّاد⁽³⁾ قال له يوماً: «فَعْلٌ
وأفعال» قليل، ويزعم التّحاة أنّه ما جاء منه إلاّ زَنْدٌ وأزناد وفَرْخٌ وأفراخ وفَرْدٌ
وأفراد. قال أبو حيّان: أنا أحفظ ثلاثين حرفاً (أي كلمة) كلّها فَعْلٌ وأفعال، فقال
الصّاحب بن عبّاد: هات يا مدّعي، فسرّد أبو حيّان الحروف، ودلّل على مواضعها
من الكتب. قال أبو حيّان: قلت: ليس للنّحويّ أن يلزم هذا الحكم إلاّ بعد

(1) شرح التصريح على التّوضيح، للشيخ خالد الأزهری، ج 2 ص 303 - دار إحياء الكتب العربيّة.
(2) هو عليّ بن محمد بن العباس، كنيته أبو حيّان، ولقبه التّوحيد، أديب كبير ومفكّر عظيم،
صاحب أسلوب رائع وعبارة ناصعة. عاش في القرن الرابع قرن الازدهار العلميّ والعصر الذهبيّ
للفكر والأدب، من مؤلّفاته: «الإمتاع والمؤانسة» والبصائر والدّخائر، و«الهوامل والهوامش». توفيّ
على الأرجح سنة 414 هـ.

(3) هو كافي الكفاة أبو القاسم إسماعيل الصّاحب بن عباد، لُقّب بالصّاحب لأنّه أخذ عن ابن
العميد وصاحب كثير، كان وزير دولة بني بُويه بالريّ، وكان أديباً مشغولاً بجمع الكتب ومطالعتها،
وكان يجمع في مجلس العلماء والأدباء يناقشهم وينظرهم، فلا يخلو مجلسه من أديب يحاضر أو متكلم
ينظر أو راو يروي. وكان يجزل العطاء للعلماء والأدباء، فازدهر العلم والأدب بفصله ازدهاراً كبيراً،
توفيّ بأصبهان سنة 385 هـ.

التَّبَحُّر والسَّماع الواسع، وليس للتقليد وجه إذا كانت الرواية شائعة والقياس مطرداً. وهذا كقولهم: (فعليل) على عشرة أوجه، وقد وجدته أنا يزيد على عشرين وجهاً وما انتهيت في التتبع إلى أقصاه⁽¹⁾.

وذكر الدكتور مصطفى جواد عضو المجمع العلمي العراقي وعضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة مجموعاً كثيرة لـ «فعل» على «أفعال». منها: «حَلَق وأَخْلَق، وَفَرَط وأَفْرَط، وَنَسَلَ وأَنْسَلَ، وَتَجَلَّ وأَنْجَلَ، وَشَطَرَ وأَشْطَرَ، وَقَلَدَ⁽²⁾ وأَقْلَدَ، وَكَبَشَ وأَكْبَشَ، وَلَطَعَ وأُلْطَعَ⁽³⁾، وَمَرَنَ⁽⁴⁾ وأَمْرَنَ، وَنَبَذَ⁽⁵⁾ وأَنْبَذَ، وَرَمَشَ وأَرْمَشَ، وَنَبَضَ وأَنْبَضَ، وَنَجَّمَ وأَنْجَمَ، وَهَجَلَ⁽⁶⁾ وأَهْجَلَ⁽⁷⁾.

وقدّم الأب أنساس الكرملی العالم اللغوي العراقي وعضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مذكرة إلى المجمع اقترح فيها إقرار جواز جمع «فعل» على «أفعال» جمعاً قياسياً مطرداً. وجاء في مذكرته: «إنّ التّحاة لم يصيبوا في قولهم: إن (فَعلاً) لا يُجمع على (أفعال) إلّا في ثلاثة ألفاظ لا رابع لها، وهي فَرَح وأَفْرَح، وَحَمَل وأَحْمَل، وَرَزَد وأَزْنَد، وأكّد ابن هشام⁽⁸⁾ أن لا رابع لها.

(1) «معجم الأدباء» لياقوت، ج 15 ص 27.26 - «دار إحياء التراث العربي».

(2) القَلَد: السّوار المفتول من الفضة.

(3) اللَّطَعَ: الحَنَك.

(4) المَرَن: الأديم اللَّيِّن.

(5) النَّبَذ: الشَّيْء القليل.

(6) الهَجَلَ: المَطْمَتَن من الأرض، أو الفلاة الواسعة، (المعجم الوسيط).

(7) «دراسات في فلسفة التحو والصرف واللغة والرسم» للدكتور مصطفى جواد ص 185 - مطبعة أسعد/ بغداد.

(8) هو أبو محمّد عبدالله جمال التّين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاريّ المصريّ، إمام جليل في التحو، وعلاّمة انفرد بالمباحث اللّغويّة الدّقيقة والاستنباطات السّديدة. قال عنه ابن خلدون: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنّه ظهر بمصر عالم بالعربيّة يقال له ابن هشام أنحى من سيّبويه»، من كتبه: «قطر التّدى وبِلّ الصّدى» و«شذور الذّهب في معرفة كلام العرب»، و«مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب» و«أوضح المسالك» و«شرح قصيدتي البردة وبانت سعادة». وله شعر، توفي بالقاهرة سنة 761هـ.

والَّذي وجدته أنَّ ما سُمع عن الفصحاء من جموع «فَعْل» على «أفعال»، أكثر ممَّا سُمع من جموعه المطَّردة على «أفْعُل» أو «فِعال» أو «فُعول»، فعدد ما ورد على «أفْعُل» اثنان وأربعون ومئة اسم، وعلى «فِعال» واحد وعشرون ومئتا اسم، وعلى «فُعول» اثنان وأربعون اسماً، فأنَّ يُسَلِّموا بجمعه قياساً مطَّرداً على «أفعال»، أحقَّ وأولى، لأنَّ عدد ما ورد فيها هو أربعون وثلاث مئة لفظة، وكلَّها منقولة عنهم لورودها في الأمَّهات المعتمدة مثل القاموس واللِّسان. وقال: يحقُّ للمجمع ألاَّ يعتمد على مجرَّد الأقوال الَّتِي تداولها النُّحاة ناقلين الأقوال الواحد عن الآخر بلا اجتهد ولا إمعان في التَّحقيق بأنفسهم.

أمَّا الَّذي يؤيِّده الاجتهاد، فمخالف لما أثبتوه. وقد حان الوقت أن ينادي المجمع على رؤوس الملاء بهذه القاعدة الجديدة المبنية على أقوال الأئمة الفصحاء⁽¹⁾.

وأحال مجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة الاقتراح على لجنة الأصول فيه، فدرسته وقَدِّمت تقريرها الآتي بالموافقة على الاقتراح:

«قرَّر المجمع من قبل أنَّ قياس جمع «فَعْل» الاسم الصحيح العين، أن يكون على (أفْعُل) جمع قلة، أو (فُعول) جمع كثرة⁽²⁾.

واستناداً إلى نصِّ عبارة أبي حيَّان في استحسان الذَّهاب إلى جمع «فَعْل» على «أفعال» مطلقاً، ترى اللُّجنة جواز جمع «فَعْل» اسماً صحيح العين مثل (بَحْث) على (أفعال)، ولو كان صحيح الفاء أو اللّام. ويدخل في ذلك مهموز الفاء ومعتلّها والمضَعَّف».

وقد وافق مجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة على هذا القرار⁽³⁾.

(1) «معجم الأخطاء الشَّائعة» لمحمد العدناني، الطَّبعة الثَّانية، ص 35 - مكتبة لبنان -

(2) ونصُّ القرار: «يُجمع» «فَعْل» الصحيح العين مثل: (كَلْب) و(كُعْب) على: (أفْعُل) جمع قلة، و(فِعال) و(فُعول) جمع كثرة. (دورة المجمع الرَّابعة، الجلسة السَّابعة).

(3) مؤتمر مجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة في دورته السَّادسة والثلاثين، الجلسة الثَّالثة المعقودة في 3 من يناير 1970م. وللمجمع قرار آخر لاحق هذا نصه:

(2)

تصحیح كلمة «المشبوہ»

تُستعمل في لغة العصر كلمة «المشبوہ» وجمعها «المشبوہون»، ويُقصد بكلمة «المشبوہ» من تحوم حوله شبهة الإجمام أو الانحراف أو الخروج عن القانون، فيقال مثلاً: «تُحقّق الشرطه مع المشبوہین»، و«في العالم حركات مشبوہة لتضليل الشّباب»، و«اجتنّب صحبة المشبوہین».

ويخطئ بعضهم كلمة «المشبوہ»، لأنّها على صيغة اسم المفعول، واسم المفعول على هذه الصيغة لا يجيء إلّا من الفعل الثلاثي المتعدي، كمفهوم من «فهم»، ومعلوم من «علم»، ومقروء من «قرأ»، وليس في اللغة الفعل الثلاثي «شَبَّه» لا لازماً ولا متعدّياً، والذي ورد في اللغة: «شَبَّه» المضعّف، و«أشبه» الرباعيّ المزيد بالهمزة، و«شابه» و«اشتبه» و«تشابه» و«تَشَبَّه»، ولم تسجّل المعجمات الثلاثي: «شَبَّه». وإذا لم يرد الثلاثي المتعدي لم يرد اسم المفعول.

لكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، أجاز كلمة «المشبوہ» صيغةً ومعنىً كما يستعملها المعاصرون، وجاء في تقرير لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يشيع في الاستعمال التعبير بكلمة (المشبوہ) وجمعها (المشبوہون)، وذلك مثل كلمة: (حركات مشبوہة)، والمراد بالمشبوہ من حامت حوله ظنون السوء

= «يجوز أن يجيء جمع التفسير على (أفعال) من الأسماء الثلاثيّة، بناءً على ما قرّره جمهور التّحاة من أنّ (أفعالاً) يطرّد في اسم ثلاثي لم يطرّد فيه (أفعل)، وعلى ما قرّره المجمع من إباحة جمع (فعل) اسماً صحيح العين على (أفعال)، وهو ما استثناء النّحاة من اطراد مجيء (أفعال) في الثلاثي» - مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته السادسة والأربعين المعقودة من 30 من ربيع الآخر الموافق 17 من مارس، حتّى 14 من جمادى الأولى 1400 هـ الموافق 31 من مارس 1980 م.

والانحراف عن السلوك المستقيم، ويراد ذلك أيضاً في دلالة (الحركات المشبوهة).
وليس في اللغة فعل (شَبَّه) الثلاثي المتعدي .

ويمكن تخريج صيغة اسم المفعول أخذاً من (الشَّبَّه) وهو اسم مصدر بمعنى (الاشتباه)، باعتبار ذلك من قبيل استكمال المادة اللغوية، إعمالاً للقرار المجمعي في هذا الموضوع، على أنَّ العربيَّة تعرف فعل (اشتبه الشيء) بمعنى (التبس) (أشكِل)، وكان مجالاً للظنِّ أو الظنَّة، ومنه «الأُمور المُشْتَبَّهات» أي التي يقع فيها الاشتباه، فيقال: «المشتبهون» و«الحركات المشتبهة». وفي ذلك تسويغ للشائع وتنبيه إلى الاستعمال الفصيح.

وقد وافق مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة على هذا القرار بالأكثرية⁽¹⁾

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة في دورته الثانية والخمسين المعقودة من 22 من جمادى الآخرة الموافق 3 من مارس، حتَّى 6 من رجب 1406 هـ الموافق 17 من مارس 1986م.

(3)

تصحیح جمع «حفید» علی «أحفاد»

یشیع فی الاستعمال «أحفاد» جمع «حفید»، فیقال مثلاً: «نحن أحفاد شیخ الشّهداء عمر المختار» و«یفرح الجدّ بأحفاده کثیراً»، و«عاش فلان حتّی رأى أحفاد أبنائہ». والأحفاد کما هو معلوم هم أبناء الأولاد.

وینحطّی بعض اللّغویین جمع «حفید» علی «أحفاد»، بحجّة أنّ الجمع الوارد هو «حَفَدَة»، فالصّواب أن یقال: «نحن حفدة شیخ الشّهداء عمر المختار»، و«یفرح الجدّ بحفدته»، و«عاش فلان حتّی رأى حَفَدَة أبنائہ»، قال الله تعالى: ﴿وَاللّٰهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ﴾⁽¹⁾.

لكن مجمع اللّغة العربیة بالقاهرة، أجاز جمع «حفید» علی «أحفاد»، وجاء فی قرار لجنة الأصول فیہ ما یأتی:

«یحری علی أقلام الکتاب قولهم: (الأحفاد) بمعنی (أبناء الأولاد). وقد عرض بعض النّقاد لذلك فأنکروا هذا الجمع، مستندین إلى أنّ (الحَفَدَة) هو الجمع المأثور.

وترى اللّجنة أنّ (الحَفَدَة) إنّما هو جمع لـ (حافد)، وأنّ الأحفاد جمع لـ (حفید)، وكلا المفردین مأثور فی اللّغة، وكذلك الجمع (حَفَدَة). فأما (الأحفاد) فهو جمع مألوف لـ (حفید)، استناداً إلى أنّ صیغة (فعیل) تُجمع علی (أفعال)، أو أنّه جمع لـ (حَفَد) الّذي هو جمع (حافد).

(1) سورة النحل: 72.

وبناءً على ذلك، تقرّر اللّجنة سلامة لفظ (أحفاد) جمعاً لـ (حفيد)، وتوضّح أنّ الجمع (حَفَدَة) هو لـ (حافد)». وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته التاسعة والأربعين المعقودة من 8 من جمادى الأولى الموافق 21 من فبراير، حتى 22 من جمادى الأولى 1403 هـ الموافق 7 من مارس 1983 م.

(4)

تصحیح كلمة «باهت» بمعنی «زاهي اللون»

تشيع في لغة العصر كلمة «باهت»، ويعنون بها اللون الزّاهي غير الدّاكن، أو ما تغيّر لونه وخفّ بعد أن كان ناصعاً، فيقولون مثلاً: «تعجّني الألوان الباهتة لأنّها تريح أعصابي» و«الثّوب باهت اللون يناسب فصل الصّيف»، و«بَهَتْ لون الفستان بكثرة الغسل». وينكر بعضهم استعمال «بَهَتْ» و«باهت» في المعنى المذكور، لأنّها لم ترد بهذا المعنى في المعجمات.

قال صاحب كتاب «الكتابة الصحيحة»:

«قولهم: (بَهَتْ لون سروالك) خطأ، والصّواب أن يقال: (تغيّر لون سروالك)، أو (حال لونه). وحجّته في هذه التّخضة أنّ معنى (بَهْته بَهْتاً): فاجأه، (وبُهَتْ): دُهِش، كما في قوله تعالى: ﴿فَبُهِّتَ الَّذِي كَفَرَ﴾⁽¹⁾ و«بَهَتْ بَهْتاً وبُهْتاناً»: كذب وافترى»⁽²⁾.

وجاء في كتاب «الأخطاء السّائرة في اللّغة العربيّة»:

«لا تقل: باهت، وقل: شاحب - كامد. وجه المريض شاحب»⁽³⁾

لكنّ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، أجاز كلمة «باهت» في استعمالها الحديث. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«أحال مجلس المجمع كلمة (باهت) على لجنة الألفاظ والأساليب لترى: هل

(1) سورة البقرة: 258.

(2) «الكتابة الصحيحة» الزهدي جار الله، ص 39 - مطبعة دار الكتب، بيروت -

(3) «الأخطاء الشّائعة» لخالد قوطرش وعبد اللّطيف الأرنؤوط، ص 21 - مطابع ابن زيدون، بدمشق.

یصح استعمالها العصريّ على تغیر اللون وقلة زُهوّه؟

والکلمة لم تُذکر في المعجمات بهذه الدّالة، ولكن ذُکرت فيها أفعال تُشاركها في المّادة اللغویّة ولا تُشاركها معناها. منها: (بَهَتَ الخصمَ) إذا أْفَحَمَه بالحجة القاطعة.

وترى اللجنة أنّه يمكن أن یُلْتَمَس من هذه الدّالة وجه لصحة استعمال كلمة (باهت) بمعناها العصريّ، فإنّ المحتجّ المنتصر على خصمه في الجدل، يشعر بغير قليل من الاعتزاز والزّهو، بينما المحجوج المهزوم يتجرّع مرارة الهزيمة، ويُحدث ذلك في نفسه بعض الابتئاس، كما یُحدث في وجهه بعض التغير وشيئاً من كسوف نفسه بعد إشراقه.

ومن هذه الدّالة اللّازمة للكلمة المعجميّة، يجوز استخدام كلمة (باهت) بمعنى ما تغیر لونه من الأشياء بعد زهوّه ونصاعته، وعلى طريق الاستعارة». وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بالأکثریّة⁽¹⁾

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّامنة والأربعين المعقودة من 28 من ربيع الآخر الموافق 22 من فبراير، حتى 12 من جمادى الأولى 1402 هـ الموافق 8 من مارس 1982 م.

(5)

تصحیح «قد لا أفعل» و«قد لا يكون»

يمنع لغویون دخول الحرف «قد» على «لا» التافیه، فلا یجیزون أن یقال مثلاً: «قد لا یقبل طلبك لعدم استيفائك كل الشروط»، و«قد لا أسافر غداً» و«قد لا يكون ما قلته صحيحاً»، والصواب عندهم أن یقال: «ربما لا یقبل طلبك لعدم استيفائك كل الشروط»، و«ربما لا أسافر غداً»، و«ربما لا يكون ما قلته صحيحاً»، أو «قد يكون ما قلته غير صحيح».

قال الفيروزابادي⁽¹⁾ في «القاموس المحيط».

«وقد الحرفية مختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس»⁽²⁾.

وقال الرضي⁽³⁾ في شرحه على الكافية:

«ولا تُفصل من الفعل (أي قد) إلا بالقسم، نحو: قد والله لقوا الله، وقد لعمرى قال ذلك»⁽⁴⁾.

وقال ابن هشام في «المغني»:

«وأما - قد - الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس، وهي معه كالجزء، فلا تُفصل منه بشيء - اللهم إلا

(1) هو الإمام أبو طاهر محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم مجد الدين الفيروزابادي الشيرازي، مؤلف «القاموس المحيط» من أشهر المعجمات العربية وأوفاهها مادة مع الاختصار، وعليه شرح. توفي الفيروزابادي سنة 817 هـ.

(2) ترتيب القاموس المحيط للشيخ الظاهر الزاوي، ج 3 ص 569 - الدار العربية للكتاب -

(3) هو العلامة رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي، نسبة إلى «استراباذ» إحدى قرى طبرستان، له شرح جليل على رسالة ابن الحاجب «الكافية»، كما له شرح آخر على رسالة ابن الحاجب «الشافية». توفي سنة 688 هـ.

(4) «شرح الرضي على الكافية» ج 4 ص 445 - جامعة قاريونس.

بالقسم كقوله:

أخالد قد والله أوطأت عَشْوَةً وما قائلُ المعروف فينا
.... وَسَمِعَ «قَدْ لَعَمْرِي بَتْ سَاهراً»، و«قَدْ وَالله أَحْسَنْتَ»⁽¹⁾.

لكن بعض المحققين صحّح دخول «قد» على الفعل المنفي. من هؤلاء
الأستاذ عباس أبو السعود الذي قال:

«والحقُّ أنَّ التعبير: «قد لا يكون» عربيٌّ صحيح، إذ ورد مثله في الآثار
العربيّة القديمة. قال ابن منظور⁽²⁾ صاحب لسان العرب في مادة (دام) : يقول
أنس بن نواس المحاربي:

وكنْتَ مُسَوِّداً فينا حميداً وقد لا تعدَم الحسناء ذاماً⁽³⁾
وأصل الشّطر الثّاني لهذا البيت مثَلُ قالته حُبَيّ بنت مالك بن عمر العدوانيّة
بعد أن تزوّجها ملك غسان لجمالها، وكانت أَعْجَلَتْ عن التّطيّب، فلما أصبح
الملك قيل له: كيف وجدت أهلك؟ قال: ما رأيْتُ كاللّيلة قطّ، لولا رُويْجَة
كِرْهَتْها، فقالت هي من خلف السّتر: (لا تعدم الحسناء ذاماً) وقال التمر بن
تولّب:

وأحِبُّ حبيبك حبّاً رُوِيْداً فقد لا يعولك أن تصرّما
وقال صاحب القاموس في مادة (دغدغة): والدغدغة انفعال في نحو الإبط

(1) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام، ج 1 ص 171.. دار الكتاب العربي.

(2) هو محمّد بن مكرم بن عليّ بن أحمد بن منظور الأنصاريّ الإفريقيّ المصريّ، صاحب
المعجم «لسان العرب» الذي هو من أكبر المعجمات العربيّة وأغزرها مادّة، جمع فيه بين التهذيب
والمحكم والصّحاح والجمهرة والتهاية، توفّي سنة 711 هـ

(3) الدَّام والدَّام (بالهمزة وبدونها، وترك الهمزة أكثر): العيب.

والبضع والأخص، وقد لا يكون لبعض الناس⁽¹⁾.
وممن صحح وقوع «لا» التافية بعد «قد» الأستاذ عباس حسن صاحب
كتاب «التحو الوافي»، حيث ذكر أن صاحب لسان العرب قد نقل مثلاً عربياً
صحيحاً هو: «قد لا تعدم الحسنة ذاماً»، كما نقل أبو هلال العسكري⁽²⁾ في
كتابه «الأمثال» المطبوع على هامش كتاب «الأمثال» للميداني⁽³⁾ مثلاً آخر نصه:
«قد لا يُقَادُ لي الجمل». وقال أيضاً: ورأيت الشعر الجاهلي المضارع المنفي بالحرف
«لا» المسبوق بـ «قد»، فورود هذه التصوص الصحيحة الصريحة كافٍ في الحكم
بصحة ما منعه، وإن كان لا يبلغ في قوته مبلغ الممنوع⁽⁴⁾.

وقد جاء دخول «قد» على «لا» التافية في قول ابن مالك⁽⁵⁾ في ألفيته:
ولا اضطرارٍ أو تناسُبٍ صُرِفَ ذو المنع والمصرف قد لا ينصرف

(1) أزهير الفصحى في دقائق العربية لعباس أبو السعود، ص 30 - دار المعارف بمصر.
(2) هو الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد العسكري، أبو هلال، شاعر عالم باللغة والأدب من
مؤلفاته: «كتاب الصناعتين: النظم والنثر»، وهو من أهم كتبه، والفروق في اللغة، و«جمهرة الأمثال»،
و«المحاسن في تفسير القرآن» و«ما تلحن فيه الخاصة». لم تعرف من وفاته، وقال السيوطي: مات بعد
الأربع مئة.

(3) هو أحمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الفضل الميداني، نسبة إلى الميدان من محال نيسابور التي سكن
فيها، أديب نحوي لغوي، من مؤلفاته: «مجمع الأمثال» وهو أشهرها، و«كتاب الأنموذج» في التحو،
و«نزهة الطرف في علم الصرف» و«كتاب شرح المفضلّيات». توفي سنة 518 هـ.

(4) «التحو الوافي» لعباس حسن، ج 4 ص 207 - دار المعارف بمصر -.

(5) هو الإمام التحوي محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجبائي نسبة إلى مدينة جيان بالأندلس.
رحل إلى دمشق وأخذ عن علمائها، وكان مجراً في التحو والصرف وكان وقوراً متديناً صادقاً للهجة
فصيح الأسلوب. من أشهر كتبه ألفيته التي ذاع صيتها وكثرت شروحوها وظلت حتى الآن من أهم
المراجع في النحو، ثم كتابه «التسهيل»، توفي بدمشق سنة 672 هـ.

وفي قول «ابن جنّي»⁽¹⁾:

«وذلك أنّ الاعتقاد لا يُفهم بغيره، وهو العبارة عنه، كما أنّ القول قد لا يتمّ معناه إلا بغيره»⁽²⁾.

هذا، وقد أقرّ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة جواز دخول «قد» على الفعل المضارع المنفيّ بلا كقولهم: (قد لا يكون).⁽³⁾

(1) هو أبو الفتح عثمان بن جنّي، أبوه روميّ يونانيّ، وينتسب إلى الأزد بالولاء، إمام لغويّ عظيم، وباحث عبقريّ فذّ، واسع الاطلاع والرّواية، ذكيّ متّقد الدّهن، له دراسات عميقة في أصول اللّغة العربيّة ودقائق أسرارها ونظام أبنيّتها، وفتح أبواباً في معرفة خصائص العربيّة لم يفتحها أحد قبله. له مؤلّفات كثيرة، منها كتابه العظيم «الخصائص» في ثلاثة مجلّدات، و«سرّ الصّناعة»، و«تفسير تصنيف المازنيّ». توفّي سنة 392 هـ.

(2) «الخصائص» لابن جنّي، ج 1 ص 20.

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّابعة والثلاثين المعقودة من 19 من ذي الحجة 1390 هـ الموافق 15 من فبراير 1971 م، إلى 4 من المحرمّ 1391 هـ الموافق 2 من مارس 1971 م.

(6)

تصحیح «الأمر الرئیس» و«القضايا الرئیسیة»

یخطئ الدكتور مصطفى جواد أن یقال: «هو الأمر الرئیس» بین الأمور، و«القضايا الرئیسیة» بین القضايا، ویقول: إنَّ الصَّواب أن یقال: «هو الأمر الرئیس»، و«القضايا الرئیسیة» بلا یاء مشددة.

وحجته فی هذه التَّخْطئة أنَّ «الرئیس» و«الرئیسیة» فی هاتین العبارتین وأمثالهما هما من الصِّفات المصَّوغة علی وزن «فعل»، ومؤنثه «فعیلة»، كالشَّریف والثَّریفة، والتَّجیب والتَّجیبة، والعظیم والعظیمة. واستشهد بقول ابن منظور فی لسان العرب:

رأس القوم یرأسهم - بفتح الهمزة - راسة، وهو رئیسهم. ورأس علیهم فرأسهم وفصلهم، ورأس علیهم كأمر علیهم، یعنی صار أمیراً علیهم. وقال الزَّخْشَرِيُّ⁽¹⁾ فی أساس البلاغة:

ومن المجاز: (رأست القوم راسة). قال التمر بن توبل⁽²⁾:

ویوم الكلاب رأسنا الجموع ضراراً وجمَعَ بنی منقَر

وقد استعیرت الرَّاسة من الإنسان لغيره علی سبیل المجاز أيضاً، فقیل: الأمر الرئیس والقضیة الرئیسیة.

(1) هو أبو القاسم محمود بن عمر حار الله الزَّخْشَرِيُّ نسبة إلى «زخشر» فی «خوارزم». عالم کبیر وأدیب بلیغ، فائق الذِّكاء، قویّ القریحة، ولُقِّب بجار الله لأنه جاور مَكَّةَ المکرَّمة، وكانت له رجُلٌ من خشب لأنَّ رجْلَه مقطوعة. من أشهر کتبه «الکشاف» فی التفسیر، لم ینسج أحد علی منواله، و«المفصل» و«أساس البلاغة» معجم، و«أطواق الذهب». کان من أكابر المعتزلة. توفی سنة 538هـ.

(2) هو التمر بن توبل بن زهیر بن أفیش العکلی، شاعر مخضرم، لم یمدَّح ولم یهْج، وكان من ذوي التَّعْمة، أسلم وهو کبیر السن، توفی فی نحو سنة 14 هـ.

أما إضافة الياء المشددة إلى الصفة كأن يقال: «الرئيسي» و«الرئيسية» فليست من الاستعمالات العربية، ثم إن إضافة الياء المشددة التي هي ياء النسبة، ليست قياسية في غير النسبة، وقول الرّاجز: «والدهر بالإنسان دوّاري»، هو من قبيل الضرائر، وإلا فكيف يقال للشّريف: شريفّي، وللعجيب: عجيبّي، وللكبير: كبيرّي؟ فذلك عبث باللغة فظيع.

قال الشّريف الرضّي⁽¹⁾ في كتابه «المجازات النبوية»: «لأنّ القلب سيّد الأعضاء الرئيسة والأحشاء الشّريفة». وقال أبو حيان التّوحيدّي في «الإمتاع والمؤانسة»: «ولكلّ واحد من الحيوان ثلاثة أرواح في ثلاثة أعضاء رئيسة...»⁽²⁾.

ولكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، أجاز مثل قولهم: «العضو الرئيسي» و«الشخصيات الرئيسية». وجاء في قرار لجنة الأصول التابعة له ما يأتي:

«يستعمل بعض الكتاب «العضو الرئيسي» و«الشخصيات الرئيسية»، وينكر ذلك كثيرون. وترى اللجنة تسويغ هذا الاستعمال، بشرط أن يكون المنسوب إليه أمراً من شأنه أن يندرج تحته أفراد متعدّدة».

وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽³⁾.

(1) أبو الحسن محمّد بن الحسين الموسوي، شاعر جزل اللفظ فخم المعنى، عالي النفس عفيف اليد واللّسان، من كتبه «المجازات النبوية» و«مجازات القرآن» و«نهج البلاغة»، وفيه جمع كلام عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه وهو مشرب بكلامه هو أيضاً، توفي سنة 404هـ.

(2) «قل ولا تقل» للدكتور مصطفى جواد، ج 1 ص 150 - مطبعة أسعد، بغداد ...

(3) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثامنة والثلاثين المعقودة من 22 من ذي الحجة 1391 هـ، الموافق 7 من فبراير 1912 م، إلى 6 من المحرم 1392 هـ، الموافق 21 من فبراير 1972 م.

(7)

تصحیح: «ما هي شهادات فلان؟»

و«من هو مخترع البنسلين؟»

يخطئ بعضهم أن يقال: «ما هي الأمور التي تشغلك؟»، «ما هو السبب الذي جعلك تغير رأيك؟»، «من هو مخترع الهاتف؟»، «من هم الرسل الذين ذكروا في القرآن الكريم؟»، وأمثال ذلك مما يُذكر فيه ضمير الغائب بعد «ما» أو «مَن» الاستفهاميتين.

والسبب في هذه التخطئة، أنّ هذا الضمير يحتاج إلى اسم ظاهر يعود إليه، ولم يسبق الضمير في الجمل المذكورة ما يمكن أن يكون مرجعاً للضمير، والصواب أن يُحذف الضمير في هذه الجمل وأمثالها فيقال: «ما الأمور التي تشغلك؟»، «ما السبب الذي جعلك تغير رأيك؟»، «من مخترع الهاتف؟»، «من الرسل الذين ذكروا في القرآن الكريم؟».

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز مثل قولهم: «ما هو اقتراحك؟»، و«ما هي خطتك؟»، و«من هو مثلك الأعلى؟»، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يخطئ بعض نقاد اللغة ما تجري به الأقلام في اللغة المعاصرة من أمثال هذه التعبيرات التي يُستعمل فيها الضمير بعد «ما» أو «مَن» الاستفهاميتين. وحجّتهم في ذلك أنّ الضمير لا مرجع له هنا بحسب الظاهر.

وقد انتهت اللجنة بعد دراسة المسألة إلى أنّه يمكن تخریج هذه التعبيرات ونحوها بأحد الأوجه الآتية:

١- أن يكون الضمير ضمير فصل ليدلّ على أنّ ما بعده خبر عما قبله.

- 2- أن يكون الاسم الظاهر بدلاً من الضمير قبله.
 - 3- أن يكون الضمير مبتدأ ثانياً، وما بعده خبر، والجملة خبر المبتدأ الأول.
- ولهذا ترى اللجنة أنّ هذه التعبيرات المذكورة فيما يستعمله المعاصرون صحيحة.
- وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته السادسة والأربعين المعقودة من 30 من ربيع الآخر الموافق 17 من مارس، إلى 14 من جمادى الأولى 1400 هـ الموافق 31 من مارس 1980م.

(8)

تصحيح كلمة «الواسطة»

شاعت على ألسنة المتحدثين وأقلام الكتّاب والمؤلفين كلمة «الواسطة» بمعنى الوسيلة أو العلة، فيقولون مثلاً: «لم يحصل فلان على المنصب إلاّ بواسطة»، و«علينا أن نحارب الوسطة لأنّها ظاهرة غير أخلاقيّة»، و«يُدار هذا الجهاز بواسطة الكهرباء»، و«قد يتعدّى الفعل بواسطة حرف الجرّ». ومن أقوال علماء علم الميراث المشهورة: «من أدلى بواسطة حجبته تلك الوسطة».

ويخطئ لغويّون استعمال كلمة «الواسطة» بمعنى الوسيلة والعلّة، بحجّة أنّها لم ترد في المعجمات بهذا المعنى، وإنّما وردت بمعنى آخر.

من هؤلاء الأستاذ أحمد العامريّ عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة الذي استعرض ما جاء في بعض المعجمات من معنى «الواسطة» ليدلّل على أنّ معنى الوسيلة ليس وارداً. قال: «قال في المختار⁽¹⁾: وواسطة القلادة الجواهر الذي في وسطها وهو أجودها. قلت: قال الأزهرّي⁽²⁾: هي الجوهرة الفاخرة التي تُجعل وسطها.

وفي الأساس: وهي واسطة القلادة ووسائط القلادة، وهو من واسطة قومه..

(1) «مختار الصّحاح» معجم مختصر من صحاح الجوهريّ، واضعه محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازيّ، من فقهاء الحنفيّة، من كتبه غير «مختار الصّحاح»: «شرح المقامات الحريريّة»، و«روضة الفصاحة» في علم البيان، و«الذهب الإبريز في تفسير الكتاب العزيز»، توفيّ نحو سنة 666هـ.

(2) هو أبو منصور محمّد بن أحمد بن طلحة الأزهرّيّ، صاحب المعجم الصّخّم «تهذيب اللّغة»، ومن كتبه الأخرى: «كتاب الأدوات»، و«تفسير ألفاظ مختصر المزيّ»، و«التّقريب في التّفسير»، توفيّ سنة

وهو أوسط قومه حسباً، وفي القاموس وشرحه: وواسطة الكور وواسطه، الأولى عن اللحياني: مقدّمه.

وقال الراغب⁽¹⁾ في المفردات: والوسط تارة يقال فيما له طرفان مذمومان، يقال: هذا أوسطهم حسباً، إذا كان واسطة قومه، وأرفعهم محلاً الخ.

فلم نر في هذه الأمّهات ولا رأينا في غيرها من الكتب التي يُحتجّ بها أنّ «الواسطة» تأتي بمعنى «الوسيلة» أو «العلة»، وإن كانت قد فشت كثيراً في الألسنة والأقلام بهذا المعنى في العصور الحديثة، وإنك لترأها به كثيراً في كتب النحو والصرف والكلام والمنطق والتّصوّف وغيرها للمتأخّرين من المؤلّفين.

فليت شعري كيف نشأ هذا الاستعمال ومن أين جاء؟ والغريب أنّ بعض المحدثين من أصحاب المعاجم أجازوه من غير سند؛ فقد قال «بطرس البستاني» في «محيط المحيط»: (وربّما أريد بالواسطة الوسيلة والعلة، يقال: هو الواسطة بينهما، أي الوسيط، وهو واسطة لكذا أي علة، وبواسطة كذا: أي بعلة كذا) وجاء بعده (عبدالله البستاني) فنقل هذا الكلام في معجمه (البستان)⁽²⁾.

ولكن الأستاذ عبدالله كانون قدّم مذكرة إلى مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثامنة والعشرين، يقترح فيها على المجمع أن يوافق على استعمال كلمة «الواسطة» بمعنى الوسيلة، وجاء في مذكرته:

«.... إنّ ألفاظاً عربيّة لا تذكرها المعاجم، ولكن عدم ذكرها لا ينفي عربيّتها وأصالتها، فقد يكون لفظ «الواسطة» في دلّالته على معنى «الواسطة» من هذا

(1) هو أبو القاسم حسين بن محمّد بن المفضّل المعروف بالرّاغب الأصفهاني، عالم باللّغة والتفسير، من مؤلّفات «المفردات في غريب القرآن» وهو أشهرها، و«الذريعة إلى مكارم الشريعة»، ومحاضرات الأدباء، توفي سنة 502هـ.

(2) مجلّة مجمع اللغة العربيّة، ج 2، صفر 1354 هـ/ مايو 1935 م، ص 257.

القبيل».

ومن أقدم من وردت في كلامه «الواسطة» فيما أذكر، الشيخ عبد السلام بن مشيش في صلاته البليغة المشهورة بالمشيشية: (ولا شيء إلا وهو منوط به، إذ لولا الواسطة لذهب - كما قيل - الموسوط) ويعني بالواسطة هنا النبي صلى الله عليه وسلم في كل ما وصل لأمته من خير وبركة وعزّ وسؤدد.

وجميع الذين شرحوا المشيشية قد تلقوا عبارة الشيخ بالقبول، ولم نر من بحث منهم في صحة اشتقاق (الموسوط) فأحرى كلمة (الواسطة).

واستعمل الخطيب القزويني⁽¹⁾ في القرن الثامن (الواسطة) في كتابه (تلخيص المفتاح في علوم البلاغة)، وذلك عند كلامه على الكناية فقال: (فإن لم يكن الانتقال بواسطة فقرية، وإن كان بواسطة فبعيدة).

وشرح التلخيص كلهم تابعوا القزويني في التعبير بالواسطة، وكذا المؤلفون في علم البلاغة بعده كالسيوطي⁽²⁾ في شرحه «عقود الجمان»، والأخضري⁽³⁾ في شرحه للجواهر المكنون وشرّاحه الآخرين.

وبعد القزويني والعلماء في البلاغة، نرى الشيخ محمد البكري⁽⁴⁾ - من أهل

(1) هو أبو محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أو المعالي جلال الدين القزويني، من أدباء الفقهاء، تولى القضاء، من كتبه «تلخيص المفتاح» في علوم البلاغة، و«الإيضاح» في شرح التلخيص، كان أديباً بالتركية والفارسية بجانب العربية، توفي سنة 739هـ.

(2) هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين جلال الدين السيوطي، إمام جليل، ودائرة معارف واسعة، مبرز في جميع العلوم، له نحو 600 كتاب، من كتبه «الإتقان في علوم القرآن» و«مع الهوامع في شرح جمع الجوامع» و«الأشباه والتظائر» و«الألفية في مصطلح الحديث» توفي سنة 911هـ.

(3) هو عبد الرحمن بن محمد الأخضري، من «بسكرة» في الجزائر، من كتبه «السلم» في المنطق وشرحه، و«الجواهر المكنون وشرحه»، و«الدرة البيضاء في الفرائض»، و«مختصر الأخضري» في العبادات على مذهب مالك، توفي سنة 983هـ.

(4) هو محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن أحمد، أبو الحسن البكري الصديقي، مصري مفسر متصوف، كان يُقيم بمصر عاماً وبمكة عاماً، من كتبه «تسهيل السبيل» في التفسير، و«شرح منهاج التووي» و«عقد الجواهر البهية في الصلاة على خير البرية». توفي بالقاهرة سنة 952هـ.

القرن العاشر- يقول في قصيدة يمدح بها النبيّ صلّى الله عليه وسلّم:

ما أرسل الرّحمن أو يرسلُ من رحمة تصعد أو تنزلُ
في ملكوت الله أو مُلكه من كلّ ما يختصّ أو يشملُ
إلا وطه المصطفى عبده نبّيه المختار والمرسلُ
واسطةً فيها واصلٌ لها يعلم هذا كلّ من يعقلُ

.... فهل بعد هذا التّواطؤ من علماء سبعة القرون الماضية وأهل قرننا الحاليّ على استعمال «الواسطة» بمعنى «الوسيلة»، تبقى كلمةً منبوذة لا تُفتح أبواب المعاجم اللّغويّة في وجهها؟.

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على اقتراح عضوه الأستاذ عبداللّهِ كانون بإجازة استعمال «الواسطة» بمعنى الوسيلة، وجاء في قراره:

«في ضوء قرارات المجمع السّابقة في اسم الآلة، وفي المولّد، وفي قبول السّماع من محدّثين، يمكن تخريج استعمال «الواسطة» في قول الكتاب: «بواسطة كذا» بدل «بوساطة كذا» على أنّه بمعنى «الوسيلة» ويُستأنس لذلك باستعمال ابن مالك في قوله:

التّابع المقصود بالحكم بلا واسطةٍ هو المسمّى بدلاً

وباستعمال «ابن مشيش» في قوله: «لولا الوساطة لذهب الموسط»⁽¹⁾.

ومع اطمئنّاننا إلى صحّة استعمال «الواسطة» بمعنى الوسيلة بعد هذا القرار المجمعيّ، نرى أنّ استعمال «الواسطة» في بعض التّعبيرات حشوينبو عنه الكلام الفصيح، كقولهم: «سافر فلان بواسطة الطّائرة»، و«كلّمت فلاناً بواسطة الهاتف»، و«كتببت بحثي بواسطة قلم الحبر»، إذ لا لزوم لكلمة «واسطة» في مثل هذه الجمل، ويمكن الاستغناء عنها والاكتفاء بالباء الّتي تفيد المعنى المقصود، فنقول: «سافر فلان بالطّائرة»، و«كلّمت فلاناً بالهاتف»، و«كتببت بحثي بقلم الحبر».

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّلاثين، المعقودة في 7 من مارس 1964م.

(9)

تصحیح كلمة «اسْتَقْطَبَ»

يُعبّر في لغة العصر بالفعل «استقطب» ومصدره «الاستقطاب» كثيراً، فيقال مثلاً: «استقطبتُ جمعيةً محاربة التدخين أنصاراً لها»، و«تحاول الدول الكبرى أن تستقطبَ الدول الصّغرى»، و«سياسة الاستقطاب قد ولى عهدها». ويعترض بعضهم على استعمال «استقطب» ومصدره «الاستقطاب»، بحجة أنّه لم يرد بهذه الصّيغة وهذا المعنى في معجمات اللّغة. لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز «استقطب» فيما يُستعمل به حديثاً، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«شاع استعمال اللفظ (استقطب) كثيراً في لغة العصر، في مثل: (استقطب الاستاذ طلابه)، بمعنى: اجتذبهم إليه.

وصيغة الفعل بهذه الصّورة وهذا المعنى لم ترد في معجمات اللّغة. ولهذا درست اللّجنة، ثمّ انتهت إلى أنّ كلمة (استقطاب) - وهي صيغة المصدر الذي أخذنا منه صيغة الفعل (اسْتَقْطَبَ) - مأخوذة من اللفظ العربيّ (قُطِبَ) لإفادة الطّلب.

ولا يقال: إنّ (القُطْب) اسم ذات، لأنّ المجمع قد أجاز ذلك في إقراره الاشتقاق من أسماء الأعيان.

ولهذا ترى اللّجنة إجازة لفظ «اسْتَقْطَبَ» في المعنى الذي يستعمله المعاصرون فيه»⁽¹⁾.

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽²⁾.

(1) ويمكن أن يقال في إجازة «استقطب»: أنّه قد ورد الثلاثي «قُطِبَ» بمعنى: جَمَعَ، فإذا أُدخلت عليه السّين والتاء للطلب قيل: «اسْتَقْطَبَ» بمعنى: اسْتَجْمَعَ، و«استجمع» بمعنى «اجتذب» أو قريب منه.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثالثة والأربعين المعقودة من 3 من ربيع الأوّل الموافق 21 من فبراير، حتى 17 من ربيع الأوّل 1397هـ، الموافق 7 من مارس 1977م.

(10)

تصحیح المدّ عند التّقاء السّاکنین لدفع اللّبس

من القواعد اللّغویة المعروفة أنّه إذا التقى ساکنان في کلمتین، حُذف السّابق منهما لفظاً إذا کان حرف مدّ: ألفاً أو یاءً أو واواً، وإذا کان السّابق حرفاً صحیحاً حُرِّکَ بالكسرة غالباً.

ويُحذف الحرف السّاکن السّابق إذا کان حرف مدّ لفظاً وكتابة إن کان السّاکنان في کلمة واحدة، نحو: قُمْ، وُصْم، وبع وجيء وخف ونل. وجوّز علماء اللّغة السّاکنین في ثلاثة مواضع:

الأوّل: إذا کان السّاکنان في کلمة واحدة، وکان الأوّل حرف مدّ، والآخر حرفاً مُدْعِماً في مثله، نحو: الضّالّین، دابة، الحاقّة، تتبّعان، أتّحاجوّنّی، تأمروّنّی (في قراءة من يشدّد التّون).

الثّاني: تُنطق أسماء الحروف الهجائیة، نحو: میم، نون، قاف، سین، هاء، واو.... الثّالث: في الوقف علی الکلمات الّتي یسبق حَرْفُهَا الآخر حرفُ ساکن، نحو: بَکْر، أَمْر، شَهْر، عَصْر، وَعَد، مؤمنون، قانتون، نستعین، المستقیم، المیزان، فان

هذا هي المواضع الثلاثة الّتي جوّزوا التّقاء السّاکنین فیها، ومنعوا التّقاء السّاکنین فیما عداها، ولكن قد یوقع هذا المنع في اللّبس وعدم الفهم للکلام المراد في مثل قولنا: «حضر معلّم المدرسة»، بحذف المدّ بالواو لفظاً جریاً علی القاعدة، وقولنا: «حضر معلّم المدرسة»، إذا أنّ نطق الجملة الأولى بصیغة الجمع في «معلّم» مثل نطق الجملة الثّانية بصیغة الإفراد في «معلّم»، ولا يفهم السّامع: هل نريد الجمع أو المفرد؟ وعندما أقول: «سلّمت علی مستشاري المحکمة»

بجذب الباء الساكنة لفظاً في صيغة الجمع «مستشاري» كما هي القاعدة، يلتبس ذلك بقولي: «سلمت على مستشار المحكمة» ولا يفهم السامع: هل أريد الجمع أو المفرد؟ أمّا في الكتابة فلا إشكال ولا لبس.

ورفعاً لهذا اللبس، وتيسيراً للغة، وتسهيلاً للتفاهم بها، صحّح مجمع اللغة العربية بالقاهرة ما خطّاه الأقدمون في المسألة موضوع البحث، وجوّز إظهار المدّ عند التقاء الساكنين في مثل قولهم: «التقى مندوبو الأقطار العربية بمندوبي الدول الإفريقية» بمدّ الباء بالواو في «مندوبو» ومدّ الباء بالياء في «مندوبي» لفظاً ليفهم السامع بوضوح ويسر أنّ المقصود الجمع في الأوّل والثاني لا المفرد. ونصّ قرار المجمع:

«لا حرج على من يدفع اللبس بمدّ عند التقاء الساكنين في مثل قولهم: «اجتمع مندوبو العراق بمندوبي الأردن»⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته السادسة عشرة، الجلسة الثانية عشرة المعقودة في 28 من يناير 1951م.

(11)

تصحیح جمع «مفعول» على «مفاعیل»

يخطئ لغويون جمع «مفعول» على «مفاعيل»، كمشهور ومشاهير، ومفهوم ومفاهيم، وموضوع ومواضيع، ومكتوب ومكاتب، ويقولون: إن هذا الوصف على وزن «مفعول» إن كان لعاقل وجب جمعه جمع مذكر سالماً بالواو والتون في حالة الرفع، والياء والتون في حالتي التصب والجر، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ ﴿١٧٢﴾﴾^(١)، المنصورون: جمع المنصور، وقال تعالى: ﴿يَقُولُونَ أَأَنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ ﴿١٠﴾﴾^(٢)، مردودون: جمع مردود، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمْعَزُولُونَ ﴿٢١٢﴾﴾^(٣)، معزولون: جمع معزول، وقال تعالى: ﴿قَالُوا لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ يَا نُوحُ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمَرْجُومِينَ ﴿١١٦﴾﴾^(٤)، المرجومين: جمع المرجوم، وقال تعالى: ﴿لَئِنْ اتَّخَذْتَ إِلَهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ ﴿٢٩﴾﴾^(٥)، المسجونين: جمع المسجون، وقال تعالى: ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثَقِفُوا أَخْدُوا وَقُتِلُوا تَفْتِيلًا ﴿٦١﴾﴾^(٦)، ملعونين: جمع ملعون.

فكل ما جاء على وزن «مفعول» للعاقل في القرآن الكريم جمع جمع مذكر سالماً، ولم يُجمع جمع تكسير على «مفاعيل». أمّا إذا كان «مفعول» لغير العاقل،

(1) سورة الضافات : 171-172.

(2) سورة التازعات : 10.

(3) سورة الشعراء : 212.

(4) سورة الشعراء : 116.

(5) سورة الشعراء : 29.

(6) سورة الأحزاب : 61.

فیُجمع بالألف والتاء، كما في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾⁽¹⁾ معدودات: جمع معدود، وقال تعالى: ﴿الْحُجَّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾⁽²⁾ معلومات: جمع معلوم.

لذلك يقول الذين يخطئون جمع «مفعول» على «مفاعيل»، إنّ الصواب جمع مشهور على مشهورين، ومحبوب على محبوبين، ومندوب على مندوبين، للعاقل، وجمع موضوع على موضوعات، ومشروع على مشروعات، ومكتوب على مكتوبات، لأنها لغير العاقل.

ويقولون: قد وردت عن العرب ألفاظ قليلة تُجمع فيها «مفعول» على «مفاعيل» كمثووم ومشائيم، إلا أنّ ذلك شاذٌّ يُحفظ ولا يقاس عليه. قال الصّبّان⁽³⁾ في شرحه على الأشموني⁽⁴⁾

«ولا يُجمع جمع تكسير نحو «مضروب» و«مُكْرِم» وشذّ «ملاعين» جمع «معلون»، وُستثنى مُفْعِل للمؤنث نحو: مرضع ومراضع، ذكره ابن هشام في شرح بانت سعاد»⁽⁵⁾.

وخطأ الأستاذ سليم الجندبي عضو المجمع العلمي العربيّ بدمشق الشيخ عبد القادر المغربيّ في قوله: «ومن مشاهير علماء الحديث....» قال الأستاذ سليم

(1) سورة البقرة: 203.

(2) سورة البقرة: 196.

(3) هو محمد بن علي الصّبّان أبو العرفان، لغويّ أديب مصريّ، من كتبه: «حاشية على شرح الأشمونيّ على الألفيّة»، و«الكافية الشّافية في علمي العروض والقافية» و«إسعاف الراغبين» في السيرة التّبويّة، و«حاشية على السّعد» في المعاني والبيان، و«حاشية على شرح الملوي على السلم»، توفيّ سنة 1206هـ.

(4) هو علي بن محمد عيسى أبو الحسن نور الدين الأشمونيّ: من أشمون بمصر، لغويّ، من كتبه «شرح ألفيّة ابن مالك» وهو شرح مشهور، و«نظم المنهاج» في الفقه، و«نظم جمع الجوامع»، و«نظم إيساغوجي» في المنطق، توفيّ سنة 900هـ.

(5) «حاشية الصّبّان على الأشمونيّ» ج 4 ص 151 - دار إحياء الكتب العربيّة -.

الجندي: «ومشهور لا يُجمع قياساً على مشاهير، ولم نر من نقله من أئمة اللغة»⁽¹⁾.

وخطأ الأستاذ عبدالرحيم محمود جمع موضوع على مواضيع، وقال: «إنّ الصواب «موضوعات»، لأنّ مفردة خماسي لم يُسمع له جمع تكسير، وما في المعاجم اللغوية مثل: ملاعين ومشائيم ميامين، جمع ملعون ومشؤوم وميمون، فمقصود على السماع ولا يُقاس عليه....»

كما خطأ قولهم: أحد المشاهير جمع مشهور، لأنّه لم يُسمع عن العرب، وليس يُقاس على ملاعين ومشائيم، إذ هو مقصور على السماع، والصواب جمعه جمع مذكر سالماً، قال: وقد رأيت في كلام الشنقيطي مجموعاً في رحلته الشنقيطية على مشاهير، وليس قوله حجة لأنّه كان في هذا العصر بمصر، وإن كان حجة في الثقل عن المعاجم ودواوين الشعر وكتب الأنساب⁽²⁾.

وقال الأمير شكيب أرسلان⁽³⁾، في ترجمته للسيد الشيخ محمد رشيد رضا⁽⁴⁾:

(1) «مجلّة المجمع العلمي العربي بدمشق» المجلد 7، ج 8 ص 382.

(2) «مجلّة المقتطف»، المجلد 73 ج 4 ص 457.

(3) هو شكيب بن حمود بن حسن بن يونس أرسلان، عالم أديب وسياسي مؤرخ، وكاتب كبير لقّب بأمرير البيان، مدافع عن القضايا الإسلامية والعربية، ومجاهد بقلمه في سبيل الحق، قام بسياحات كبيرة في أوربا وأمريكا، وكان لا يدع فرصة إلا كتب فيها، من كتبه: «لماذا تأخر المسلمون»، و«الحلل السندسية في الرحلة الأندلسية»، و«غزوات العرب في فرنسا وشمال إيطاليا وسويسرا»، و«شوقي وصداقة أربعين سنة» و«السيد رشيد رضا أو إخاء أربعين سنة»، توفي سنة 1366هـ - 1946.

(4) هو محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين، من طرابلس الشام، عالم باللغة والتفسير والحديث والتاريخ، ومن أكبر رجال الإصلاح الإسلامي في القرن العشرين، كاتب بليغ وباحث جريء، رحل إلى مصر وتلمذ على الشيخ محمد عبده، وأنشأ مجلة المنار، من آثاره: 34 مجلداً من مجلة المنار، وتفسيره الذي لم يكمله، و«تاريخ الإمام الشيخ محمد عبده»، و«انداء الجنس اللطيف»، و«الوحي المحمدي»، توفي سنة 1354هـ - 1935م.

«كان الأستاذ المترجم يجمع مكتوباً على مكتوبات، بحجة أنّ «مفعولاً» لا يُجمع على «مفاعيل» إلا في ألفاظ معدودة، وقد خالف هذه القاعدة كثيرون من كتاب العرب وتسامحوا في هذا الجمع، ولا تزال المسألة تحت البحث. وقد سألت من أثق بعلمهم في العربيّة عن آرائهم في هذه المسألة، فأجابني منهم السيّد تقيّ الدّين الهلاليّ المغربيّ بما يلي: الوصف المضاهي لمكتوب في الوزن، إن كان لعقل وجب جمعه على «مفعولين» قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ﴾ وقال تعالى: ﴿أَءَنَّا لَمَرْذُودُونَ﴾ وهو في القرآن كثير، فإن كان لما لا يعقل جمع بالألف والتاء، كقوله تعالى: ﴿وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾، وقال تعالى: ﴿الْحُجَّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾، وعلى هذا يتبيّن أنّ الصّواب ما قاله السيّد رشيد من جمع مكتوب على مكتوبات»⁽¹⁾.

وذكر مؤلّف «التّحو الوافي» أنّ سيّويه قد سبق ابن هشام في منع قياس جمع «مفعول» على «مفاعيل»، بالرّغم ممّا ساقه في كتابه من جموع متعدّدة تخالف رأيه، هي: مكسور ومكاسير، وملعون وملاعين، ومشؤوم ومشائيم، ومسلوخ ومساليخ، ومغرود ومغاريد، ومصعود ومصاعيد، ومسلوب ومساليب»⁽²⁾.

وبالرجوع إلى كلام سيّويه، لم نفهم منه أنّه منع جمع «مفعول» على «مفاعيل»، ونصّ عبارته: «.... والمفعول نحو: مضروب، تقول مضروبون، غير أنّهم قد قالوا: مكسور ومكاسير، وملعون وملاعين، ومشؤوم ومشائيم، ومسلوخة ومساليخ، شبّهوها بما يكون من الأسماء على هذا الوزن... فأما مجرى الكلام الأكثر فإن يُجمع بالواو والتّون، والمؤنث بالتاء»⁽³⁾.

(1) «السيّد رشيد رضا أو إخاء أربعين سنة» لشكيب أرسلان، ص 119.

(2) «التّحو الوافي»، ج 4 ص 499-دار المعارف بمصر.

(3) «الكتاب» لسيّويه، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، ج 3 ص 641.

وكون الجمع بالواو والتون أكثر لا يعني أنّ جمع التكسير ممنوع، فالقلّة والكثرة هنا أمران نسبّيان، وسيبويه لم يخالف رأيه عندما أورد ألفاظاً متعدّدة جُمع فيها «مفعول» على «مفاعيل».

والحقّ أنّ جمع «مفعول» على «مفاعيل»، كثير بحيث يصحّ أن يكون جمعاً مقبوساً، وليس جمعاً شاذّاً لم ترد منه إلّا ألفاظ نادرة كما زعموا.

فقد أورد «ابن قتيبة»⁽¹⁾ في كتاب «المعاني الكبير» أمثلة من جمع «مفعول» على «مفاعيل»، نحو: مكسور ومكاسير، وملعون وملاعين، ومشؤوم ومشائيم، ومسلوخ ومساليخ، ومغرور ومغارير، ومصعود ومصاعيد، ومسلوب ومساليب، وميسور ومياسير، ومستور ومساتير، وميمون وميامين، ومجنون ومجانين، ومملوك وممالك، ومرجوع ومراجيع، ومتبوع ومتابع، ومغزول ومغازيل»⁽²⁾.

وذكر الأستاذ حبيب الزّيات مجموعة كبيرة من جمع «مفعول» على «مفاعيل»، منها:

«محصول ومحاصيل، ومحبوب ومحاييب، ومجموع ومجاميع، ومجهول ومجاهيل، ومخدوم ومخاديم، ومرسوم ومراسيم، ومزمور ومزامير، ومستور ومساتير، ومسموح ومساميح، ومشروع ومشاريع، ومشغول ومشاغيل، ومطلوب ومطاليب، ومضمون ومضامين، ومطمور ومطامير، ومعجون ومعاجين، ومعروض ومعاريض، ومعلوم ومعاليم، ومفلوج ومفاليج، ومقطوع ومقاطيع، ومكتوب ومكاتيب، ومكفوف ومكافيف، وملبوس وملابيس، وملعوب

(1) هو أبو محمّد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري، من أصل فارسيّ، لغويّ وأديب وناقد كبير، كان دينياً ثقة فاضلاً، من كتبه «أدب الكاتب» و«كتاب المعاني الكبير» و«مشكل القرآن»، توفي سنة 286هـ.

(2) «مجلة مجمع اللغة العربيّة» ج 26 ص 223.

وملاعيب، ومنسوب ومناسيب، ومنشور ومناشير، ومنكود ومناكيد، ومهزول ومهازيل، وموضوع ومواضيع، ومولود ومواليد...»⁽¹⁾.

وزاد بعضهم ألفاظاً أخرى، مثل: مثقوب ومثاقيب، ومخلوف ومخاليف، ومسحوق ومساحيق، ومصروع ومصاريح، ومصنوع ومصانيع، ومضروب ومضاريب، ومظورور⁽²⁾ ومظارير، ومنخوب⁽³⁾ ومناخب، ومنكور ومناكير، وموعود ومواعيد...»

وقال الشيخ مصطفى الغلاييني: «... وقد جمع مشهوراً على مشاهير صاحب القاموس والفيومي⁽⁴⁾ في مصباحه والميداني في شرح أمثاله، وقد عدّ التّحاة ما ورد من ذلك سماعياً، وأطلقوا المنع في تكسير غير ما سُمع، ولكنّ في هذا المنع تحجيراً على التّاس، ومن رجع إلى كلام متقدّم التّحاة كسيبويه وغيره لا يجد هذا التّضييق»⁽⁵⁾.

وقد ورد جمع «مفعول» على «مفاعيل» في الشعر، كما في قول كعب بن زهير⁽⁶⁾

(1) مجلّة «لغة العرب» ج 10 من السّنة السّابعة، أكتوبر 1929م، ص 770-771-772-773..

(2) المظورور: حجر له حدّ كحدّ السّكين.

(3) المنخوب: الجبان، والمهزول.

(4) هو أحمد بن محمّد بن عليّ: أبو العباس الفيوميّ نسبة إلى «الفيوم» بمصر، عالم لغويّ من مؤلّقاته: «المصباح المنير» وهو من أشهر المعجمات وأدقّها، موجز، و«نثر الجمان في تراجم الأعيان»، و«ديوان خطب»، توفّي في نحو سنة 770هـ.

(5) «جامع الدّروس العربيّة» للشيخ مصطفى الغلاييني، ج 2 ص 66-67-المكتبة العصريّة -

(6) هو كعب بن زهير بن أبي سلمى، شاعر مخضرم، وأبوه زهير بن أبي سلمى الشّاعر الجاهليّ المشهور، مدح التّيّ صلّى الله عليه وسلّم بقصيدته الّتي مطلعها:

بانت سعاد فقلبي اليوم متبولٌ مُتَمِّمٌ إثرها لم يُفدَ مكبولٌ

فخلع صلّى الله عليه وسلّم عليه بُردته، وبقيت في أهله حتّى بيعت لمعاوية بعشرين ألف درهم ثمّ للمنصور العبّاسيّ بأربعين ألفاً.

في قصيدته «بانت سعاد»:

أُمست سعاد بأرض ما يبلّغها إلّا العِتاقُ التّجيبات المراسيلُ
وإن كان ابن هشام قد اعتبر «المراسيل» - وهي جمع المرسول - شذوذاً لا
يقاس عليه في شرحه للقصيدة، ويمكن أن يكون «المراسيل» في البيت جمع
«المِرْسَال» وهي التّاقة السّريعة السّير.

وقال شاعر عباسي:

أضحى إمام الهدى المأمونُ مُشْتَغِلاً بالدين والنّاس بالدنيا مشاغيل
وقال المتنبي⁽¹⁾ يهجو كافوراً:

لا تشترِ العبد إلّا والعصا معه إنّ العبيد لأنجاس مناكيدُ
وانتهت المسألة إلى مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة الذي أجاز جمع «مفعول» على
«مفاعيل» ونصّ قراره:

«يُجمع «مفعول» على «مفاعيل» مطلقاً، أي جمعاً قياسيّاً، سواء أكان «مفعول»
للعاقل أم لغير العاقل، اسماً كان أم وصفاً»⁽²⁾.

(1) هو أبو الطيب أحمد بن الحسين الجعفي الكندي الكوفي، أحد عمالقة الشعر العربي، لم يبلغ منزله في الشعر أحد بعده، وهو صاحب الأمثال السّائرة والحكم البالغة والمعاني الرّاقية والصّياغة الجزلة، قتل هو وابنه وغلّامه سنة 354هـ.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّادسة والثلاثين المعقودة في يناير 1970م، ورأيت القرار في بعض المصادر بصيغة أخرى وهي: «قاس التّحاة جمع مفعول اسماً أو مصدرّاً على مفاعيل، وترى اللّجنة قياسيةّة جمعه مطلقاً، والمعنى واحد في الصّيغتين.

(12)

تصحیح «أبعث إليكم طي كتابي بكذا»

يخطئ الأستاذ محمد العدناني - رحمه الله - قولهم: «وجدت طي كتابي كذا»، ويرى أنّ الصواب أن يقال: «وجدت في طيء كتابي كذا» وإذا جمعناها قلنا: «وجدنا في أطواء الكتب» أو «في مطاوي الكتب» أي في ضمن أوراقها⁽¹⁾.

ولم يعلل الأستاذ العدناني هذه التخطئة، ونقول:

إنّها مبنية على أنّ أسماء المكان لا تُنصب على الظرفية إلا إذا كانت مُبهمة، أي غير محدودة بزمان، وليس لها تقدير بابتداء معيّن ونهاية معيّنة؛ مثل الجهات السّت، وأمام، وفوق، وتحت، فإذا كانت مختصة - وهي عكس المبهمة - وجب جرّها بحرف الجرّ «في»، ولا يجوز نصبها على الظرفية.

ومن الظروف المكانية المختصة لفظ «طي» الذي لا يجيز الأستاذ العدناني نصبه على الظرفية، وأوجب جرّه بفي.

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز مثل قولهم: «وجدت طي كتابي كذا» وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يشيع في اللغة المعاصرة إيقاع كلمات موقع الظرفية المكانية، على حين أنّها ظروف مختصة غير مبهمّة، وذلك مثل: طيء، ضمن، باطن، أدناه، رفق (بفتح الرّاء)، وسط (بفتح السين)⁽²⁾ فيقولون: «أرسلته طي كتابي»، و«قدّمته ضمن

(1) «معجم الأخطاء الشائعة» لمحمد العدناني، ص 158 - الطبعة الثانية، مكتبة لبنان.

(2) الفرق بين «وسط» - بفتح السين - و«وسط» - بسكون السين - أنّ «الوسط» بفتح السين - اسم يدلّ على ما بين طرفيّ الشيء، تقول: «امسكت وسط العصا» أي أمسكت على موضع واقع بين طرفيها، و«جلست وسط الحجرة» أي في موقع يقع بين أطرافها، أمّا «الوسط» - بسكون السين - فمعناه «بين» تقول: «سرت وسط الناس» أي بينهم، قال ثعلب: كلّ موضع صلح فيه «بين» فهو =

أوراق»، و«رَفَقَ هذا مذكرة»، و«جلس وَسَطَ الدَّارِ». ويرى بعض الباحثين أنَّ هذه الاستعمالات لا توافق اللِّغة، لأنَّها ظروف مختصَّة لا بدَّ أن تُسَبِّق بحرف الجرِّ. وقد بحثتها اللِّجنة، وانتهت إلى إجازتها بناءً على أنَّ التَّحاة قد أجازوا من قبل كلمات منها: جهة، ووجه، وناحية، وداخل، وخارج، على أساس أنَّها شبيهة بالجهات في الشَّيوع، وأنَّها لا تخلو من الإبهام وعدم الاختصاص على الاتِّساع، سواء أكانت أسماء مصادر أم كنَّ غير مصادر». وقد وافق مجمع اللِّغة العربيَّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

=«وَسَط» - بسكون السَّين-، فإن لم يصلح فيه «بين» فهو «وَسَط» - بفتح - السَّين، وهناك فرق آخر، وهو أنَّ «وَسَطَ الشَّيء» - بفتح السَّين - بعضُه، و«وَسَطَ الشَّيء» - بسكون الشَّين - ليس بعضُه، تقول: «وَسَطَ رأسي صلب» لأنَّ المضاف إلى «وَسَط» بعضُه، وتقول: «وَسَطَ رأسي دهن» لأنَّ المضاف إلى وَسَط» ليس بعضُه.

(1) مؤتمر مجمع اللِّغة العربيَّة بالقاهرة في دورته السَّادسة والأربعين المعقودة من 30 من ربيع الآخر الموافق 17 من مارس، حتَّى 14 من جمادى الأولى 1400هـ، الموافق 31 من مارس 1980م.

(13)

تصحیح: «رأیته أكثر من مرة»

یخطئ الشیخ إبراهیم الیازجی⁽¹⁾ من یقول: «رأیته أكثر من مرة»، قال: ویقولون: (رأیته أكثر من مرة)، و(جاءني أكثر من واحد)، ومقتضاه إثبات الكثرة للمرة وللواحد، لأنّ المفضّل علیه فی معنی من المعانی لا بدّ أن یشارك المفضّل فی ذلك المعنی، فقولك: (بكر أشرف من خالد)، یتضمّن إثبات الشرف لخالد مع زیادة بكر علیه فیه، والظاهر أنّ هذا التعبير منقول عن التركيب الإفرنجی، والعرب یستعملون هنا لفظ «غیر»، ویقولون: (رأیته غیر مرة) و(جاءني غیر واحد)، لأنّ غیر الواحد لا بدّ أن یكون اثنين فما فوق⁽²⁾.

ویخطئ التعبير نفسه صاحب كتاب «الأخطاء السائرة»، وقالوا: إنّ الصواب: (رأیت صديقي غیر مرة فی الطريق) لا (رأیته أكثر من مرة)⁽³⁾.

ودرست لجنة الألفاظ والأساليب التابعة لمجمع اللغة العربیة بالقاهرة هذا التعبير: «رأیته أكثر من مرة»، وقدّمت بشأنه إلى مؤتمر المجمع القرار الآتی: «ترى اللجنة جواز قول الكتاب: (فعل ذلك أكثر من واحد) وما أشبهه، لأنّ أفعّل التفضیل قد یمخرج عن الدلالة على المشاركة بین أمرین فی أصل المعنی، مع زیادة أحدهما على الآخر فیه، فیدلّ على مجرد الوصف فی أصل المعنی، وقد جاء

(1) هو الشیخ إبراهیم بن ناصیف الیازجی، اللغویّ الأديب الناقد، لبنانیّ من بیروت، هاجر إلى مصر وأنشأ بها مجلّة البیان ثمّ مجلّة الضیاء، من كتبه: «لغة الجرائد» و«نجمه الزائد فی المترادف والمتوارد»، وله شعر، توفّي سنة 1906م.

(2) «لغة الجرائد» للیازجی، ص 53- مطبعة التقدّم بمصر.

(3) «الأخطاء السائرة فی اللغة العربیة» لخالد قوطرش وعبد اللطیف الأرناؤوط، ص 93- مطابع ابن زیدون، دمشق.

أفعل التّفْضیل علی هذا الوجه فی آیات من القرآن الکریم، کقوله تعالى: ﴿أَقْمَنَ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿أَقْمَنَ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾⁽²⁾، وكذلك ورد التعبير بـ(أكثر من واحد) في فصح الكلام، مثل ما جاء في كتاب الاشتقاق لابن دُرَيْد⁽³⁾: (جدع الله أنف رجل أخذ أكثر من شاة)، وما جاء في مادة (حضر) من صحاح الجوهري⁽⁴⁾:

(كره بعضهم بيع الرطاب⁽⁵⁾ أكثر من جزّة واحدة)، وعليه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾⁽⁶⁾، أي أكثر من أخ واحد أو أكثر من أخت واحدة... وعلى هذا كان الحكم الشرعي في التوريث. وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽⁷⁾.

(1) سورة يونس: 35.

(2) سورة فصلت: 40.

(3) هو أبو بكر محمد بن حسن دريد، عالم في اللغة والأدب، تتلمذ على أبي سعيد السيرافي وابن خالويه وأبي علي القالي، من كتبه: «الجمهرة» و«الاشتقاق»، و«الملاحن»، و«الأمالى»، و«لغات القرآن»، توفي ببغداد سنة 321هـ.

(4) هو أبو نصر: إسماعيل بن حماد الجوهري، إمام لغوي، من كتبه المعجم «الصحاح» وهو مشهور، وكتاب في العروض، وكتاب في النحو، وهو من الخطاطين المشهورين، حاول الطيران في نيسابور بأن صنع جناحين من خشب وربطهما بحبل ثم تأبط الجناحين وقفز بهما من سطح داره، ولم تنجح محاولته فسقط قتيلاً سنة 393هـ.

(5) الرطاب: نضيج البُسْر قبل أن يصير تمرأً، وجزّة: قطعه.

(6) سورة النساء: 12.

(7) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته التاسعة والثلاثين المعقودة من 9 من المحرم الموافق 12 من فبراير، حتى 22 من المحرم 1393هـ، الموافق 26 من فبراير 1973م.

(14)

تصحيح: «هل سعيد سافر؟»

و«هل هذا الأمر يعجبك؟»

لا يجوز النّحاة - في الاختيار - أن تدخل «هل» الاستفهاميّة على اسم يأتي بعده فعل في مثل قولهم: «هل سعيد سافر؟»، و«هل هذا الموعد يناسبك؟»، و«هل صراحتي ضايقتك؟»، و«هل الامتحان يبدأ غداً؟».

وتقييدهم منع دخول «هل» على اسم بعده فعل في مثل الجمل المذكورة بالاختيار، يدلّ على أنّ ذلك جائز عندهم في الشّعور للضرورة.

قال ابن هشام - وهو يعدّد ما تفرّق فيه «هل» عن همزة الاستفهام: ⁽¹⁾ «... والرّابع والخامس والسادس أنّها (أي هل) لا تدخل على الشرط، ولا على «إنّ»، ولا على اسم بعده فعل في الاختيار، بخلاف الهمزة، بدليل: ﴿أَفَإِنْ مَتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾ ⁽²⁾، ﴿أَتَنْذِرُكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ ⁽³⁾، ﴿أَتَنْتَبَهُنَّ﴾ ⁽⁴⁾، ﴿أَبَشِّرْنَا وَاحِدًا تُنَبِّئُهُ﴾ ⁽⁵⁾.

وقال السيوطي:

«وتختصّ - أي هل - بعدم دخولها على اسم بعده فعل اختياراً، ولذلك وجب التّصّب في نحو: (هل زيداً ضربته؟)، لأنّ (هل) إذا كان في حيّزها فعل وجب إيلاؤها إيّاه، فلا يقال: (هل زيد قام؟) إلّا في الضرورة، قال: أم هل كبير بكى لم يقضِ عبرته ⁽⁶⁾.

(1) «مغني اللّبيب عن كتب الأعراب» لابن هشام، ج2 ص350 دار الكتاب العربي.

(2) سورة الأنبياء: 34.

(3) سورة يس: 19.

(4) سورة يوسف: 90.

(5) سورة القمر: 24.

(6) هذا صدر البيت، وعجزه: (إثّر الأحبة يوم البين مشكّوم)، وهو لعلقمة الفحل: شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، معاصر لامرئ القيس، له ديوان شعر.

قال أبو حیان⁽¹⁾: ويمتنع حينئذ أن تكون مبتدأً وخبراً، بل يجب حمله على إضمار فعل، قال: وسبب ذلك أن (هل) في الجملة الفعلية مثل (قد)، فكما أن (قد) لا تليها الجملة الابتدائية، فكذلك (هل)، بخلاف الهمزة، فتدخل على اسم بعده فعل اختياراً، نحو: (أبشراً منّا واحداً ننبهه)، وتقول: (أزید قام؟) على الابتداء والخبر، لأنها أم أدوات الاستفهام فأتسع فيها⁽²⁾.

وقال الأستاذ محمد العدناني:

«ويقولون: (هل هذا البستان يروقك؟)، والصواب: (هل يروقك هذا البستان؟) لأن (هل) إذا دخلت على جملة خبرها فعل وجب تقديم الفعل، أما إذا لزم تقديم الاسم لغرض بلاغي، جيء مكانها بهمزة الاستفهام، فيقال: أهذا البستان يروقك؟»⁽³⁾.

وخطأ الأستاذ «زهدي جار الله» أيضاً قولهم: «هل أبوك سافر؟»، وذكر أن الصواب: «هل سافر أبوك؟»⁽⁴⁾.

لكن الكسائي⁽⁵⁾ جَوَز دخول «هل» على اسم بعده فعل في الاختيار، فأجاز:

(1) هو محمد بن يوسف بن علي أثير الدين أبو حيان الغرناطي الأندلسي، نحوي كبير ولغوي ومفسر ومحدث ومقرئ ومؤرخ وأديب، من مؤلفاته: «التذليل والتكميل في شرح التسهيل»، و«التذكرة» في العربية، و«المبدع في التصريف» و«غاية الإحسان» في النحو: و«البحر المحيط» تفسير كبير، توفي سنة 754هـ.

(2) «همع الهوامع في جمع الجوامع» للإمام السيوطي، ج 4 ص 393- دار البحوث العلمية-

(3) «معجم الأخطاء الشائعة» لمحمد العدناني، ص 259- الطبعة الثانية، مكتبة لبنان.

(4) «الكتابة الصحيحة» لزهدي جار الله، ص 322- الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب، بيروت-

(5) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الكسائي، إمام مدرسة الكوفة التحوية، وأحد القراء السبعة، تعلم النحو على كبر، وبلغ فيه الغاية، وكان يجوب البوادي يسمع عن الأعراب ويحفظ ما يسمع، وكان يسمع الشاذ فيجعله أصلاً يُقاس عليه، من مؤلفاته: «معاني القرآن» و«مختصر في النحو» و«القراءات التوارد» و«المصادر»، توفي سنة 189هـ.

«هل زيد قام» جوازاً حسناً.

وانتقد الأستاذ عبد الحميد حسن النّحاة وغيرهم في منع دخول «هل» على اسم بعده فعل، وطلب مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة الذي هو عضو فيه بإجازة ذلك، قال:

«... وإنّا في هذه التّعليلات التي يبيدها النّحاة وغيرهم في منع دخول (هل) على الاسم إذا وُجد بعدها فعل، نلمح النّاحية الصّناعيّة والعِلل المتكّلفة، ولا نعتقد أنّ شيئاً ممّا قالوه في هذا الصّدّد قد جال بخاطر العرب حين استعملوا الهمزة أو (هل)، ولعلّ العرب أيضاً لا يعترفون لأداة من أدوات الاستفهام بأنّها (أمّ الباب)، وأنّهم لهذا يجب أن يتوسّعوا في استعمالها، وهم أيضاً لا يوافقون على أنّ دلالة (هل) على الاستفهام دلالة طارئة بالتّطفّل على الهمزة.

ولو أنصف النّحاة بدل كلّ هذه التّعليلات، لقالوا في كلمة (هل) ما قاله الكسائي في كلمة (أي)؛ وهي أنّها كذا خُلِقت، وتركوا الفُرص للبحث والتّحقيق على أساس من القواعد العامّة في صوغ العبارات، ومن تركيز التعبير على المعنى ووضعه في الأسلوب الذي لا يتجافى عن ذوق اللّغة وطبيعتها...

على أنّنا إذا اتّجهنا إلى علم المعاني، فإنّنا نجد أنّهم يقولون بصدد التّقديم والتّأخير في جزأي الجملة، أي المسند والمسند إليه: إنّ المسند إليه يُقدّم للاهتمام به من المتكلّم أو السّامع، ونحن لا نجادل في أنّ هذا الاهتمام غرض شائع يتّجه إليه المتكلّم عندما يستعمل كلمة (هل)، كما يتّجه إليه في غيرها، وليس لنا أن نحظر حرّيّة التعبير، أو أن نضيّق على المتكلّم، ونقيّد الأساليب بقيود ليس لها سند قويّ لا من المعنى ولا من مرونة اللّغة العربيّة ورحابة صدرها»⁽¹⁾.

(1) «مجلة مجمع اللّغة العربيّة»، المجلّد 34 ص 178.

ودرس مجمع اللغة العربیة بالقاهرة ما طالب به عضوه الأستاذ عبد الحمید حسن من تجویز دخول (هل) على اسم بعده فعل، وجاء في تقرير لجنة الأصول التابعة له ما يأتي:

«يجري على أقلام الكتاب مثل هذا التعبير: (هل الكذوب يصدق؟)، بدخول (هل) على اسم مُخْبَر عنه بجملة فعلیة، وجمهور التّحاة على أنّ ذلك جائز في ضرورة الشّعْر، على أنّه جاء في (الهمع) تجویز الكسائي دخول (هل) على الاسم الذي يليه فعل في الاختيار، ولا مانع بهذا من إجازة ذلك التعبير».

وقد وافق مجمع اللغة العربیة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربیة بالقاهرة في دورته الخامسة والثلاثين المعقودة في يناير 1969م.

(15)

تصحیح «تَنَزَّهَ» بمعنى «خرج للزَّهَة»

يَخْطِئُ ابن السَّكَيْتِ⁽¹⁾ من يستعمل «تَنَزَّهَ» في معناه المعروف، وهو: خَرَجَ للزَّهَة والاستمتاع بمناظر الطَّبيعة والهواء العليل، قال:

«ومِمَّا تضعه العامَّة في غير موضعه قولهم: «خرجنا نتنَزَّه» إذا خرجوا إلى البساتين، وإنَّما التَنَزُّه التَّباعد عن المياه والأرياف، ومنه قيل: «فلان يتنَزَّه عن الأقدار» أي يتباعد منها، ومنه قول الهذلي:

أَقْبَّ⁽²⁾ صريد بنزّه الفلا ة لا يرد الماء إلّا اثتيابا⁽³⁾

بنزه الفلاة: يعني ما تباعد من الفلاة عن المياه والأرياف، وظلِّلنا متنزِّهين: إذا تباعدوا عنه، وإنَّ فلاناً لنزیه كريم: إذا كان بعيداً عن اللُّؤم، وهو نزیه الخلق، ويقال: تنزَّهوا بِحَرَمِكُم عن القوم، وهذا مكان نزیه، أي خَلا ليس فيه أحد فانزلوا فيه بجرمكم⁽⁴⁾.

وفي القاموس: «واستعمال التَنَزُّه في الخروج إلى البساتين والحُضَر والرياض غلط قبيح»⁽⁵⁾.

(1) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السَّكَيْت، عالم بالتَّحْو واللُّغة، أخذ عن البصريين والكوفيَّين، أقام ببغداد وأدب أولاد المتوكِّل، قيل: سأله المتوكِّل يوماً: من أحبَّ إليك؟ ابناي المعتزُّ والمؤيَّد أم الحسن والحسين؟ فأثنى ابن السَّكَيْت على الحسن والحسين وغَضَّ من ابنه، فغضب المتوكِّل وأمر الأتراك قَدَّاسُوا بطنه فمات سنة 244هـ، من كتبه: «إصلاح المنطق» و«معاني القرآن» و«تفسير دواوين العرب».

(2) قَبَّ: قعقع أنيابه، وأقبَّه: هزله.

(3) الاثتياب: التَّهَيُّو والاشتياق.

(4) «إصلاح المنطق» لابن السَّكَيْت ج 2 ص 287- دار المعارف بمصر.

(5) «ترتيب القاموس المحيط» للشيخ الطاهر الزاوي، ج 4 ص 359- الدار العربيَّة للكتاب-

ولكن لغويين ثقات استعملوا التَّنْزَه في معنى الخروج إلى البساتين والرياض ولم يمنعه في هذا المعنى كما منعه غيرهم.

قال في مختار الصحاح:

«والتَّنْزَه معروفة، ومكان (نَزِه)، وقد (نَزِهَتْ) الأرض بالكسر (أي كسر الرّاي) تَنَزَّه نُزْهه: أي تَزَيَّنت بالتَّبات، وخرجنا (نتنَّزه) في الرّياض، وأصله من البُعد⁽¹⁾»

وقوله: (وأصله من البُعد) فيه إشارة واضحة إلى استعماله المجازي في معنى التَّنْزَه والخروج إلى الرّياض.

ونُقل عن ابن قتيبة قوله:

«ذهب بعض أهل العلم في قول الناس: (خرجوا يتنزهون إلى البساتين) أنّه غلط، وهو عندي ليس بغلط، لأنّ البساتين في كلّ بلد إنّما تكون خارج البلد، فإذا أراد أحد أن يأتيها فقد أراد البعد عن المنازل والبيوت، ثمّ كثر حتّى استعمل في الحُضْر والجنان»⁽²⁾.

وقال الزّمخشري:

«خرجوا يتنزهون أي يتطلّبون الأماكن التَّنْزَه»⁽³⁾.

وفي المعجم الوسيط:

«... وتنزه فلان، خرج إلى الأرض للتَّنْزَه.. والتَّنْزَه: التَّنَزُّه»⁽⁴⁾

والخلاصة أنّ «تنزه» بمعنى خرج إلى التَّنْزَه والبساتين، صحيح، ومصدره

(1) «مختار الصحاح» للرازي، ص 655-المطبعة الأميرية.

(2) «مجلة مجمع اللغة العربية» ج 2 ص 286.

(3) «أقرب الموارد في فصيح العربية والشوارد» للشرتوني ج 2 ص 1292.

(4) «المعجم الوسيط» ج 2 ص 923-المكتبة العلمية، طهران-

التَّنْزَهُ بمعنى الاسترواح والتَّريُّض.

وبهذه المناسبة نذكر أنَّ صاحبي كتاب «الأخطاء السَّائرة» قد خطَّأ كلمة «مُنْتَزَهُ» بمعنى مكان النَّزهة وقالوا: إِنَّ الصَّواب «مُنْتَزَّه» - بفتح التَّاء وتشديد الزَّاي المفتوحة - فيقال: مُنْتَزَّه الرِّبوة جميل⁽¹⁾.

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز كلمة «مُنْتَزَهُ» لمكان النَّزهة، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب التابعة للمجمع ما يأتي:

«يعترض التَّقَاد على استعمال كلمة «المُنْتَزَهُ» بحجَّة أنَّ الصَّواب فيها «المُنْتَزَّه».

وترى اللِّجنة صواب استعمال «المُنْتَزَهُ» أيضاً، استئناساً بوروده في شعر الفحول من مثل قول بشار: وكلُّ مُنْتَزَّهٍ لِلَّهِ مُنْتَقَدٌ...».

وقد وافق مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة على هذا القرار بالأكثرية⁽²⁾.

(1) «الأخطاء السَّائرة في اللِّغة العربيَّة» لخالد قوطرش، وعبد اللطيف الأرناؤوط، ص 81 - مطابع ابن زيدون، دمشق -

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة في دورته الواحدة والأربعين المعقودة من 13 صفر الموافق 24 من فبراير، حتَّى 27 من صفر 1395هـ، الموافق 10 من مارس 1975م.

(16)

تصحیح «بالإضافة إلى الشيء» بمعنى: زيادة عليه

يشيع في لغة العصر مثل قولهم: «فلان مهندس بالإضافة إلى أنه أديب»، و«أنجزت عملي الذي كُلفْتُه بالإضافة إلى عمل آخر»، و«نال فلان مكافأة بالإضافة إلى شهادة تقدير»، ويعنون بقولهم: «بالإضافة إلى» زيادة عليه...

ويخطئ الدكتور مصطفى جواد قولهم: «بالإضافة إلى الشيء» بالمعنى المذكور، ويقول: إن معنى «بالإضافة إلى الشيء»: بالنسبة إليه والقياس عليه، فالمعنيان مختلفان جداً، ولو لم يكن هذا التعبير قد شاع وتعرف وثبت معناه في كتب اللغة وكتب الأدب وكتب التاريخ وكتب الدين، لتكلفنا مخرجاً إليه.

قال ابن مكرم الأنصاري في كتاب «لسان العرب»:

«وأمر لا يتعاضمه شيء: لا يعظم بالإضافة إليه..».

وقال أبو حيان التوحيدي: «وهذه كلها غليظة بالإضافة إلينا، وفوق الدقيقة بالإضافة إلى أعيانها».

وقال مسكويه⁽¹⁾: «والطبيعة - وإن كانت ضعيفة بالإضافة إلى العقل، منحطة الرتبة - فإنها قوية فينا...»⁽²⁾.

وما ذكره الدكتور مصطفى جواد من أن معنى «أضاف الشيء إلى الشيء»: نَسَبَه إليه، صحيح وارد في المعجمات، ولكن للتعبير معان أخرى في اللغة، من

(1) هو أحمد بن محمد بن يعقوب مسكويه أبو علي، مؤرخ وأديب ومنشئ، كان قتيماً على خزانة كتب ابن العميد، من كتبه: «تجارب الأمم وتعاقب الهمم» و«تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق»، و«طهارة النفس»، و«آداب العرب والفرس»، و«ترتيب السعادات»، غمّر طويلاً، وتوفي سنة 421هـ.

(2) «دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم» للدكتور مصطفى جواد ص 156 - مطبعة أسعد/ بغداد-.

هذه المعاني: الضَّمُّ والزيادة.

قال في المصباح المنير:

«وأضافه إلى الشيء إضافة: ضمّه إليه وأماله... (وهل يعني الضمّ والإمالة غير الزيادة؟)، وقال: والإضافة في اصطلاح النحاة من هذا، لأنّ الأوّل يُضمّ إلى الثاني ليكتسب منه التعريف»⁽¹⁾.

وفي مختار الصحاح:

«وأضاف الشيء إلى الشيء: أماله، والمضاف: المُلزَق بالقوم»⁽²⁾.

وفي المعجم الوسيط:

«وأضاف الشيء إليه: ضمّه»⁽³⁾.

وفي لسان العرب:

«قال ابن جنّي: همزة أُمْلُود وإمْلِيد مُلْحَقَةٌ ببناء عُسْلُوج وقِطْمِير، بدليل ما انضاف إليها من زيادة الواو والياء معها»⁽⁴⁾.

(1) «المصباح المنير» للفيومي ص 266- المكتبة العلمية، بيروت-

(2) «مختار الصحاح» للترّازي، ص 386- المطبعة الأميريّة.

(3) «المعجم الوسيط» ج 1 ص 549- المكتبة العلميّة، طهران-

(4) «لسان العرب» لابن منظور، المجلّد 3 ص 523- دار لسان العرب-.

(17)

تصحیح: «عَيَّرَهُ بجهله»

يُخْطِئُ لُغَوِيَّوْنَ مِنْ يَقُولُ: «عَيَّرَهُ بجهله»، و«عَيَّرَهُ بالكذب»، ويقولون: إِنَّ الصَّوَابَ أَنْ يَقَالَ: «عَيَّرَهُ جهله»، و«عَيَّرَهُ الكذب»، بتعدية الفعل «عَيَّرَ» إِلَى مَفْعُولَيْنِ، لَا إِلَى مَفْعُولٍ وَبِالْبَاءِ.

قال صاحب القاموس المحيط: «وعَيَّرَهُ الأمر، ولا تقل: عَيَّرَهُ بالأمر»⁽¹⁾.

وقال الرَّازِيّ فِي مَخْتَارِ الصَّحَاحِ: «وعَيَّرَهُ كَذَا، مِنْ التَّعْيِيرِ وَهُوَ التَّوْبِيخُ، وَالْعَامَّةُ تَقُولُ: عَيَّرَهُ بِكَذَا»⁽²⁾، وَفِي اللِّسَانِ: «وتعاير القوم: عَيَّرَ بعضهم بعضاً، وَالْعَامَّةُ تَقُولُ: عَيَّرَهُ بِكَذَا»⁽³⁾.

وقال الحريري⁽⁴⁾ فِي دَرَةِ الْغَوَاصِ: «ويقولون: عَيَّرْتُهُ بالكذب، والأفصح أَنْ يَقَالَ: عَيَّرْتُهُ الكذب، بِحَذْفِ الْبَاءِ كَمَا قَالَ أَبُو ذُوَيْبٍ»⁽⁵⁾.

وعَيَّرَنِي الْوَاشُونَ أَنِّي أَحَبُّهَا وتلك شكاةٌ ظاهرٌ عنك عارُها

... وَلَمْ يُسْمَعْ فِي كَلَامٍ بَلِيغٍ وَلَا شَعْرٍ فَصِيحٍ تَعْدِيَةٌ «عَيَّرْتَهُ» بِالْبَاءِ، فَأَمَّا مِنْ

(1) «ترتيب القاموس المحيط» للشيخ الطاهر الرازي، ج 3 ص 353- الدار العربية للكتاب-

(2) «مختار الصحاح» للرازي، ص 465- المطبعة الأميرية-.

(3) «لسان العرب»، المجلد الثاني، ص 941- دار لسان العرب-.

(4) هو أبو محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري، إمام في اللغة، وأديب كبير، حادّ الذكاء والفتنة، وهو صاحب المقامات المشهورة، من مؤلفاته غير المقامات: «درة الغواص في أوهام الخواص»، و«ملحة الإعراب» وشرحها في النحو، وله ديوان شعر، توفي بالبصرة سنة 516هـ.

(5) هو خويلد بن خالد بن محرز، أبو ذؤيب الهذلي، شاعر فحل أدرك الجاهلية والإسلام، أسلم واشترك في الغزو والفتوح، وشهد فتح إفريقية في جند عبدالله بن أبي سرح، وعاد مع جماعة يحملون بشرى الفتح إلى عثمان رضي الله عنه فتوفي بمصر في نحو سنة 27هـ.

روی بیت المقتنع الكندي⁽¹⁾:

يُعَيِّرُنِي بِالَّذِينَ قَوْمِي وَإِنَّمَا تَدِينْتُ فِي أَشْيَاءِ تُكْسِبُهُمْ حَمْدًا

فهو تحريف من الراوي في الرواية، والرواية الصحيحة: «يعاتبني في الذين قومي»⁽²⁾.

وقال ابن فارس⁽³⁾: «وما يكون إلقاء الخافض فيه أفصح قولهم: عيّرْتُ فلانا كذا، ولا يقال: عيّرْتُهُ بكذا، أنشدني أبي للتابغة⁽⁴⁾:

وعَيَّرْتُنِي بنو دُبَيَّانَ صَوْلَتَهُ وما عليَّ بأن أخشاك من عارٍ⁽⁵⁾

وتبع بعض المحدثين من سبقهم في تحطئة «عيّره بكذا»، فخطأ صاحب كتاب «الأخطاء السائرة»، من يقول: «عيّرْتُ فلاناً ببخله»، وذكر أنّ الصواب: «عيّرْتُ فلاناً بخُلّه» و«عيّرْتُ الجندِيَّ جُبْنَه»⁽⁶⁾، كما خطأ التعبير نفسه صاحب

(1) هو محمد بن عميرة بن أبي شمر بن فرعان بن قيس بن الأسود الكندي، من حضر موت، شاعر في العصر الأموي، ولُقّب بالمقتنع لأتفه كان مقتنعاً طول حياته، قيل: كان يشتر وجهه لأتفه كان جميلاً، وكلُّ مُعْطَرَأْسِه فهو مُقْتَنَعٌ، ومن شعره القصيدة المعروفة التي منها:

وَإِنَّ الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَ بَنِي أَبِي وَبَيْنَ بَنِي عَمِّي لَمَخْتَلِفٌ جَدًّا

فَإِنْ أَكَلُوا لَحْمِي وَقَرَّتْ لَحُومُهُمْ وَإِنْ هَدَمُوا مَجْدِي بَنَيْتُ لَهُمْ مَجْدًا

توفي في نحو سنة 70هـ.

(2) «درّة الغواص» ص 168 - دار نهضة مصر.

(3) هو أحمد بن فارس بن تركيا القزويني الرازي أبو الحسن، إمام في اللغة والأدب، من كتبه: «مقاييس اللغة» و«الصحاحي» و«جامع التأويل» في التفسير و«تمام الفصحح» و«الإتباع والمزاوجة»، توفي سنة 395هـ.

(4) هو أبو أمانة زياد بن معاوية التابغة الذبياني، أحد فحول شعراء الجاهلية، وأحسنهم لفظاً ووضوح معنى، وكان حَكَمًا بين الشعراء في سوق عكاظ، مات قبل الإسلام.

(5) رسالة في كتاب «تمام فصيح الكلام» لابن فارس، تحقيق: د. مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني، ص 21 - دار الجمهورية - بغداد.

(6) «الأخطاء السائرة في اللغة العربية» لخالد قوطرش وعبد اللطيف الأرنؤوط، ص 59 - دار ابن زيدان، بدمشق.

كتاب «الكتابة الصّحيحة»، واستشهد ببيت التابعة المذكور آنفاً⁽¹⁾.

والصّحيح أنّ تعدية الفعل «عَيَّرَ» بالمفعول وبالباء فصيح، ولا حرج على من يستعمله.

قال الفيوميّ في المصباح المنير: «وعَيَّرْتُهُ كذا، وعَيَّرْتُهُ به: قَبَحْتُهُ وَنَسَبْتُهُ إِلَيْهِ، يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ وَبِالْبَاءِ»⁽²⁾، وقال محققا كتاب «تمام فصيح الكلام» لابن فارس تعليقا على قوله السّابق في «عَيَّرْتُهُ به» واستشهاده ببيت التابعة: «الصّحيح أنّ الذي ورد فيه الفعل، شعراً يمثل اضطراب الشاعر، وعامة الثّائرين العرب يعدّونه بالباء وهو الأصل»⁽³⁾.

وقال الدكتور مصطفى جواد تعليقا على قول الرّازي في «مختار الصّحاح»: «عَيَّرَهُ كذا، من التّعيير أي التّوبيخ، والعامة تقول: عَيَّرَهُ بكذا): «فأقول: ليس ذلك من كلام العامة وحدهم، بل كلام الفصحاء أيضاً، ففي (1:25) من الكامل: (فقال خالد أطعموني ماءً وهو على المنبر، فعَيَّرَهُ بذلك)، وفي ص 117 منه: (ولذا عَيَّرْتُ بنو تميم بحبّ الطّعام)، والذي عندي أنّ (عَيَّرَهُ بكذا) أفصح من (عَيَّرَهُ كذا)، لأنّ معنى التّعيير هو التّوبيخ، ولا وجه لنصبه مفعولين، ولأنّ الفعل محتاج إلى باء السّببية، فنقول: وَجَّهَ بعجزه عن الكلام، وعَيَّرَهُ بحبه للطّعام...»⁽⁴⁾.

والعجيب أنّ ابن منظور الذي ذكر أنّ العامة تقول: عَيَّرَهُ بكذا، قال هو

(1) «الكتابة الصّحيحة» لزهدى جار الله ص 225.

(2) «المصباح المنير» للفيوميّ ص 439-المكتبة العلميّة، بيروت-.

(3) رسالة «تمام فصيح الكلام» لابن فارس ص 21.

(4) مجلّة «لغة العرب» ج 8 من السّنة السّابعة، أغسطس 1929م، ص 767.

نفسه قبل ذلك بقليل تعليقا على قول الراعي⁽¹⁾:

وَبَتَّ شَرَّ بَنِي تَمِيمٍ مَنْصِباً دَنَسَ المَرُوءَةَ ظَاهِرَ الْأَغْيَارِ
«كَأَنَّهُ مِمَّا يُعَيَّرُ بِهِ»⁽²⁾.

أما استشهاد الحريريّ بالبيتين اللذين أوردهما لتأييد رأيه، فليس فيهما ما يريد صراحة، فبيت أبي ذؤيب:

وَعَيَّرَنِي الْوَاشُونَ أَيْ أَحَبَّهَا وَتِلْكَ شَكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَارُهَا
يمكن أن يقال فيه بحذف الباء، لأنّ حذفها قبل «أنّ» في مثل هذا السياق مطّرد.

وبيت المقنّع الكندي:

يَعَيِّرُنِي بِاللَّيْنِ قَوْمِي وَإِنَّمَا تَدَيَّنْتَ فِي أَشْيَاءَ تُكْسِبُهُمْ حَمْدًا
لم يُثبت الحريريّ دليل الطعن في روايته، وعلى فرض عدم صحّته من حيث الرواية، هو صحيح من حيث اللغة، وقد استعمله الفصحاء كما قدّمنا.
والخلاصة أنّ لك أن تقول: «عَيَّرْتُهُ بِكَذَا»، أو «عَيَّرْتُهُ كَذَا»، فالتعبيران صحيحان فصيحان.

(1) هو عُبيد بن حُصَيْن بن معاوية بن جندل التميمي، أبو جندل، شاعر كبير من عليّة قومه بني نمير، ولُقّب بالزاعي لكثرة وصفه الإبل، وقيل: لأنّه كان راعي إبل، عاصر جريراً والفرزدق، وكان يفضّل الفرزدق فهجاه جرير، وهو من أصحاب الملحمات، توفّي سنة 90 هـ.
(2) «اللسان العرب»، المجلد الثاني، ص 941 - دار بيروت.

(18)

تصحیح: «تقرير عن مشكلة التعليم»

یشیع فی اللّغة المعاصرة استعمال حرف الجرّ «عن» فی غیر معناه الأصليّ الذی یفید المجاوزة؛ فیقولون مثلاً: «تقرير عن مشكلات التعليم»، «محاضرة عن علوم الفضاء»، «ندوة عن مضارّ التدخين»، «حلقة دراسیة عن جنوح الأحداث». ونستطیع أن نطمئنّ إلى صحّة هذا التعبير وأن نستعمله بلا حرج، بعد أن أجازہ مجمع اللّغة العربیة بالقاهرة.

جاء فی قرار لجنة الألفاظ والأسالیب التابعة للمجمع ما یأتی:
«يجري في الاستعمال مثل قولهم: (تقرير عن مشكلة التعليم الأساسي) (ومحاضرة عن تربية الأسماك)، و(حلقة إذاعيّة عن التّقد الأدبی). ویلاحظ أنّ (عن) فی هذه التعبیرات غیر دالّة علی المجاوزة الّتی هی المعنی الأصليّ للحرف فی ظاهره، وقد استبان للجنة أنّ (عن) فی هذه الاستعمالات ونحوها، تدلّ علی معنی الاتّصال والتّعلیق والارتباط، وقد نبّه فقهاء اللّغة إلى أنّ دلالة (عن) الأصليّة علی المجاوزة، تتضمّن معنی (الإلصاق)⁽¹⁾ أو (السّببیّة)⁽²⁾ أو (الظرفیّة)⁽³⁾ بمعنی (فی)، وقد فُسّرت بذلك شواهد من المنشور والمنظوم فی فصیح

(1) تكون (عن) بمعنی الباء كما فی قوله تعالى فی سورة النجم: ﴿وما ينطق عن الهوى﴾، أي بالهوى (عند بعضهم)، والصواب أنّها علی أصلها.

(2) تكون (عن) للسّببیّة والتّعلیل كما فی قوله تعالى فی سورة هود: ﴿وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك﴾، أي بسبب قولك، وقوله تعالى فی سورة التوبة: ﴿وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه﴾، أي بسبب موعدة.

(3) تكون (عن) دالّة علی الظرفیّة كما قوله الشّاعر:

وآیس سراة الحیّ حیث لقیبتهم .. ولّا تَكُ عن حَمَل الرّباعة وانیّا

أي لاتك وانیّا فی حمل الرّباعة، والرّباعة (بكسر الراء وفتحها): الذیة یَحْمِلُها قوم عن قوم.

الكلام.

فلهذا ترى اللّجنة إجازة أمثال تلك الاستعمالات». وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السادسة والأربعين المعقودة من 30 من ربيع الآخر الموافق 17 من مارس، حتّى 14 من جمادى الأولى 1400هـ، الموافق 31 من مارس 1980م.

(19)

تصحیح «الغیر»

يُخْطِئُ لُغَوِيّونَ دخولَ «أل» على لفظ «غیر»، فيمنعون أن يقال مثلاً: «أنا مسؤول عن نفسي ولست مسؤولاً عن الغیر»، و«نحن لانفعل ذلك ولو فعله الغیر». وحجّتهم في هذه التّخْطِئة أن لفظ «غیر» موغَّلٌ في الإِبْهَامِ، ولا تفيده «أل» تعريفاً، لأنّ مدلول الكلمة نفسها مدلول شائع عامّ غير محدّد، ولا تخرجه «أل» من شدّة إِبْهَامِهِ.

قال الصّبّان في حاشيته على الأشموني:

«... ينبغي أن هذه الكلمات (أي غير ومثل وشبه) كما لا تتعرّف بالإضافة، إلّا فيما استثنى - لا تتعرّف بأل أيضاً، لأنّ المانع من تعريفها بالإضافة مانع من تعريفها بأل..... ونقل الشّنواني عن السيّد أنّه صرّح في حواشي الكشف بأنّ (غيراً) لا تدخل عليها (أل) إلّا في كلام المولدين»⁽¹⁾.

وقال أبو حيّان الأندلسي في البحر المحيط:

«ويُستثنى به (أي لفظ غير)، ويلزم بالإضافة لفظاً ومعنى، وإدخال (أل) عليه خطأ، ولا يتعرّف وإن أضيف إلى معرفة»⁽²⁾.

وقال الشّيخ الجمل⁽³⁾ في حاشيته على الجلالين نقلاً عن السّمين:⁽⁴⁾

(1) «حاشية الصّبّان على الأشموني»، ج2 ص 244- دار إحياء الكتب العربيّة.

(2) «البحر المحيط» ج1 ص 28- مكتبة ومطبعة التّصر الحديثة.

(3) هو سليمان بن عمر بن منصور العجيليّ الأزهرّي، عالم فاضل من مصر، من مؤلّفاته «الفتوحات الإلهيّة» وهو حاشية على تفسير الجلالين و«المواهب المحمّدية بشرح السّمائل التّرمذيّة»، توفّي سنة 1204هـ.

(4) هو أحمد بن يوسف بن عبد الدّائم الحلبيّ أبو العبّاس، شهاب الدّين المعروف بالسّمين، عالم بالعربيّة والقراءات، ومفسّر من أهل حلب، واستقرّ في القاهرة، من كتبه: «تفسير القرآن» في 20=

«وهي (أي غير) من الألفاظ الملازمة للإضافة لفظاً وتقديراً، فإدخال الألف واللام عليها خطأ»⁽¹⁾.

وقال الحريري في درّة الغوّاص:

«ويقولون: فعل الغير ذلك، فيدخلون على (غير) آلة التعريف، والمحققون من التّحويين يمنعون من إدخال الألف واللام عليه، لأنّ المقصود من إدخال آلة التعريف على الاسم التّكرة أن تخصّصه بشيء بعينه، فإذا قيل: الغير، اشتملت هذه اللفظة على ما لا يُحصى كثرة، ولم يتعرّف بآلة التعريف، كما أنّه لا يتعرّف بالإضافة، فلم يكن لإدخال الألف واللام عليه فائدة»⁽²⁾.

وتبع المحدثون من سبقهم في تخطئة «الغير»، ففي «الأخطاء السّائرة»: لا تقل: الغير حسن، وقل: غير الحسن⁽³⁾، وفي «الكتابة الصّحيحة»: (لا تبحثوا ذلك مع (الغير) خطأ، والصّواب: (لا تبحثوا ذلك مع غيركم)⁽⁴⁾. ولكن:

جاء في «المصباح المنير»: (غير) يكون وصفاً للنّكرة، تقول: جاء رجل غيرك، وقوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ إنّما وُصِفَ بها المعرفة فعوملت معاملةً لها ووُصِفَ بها المعرفة، ومن هنا اجترأ بعضهم فأدخل عليها الألف واللام، لأنّها لما شابّحت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة، جاز أن يدخلها ما يعاقب

=جزءاً، و«الدّر المصون» في إعراب القرآن، ينقل منه الشّيخ الجمل كثيراً في حاشيته، و«شرح الشّاطبية» في القراءات، و«عمدة الحافظ في تفسير أشرف الألفاظ»، توفّي سنة 756 هـ.

(1) «الفتوحات الإلهية» للشّيخ الجمل، ج 4 ص 524 - عيسى البابي الحلبي.

(2) «درّة الغوّاص» للحريري ص 55 - دار نهضة مصر للطبع والنّشر.

(3) «الأخطاء السّائرة في اللّغة العربيّة» ص 61 - مطابع ابن زيدون، بدمشق.

(4) «الكتابة الصّحيحة» ص 232 - مطبعة دار الكتب، بيروت.

الإضافة وهو الألف واللام...»⁽¹⁾.

وفي حاشية الصَّبَّان على الأشموني: «بقي شيء آخر، وهو أنَّ في (غير) ثلاثة أقوال: قيل لا تتعرَّف مطلقاً، وقيل تتعرَّف مطلقاً، وقيل تتعرَّف إذا وقعت بين ضدَّين كما في ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾»⁽²⁾.

وقال الزبيدي⁽³⁾ في تاج العروس: «ونقل التَّووي⁽⁴⁾ في تهذيب الأسماء واللغات عن أبي الحسين في شامله: منع قوم دخول الألف واللام على (غير) و(كل) و(بعض)، لأنَّها لا تتعرَّف بالإضافة فلا تتعرَّف باللام، قال: وعندي لا مانع من ذلك، لأنَّ اللام ليست فيها للتَّعريف، ولكنها اللام المعاقبة للإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾»⁽⁵⁾ أي مأواه، على أنَّ (غيراً) قد تتعرَّف بالإضافة في بعض المواضع، وقد يُحمل (الغير) على الضدِّ، و(كل) على الجملة، و(البعض) على الجزء، فيصحَّ دخول اللام عليها بهذا المعنى... اهـ»⁽⁶⁾.

(1) «المصباح المنير» للفيومي، ص 458- المكتبة العلميّة، بيروت -.

(2) «حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني» ج 2 ص 155- دار إحياء الكتب العربيّة -.

(3) هو محمد بن محمد بن محمد بن الرزّاق الحسيني الزبيدي أبو الفيض الملقّب بمرتضى، عالم لغويّ كبير، ومحدّث نشأ في زبيد باليمن وإليها نُسب، من كتبه: «تاج العروس في شرح القاموس» وهو من أهمّ المعجمات المطوّلة، و«أسانيد الكتب الستّة»، و«ألفيّة السند» في الحديث، و«مختصر العين»، و«كشف اللثام عن آداب الإيمان والإسلام»، وكان يتقن التّركيّة والفارسيّة، توفّي سنة 1193هـ.

(4) هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحورانيّ التّوويّ أو زكريا، إمام جليل في الفقه والحديث واللغة، من كتبه: «تهذيب الأسماء واللغات»، و«منهاج الطالبين»، و«رياض الصّالحين»، و«الأربعون حديثاً التّوويّة» و«المقاصد»، توفّي سنة 676هـ.

(5) سورة التّازعات: 41.

(6) «تاج العروس من جواهر القاموس» لمحمد مرتضى الزبيدي، المجلّد 3 ص 460- منشورات دار مكتبة الحياة -.

ورجّح الدكتور الشّیخ عبدالرحمن تاج عضو مجمع اللّغة العربیّة بالقاهرة وأحد المشایخ الذّین تولّوا رئاسة الأزهر الشّریف، القول بجواز دخول (أل) على (غیر) وإفادة (أل) التّعریف، وذلك لوجهین:

الأوّل: أنّ (أل) مساوقة للإضافة، فحكمها حكمها في المنع والجواز، حتّى إنّ من یرى أنّ (غیراً) لا تتعرّف بالإضافة یقول إنّها لا تتعرّف أيضاً بالألف واللام. الآخر: أنّه قد تصاحب (أل) قرينة تدلّ على العهد، فلا یكون مدلول (غیر) معها حینئذ هو مطلق مغایرة، وإنّما یكون المراد مغایرة خاصّة معهوداً صاحبها، وإذا یكون دخول (أل) علیها مُکسباً إیّاها تعریفاً من غیر شكّ.

وقال:

ولنضرب لذلك مثلاً من الواقع: وقع خلاف في الرّأي بین شخصین في مسألة، وجرّت بینهما فیها مناقشات ومحاورات شهدها وعلم بها ناس ممّن یعنیهم الأمر، كانوا یحسنون الاستماع لما یجری من حوار، وكان یهمّهم أن یقفوا على ما ینتهی إلیه الأمر فیه، فإذا قال صاحب الحجّة القویّة في هذا الخلاف: هذا قولی، وهذه دعواي، وهذه حجّتی واضحة، أمّا ما یدّعیه (الغیر) أو ما یدّعیه (البعض)، فلیس شیئاً یعوّل علیه، ولیس له سند صحیح...

إذا قال هذا فهل یشكّ أحد ممّن سمعوا بذلك الخلاف وشهدوا بعض وقائعہ فی أنّ المراد بذلك (الغیر) أو ذلك (البعض) هو ذلك الذّی كان یعاند صاحب الحقّ القویّ الغالب، ویحاول بالباطل من غیر أن یعتمد على حجّة أو بیّنة؟ إنّه هو ذلك الشّخص المعهود، وقد عینته القرائن الّتی صارت بها (أل) للعهد⁽¹⁾.

وقال الجوهريّ في الصّحاح في مادّة (وس ل):

«الوسيلة ما یُتقرّب به إلى الغیر، والجمع الوسیل والوسائل»⁽²⁾.

(1) مجلة مجمع اللّغة العربیّة، ج25 نوفمبر 1969م، ص 28 و29.

(2) «مختار الصّحاح» ص 721- المطبعة الأميریّة.

وقال أبو عثمان الجاحظ:

«وفي الناس من يحرك أذنيه من بين سائر جسده، وربما يحرك إحداهما قبل الأخرى، ومنهم من يحرك شعر رأسه، كما أنَّ منهم من يبكي إذا شاء، ويضحك إذا شاء، وخبرني بعضهم أنه رأى من يبكي بإحدى عينيه، وبألتي يقترحها عليه الغير»⁽¹⁾.

وقال مرقق الدين الموصلي المحدث:

يا غافلاً عن حركات الفلك نبهك الدهر فما أغفلك!
مالك للغير إذا صنته وكل ما أنفقته منه فلك⁽²⁾

وقال أبو الفرج ابن الجوزي في (صيد الخاطر):

«فينقل من فعله ما يقتدي الغير به»⁽³⁾.

وقال قطب الدين الراوندي في (شرح نهج البلاغة):

«لأنَّ ما يوصف به الغير إنما هو الفعل أو معنى الفعل»⁽⁴⁾.

وانتهت مسألة (الغير) إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي وافق عليها وأقر ما جاء في تقرير لجنة الأصول، ونصه:

«تختار اللجنة، وفاقاً لجماعة من العلماء- أنَّ كلمة (غير) إذا وقعت بين

(1) «الحيوان» للجاحظ، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، ج 6 ص 466- مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

(2) بحث للدكتور مصطفى جواد، مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الثاني 1371هـ/1951م ص 218 وما بعدها.

(3) بحث للدكتور مصطفى جواد، مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الثاني 1371هـ/1951م ص 218 وما بعدها.

(4) بحث للدكتور مصطفى جواد، مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الثاني 1371هـ/1951م ص 218 وما بعدها.

ضدّین لا قسیم لهما تتعرّف بإضافتها إلى الثّانی منهما إذا كانت معرفة.
وإذا كانت (أل) تقع في الكلام معاقبة للإضافة، فإنّه يجوز دخول (أل) على
(غير) فتفیدها التعریف في مثل الحالة الّتی تعرّف فيها بالإضافة إذا قامت
قرينة على التّعیین»⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسة والثلاثين المعقودة في يناير 1969م.

(20)

تصحیح «الكافة» بالألف واللام

ينكر فريق من اللّغويين إدخال «أل» على كلمة «كافة» أو إضافتها، ويقولون: إنّها ملازمة للتّكثير والتّصّب على الحال، ولا تُستعمل إلّا لمن يعقل، فلا يقال: «اجتمعت الكافة على هذا الرّأي»، و«هذا الإعلان موجّه إلى الكافة»، و«حضر كافة المدعوين»، و«وصل كافة المسافرين»، والصّواب أن يقال: «اجتمعت التّاس كافة على هذا الرّأي»، و«هذا الإعلان موجّه إلى المواطنين كافة»، و«حضر المدعوون كافة»، و«وصل المسافرين كافة»، بتكثير «كافة» ونصبها على الحال. ويستدلّون على ذلك بأنّ لفظ «كافة» لم يرد في القرآن الكريم إلّا نكرة منصوباً على الحال، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾⁽¹⁾، وقال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾⁽²⁾، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً﴾⁽³⁾، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾⁽⁴⁾.

قال الحريري في «درّة الغوّاص»:

«ونظير هذا الوهم قولهم: حضرت الكافة، فيوهمون فيه أيضاً على ما حكاه (ثعلب)⁽⁵⁾ فيما فسّره من معاني القرآن، كما وهم القاضي أبوبكر بن قريعة حين

(1) سورة البقرة: 208.

(2) سورة التوبة: 36.

(3) سورة التوبة: 122.

(4) سورة سبأ: 28.

(5) هو أبو العباس بن يحيى بن زيد الشّيباني، المعروف بثعلب، كان إمام الكوفيين والبصريين في زمانه، وحفظ كتب الفراء والكسائي، وكان ثقة صدوقاً، وحدثت بينه وبين المبرّد منافرات، وعنه أخذ =

اسْتُثْبِتَ عن شيء حكا، فقال: هذا ترويه الكاكة عن الكاكة والحاكة عن الحاكة، والصاكة عن الصاكة، والصواب أن يُقال: (حضر الناس كاكة)، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآكَةَ﴾ لأنَّ العرب لم تُلحِقْ لام التعريف بكَاكة، كما لم تُلحِقْها بلفظة «معاً» ولا بلفظة «طراً»⁽¹⁾.

وفي القاموس المحيط:

«وجاء الناس كاكة: أي كلهم، ولا يُقال: جاءت الكاكة، لأنَّه لا يدخلها (أل)، وَوَهُم الجوهري، ولا تُضاف»⁽²⁾.

وقال أبو البقاء⁽³⁾، في كليّاته:

«ولا يُتصرّف فيها (أي كاكة) بغير التّصّب على الحاليّة من العقلاء دائماً، ولا تدخلها الألف واللام، لأنَّها في مذهب قولك: قاموا جميعاً وقاموا معاً، وإنَّها لا تُثنّى ولا تُجمع، وكذا (قاطبة) و(طراً)»⁽⁴⁾.
وقال الطبرسي⁽⁵⁾:

=الأخفش الصّغير ونفطويه وابن الأنباري، من كتبه: «معاني القرآن» و«الفصيح» و«ما تلحن فيه العامة» و«مجالس ثعلب» و«اختلاف التّحويين»، توفّي سنة 291هـ

(1) «درة الغوّاص» للحريريّ ص 56- دار نهضة مصر للطبع والنّشر -

(2) «القاموس المحيط» للفيروزابادي، ج 3، ص 3- دار العلم للجميع، بيروت.

(3) هو أيّوب بن موسى الحسينيّ القريميّ الكفويّ أبو البقاء، صاحب كتاب الكليّات، وهو من القضاة الأحناف، وآخر قضاء تولّاه في القدس، توفّي سنة 1095هـ 1684م.

(4) «الكليّات» لأبي البقاء، القسم الرّابع، ص 132- منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القوميّ، دمشق 1982م.

(5) هو أبو علي الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسيّ المشهديّ، من أكابر علماء الشّيعة الإمامية، مفسّر وفقه ومحدّث ولغويّ، نسبته إلى طبرستان، والمشهديّ نسبة إلى المشد الرضويّ المدفون فيه، من مؤلّفاته «مجمع البيان في تفسير القرآن» فسّر فيه القرآن الكريم بما يتفق مع مذهبه الشّيعيّ، وحاول بكلّ جهده أن يدعم مذهبه بالآيات القرآنيّة كالإمامة، وعصمة الأئمة، والتقّيّة، ونكاح=

«و(كافة) نصب على المصدر، ولا يدخل عليها الألف واللام، لأنه من المصادر التي لا تتصرف لوقوعه موقعاً وجمعاً، بمعنى المصدر الذي في موضع الحال المؤكدة.. هذا قول الفراء، وقال الزجاج⁽¹⁾: (كافة) تُنصب على الحال.. ولا يُثنى ولا يُجمع، فلا يقال: كافات وكافين، كما أنك إذا قلت: (قاتلوهم عامة) لم تُثنَ ولم تُجمع، وكذلك (خاصة)، هذا مذهب التحويين⁽²⁾. ولكن:

جاء في «مختار الصحاح» للرازي: «والكافة: الجميع من الناس»⁽³⁾. مثله في اللسان.

وقال الشهاب الخفاجي⁽⁴⁾:

«وقد ردّ هذا (أي القول بخطأ الكافة وكافة الناس) شارحُ (اللباب) بأنه سُمِعَ في قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في كتاب محفوظ مضبوط: (جعلتُ لآل

=المتعة، والمسح على الرجلين في الوضوء، لكنه كان معتدلاً غير مغال كغيره من غلاة الإمامية، فلم يكفر الصحابة ولم يطعن فيهم بما يقدح في عدالتهم ودينهم، ومن كتبه: «جوامع الجامع» في التفسير، و«مختصر الكشاف»، و«تاج الموالي»، و«غنية العابد»، توفي سنة 538هـ.

(1) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد السري الزجاج التحوي، عالم باللغة والتدين والأدب، أخذ عن المبرد وثعلب، سمي بالزجاج لأن صناعته قبل اشتغاله باللغة والأدب كانت خراط الزجاج، من كتبه: «كتاب في معاني القرآن»، و«كتاب الاشتقاق»، و«كتاب العروض» و«كتاب الأنواء»، توفي سنة 310هـ وقيل: 316هـ.

(2) «مجمع البيان في تفسير القرآن» للطبرسي، ج 10 ص 55- منشورات دار مكتبة الحياة.

(3) «مختار الصحاح» للرازي، ص 574- الهيئة المصرية العامة للكتاب-

(4) هو أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي المصري، القاضي العالم اللغوي الأديب، من كتبه «حاشية على تفسير البيضاوي» و«شرح درة الغواص» للحريري، و«شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل» و«نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض». وله ديوان شعر، توفي سنة 1069هـ- 1659م.

بني كاكلة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مئتي مثقال ذهباً: على أنه لو سُلِّمَ فلا يُعَدُّ مثله خطأً، لأنه لا يلزم استعمال المفردات فيما استعملته العرب بعينه، ولو التزم هذا لأخطأ الناس في أكثر كلامهم، وقد بسطناه في شرح درة الغواص⁽¹⁾.

وذكر صاحب «معجم الأخطاء الشائعة» أن الكتاب المذكور الذي كتبه عمر لآل بني كاكلة قد أقره ونقذه علي بن أبي طالب كرم الله وجهه لما ولي الخلافة، وهذا يعني أن علياً قد أقر عمر في قوله «على كافة بيت مال المسلمين»، وفي هذا حجة أخرى على صحة إضافة (كافة) وخروجها عن الحالية⁽²⁾.

وانتهت مسألة «كافة» و«كافة الناس» إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة وجاء في قرار في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«تري اللجنة إجازة استعمال «كافة» في الحال وغيرها، مُعَرَّفَةً وَمُنَكَّرَةً، ولغير العاقل، استثناساً إلى استعمالات فصيحة قديمة، وإلى استعمال أئمة النحو والأدباء لها مضافة ومسبوقة بحرف الجر».

وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا القرار⁽³⁾.

(1) «حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي»، ج2 ص296-دار صادر، بيروت.

(2) «معجم الأخطاء الشائعة» لمحمد العدناني، ص218- مطبعة لبنان-.

(3) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الثالثة والخمسين المعقودة من 24 من جمادى الآخرة الموافق 23 من فبراير، حتى 9 من رجب 1407هـ الموافق 9 من مارس 1987م.

(21)

تصحیح «الكلّ» و«البعض»

يمنع كثير من التّحاة إدخال «أل» على لفظ «كلّ» ولفظ «بعض»، ولا يجوز أن يقال: «الكلّ» و«البعض»، وحجّتهم في ذلك أنّ هذين اللَّفظين معرفتان بالإضافة، فلا يجوز تعريفها بأل، قال تعالى: ﴿كُلُّ أَمْرٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾⁽¹⁾ وتقول: «بعض التّاس لا يقنع بكلامك»، وقد ينقطعان عن الإضافة فتكون كلّ مقدّرة كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾⁽²⁾، والتّقدير: كلّ إنسان، وقوله تعالى: ﴿وَكَلَّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ﴾⁽³⁾، والتّقدير: وكلّ القصص نقص عليك، أو كلّ نبأ نقص عليك، ولذلك أجاز سيبويه مجيء الحال من «كلّ» و«بعض» عند انقطاعهما عن الإضافة لأتّهما معرفتان بنية الإضافة المقدّرة، فيجوز عنده أن يقال: مررت بكلّ قائماً وبيعض جالساً.

وقيل للأصمعيّ⁽⁴⁾: في كتاب ابن المقفّع⁽⁵⁾ «العلم كثير، ولكن أخذ البعض

(1) سورة الطور: 21.

(2) سورة الإسراء: 84.

(3) سورة هود: 120.

(4) هو أبو سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعيّ، نسبة إلى جدّه أصمع، إمام في اللّغة والتّحو والغريب والأخبار والتّوارد، كان كثير الحفظ لكلام العرب، قال: حفظت ستّة عشر ألف أرجوزة عن دواوين العرب، وكان صدوقاً ثقة وقال فيه الشّافعيّ: ما عبّر أحد عن العرب بمثل عبارة الأصمعيّ، وكان يجيد الإلقاء حتّى قال فيه أبو نواس: إنّه بلبل يُطربُ التّاس بنغماته، من كتبه: «كتاب الأصول»، و«التّوارد»، و«القلب والإبدال»، و«غريب القرآن»، توفّي سنة 215هـ، عن 88 سنة.

(5) هو أبو محمّد عبد الله بن المقفّع، أحد البلغاء الكبار، ومن أعظم كتّاب العربيّة وأدبائها والمترجمين إليها، فارسي الأصل، وكان حادّ الذّكاء، عالماً باللّغة والحكمة وتاريخ الفرس، متعقفاً، كثير الوفاء لأصحابه، يميّز أسلوبه بالرشاقة وجزالة اللفظ وشرف المعاني والسهولة مع سلامة التعبير، من كتبه «كليلة ودمنة» مترجم من الفارسيّة وهو أشهرها، و«كتاب الأدب الصّغير»، و«كتاب الأدب الكبير»، و«كتاب الدّرة اليتيمة»، قُتِل بالبصرة سنة 142هـ.

أولى من ترك الكلّ»، فأنكره أشدّ الإنكار، وقال: الألف واللام لا تدخلان في بعض وكلّ، لأنّهما معرفة بغير ألف ولا م.

ولم يرد في القرآن الكريم لفظ «كلّ» ولفظ «بعض» معرّفين بأل، وجاءا بالإضافة كما في قوله: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَصَلَّنَاهُ تَفْصِيلاً﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾⁽²⁾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾⁽³⁾، وقوله تعالى: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾⁽⁴⁾.

لكن:

أجاز ابن منظور في «لسان العرب» تعريف «كلّ» و«بعض» بأل، فقال: «و(كلّ) و(بعض) معرفتان، ولم تجئ عن العرب بالألف واللام، وهو جائز، لأنّ فيهما معنى الإضافة أضفت أم لم تضاف»⁽⁵⁾.

وقال الخضرى⁽⁶⁾، في حاشيته على ابن عقيل⁽⁷⁾:

«قيل: وإدخل (أل) على (كلّ) و(بعض) خطأً لملازمتها الإضافة لفظاً أو نيةً

(1) سورة الإسراء: 12.

(2) سورة مريم: 95.

(3) سورة الحجرات: 12.

(4) سورة التوبة: 71.

(5) «لسان العرب» لابن منظور، المجلد الثالث ص 287 - دار لسان العرب.

(6) هو محمد بن مصطفى بن حسن الخضرى، عالم باللغة والفقه الشافعى، كان أصمّ، يخاطبه أصحابه بإشارات بالأصابع تعلّموها منه، من كتبه حاشية على شرح ابن عقيل، و«شرح اللمعة» في الميقات، و«أصول الفقه»، و«حاشية على شرح الملوي على السمرقندية». توفّي سنة 1287هـ.

(7) هو عبد الله بهاء الدين بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشى الهاشمي ابن عقيل، من نسل عقيل بن أبي طالب، إمام في النحو، قال فيه أبو حيان: ما تحت أديم السماء أنجى من ابن عقيل، وكان مهيباً كريماً، في لسانه لغة، من كتبه «شرح ألفية ابن مالك» وهو شرح مشهور يمتاز بالتوسط بين الإيجاز والإطناب وإنصاف الناظم، عند نقده إياه، و«المساعد» في شرح التسهيل، و«التعليق الوجيز على الكتاب العزيز» تفسير لم يكمله، توفّي بالقاهرة سنة 769هـ.

كقبل وبعد وأيّ، لكن جوزه بعضهم لعدم ملاحظة إضافة أصلاً⁽¹⁾.

وقال الأستاذ عباس حسن في كتابه «التحو الوافي»:

«وبناءً على رأي سيبويه والجمهور لا يصح إدخال (أل) على (كلّ) و(بعض)...

ويصحّ عند الفارسي⁽²⁾ ومن معه، وفي رأيه تيسير، وله أنصار من قدامى التحويين

واللغويين⁽³⁾.

وعُرضت مسألة جواز دخول «أل» على (كلّ) و«بعض» على مجمع اللغة العربيّة

بالقاهرة، وجاء في قرار لجنة الأصول التابعة له ما يأتي:

«يجري في الاستعمال دخول (أل) على (كلّ) و(بعض)، فيقال: (الكلّ موافق)

و(البعض موافق)، وجمهرة التّحاة يمنعون ذلك، على أنّ منهم من أجازوه...

وثمة من الماثور أمثلة لورود ذلك في الشعر⁽⁴⁾، وقد جرى بذلك استعمال

(1) «حاشية الحضريّ على شرح ابن عقيل»، ج 2 ص 69- مصطفى الباي الحلبي -.

(2) هو الحسن بن أحمد بن عبدالغفار أبو عليّ الفارسيّ، فارسيّ الأصل، إمام جليل في علوم العربيّة، أخذ عن الزّجاج وابن السّراج، ومن تلاميذه ابن جنيّ الذي كان يعتزّ بأستاذه ويثني على علمه ويرجّح آراءه في كتبه، وقال فيه: «أحسب أنّ أبا عليّ قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم (أي علم العربيّة) ثلث ما وقع لجميع أصحابنا»، يقال: إنه كان معتزليّ النزعة، من كتبه: «التذكّرة في علوم العربيّة»، و«الحجّة في علل القراءات» و«تعليقات على كتاب سيبويه»، و«الإيضاح» في التّحو، و«التكملة» في التّصريف، توفيّ ببغداد سنة 377هـ.

(3) «النحو الوافي» لعباس حسن، ج 3 ص 63- دار المعارف بمصر -.

(4) من ذلك قول سحيم:

رأيتُ الغنيّ والفقيّر كليهما إلى الموت يأتي الموتُ للكلّ مُعمّداً

وقال مجنون ليلي:

لا تُنكر البعض من ديني فتجحدّه ولا تحدّثني أن سوف تقضيّني

المولّدين، وترى اللجنة إجازة دخول (أل) على (كلّ) و(بعض).
وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بالأكثرية⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الواحدة والخمسين المعقودة من 5 من جمادى الآخرة الموافق 25 من فبراير، حتّى 19 من جمادى الآخرة 1405هـ الموافق 11 من مارس 1985م.

(22)

تصحّح كلمة: «تَصَحَّر»

تُستعمل في لغة العصر كلمة «تَصَحَّر» ويعنون بها زحف الرمال على الأرض الخصبية، واستحالة الأرض الزراعيّة الصالحة للإنبات أرضاً صحراويّة غير صالحة للإنبات، وهي مشكلة عويصة من أخطر المشكلات التي تواجهها المناطق الزراعيّة المتاخمة للصحراء، وتُعقد من أجلها المؤتمرات والحلقات الدراسيّة والتّدوات العلميّة للخروج بحلول تقف زحف الصحراء وتقلّل من مشكلة التّصحّر.

و«التّصحّر» مصدر الفعل: «تَصَحَّر»، وليس في المعجمات «تَصَحَّر» على وزن «تَفَعَّل»، والوارد فيها الفعل الثلاثي: «صَحَرَ»، والفعل الرباعيّ المزيد بالهمزة: «أَصَحَرَ»، يقال: صَحَرَ الطّعامَ يَصَحَرُهُ صَحْراً: طَبَخَهُ، وَأَصَحَرَ القومَ: برزوا إلى الصحراء.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز كلمة «تَصَحَّر»، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

من الكلمات التي تتردّد في الصّحف هذه الأيام كلمة «تصحّر الأرض الزراعيّة»، بمعنى استحالة الأرض التي كانت تُزْرَع إلى أرض صحراويّة لا تُنبِت شيئاً.

وليس في اللّغة فعل: «تَصَحَّر» بهذا المعنى، وإنّما يقال: «أَصَحَرَ»، وثلاثي هذا الفعل يأتي لازماً ومتعدّياً.

وترى اللّجنة أخذاً بقرار المجمع القائل بجواز الاشتقاق من أسماء الأعيان،

أنّه يمكن أن ننحت من «صحراء» لفظ «صَحَّر»، فيقال: «صَحَّرَت الأرض الزراعيّة»، فتصَحَّرَتْ تَصَحُّراً⁽¹⁾.

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثالثة والخمسين المعقودة من 24 جمادى الآخرة الموافق 23 من فبراير، حتّى 9 من رجب 1407هـ، الموافق 9 من مارس 1987م.

(23)

تصحیح: «لم یکد الضیف یدخل حتّی عانقه صاحب الدار»

یشیع فی لغة العصر مثل قولهم: «لم أكد أفرغ من طعامي حتّی زارني صديقي فلان»، و«لم یکد المطر یکفّ عن التّزول حتّی خرج التّاس إلى الشّوارع»، ویقصد بهذا التّعبیر وقوع الحدثین فی زمن واحد، فزيارة الصّديق وقعت فی زمن فراغي من الطّعام، وخروج التّاس إلى الشّوارع تمّ فی زمن کفّ المطر عن التّزول. ویؤخذ علی هذا التّعبیر أنّ نفي «کاد» - فی صیغة الماضي أو المضارع - نفي للمقاربة، وهذا یتعارض مع اقتران الحدثین فی المثالین السّابقین وأشباههما، فمعنی: «لم أكد أفرغ من طعامي»: لم یقرب فراغي من طعامي، ومعنی «لم یکد المطر یکفّ عن التّزول»: لم یقرب کفّ المطر عن التّزول.

ولکن یمکن أن یمکن نفي «کاد» دالّا علی إثبات الخبر، فی قول لبعض التّحاة - وعلى هذا فلا تعارض، وبه أخذ مجمع اللّغة العربیّة بالقاهرة فی إجازته التّعبیر المذكور، وجاء فی قرار لجنة الألفاظ والأسالیب فیہ ما یأتی:

«یشیع فی العصر الحديث مثل قولنا: (لم یکد الضیف یدخل حتّی عانقه صاحب الدار)، والمراد أنّ التّرحیب بالضیف تمّ مع أشدّ الشّوق والتّلهّف، فكأنّ زمن الدّخول قد اقترن بزمن العناق، أو كأنّ الحدثین قد وقعا فی آن واحد. درست اللّجنة هذا الأسلوب، ورجعت إلى أقوال أئمة النّحو فی (کاد) المنفیّة، ثمّ انتهت إلى أنّه یمکن قبوله علی أساس القول بأنّ نفي (کاد) إثبات لخبرها⁽¹⁾، فمعنی الأسلوب علی هذا أنّه بمجرد دخول الضیف، عانقه صاحب الدار، فالترتیب بین الحدثین، مع القصر الشّدید فی الفرق الزّمنیّ بینهما - قد تمّ

(1) وهناك قول آخر بأنّ نفي «کاد» یفید وقوع خبرها ببطء، كما فی قوله تعالى: ﴿وما کادوا یفعلون﴾.

طبیعیاً، أي دخل الضیف فعانقه صاحب الدّار مباشرة بسرعة.
هذا إلى أنّ الأسلوب بصورته المعاصرة قد ورد فيما يُحتجّ به من مآثور الكلام،
وهو ما جاء في حديث عمر بن الخطّاب رضي الله عنه أنّه قال يوم الخندق: (ما
كدتُ أصليّ العصر حتّى كادت الشمس تغرب).
ولهذا ترى اللّجنة أنّ هذا الأسلوب صحيح لا حرج في استعماله.
وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّالثة والأربعين المعقودة من 3 من ربيع الأوّل
الموافق 21 من فبراير، حتّى 17 من ربيع الأوّل 1397هـ، الموافق 7 من مارس 1977م.

(24)

تصحیح «سَاهَم» بمعنى «أَسْهَمَ»

یرى بعض التّقَاد أنّ الفعل «سَاهَم» لا يجوز استعماله بمعنى «أَسْهَمَ»، فلا یقال: «سَاهَم سعيد بجهود مباركة في محو الأمّیّة»، و«سَاهَمْتُ في العمل التطوّعيّ لتنظيف المدينة»، و«على كلّ مواطن المساهمة في خدمة بلاده»، والصّواب: «أَسْهَم سعيد بجهود مباركة في محو الأمّیّة»، و«أَسْهَمْتُ في العمل التطوّعيّ لتنظيف المدينة»، و«على كلّ مواطن الإسهام في خدمة بلاده».

ويقولون: إنّ الفعل «سَاهَم» عربيّ فصیح، ولكنّه استُعْمِل عند كثير من النّاس في غير موضعه.

قال الأستاذ أحمد العامريّ عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة:

«برز هذا الفعل (سَاهَم) في أقلام الكتاب، وعلى ألسنة الخطباء في هذه الأيّام، وتُنَوِّقِل وذاع وملاً الصّحف والمجلاّت، ولكنّه استُعْمِل في غير معناه، وفُهِم على غير وجهه، فيقولون مثلاً: (سَاهَم فلان في عمل كذا)، ويريدون (شارك) وكان له نصيب أو عمل أو نحو ذلك، اشتقّوه من (السَّهْم)، وهو الحظّ والتّصيب، ووجه الخطأ أنّ (المساهمة) هي المقارعة، من (القرعة).

وهناك خطأ آخر هو استعمالهم (سَاهَم) لازماً كما في المثال الذي أوردناه ونحوه، وإنّما هو متعدّد كما سترى فيما نوردّه من أسانيد:

قال الإمام البيضاوي⁽¹⁾، في تفسيره آية الصّافات: ﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنْ

(1) هو قاضي القضاة ناصر الدّين أبو الخير، عبد الله بن عمر بن محمّد بن علي الشّيرازيّ البيضاويّ نسبة إلى البيضاء مدينة بفارس، إمام مفسّر وأصوليّ صالح، من كتبه «منهاج الوصول إلى علم الأصول»، وشرحه، و«طوالع الأنوار» في أصول الدّين، و«لُبّ اللّباب إلى علم الإعراب»، وتفسيره=

المُدْحَضِينَ⁽¹⁾: (... فساهم: فقارع أهله (أي أهل الفُلُك)، فكان من المُدْحَضِينَ: من المغلوبين بالقرعة..).

وفي اللسان: وساهم القوم فسهّم سَهْمًا: قَارَعَهُمْ فَقَرَعَهُمْ.. وساهمته: قارعته فَسَهْمَتُهُ أَسْهَمُهُ بالفتح.. وَأَسْهَمَ بينهم: أي أَقْرَعَ، وتساهموا: أي تقارعوا، وفي التّنزيل: ﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ﴾ (141)، يقول: قارع أهل السفينة فُقْرَعًا.

فالصواب: (أَسْهَمَ فلان في عمل كذا...) ... فَلْيَتَّخِذْ (أَسْهَمَ) في نحو قولهم: (أَسْهَمَتْ دارُ العلوم بشهداء)، تصحيحاً لـ(ساهم) بمعنى شارك بسهم أي نصيب⁽²⁾.

وفي «مختار الصحاح»: وساهمه: أي قَارَعَهُ، وَأَسْهَمَ بينهم: أَقْرَعَ، واستهموا: اقترعوا⁽³⁾.

وفي «المصباح المنير»: سَاهَمَتُهُ مُسَاهَمَةٌ: قارعته مقارعة، واستهموا: اقترعوا⁽⁴⁾. لكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة أجاز «ساهم» بمعنى «أسهم»، ونصّ قراره⁽⁵⁾.

=المشهور: «أنوار التّنزيل وأسرار التأويل»، اختصر فيه تفسير الكشّاف للزّمخشري، وترك ما فيه من الاعتزال إلّا قليلاً، واستمدّ فيه من بعض التفاسير الأخرى، ويعيبه أنّه يختم كلّ سورة بحديث موضوع في فضل السّورة وثواب قارئها، وقد تبع في ذلك صاحب الكشّاف، وتوفّي سنة 685هـ.

(1) سورة الصّافات: 141.

(2) مجلّة «مجمع اللغة العربيّة» ج4- أكتوبر 1937م ص 222.

(3) «مختار الصحاح» للزّازي، ص 319- المطبعة الأميريّة.

(4) «المصباح المنير» للفيّومي، ص 293- المكتبة العلميّة، بيروت.

(5) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرابعة عشرة المعقودة من 21 من ذي القعدة 1366 هـ الموافق 6 من أكتوبر 1947م، حتّى 22 من رجب 1367 هـ الموافق 31 من مايو 1948م.

«بعض الكتاب يتجنب كلمة (سأهم)، ويستعمل (أسهم)، والكلمتان بمعنى واحد، وهما في الأصل أخذ سهم في الميسر بين آخرين، ثم انتقل المعنى إلى أخذ نصيب مع غيره من الآخذين، ثم استعملتا أخيراً في المشاركة في شيء ما. فالمجمع يرى أنّ كلتا الكلمتين صحيحة في معنى المشاركة، وأنه لا مسوغ لتجنب الكتاب كلمة (سأهم).

وقد استأنس المجمع بما ورد في لسان العرب حيث يقول: فاستخرت الله سبحانه وتعالى في جمع هذا الكتاب المبارك الذي لا يسأهم في سعة فضله ولا يُشارك».

ومن صحّحوا «سأهم» بمعنى شارك كأُسْهِمَ، صاحب كتاب «أزاهير الفصحى في دقائق العربية» الذي ساق أدلة على رأيه نلخصها فيما يأتي:

1- من يُقارع لا بدّ أن يكون له أسْهُمٌ يشترك بها في القرعة.

2- قال في الأساس: وتسأهموا الشيء: تقاسموه...

3- قال إبراهيم بن العباس الصولي⁽¹⁾ حينما قسم أخوه عبدالله ماله على ثلاثة أقسام، ووهب له ثلثاً، ولأخته ثلثاً، وأبقى لنفسه ثلثاً ليكون مساوياً لهما:

ولكنّ عبد الله لما حوى الغنى وصار له من دون إخوته مالٌ
رأى خلّة منهم تُسدّ بماله فسأهمهم حتى استوت بهم الحال

4- قال ابن الأثير في مادة (أسأ): والمواساة المشاركة والمساهمة، وقال صاحب

المصباح في مادة (ناب): «وناوبته مناوبة: بمعنى سأهمته مساهمة».

غير أنّ «سأهم» فعل متعدّد، و«أسهم» و«سَهَمَ» فعلاّن لازمان، فإذا قلت:

(1) هو إبراهيم بن العباس بن محمّد بن صول، خراساني الأصل، كاتب المعتمد والوائق والمتوكّل، شاعر مُجيد ينتقي من شعره أحسنه ويُسقط ضعيفه، من كتبه: «كتاب الدولة» «كتاب العطر» و«كتاب الطبخ»، وله ديوان شعر، توفّي سنة 243هـ.

(ساهمتُ في إنشاء هذه المدرسة) كان الفعل متعدّياً محذوف المفعول - أي
والتقدير: ساهمتُ النَّاسَ ونحوه-، كما حُذِفَ المفعول من «ساهم» في قوله تعالى:
«فساهم فكان من المدحضين» - أي فساهم أهل الفلك - ⁽¹⁾.

(1) «أزاهير الفصحى في دقائق العربية» لعبّاس أبو السَّعود، ص 28-29 باختصار وتصرف- دار
المعارف بمصر-.

(25)

تصحیح: «سمعنا قصف المدافع»

و«قصفت المدافع مواقع العدو»

یشیع فی لغة العصر مثل قولهم: «كان قصف المدافع شديداً»، و«قصفت المدافع الثقيلة مواقع العدو» و«القصف الجوي مدمراً»، ويعنون بالقصف الضرب بالقنابل والقذائف، وهذا المعنى غير وارد في المعجمات لكلمة «القصف»، والوارد فيها أنّ «القَصْفَ» معناه الكسر، يقال: قَصَفْتُ العود قَصْفاً فانقصف، أي كسرته فانكسر، وقَصَفَ الرِّعْدُ قَصِيفاً: صَوَّتَ، ورَعَدُ قاصِفٌ: شديد الصوت، والقصف أيضاً: اللّهُو واللّعب.

لكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة أجاز الاستعمال المعاصر لكلمة «القَصْف» والفعل «قَصَفَ»، وفيما يأتي قرار لجنة الألفاظ والأساليب الذي عُرض على مؤتمر المجمع:

1- سمعنا قَصَفَ المدافع.

2- قَصَفَتِ المدافعُ مَوَاقِعَ العدوِّ.

يشيع هذا الأسلوبان كثيراً في اللغة المعاصرة، ويُقصد بالأوّل منهما مجرّد سماع صوت المدافع، أمّا الثّاني فإنّه يعني أنّ المدافع أطلقت قذائفها على المواقع. وظاهر هذا يُعَدُّ مخالفاً لما أثبتته المعجمات من معاني مادّة (قَصَفَ) الّذي يعني شدّة الصّوت، أمّا الثّاني وهو (قصفت المدافع مواقع العدو) فيمكن قبوله على أحد وجهين:

الأوّل: أن إثبات القصف للمدافع نوع من المجاز، لأنّ إطلاق القذائف من شأنه في الغالب أن يُجَدِّث الهدم والتّكسير.

الثاني: أن يكون الكلام على تضمين (قَصَف) معنى (قَذَف) أو (رَمَى).
لهذا ترى اللجنة أنَّ قول المعاصرين: (قصفت المدافع مواقع العدو) جائز في
المعنى الذي يُستعمل فيه». وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثالثة والأربعين المعقودة من 3 من ربيع الأوّل الموافق 21 من فبراير، حتّى 17 من ربيع الأوّل 1397هـ الموافق 7 من مارس 1977م.

(26)

تصحیح: «قلتُ له أن يفعل»

يُحْطَى الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ الْيَازْجِيّ مِنْ يَقُولُ: «قُلْتُ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا». وَحُجَّتُهُ فِي هَذِهِ التَّخْطِئَةِ أَنَّ «أَنْ» لَا تَقَعُ بَعْدَ لَفْظِ الْقَوْلِ، وَالصَّوَابُ عِنْدَهُ أَنْ يُقَالَ: «قُلْتُ لَهُ لِيَفْعَلَ» بِلَامِ الْأَمْرِ، وَإِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ اللَّامَ، وَأَبْقَيْتَ الْفِعْلَ مَجْزُومًا أَوْ رَفَعْتَهُ...»⁽¹⁾.

لَكِنْ مَجْمَعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ أَقَرَّ التَّعْبِيرَ «قُلْتُ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا»، وَوَافَقَ عَلَى قَرَارِ لَجْنَةِ الْأَلْفَاظِ وَالْأَسَالِيبِ التَّابِعَةِ لَهُ، وَهُوَ: «يَبْدُو أَنَّ تَخْطِئَةَ الْيَازْجِيّ بُنِيَتْ عَلَى أَسَاسِ قَوْلِهِمْ كَوْنُ (أَنْ) مُفَسَّرَةً، وَبِالْمَوَازَنَةِ بَيْنَ أَقْوَالِ النَّحَاةِ فِي (أَنْ) الْمَفْسَّرَةِ، يَتَبَيَّنُ أَنَّ بَيْنَهُمْ خِلَافًا فِي وَقْعِهَا بَعْدَ الْقَوْلِ، فَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَهُ.

وَلَكِنْ (أَنْ) فِي التَّعْبِيرِ الَّذِي تَوَجَّهَتْ إِلَيْهِ التَّخْطِئَةُ، لَيْسَتْ هِيَ الْمَفْسَّرَةُ، بَدِيلُ أَنْ الْمُسْتَعْمِلِ لَهُ يَنْصَبُ مَا بَعْدَهَا، فَلَا يَخْطُرُ لَهُ أَنْ يَقُولَ: قُلْتُ لَهَا أَنْ يَفْعَلَنَّ، وَلَا قُلْتُ لَهُمْ أَنْ يَفْعَلُونَ، بَلْ هِيَ مُصَدَّرِيَّةٌ نَاصِبَةٌ، وَالْمُصَدَّرُ الْمُؤَوَّلُ إِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ مُقَدَّرٌ، أَوْ مَجْرُورٌ بِالْبَاءِ الْمَحْذُوفَةِ.

وَلِهَذَا تَرَى اللَّجْنَةُ أَنَّ التَّعْبِيرَ جَائِزٌ، وَلَا حَرَجَ فِيهِ عَلَى مُتَحَدِّثٍ أَوْ كَاتِبٍ»⁽²⁾.

(1) «لغة الجرائد» للشَّيْخِ إِبْرَاهِيمِ الْيَازْجِيّ، ص 51- مطبعة التَّقْدَمِ.

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الأربعين المعقودة من 25 من فبراير، حتَّى 11 من مارس 1974م.

(27)

تصحیح جمع «ریح» على «أریاح»

يُخَطِّئُ لُغَوِيَّوْنَ جَمْعَ «رِيحٍ» عَلَى «أَرِيَاحٍ»، وَيَقُولُونَ: إِنَّ الصَّوَابَ أَنْ يُجْمَعَ «رِيحٌ» عَلَى «أُرُوحٍ»، مِنْ هَؤُلَاءِ «الزَّبِيدِيّ»⁽¹⁾ فِي كِتَابِهِ «لَحْنُ الْعَوَامِ».

وَيَقُولُونَ: (هَبَّتِ الْأَرِيَاحُ) مَقَايِسَةً عَلَى قَوْلِهِمْ: (رِيَاحٌ)، وَهُوَ خَطَأٌ بَيِّنٌ، وَالصَّوَابُ أَنْ يَقَالَ: (هَبَّتِ الْأُرُوحُ)، كَمَا قَالَ ذُو الرُّمَّةِ⁽²⁾:

إِذَا هَبَّتِ الْأُرُوحُ مِنْ نَحْوِ جَانِبٍ بِهِ أَهْلٌ مَيِّ هَاجَ قَلْبِي هُبُوبُهَا
وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ أَصْلَ «رِيحٍ»: رَوْحٌ - بِكسْرِ الرَّاءِ وَسكونِ الْوَائِ -
لِاشْتِقَاقِهَا مِنْ (الرَّوْحِ)، وَإِنَّمَا أُبْدِلَتِ الْوَائُ يَاءً فِي (رِيحٍ) وَ(رِيَاحٍ) لِلْكَسْرَةِ الَّتِي
قَبْلَهَا، فَإِذَا جُمِعَتِ عَلَى (أُرُوحٍ) فَقَدْ سُكِّنَ مَا قَبْلَ الْوَائِ وَزَالَتِ الْعِلَّةُ، وَمِثْلُهُ
(ثَوْبٌ) وَ(حَوْضٌ)، يَقَالُ فِي جَمْعِهِ (ثِيَابٌ) وَ(حِيَاضٌ)، وَإِذَا جُمِعُوا عَلَى (أَفْعَالٍ)
قَالُوا: (أَثْوَابٌ) وَ(أَحْوَاضٌ)⁽³⁾.

وَقَالَ ابْنُ مَكِّي⁽⁴⁾ فِي «تَثْقِيفِ اللِّسَانِ»:

(1) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَذْحِجِ الزَّبِيدِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ الْأَشْبِيلِيِّ، إِمَامٌ فِي اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ
وَالسِّيَرِ وَالْأَخْبَارِ، قَالَ فِيهِ التَّعَالِيُّ: إِنَّهُ أَحْفَظُ أَهْلِ زَمَانِهِ لِلْإِعْرَابِ وَالْفَقْهِ وَاللُّغَةِ وَالْمَعَانِي وَالتَّوَادُرِ،
مِنْ كُتُبِهِ «لَحْنُ الْعَوَامِ» وَ«الْأَبْنِيَّةُ» وَ«طَبَقَاتُ التَّحْوِيْنِ وَاللُّغَوِيْنِ» وَ«مَخْتَصَرُ كِتَابِ الْعَيْنِ» وَ«الْوَاظِحُ فِي
التَّحْوِ»، تَوَفَّى حَوَالِي 379 هـ.

(2) هُوَ غِيلَانُ بْنُ عَقْبَةَ ذُو الرُّمَّةِ، شَاعِرٌ مِنْ فُحُولِ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ، يَجِيدُ التَّشْبِيهَ، وَكَانَ قَصِيصاً دَمِيماً،
تَوَفَّى سَنَةَ 177 هـ.

(3) «لَحْنُ الْعَوَامِ» لِلزَّبِيدِيِّ، ص 253 - مَكْتَبَةُ دَارِ الْعَرُوبَةِ -.

(4) هُوَ أَبُو حَفْصِ عَمْرِ بْنِ خَلْفِ بْنِ مَكِّيِّ الْحَمِيرِيِّ الْمَازَرِيِّ الصَّقَلِيُّ، نَحْوِيٌّ لُغَوِيٌّ وَفَقِيهٌ وَمُحَدِّثٌ
وَخَطِيبٌ وَشَاعِرٌ، وَلِيَ قِضَاءَ تُونُسَ حَوَالِي 460 هـ، وَهُوَ صَاحِبُ كِتَابِ «تَثْقِيفِ اللِّسَانِ وَتَنْقِيحِ الْجَنَانِ»
تَوَفَّى سَنَةَ 501 هـ.

«ويقولون في جمع (رياح): أرياح، والصَّواب: أرواح، قال الشاعر:
تلوم ولو كان ابْنُهَا قَنِعْتُ بِهِ إِذَا هَبَّ أرواحُ الشَّتَاءِ الرَّعَانُغُ
فأَمَّا قولك: رياح، فالياء فيه مُبَدَّلَةٌ من واو، وكذلك هي في (رياح)، وإنَّما
أُبْدِلَتْ واؤه ياءً لانكسار ما قبلها كميزان وميقات»⁽¹⁾.

وفي «درة الغواص»:

«ويقولون: (هَبَّتْ الأرياح) مُقَايَسَةً على قولهم: رياح، وهو خطأ بَيْنٌ وَوَهْمٌ
مُسْتَهْجَنٌ، والصَّواب أن يقال: (هَبَّتْ الأرواح)، كما قال ذو الرُّمَّة:
إِذَا هَبَّتْ الأرواح من نحو جانب به أَهْلٌ مَيَّ هاج قلبي هبُّبُها
هَوَى تذرِف العِنان منه وإنَّما هَوَى كُلِّ نَفْسٍ حَيْثُ كان حَبِيبُها
والعلَّة في ذلك أَنَّ أَصْلَ (رياح): رَوْحٌ، لاشتقاقها من الرُّوح...»⁽²⁾.
ولكن:

صحَّح علماء آخرون جمع «رياح» على «أرياح»:
قال في «مختار الصحاح»: وجمع الرِّيح (رياح) و(أرياح)، وقد تُجمع على
(أرواح)⁽³⁾.

وفي «المصباح المنير»: و(الرِّيح) الهواء المسخَّر بين السَّماء والأرض، وأصلُها
الواو، بدليل تصغيرها على (رُؤْيُحَة)، لكن قُلِبَتْ ياءً لانكسار ما قبلها، والجمع
(أرواح) و(رياح)، وبعضهم يقول: (أرياح) بالياء على لفظ الواحد»⁽⁴⁾.

(1) «تثقيف اللسان وتنقيح الجنان» لابن مكي الصَّقْلِي، ص 97- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية
بمصر-.

(2) «درة الغواص» للحريري ص 51- دار نهضة مصر للطبع والنشر-.

(3) «مختار الصحاح» للرازي، ص 261- المطبعة الأميرية-.

(4) «المصباح المنير» للفيومي ص 244- المكتبة العلمية، بيروت-.

وفي ترتيب القاموس المحيط: «والرَّيح يُجمع على أرواح وأرياح ورياح وريِّح (كعَنَب)، وجمع الجمع: أَرَاوِيح وَأَرَايِيح»⁽¹⁾.

وقال ابن هشام في شرح قصيدة «بانت سعاد»:

«من العرب من يقول (أرياح)، كراهية الاشتباه بجمع (رُوح)، كما قالوا في

جمع عيد: أعياد، كراهية الاشتباه بجمع عود»⁽²⁾.

وفي المعجم الوسيط: «الريح: الهواء إذا تحرك ... والجمع: رياح، وأرواح، وأرياح»⁽³⁾.

فاجمع «ريحاً» إن شئت على «أرواح»، وإن شئت فاجمعها على «أرياح»، فكلاهما صحيح.

(1) «ترتيب القاموس المحيط» للشيخ الظاهر الزاوي، ج2 ص 407-الدار العربية للكتاب.

(2) «معجم الأخطاء الشائعة» لمحمد العدناني، ص 109- الطبعة الثانية.

(3) «المعجم الوسيط»، ج1 ص 382- المكتبة العلمية، طهران -.

(28)

تصحیح «تقییم» بالیاء

یشیع فی لغة العصر علی ألسنة المتحدثین وأقلام الکتاب لفظ «تقییم» - بالیاء - کقولهم: «تقییم أداء الموظفین»، و«تقییم مستوى الطلبة»، و«قام المهندسون بتقییم آخر مرحلة للمشروع»، و«تقییم الأعمال الأدبیة یمحتاج إلی علم وخبرة وتخصّص» ونحو ذلك.

ویخطئ كثیرون استعمال كلمة «تقییم»، ویقولون: إنّ الصّواب «تقویم» - بالواو - فنقول: «تقویم أداء الموظفین» و«تقویم مستوى الطلبة»، و«قام المهندسون بتقویم آخر مرحلة للمشروع»، و«تقویم الأعمال الأدبیة یمحتاج إلی علم وخبرة وتخصّص».

وحجّتهم فی هذه التّخطة أنّ هذا المصدر واویّ، وما أخذ منه واویّ، سواء أكان التقویم بمعنی معرفة قيمة الشّیء وإدراك حقیقته، أم بمعنی التّعدیل والتّسویة، فکلاهما واویّ، والمصدر فیهما «التّقویم» لیس غیر، فعن الأوّل - أي تقدیر قيمة الشّیء - قال ابن منظور فی لسان العرب:

«وقوم السلعة واستقامها: قدرها ... والقيمة واحدة القیم، وأصله الواو، لأنّه یقوم مقام الشّیء، والقيمة: ثمن الشّیء بالتّقویم ... وفی الحدیث: یا رسول الله، لو قومت لنا، فقال: الله هو المقوم، أي لو سعرت لنا»⁽¹⁾.

وفی ترتیب القاموس المحیط: «وقومت السلعة واستقمّتها: ثمنّتها»⁽²⁾.

وفی تاج العروس: «والقيمة - بالكسر - واحدة القیم، وهو ثمن الشّیء

(1) «لسان العرب» لابن منظور، المجلد الثالث، ص 193 - دار لسان العرب، بیروت -.

(2) «ترتیب القاموس المحیط» للشیخ الطاهر الزوای، ج 3 ص 719 - الدار العربیة للکتاب -.

بالتَّقْوِیم، وأصله الواو، لأنَّه یقوم مقام الشَّیء... وقَوِّمْتُ السَّلعة تقویماً، وأهل مَكَّة یقولون اسْتَقَمَّتُهَا: ثَمَّنْتُهَا⁽¹⁾.

وفي المصباح المنیر: «قَوِّمْتُ المتاع: جعلْتُ له قيمة معلومة»⁽²⁾.

وعن الثَّانی - أي التَّقْوِیم بمعنى التَّعْدِیل - قال فی أقرب الموارد: «قَوِّمَ الشَّیء: عَدَّلَه، ومنه تقویم البلدان لیبان طولها وعرضها، وربما سُمِّي حساب الأوقات بالتَّقْوِیم ... وقَوِّمَ دَرَاهة: أزال عَوَجَه»⁽³⁾.

وفي المصباح المنیر: «وقَوِّمْتُهُ تقویماً فتَقَوِّمُ: بمعنى عَدَّلْتُهُ فتَعَدِّلُ»⁽⁴⁾.

وفي المعجم الوسیط: «وقَوِّمَ الْمُعَوَّجَ: عَدَّلَه وأزال عَوَجَه... وتَقَوِّمَ الشَّیءُ: تَعَدَّلَ واستَوَى»⁽⁵⁾.

مِمَّا تقدَّم یتَبَيَّن أنَّ مصدر «قَوِّمَ» - وهو التَّقْوِیم - واوٍ بمعنییه: بمعنى تقدیر قيمة الشَّیء، ومعنی التَّعْدِیل وإزالة العَوَج، وما جاء منه بالياء كقیام وقيمة وقیم، فالأصل فیهِ الواو، فكلمة «قیام» أصلها: «قِوام» قُلِبَت الواوُ یاءً لكسر ما قبلها، وكلمة «قيمة» أصلها: «قِوَمَة» الواوُ یاءً لسكونها إثر كسرة، وكلمة «قِیم» أصلها: «قِیوم» - بفتح القاف وسكون الیاء -، ویقال فیها: اجتمعت الیاء والواو، وسبقت إحداهما بالسَّكون، فقُلِبَت الواوُ یاءً وأدغمت الیاء فی الیاء.

ومثل ذلك «مقام»، أصله: «مَقْوم» نُقِلَت حركة الواو إلى الساكن الصَّحیح قبلها فصار «مَقْوم» - بفتح المیم والقاف وسكون الواو -، تحرَّكَت الواو فیهِ

(1) «تاج العروس» لمحمد مرتضى الزبيدي، ج 9 ص 36 - دار مكتبة الحياة.

(2) «المصباح المنیر» للفيومي، ص 520 - المكتبة العلمية، بیروت.

(3) «أقرب الموارد فی فصح العربیة والشوارد» للشرتوني، ج 2 ص 1053.

(4) «المصباح المنیر» للفيومي، ص 520.

(5) «المعجم الوسیط» ج 2 ص 773 - المكتبة العلمية، طهران.

بحسب الأصل وانفتح ما قبلها، فقلبت الواو ألفاً فصار «مقام».
هذه هي حجة الذين خطأوا كلمة «تقييم» بالياء، وقالو: إن الصواب «تقويم»
بالواو.

ودخلت مسألة «التقييم» رحاب مجمع الخالدين: مجمع اللغة العربية بالقاهرة،
وأحالتها - كما هي عادته - على اللجنة المختصة، وهي لجنة الأصول، لدراستها
وتقديم تقرير بشأنها إلى مؤتمر المجمع.
ودرست لجنة الأصول الموضوع، وقدمت تقريرها إلى المجمع متضمناً
موافقتها على كلمة «التقييم» بالياء، ونص التقرير:

«الياء في كلمة «قيمة» أصلها واو ساكنة مكسور ما قبلها، وكذلك كلمة
«ديمة» من التوام، و«عيد» من العود، والأصل في الاشتقاق من أمثال هذه
الألفاظ أن يُنظر إلى أصل الحرف، كما قال العرب في بعض الاستعمالات:
«دَوَّمَتِ السَّمَاءَ»، إلا أن العرب ربّما قطعوا التّظّر عن أصل حرف العلة، ونظروا
إلى حالته الّراهنّة، كما قالوا: «دَيَّمتِ السَّمَاءَ» في بعض الاستعمالات، وكما قالوا:
«عَيَّدَ النَّاسَ» إذا شهدوا العيد، ولم يقولوا في هذه الكلمة: «عَوَّدَ النَّاسَ»، تحاشياً
عن توهم أنّها من العادة، وعلى ذلك يجوز أن يقال: «قَيِّمَ الشَّيْءَ تَقِييماً»، بمعنى:
حدّد قيمته، للتّفرقة بينه وبين «قَوَّمَ الشَّيْءَ» بمعنى عدّله، وقد جاءت المعاقبة
بين الواو والياء المشدّتين للتّخفيف في أمثلة من كلام العرب يُستأنس بها في
قبول ذلك»⁽¹⁾.

واستكمالاً للفائدة نورد ملخصاً للمذكرة التي قدّمها الأستاذ عطية
الصّوالحي عضو المجمع إلى لجنة الأصول، والتي كانت الأساس الذي اعتمدت

(1) «مجلة مجمع اللغة العربية» ج 34 ص 329.

عليه اللجنة في قرارها:

«العرب قد تجعل الحرف المُبدَل في الكلمة لازماً في بعض تصرّفاتهما لغرضين:

أحدهما: خوف اشتباه صيغة بأخرى بسبب ما هو مشترك من الحروف بينهما.

والآخر: التدرّج في اللغة ممّا كثر وشاع من الألفاظ إلى غيرها كما سيأتي عن ابن جنيّ.

1- فمن الأوّل: قولهم في جمع «عيد»: أعياد، وفي تصغيره: «عَيْدٌ»، ولو لم يلزم البدل لقليل في جمعه: «أعواد»، وفي تصغيره: «عَوَيْدٌ» جَرِيّاً على القياس، وإنّما فعلوا ذلك خيفة الالتباس بجمع «عُود» - بضمّ العين - وتصغيره، ولهذا جزم بعض العلماء بعدم الرّد إلى القياس هنا (الصّبّان).

قال في اللّسان: العيد كلّ يوم فيه جمع، واشتقاقه من: (عاد يعود)، كأنّهم عادوا إليه، وقيل: اشتقاقه من العادة لأنّهم اعتادوه، والجمع (أعياد)، لزم البدل، ولو لم يلزم لقليل (أعواد)، كريح وأرواح، وعيّد المسلمون: شهدوا عيدهم... ثم قال: وتحوّلت الواو في العيد ياءً لسكونها، ولكسر العين، وتصغير عيد (عَيْدٌ) تركوه على التّغيير، كما أنّهم جمعوه على (أعياد) ولم يقولوا (أعواد).

وقال الجوهريّ: إنّما جُمع على (أعياد) بالياء للزومها في الواحد، ويقال للفرق بينه وبين أعواد الخشب.

2- ومنه جمعهم ريحاً على «أرياح»:

قال ابن هشام في شرح «بانت سعاد» الرّيح جمع ريح، والياء فيه بدلٌ من الواو، وإنّما قُلِبَتْ في المفرد لكونها بعد كسرة ... ثمّ قال: ومن العرب من يقول (أرياح) كراهية الاشتباه بجمع (رُوح) كما قال الجميع: (أعياد)، كراهية الاشتباه بجمع (عود)، وقول الحريريّ: إنّ الأرياح جَمْع ريح لحنّ، مردود...

3- ومنه جمعهم (قیلاً) على (أقیال)، والقیل: الملیك، أو مخصوص بملوك حمیر، وهو من القول على ما اختاره السُّهيلي.. قال: ولم یُجمع على (أقوال) لئلا یتبس بجمع (قَوْل).

4- ومنه جمع (نار) على (أنیار):

قال ابن الأثیر⁽¹⁾ في التَّهامة: وفي حديث جهنم: فتعلوه نار، الأنیار... فإن صحَّت الرواية فيحمل أن يكون معناه: نار التيران، فجمع التار على أنیار، وأصلها (أنوار) لأنَّها من الواو، كما جاء في ریح وعید: أریاح وأعیاد، وهما من الواو، والله أعلم.

ولعلَّ (ناراً) لم تُجمع في الحديث على (أنوار) خشية الالتباس بجمع (نور) بضمَّ النون.

5- في شرح الشافية للرَضِي:

وحكى بعض الكوفيين أنَّ من العرب من لا يردّها (أي الياء) في الجمع إلى الواو، قال:

حَمِي لا يُحَلُّ الذَّهَرُ إِلَّا بِإِذْنِنَا ولا نَسألُ الأَقْوامَ عَقْدَ المِائِثِ

يريد الموائق ...

وهذه المسألة لها شَبَهٌ بالمسائل السابقة من حيث لزوم المبدل في الجمع، وكلّ المسائل الخمس السابقة تُعزِّز ما سيذكر في تدريج اللغة:

قال ابن جني في الخصائص:

(1) هو أبو السَّعادات مجد الدِّين بن المبارك بن محمد الجزري، محدث لغويّ أصوليّ، قيل: إنَّ كتبه كلّها أملاها على طلبته في زمن مرضه، من تصانيفه: «التَّهامة» في «غريب الحديث» و«جامع الأصول في أحاديث الرّسول» و«الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف». وهو أخو ابن الأثير المؤرّخ صاحب «الكامل» في التاريخ، وأخو ابن الأثير الكاتب، توفي سنة 606هـ.

«باب» في تدریج اللّغة: وذلك أن يُشبه شيء شيئاً، فيمضي حكمه على حكم الأول، ثم يرقى منه إلى غيره، أه⁽¹⁾.

ثم قال:

ومن التّدریج في اللّغة قولهم: ديمة وديم، واستمرار القلب في العين للكسرة قبلها، ثم تجاوزوا ذلك لما كثر وشاع إلى أن قالوا: ديمت السماء ودومت، فأما دومت فعلى القياس، وأما ديمت فلا استمرار القلب في ديمة وديم، وأنشد أبو زيد⁽²⁾:

هو الجواد ابن الجواد ابن سبل⁽³⁾ إن ديموا جاد وإن جادوا وبّل ورواه أيضاً: دوما⁽⁴⁾... ثم قال: وجماع هذا الباب غلبة الياء على الواو لخصتها، فهم لا يزالون تشبثاً بها وبحثاً عنها، واستثارة لها، وتقرباً ما استطاعوا منها⁽⁵⁾.

ولما كانت «قيمة وقيم» تشبهان «ديمة وديم» في استمرار القلب في العين للكسرة قبلها وفيما ترتب على ذلك، صح أن نقول: قيم السّلة أو الوظيفة وقومها، قياساً على ما قالوا في: ديمت السماء ودومت، لأنّ سلّم التدرّج فيهما واحد⁽⁶⁾.

(1) «الخصائص» لابن جني، ج 1 ص 347-دار الهدى للطباعة والنشر.

(2) هو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، إمام في اللّغة والأدب، بصريّ، ثقة، قال ابن الأنباري: كان سيّويه إذا قال (سمعت الثقة) عني أبا زيد، من كتبه: «النوادر»، و«الهمز» و«المطر» و«لغات القرآن» و«خلق الإنسان» و«غريب الأسماء»، توفي سنة 215 هـ.

(3) سبل: اسم فرس نجبية في العرب.

(4) «الخصائص» ج 1 ص 355.

(5) المصدر السابق ص 356.

(6) «مجلة مجمع اللّغة العربيّة»، المجلد 34، ص 352، 353، 354.

وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على قرار لجنة الأصول⁽¹⁾ المذكور آنفًا، وعليه يجوز لنا أن نقول: تقييم الأعمال، وتقييم المشروع، وتقييم مستوى الطلبة، وتقييم البضاعة، وأن نقول في معنى التّعديل وإزالة الاعوجاج: تقويم القضيب، وتقويم الانحراف، وتقويم الأحداث... ومن أراد أن يتقيّد بالواو في المعنيين فيقول: «تقويم» فله ذلك، وهو الأصل الذي لا خلاف فيه.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرابعة والثلاثين المعقودة من 29 من شوال الموافق 29 يناير، حتّى 9 من ذي القعدة سنة 1387هـ الموافق 8 من فبراير 1968م.

(29)

تصحیح «تکاتفوا» بمعنى «تعاونوا»

خطأ الأستاذ عبدالقادر المغربي عضو المجمع العلمي العربي بدمشق وعضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة ما شاع من التعبير: «تکاتف القوم» و«علينا بالتکاتف» و«المخلصون يتکاتفون من أجل نصرة الحق»، والصواب عنده أن يقال: «تعاضد القوم أو تساعدوا»، و«علينا بالتعاضد» و«المخلصون يتعاضدون من أجل نصرة الحق».

وحجته في هذه التخطئة أنّ الفعل «تکاتف» لم يرد في معجمات اللغة⁽¹⁾ لكنّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز «تکاتفوا» بمعنى «تعاونوا»، وجاء في قرار لجنة الأصول التابعة للمجمع ما يأتي:

«نظر المجمع في استعمال «تکاتفوا» بمعنى «تعاونوا»، ولم ترد هذه الكلمة في كتب اللغة، وكل ما جاء في (لسان العرب) ممّا يمكن أن يُنتفع به هو: (الْكُتْف: شَدُّكَ الْيَدَيْنِ مِنَ الْخُلْفِ، وَكَتَفَ الرَّجُلُ يَكْتِفُهُ كُتْفًا وَكَتَفَهُ: شَدَّ يَدَيْهِ مِنْ خَلْفِهِ بِالْكِتَافِ، وَالْكِتَافُ: مَا شُدَّ بِهِ وجاء به في كِتَاف: أي في وثاق).

ولكنّ اللجنة رأت قبولها (أي تکاتفوا) استناداً إلى شيوعها في استعمال الكتاب المحدثين، ولأنّ أقيسة اللغة لا تأباه، كما اشتقوا من العَضْد: (تعاضدوا)، ومن السَّنْد: (تساندوا).

ففي القاموس في مادة (عضد): العَضْد بالفتح والضّم والكسر، وَكَتِفَ

(1) «عثرات الأعلام» للأستاذ عبد القادر المغربي، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، ج 4-4 من شعبان 1340هـ/4 من أبريل 1922م.

وَنُدُسُ وَعُنُقُ (أَيِ الْعَضِدِ وَالْعَضْدِ وَالْعُضْدِ): مَا بَيْنَ الْمِرْفَقِ وَالْكَتِفِ
وتعاضدوا: تعاونوا..

وفي اللسان: عاضده: أعانه، وعاضدني فلان على فلان: أي أعانني عليه،
والمُعاضدة: المعاونة.

وفي المعيار: وتعاضدوا، على (تفاعلوا): تعاونوا...

وفي القاموس في مادة (سند): وتساند: استند، وساند فلانا: عاضده وكاتفه...
وفي التاج: يقال: ساندته إلى الشيء فهو يتساند إليه، أي أسندته إليه. وفي
حديث أبي هريرة: خرج ثُمَامَةُ بن أَثَالِ وفلان مُتْسَانِدَيْنِ (أي متعاونين) كَأَنَّ كُلَّ
واحدٍ منها يسند على الآخر ويستعين به.

وفي الأساس: ومن المجاز: أقبل عليه الدُّبَّانُ مُتْسَانِدَيْنِ، وغزا فلان وفلان
مُتْسَانِدَيْنِ.

وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بإجازة «تكاتفوا»
بمعنى «تعاونوا»⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرابعة عشرة المعقودة من 21 من ذي القعدة
1366هـ الموافق 6 من أكتوبر 1947م، حتى 22 من رجب 1367هـ الموافق 31 من مايو 1948م.

(30)

تصحیح جواز جمع «فَعْلَة» على «فَعَلَات»

يمنع جمهرة التّحاة أن يُجمع الاسم المؤنّث الَّذِي على وزن «فَعْلَة»، وهو مفتوح الفاء سالم العين ساكنها، على «فَعَلَات» بسكون العين، والصّواب: «فَعَلَات» - بفتح العين - نحو: رُكْعَة ورُكْعَات، وَسَجْدَة، وَسَجْدَات، وَدَمْعَة وَدَمْعَات، وَشَمْعَة وَشَمْعَات، وَصَخْرَة وَصَخْرَات، وَنَخْلَة وَنَخْلَات، فإذا كان الاسم على وزن «فَعْلَة» ساكن العين، وكانت عينه واواً أو ياءً، بَقِيَتْ عينه الواو أو الياء ساكنة عند جمعه جمع مؤنّث سالماً ولا تُفْتَح، نحو: رَوْضَة ورَوْضَات، وَجَوْلَة وَجَوْلَات، وَنَوْبَة وَنَوْبَات، وَصَوْلَة وَصَوْلَات، وَبَيْعَة وَبَيْعَات، وَضَيْعَة وَضَيْعَات، وَخَيْبَة وَخَيْبَات، وَهَيْبَة وَهَيْبَات، وَبَيْضَة وَبَيْضَات، أمّا قول الشّاعر:

وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضّحَى فَأَطَقْتُهَا وما لي بِزَفْرَاتِ الْعِشِيِّ يَدَانِ

فضرورة ألجأت إليها المحافظة على وزن البيت - وهو من الطّويل -، حيث سكّن الشّاعر الفاء في «زَفْرَات»، والقاعدة أن تكون الفاء مفتوحة «زَفْرَات»، ولو فتح الفاء على القاعدة لاختلّ وزن البيت.

وقبيلة «هُذَيْل» تجمع الاسم على وَزْن «فَعْلَة» على «فَعَلَات» بفتح العين مطلقاً، سواء أكانت عينه صحيحة أم معتلة، فيقولون في رَوْضَة «رَوْضَات»، وفي جمع بَيْضَة «بَيْضَات»، و«جَوْزَة وَجَوَزَات»⁽¹⁾.

هذا إذا كان «فَعْلَة» اسماً، أمّا إذا كان صفة فتبقى عينه ساكنة عند جمعه بالألف والتّاء، نحو: صَخْمَة وَصَخْمَات، وَسَهْلَة وَسَهْلَات، وَشَهْمَة وَشَهْمَات، وَسَمْحَة وَسَمْحَات.

(1) «التّحو الوافي» لعبّاس حسن، ج4 ص 460-دار المعارف بمصر.

لكن مجمع اللغة العربیة بالقاهرة أجاز أن یُجمع الاسم على وزن «فَعْلَة» - مفتوح الفاء ساكن العين سالمها - على «فَعَلَات» بسكون العين، وجاء في قراره:

«من المنتمي إلى بعض اللغات جمع «فَعْلَة» على فَعَلَات» بإسكان الثاني، نحو: ظَبِيَّة وظَبِيَّات وأَهْلَة وأَهْلَات، ممّا هو صحيح الثاني ساكنه، لاعتلال الثاني في ظَبِيَّة، ولشبه الصّفة من أَهْلَة، كما نصّ على ذلك ابن مالك في التّسهيل، وأنّ من الضّرورة أو الشّدوذ تعميم قاعدة إسكان العين في الجمع، كما نصّ على ذلك ابن مالك في الألفیّة⁽¹⁾.

وعلى هذا يجوز جمع الاسم الثلاثي المؤنث الساكن العين الصّحيحها على «فَعَلَات» - بفتح العين أو تسكينها - تعويلاً على ما ذكره ابن مالك في الألفیّة، وما ذكره ابن مكّي في «تثقيف اللّسان»⁽²⁾، وعلى ما ورد من الشّواهد، غير أنّ الفتح أشهر⁽³⁾.

(1) وهو قوله:

ونادرٌ أو ذو اضطرارٍ غيرُ ما قدّمته أو لأناسٍ انتمى

(2) جاء في «تثقيف اللسان»: «كذلك قولهم: ثَمَرَات وقَمَحَات وطَعْنَات وشبه ذلك مما هو جمع «فَعْلَة» جائز إسكان عينه في الجمع المسلّم، إلّا أنّ الفتح أعرف»، ص 235-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر.

(3) مؤتمر مجمع اللغة العربیة بالقاهرة في دورته الخامسة والثلاثين المعقودة في يناير 1969م.

(31)

تصحیح كلمة «معلول»

تُسْتَعْمَل كلمة «معلول» بمعنى ذي علة ومرض، فيقال مثلاً: «هذا الطفل معلول»، و«لا يستطيع فلان العمل مادام معلولاً» كما تستعمل الكلمة مصطلحاً عند أهل الحديث، ويعنون بها نوعاً من أنواع الحديث الضعيف.

وقد خطأ بعضهم كلمة «معلول»، لأن اسم المفعول على هذا الوزن لا يكون إلا من الفعل الثلاثي، والفعل الثلاثي «عَلَّ» مذكور في المعجمات، ولكنه ليس بمعنى أصابته العلة، وإنما ورد بمعنى آخر، والصواب أن يقال: «مُعَلَّ» -بتشديد اللام- لأنه من «أَعَلَّ» الرباعي.

قال الحريري في درة الغواص:

«ويقولون للعيل: هو معلول، فيخطئون فيه، لأن المعلول الذي سَقِيَ الْعَلَّ وهو الشُّرْب الثاني، والفعل منه: «عَلَّلْتُهُ»، فأما المفعول من العلة فهو «مُعَلَّ»، وقد أَعَلَّه الله...»⁽¹⁾.

وقال ابن مكي في تثقيف اللسان:

«ويقولون رجل معلول، وكلام معلول، والصواب: مُعَلَّ»⁽²⁾.

والحريري وابن مكي خطأ «معلولا» لأنهما نظرا إلى معنى واحد من معاني «عَلَّ» وهو: «شَرِبَ شُرْباً ثانياً أو تَبَاعاً»، ولم ينظرا إلى المعنى الآخر الذي ذكرته المعجمات، وهو «عَلَّ» بمعنى: مَرَضَ.

جاء في المعجم الوسيط:

(1) «درة الغواص في أوهام الخواص» للحريري، ص 224.

(2) «تثقيف اللسان وتنقيح الجنان» لابن مكي الصقلي، ص 170.

«عَلَّ يَعْلَ عَلًّا وَعَلَّلاً: شَرِبَ ثَانِيَةً أَوْ تَبَاعَا، وَعَلَّ فُلَانٌ عَلًّا: مَرَضَ، فَهُوَ عَلِيلٌ، وَالْجَمْعُ أَعِلَاءٌ... وَعَلَّ اللَّهُ فُلَانًا: أَمْرَضَهُ، وَعَلَّ الْإِنْسَانُ عِلَّةً: مَرَضَ، فَهُوَ مَعْلُولٌ... وَأَعْلَ الشَّيْءُ: جَعَلَهُ ذَا عِلَّةٍ»⁽¹⁾.

وفي المصباح المنير:

«عَلَّ الْإِنْسَانُ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ: مَرَضَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَبْنِيهِ لِلْفَاعِلِ مِنْ بَابِ «ضَرْبٍ» (أَيَّ عَلَّ يَعْلُ)، فَيَكُونُ الْمُتَعَدِّي مِنْ بَابِ «قَتْلٍ»، فَهُوَ «عَلِيلٌ»، وَ(العلة): الْمَرَضُ الشَّاعِلُ، وَالْجَمْعُ (عِلَلٌ)، مِثْلُ: سِدْرَةٍ وَسِدَرٍ، وَ(أَعْلَهُ) اللَّهُ فَهُوَ (مَعْلُولٌ)، قَلِيلٌ مِنَ النُّوَادِرِ الَّتِي جَاءَتْ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ مِنْ تَدَاخُلِ اللَّغَتَيْنِ، وَالْأَصْلُ (أَعْلَهُ) اللَّهُ (فَعْلَلٌ) فَهُوَ (مَعْلُولٌ)، أَوْ مِنْ (عَلَّهِ) فَيَكُونُ عَلَى الْقِيَاسِ، وَجَاءَ (مُعَلَّلٌ) عَلَى الْقِيَاسِ، لَكِنَّهُ قَلِيلُ الْإِسْتِعْمَالِ»⁽²⁾.

وفي أقرب الموارد:

«عَلَّ الْإِنْسَانُ (مَجْهُولًا) عِلَّةً: مَرَضَ، فَهُوَ (مَعْلُولٌ)، وَمِنْهُمْ مَنْ يَبْنِيهِ لِلْفَاعِلِ مِنْ بَابِ «ضَرْبٍ»، فَيَكُونُ الْمُتَعَدِّي مِنْ بَابِ «نَصَرَ»»⁽³⁾.

وقال ابن هشام في شرح قصيدة «بانث سعاد»:

«زَعَمَ الْحَرِيرِيُّ أَنَّ الْمَعْلُولَ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا بِهَذَا الْمَعْنَى (أَيَّ بِمَعْنَى: شَرِبَ الْمَاءَ الشَّرْبَ الثَّانِي)، وَأَنَّ إِطْلَاقَ النَّاسِ لَهُ عَلَى الَّذِي أَصَابَتْهُ الْعِلَّةُ وَهُمْ، وَإِنَّمَا يُقَالُ لَذَلِكَ: (مُعَلَّلٌ)، مِنْ (أَعْلَهُ اللَّهُ)، وَكَذَا قَالَ ابْنُ مَكِّيٍّ وَغَيْرُهُ، وَلَحَنُوا الْمُحَدَّثِينَ فِي قَوْلِهِمْ: حَدِيثٌ مَعْلُولٌ، وَقَالُوا: الصَّوَابُ (مُعَلَّلٌ) أَوْ مُعَلَّلٌ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ

(1) «المعجم الوسيط» ج 2 ص 629.

(2) «المصباح المنير» للقيومي، ص 426.

(3) «أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد» للشرتوني، ج 2، ص 823.

یقال: عَلَّه فهو معلول، من العِلَّة، إلاَّ أنَّه قليل، وممَّن نقل ذلك الجوهري في صحاحه، وابن القوطيَّة⁽¹⁾ في أفعاله، وقُطِرِب⁽²⁾ في كتاب «فعلت وأفعلت»⁽³⁾.

وإذا كان ابن هشام جعل «معلولاً» قليلاً وصحَّحه ولم يخطئه، فإنَّ الفيومي في «المصباح المنير» جعل «مُعَلَّاً» قليلاً، وجعل «معلولا» هو الكثير الاستعمال، وعليه يمكننا أن نختار في الاستعمال معلولاً لحققتها وشيوعها ونترك «مُعَلَّاً» لثقلها.

(1) هو محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم الأندلسي، أبوبكر ابن القوطيَّة، عالم باللَّغة والأدب والتاريخ، من إشبيلية، من كتبه: «الأفعال الثلاثية والرَّباعية» و«المقصود والممدود»، و«تاريخ فتح الأندلس»، و«شرح رسالة أدب الكاتب» وله شعر جيّد، توفّي سنة 367هـ.

(2) هو أبو محمد علي بن المستنير بن أحمد، نشأ بالبصرة، نحويّ، تتلمذ على سيبويه، وهو الذي أطلق عليه لقب «قُطِرِب»، ومعنى «قطرب» دَوِيَّة لاتزال تدبّ وتسعى ولا تستريح، وذلك أنَّ أبا محمد كان يسبق كلّ الطلاب إلى دروس سيبويه ويأتي مبكراً، فقال له أستاذه سيبويه: «ما أنت إلاَّ قطرب ليل»، من كتبه: «العلل في النحو»، و«الأضداد»، و«المثلثات»، و«الاشتقاق» و«المجاز في القرآن»، و«فعلت وأفعلت»، وكان معتزلياً نظامياً، وكان له شعر قليل، توفي سنة 206هـ.

(3) «خير الكرم في التقصي عن أغلاط العوام» لعليّ بن بالي القسطنطيني، هامش ص 52-مؤسسة الرسالة.

(32)

تصحیح جمع «حاجة» على «حوائج»

يُخْطِئُ فريق من اللّغويين أن يُجْمَعَ لفظ «حاجة» على «حوائج»، وحبّتهم في هذه التّخْطِئة أنّ زنة «فواعل» جمع «فاعِلة» كعاتكة وعواتك ونائبة ونوائب وجائحة وجوائح، ولم يسمع من العرب «حائجة» بمعنى «حاجة» حتّى يجوز جمعها على «حوائج».

ويقولون: إنّ الصّواب أن يُجْمَعَ لفظ «حاجة» على «حاجات» جمع قلة، وعلى «حاج» جمع كثرة، كهامة وهام، وغابة وغاب، وساعة وساع، قال الشّاعر:

وكنّا كالحرّيق أصاب غاباً فيخبو ساعةً ويشبّ ساعاً

وفي «المزهر» للسيوطي ناقلاً عن المبرّد⁽¹⁾ في «الكامل»:

«جمع حاجة: حاج، وتقديره: فَعَلَةٌ وفَعَلَ، كما تقول: هامة وهام، وساعة وساع، فأما قولهم في جمع «حاجة»: حوائج، فليس من كلام العرب على كثرتة على ألسنة المولدين، ولا قياس له»⁽²⁾.

وفي «درّة الغوّاص» للحريري:

«ويقولون في جمع (حاجة): حوائج، فيوهمون فيه كما وَهَمَ بعض المحدثين في

قوله:

(1) هو محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس المبرّد - الأكثرون على فتح الرّاء المشدّدة، وبعضهم يَكْسرها -، إمام من أئمة اللّغة والأدب والأخبار، ولد بالبصرة، من كتبه: «الكامل» وهو أشهرها، و«المذكر والمؤثّر»، و«المقتضب»، و«شرح لامية العرب»، و«إعراب القرآن»، و«طبقات النحويين البصريين»، توفي سنة 286هـ.

(2) «المزهر» للسيوطي، ج 1 ص 307 - دار إحياء الكتب العربيّة -.

إذا ما دخلت الدار يوماً ورُفَعَتْ ستورك لي فانظر بما أنا خارج
فسيان بيت العنكبوت وجوسق⁽¹⁾ رفيع إذا لم تُقَض فيه الحوائج
والصواب أن يُجمع في أقل العدد على «حاجات»، وأن يُجمع في أكثر العدد على
«حاج» مثل هامة وهام، وعليه قول الراعي:

ومُرسلٌ ورسولٌ غيرُ مُتَّهَمٍ وحاجةٌ غيرُ مُزجاةٍ من الحاج
وقال الآخر:

وقالوا كيف أنت فقلت: خيرٌ تُقَضِّي حاجةً وتفتوت حاجُ
إذا ازدحمت همومُ الصدر قلنا عسى يوماً يكون لها انفراجُ
نديمي هرتي وسرور قلبي دفاترُ لي ومعشوق السراج⁽²⁾
لكن فريقاً من اللغويين الآخرين صحَّحوا جمع «حاجة» على «حوائج»، من
هؤلاء «ابن منظور» الذي قال في اللسان: «وجمع الحاجة: حاج وحاجات، وحوائج
على غير قياس، كأنهم جمعوا «حائجة»، وكان الأصمعي ينكره ويقول: إنّه مولد، قال
الجوهري: إنّما أنكره لخروجه عن القياس، وإلاّ فهو كثير في كلام العرب،
ويُنشد:

نهارُ المرء أمثل حين تُقَضِّي حوائجُه من الليل الطويل
قال ابن بري⁽³⁾: إنّما أنكره الأصمعي لخروجه عن قياس جمع «حاجة»،
والنحويون يزعمون أنّه جمع لواحد لم يُنطق به وهو «حائجة»، قال: وذكر بعضهم
أنّه سُمِع «حائجة» لغة في «الحاجة»، وأمّا قوله: إنّّه مولد فإنه خطأ منه، لأنّه قد

(1) الجوسق: القصر.

(2) «درة الغواص» للحريزي، ص 70.

(3) هو أبو محمد عبد الله بن بري بن عبد الجبار، المقدسي الأصل، وُلد ونشأ بالبصرة، من علماء اللغة
والأدب، من كتبه: «شرح شواهد الإيضاح»، و«حواش على درة الغواص للحريزي» و«غلط الضعفاء
من الفقهاء»، توفي سنة 582هـ.

جاء ذلك في حديث سيدنا رسول الله ﷺ، وفي أشعار العرب الفصحاء، فمما جاء في الحديث ما رُوِيَ عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: إِنَّ لله عبداً خلقهم لحوائج الناس، يفرع الناس إليهم في حوائجهم، أولئك الآمنون يوم القيامة⁽¹⁾.

ومن الحديث أيضاً أَنَّ رسول الله ﷺ قال: اطلبوا الحوائج إلى حسان الوجوه⁽²⁾، وقال ﷺ: استعينوا على نجاح الحوائج بالكتمان⁽³⁾. ومما جاء في أشعار الفصحاء قول أبي سلمة المحاربي:

تَمَمْتُ حَوَائِجِي وَوَدَّأْتُ بِشَرًّا فَبئسَ مَعْرَسَ الرُّكْبِ السَّغَابِ
... وذكر الشَّامِخ⁽⁴⁾:

تَقَطَّعُ بَيْنَنَا الْحَاجَاتُ إِلَّا حَوَائِجُ يُعْتَسَفْنَ مِنَ الْجَرِيِّ
وقال الفرزدق⁽⁵⁾:

ولي ببلاد السند عند أميرها حوائجُ جَمَّاتٍ وعندي ثوابُهما
وأنشد ابن الأعرابي⁽⁶⁾:

(1) رواه الطبراني في الكبير.

(2) رأيتُه بصيغة: «اطلبوا الخير عند حسان الوجوه» وهو في البخاري والترمذي.

(3) عن أنس، وتامه «فإنَّ كلَّ ذي نعمة محسود» رواه الطبراني في الكبير وابن نعيم في الحلية والبيهقي في شعب الإيمان.

(4) هو الشَّامِخ بن ضرار بن حرملة بن سنان الديلمي، شاعر مخضرم، أدرك الإسلام وأسلم وشهد القادسية، وهو من طبقة لبيد والناطقة، وكان يُرْجَز على البديهة، وفي أسلوبه صعوبة، توفي في غزوة موخان سنة 22هـ، وله ديوان.

(5) هو أبو فراس همام بن غالب الفرزدق، أحد فحول الشعراء الإسلاميين، نشأ في البصرة بين فصحاء آبائه فلم يلحن ولم يتخالط عُجْمَةً، كان مقذعاً في هجوه، وكان على خصومة ومنافسة شديدة مع جرير، توفي سنة 110هـ.

(6) هو محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابي، رواية وعالم باللغة، من تصانيفه: «أسماء الخليل وفرسانها» و«معاني الشعر»، و«تفسير الأمثال»، توفي سنة 231هـ.

مَنْ عَقَّ حَقًّا عَلَى الْوَجْهِ لِقَاؤُهُ وَأَخُو الْحَوَائِجِ وَجْهُهُ مَبْذُولٌ
وَأُنْشَدَ أَيْضًا:

فَإِنْ أَصْبَحُ تُحَالِئُنِي هَمُومٌ وَنَفْسٌ فِي حَوَائِجِهَا انْتِشَارٌ
وَذَكَرَ ابْنُ السَّكَيْتِ فِي كِتَابِهِ «الْأَلْفَاظُ»:

«يُقَالُ فِي جَمْعِ «حَاجَةٌ»: حَاجَاتٌ، وَحَاجٌ، وَحَوِجٌ، وَحَوَائِجٌ...

وَقَالَ سَيْبَوِيهِ فِي كِتَابِهِ، فِيمَا جَاءَ فِيهِ «تَفَعَّلَ» وَ«اسْتَفْعَلَ» بِمَعْنَى، يُقَالُ: تَنَجَّزَ
فُلَانٌ حَوَائِجَهُ، وَاسْتَنَجَزَ حَوَائِجَهُ»⁽¹⁾.

وَنُضِيفُ إِلَى الشُّوَاهِدِ الَّتِي أَوْرَدَهَا ابْنُ مَنْظُورٍ عَلَى صَحَّةِ «حَوَائِجٍ» جَمْعُ
«حَاجَةٌ»، مَا جَاءَ فِي صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ فِي بَابِ «التَّكَاحِ».

«بَابُ خُرُوجِ النِّسَاءِ لِحَوَائِجِهِنَّ»، وَذَكَرَ فِيهِ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ أَدْنَى اللَّهُ لَكُنَّ أَنْ
تَخْرُجْنَ لِحَوَائِجِكُنَّ»⁽²⁾.

وَجَاءَ فِي صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ أَيْضًا فِي «بَابِ الْأَشْرَبَةِ»:

«... سَمِعْتُ النَّزَالَ بْنَ سَبْرَةَ يَحَدِّثُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ
قَعَدَ فِي حَوَائِجِ النَّاسِ فِي رَحْبَةِ الْكُوفَةِ...»⁽³⁾.

وَقَالَ أَعَشَى قَيْسٌ:

النَّاسُ حَوْلَ فَنَائِهِ أَهْلُ الْحَوَائِجِ وَالْمَسَائِلِ

مِمَّا تَقَدَّمَ مِنَ الشُّوَاهِدِ يَتَبَيَّنُ أَنَّ جَمْعَ «حَاجَةٌ» عَلَى «حَوَائِجٍ» صَحِيحٌ، وَأَنَّهُ -
وَإِنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ- يَعْزِّزُهُ كَلَامُ الْفَصَحَاءِ.

وَيُرَى بَعْضُهُمْ أَنَّ حَوَائِجَ «جَمْعُ قِيَاسِيٍّ لِحَوَائِجٍ، وَالْحَوِجَاءُ بِمَعْنَى الْحَاجَةُ:

(1) «اللسان العرب» لابن منظور - باختصار -، المجلد الأول، ص 748 - دار لسان العرب -.

(2) «متن البخاري مجاشية السندي»، ج 3 ص 266 - دار إحياء الكتب العربية -.

(3) المصدر السابق ص 324.

جُمِعَت حَوَجا على «حواجي» كصحراء و«صحاري»، ثمَّ قُدِّمَت الياء على الجيم
وقُلِبَتْ همزة، فصارت «حوائج»، ومما يدل على أنَّ «حَوَجا» جمع «حاجة» قول
قيس بن رفاعه:

من كان في نفسه حَوَجا يُطْلَبُها عندي فإنَّ له رهناً بإصحار⁽¹⁾

(1) «أزاهير الفصحي في دقائق العربيّة» لعبّاس أبو السَّعود، ص 54-دار المعارف بمصر-.

(33)

تصحیح: «حضر ما يقرب من ثلاثين مدرّساً»

يُخَطّئ بعضهم أن يقال مثلاً: «حضر الاجتماع ما يقرب من ثلاثين مدرّساً»، و«اشترك في السّباق ما يقرب من خمسين رياضياً»، والصّواب: «حضر الاجتماع من يقرب من ثلاثين مدرّساً»، و«اشترك في السّباق من يقرب من خمسين رياضياً».

وحجّته في هذه التّخبطة أنّ «ما» الموصولة تُستعمل لغير العاقل، وإذا أردنا العاقل استعملنا «مَنْ» الموصولة، لذلك يصحّ أن تقول: «قرأت في هذا الشّهر ما يقرب من عشرين كتاباً» و«أنفقت ما يزيد على مئة دينار».

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: «حضر ما يقرب من ثلاثين مدرّساً»، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب التابعة للمجمع ما يأتي: «يشيع هذا الأسلوب (أي أسلوب مثل قولهم: حضر ما يقرب من عشرين، وتخلّف ما يزيد على أربعين) في كتابات المعاصرين، وهو ما يُعترض عليه بأنّ «ما» في الجملتين اللّتين تتصدّران هذا البحث هي للعاقل، على حين أنّ الشّائع في استعمال (ما) أن تكون لغير العاقل.

وقد درست اللّجنة هذا، وانتهت إلى قبول الأسلوب بالأدلة الآتية:

الأوّل: أنّ النّحاة يميزون استعمال (ما) للعاقل على سبيل التّدرّج⁽¹⁾.

الثاني: (وهو أفضل من الأوّل في رأي اللّجنة) أنّ (ما) في التّعبير نكرة موصوفة، معناها هنا: عدد، ويكون المعنى حينئذ: حضر عدد يقرب من كذا أو

(1) من ذلك حالة إبهام الأمر، كما في قوله تعالى على لسان أمّ مريم: (إني نذرت لك ما في بطني محرراً فتقبّل مني): آل عمران: 35، ومن ذلك حالة تغليب غير العاقل لكثيره على العاقل، كما في قوله تعالى: (يسبح لله ما في السموات وما في الأرض) سورة الجمعة: 1.

یزید علیه، ومثله ما جاء في القرآن الكريم: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ
مَنْ قَرْنٍ مَكَّتَاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ يُمَكِّنْ لَكُمْ﴾⁽¹⁾، إذ يرى جمهور المفسرين
أنّ (ما) في الآية نكرة موصوفة، أي مكّتاها تمكيناً لم نمكّنه لكم.
الثالث: أن تكون (ما) الموصولة صفة لغير العاقل، والتقدير: حضر العدد
الذي يقرب من كذا أو يزيد على كذا، ولهذا ترى اللجنة إجازة هذا الأسلوب في
المعنى الذي يستعمله المعاصرون.
وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا القرار⁽²⁾

(1) سورة الأنعام: 6.

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الثانية والأربعين المعقودة من 23 من صفر الموافق
23 من فبراير، حتى 7 من ربيع الأول 1396هـ الموافق 8 من مارس 1976م.

(34)

تصحیح: «تعثّر المتسابق وبالكاد وصل إلى خطّ النهاية»

يخطئ صاحب كتاب «الكتابة الصحيحة» قولهم: «وبالكاد يتحرّك» ويذكر أنّ الصواب: «لا يكاد يتحرّك»⁽¹⁾.

ويخطئ قولهم (بالكاد) أيضاً مؤلفا كتاب «الأخطاء السائرة»⁽²⁾.

والسبب في هذه التّخبطة أنّ العرب لا تعرف هذا التعبير ولم يُؤثّر عنها، وهو أقرب إلى العاميّة.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز قولهم: «وبالكاد...»، ونصّ قراره: «نظر المجلس في قولهم: (جری وراءه وبالكاد أدركه). ووافق على أنّه مادام في اللّغة كلمة (كؤود)، وهي (فَعُول) من الثلاثي، فلا بدّ أن يكون هناك الفعل الثلاثي وهو (كَأَد) بمعنى شَقَّ وصَعَب، وهذا يستلزم وجود المصدر وهو (الكَّأَد)، وإذا يصحّ هذا الأسلوب، على أنّ الألف مُسهّلة من الهمزة»⁽³⁾.

(1) الكتابة الصّحيحة «لزهدی جار الله، ص 259 - مطبعة دار الكتب، بيروت.

(2) «الأخطاء السائرة في اللّغة العربيّة» لخالد قوطرش وعبد اللّطيف الأرناؤوط، ص 67 - مطابع ابن زيدون، دمشق.

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرّابعة عشرة المعقودة من 21 من ذي القعدة 1366هـ، الموافق 6 من أكتوبر 1947م، حتى 22 من رجب 1367هـ الموافق 31 من مايو 1948م.

(35)

تصحیح: «مُرفقات»

یشیع فی المكاتب الإداریة والطلبات والعقود ونحوها كلمة «مرفوق» أو «مُرفَق»، فيقولون مثلاً: «طلبي هذا مرفوق به الشّهادات والوثائق اللازمة»، أو «طلبي هذا مُرفَق به ...»، و«تجدون مرفوقاً بهذه الرّسالة كذا وكذا»، أو «تجدون مرفقاً بهذه الرّسالة...»، و«المرفقات بالمدكّرة كذا وكذا...»، و«أُرْفِقُ لكم نصّ اللّائحة الجديدة» و«المرفقات بالعقد كذا وكذا»...

ويخطئ نقاد كلمة «مرفوق» أو «مُرفَق» أو «أُرْفِقُ» أو «مُرفقات» في مثل التعبيرات المذكورة، ويقولون إنّ الصّواب أن يقال مثلاً: «طلبي هذا ملحق به الشّهادات والوثائق اللازمة»، و«تجدون مصحوباً بهذه الرّسالة...» أو «تجدون مُلحَقاً بهذه الرّسالة...»، و«المُلحقات بالعقد كذا وكذا»، و«أُلْحِقُ لكم نصّ اللّائحة الجديدة»...

وحجّتهم في هذه التّخبطة أنّ الفعل الثلاثي: «رَفَقَ به يَرْفُق» من باب «نَصَرَ»، معناه: لأنّ له جانيه ولطف به، ورَفَقَ في السّير: اقتصد واعتدل، و«رَفُقَ يَرْفُق» - بضمّ الفاء في الماضي والمضارع - من باب «شَرَفَ» معناه: صار رفيقاً... أمّا الرّباعي «أُرْفَقَ» فمعناه: نفعه، أو رَفَقَ به.

فكلّ من الثلاثي والرّباعي لا يؤدّي المراد من مثل قولهم: «طلبي هذا مرفوق به أو مرفق به كذا»، وقولهم: «تجدون مرفوقاً أو مُرفَقاً بهذه الرّسالة...».

قال الشّيخ إبراهيم اليازجي:

«يقولون: أرفقه بكذا، وجاء مرفوقاً بفلان، وأرسلت الكتاب برفق فلان أي برُفقتة، وكلّ ذلك بعيد عن استعمال العرب، لأنّ فعل الرّفقة لا يتجاوز

المفاعلة وما في معناها، يقال: رافقته وترافقنا وارتفقنا، ولا يقال: أرفقت فلاناً بفلان، ولا رفقته به ... فإن أريد مطلق الصّحة قيل: أصحّبته الشّيء، واستصحبّته كتابي»⁽¹⁾

وفي «الكتابة الصحيحة»:

قولهم: «مُرفّقات بالكتاب» خطأ، والصّواب «مُلحقات بالكتاب...»⁽²⁾.

وفي «الأخطاء السّائرة»:

«لا تقل: مرفوق ومرفق به، وقل: مُلحق به، وطلبي هذا مُلحق بالكتاب، ولا

تقل: جاءه مرفوقاً بكتاب وصاية، وقل: جاءه مصحوباً بكتاب توصية»⁽³⁾.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز كلمة «مرفوق» أو «مُرفّق» أو «مُرفّقات» في مثل قولهم: «تجدون مرفوقاً أو مرفقاً كذا وكذا..»، و«المرفقات بالمدكّرة كذا وكذا»، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«شاع في هذه الأيام قول بعض الكتّاب: (ومع كتابي هذا كلّ المرفّقات..»

و«ترون أنّ المذكّرات مرفقة بكتّابي هذا، أو مع كتابي هذا».

والملاحظ على هذين الاستعمالين أنّ اللفظ «مُرفّقاً» مشترك بينهما، وهو في صورة اسم المفعول من (أرفق)، غير أنّه بالبحث في المعاجم لم نجد ذكراً لـ «أرفق» بهذا المعنى، على حين وجدنا أنّ في قوله تعالى: «وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقاً»⁽⁴⁾، وصفاً للرّفاقة بمعنى المصاحبة.

(1) «لغة الجرائد» للشيخ إبراهيم البازجي، ص 9- مطبعة التّقدّم بمصر.

(2) «الكتابة الصحيحة» لزهدي جار الله، ص 117- مكتبة لبنان- بيروت.

(3) «الأخطاء السّائرة في اللّغة العربيّة» لخالد قوطرش وعبداللطيف الأرناؤوط، ص 76- مطابع ابن زيدون بدمشق.

(4) سورة النساء: 69.

وفي المعاجم القديمة: (رَفَاقَة) بمعنى (مُصَاحَبَة)، وفيها أيضاً: (رافَقَه) بمعنى (صَاحَبَه)، و(ترافقا) بمعنى (تصاحبا).

وهذه التَّصْصُوص تجعلنا نفترض فعلاً من هذه المادَّة على وزن (أَفْعَل) وهو: (أَرَفَّق) بمعنى (صَاحَب)، وعلى أساس هذا الفرض، يمكن إعمال قرار المجمع القائل بقياسيَّة تعدِّيَّة الفعل الثَّلَاثِيّ اللازم بالهمزة، فنقول حينئذ: (أَرَفَّقَه) بمعنى (جَعَلَه رَفِيقاً) أي (مُصَاحِباً).. ومن (أَرَفَّق) نشقُّ (المُرَفَّق) و(الإرفاق) و(المرفقات).

لهذا كلُّه ترى اللُّجْنة جواز التَّعبيرات المتقدِّمة في المعنى الذي يستعمله المعاصرون فيه».

وبعد مناقشة هذا التَّقرير أقرَّ مجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة قرار لجنة الألفاظ والأساليب بإجازة المُرَفَّق والمُرَفَّقات، في المعنى المراد بذلك حديثاً، بعد تعديل التعليل الوارد فيه باستبدال جملة: «تسمح لنا بإجازة تكملة هذه المادَّة بوزن أَفْعَل»، بجملة «تجعلنا نفترض فعلاً من هذه المادَّة على وزن أفعَل»⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة في دورته الثَّانية والأربعين المعقودة في 23 من صفر الموافق 23 من فبراير، حتى 7 من ربيع الأول 1396هـ الموافق 8 من مارس 1976م.

(36)

تصحیح «المركز» و«التركيز»

یشیع فی لغة العصر مثل قولهم: «شراب الرُّمَّان المُرْكُز» أي المكثَّف، و«هذا دواءٌ مُرْكُزٌ» أي قويٌّ یجمع خصائص متعدّدة، كما یأتی كلمة «رَكَّزَ» بالتّضعیف، والمصدر «التَّركِيز» فی مثل قولهم: «رَكَّزَ المحاضر علی الأسباب الّتی تختفی وراء المشكلة»، أي اهتمّ بها اهتماماً كثيراً وألحّ علیها، و«رَكَّزَ المدير علی ضرورة احترام مواعید العمل»، أي أكّدها، و«أنا مرهق لا أستطیع التَّركِيز»، أي لا أستطیع المتابعة وفهم ما یجری كما ینبغي.

ویؤخذ علی الفعل «رَكَّزَ» بالتّضعیف أنّه لم یرد فی اللّغة إلّا مُحَقَّفًا: «رَكَّزَ»، ومتعدّياً بنفسه لا بحرف الجرّ «علی»، وبمعنی مختلف عن المعنی المراد من المضعّف «رَكَّزَ» المستعمل حدیثاً، یقال: (رَكَّزَ الرُّمَح) أي أثبتّه فی الأرض (فَارْتَكَنَ)، و(المَرَكِيز) وزان المسجد: موضع الثّبوت، وأرکز الرجلُ إركازاً: وجد إركازاً، والرَّكاز: المال المدفون فی الجاهلیّة⁽¹⁾.

لكن مجمع اللّغة العربیّة بالقاهرة أجاز الفعل «رَكَّزَ» بالتّضعیف، ومصدره «التَّركِيز»، فی المعانی الّتی تُستعمل فی حدیثاً، وجاء فی قرار لجنة الألفاظ والأسالیب فی المجمع ما یأتی:

«مما یجری فی الاستعمال المُحدَث قولهم: (شراب مُرْكُز)، بمعنی أنّه مُكثَّف غلیظ القوام وافر الحظّ من العنصر الأصليّ فیهِ، وكذلك یجری فی الاستعمال قولهم: (رَكَّزَ علی كذا) بمعنی: قوّاه وأكّده.

ولكن الَّذی فی اللّغة هو: (رَكَّزَ الرُّمَح أو الوَدَّ رَكَّزاً) أي دقّه فی الأرض

(1) «المصباح المنیر» للفیوی ص 237- المكتبة العلمیّة، بیروت.

تثبیتاً له.

وترى اللّجنة أنّ التّثبیت يسوغ فيه مجازاً التّغليظ أو التّردید أو التّجميع، وكذلك تعدیة الفعل «رکّز» بالتّضعیف، وجعل مصدره «التّركیز»، مما لا تأباه أقيسة العربيّة.

وأما التعدية بالحرف «على»، فتُحمَل على أن التّثبیت أو التّجميع واقع على الشّيء، وكذلك يُحمَل التّعبير على تضمين الحرف «على» معنى الحرف «من»، كما حدث التّضمين العكسيّ في قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾⁽¹⁾ أي عليها.

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽²⁾.

(1) سورة طه: 71.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الواحدة والخمسين المعقودة من 5 من جمادى الآخرة الموافق 25 من فبراير، حتى 19 من جمادى الآخرة 1405هـ، الموافق 11 من مارس 1985م.

(37)

تصحّيح «مصادقيّة»

تشيع في لغة العصر كلمة «مِصْدَاقِيّة»، فيقال مثلاً: «ليست لرئيس الدولة الفلانيّة مصادقيّة»، أي إنّهُ غير صادق فيما يقول، ويعارض كلامهُ بعضهُ بعضاً، و«الدولة كذا مصادقيّة» أي تفعل ما تقول ولا تتعارض مواقفها، و«الدليل على مصادقيّة فلان أنّه يُوفي بما يتعهد به».

وكلمة «مصادقيّة» بهذه الصّيغة كلمة جديدة للأسلوب العربيّ بها عهد قديم. لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجازها بصيغتها ومعناها الحديث، وجاء في تقرير لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يجري على أقلام الكتّاب مثل قولهم: (مصادقيّة هذه الدولة صحيحة)، و(مصادقيّة تلك غير صحيحة)، بمعنى أنّ سياستها المعلنة تطابق سياستها غير المعلنة، وأنّها صادقة في فعلها مثل قولها، أو غير صادقة. وفي معجمات اللّغة - مثل لسان العرب - أنّه يقال: (هذا مِصْدَاق ذلك) أي ما يصدّقه، فأصل الكلمة صحيح لغويّاً، وأضيفت إليه ياء المصدر الصناعي المشدّدة وتاؤه.

وعلى هذا ترى اللّجنة إجازة ما يجري على الألسنة والأقلام».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بالأكثرية⁽¹⁾

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّالثة والخمسين المعقودة من 24 من جمادى الآخرة الموافق 23 من فبراير، حتى 9 من رجب 1407هـ الموافق 9 من مارس 1987م.

(38)

تصحیح: «ذهبوا سوّية» بمعنى «ذهبوا معاً»

یخطئ الدكتور مصطفى جواد أن يقال: «ذهبوا سوّية»، و«جاءوا سوّية»، بمعنى: «ذهبوا معاً»، و«جاءوا معاً».

وحجّته في هذه التّخطئة أنّ للسّوية معنیين، أحدهما: كونها مؤنث السّويّ، وهو الخالي من العيب، والآخر: كونها اسم مصدر، كالبلية والقضية، وهي بمعنى المساواة والاستواء والتساوي.

قال الجوهريّ في الصّاح: وقسم الثّیء بينهما بالسّوية، يعني بالمساواة بينهما في القسمة.

وقال الزمخشريّ في أساس البلاغة: وهما على سوّية من الأمر وسواء وفيه التّصفّة والسّوية.

وقال ابن فارس في مقاييس اللّغة: السّين والواو والياء أصل يدلّ على استقامة واعتدال بين شيئين، يقال: هذا لا يساوي كذا أي لا يعادله، وفلان وفلان على سوّية من هذا الأمر أي سواء.

ورود في لسان العرب: يقال: هما على سوّية من الأمر، أي على سواء أي استواء، أمّا قولنا: (ذهبوا معاً)، و(ذهبوا معاً)، فمعناه: (ذهبوا مُصْطَحِبَيْن) و(ذهبوا مُصْطَحِبَيْن)⁽¹⁾

وقال الأستاذ عبد القادر المغربي:

«وقولهم: (طالما كنّا سوّية) يعنون به: (كنّا معاً)، ولا تصحّ السّوية بهذا المعنى، لأنّها بمعنى السّواء، يقال: قسموا المال بينهم بالسّوية، وهذا حُكم لا

(1) «قل ولا تقل» للدكتور مصطفى جواد، ج 1 ص 123 - مطبعة أسعد، بغداد.

سوِّیة فيه، وهي التَّصْف والاعتدال»⁽¹⁾.

لكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة أجاز قولهم: «ذهبوا سوِّیة» أو «ذهبوا سوِّياً» بمعنى «ذهبوا معاً»، وجاء في قرار لجنة الأصول فيه ما يأتي:

«يشيع في لغة العصر نحو قول القائل: (خرجنا سوِّياً)، أو (خرجوا سوِّياً) بمعنى (معاً) أو (مصطحبين)، وهو في ظاهره خلاف ما نصّت عليه المعجمات في معاني (السوِّی) التي تدور حول الصّحة واستقامة الخلق ونحو ذلك.

درست اللّجنة هذا، وانتهت إلى أنّ التعبير العصريّ يمكن قبوله على أساس أنّ لفظ (السوِّی) فيه (فعل) بمعنى (المُفاعِل)، أي المُساوِي، أو أنّه (فعل) بمعنى (المُفْتَعِل) أي المستوي، والمعنى على الدّلالة الأولى أنّهم خرجوا مُساوِينَ، أي على سواء، فبينهم مُساواةٌ في الخروج، وعلى الدّلالة الثّانية - وهي المستوى - يكون المعنى أنّهم ساروا باستواء، فلا تقدّم لأحدهم ولا تأخّر للآخر في زمن الخروج.

والمعیة التي يدلّ عليها التّعبير العصريّ، ملحوظةٌ في لفظ السوِّی بدلالتيه لأنّ المعیة نوع من المساواة أو الاستواء، وعلى كلتا الحالتين يكون (سوِّياً) مفعولاً مطلقاً إذا اعتبرناه وصفاً للمصدر، أي خرجوا خروجاً سوِّياً.

قال أحمد شوقي⁽²⁾ وهو من أكبر شعراء هذا العصر:

(1) «عثرات الأقلام» للأستاذ عبد القادر المغربي، مجلّة المجمع العلميّ العربيّ بدمشق، ج 1 المجلد 2 بتاريخ 3 من جمادى الأولى 1340هـ - يناير 1922م.

(2) هو أحمد شوقي بن علي أحمد شوقي، أكبر شعراء هذا العصر بلا منازع، ولم يظهر شاعر مثله بعد المتنبي، شعره قويّ يصدر عن طبع أصيل وذوق سليم وجزالة وحسن سبك، فهو بحقّ أمير الشعراء، قال في مختلف أغراض الشعر، وعالج الشعر التمثيليّ، وله نثر مسجوع جمعه في كتابه (أسواق الذهب)، وله قصص كأمية الأندلس وورقة الآس، ديوانه مطبوع في أربعة أجزاء، توفيّ بالقاهرة سنة 1932م.

مَشِينَا أَمْسَ نَلْقَاهَا سَوِيًّا وَنَحْنُ الْيَوْمَ نَلْقَاهَا فُرَادَى
وَمَا يُنْسَبُ إِلَى الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ ⁽¹⁾ قَوْلُهُ:
أُحِبُّ الصَّالِحِينَ وَلَسْتُ مِنْهُمْ لَعَلِّي أَنْ أُنَالَ بِهِمْ شَفَاعَةً
وَأُكْرَهُ مَنْ تَجَارَتْهُ الْمَعَاصِي وَإِنْ كُنَّا سَوِيًّا فِي الْبُضَاعَةِ
لِهَذَا تَرَى اللَّجْنَةُ أَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ فِي لُغَةِ الْعَصْرِ: (خَرَجُوا سَوِيًّا) جَائِزٌ لَا بِأَسْ
بِاسْتِعْمَالِهِ».

وَقَدْ وَافَقَ مَجْمَعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ عَلَى هَذَا الْقَرَارِ بِالْأَكْثَرِيَّةِ ⁽²⁾.

(1) هُوَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الْقُرَشِيُّ الشَّافِعِيُّ نَسَبُهُ إِلَى جَدِّ جَدِّهِ، إِمَامٌ عَظِيمٌ، كَانَ مِنْ أَفْقِهِ النَّاسُ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ عَالِمًا بِأَصُولِ الْفَقْهِ وَالرَّاجِحِ أَنَّهُ وَاضِعُهُ وَأَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِيهِ، وَكَانَ عَالِمًا بِاللُّغَةِ وَالْأَنْسَابِ وَالْأَخْبَارِ، وَهُوَ أَحَدُ الْأُتَمَّةِ الْأَرْبَعَةِ الْمَشْهُورِينَ، لَهُ كِتَابُ «الْأَمِّ» فِي الْفَقْهِ وَهُوَ سَبْعَةُ مَجْلَدَاتٍ، وَالرِّسَالَةُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ، وَمُسْنَدُ الشَّافِعِيِّ فِي الْحَدِيثِ، وَلَهُ شَعْرٌ جَيِّدٌ، تَوَفِّيَ بِالْقَاهِرَةِ سَنَةَ 204 هـ.

(2) مُؤْتَمَرُ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ فِي دَوْرَتِهِ الثَّالِثَةِ وَالْأَرْبَعِينَ الْمَعْقُودَةِ مِنْ 3 مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ الْمُوَافِقِ 21 مِنْ فَبْرَايِرَ، حَتَّى 17 مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ 1397 هُوَ الْمُوَافِقِ 7 مِنْ مَارَسِ 1977 م.

(39)

تصحیح «الحیاد» و«التّحیید»

ظهر بعد الحرب العالمية الثانية شعار «الحیاد الإیجابیّ»، ویُقصد به تجنّب الانحياز إلى أحد المعسكرين القویّین في ذلك الوقت، وهما المعسكر الغربيّ، والمعسكر الشرقيّ، وعدم الدخول في حلف مع أيّ منهما، ابتعاداً عن الصراع المدمّر بين القوّتين.

وسُمّي بالإیجابیّ لأنه حیاد يعمل للسلام ويقاوم الحروب، ويدعو إلى حسن التفاهم وحلّ المنازعات بين الدول بالمفاوضات، ولا یؤمن بالعنف سبيلاً إلى السّيطرة والهيمنة وفرض السياسة والرأي، فهو إذاً ليس حیاداً سلبياً ىكتفي بمجرد الوقوف والابتعاد عن المعسكرين.

ثم أخذ من «الحیاد» كلمة «تحييد» فيقال مثلاً: «تحييد دولة كذا» أي جعلها محايدة، في صف دول «الحیاد»، حتى لا تتضرّر بالانحياز إلى أحد المعسكرين.

ونلاحظ أن هناك قرباً بين المصطلح السياسي الحديث لكلمة «حیاد»، والمعنى اللغويّ الأصليّ لها، يقال: حاد یحید عن الشيء حَيْدَةً وحُيوداً: مال عنه وعدّل وتَنَحَّى وبعُد، وحايده مُحَايِدَةً وحِیاداً: مال عنه وكفّ عن خصومته.

لذلك أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة كلمة «الحیاد» فيما تُستعمل فيه حديثاً، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب ما يأتي:

«من الاستعمال المحدث قولهم: (الحیاد السياسيّ)، و(الحیاد الإیجابیّ)، وكذلك قولهم: (تحييد الدولة) بمعنى إلزامها الحیاد.

والمقصود بالحیاد والتّحييد المُجانبَةُ أو التّجنب لبالدولة، بحيث لا تتحيّز لسياسة معيَّنة، وقد نصّت اللغة على أنّ الحیاد هو المجانبة للشيء والميل عن

الشيء، وكذلك جاء «التَّحْيِيد» بمعنى جَعَلَ «حُيُود» أو عَقَدَ في السَّيْرِ أو القَيْد، على أَنَّ الفعل (حاد) يجوز فيه التَّضْعِيفُ للتَّعْدِيَةِ كما أَقرَّ ذلك المجمع، فيقال: حاد عن الطريق، وحَيَّده: صَرَفَهُ عنه، بمعنى: جَنَّبَهُ إِيَّاهُ وأَمَّالَهُ عنه. ومن ثَمَّ ترى اللجنة جواز ما يجري في الاستعمالات المُحَدَّثَة من هذا القبيل».

وقد وافق مجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة في دورته الواحدة والخمسين المعقودة من 5 من جمادى الآخر الموافق 25 من فبراير، حتى 19 من جمادى الآخرة 1405هـ الموافق 11 من مارس 1985م.

(40)

تصحیح: «ها أنا قادم» و«ها نحن مستعدون»

يُخْطِئُ فريق من اللّغويين أن يقال مثلاً: «ها أنت مستعدّ لامتحان»، و«ها أنا أقوم بواجبي» و«ها أنتم تدعون إلى الخير وتأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر»، ويقولون: إنّ الصّواب أنّ يقال: «ها أنت ذا مستعدّ لامتحان»، و«ها أنا⁽¹⁾ ذا أقوم بواجبي»، و«ها أنتم أولاء تدعون إلى الخير وتأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر».

وحجّتهم في هذه التّخطئة أنّ «ها» التّنبية الدّاخلية على ضمير الرّفع المنفصل، لا بدّ أن يلي الضّمير الدّاخلية عليه اسم إشارة مناسب للضمير في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، قال الله تعالى: ﴿ها أنتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به علم فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم﴾⁽²⁾، وقال تعالى: ﴿ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدّنيا فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة﴾⁽³⁾، وقال تعالى: ﴿ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم وتؤمنون بالكتاب كلّ﴾⁽⁴⁾ وتقول: «ها هو ذا مستغرق في التّفكير»، و«ها هي ذي تكتب بحثاً مهمّاً»، و«ها هما ذان يصطلحان بعد خصام».

قال الشّاعر:

إنّ الفتى من يقول ها أنا ذا ليس الفتى من يقول كان أبي

(1) يكتبها بعضهم: «هأنذا»، وآخرون: «هأنذا»، وفريق ثالث: «ها أنا ذا» على الأصل بلا حذف، وأفضل الثالثة.

(2) سورة آل عمران: 66.

(3) سورة النساء: 109.

(4) سورة آل عمران: 119.

قال الرّازي في مختار الصّحاح:

«و(ها) مقصور للتّقريب، يقال: من أنت؟ فتقول: ها أنذا، والمرأة تقول: ها أنذه، ويقال: أين فلان؟ فتقول إن كان قريباً: ها هوذا ، وإن كان بعيداً: ها هو ذاك، والمرأة إن كانت قريبة: ها هي ذه، وإن كانت بعيدة: ها هي تلك»⁽¹⁾.
والصحيح أنّه يجوز أن تدخل (ها) التّنبية على ضمير الرّفع المنفصل بدون أن يليه اسم إشارة، لأنّ النّحاة لم يتفقوا على هذا الشرط، ولأنّه ورد به كلام الفصحاء.

قال الشيخ الإمام محمّد الطّاهر بن عاشور:

«واختلف النّحاة أيضاً في أنّ وقوع الضّمير بعد (ها) التّنبية هل يتعيّن أن يعقبه اسم إشارة؟ فقال ابن مالك في التّسهيل: هو غالبٌ لا لازم، وقال ابن هشام: هو لازم»⁽²⁾.

وهناك شواهد كثيرة من كلام الفصحاء على دخول (ها) التّنبية على ضمير الرّفع المنفصل بلا ذكر لاسم الإشارة بعده، من ذلك قول الشّاعر:
فها أنا للعُشّاق يا عزّ قائدٌ وي تُضرب الأمثال في الشّرق والغرب
وقال إبراهيم الصّولي:
وكنْتُ أَعِدُّكَ للتّائبات فها أنا أطلبُ منك الأمانا
وقال مجنون ليلي⁽³⁾:

(1) «مختار الصّحاح» للرازي، ص 688 المطبعة الأميرية-.

(2) «تفسير التحرير والتنوير» للشيخ الإمام محمّد الطّاهر بن عاشور، ج 1 ص 588- الدار التونسية للنشر، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

(3) هو قيس بن الملوّح بن مزاحم العامريّ، من أهل نجد، شاعر الغزل المتيمّم المعروف، لُقّب بالمنجون لشدّة هيامه في حبّ ليلي بنت سعد، وليس مجنوناً، جُمع بعض شعره في ديوان توفّي سنة 68هـ، وبعض =

وعروة مات موتاً مُسْتَرِيحاً وها أنا ميّتٌ في كلّ يوم
وقال أبو فراس الحمداني⁽¹⁾:

وها أنا قد حلّى الزّمان مفارقي وتوجّني بالشّيب تاجاً مُرَصَّعاً
وقال سُحَيْم⁽²⁾ - من شعراء صدر الإسلام:

لو كان يبغي الفدا قلتُ له ها أنا دون الحبيب يا وَجَعُ
وقال عمر بن الخطّاب رضي الله عنه: «هذا رسول الله ﷺ، وهذا أبو بكر،
وها أنا عمر»، مُجِيباً أبا سفيان عندما قال بعد انتهاء المعركة: أين فلان،
وفلان...»⁽³⁾.

ومما قاله خالد بن الوليد رضي الله عنه وهو في مرض الموت:
«... ثمّ ها أنا أموت على فراشي».

وقال الفيروزابادي في القاموس المحيط:
«وها هو عَرَضُ عَيْنٍ، أي قريب»⁽⁴⁾.

وقال الحريري في مقدّمة كتابه «درة الغوّاص»:

=العلماء كالأصمعيّ ينكرون وجوده، وكان الجاحظ يقول: ما ترك النَّاسُ شعراً مجهول القائل فيه ذكر
ليلي إلّا نسبوه إلى المجنون.

(1) هو أبو الحارث بن أبي العلاء أبو فراس الحمداني، ابن عمّ سيف الدولة، وكان أثيراً لديه وقائد
جيشه، أسره الروم في معركة معهم وهو جريح، وبقي أسيراً لديهم أربع سنين وأطلقوه بفدية، كان
بطلاً شجاعاً، كثير الافتخار بأصله وقومه، كريم الأخلاق، عفيف النفس، عزوفاً عن المجون
والشّراب، جيّد الشعر، بديع الوصف، رقيق الغزل، حلو الأسلوب، توفي سنة 357هـ.

(2) هو سُحَيْم بن الأعرف، من بني الهجيم بن عمرو بن تميم، ويُعرف بأبي سدره، شاعر نجدّي،
عاصر الفرزدق وجريراً، توفي في نحو سنة 100هـ.

(3) «التّحو الوافي» لعباس حسن، ج 1 ص 203- دار المعارف بمصر.

(4) «ترتيب القاموس المحيط» للشّيخ الطاهر الزاوي، ج ص 360- الدّار العربيّة للكتاب.

«وها أنا قد أودعته من الثَّخَبِ كُلِّ لُبَابٍ، ومن الثُّكَّتِ ما لا يوجد منتظماً في كتاب»⁽¹⁾.

وابن هشام الذي نقل عنه الشيخ محمد الطاهر بن عاشور لزوم ذكر اسم الإشارة بعد ضمير الرفع المنفصل المسبوق بـ«ها» التنبيه، قد خالف هو نفسه هذا اللزوم في مقدمة كتابه «مغني اللبيب»، حيث قال:
«... وها أنا بائح بما أسررته، مفيد لما قررته وحررته، مقرب فوائده للأفهام»⁽²⁾.

وعليه يجوز دخول (ها) التنبيه على ضمير الرفع المنفصل بلا ذكر اسم إشارة بعده، ولا نخطئ من يقول: «ها أنا أفعل كذا» و«ها أنت تقول الحق»، و«ها أنتم تدافعون عن آرائكم»، و«ها هو يعترف بخطئه»، و«ها هي تحقق أملها». ولكن الأفصح أن يذكر اسم الإشارة المناسب للضمير في التعبير المذكور، وهو ما ورد في القرآن الكريم: قَمَّةُ الفصاحة وذروة البلاغة.

(1) «درة الغواص في أوهام الخواص» للحريري، ص3- دار نهضة مصر للطبع والنشر.

(2) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام الأنصاري، ج1 ص10، دار الكتاب العربي.

(41)

تصحیح كلمة «طَمَّن»

یشیع فی لغة التّخاطب استعمال الفعل «طَمَّن» - بالتّضعیف-، فیقال مثلاً: «طَمَّنَنِي الشَّرْطِيّ عَلَى أَنَّ الْحَادِثَ خَفِيفٌ»، و«أَرْجُو أَنْ تُطَمِّنَنِي عَلَى صَحَّةِ فُلَانٍ»، كما يُستعمل المصدر «التّطمين» فیقال مثلاً: «تطمین الخواطر من أدب المجاملة وحسن المعاملة»، و«قام الطّبيب بتطمين الأسرة على أنّ مريضهم بخير».

ويخطئ بعضهم الفعل، «طَمَّن» ومصدر «التّطمين»، بحجّة أنّ ذلك لم يرد في معجمات اللّغة، وأنّه لهجة عاميّة لا يُعتدّ بها، والوارد في اللّغة هو الفعل «طَمَّنَ» ومصدره «الطّمّانة»، فالصّواب أن يقال: «طَمَّنَنِي الشَّرْطِيّ عَلَى أَنَّ الْحَادِثَ خَفِيفٌ»، و«أَرْجُو أَنْ تُطَمِّنَنِي عَلَى صَحَّةِ فُلَانٍ»، و«طَمّانةُ الخواطر من أدب المجاملة وحسن المعاملة»، و«قام الطّبيب بطمّانة الأسرة على أنّ مريضهم بخير». لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز الفعل «طَمَّنَ» ومصدره «التّطمين»، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يجري في الاستعمال قولهم: (طَمَّنَه) أي أدخل عليه الطّمّانيّة، ومنه قولهم: (تَطْمِئِنُ الخواطر) أي تسكينها وتهدئتها.

وقد يرد على هذا الاستعمال الشّائع أنّ الوارد في اللّغة إنما هو الفعل الرّباعي (طَمَّنَ)، وترى اللّجنة تخريج الاستعمال الشّائع (طَمَّنَ) المضعّف، استناداً إلى وجود الصّفة المشبّهة وهي (الطّمّن) السّاكن كالمطمئنّ، ووجه التّرجيح أنّ المجمع أجاز استكمال مادّة لغويّة لم تُذكر بقيّتها في المعجمات.

ولمّا كانت اللّغة قد سجّلت الصّفة المشبّهة بالفعل - كما قال أبو عليّ الفارسيّ- في الكفّ.

وعلى هذا يقال: (طَمَّنَه) أدخل عليه الطمأنينة، وطَمَّنَه تَطْمِينًا: أدخل عليه الطمأنينة بمعنى (طَمَأَنَّهُ).
وقد وافق مجمع اللغة العربية على هذا القرار بالأكثرية⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الثانية والخمسين المعقودة من 22 من جمادى الآخرة الموافق 3 من مارس، حتى 6 من رجب 1406 هـ، الموافق 17 من مارس 1986 م.

(42)

تصحیح: «وَهَبْتُكَ مَالاً»

يُحْطَى لغويون تعدية الفعل «وَهَبَ» إلى مفعولين، فلا يجوزون أن يقال: «وَهَبْتُكَ مَالاً» و«وَهَبَنِي صَدِيقِي كِتَاباً»، و«تَهَبُ المدرسة المتفوقين جوائز»، والصواب عندهم أن يقال: «وَهَبْتُ لَكَ مَالاً»، و«وَهَبَ لِي صَدِيقِي كِتَاباً»، و«تَهَبُ المدرسة للمتفوقين جوائز»، بتعدية الفعل «وَهَبَ» وما اشْتُقَّ منه إلى الأول باللام وإلى الثاني بالمفعول به.

وَيَسْتَدْلُونَ على رأيهم بما جاء في القرآن الكريم، قال الله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُودَ سُلَيْمَانَ﴾⁽¹⁾ وقال تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾⁽²⁾ وقال تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً﴾⁽³⁾، وقال تعالى: ﴿وَكَاثِبِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾⁽⁴⁾ وقال تعالى: ﴿يَهَبْ لِمَنْ يَشَاءُ إِنِئَاثًا وَيَهَبْ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ﴾⁽⁵⁾.

قال الزبيدي في «الحن العوام»:

«ويقولون: (وهبتُ فلاناً مَالاً)، والصواب: (وهبت لفلان مَالاً)، ولا يتعدى (وهبتُ) إلا بحرف الجرّ، وإنّما هو في ذلك بمنزلة (مَرَرْتُ) لا يتعدى إلا بحرف الجرّ، هكذا ذكر سيبويه»⁽⁶⁾.

(1) سورة ص: 30.

(2) سورة الأنعام: 84.

(3) سورة آل عمران: 8.

(4) سورة مريم: 5.

(5) سورة الشورى: 49.

(6) «الحن العوام» لزبيدي ص 201 - مكتبة دار العروبة.

وفي تاج العروس:

«ولا يقال: (وَهَبَكَ) متعدياً إلى مفعولين، وهذا قول سيبويه»⁽¹⁾.

لكن لغويين آخرين جَوَّزوا: «وهبتك مالاً» بتعديته إلى مفعولين.

قال ابن مكي في «تثقيف اللسان»:

«ويقولون: (أوهبتك كذا)، و(أخرمتك كذا)، والصواب: وهبتُ وحرمتُ،

بغير ألف»⁽²⁾، فابن مكي لم يخطئُ تعدية الفعل «وهب» إلى مفعولين، وإنما خطأ

زيادة الهمزة في أوله فلا يقال: (أوهبتك)، بل إنه صرح في موضع آخر من كتابه

بصحّة: «وَهَبْتُكَ الشَّيْءَ»⁽³⁾

وقال المطرزي⁽⁴⁾ في «المغرب»:

«ويقال: (وهب له مالاً) وهباً وهبة وموهبة، وقد يقال: (وَهَبَهُ مالاً)»⁽⁵⁾.

وقال ابن هشام في «المغني»:

«زادوا اللام في بعض المفاعيل المستغنية عنها كما تقدّم، وعكسوا ذلك

فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة إليها كقوله تعالى: ﴿تَبْعُونَهَا عِوَجًا﴾،

﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾، ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ وقالوا: وهبتك

(1) «تاج العروس من جواهر القاموس» لمرتضى الزبيدي ج 1 ص 508 - منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت -.

(2) «تثقيف اللسان وتنقيح الجنان» لابن مكي الصقلي، ص 152 - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر -.

(3) المصدر السابق ص 326.

(4) هو أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي، فقيه حنفي، وعالم باللغة والنحو والأدب، من رؤوس المعتزلة الداعين إلى مذهبهم، من مؤلفاته «المغرب في ترتيب المعرب» والإيضاح «في شرح مقامات الحريري»، و«الإفصاح»، ومختصر إصلاح المنطلق لابن السكيت، توفي سنة 616 هـ.

(5) «المغرب في ترتيب المعرب» للمطرزي ص 496 - دار الكتاب العربي، بيروت -.

ديناراً، وصدْتُكَ ظُبياً، وجَنَيْتُكَ ثَمَرَةً..»⁽¹⁾.

وقال القيومي في «المصباح المنير»:

«وقد يُجعل له وجه (أي تعدّي «وَهَبَ» إلى مفعولين)، وهو أن يُضَمَّن (وَهَبَ) معنى (جَعَلَ) فيتعدّى بنفسه إلى مفعولين، ومن كلامهم: (وَهَبَنِي اللهُ فِدَاكَ) أي جعلني، لكن لم يُسمع في كلام فصيح»⁽²⁾.

ويلاحظ على كلام القيومي أن تضمين (وَهَبَ) معنى (جعل) لا يستقيم في جملة: (وهبتُ فلاناً مالاً)، إذ يفسد المعنى إذا قلنا: (جعلتُ فلاناً مالاً). وقال ابن منظور في لسان العرب:

«وحكى السَّيرافي⁽³⁾ عن أبي عمرة: أنه سمع أعرابياً يقول لآخر: انطلق معي أَهْبَكَ نَبْلاً»⁽⁴⁾.

يتبين مما تقدّم أنه يجوز تعدية الفعل «وَهَبَ» وما اشتق منه إلى مفعولين فيقال: «وهبتُك مالاً» و«هَبَنِي كتاباً» إلّا أنّ الأفصح تعديته إلى الأوّل بحرف الجرّ اللّام وإلى الثّاني بالمفعول به، وهو ما جاء به القرآن الكريم في كلّ ما ورد فيه من مادة «وَهَبَ».

(1) «مغني اللّبي عن كتب الأعراب» لأبن هشام الأنصاري، ج 1 ص 220- دار الكتاب العربي.

(2) «المصباح المنير» للقيومي، ص 673- المكتبة العلمية، بيروت.

(3) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله ابن المرزبان السَّيرافي، نسبة إلى (سيراف) من بلاد فارس، كان إماماً في النحو واللغة والشعر والفقه، وكان معتزلي المذهب، وكان ورعاً زاهداً متعقفاً لا يأكل إلا من كسب يده، وكان ينسخ الكتب بالأجرة ويعيش على ذلك، وكان حسن الخطّ، تولّى القضاء، وشرح كتاب سيبويه شرحاً حسده عليه معاصروه كأبي علي الفارسي، وله كتب أخرى من غير شرح كتاب سيبويه، «أخبار النحويين البصريين»، و«صنعة الشعر» و«البلاغة» توفي ببغداد سنة 368هـ.

(4) «لسان العرب» لابن منظور، المجلد الثالث، ص 990- دار لسان العرب.

(43)

تصحیح: «ماء مالح»

يَخْطِئُ «ابن قتيبة»⁽¹⁾ من يقول: «هذا ماء مالح»، ويرى أَنَّ الصَّواب أن يقال «هذا ماء مِلْح» - بكسر الميم وسكون اللّام- قال الله تعالى: ﴿هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾⁽²⁾.

وخطأ «ابن السّكّيت» أيضاً من يقول: «هذا ماء مالح»، قال: «ويقولون: «هذا ماء مالح»، وقال الله عزّ وجلّ: ﴿وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾، وهذا سمك مליح ومملوح، ولا تقل: مالح، ولم يجيء شيء في الشعر إلّا في بيت العدافر: بَصْرِيَّةٌ تَزَوَّجَتْ بَصْرِيًّا يُطْعِمُهَا الْمَالِحَ وَالطَّرِيًّا⁽³⁾ لكنّ الشّيخ محمّد محيي الدّين عبد الحميد محقّق كتاب «أدب الكاتب» لابن قتيبة، علّق على تخطئة ابن قتيبة: «هذا ماء مالح» فقال: «قد أجاز قوم من نقلة اللّغة أن تقول: «ماء مالح»، وقال أبو منصور: وهذا - وإن كان قليلاً - لغة لا تُنكر. وقد أنشدوا على صحّة ذلك عدّة أبيات، وحمله قوم على أنّه صيغة نَسَب، مثل: تامر ولا بن ودارع، أي صاحب ثمر وصاحب لبن، وصاحب درع.

(1) «أدب الكاتب» لابن قنيبة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ص 138- الدار التجارية الكبرى بمصر.

(2) سورة فاطر: 12.

(3) «إصلاح المنطق» لأبن السّكّيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ج 2 ص 288- دار المعارف بمصر -، وقبل هذا البيت:

لو شاء ربّي لم أكن كريباً ولم أشقّ يَسْعَفَرِ الْمَطِيّاً
وكان عدافر يَكْري إبلة إلى مكّة.

وقال أبو رجاء غفر الله له: ولو خُصَّ (مِلْح) بما كانت الملوحة أصلاً فيه كالبحر، و(مالح) بما تطراً عليه، كالماء العذب تأخذه في قدح وتضع فيه الملح، لكان وجهاً، وعليه يكون الأول صفةً مُشَبَّهة تدل على اللزوم، والثاني اسم فاعل يدل على الحدث.

وممن صحّحوا: «هذا ماء مالح» الأستاذ عباس أبو السَّعود، قال: «تقول معظم معاجم اللغة: (مِلْح الماء)، من بابي (دَخَلَ) و(سَهَلَ)، فهو مِلْح بالكسر، ولا يقال: مالح إلا في لغة رديئة، قال الله تعالى: ﴿وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾. ولكن أهل الحجاز - وهم الذين نزل القرآن بلغتهم - قالوا: (مَلَح الماء مُلُوحاً) من باب (قَعَد)، فهو مالح، وعلى هذا هو جارٍ على القياس، وقالوا أيضاً: (أَمْلَح الماء إملاحاً)، واسم الفاعل (مالح) من التوارد التي جاءت على غير قياس، مثل: (أَغْضَى اللَّيْل) إذا أظلم، فهو (غاض) على غير قياس، و(مُغْضٍ) على الأصل، ولكنّه قليل، و(أَبْقَلَ) الموضع أي أنبت البقل، فهو (باقِل) على غير قياس. وأنشد ابن فارس:

وماء قوم مالح وناقع

أي شاف للغليل.

وأنشد بعضهم لعمر بن أبي ربيعة⁽¹⁾:

ولو تَقَلَّت في البحر والماء مَالِحٌ لأصبح ماء البحر من ريقها عَذْباً
من هنا استبان أنّ يقال: (ماء مِلْح)، وأنّ يقال: (ماء مالح)، وأنّ القول الأخير ليس لغة رديئة كما قالت المعاجم، لأنّها لغة الحجازيين، بيد أنّ استعمالها قليل لورود القرآن بغيرها⁽²⁾.

(1) هو الشاعر المعروف أبو الخطاب عمر بن أبي ربيعة القرشيّ المخزوميّ، كانت ولادته ليلة وفاة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كان غنياً وعاش مترفاً، شعره سهل الأسلوب، أنيق اللفظ، حسن الوصف، توفي سنة 93هـ.

(2) «أزاهير الفصحى في دقائق العربيّة» لعباس أبو السَّعود، ص 29 - دار المعارف بمصر.

(44)

تصحیح «مکائد» و«مغائر» بالهمزة

یخطئ الدكتور مصطفى جواد من یقول: مصائر، ومکائد، ومکائن، ومصائد، بالهمزة، والصواب عنده أن یقال: مصاید، ومکاید، ومکاین، ومصاید، بالياء. وحجته فی هذه التخطئة أن الیاء فی المفرد، وهو: المصیر: والمکيدة، والمکینه، والمصيدة، أصلية لا زائدة ولا مزیدة، فالمصیر من الفعل: (صار یصیر) وفیه الیاء أصلية، والمکيدة مشتقة من (کاد یکید)، والمکینه یأوها أصلية لأنها أعجمية، والمصيدة من (صاد یصید)، ومثلها: (مضایق) من (ضاق یضیق)، و(مسایل) من (سال یسأل).

وكذلك الألف المنقلبة عن الواو، نحو: المجاز والمدار والمعاد والمرّاض، وتُجمع على المجاوز والمداور والمعاود والمراوض، بالمحافظة على الواو الأصلية المنقلبة فی المفرد ألفاً، فالمجاوز من (جاز یجوز)، والمداور من (دار یدور)، والمعاود من (عاد یعود)، و(المراوض) من (راض یروض)، ولم یشدّ من كلمات الواو إلا (مصائب) لأنها من (أصاب یصیب)، والثلاثي (صاب یصوب)، وإعلال الواو فی الرباعيّ وإبدالها یاءً، هو الذي سهّل أن یقال: (مصائب)، ومنهم من یقول أيضاً (مصاب) على القیاس، وإلاّ (منائر) جمع (المنارة)، ومنهم من یقول (المناور) على الأصل..

والیاء الزائدة تُقلب همزة كصحيفة وصحائف، وكذلك الألف الزائدة كحمالة وحائل، وكذلك الواو الزائد كركوبة وركائب، وعجوز وعجائر. فقل إذن مصایر الأمم، ومکاید السیاسة، ومشائخ العرب، ومکاین الزراعة، بالياء، واترك الهمزة فإنّه غلط⁽¹⁾.

(1) «قل ولا تقل» للدكتور مصطفى جواد، ج 1 ص 68 - مطبعة أسعد/ بغداد.

لكن مجمع اللغة العربیة بالقاهرة أجاز قلب الياء همزة في نحو «مكائد» و«مصائر»، وقلب الواو همزة في نحو «مغاور»، وجاء في تقرير لجنة الأصول فيه ما يأتي:

«من المسائل التي تُبدل فيها الواو والياء همزة عند الصّرفيّين أن تقع إحداهما بعد ألف (فعائل) وقد كانت مدّة زائدة في الواحد، نحو: عجوز وعجائز، وصحيفة وصحائف، وتشاركهما في ذلك الألف، نحو: قلادة وقلائد، ورسالة ورسائل.

والسبب في ذلك - كما قال ابن جنيّ - أنك لما جمعت قلادة ورسالة على (فعائل)، وقّعت ألف الجمع ثالثة، ووقع بعدها ألف قلادة ورسالة، فاجتمع ألفان، فلم يكن بُدّ من حذف إحداهما أو تحريكها، ولو حذفوا الألف الأولى فأتت الدلالة على الجمع، ولو حذفوا الثانية لتغيّر بناء الجمع، لأنّ هذا الجمع لا بدّ أن يكون بعد الألف حرف مكسور ما بينها وبين حرف الإعراب ليكون كمفاعل، فتعيّن تحريك الثانية بالكسر لتكون كعين (مفاعل)، والألف إذ حُرّكت قُلبت همزة، ثمّ شُبّهت واو عجوزة وياء صحيفة بألف قلادة لسكونها إثر حركة من جنسها كالألف.

وقال الخليل⁽¹⁾: إنّما هُمِزت الألف والياء في رسائل وصحائف وعجائز، لأنّ حروف اللّين فيهنّ ليس أصلهنّ الحركة، وإنّما هي حروف ميّنة لا تدخلها

(1) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، نسبة إلى فراهيد بن مالك الأزديّ البصريّ، آية في الذكاء، ونبغ في اللغة نبوغاً لم يعرف التاريخ مثله لغيره، وكان غاية في تصحيح القياس وعلل النحو واستنباط مسائله، وهو أستاذ سيبويه، وأكثر كتاب سيبويه منقول عن الخليل، وكان على علم بالموسيقى ووضع فيها كتاباً، وهو واضح علم العروض، وضابط أوزان الشعر الخمسة عشر، وهو أول من ابتكر المعجمات، واخترع النقط والشكل للحروف، ووضع الهمزة على شكل رأس العين، وكان زاهداً ديناً عفيف النفس، قيل: كان يحج سنة ويغزو سنة، ويبتعد عن الأمراء والولاة، من كتبه «كتاب العين»، وهو أول معجم منظّم، و«كتاب الجمل» و«كتاب العروض» و«كتاب الشواهد» و«كتاب النقط والشكل». توفي سنة 174 هـ.

الحركة، فلَمَّا وَقَعَنَّ بعد الألف هُمِزَنَ، ولم يَظْهَرْنَ إذ كَنَّ لا أصل لهنَّ في الحركة، كذا في التصريح.

قال: وشدَّ مصيبة ومصائب، ومنارة ومنائر، بالإبدال، مع أنَّ المَدَّة في الواحد أصلية لأنَّها عين الكلمة، والذي سهَّل إبدالها بالهمزة شَبَّه الأَصْلِيَّ بالزَّائِد، وقال في (معيشة): معايش، لأنَّ المَدَّة في الواحد أصليَّة فلا تُبَدَّل، لأنَّ أصلها الحركة لكونها عين الكلمة، فإذا وقعت بعد ألف (مفاعل) تحرَّكت بحركتها فتعاصت عن الإبدال، وبعضهم جمع (معيشة) على (معائش) فعُدَّ شذوذاً، وقرأ الأعرج⁽¹⁾، وزيد بن عليّ⁽²⁾، والأعمش⁽³⁾، وخارجة⁽⁴⁾، عن نافع⁽⁵⁾ وابن عامر⁽⁶⁾ في رواية: (معائش)⁽⁷⁾ بالهمزة، وليس بالقياس، ولكنهم رَوَوْه وهم ثقات، فوجب قبوله.

(1) هو عبدالرحمن بن هرمز، أبو داود، عرف بالأعرج، تابعي حافظ قارئ من أهل المدينة، أدرك أبا هريرة وأخذ عنه، وهو أول من برز في القرآن والسنن، وأخذ عنه القراءة عَرَضاً نافع المدني أحد القراء السبعة، وكان خبيراً بأنساب العرب، وتوفي وهو مرابط بئثر الإسكندرية سنة 117هـ.

(2) هو أبو القاسم زيد بن علي بن أبي بلال العجلي المتوفي سنة 358هـ.

(3) هو سليمان بن مهران أبو محمد الكوفي، الإمام الجليل، مقرئ الأئمة، قال هشام: «ما رأيت في الكوفة أقرأ لكتاب الله من الأعمش»، أخذ القراءة عن إبراهيم التخمي وعاصم بن أبي النجود وغيرهما، توفي سنة 148هـ.

(4) هو خارجة بن مصعب أبو الحجاج الضبُّعي السرخسي، أخذ القراءة عن نافع وأبي عمرو، وله شذوذ كثير عنهما، توفي سنة 168هـ.

(5) هو نافع المدني ابن عبدالرحمن بن أبي نعيم أبو رَيم الليثي بالولاء، أحد القراء السبعة، ثقة صالح، أخذ القراءة عن سبعين تابعياً، وانتهت إليه رئاسة القراءة بالمدينة، وتمسَّك أهلها بقراءته، وكانت أحبَّ القراءات إلى الإمام أحمد بن حنبل، أقرَّأ الناس سبعين سنة وثيقاً، وصلى في مسجد الرسول ﷺ ستين سنة، توفي سنة 169هـ.

(6) هو ابن عامر عبدالله اليحصبي أبو نعيم أبو عمران تابعي جليل، أخذ القراءة عن المغيرة بن أبي شهاب عن عثمان عن رسول الله ﷺ، وقيل: قرأ على عثمان نفسه، وكان عالماً ثقة متقناً، وانتهت إليه مشيخة الإقراء في الشام، توفي سنة 118هـ.

(7) في قوله تعالى: ﴿وجعلنا لكم فيها معايش﴾، سورة الأعراف: 10.

وقال الزّجاج: جميع نحاة البصرة تزعم أنّ همزها خطأ (أي معائش)، ولا أعلم لها وجهاً إلاّ التشبيه بصحيفة وصحائف، ولا ينبغي التعويل على هذه القراءة.
وقال المازني⁽¹⁾: أصل هذه القراءة عن نافع، ولم يكن يدري ما العربيّة، وكلام العرب التصحيح في هذا، وقال الفراء: ربما همزت العرب هذا وشبهه، يتوهّمون أنّها (فعيلة) فيشبهون (مفعلة) بفعيلة..

فهذا نقلٌ عن الفراء عن العرب أنّهم ربما يهمزون هذا وشبهه، وجاء به نقل القراء الثقات: ابن عامر وهو عربيّ صراح، وقد أخذ القرآن عن عثمان قبل ظهور اللّحن، والأعرج: وهو من كبار القراء التابعين، وزيد بن علي: وهو من الفصاحة والعلم بالمكان الذي قلّ أن يدانيه فيه أحد، والأعمش: وهو من الضبط والاتقان والحفظ بمكان، ونافع: وقد قرأ عن سبعين من التابعين، وهم من الفصاحة والضبط والثقة بالمحلّ الذي لا يُجهل، فوجب قبول ما نقلوه إلينا، ولا مُبالاة بمخالفة البصرة في مثل هذا.

أمّا قول المازني: أصل هذه القراءة عن نافع فليس بصحيح، لأنّها نُقلت عن ابن عامر والأعرج وزيد بن عليّ والأعمش، أما قوله: إنّ نافعاً لم يكن يدري ما العربيّة، فشهادة على التّفي، ولو فرضنا أنّه لا يدري ما العربيّة - وهذه هي الصّناعة التي يُتوصّل بها إلى التّكلم بلسان العرب - فهو لا يلزمه ذلك، إذ هو فصيح، متكلّم بالعربيّة، ناقلٌ للقراءة عن العرب الفصحاء.
وكثير من التّحاة يسيئون الظّنّ بالقراء، ولا يجوز لهم ذلك⁽²⁾.

(1) هو أبو عثمان المازنيّ بكر بن محمد بن بقية، إمام في اللغة، ثقة واسع الرواية، بصري، قال فيه المبرد تلميذه: لم يكن بعد سيّويه أعلم بالنحو من أبي عثمان، من كتبه: تفسير كتاب سيّويه، وعلل النحو والتصريف، توفي سنة 249هـ.

(2) من هؤلاء الرّجسريّ الذي شنع على ابن عامر في قراءته الآية: ﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم﴾ ببناء «زين» للمجهول، ورفع المصدر «قتل» على أنّه نائب للفاعل،=

وبعد: فاستناداً إلى نقل الفراء عن العرب، وإلى قراءة القراء الثقات (معائش) بالهمزة، وإلى ما بين (مفاعل) و(فعائل) من المشابهة اللفظية، يجوز همز العين في (مفاعل)، فيقال في مصائد: (مصائد) وفي مصاير: (مصائس)، وفي مكاييد: (مكائد) ونحوها⁽¹⁾

ووافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على تقرير لجنة الأصول المذكور، واتخذ قراراً بجواز إلحاق المدّ الأصليّ في صيغة (مفاعل) بالمدّ الزائد في صيغة (فعائل)، وعلى هذا يجوز في عين (مفاعل) قلبها همزة، سواء أكان أصلها واواً أم ياءً، فيقال: مكاييد ومكائد، ومغاوير ومغائر⁽²⁾.

=ونصب «أولادهم» على أنّه مفعول المصدر «قَتَلَ» وجَرَّ «شركائهم» على أنّه مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله، وطعن الزّحشرّي في هذه القراءة السّبعيّة لأنّ فيها الفصل بين المضاف «قَتَلَ» والمضاف إليه «شركائهم» بالمفعول «أولادهم»، وهو عنده غير جائز بناء على القواعد التي وضعها النحاة، وفاته أنّ القراءة الصّحيحة حجة على أقوال النحاة وليست أقوال النحاة حجة عليها، وأنّ القراء تلقّت عنهم الأمانة الصّحيحة بالتواتر جيلاً بعد جيل هم موضع ثقة لا يتطرق إليها شك، ولا تقبل فيهم الأمانة أيّ طعن.

(1) بحث قدّمه الأستاذ عطية الصوالحي إلى لجنة الأصول، واستندت إليه في قرارها، وقد نشر في مجلة مجمع اللغة العربيّة، ج 34 ص 345.

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرابعة والثلاثين المعقودة من 29 من شوال الموافق 29 من يناير، حتى 9 من ذي القعدة 1387هـ الموافق 8 من فبراير 1968م.

(45)

تصحیح «رهیب» بمعنى «مرهوب»

و«مزيج» بمعنى «مزوج» و«عديم» بمعنى «معدوم»

و«خطیبة» بمعنى «مخطوبة»

يخطئ بعضهم أن تُستعمل كلمة «رهیب» بمعنى «مرهوب» في مثل قولهم: «قام فلان بعمل رهیب»، و«يبدل الطلبة مجهوداً رهیباً في الامتحانات»، لأن كلمة «رهیب» على وزن «فعليل» لم ترد في المعجمات، والذي ورد فيها هو «مرهوب» على وزن «مفعول» من «رَهَبَ».

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز كلمة «رهیب» بمعنى «مرهوب»، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«لفظ (رهیب) مما لم يرد في المعاجم، ولكنها جاءت في شعر أبي ذؤيب الهذلي: (بيضُ رهاب ريشهنَّ مُفَرَّع)، بيض رهاب: نِصال رِقاق مُرَهَقَة، ورهاب؛ جمع رهیب بمعنى مرهوب، وجميع المعاجم لم تذكر هذا اللفظ المفرد.

وتحريج ذلك صرفياً أنها محوالة عن مفعول، والتحويل كثير قياسي».

وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

ونذكر بهذه المناسبة أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد أجاز كلمات أخرى على زنة «فعليل» بمعنى «مفعول» مما لم يرد في المعجمات، من ذلك: «مزيج: بمعنى ممزوج، وعديم بمعنى معدوم، وخطیبة: بمعنى مخطوبة⁽²⁾، وعديد بمعنى معدود وملئ بمعنى مملوء».

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الواحد والخمسين المعقودة من 5 من جمادى الآخرة الموافق 25 من فبراير، حتى 19 من جمادى الآخرة 1405هـ الموافق 11 من مارس 1985م.

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الخمسين المعقودة من 23 من جمادى الأولى الموافق 25 من فبراير، حتى 2 من جمادى الآخرة 1404هـ الموافق 5 من مارس 1984م.

(46)

تصحیح: «كل عام وأنتم بخير»

التهنئة المشهورة المتداولة بين الناس بالعيد أو بمناسبة كريمة هي قولهم: «كل عام وأنتم بخير»، ويعترض بعضهم على هذه الصيغة، بحجة أن الواو في «وأنتم» مقحمة، وفاصلة في رأيه بين المبتدأ وجمله خبره، ولا يجوز الفصل بين المبتدأ والخبر بمثل هذه الواو، والصواب عنده أن يقال: «كل عام أنتم بخير» بلا واو. لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز قولهم: «كل عام وأنتم بخير» بالواو في «وأنتم» وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«درست اللجنة قولهم: (كل عام وأنتم بخير)، وانتهت إلى أن التعبير جائز من وجهين:

- 1- أن تكون (كل) فاعلاً حذف فعله لكثرة الاستعمال، والتقدير: (يُفعل كل عام وأنتم بخير).
- 2- أن تكون (كل) مبتدأً حذف خبره، والتقدير حينئذ: (كل عام مقبل وأنتم بخير).

وفي كلتا الحالتين تكون الواو حالية، والجمله بعدها حالاً.

وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

ويقول بعضهم في التهنئة المذكورة: «كل العام وأنتم بخير»، بتعريف (العام) بالألف واللام، ومعناه الدعوة بالخير كل العام المقبل، فـ «أل» في (العام) للعهد. أما قولهم: (كل عام وأنتم بخير) بلا (أل) في (عام)، فمعناه الدعوة بالخير في كل عام: المقبل وغير المقبل، فهي لذلك دعوة أعم وأشمل.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الواحدة والأربعين المعقودة من 13 من صفر الموافق 24 من فبراير، حتى 27 من صفر 1395 هـ الموافق 10 من مارس 1975 م.

(47)

تصحیح: «شتان ما بينهما» و«شتان بينهما»

يخطئ الأصمعي: «شتان ما بين سعيد وخالد»، ويقول: إن الصواب: «شتان سعيد وخالد»، ويجوز عنده إدخال «ما» الزائدة بين اسم الفعل الماضي «شتان» - بمعنى بَعْد - وفاعله.

فمن الأول قول الشاعر:

شتان هذا والعناق والنوم والمشرّب البارد في ظلّ الدّوم⁽¹⁾

ومن الثاني قول الشاعر:

شتان ما يومي على كورها⁽²⁾ ويوم حيّان أخي جابر
وتبع الأصمعي في هذه التّخطئة بعض من جاء بعده.

قال السيوطي في «المزهر»،

«ومما عُدّ من الخطأ قولهم: (شتان ما بينهما)، والصّواب: (ما هما)⁽³⁾».

وقال ابن الجوزي⁽⁴⁾:

«العامّة تقول: (شتان ما بينهما)، والصّواب: (ما هما)⁽⁵⁾».

والصّحيح أنّه يجوز أن يقال: «شتان ما بينهما» و«شتان بينهما» و«شتان ما هما»، وقد تعقّب لغويّون تخطئة الأصمعي، وأثبتوا بالسّماع عدم صحّتها.

(1) العناق: المعانقة، والدّوم: نوع من الشجر.

(2) الكور: الرّحل فوق الناقة يُركب عليه.

(3) «المزهر» للسيوطي، ج 1 ص 318 - دار إحياء الكتب العربية.

(4) هو أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي - علامة في الحديث والتفسير واللغة والتاريخ، له كتب كثيرة منها: «الأذكياء وأخبارهم» و«روح الأرواح» و«المدهش» و«تلبيس إبليس» و«تقويم اللسان» و«فنون الأفنان في عجائب علوم القرآن». توفي سنة 597هـ.

(5) «خير الكلام في تقصي أغلاط العوام» لعلي بن بالي القسطنطيني ص 38 مؤسسة الرسالة.

قال ابن منظور في «لسان العرب»:

«قال ابن برّي: وقول الأصمعيّ: (لا أقول: شتّان ما بينهما) ليس بشيء، لأنّ ذلك قد جاء في أشعار الفصحاء من العرب، من ذلك قول أبي الأسود الدّؤليّ⁽¹⁾:
فإن أعفُ يوماً عن ذنوب وتعتدي فإنّ العصا كانت لغيرك تُفرعُ
وشتّان ما بيني وبينك إنني على كلّ حالٍ أستقيم وتظّلعُ⁽²⁾
ومثله قول البعيث⁽²⁾:

وشتّان ما بيني وبين ابن خالدٍ أميّة في الرّزق الذي يتقسّم
وقال آخر:

شتّان ما بيني وبين رعاتها

إذا صرّصر العُصفورُ في الرّطب الثّعد⁽⁴⁾

قال: ويقال: (شتّان بينهما) من غير ذكر (ما)، قال حسان بن ثابت -رضي الله عنه-⁽⁵⁾:

(1) هو ظالم بن عمر بن سفيان بن جندل الدّؤلي الكنانيّ، تابعي، واضع علم التحو بأمر من الإمام عليّ كرم الله وجهه، وقيل بأمر زياد بن أبيه والي العراقين لما سمع الدّحن من رجل دخل عليه وقال: «تؤفّي أبانا وترك بنون...» وضع أبو اسود باب التعجّب ثم باب الفاعل والمفعول، وفي صبح الأعشى أنه وضع الحركات والتنوين لاغير، ولآه عليّ إمارة البصرة، وشهد معه «صقّين»، له شعر جيّد مطبوع في ديوان، ويُنسب إليه البيت المشهور:

لا تئنه عن خُلُقٍ وتأتي مثله عارٌ عليك - إذا فعلت - عظيمُ

توفيّ بالبصرة سنة 69هـ.

(2) تظلع: تعرج وتغمز في مشيتك.

(3) هو خِداح بن بشر بن خالد أبو زيد التميمي المعروف بالبعيث، شاعر وخطيب، من أهل البصرة، كان على منافسة شديدة مع جرير، وتهاجيا مهاجاة دامت نحو أربعين سنة، توفي بالبصرة سنة 134هـ.
(4) الثّعد: الغصّ الطّريّ.

(5) هو أبو الوليد حسان بن ثابت الأنصاري، من بني النجار، شاعر الرسول ﷺ، وفحل الشعراء المخضرمين، كان في الجاهلية يمدح المناذرة والغساسنة وينال منهم جزيل العطايا، ولما هاجر=

وشتان بینکما فی التدی وفي البأس والخبر والمنظر
وقال آخر:
أخاطب جَهراً إذْ لَهُنَّ تخافُ وشتانَ بین الجهر والمنطق الخفتِ
وقال جميل⁽¹⁾ :
أريد صلاحها وتريد قتلي وشتا بين قتلي والصلاح
فحذف نون (شتان) لضرورة الشعر⁽²⁾ .
وفي ترتيب القاموس المحيط:
«وشتان بينهما».. و(ما هما)، و(ما بينهما)، وشتان ما عمرو وأخوه: بُعد ما
بينهما»⁽³⁾ .

ومما ورد فيه «شتان بين ..» قول الشاعر:
شتان بينهما في كل منزلة هذا يُخاف وهذا يُرتجى أبدا
وقول الآخر:
سارت مُشرقةً وسرت مُعرباً شتان بين مُشرقٍ ومُعربٍ
وإذا كانت الشواهد الكثيرة من الفصحاء تثبت صحة «شتان ما بينهما»

=النبي ﷺ إلى المدينة أسلم مع من أسلم من الأنصار، وصار مدافعاً عن الرسول ﷺ وعن الإسلام فكان له في ذلك أحسن البلاء والأثر، عُمرَ قريباً من 120 سنة، وكَفَّ بصره في آخر عمره، وتوفي سنة 54هـ

(1) هو جميل بن عبد الله بن معمر العذريّ القضاعيّ أبو عمرو، سُمِّيَ جميل بُنيّةً: اسم حبيبته التي افتتن بها، شاعر من عشاق العرب، وشعره رقيق وأسلوبه عذب، كان قومه بنو عذرة يسكنون وادي القرى قرب المدينة المنورة، ثم رحلوا إلى جنوب الشام، ورحل جميل إلى مصر حيث أكرمه وإليها عبدالعزيز بن مروان، توفي سنة 82هـ.

(2) «لسان العرب» لابن منظور المجلد الثاني، ص 268- دار لسان العرب.

(3) «ترتيب القاموس المحيط» للشيخ الطاهر الزاوي، ج2 ص 671- الدار العربية للكتاب.

و«شتان بينهما»، فإنّ الصّناعة الإعرابیّة لا تمنعهما، وتخرّجهما تخریجاً مقبولاً.
فقولك: «شتان ما بين سعيد وخالد»، تُعَرَّبُ فيه «شتان» اسم فعل ماض
بمعنى «بَعُدَ»، و«ما» اسماً موصولاً فاعلاً لـ«شتان»، و«بين» ظرف مكان متعلّقاً
بمحذوف صلة «ما»، و«بين» مضافاً، و«سعيد» ومضافاً إليه، و«خالد» معطوفاً على
سعيد.

والمعنى على ذلك أنّ المسافة بين سعيد وخالد بعيدة، أو: افترق سعيد وخالد في
الأمر المتحدّث عنه في السياق.

ونقول في إعراب: (شتان بين سعيد وخالد): «شتان» اسم فعل ماض، فاعله
اسم موصول محذوف وهو (ما)، و(بين) ظرف مكان متعلّق بمحذوف: صلة
الموصول، وبقية الإعراب كالجملة السابقة.
وقلنا يحذف الموصول (ما) على قول الكوفيّين الذين يميزون حذفه، كما جوزه
بعض البصريّين⁽¹⁾.

(1) «شذور الذهب في معرفة كلام العرب» لابن هشام الأنصاريّ، شرح: محمد محيي الدين عبد
الحميد، ص 404 و405- دار الثقافة، القاهرة-.

(48)

تصحیح «عدید» بمعنی «کثیر» و «عدیده» بمعنی «کثیرة»

یخْطِئُ بعض اللّغویین استعمال «عدید» بمعنی «کثیر»، و «عدیده» بمعنی «کثیرة» فی مثل قولهم: «اجتمع فی المسجد عدید من المصلّین» أي کثیر، و «عندی دنایر عدیده» أي کثیرة، و «فی مدینتنا مدارس عدیده». جاء فی «الأخطاء السّائرة»⁽¹⁾ :

«لا تقل: عدید، وعدیده، وقل: عدّ، وعدّة، قال الله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾»⁽²⁾.

والحجّة فی هذه التخطئة أن المعجمات اللّغویة ذكرت «العدید» بمعنی «العدد» و لیس بمعنی «الكثیر»، فیکال: (هم کثیر عدید الحصى)، أي عدد الحصى، و (هذه الدراهم عدید تلك) أي عددها، و (کَمُ عدید القوم؟) أي: کم عددهم؟

قال فی القاموس المحیط:

«العِدُّ: الإحصاء، والاسم: العدد والعدید... والعید: التّد والقرن... و من القوم: مَنْ يُعَدّ فیهم»⁽³⁾.

وفی المصباح المنیر:

«والعدید: الرّجلُ یُدْخِلُ نَفْسَه فی قبيلة لِیُعَدَّ منها و لیس له عشيرة، وهو

(1) «الأخطاء السّائرة فی اللغة العربیة» لخالد قوطوش و عبداللطیف الأرناؤوط ص 56-مطابع ابن زیدون، دمشق -.

(2) سورة البقرة: 183.

(3) «ترتیب القاموس المحیط» للشیخ الطاهر الزاوي، ج 3 ص 169-الدار العربیة للكتاب.

(عديد) بني فلان، وفي (عدادهم) بالكسر أي يُعدُّ منهم⁽¹⁾.

والحقُّ أنَّ «عديداً» بمعنى «كثير» صحيح، وكذلك «عديدة» بمعنى كثيرة. في تقرير اللجنة الألفاظ والأساليب التابعة لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جاء ما يأتي:

«يشيع في الكتابات المعاصرة قولهم: (كتب عديدة) بمعنى (كثيرة). ويوحى هذا التعبير أنَّ «عديدة» هي مؤنَّث «عديد»، غير أنَّ المعجمات ذكرت لفظ (العِدَّ) اسم مصدر بمعنى (الكثرة).

وبناءً على ما سبق للمجمع إقراره من جواز استعمال المادَّة اللُّغويَّة، يمكن أن نشقَّ من (العِدَّ) وصفاً على صورة (عديد وعديدة)، بمعنى كثير وكثيرة، على أنَّ هذه الصيغة الوصفية يمكن أن تكون مأخوذة من (عَدَّ) الشيء فهو (معدود)، وتحويل (مفعول) إلى (فعليل) قياسي عند بعض النحاة، ولا يُعترض على هذا بأنَّ التاء لا تدخل على (فعليل) بمعنى (مفعول)، فقد سبق للمجمع أن أجاز ذلك في دورته الثلاثين.

ومما يُستأنس به للاستعمال المعاصر وروده في مقدِّمة «المخصَّص» لابن سيده⁽²⁾ في قوله: (فإنَّه إذا كانت للمسمَّى أسماء كثيرة وأوصاف عديدة، انتقى الخطيب والشاعر منها ما شاء).

لهذا كلُّه رأت لجنة الألفاظ والأساليب أنَّ قول القائل: (كتب عديدة) هو

(1) «المصباح المنير» للفيومي ص 396- المكتبة العلمية، بيروت -.

(2) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده، إمام أندلسي في اللغة والأدب، من أهل (مرسية) في شرق الأندلس، كان ضريراً، وله شعر جيّد، ألف كتابين من أعظم وأجل ما ألف في اللغة العربية، الأول كتاب «المخصَّص» في 17 جزءاً، والآخر «المحكَّم والمحيط الأعظم» في 18 جزءاً، وله كذلك «شرح ما أشكل من شعر المتنبي» و«الأنيق» في شرح حماسة أبي تمام، توفي سنة 458هـ.

قول صحيح لا حرج فيه على متحدث أو كاتب.

وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

كما صحّح الأستاذ عباس أبو السعود «عديداً بمعنى «كثير»، قال: «ينكر كثير من رجال اللغة استعمال كلمة «عديد» بمعنى «كثير»، لأنّ معاجم اللغة لم تذكر لها هذا المعنى صراحة، وقالت: إنّها اسم من العدّ وهو الإحصاء ومعناها: العدد ويرون أنّ يُستبدل بها كلمة «عدّة»، تقول: هم رجال عدّة، وهنّ فتيات عدّة.

والحقّ أنّ كلمة «عديد» تحمل معنى كثير، وأنها قد وردت بهذا المعنى في الشعر العربي القديم، قال عنتره العبسي⁽²⁾ :

فانهض لأخذ الثّار غير مقصّر حتى تُبيدَ من العداة عديدها
أي حتى تُهلِكَ من أعدائنا عدداً وفيراً، وإبادة العدد الكثير هو موضع الفخر لا إبادة أيّ عدد، وقالت الخنساء⁽³⁾ :

فأقسم لو بقيتَ لكُنتَ فينا عديداً لا يُكائرُ بالعديد

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الثالثة والأربعين المعقودة من 3 من ربيع الأول الموافق 21 من فبراير، حتى 17 من ربيع الأول 1397هـ الموافق 7 من مارس 1977.

(2) هو عنتره بن عمرو بن شداد العبسي، أحد فحول شعراء الجاهلية، وأحد فرسان العرب، أمّه حبشية اسمها زبيبة، وأبوه من سادات عبس، كان شجاعاً شديد البأس في القتال، يمتاز شعره بالحماسة والفخر، وهو من أصحاب المعلّقات، توفي قبل البعثة.

(3) هي ثُمّاضير الخنساء بنت عمرو بن الشريد السلميّة، أشعر شاعرات العرب، وأحزن من بكى في شعره، لما قُتِل أخوها معاوية ثم أخوها صخر، بكّتهما في شعرها وجزعت عليهما جزعاً شديداً، وقالت فيهما المراثي التي لم يأت بمثلا الرجال والنساء، وعندما جاء الإسلام وفدت الخنساء مع قومها على النبي ﷺ فأسلمت وحسن إسلامها، وكان ﷺ يستنشدُها ويقول : هيه يا خُناس ويومئ بيده، وبقيت حتى شهدت القادسية مع أبنائها الأربعة فاستشهدوا جميعاً، فقالت : الحمد لله الذي شرفني بقتلهم، توفيت بالبادية سنة 24هـ.

فالعديد الأول معناه القرن والتد، والعديد الثاني معناه الكثير الوافر.

وقال أبو تمام⁽¹⁾ يمدح :

مطرأبوك أبوأهله وائل ملاً البسيطة عُدَّةً وعديدا
فالعُدَّة بالضمّ ما يُعدّ من المال والسّلاح لحوادث الدّهر، والعديد الكثير من
الجنود.

وقال أبو نواس⁽²⁾:

في أناس نَعَدّهم من عديد فإذا قُتُّشوا فليسوا بناس
أي نَعَدّهم من العديد الكثير من الناس⁽³⁾.

(1) هو أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، شاعر عظيم سارت بذكره الرّكبان، فصيح ذكيّ حاذ النظر رقيق الحسّ حصيف العقل، استكثر في شعره من الحِكم والأمثال والكنائيات الخفية، وأجاد في كل الأغراض التي تناوّلها، وخاصة الرثاء، توفي سنة 231هـ.

(2) هو أبو علي الحسن بن هانئ، الشاعر المشهور، الجادّ الماجن، رأس المحدثين بعد بشار، كان واسع الاطلاع على اللغة والشعر، كثير التفتّن في شعره، رصين القول، بديع الخيال، واشتهر بخمرياته، لكنه كان قدوة سيئة في المجون ووصف المؤنث بالمذكور والخروج عن الآداب المرعية، توفي سنة 199هـ.

(3) «أزاهير الفصحى في دقائق العربية» لعباس أبو السعود، ص 58 - دار المعارف بمصر.

(49)

تصحیح: «جاء فوراً» و«جاء تَوّاً»

1- يَخْطِئُ بعضهم أن يقال: «جاء فلان فوراً»، و«دفع المشتري الثمن فوراً»، و«خرج اللاعب المطرود من الميدان فوراً»، بحجة أنّ هذا التعبير بـ«فوراً» لم يرد في العربية، وإنّما الذي ورد فيها «جاء من فوره»، ومنه قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ إِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾⁽¹⁾.

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز مثل قولهم: «جاء فلان فوراً»، و«دفع الثمن فوراً».

ونصّ قراره:

«... ونظر المجلس (أي مجلس المجمع) في قولهم: (جاء فوراً)، و«دفع الثمن فوراً»، و«جاء فورَ الحين وفورَ الساعة»، ولا حظ أنّ التعبير المألوف في العربية: (جاء من فوره) بمعنى: جاء ولم يُعَرِّجْ، أو جاء من ساعته، و«جاء على الفور أي عدم التّراخي».

ورأى المجلس أنّه يصحّ أن يقال: (جاء فوراً)، و«دفع الثمن فوراً» على الحالّية، والفور من السّعة وعدم التّراخي.

وأما قولهم: (فورَ الحين) و«فورَ الساعة» فلا وجه له⁽²⁾.

2- كما أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة قولهم: (جاء تَوّاً)، وجاء في قرار

(1) سورة آل عمران: 125.

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الرابعة عشرة المعقودة من 21 من ذي القعدة 1366هـ الموافق 6 من أكتوبر 1947هـ حتى 22 من رجب 1367هـ الموافق 31 من مايو 1948م.

لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يشيع في اللغة المعاصرة مثل قولهم: (جاء تَوًّا)، يريدون به: (جاء الآن).

وقد يُعْتَرَض على هذا بأنّ الوجه فيه أن يقال: (جاء التَّوَّة)، أي الآن، ففي اللغة: (التَّوَّة) السَّاعة، إلّا أنّ الاستعمال الشائع يمكن أخذه من كلام العرب: (جاء تَوًّا) أي قاصداً لم يتخلّف في الطريق، إذ القصد أمر اعتباريّ يؤدّي إلى الحضور الفوريّ.

ولهذا ترى اللجنة إجازة قول المعاصرين: (جاء تَوًّا) في معناه الذي يستعملونه

فيه».

وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسة والأربعين المعقودة من 21 من فبراير، حتى 12 من مارس 1979م.

(50)

تصحیح «أنعشه» و«أغاظه»

1- یخطئ ابن مكي في «تنقيف اللسان» من يقول: «أنعشه الله»، باستعمال الفعل الرباعي المهموز: «أنعش»، ويقول: إن الصواب «نعشه الله»، باستعمال الفعل الثلاثي المتعدي بنفسه: «نعش»، ويستشهد بقول الشاعر:

كم فقير نعشته بعد عذم ويتم جبرته بعد يثم⁽¹⁾
ويقول بالتخطئة نفسها صاحب «مختار الصحاح»، جاء فيه:

«نَعَشَهُ اللهُ: رَفَعَهُ، وَبَابُهُ: قَطَعَ، وَلَا يُقَالُ: أَنْعَشَهُ اللهُ»⁽²⁾

لكن فريقاً من اللغويين صحّحوا «أنعش» الرباعي.

جاء في المصباح المنير:

«نَعَشَهُ اللهُ، وَأَنْعَشَهُ: أَقَامَهُ»⁽³⁾.

وفي أقرب الموارد:

«وَأَنْعَشَهُ اللهُ: رَفَعَهُ، وَسَدَّ فَقْرَهُ، وَأَنْكَرَهُ ابْنُ السَّكَيْتِ وَالْجَوْهَرِيُّ»⁽⁴⁾.

وفي المعجم الوسيط:

«أَنْعَشَهُ اللهُ: نَعَشَهُ، وَيُقَالُ: أَنْعَشَهُ مِنْ كِبَوْتِهِ: أَنْهَضَهُ وَقَوَّى جَأَشَهُ»⁽⁵⁾.

2- ويخطئ ابن مكي أيضاً أن يقال: «أغاظه» باستعمال الرباعي المهموز «أغاظ»، ويرى أن الصواب «غاظه» باستعمال الفعل الثلاثي «غاظ»، ويؤيده أنه لم

(1) «تنقيف اللسان» لابن مكي الصقلي، ص 152.

(2) «مختار الصحاح» للرازي، ص 667.

(3) «المصباح المنير» للفيومي، ص 613.

(4) «أقرب الموارد» للشرتوني، ج 2 ص 319.

(5) «المعجم الوسيط» ج 2 ص 942.

یرد فی القرآن الکریم إلا الثلاثی «غاز» وما اُشتق منه، قال تعالى: ﴿هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾⁽¹⁾، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَطُئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ﴾⁽²⁾، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ لَنَا لَغَائِظُونَ﴾⁽³⁾ ﴿55﴾.

ويقول بالتخطئة نفسها صاحب «مختار الصحاح» قال:

«تقول: (غازه) من باب (باع)، فهو مَغِيظٌ، ولا يقال: أغازه»⁽⁴⁾.

لكن صحح في المصباح المنير: (أغازه)، قال:

«غازه يغيظه، و(أغازه) بالألف، واسم المفعول من الثلاثي (مغيظ)⁽⁵⁾.

وفي المعجم الوسيط:

«أغازه: غازه»⁽⁶⁾.

وفي لسان العرب:

«وحكي الزجاج: أغازه، وليست بالفاشية، قال ابن السكيت: ولا يقال:

أغازه، وقال ابن الأعرابي: غازه وأغازه، وغَيَّظَه بمعنى واحد»⁽⁷⁾.

(1) سورة الحج: 15.

(2) سورة التوبة: 120.

(3) سورة الشعراء: 55.

(4) «مختار الصحاح» ص 487.

(5) «المصباح المنير» ص 459.

(6) «المعجم الوسيط» ج 2 ص 675.

(7) «لسان العرب» لابن منظور، المجلد الثاني ص 1037 - دار لسان العرب-.

(51)

تصحیح: «مُتَحَف» - بضم الميم وفتح الحاء -
و«مَتَحَف» - بفتح الميم والحاء -

يشيع في الاستعمال الحديث كلمة «متحف»، ويُقصد بها المكان المخصّص لعرض الآثار القديمة أو الأشياء أو التّحف الفنّية ونحو ذلك، فيقال مثلاً: «متحف الآثار الرومانية»، و«المتحف العسكري»، و«متحف الأحياء المائية». وقد اختلف في ضبط هذه الكلمة الحديثة:

فالدكتور مصطفى جواد لا يميز أن يقال: «مُتَحَف» - بضم الميم وسكون التاء وفتح الحاء، والصّواب عنده «مَتَحَفَة» - بفتح الميم والحاء والفاء، وفي آخرها تاء مُقْفَلَة، أي على وزن «مَفْعَلَة».

وحجّته في ذلك أنّ قياس الاسم يدلّ على مكان كثرة الشيء واجتماعه هو «مَفْعَلَة»، كمَبْصَلَة (للمكان الكثير البصل)، ومَأْسَدَة (للمكان الكثير الأسود)، ومَقْتَلَة (للمكان الكثير القتل)، وكذلك مَبْطَخَة (للمكان الكثير البطيخ)، ومَسْلَحَة (للمكان الكثير السلاح).

وهكذا يُشتق اسم لكلّ ثلاثي الأصل إن لم يكن مسموعاً كالمَتَحَفَة للمكان الذي تكثر فيه التّحف، أمّا الاحتجاج بأنّه «مُتَحَف»، فهو مردود - عند الدكتور مصطفى جواد - بأنّ «المُتَحَف» مشتق من «أَتَحَفَه فلان» أي أعطاه تحفة أو أهدى إليه شيئاً، فلو كان كلّ زائر للمَتَحَفَة يُعطى شيئاً، ما بقي فيها شيء يُرى من العاديات العتيقة»⁽¹⁾.

ويرى الدكتور محمّد كامل حسن - عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة - أنّ

(1) «قل ولا تقل» للدكتور مصطفى جواد، ج 1 ص 39 - مطبعة أسعد، بغداد.

الصَّواب في ضبط الكلمة هو: «مُتَحَف» - بفتح الميم وسكون التاء وفتح الحاء -، ويخطئ من يضبطها بضمّ الميم وفتح الحاء: «مُتَحَف»، يقول:

«وعندي أنّ أكبر ما يباعد بين علوم اللّغة والتّفكير الحديث، أنّ اللّغويّين يضعون المبنى فوق المعنى، وأنّهم يُعَنَوْنَ بالصيغة أكثر ممّا يُعَنَوْنَ بالدلالة، وهذا العيب واضح في صياغة الألفاظ وفي الإعراب والعبارات.

مقياس الصّحّة في هذه الأمور هو عند اللّغويّين صحّة المبنى، على حين أنّ المقياس يجب أن يكون وضوح المعنى وصدق الدلالة.

ومن أمثلة ذلك كلمة «مُتَحَف» - بضمّ الميم - عدل بها علماء اللّغة عن «المُتَحَف» - بفتح الميم -، وحجّتهم في ذلك أن الفعل «تَحَف» لم يرد، وإنما وردت كلمة «أُتَحَف».

ويخيّل إليّ أن اسم المكان حين يُشتقّ من فعل بعينه، يجب أن يكون هذا الفعل يَحْدُث في المكان الذي يوضع له الاسم كالمَنْزِل والمسجد المُصَلَّى، وكلمة «أُتَحَف» وَرَدَتْ حقاً، ولكن معناها: (أُعْطِيَتْ الرجلُ تَحْفَةً)، فالمُتَحَف هو المكان الذي يُعطى الناس فيه تَحْفاً، ولا أعلم أن هذا يحدث في دُور الآثار.

مثل هذا الاعتراض لا يعني اللغويين ما دام المبنى صحيحاً، على أن مبنى «مُتَحَف» ليس صحيحاً إلا من حيث مطابقته لقواعد الصّرف، أمّا الذوق اللغوي فيأباه، والذوق يدقّ عن القواعد، ذلك أن اشتقاق اسم المكان من «أَفْعَل» المتعدي نادر جداً، وأكثره من الأفعال اللازمة، فإذا كان الفعل يأتي لا زمّاً ومتعدّياً مثل: «أقام»، فإن اسم المكان يُشتق من معناه اللازم، «فَالْمُقَام» من «أقام» بالمكان، ولا أعرف أن أحداً يسمّي مكان الصلاة «مُقام الصلاة»، وإن صحّ ذلك من جهة قواعد الصّرف.

... إن العربيّ الذي فرض اللغويون وجوده وسط الجزيرة العربية لا يختلط بالأعاجم، هو الذي قال بالمأسدة، وهو في هذا بين أمرين:

إما أن سليقته التي تُحسّ بأدق القواعد خائتته فاشتق اسم المكان من الجامد، - وهذا يقضي على نظرية السماع كلها -، وما أن يكون وجد نفسه في حاجة إلى هذا الشذوذ، فوضع كلمة جديدة تدل على ما يريد، ولم يعبأ باشتقاقها.

والحاجة التي دفعت العربيّ إلى صياغة فاسدة أو شاذة، ليست أشد من حاجتنا إلى صوغ كلمة تدل على مكان تكثر فيه التّحف، وعلى ذلك تكون كلمة «متحف» - فتح الميم - هي الكلمة العربيّة الصّحيحة⁽¹⁾.

وقد درست لجنة الأصول بمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة مسألة ضبط كلمة «متحف»، وقدّمت إلى المجمع تقريرها الذي أقرت فيه الضّبطين، ونصّه.

«كلمة - متحف - (بضم الميم) صحيحة من حيث القياس، ومن حيث المعنى للدلالة على مستودع التّحف.

وبناء على قرار المجمع جواز الاشتقاق من أسماء الأعيان، وإقراره قواعد الاشتقاق من الجامد، وما تراه اللجنة من التوسّع في جواز الاشتقاق من اسم العين دون التقيّد بالضرورة العلمية، واستثناساً بأن وجود الثلاثي المزيد في الفعل يُشعر بالمجرّد منه:

تقرّر اللجنة أنّه يجوز أن يُؤخَذَ من «تُحَفَة» بمعنى شيء يُقدّم للإلطاف، فعلٌ ثلاثي من باب (نَصَرَ)، ومن مصدره يُؤخذ اسم مكانٍ على وزن «مَفْعَل» - بفتح الميم والعين -، فتكون كلمة «متحف» - بفتح الميم والحاء - صحيحة في هذا الاستعمال بالمعنى المتعارف الآن لمكان إيداع التّحف وعرضها».

(1) مجلة مجمع اللغة العربية، ج 22 ص 106.

وقد وافق مجمع اللغة العربیة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾، الذي یجیز الضبطین فی كلمة «متحف»:

- أ- بضم المیم وسكون التاء وفتح الحاء: مُتَحَف.
ب- بفتح المیم وسكون التاء وفتح الحاء: مَتَحَف.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربیة بالقاهرة فی دورته الرابعة والثلاثین المعقودة من 29 من شوال الموافق 29 من ینایر، حتى 9 من ذی القعدة 1387 هـ الموافق 8 من فبرایر 1968 م.

(52)

تصحیح: «يلعب فلان الكرة»

يقال في لغة الحديث والكتابة: «يلعب فلان الكرة مع فريق كذا»، و«يلعب سعيد الشطرنج» ونحو ذلك.

ويعترض بعضهم على هذا التعبير، بحجة أنّ الفعل «يَلْعَبُ» عُذِّي فيه بنفسه إلى المفعول به، وهو في اللغة لازم، قال الله تعالى: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَزْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾⁽¹⁾، وقال تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾⁽²⁾ لاهِيَةً قُلُوبُهُمْ.

وقد يُعَدَّى الفعل «لَعِبَ» وما يُشْتَقُّ منه بحرف الجرّ الباء إذا أُريد تحديد الأداة التي يلعب بها فيقال: «يلعب الطفل بالكرة» و«يلعب الرجال بالسيف»، و«يلعب المهرّج بالنار».

أما تعديته بنفسه إلى المفعول به فلم يرد في اللغة.

لكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: «يلعب فلان الكرة» بتعدية الفعل «يلعب» بنفسه إلى المفعول به، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يشيع في اللغة المعاصرة قولهم: (يلعب الكرة)، ويريدون ممارسة اللّعب بالكرة.

وربّما يسبق إلى الخاطر أنّ العبارة غير صحيحة، على أساس أنّ الفعل لازم، والكرة أداة، فيجب وصلها بالباء ليقال: (يلعب بالكرة)، كما هو وارد في اللغة.

(1) سورة يوسف: 12.

(2) سورة الأنبياء 3-2.

وبدراسة المسألة انتهت اللّجنة إلى أنّ قول المعاصرين: (يلعب الكرة) يمكن توجيهه بأحد وجهين:

الأوّل: أن تكون مفعولاً مطلقاً، إذ هي أداة الفعل، والأدوات تنوب عن المصدر في الانتصاب على المفعوليّة المطلقة، على حدّ: (ضربته سَوْطاً أو عصا)، والأصل كما قال النّحاة: (ضربته بسوط أو عصا)، ثمّ حُذِفَ المصدر، وأُقيمت الآلة مقامه.

الثّاني: أن يكون الكلام من قبيل الحذف والإيصال: حذف حرف الجرّ، ثمّ وصل الفعل بالأداة، فقليل: (يلعب الكرة).

ولهذا ترى اللّجنة أنّ قولهم: (يلعب الكرة) صحيح لا بأس في استعماله. أمّا إذا كان المراد نوعاً مُعيّناً من اللعب ككرة القدم أو كرة السّلة، فترى اللّجنة أنّ التعبير صحيح أيضاً، على أنّه مفعول مُطلق». وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرابعة والأربعين المعقودة من 13 من مارس، حتى 27 من مارس 1978م.

تصحیح «التحوير» بمعنى التّغيير والتّعديل

يُحْطَى بعض اللّغويين استعمال الفعل «حَوَّرَ» وما اشْتُقَّ منه، بمعنى «عَيَّرَ وعَدَّلَ في الشَّيء»، ومصدر «حَوَّرَ» هو «التَّحْوِيرُ»، فلا يقال: «حَوَّرَ المجلس لائحة الموظفين»، و«هذا القانون يحتاج إلى تحوير»، و«من حقَّ رئيس التحرير أن يُحَوِّرَ المقال»، والصَّواب أن يقال: «عدَّلَ المجلس لائحة الموظفين» أو نَقَحَها، و«هذا القانون يحتاج إلى تعديل أو تنقيح»، و«من حقَّ رئيس التحرير أن ينقِّح المقال أو يعدِّله».

قال الشيخ إبراهيم اليازجي:

«فمن تلك الألفاظ (أي الألفاظ الشاذة عن منقول اللغة، واستُعْمِلَتْ في غير معانيها في جرائدنا العربيّة) لفظة (التَّحْوِير) الّتي لم يبق كاتب جريدة ولا مؤلّف كتاب إلا وردت في كلامه مئات المرات، يريدون بها التَّنْقِيح والتَّعْدِيل والتَّهْذِيب وما جرى هذا المجرى، وذلك في الكلام على الشُّروط والمعاهدات والأحكام وأشباهها، ولم ترد هذه اللفظة في شيء من كتب اللغة بمعنى من هذه المعاني، إنّما التَّحْوِير في اللغة بمعنى التَّبْيِض، يقال: حَوَّرَ الثَّوبَ إذا قَصَرَهُ وَبَيَّضَهُ، ومنه (الحَوَّارَى) للدقيق الأبيض، وهو لُبُّ البُرِّ وأَخْلَصُهُ، وقد حَوَّرَ الدَّقِيق: إذا بَيَّضَهُ، وغالب ألفاظ هذه المادّة يرجع إلى معنى البياض، فما ضَرَّ لو استعملوا في مكان هذه اللفظة إحدى الكلمات الّتي ذكرناها في مرادفها»⁽¹⁾.

وفي المصباح المنير:

«(وَحَوَّرْتُ) الثَّيَّابَ (تَحْوِيرًا): بَيَّضْتُهَا، وقيل لأصحاب عيسى عليه السَّلام:

(1) «لغة الجرائد» للشيخ إبراهيم اليازجي، ص3-مطبعة التقدّم بمصر.

(حواریون) لأنّهم كانوا یُحوّرون الثّیاب أي یُبیضونها... واحوّر الشّیء: ابیضّ وزناً ومعنی⁽¹⁾.

وفي مختار الصحاح:

«و(تحویر) الثّیاب: تبیيضها... و(الحواری) - بالضمّ وتشديد الواو مقصور - : ما حوّر من الطعام، أي بیض، وهذا دقیق حواری، و(حوّره فاحوّر) أي بیّضه فابیضّ⁽²⁾».

لكن مجمع اللغة العربیة بالقاهرة أجاز (حوّر) بمعنى غیر وعدّل، و«التّحویر» بمعنى التّغییر في الشّیء والتّعدیل فيه، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب الثّابتة للمجمع ما یأتی:

«درست اللّجنة كلمة» التّحویر» بمعنى التّغییر في الشّیء والتّعدیل فيه، وترى إجازتها بصیغتها، لما في لسان العرب من قولهم: (حار الشّیء) إذا تغيّر من حال إلى حال، على أساس تضعیف عين الفعل للتّعدية، فيقال: (حوّر الشّیء تحویراً) إذا غیر فيه وعدّل، وبذلك یكون استعمال كلمة (التّحویر) بمعنى التّغییر في الشّیء والتّعدیل فيه استعمالاً سائغاً».

وقد وافق مجمع اللغة العربیة بالقاهرة على هذا القرار⁽³⁾.

(1) «المصباح المنیر» للفيومي، ص 156 - المكتبة العلمیة، بیروت -.

(2) «مختار الصحاح» للرازي، ص 161 - المطبعة الأمیریة بالقاهرة -.

(3) مؤتمر مجمع اللغة العربیة بالقاهرة في دورته الثّانية والخمسين المعقودة من 22 من جمادى الآخرة الموافق 3 من مارس، حتى 6 من رجب 1406هـ الموافق 17 من مارس 1986م.

(54)

تصحیح «بدیهی» و «طبیعی» و «قبیلی» و «عقیدی»

یوجب النحاة حذف یاء «فَعِیْلَة» - صحیح العین غیر مضعّفها - عند النسبة إلیه، فیکون علی وزن «فَعَلّی» - بفتح الفاء والعین وکسر اللام وتشدید الیاء -، فیکولون فی النسبة إلی «حنيفة»: حَنْفِیّ، وفی النسبة إلی «صحيفة»: صَحَفِیّ، وفی النسبة إلی «فَهیمَة»: فَهَمِیّ، وفی النسبة إلی «بَحِیْلَة»: بَحَلِیّ، بحذف التاء المقفلة وحذف الیاء وقلب کسرة العین فتحة.

أما «فَعِیْلَة» معتلّ العین کطویلة، أو مضعّف العین کجليلة، فلا تُحذف یاءه عند النسبة إلیه، فیکال فی النسبة إلی «طویلة»: طویلّ، وفی النسبة إلی «جليلة»: جلیلّ، بإثبات الیاء، ویکولون: إنّ ما سُمِعَ من «فعيلة» - صحیح العین غیر مضعّفها - منسوباً إلیه بإثبات الیاء، نحو: سَلِیقِیّ فی النسبة إلی «سَلِیقَة»، وسَلِیمِیّ فی النسبة إلی «سَلِیمَة» الأزد، وعَمِیرِیّ فی النسبة إلی «عَمِیرَة» کلب، شاذّاً لا یُقاس علیه.

قال الأشمونی فی شرح قول ابن مالک: (وَفَعَلّیّ فی فَعِیْلَة التّزِم):

«أی التّزِم فی النسبة إلی (فَعِیْلَة) حذف التاء والیاء وفتح العین، کقولهم فی النسبة إلی «حنيفة»: حَنْفِیّ، وإلی «بَحِیْلَة»: بَحَلِیّ، وإلی «صحيفة»: صَحَفِیّ، حذفوا تاء التّأنیث أولاً، ثم حذفوا الیاء، ثم قلبوا کسر فتحاً، أما قولهم فی «سَلِیمَة»: سَلِیمِیّ، وفی «عَمِیرَة» کلب: عَمِیرِیّ، وفی «السَلِیقَة»: سَلِیقِیّ، والسَلِیقِیّ من یتکلم بأصل طبیعته مُعرباً، قال الشاعر:

ولستُ بنحوّی یلوك لسانه ولكنّ سلیقِیّ أقول فأعربُ

فإن هذه الكلمات جاءت شاذّة للتّنبيه علی الأصل المرفوض...»⁽¹⁾.

(1) «شرح الأشمونی علی ألفیة ابن مالک»، ج3 ص 732 - دار الكتاب العربیة.

ویوجب التّحاة أيضاً حذف تاء «فُعِیْلَة» - بضمّ الفاء وفتح العین - وحذف یائها عند التّسبة إلیه، فیقولون فی التّسبة إلی «جُهِیْنَة»: جُهِیّ، وفی التّسبة إلی «قُرِیْظَة»: قُرِیْظیّ، وفی التّسبة إلی «عُیْیَنَة»: عُیْیّ، وفی التّسبة إلی «قُویْمَة»: قُویّ، علی وزن «فُعَیّ» فیهنّ، وشذّ عندهم «رُدَیْیّ» فی التّسبة إلی «رُدَیْنَة»، و«خُرَیْیّ» فی التّسبة إلی «خُرَیْنَة»، بإثبات الیاء فی التّسبة.

وبناءً علی ما تقدّم یحرص كثیرون علی أن یقولوا: «بَدَیّ» فی التّسبة إلی «بدیهة»، و«طَبَیّ» فی التّسبة إلی «طبیعة»، و«قَبَیّ» فی التّسبة إلی «قبیلة»، و«عَقَدَیّ» فی التّسبة إلی «عقیده» و«کَنَسَیّ» فی التّسبة إلی «کنیسة»، بحذف الیاء فیهنّ.

لکن عارض جماعة من علماء اللّغة رأی جمهرة التّحاة فی وجوب حذف الیاء من فعیلة - صحیح العین غیر مضعّفها - عند التّسبة إلیه، وأثبتوا أنّ التّسبة إلی «فَعِیْلَة» هی: «فَعِیْلَیّ» ببقاء الیاء، ولیس ذلك شاذّاً كما زعموا.

من هؤلاء الأب أنستاس الكرملی عضو مجمع اللّغة العربیّة بالقاهرة وعضو المجمع العلمیّ العراقیّ، الَّذی نشر بحثاً فی مجلّة «المقتطف»⁽¹⁾. المصریّة أوضح فیه أنّ العرب لم ینسبوا مطلقاً إلی «فَعِیل» و«فَعِلیة» بقولهم: «فَعَیّ» - بالتّحریک وحذف الیاء بعد العین -، إذا کان هذا غیر مشهور، علماً کان أم نکره، بل «فَعِیْلَیّ» بإثبات الیاء علی أصلها.

واستند الأب أنستاس فی رأیه إلی شواهد كثیرة ساقها زادت علی مئة شاهد، كما استند إلی ما قاله ابن قتیبة فی کتابه «أدب الکاتب» حیث قال:

(1) «مجلّة المقتطف المصریّة» ج2 من المجلّد 87، العدد الصّادر فی 30 من ربیع الأوّل 1354 هـ الموافق الأوّل من یولیة 1935 م.

«... وإذا نسبتَ إلى اسم مُصَغَّر - كانت فيه الهاء أم لم تكن -، وكان مشهوراً، أُلْقِيَت الياء منه، تقول في «جُهَيْنَة» و«مُزَيْنَة»، جُهَيْنِي، وَمُزَيْنِي، وفي «قُرَيْش»: قُرَيْشِي، وفي «هُذَيْل»: هُذَيْلِي، وفي «سُلَيْم»: سُلَيْمِي، هذا هو القياس إلا ما أَشَدُّوا.

وكذلك إذا نسبتَ إلى «فَعِيل» و«فَعِيلَة» من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهوراً، أُلْقِيَت منه الياء، مثل: «رَبِيعَة» و«بَجِيلَة»، تقول: «رَبِيعِي»، و«بَجِيلِي» و«حَنِيفَة»: حَنِيفِي، و«ثَقِيف»: ثَقَفِي، و«عَتِك»: عَتَكِي، وإن لم يكن الاسم مشهوراً لم تحذف الياء في الأوّل ولا الثاني⁽¹⁾.

والنتيجة التي انتهى إليها الأب أنستاس الكرملِي في بحثه أنّ النسبة إلى «فَعِيلَة» و«فَعِيل» هي: «فَعِيلِي» بإثبات الياء قياساً مطّرداً.

وممن عارضوا التّحاة في تعميمهم قاعدة حذف الياء من «فَعِيلَة» عند النسبة إليه، الدكتور مصطفى جواد، يقول:

«قل: الحقوق القبليّة، والرّسوم الكنيسيّة، ولا تقل: الحقوق القبليّة، والرّسوم الكنسيّة، وذلك لأنّ القبيلة والكنيسة اسمان من أسماء الجنس، أعني أنّ القبائل كثيرة والكنائس كثيرة، فلا يجوز حذف الياء منهما عند النسبة إليهما. أمّا حذف الياء فيكون مقصوراً على الأعلام كقبيلة: (بجيلة) وجزيرة ابن عمر، وقبيلة «ثقيف» و«عتيك»، و«جُهينة»، و«عُرَيْنة» و«سُلَيْم»، و«هُذَيْل»، فيقال: بَجِيلِي، وَجَزَرِي، وَثَقَفِي، وَعَتَكِي، وَجُهَيْنِي، وَعُرَيْنِي، وَسُلَيْمِي، وَهُذَلِي.

ومع وجود هذه القاعدة الخاصّة بالأعلام، شدّ منها: «تَمِيمِي» لأنّه مضعّف، فلم يقولوا: «تَمَمِي»، وشدّ منها في النّسب إلى البلدان والمواضع نادر، كالْحُدَيْثِي

(1) «أدب الكاتب» لابن قتيبة، ص 221 - الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة بمصر.

نسبة إلى «الحديث»، والحظيرى نسبة إلى «الحظيرة».. فإذا كانت هذه القاعدة لا يُبنى عليها إلا في الأعلام، وكثر الشذوذ منها في الأعلام بأعيانها، فكيف يُبنى عليها في أسماء الجنس كالبديهة والقبيلة والكنيسة؟... فإن جاز حذف الياء في العلم، فذلك لأن العلم له من الشهرة والاستفاضة ما يحفظه عند الحذف، وله من قوة المنسوب ما يميزه عن غيره ويُبعده عن اللبس.

وبناء بعض الصرفيين القاعدة على الغلط، حمّل غيره على أن يعدّ الصواب غلطاً في قول الشاعر:

ولستُ بنحويّ يلوك لسانه ولكن سليقيّ يقول فيُعربُ
فالنسبة إلى «سليقة»: سليقيّ، لأنّها من أسماء الأجناس، ولا يجوز حذف الياء⁽¹⁾.

وممن يرون إبقاء الياء في النسبة إلى «فَعِيلَة» الأستاذ عبد الحميد حسن عضو مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، يقول في بحث له بعد أن ذكر رأي ابن قتيبة في المسألة طالباً الأخذ به:

«... وهناك مانع آخر من تعميم القاعدة وتطبيقها على كل كلمة، وهو ما ينشأ عن ذلك من اللبس في بعض الأحيان، فإننا إذا قلنا في النسب إلى «غريزة»: غَرَزِيّ، بحذف الياء، فإن ذلك يلتبس بالنسبة إلى «غَرَز»، وهو نبات كثير التفرّع، وإذا قلنا في النسبة إلى «طبيعة»: طَبْعِيّ، فإن ذلك يلتبس بالنسبة إلى كلمة «طَبَع» بالفتح، وهو الوسخ الشديد، واللغة العربية تحرص على تجنّب اللبس. وينبغي بناءً على ذلك في النسب إلى صيغة «فَعِيلَة»، أن تكون القاعدة هي إبقاء الصيغة على حالها من غير حذف، مع المحافظة على ما ورد عن العرب

(1) «قل ولا تقل» للدكتور مصطفى جواد، ج 1 ص 148 - مطبعة أسعد بغداد.

التَّسْبُ إليه بالحذف من أسماء القبائل والبلدان واعتبار ذلك مسموعاً⁽¹⁾.
ودرست لجنة الأصول بمجمع اللغة العربيّة بالقاهرة مسألة إثبات الياء في
التَّسْبَةِ إلى «فَعِيلَة»، وقَدِّمت على مؤتمر المجمع تقريرها الآتي الذي أقرت فيه
جواز حذف الياء وإثباتها في التَّسْبَةِ إلى «فَعِيلَة»:

«الأصل في التَّسْبِ عامّة الإبقاء على صيغة الكلمة، ومراعاة هذا الأصل
تقتضي أن يكون التَّسْبُ إلى «فَعِيل» و«فُعِيل» مذكّرة ومؤنّثة، بغير حذف شيء
إلا تاء التانيث في المؤنّث، ولكن العرب لم يَجْزُوا على هذا الأصل في المشهور
من أعلام القبائل والبلدان، ومن طالب بحذف الياء من التَّحَاة استنبط القاعدة
مما ورد من الأعلام المشهورة، يُضاف إلى ذلك أنّه لم يتبيّن من الأمثلة المسموعة
أن العرب احتاجوا في هذه الصيغة إلى التَّسْبِ إلى غير الأعلام من التكرات
وأسماء المعاني إلا في التّدرّة، على أنّ من التّادر ما ورد بالإبقاء على الياء، فقليل:
«سليقي» في التَّسْبَةِ إلى سليقة.

وتستظهر اللّجنة ممّا سبق بيانه ما يأتي:

«ورد السّماع بحذف الياء وإثباتها في التَّسْبِ إلى «فَعِيل» - بفتح الفاء وضّمّها
- مذكّرة ومؤنّثة، في الأعلام وغير الأعلام، ولهذا يجوز الحذف والإثبات».
وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽²⁾.

(1) مجلة مجمع اللغة العربيّة، المجلّد 34 (البحوث والمحاضرات) ص 177.

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسة والثلاثين المعقودة في يناير 1969م.

(55)

تصحیح: «کلا الرجلین مدرّسان»

یخطئ صاحب «الکتابة الصّحیحة» من یقول: «کلاهما عارفان»، «کلاهما یعرفان»، ویدکر أنّ الصّواب أن یقالک (کلاهما عارف)، و(کلاهما یعرف)، مستشهداً بقوله تعالى: ﴿کَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾⁽¹⁾، وقول الشّاعر:

کلانا غني عن أخيه حیاته ونحن إذا متنا أشدّ تغانياً⁽²⁾
ولیس ما قاله صحیحا، فالوجهان جائزان، فلك أنّ تقول: (کلاهما عارف)، أو تقول: (کلاهما عارفان)، و«کلاهما یعرف»، و«کلاهما یعرفان». ومثل «کلا» في ذلك «کلتا».

قال ابن هشام الأنصاريّ في كتابه «المغني»:

«کلا وکلتا: مفردان لفظاً، مُثنّيان معنًى، مضافان أبداً لفظاً ومعنًى إلى كلمة واحدة دالة على اثنين ... ويجوز مراعاة لفظ (کلا وکلتا) في الإفراد، نحو: ﴿کَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾، ومراعاة معناهما وهو قليل، وقد اجتمعا في قوله:

کلاهما حين جدّ السّيرُ بينهما قد أقلعا وکلا أنفيهما رابي⁽³⁾

وقال الأستاذ عباس حسن في كتابه «النحو الوافي»:

«کلا: اسم مفرد في اللفظ، مُثنًى في المعنى، لأنّه يدلّ على اثنين مذکرین، نحو:

کلاً طرَفِي الأمور ذميم، ونحو:

إنّ المعلّم والطّبيب کلاهما لا ينصحان إذا هما لم يُکرّما

(1) سورة الکهف: 33.

(2) «الکتابة الصّحیحة» لزهدی جار الله، ص 268.

(3) «مغني اللّبيب عن كتب الأعراب» لابن هشام الأنصاريّ، ج 1 ص 204 - دار الكتاب العربي.

وكلتا: اسم مفرد في اللفظ، مُثَنَّى في المعنى، لأنَّه يدلُّ على اثنتين، مؤنَّتين، نحو: كلتا الخصلتين رذيلة: الضَّعة والكِبَر، ونحو: الثَّروة والشَّهرة كلتاها من أسباب الحياة.

ولأنَّ (كلا وكلتا) مفردان لفظاً مُثَنَّيان معنًى، جاز في خبرهما - وفي كلِّ ما يحتاج إلى المطابقة بينه وبينهما - مراعاة اللفظ وهو الأَفصح، ومراعاة المعنى وهو فصيح، كقولهم: (كلا الرَّجلين عظيم: من دعا إلى الخير، ومن استجاب له)، و(كلا القائدين بَطْلان)، و(كلتا الرَّعيمتين وَهَبَتْ نفسها لأعمال البرِّ..)، (كلتا المدينتين وقفنا في وجه العدو⁽¹⁾).

ولو قال صاحب كتاب «الكتابة الصَّحيحة»: إنَّ مراعاة لفظ (كلا وكلتا) أفصح من مراعاة معناهما، لكان مُحَقِّقاً، لأنَّ الأَفصح لا يعني أنَّ الوجه الآخر غلط غير جائز.

(1) «التَّحْو الوافي» لعباس حسن، ج3 ص 86- دار المعارف بمصر.-

(56)

تصحیح «فلان شغوف بطلب العلم»

يُخْطِئ الأستاذ عباس أبو سعود قولهم: «فلان شغوف بطلب العلم»، والصواب عنده أن يقال: «فلان مشغوف بطلب العلم»، بصيغة اسم المفعول في «مشغوف»، لأنَّه من «شَغِفَ بالشَّيء» بالبناء للمجهول: إذا أُولِعَ به، أو يقال على سبيل المجاز: «هو شَغِفَ بكذا» أي مشغوفٌ به ومُولَعٌ به، على أنَّه صفة مُشَبَّهة من (شَغِفَ به) الذي بمعنى «قَلِقَ»، لما بين الولوع بالشَّيء والقلق من صلة⁽¹⁾.

وفي المصباح المنير:

«شَغَفَ الهوى قلبه (شَغَفًا) من باب (نَفَعَ)، والاسم (الشَّغَف) بفتحتيْن، فهو مشغوف به»⁽²⁾.

وفي القاموس المحيط:

«الشَّغاف كَسَحَاب: غِلاف القلب أو حجابُه أو حَبَّتُه.. والمشغوف المجنون»⁽³⁾.

وقد ورد الفعل «شَغَفَ» في القرآن الكريم عند قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾⁽⁴⁾، واسم المفعول من الثلاثي المتعدّي «شَغَفَ» هو «مشغوف».

لكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة أجاز كلمة «شغوف» التي خطأها الأستاذ

(1) «أزاهير الفصحى في دقائق العربيّة» لعباس أبو السعود، ص 206-دار المعارف بمصر.

(2) «المصباح المنير» للفيومي ص 316 المكتبة العلمية، بيروت.

(3) «ترتيب القاموس المحيط» للشيخ الطاهر الراوي، ج 2 ص 727-الدار العربيّة للكتاب.

(4) سورة يوسف : 30.

أبو السَّعود، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يستعمل الكتاب لفظ (شَغوف) بمعنى شديد الشَّغَف في مثل قولهم: (فلان شغوف بالقراءة)، ويتوقَّف بعض التقاد في هذا التعبير، تعويلاً على أنَّ الشَّاع في هذه المادَّة هو: (شَغَفَهُ اللهُ يشَغِفُهُ فهو مشغوف) - اللسان - على أنَّ في اللِّغة: (شَغِفَ بالشَّيء) كَفَرِحَ: (علِقَ به)، فهو شَغِفَ.

واستناداً إلى هذا يُجاز قول الكتاب: (شغوف بالشَّيء)، على أنَّ صيغة باب (فَعِل) اللازم يكثر مجيء الصِّفة منه على (فَعول)، هذا وقد أقرَّ المجمع من قبل صوغ (فَعول) من أيِّ فعل ثلاثيٍّ لثبوت الصِّفة ودوامها واستمرارها».

وقد وافق مجمع اللِّغة العربيَّة على هذا القرار بالأكثرية⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللِّغة العربيَّة بالقاهرة في دورته التاسعة والأربعين المعقودة من 8 من جمادى الأولى الموافق 21 من مارس، حتى 22 من جمادى الأولى 1403هـ الموافق 7 من مارس 1983م.

(57)

تصحیح: «سواء كان كذا أو كذا»

يخطئ ابن هشام الفقهاء في قولهم: «سواء كان كذا أو كذا»، والصواب عنده أن يقال: «سواء كان كذا أم كذا». قال:

«إذا عطفت بعد الهمزة بأو، فإن كانت همزة التّسوية لم تجز قياساً، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا: «سواء كان كذا أو كذا»، وهو نظير قولهم: «يجب أقلّ الأمرين من كذا أو كذا»، والصواب العطف في الأول بأم، وفي الثاني بالواو، وفي الصّحاح: تقول: «سواء عليّ قمت أو قعدت»، ولم يذكر غير ذلك، وهو سهو، وفي كامل الهذليّ أنّ ابن محيٍصن⁽¹⁾، قرأ من طريق الزّعفراني ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾⁽²⁾، وهذا من الشذوذ بمكان، وإن كانت همزة الاستفهام جاز قياساً⁽³⁾.

ودرست لجنة الأصول بمجمع اللغة العربيّة بالقاهرة تخطئة ابن هشام لقولهم: «سواء كان كذا أو كذا» وقدمت تقريرها الآتي المتضمّن تصحيحها للعبارة المذكورة:

«... يبدو أنّ ابن هشام توهم – كما قال الدّماميني⁽⁴⁾ – أنّ الهمزة لازمة بعد

(1) هو محمد بن عبدالرحمن السهمي، ابن محيٍصن، أحد أصحاب القراءات الأربع الشاذة بعد القراءات العشر، ومقرئ مكة مع ابن كثير، وأعلم قراء مكة بالعربية، أخذ القرآن عن مجاهد وسعيد بن جبير وغيرهما، ولولا ما في قراءته من مخالفة للمصحف لكانت قراءته مشهورة، فخرج بذلك عن إجماع أهل بلده، فترك الناس قراءته. توفي سنة 123هـ.

(2) سورة البقرة: 6.

(3) «مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام الأنصاري، ج 1 ص 43- دار الكتاب العربيّ.

(4) هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر المخزومي القرشي: بدر الدين، ابن الدماميني، عالم بالأدب والشريعة واللغة، لازم ابن خلدون في القاهرة، وأقرأ العربيّة بالأزهر، وتولّى قضاء المالكة بمصر. من كتبه: «تحفة الغريب» شرح مغنى اللبيب، و«شرح البخاري»، و«الفتح الرباني» في=

كلمة «سواء» في أوّل جملتها، فقدّرها إذا لم تكن مذكورة، وتوصّل بذلك إلى تخطئة الفقهاء وغيرهم، وإلى نسبة السهو إلى الجوهريّ، وإلى شذوذ قراءة ابن محيىن، لأنّه أورد ذلك في العطف بعد همزة الاستفهام، والفرص أنّ لا همزة في شيء من ذلك.

قال الدّمامينيّ في شرحه للمغني: «اعلم أنّ السّيراني قال في شرح «الكتاب»: (سواء) إذا دخلت بعدها همزة الاستفهام (يريد همزة التّسوية) لزمت «أم»، كقولك: (سواء عليّ أقمت أم قعدت)، وإذا كان بعد (سواء) فعلاّن بغير استفهام، كان عطف أحدهما على الآخر بأو، كقولك: (سواء عليّ قمت أو قعدت). اهـ. ثمّ قال الدّمامينيّ: فإن قلت: فما وجه العطف بأو والتّسوية تأباه؟ لأنّها تقتضي شيئين فصاعداً، و«أو» لأحد الشّيئين أو الأشياء؟ قلت: وجهه السّيرانيّ بأنّ الكلام محمول على وجه المجازاة. قال: فإذا قلت (سواء عليّ قمت أو قعدت) فتقدير: إن قمت أو قعدت فهما عليّ سواء، وعليه فلا تكون (سواء) خبراً مقدّماً ولا مبتدأ، فليس التّقدير: قيامك أو قعودك سواء، أو: سواء عليّ قيامك أو قعودك، بل (سواء) خبر مبتدأ محذوف، أي الأمران سواء، وهذه الجملة دالّة على جواب الشرط المقدّر.

وصرح الرّضيّ بمثل ذلك فقال: ويجوز بعد (سواء) و(لا أبالي) أن تأتي بأو مجرّداً من الهمزة، نحو: (سواء عليّ قمت أو قعدت)، و(لا أبالي قمت أو قعدت)، بتقدير حرف الشرط، وأشدّ قول الشّاعر:

ولستُ أبالي بعد آل مطرّف حُتوف المنايا أكثرت أو أقلّت

=الحديث، و«شمس المغرب في المرقص والمطرب» و«جواهر البحور في العروض». توفي بالهند سنة 827هـ.

- ... ومما تقدّم يتّضح أنه لا وجه لتخطئة ابن هشام الفقهاء وغيرهم في قولهم: (سواء كان كذا أو كذا). ومثل ابن هشام في هذا المنع أبو علي الفارسي.
- وإذن يجوز لضابط الشرطة أن يستعمل إحدى الصيغ الآتية، وكذا غيره:
- 1- أثبَع المجرمين سواء أكانوا في البلاد أم في غيرها، أي أم كانوا في غيرها.
 - 2- سأتبعهم سواء كانوا في البلاد أم في غيرها.
 - 3- سأتبعهم سواء كانوا في البلاد أو في غيرها، أي أو كانوا في غيرها.
 - 4- سأتبعهم فسواء عندي اختفاؤهم في البلاد وفرارهم أو فرارهم إلى غيرها⁽¹⁾.

وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على قرار لجنة الأصول هذا، على أن تزداد عليه العبارة الآتية:

«والأكثر في الفصح استعمال الهمزة و(أَمْ) في أسلوب «سواء»⁽²⁾.

(1) مجلة مجمع اللغة العربيّة، ج 34 ص 373.

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرابعة والثلاثين المعقودة من 29 من شوال الموافق 29 من يناير، حتى 9 من ذي القعدة 1387هـ. الموافق 8 من فبراير 1968م.

(58)

تصحیح: «هَبْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا»

يُخَطِّئُ الْحَرِيرِيُّ مِثْلَ قَوْلِهِمْ: «هَبْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا»، و«هَبْ أَنَّهُ فَعَلَ». قَالَ:
وَالصَّوَابُ إِلْحَاقُ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ بِهِ فَيَقَالُ: (هَبْنِي فَعَلْتُ)، و(هَبَّهُ فَعَلَ)، كَمَا قَالَ
أَبُو دَهْبَلٍ الْجُمَحِيُّ⁽¹⁾:

هَبُونِي أَمْرًا مِنْكُمْ أَضِلُّ بَعِيرَهُ لَهُ ذِمَّةٌ، إِنْ الذَّمَامُ كَثِيرٌ
وَمِثْلُهُ قَوْلُ عُرْوَةَ بْنِ أُدَيَّةَ⁽²⁾ - وَهِيَ تَصْغِيرُ أَدَاةٍ -:

إِذَا وَجَدْتُ أَوَارَ الْحَبِّ فِي كَبْدِي أَقْبَلْتُ نَحْوَ سِقَاءِ الْمَاءِ أَبْتَرِدُ
هَبْنِي بَرَدْتُ بِبُرْدِ الْمَاءِ ظَاهِرُهُ فَمَنْ لِنَارٍ عَلَى الْأَحْشَاءِ تَتَقَدُّ
وَمَعْنَى (هَبْنِي) أَيُّ عُدْنِي وَاحْسِبْنِي، فَكَأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الْأَمْرِ مِنْ وَهَبٍ⁽³⁾.

لَكِنْ مَجْمَعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ صَحَّحَ «هَبْ أَنِّي فَعَلْتُ»، وَوَافَقَ عَلَى قَرَارِ
لَجْنَةِ الْأَصُولِ، وَنَصَهُ:

«رَأَتْ لَجْنَةُ الْأَصُولِ أَنْ قَوْلَنَا: (هَبْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا) صَحِيحٌ لِلْأَسْبَابِ الْآتِيَةِ:

1- لَمَّا نَقَلَهُ الشَّهَابُ الْخَفَاجِيُّ عَنْ ابْنِ بَرِّيٍّ مِنْ أَنَّهُ غَيْرُ مَمْتَنِعٍ إِذَا جُعِلَ (هَبْ)
بِمَعْنَى (احْسِبْ).

2- لَمَّا جَاءَ فِي «الْمَغْنِيِّ» مِنْ تَصْحِيحِهِ وَرُودِهِ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَعْرُوفَةِ

(1) هُوَ وَهَبُ بْنُ زَمْعَةَ بْنِ أَسَدِ أَبُو دَهْبَلٍ الْجُمَحِيُّ، قَرَشِيٌّ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، أَحَدُ الشُّعْرَاءِ الْعَشَاقِ
الْمَشْهُورِينَ، لَهُ قِصَّةٌ مَشْهُورَةٌ فِي حُبِّ عَاتِكَةَ بِنْتِ مَعَاوِيَةَ، شَعْرُهُ جَيِّدٌ وَرَقِيقٌ، وَلَهُ دِيْوَانٌ. تَوَفَّى سَنَةَ
63هـ.

(2) هُوَ عُرْوَةُ بْنُ حُدْرٍ التَّمِيمِيُّ ابْنُ أُدَيَّةَ نَسَبَةً إِلَى أُمِّهِ: أُدَيَّةَ. أَوَّلُ الْخَارِجِينَ عَنْ عَلِيٍّ وَمَعَاوِيَةَ فِي مَسْأَلَةِ
التَّحْكِيمِ وَقَالَ: لَا حَكْمَ إِلَّا لِلَّهِ. حَضَرَ حَرْبَ النَّهْرَانِ. قَتَلَهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ سَنَةَ 58هـ.

(3) «دَرَّةُ الْغَوَاصِ فِي أَوْهَامِ الْخَوَاصِ» لِلْحَرِيرِيِّ، ص 148 - دَارُ نَهْضَةِ مِصْرَ لِلطَّبْعِ وَالنَّشْرِ.

بالحجرية أو المشتركة⁽¹⁾. وقد ذكرت أيضاً في اللسان في مادة (شوك).
 3-ولأنَّ (هَبَ) من الأفعال التي تتعدَّى إلى مفعولين، ومن المقرَّر أن هذه
 الأفعال تَسُدَّ فيها (أَنَّ) ومعمولها مَسَدَّ المفعولين⁽²⁾.

(1) هي المسألة المعروفة في علم الميراث بالعُمَرِيَّة لقضاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيها، وتُسَمَّى أيضاً بالحُمَارِيَّة والحَجَرِيَّة والمُمَيَّة، وقصتها أن عمر عُرِضَ عليه في المرَّة الأولى فقضى بأن لا شيء للأخ الشقيق، ثم وقعت في العام التالي فأراد عمر أن يقضى فيها بقضائه الأول، فقال له أحد الورثة: يا أمير المؤمنين، هَبْ أَنْ أَبانا كان حماراً أو حَجَرًا مُلَقًى في أَيْمٍ، ألسنا أولاد أم واحدة؟ فرأى عمر في كلامه الصواب فقضى بينهم بالتشريك.

(2) مؤتمر مجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة في دورته التاسعة والثلاثين المعقودة من 9 من المحرم الموافق 12 من فبراير، حتى 22 من المحرم 1393هـ الموافق 26 من فبراير 1973م.

(59)

تصحیح: «سافر أوّل أمس» و«سافر أمس الأوّل»

يُنكر لغويّون أن يقال: «سافر سعيد أوّل أمس»، أو «سافر أمس الأوّل»، في التعبير عن اليوم الذي قبل أمس. ويقولون: إنّ المأثور عن العرب في هذا المعنى أن يقال: «سافر سعيد أوّل من أمس»، و«ما رأيته مذ أوّل من أمس». فإن قلت: «ما رأيته مذ أوّل من أوّل من أمس» كان معناه أنّك لم تره مذ يومين قبل أمس. ولا يقال إلا ليومين قبل أمس.

لكن جمع اللغة العربيّة بالقاهرة أجاز قولهم: «سافر سعيد أوّل أمس»، و«سافر أمس الأوّل»، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:
يخطئ بعض النقاد ما تجري به أقلام المعاصرين من قولهم: (أوّل أمس)، و(أمس الأوّل)، في التعبير عن اليوم الذي قبل أمس، على أساس أنّ المأثور عن العرب في مثل ذلك أنّ يقال: أوّل من أمس.
وقد درست اللّجنة هذا، وانتهت إلى أنّ التعبيرين صحيحان، استناداً إلى أمرين:

الأمر الأوّل: شيوع الدلالة وكثرة استعمالها في اللغة المعاصرة للتعبير عن اليوم السابق لأمس.

الأمر الثاني: دراسة مدلول (أوّل) ومدلول (أمس).

وقد وجدت اللّجنة أنّ (أوّل) قد وردت في الاستعمالات الصّحيحة بمعنى: سابق. وعلى ذلك يكون تخريج (أمس الأوّل) مَبْنِيّاً على تفسيره بـ(سابق أمس)، على حذف موصوف، أي يوم سابق أمس، وبذلك يصحّ التعبير من التّاحية اللّغويّة.

كما وجدت اللّجنة أنّ (أمس) - مع كثرة استعمالها محدودةً باليوم السابق - قد وردت في نصوص اللّغويين من الثّقات⁽¹⁾ ما يبيّز استعمالها على وجه المجاز دالّة عليه وعلى سابق أيضاً، كما يُستنتج من حوار سيبويه مع الخليل في تخریج قول العرب: (لَقِيْتُهُ أَمْسِ الْأَحَدِثِ) بوصف (أمس) بالأحدث. ووصفه بالأحدث يدلّ على جواز وصفه بالأقْدَم وبالأوّل أيضاً، وهو ما أُريد الوصول إليه من إجازة وصف (أمس) بالأوّل، ليدلّ على اليوم السابق لأمس، إذ معنى الأوّل هنا هو السابق. وقد سبقت الإشارة إلى أنّ (أوّل) تأتي بمعنى السابق.

لذلك ترى اللّجنة إجازة هذين التعبيرين بمدلولهما المعاصر، وهو اليوم الذي يسبق اليوم السابق.

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽²⁾.

وبهذه المناسبة نذكر شيئاً يتعلّق بأمس وبالأمس.

1-أمس (بلا ألف ولا م): اليوم الذي قبل يومك، أو ما في حكمه عند إرادة القرب.

والحجازيون يبنون «أمس» على الكسر في كلّ حالات الإعراب، فيقولون: ذهبَ أَمْسٍ - إنّ أَمْسٍ كان يوماً جميلاً - ما رأيت خالداً من أَمْسٍ. قال شاعرهم:

منع البقاء تقلُّبُ الشَّمْسِ وطلُّوعُها من حيث لا تُنمِّي

(1) يكتب بعضهم «الثقات» بناءً مُقَفَّلةً، وهو غلط، والصواب بالتاء المفتوحة لأنها جمع مؤنّات سالم مفردة «ثقة»، نحو: صلة وصلات، وهبة وهبات، وفئة وفئات، وهي غير التاء المقفلة في نحو: قضاة، ورعاة ومشاة.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثانية والأربعين المعقودة من 23 من صفر الموافق 23 من فبراير، حتى 7 من ربيع الأوّل 1396هـ الموافق 8 من مارس 1976م.

وطلوعُها حمراء صافيةً وغروبُها صفراء كالورس
اليوم أعلم ما يجيئ به ومضى بفضل قضائه أمس
أمس: فاعل مضى، مبني على الكسر في محل رفع.

وبنو تميم يعاملون «أمس» معاملة الممنوع من الصّرف، فيرفعونه بالضمة وينصبونه بالفتحة، ويجرونه بالفتحة نيابة عن الكسرة، فيقولون: ذهب أمس (بالضّم)، وودّعنا أمس (بالفتح)، وما رأيتُ فلاناً منذ أمس (بالفتح). قال الشاعر:
لقد رأيتُ عجباً مذ أمسا عجائزاً مثل السّعالى خمساً
يأكلن ما في رَحْلِهِنَّ هُمساً لا ترك الله لهنّ ضرساً
ولا لقين الدهر إلاّ تعسا

(مذ أمسا): مذ أمس، وزيدت الألف للإطلاق موافقة للرّوي. وهو مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة على لغة بني تميم⁽¹⁾.

2-الأمس (بالألف واللام): مطلق الماضي. تقول: كنا بالأمس سادة الدنيا. قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا الَّذِي اسْتَنْصَرَهُ بِالْأَمْسِ يَسْتَصْرِحُهُ﴾⁽²⁾. وقال تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيُكَانُّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ﴾⁽³⁾.

والأمس (بالألف واللام) يُعَرَّب - في الغالب- بالحركات الظاهرة مصروفاً، فيقال: كان الأمس زاهراً- ليت الأمس يعود - كنتُ بالأمس رياضياً ماهراً.

(1) «قطر الندى وبلّ الصدى» لابن هشام الأنصاري، ص 11. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

(2) سورة القصص: 18.

(3) سورة القصص: 82.

(60)

تصحیح: «امراة غَضْبَانَة» و«عَطْشَانَة»

يُخْطِئ ابن مَكِّي في «تثقيف اللسان» من يقول: «امراة غَضْبَانَة، وشَبَعَانَة، ورَيَّانَة، وسَكْرَانَة، وكَسْلَانَة»، والصواب عنده أن يقال: «امراة غَضْبَى، وشَبْعَى، ورَيَّى، وسَكْرَى، وكَسَلَى»⁽¹⁾.

وقال الزبيدي في «لحن العوام»:

«يقولون: سَكْرَانَة، يبنونها على (سَكْرَان)، والصواب: سَكْرَى وسَكْرَان، مثل: رَيَّا ورَيَّان»⁽²⁾.

ويذكر النحاة في باب الممنوع من الصّرف أنّ الاسم يُمنع من الصّرف للوصفيّة وزيادة الألف والتّون على ألاّ يكون مؤنّثه بقاء التّانيث.

ففي شرح «ابن عقيل» لألفيّة ابن مالك:

«يُمنع الاسم من الصّرف للصفة وزيادة الألف والتّون، بشرط ألاّ يكون المؤنّث في ذلك مختوماً بقاء التّانيث، وذلك نحو: سكران، وعشان، وغضبان، فتقول: هذا سَكْرَانُ، ورأيْتُ سكرانَ، ومررْتُ بسكرانَ، فتمنعه من الصّرف للصفة وزيادة الألف والتّون، والشّرط موجود فيهن لأنّك لا تقول للمؤنّثة: سكرانة، وإنّما تقول: سَكْرَى. وكذلك عطشان وغضبان، فتقول: امراة عَطْشَى وعَظْصَى، ولا تقول: عطشانة ولا غضبانة»⁽³⁾.

(1) «تثقيف اللسان وتنقيح الجنان» لابن مَكِّي الصّقْلِيّ، ص 102. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر -.

(2) «لحن العوام» للزبيديّ ص 162. الطبعة الأولى، مكتبة دار العروبة -.

(3) «شرح ابن عقيل»، ج 2 ص 323.

ولكن جاء في «إصلاح المنطق» لابن السكيت:

«وما كان من التعوت على (فعلان) فأنثاء على (فعلی). هذا هو الأكثر، نحو: غَضبانَ وَغَضْبَى، وَعَجْلانَ وَعَجَلَى، وَسَكْرانَ وَسَكْرَى، وَغَرْثانَ⁽¹⁾ وَغَرْثَى، وَشَبْعانَ وَشَبْعَى، وَغَذْيانَ⁽²⁾ وَغَذْيَى، وَصَبْحانَ⁽³⁾ وَصَبْحَى، وَمَلانَ وَمَلَأَى. ولغة بني أسد: سكرانة، وملانة، وأشباهما، وقالوا: رجل سَيْفان وامرأة سَيْفانة (السَيْفان الطويل الضامر المشقوق)، ورجل مَوْتان الفؤاد وامرأة مَوْتانة⁽⁴⁾».

وفي «التحو الوافي»:

«يشترط أكثر النحاة ألا يكون المؤنث على (فعلانة) - أي في منع الاسم من الصّرف للوصفيّة وزيادة الألف والتّون -، ويمثّلون للمستوفي الشّروط بعطشان وغضبان وسكران... مع أنّ كتب اللّغة تأتي للثلاثة بمؤنث مختوم بالتاء، وبمؤنث آخر ليس مختوماً بها. فلا مناص من حمل الشّروط التّحويّ على الأكثر الأغلب في (فعلان) بأن يتجرّد مؤنثه من التاء في المشهور إن تعدّدت مؤنثاته⁽⁵⁾. وبحث مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة مسألة «غضبانة» بتاء التّانيث، فصحّحها وأجازها. ونص قراره⁽⁶⁾:

«إنّ تانيث (فعلانة) بالتاء لغة بني أسد، وقياس هذه اللّغة صرفها في النّكرة

(1) غَرْثان: جائع.

(2) غَذْيان: متغذّ.

(3) صبحان: شارب الصّبح، والصّبح: ما يُشرب أو يُؤكل في الصّباح، وهو عندهم خلاف القُبوق.

(4) «إصلاح المنطق» لابن السكيت، ج2 ص 358. دار المعارف بمصر.

(5) «النحو الوافي» لعباس حسن، ج4، هامش ص 167. دار المعارف بمصر.

(6) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثانية والثلاثين المعقودة في بغداد سنة 1965م.

كما جاء في شرح المفصل، والتَّاطُق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً (كما في قول ابن جنيّ)، لذا يجوز أن يقال: عطشانة وغضبانة وأشباههما، ومن ثَمَّ يُصَرَّف (فَعْلَان) وَصَفَاءً، وَيُجْمَع (فَعْلَان) ومؤنثه (فَعْلَانَة) جمع تصحيح⁽¹⁾.

(1) أي يُجْمَع (فَعْلَان) للمذكر جمع مذكر سالماً على (فَعْلَانُون) في حالة الرفع، و(فَعْلَانِين) في حالتي النَّصْب والجرّ، وتُجْمَع (فَعْلَانَة) جمع مؤنث سالماً على (فَعْلَانَات).

(61)

تصحیح «الأنانیة»

یخطئ صاحب کتاب «أزاهیر الفصحی» كلمة «الأنانیة» قال⁽¹⁾:
«شاعت كلمة «الأنانیة» على ألسنة الناس حتى المثقفين منهم، ووصفوا بها
من يؤثر نفسه ويفضلها على غيره، فقالوا: (فلان أناني)، و(فلان يتسم بالأنانیة).
والحق أن هذه الكلمة دخيلة لا أصل لها في العربية، على الرغم من أن بعض
المدرسين يعللون لصحتها بقولهم: إنها نسبة لأننا أنا، إذا قالها من يفتخر بنفسه.
وهذا التعليل ظاهر البطلان، لأنه لو صح النسب لقلنا: أنوي وكررتها، وذلك
لأن ألف المقصور تقلب واواً إن كانت ثالثة كقها وقهوي، وطحها وطحوي، على
أن النسب إلى الضمائر لم يرد عن العرب لا قياساً ولا شذوذاً.
والتعبير السليم عن هذا المعنى أن يقال: (عند فلان أثره) بفتحتين، وهو
(أثر) بفتح فكسر، وضد الأثرة: الإيثار. يقال: (أترك فلان على نفسه)، ومنه قوله
تعالى: ﴿لَقَدْ أَتَرَكْتُ اللَّهَ عَلَيْنَا﴾⁽²⁾. وقوله: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ
خَصَاصَةٌ﴾⁽³⁾

ولكن جاء في «معجم الأخطاء الشائعة»:
«ويقولون: هذا رجل ذو أنانية (بتخفيف الياء)، والصواب: هذا رجل ذو
أنانية (بتضعيف الياء)⁽⁴⁾.. وواضح من كلامه أنه لم يخطيء الكلمة في ذاتها،
ولكنه خطأ تخفيف يائها.

(1) «أزاهير الفصحی» لعباس أبو السعود، ص 74.

(2) سورة يوسف: 91.

(3) سورة الحشر: 9.

(4) «معجم الأخطاء الشائعة» لمحمد العدناني ص 29. الطبعة الثانية، مكتبة لبنان.

وفي «أقرب الموارد»:

«الأنانيّة»: الحقيقة بطريق الإضافة، والصّلف، والادّعاء⁽¹⁾.

وفي تقرير للجنة الألفاظ والأساليب التابعة لمجمع اللغة العربيّة بالقاهرة:
«يشيع في اللغة المعاصرة استعمال الحسّاسيّة، والشّفافيّة، والفعاليّة، والأنانيّة،
مع اختلاف في ضبط بعض حروفها تشديداً أو تخفيفاً.

وترى اللّجنة أنّ هذه الكلمات – فيما عدا الأنانيّة – يصحّ ضبطها بتشديد
العين والياء أو بتخفيفها، تأسيساً على أنّها في حالة التّشديد مصوغة على وزن
(فَعَّال) دخلت عليها ياء النّسب والتّاء، وأنّها في حالة التّخفيف مصادر على
وزن «الفعاليّة».

أمّا كلمة الأنانيّة فهي إمّا نسبة إلى الأنا فتكون بتشديد الياء بزيادة ألف
ونون كالمنظرائيّ والمخبرانيّ، وإمّا نسبة إلى الأنانيّ كالاشرّاكيّ نسبة إلى
الأشترّاكيّة».

وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽²⁾.

(1) «أقرب الموارد» للشّرتوني ج 1 ص 21.

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته التاسعة والأربعين المعقودة من 8 من جمادى الأولى
الموافق 21 من فبراير، حتى 22 من جمادى الأولى 1403 هـ الموافق 7 من مارس 1983.

(62)

تصحیح: «أنت تستأهل الاحترام»

يُحْطَى لِعَوِيَّونَ أن يقال: «فلان أستاذ قدير يستأهل الاحترام»، و«أنت إنسان طيّب مستأهل المحبة»، و«فاز خالد بالسباق فاستأهل الجائزة»، ويقولون: «إنّ الصّواب أن يقال: «فلان أستاذ قدير يستحقّ الاحترام»، و«أنت إنسان طيّب أهل للمحبة»، و«فاز خالد بالسباق فاستحقّ أو استوجب الجائزة». قال الله تعالى: ﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ﴾⁽¹⁾.

وحجّتهم في هذه التّخطئة أن «استأهل» في اللّغة معناه: «أكل الإهالة» أو أَخَذَهَا، والإِهَالَة هي الشّحم المذاب. قال الشّاعر:
لا، بل كُلِّي يائِي واستأهلي إنّ الذي أنفقتِ من مَالِيَّةٍ
قال الرّازي في «مختار الصّحاح»: «والمستأهل: الذي يأخذ الإهالة أو يأكلها. وتقول: فلانّ أهلّ لذلك، ولا تقل: فلان مُسْتَأْهِل، والعامة تقول:»⁽²⁾.

ولكن جوّز «استأهل» وما اشْتَقَّ منه، بمعنى «استحقّ»، علماء آخرون، منهم الزّمخشريّ الذي قال في «أساس البلاغة»: «وفلان أهلّ لذلك، وقد استأهلّ لذلك، وهو مُسْتَأْهِلٌ له، سمعتُ أهل الحجاز يستعملونه استعمالاً واسعاً»⁽³⁾.

وقد استعمل الزّمخشريّ: «استأهل» بمعنى «استحقّ» في تفسيره «الكشاف»،

(1) سورة المدثر: 56.

(2) «مختار الصّحاح» للرّازي، ص 31 المطبعة الأميرية.

(3) «أساس البلاغة» للزمخشري، ص 67. كتاب الشعب 100-.

فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطًا قَالُوا نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا﴾⁽¹⁾:
 «يعنون: نحن أعلم منك وأخبر بحال لوط وحال قومه وامتنازه منهم الامتياز
 البين، وأنه لا يستأهل ما يستأهلون، فخفّض على نفسك وهون عليك
 الخطب»⁽²⁾.

وفي «القاموس المحيط»:

واستأهله: استوجبّه، لغة جيّدة، وإنكار الجوهريّ باطل»⁽³⁾.

وفي «المصباح المنير»:

«ويقال (استأهل): بمعنى استحقّ»⁽⁴⁾.

مما تقدّم يتبين أنّه يجوز لنا أن نقول: (أنت تستأهل الاحترام) أي تستحقّه،
 (وهو مستأهل المحبة)، أي مستحقّها.

(1) سورة العنكبوت: 32.

(2) «الكشاف» للزمخشري، ج 2 ص 179. الطبعة الأولى، المطبعة البهية بمصر.

(3) «ترتيب القاموس المحيط» للشيخ الطاهر الزاوي، ج 1 ص 193. الدار العربية للكتاب.

(4) «المصباح المنير» للفيومي، ص 28. المكتبة العلمية، بيروت.

(63)

تصحیح: «زید هنا» و«المؤتمر هنا»

ذكر جلال الدين السيوطي أنّ من مواضع وجوب تقديم الخبر على المبتدأ، أن يكون الخبر اسم إشارة ظرفاً، نحو: ثمّ زيد، وهنا عمرو، فكلّ من «ثمّ» و«هنا» اسم إشارة ظرف مكان، ولا يجوز عنده أن يقال: زيدٌ ثمّ، وعمرو هنا، بتأخير الخبر: (ثمّ) و(هنا) عن المبتدأ. واستشهد بقراءة من قرأ بفتح الثاء في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ﴾⁽¹⁾. وعلل وجوب تقديم الخبر: «ثمّ» و«هنا» بالقياس على سائر الإشارات، فإنّك تقول: «هذا زيد»، ولا تقول: «زيد هذا»⁽²⁾.

وقد تعقّب تخطئة السيوطي قولهم: «عمرو هنا» الأستاذ عطية الصوالحي عضو المجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي صحّح قولهم: «عمرو هنا» أو «هنا عمرو» و«المؤتمر هنا» أو «هنا المؤتمر».

وذلك أنّ السبب الذي دعا السيوطي إلى تخطئته «عمرو هنا» قياسه على: «هذا زيد»، لكن قدّمت الإشارة في «هذا زيد» من أجل التنبيه الذي في اسم الإشارة لا لمجرد الإشارة نفسها، وعليه لو استغلنا اسم الإشارة بلا (ها) التنبيه، لكان لنا أن نقدّم الخبر أو نؤخّره، فنقول: ذا زيد، وزيد ذاك، لأن العرب تعني بمكان التنبيه مع الإشارة فتقدّمه، لذلك لا قياس في قوله «هنا عمرو» على «هذا عمرو» لعدم تقدّم التنبيه في «هنا عمرو».

على أنّ الادّعاء بأن اسم الإشارة الظرفي أو غير الظرفي مع (ها) التنبيه يجب

(1) سورة يونس: 46.

(2) «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» لجلال الدين السيوطي، ج2 ص 34. مؤسسة الرسالة.

تقديمه إن كان خبراً على مبتدئه، ادعاء غير صحيح، فقد ذكر الرضي أن لجميع أدوات التنبيه صدر الكلام كما للاستفهام إلّا (ها) الداخلة على اسم الإشارة غير مفصولة فإنّها تكون في الأوّل أو في الوسط بحسب ما يقع اسم الإشارة. وقد أعرب الزجاج «هذا» في قوله تعالى: ﴿هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ﴾⁽¹⁾ خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: والأمر هذا. وأعرب الكسائي قوله تعالى: ﴿كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ لمبتدأ وخبراً في قوله تعالى: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾⁽²⁾ بالوقف على «بل فعله».

وقد استشهد الباحث على جواز تأخير الخبر إذا كان اسم إشارة ظرفاً مع وجود (ها) التنبيه بقوله ﷺ: «الإسلام علانية، والإيمان في القلب، والتقوى ها هنا - وأشار إلى صدره - ولا يستقيم إيمان عبد حتّى يستقيم قلبه، ولا يستقيم قلبه حتّى يستقيم لسانه».

وروى البخاري عن الزهري عن سالم عن أبيه عبدالله بن عمر عن النبي ﷺ أنّه قام إلى جنب المنبر فقال: الفتنة ها هنا، الفتنة ها هنا من حيث يطلع قرن الشيطان أو قال: قرن الشمس.

مما تقدّم يتبيّن أن لا وجه لتخطئة السيوطي من يقول: عمرو هنا، والمؤتمر هنا، والصواب صحّة التقديم بأن نقول: هنا عمرو، وهنا المؤتمر، وصحّة التأخير بأن نقول: عمرو هنا، والمؤتمر هنا⁽³⁾.

(1) سورة ص: 55.

(2) سورة الأنبياء: 63.

(3) «إنصاف وردّ إلى صواب» للأستاذ عطية الصوالحي. باختصار وتصرف - «مجلة مجمع اللغة العربية» ج 18 ص 55 وما بعدها.

(64)

تصحیح: «قَبِلْتُ بالأمر»

یشیع فی لغة العصر مثل قولهم: «قَبِلْتُ بالأمر الواقع»، و«قَبِلْتُ اللّجنة باقتراحي»، و«لا أقبل برأیک إلا بعد الاقتناع به». وینحطّ بعضهم هذا التّعبیر، لأنّ الفعل «قَبِلَ» یتعدّی بنفسه إلى المفعول به، ولا یتعدّی بحرف الجرّ الباء، فالصّواب أن یقال: «قَبِلْتُ الأمر الواقع»، و«قَبِلْتُ اللّجنة اقتراحي»، و«لا أقبل رأیک إلا بعد الاقتناع به». قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾⁽¹⁾. وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾⁽²⁾.

لكن مجمع اللغة العربیة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: «قَبِلَ فلان بالأمر». وجاء فی قرار لجنة الألفاظ والأساليب فی ما یأتی: «درست اللّجنة القول الشّائع: (قَبِلَ بالرّأي) و(قَبِلَ بالأمر)، ورجعت إلى القرار الّذي سبق للمجمع أن اتّخذ به بإباحة التّضمّن بشروط محدّدة، ثمّ انتهت إلى إجازة قولهم: (قَبِلَ بالأمر) إمّا على تضمین الفعل فعلاً یناسب، فیقال: إن (قَبِلَ) مُضمّن معنی (رضی)، وإمّا أن یُحمّل هذا الفعل على نظائره الّتی تتعدّی بنفسها بالباء، وهي كثيرة فیما هو مسموع منصوص علیه». وقد وافق مجمع اللغة العربیة بالقاهرة على هذا القرار⁽³⁾. وعلى ذکر التّضمین، نثبت قراراً بالتّضمین اتّخذه مجمع اللغة العربیة بالقاهرة،

(1) سورة النور: 4.

(2) سورة آل عمران: 85.

(3) مؤتمر مجمع اللغة العربیة بالقاهرة فی دورته الأربعین المعقودة من 25 من فبرایر حتى 11 من مارس 1974م.

وذلك لأهميته:

«التّضمين في رأي التّحاة البصريّين إشراب فعل معنى فعل آخر، فيأخذ حكمه في التّعدية واللّزوم، وله صورتان: صورة تضمين فعل متعدّ بحرف جرّ، معنى فعل متعدّ بحرف آخر، مثل: (شَرِبْتُ بماء النيل) بدلاً من (شَرِبْتُ من ماء النيل)، لتضمين (شَرِبْتُ) معنى (رَوَيْتُ).

وصورة تضمين فعل متعدّ بنفسه، معنى فعل يتعدّى بحرف من حروف الجرّ، فيتعدّى مثله بحرف، مثل: (أُمِلَّ في التّجّاح) بدلاً من (أُمِلَّ النّجاح)، لتضمين (أُمِلَّ) معنى (أُتْلِعَ)، فتعدّى بحرفه وهو (في).

وأوّل من بسط القول في أمثلة الصّورة الأولى (ابن قتيبة)، ولكن لا تحت عنوان التّضمين، وإنّما تحت عنوان (دخول بعض الصّفات مكان بعض)، ذاهباً مع الكوفيّين إلى أنّ حروف الجرّ مع المفاعيل ينوب بعضها عن بعض بطريق الوضع نيابة مطّردة، بينما ذهب البصريّون إلى أنّ لكلّ حرف من حروف الجرّ معنى وضعياً واحداً، وأنّه يخرج عن هذا المعنى إلى معان أخرى عن طريق التّضمين. وعدّ ابن جنيّ هذا التّضمين أو هذا الخروج مجازياً. ويقول ابن جنيّ: إنّ ذلك كثير ومستفيض في العربيّة، حتّى ليستطيع وضع كتاب في بعض أمثله، فضلاً عن جميعها، ممّا يؤكّد اطراد هذه الظّاهرة اللّغوية في العربيّة، وهو ما جعل اللّجنة- أي لجنة الأصول - تأخذ برأي الكوفيّين في هذه الصّورة من صور التّضمين.

وفتح ابن قتيبة فضلاً للصّورة الثّانية من صورتَي التّضمين، ولكن لا بعنوانه، وإنّما بعنوان (زيادة الصّفات)، ذاهباً إلى أنّ مفاعيل الأفعال المتعدّية مباشرة قد تتعدّى بحرف زائد كما في مثل: (وهُزِّي إليك بمجدع النّخلة) ⁽¹⁾,

(1) سورة مريم: 25.

فالفعل (هُزِّي) متعدّد بنفسه وزادت مع مفعوله الباء الجارّة⁽¹⁾.
 وذهب بعض النّحاة إلى أنّ الفعل في مثل ذلك ضَمَّن معنى فعل آخر
 هو (جُرِّي)، فتعدّى مثله بالباء. وواضح ما في ذلك من تكلف، مما جعل اللّجنة
 ترجّح رأي ابن قتيبة في أنّ مثل ذلك إنّما يرجع إلى زيادة الحروف الجارّة أحياناً
 مع المفاعيل.

وبذلك كله انتهت اللّجنة إلى ما يلي:

1- تنوب حروف الجرّ بعضها عن بعض مع المفاعيل نيابة مطّردة لغرض
 بلاغيّ.

2- تزيد حروف الجرّ أحياناً مع مفاعيل الأفعال المتعدّية مباشرة لغرض
 بلاغيّ⁽²⁾.

وقد سبق لمجمع القاهرة أن اتخذ قراراً آخر بشأن التّضمين هذا نصّه:
 «التّضمين أن يُؤدّي فعل أو ما في معناه في التّعبير مُؤدّي فعل آخر أو ما في معناه
 فيُعْطى حُكمه في التّعدية والّلزوم.

ومجمع اللّغة العربيّة يرى أنّه قياسي لا سماعيّ بشروط ثلاثة:

الأوّل: تحقّق المناسبة بين الفعلين.

الثّاني: وجود قرينة تدلّ على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللّبس.

(1) ومن زيادة الباء مع المفعول قول تعالى: ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾. وقال تعالى:
 ﴿فليمدد بسبب إلى السماء﴾، وقوله تعالى: ﴿ومن يرد فيه بإلحاد بظلم﴾، وزيدت في مفعول «كفى»
 المتعدّية لوح، كما في الحديث: «كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع» وقول المتنبي:

كفى بجسمي مُحولاً أنّي رجلٌ لولا مُحاطبتي إياك لم ترّني

(ذكر ذلك ابن هشام في المغني، ج 1 ص 108 و109. دار الكتاب العربيّ- بيروت -).

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثالثة والخمسين المعقودة من 24 من جمادى الآخر
 الموافق 23 من فبراير، حتى 9 من رجب 1407هـ الموافق 9 من مارس 1987م.

الثالث: ملاءمة التّضمين للذّوق العربيّ.
ويوصي المجمع ألاّ يُلجأ إلى التّضمين إلّا لغرض بلاغيّ⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الأولى، الجلسة السابعة عشرة، (مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً. إصدار: مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، ص6- الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية-).

(65)

تصحیح: «هذا طالب كسول»

يخطئ صاحب كتاب «الكتابة الصحيحة» أن يقال: «رسوبه في الصف كان منتظراً لأنه كسول»، وقال: إن الصواب أن يقال: «رسوبه في الصف كان منتظراً لأنه كسلان»، وعلل تخطئه بأن (الكسول) والمكسال صفتان للمرأة المترفة التي لا تكاد تبرح مجلسها، وهما مدح⁽¹⁾ لها مثل نؤوم⁽²⁾.

ومثل ذلك جاء في كتاب «الأخطاء السائرة». قال: «لا تقل: رسب الكسول في صفه، وقل: رسب الكسلان في صفه»⁽³⁾.

وفي «تاج العروس»⁽⁴⁾:

«وهي كسيلة كفرفة على القياس، وكسلانة: لغة أسديّة وهي قليلة... وكسول ومكسال، وهما أيضاً نعت للجارية المنعمة التي لا تكاد تبرح من مجلسها، وهو مدح لها مثل نؤوم الضحى. قال امرؤ القيس⁽⁵⁾:
وبيت عذارى يوم دجن⁽⁶⁾ دخلته يظفن بجماء⁽⁷⁾ المرافق مكسال

(1) كان ذلك في الزمن القديم، أما الآن فهما ذم للمرأة.

(2) «الكتابة الصحيحة» لزهدي جار الله، ص 264. مطبعة دار الكتب، بيروت.

(3) «الأخطاء السائرة في اللغة العربية» لخالد قوطرش وعبد اللطيف الأرناؤوط ص 68- مطابع ابن زيدون، دمشق.

(4) «تاج العروس من جواهر القاموس» لمحمد مرتضى الزبيدي، ج 8 ص 97- منشورات دار مكتبة الحياة، دار بيروت.

(5) هو الملك الضليل أبو الحارث حنّج بن حُجر الكندي، أشعر شعراء الجاهلية، والمقدم عليهم في إجادة الكلام وبكاء الديار والغزل وتحسين الاستعارة والتشبيه. آباؤه من أشرف كينة وملوكها، قُتل أبوه فاستنجد القبائل لإدراك ثأره من بني أسد قتل أبيه، فنازلهم وقتل منهم كثيراً، واتصل بقيصر الروم ورجع منه خائباً، ومات بأنقرة في نحو قرن قبل الهجرة.

(6) دجن اليوم: أظلم، ودجن السحاب: أمطر.

(7) الجماء: من ينحدر شعر رأسها على منكبيها.

وفي «لسان العرب»⁽¹⁾:

«والأنثى كسِلَّة وكَسَلَى وكَسْلَانة وكسول ومِكْسَال.. والكسول التي لا تكاد تبرح مجلسها وهو مدح لها مثل نؤوم الضحى». لكن مجمع اللغة العربية القاهرة أجاز مثل قولهم: «هو كسول». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يخطئ بعض الباحثين مثل التعبير: (هذا عامل كسول)، ويقولون: إنَّ الصَّواب «هو عامل كَسِلٌ أو كَسْلَان»، لأنَّ المعجمات أثبتت لفظ (الكسول) بين أوصاف المؤنث دون المذكر.

درست اللجنة هذا، ثمَّ انتهت إلى أنَّ التعبير صحيح بدليلين:

1- أنَّ صيغة (فعول) جاءت كثيراً مشتركة بين المذكر والمؤنث، مثل: غَيور، وكَنود، وعَضوب، ولا مانع أن يكون (الكسول) مثلها، إذ الكسل في أصله من المعاني المشتركة بين الجنسين.

2- أنَّه قد ثبت ورود لفظ (الكسول) عينه وصفاً للمذكر في بيتين من الشعر، وهما:

قول الشاعر الجاهليِّ أحيحةُ بن الجلاح⁽²⁾ (كما في الصحاح⁽³⁾، مادة: زمل):

فلا وأبيك ما يُغني غنائي من الفتيان زُمَيْلُ⁽⁴⁾ كسول

وقول الراعي في ملحمة:

(1) «لسان العرب» لابن منظور، المجلد الثالث، ص 259 - دار لسان العرب.

(2) هو أبو عمرو أحيحةُ بن الجلاح بن الحريش الأوسيّ، شاعر جاهلي، وداية من دهاة العرب، وواحد من شجعانهم، كان سيّد الأوس في الجاهلية، وكان غنيّاً، له حصنٌان يثير: «المستظَل» و«الضُّحيان»، كما له بساتين ومال، وكان يتعامل في ماله بالربا، وذكر الميداني في مجمع الأمثال (ج 1 ص 19 - الطبعة الثانية-) أنَّ أحيحة بن الجلاح هو أوّل من قال المثل: «إنَّ البيع مُرْتَحَصٌ وغالٍ». وتوفي قبل الهجرة بنحو 13 سنة.

(3) وكذلك في «لسان العرب» في مادة: زمل.

(4) الزُمَيْل: الضعيف الجبان.

طال التَّكَلُّبُ والزَّمانُ ورابه كَسَلٌ وَيَكْرَهُ أَنْ يَكُونَ كَسُولاً
وعلى هذا يكون مثل قولهم: (عامل كسول) صحيحاً لا مانع من استعماله». وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته السادسة والأربعين المعقودة من 30 من ربيع الآخر الموافق 17 من مارس، حتى 14 من جمادى الأولى 1400هـ الموافق 31 من مارس 1980م.

(66)

تصحیح: «لا معقول» و«الا أخلاقي»

یشیع فی استعمال المعاصرين اتّصال «لا» التّافیة باسم، بحیث یتکوّن من «لا» والاسم بعدها كلمة جديدة واحدة تُعرب بالحركات الظّاهرة على آخرها، وذلك فی مثل قولهم: «هذا عملٌ لا أخلاقي»، و«نقلنا المحاضرُ إلى عالمٍ لا معقولٍ» و«یواجهُ فلانٌ مشكلته بلا مبالاة»، و«تصرّف فلان لا شعوريّاً». وهذا التّعبير غیر وارد فی كلام العرب، وهو حدیث انتقل إلى العربيّة من طریق الترجمة. وقد أجاز مجمع اللّغة العربيّة هذا التّعبير المحدث. وجاء فی قرار لجنة الأصول فيه ما یأتی:

«يجري في الاستعمال المعاصر مثل قولهم: (اللامعقولُ مذهبٌ من مذاهب الأدب)، (كان عملاً لا أخلاقياً)، «تصرّف لا شعورياً». ويجوز في هذه الأمثلة السابقة وما يشبهها أحد وجهين: أ- اعتبار «لا» التّافیة غیر عاملة، على أن يُعرب ما بعدها بحسب موقعه ممّا قبله.

ب- اعتبار «لا» مرکّبة مع ما بعدها، ويُعرب المرکّب بحسب موقعه فی الجملة».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾. وسبق لمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أن أقرّ دخول (أل) على حرف التّفي «لا» فی مثل التّعبير السّابق. ونصّ قراره:

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة فی دورته السابعة والأربعين المعقودة من 8 من ربيع الآخر الموافق 23 من فبراير، حتى 3 من جمادى الأولى 1401هـ الموافق 9 من مارس 1981م.

«يجوز دخول (أل) على حرف التثني المتصل بالاسم، واستعماله في لغة العلم، مثل: (اللاهوائي)، وعلى هذا يجوز: «اللانهائي» و«اللامحدود» و«اللامعقول» و«اللامركزية»، و«اللاإدريّة» و«اللاشعور»، و«الافلزات» و«التبّات الّلازهرية»⁽¹⁾.

وللمجمع قرار آخر بشأن الموضوع نفسه، ونصّه:
«يجوز استعمال «لا» مركّبة مع الاسم المفرد إذا وافق هذا الاستعمال الذّوق ولم يَنفِرْ منه السّمع»⁽²⁾.

(1) مجلة مجمع اللغة العربيّة، المجلد 21 ص 359.
(2) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الحادية عشرة.

(67)

تصحیح: «الموسوعة»

یکثر فی لغة العصر استعمال كلمة «الموسوعة»، کقولهم: «الموسوعة العربیة المیسرة»، و«موسوعة الفقه الإسلامی»، و«تُرْجَمُ الموسوعات الأجنبیة إلى اللغة العربیة».

واستعمال «الموسوعة» بمعناها المراد حديثاً غیر مأثور عن العرب، ولم تورد المعجمات.

لكن مجمع اللغة العربیة بالقاهرة أجازها، وأزال ما یمكن أن یحوم حولها من شكّ فی صحتها.

وجاء فی تقرير لجنة الألفاظ والأسالیب فی المجمع ما یأتی:

«یشیع فی المعاصرة استعمال كلمة» الموسوعة»، مراداً بها الكتاب الذی یحوی معارف موسوعة فی موضوع واحد أو فی موضوعات متعدّدة.

كما یُطلق علی ما یُسَمَّى الآن (دائرة المعارف)، فیقال: (الموسوعة المیسرة)، و(قسم موسوعيّ للاعلام التاریخیة والفقهیة)، و(موسوعة الفقه الإسلامی).

وقد یتردّد الناقد العربیّ فی قبول هذه الكلمة، لأنّها لیست فی مأثور اللغة، أو لأنّ الموسوعة (مفعولة) أُطلقت علی الوعاء أو المحلّ وهو الكتاب، فی حین أنّ الموسوع هو المحتوی أو المادّة التي یشتمل علیها الكتاب، لأنّه یسعها أو یتسع لها. ولما کان فی المعجمات قول العرب: (وَسَعَ اللهُ علیه رزقه یُوسِعُهُ وَسْعاً: بَسَطَهُ، فالرزق مبسوط) فیمکن القیاس علیه فیقال: (وَسَعَ المؤلّف الكتاب، فالكتاب موسوع)، وقولهم: (هذا الوعاء یسع عشرين کیلاً)، و(هذا الوعاء یسعه عشرون کیلاً)، فالوعاء فی المثال الثانی موسوع، بدلالة المفعولیة.

واللجنة تجیز استعمال (الموسوعة) بمعناها العصري في دلالتها على المحلّة
الواسعة أو الموسوعة أو المتّسعة». ⁽¹⁾
وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار وأجاز كلمة
«الموسوعة»⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته السابعة والأربعين المعقودة من 8 من ربيع الآخر
الموافق 23 من فبراير، حتى 3 من جمادى الأولى 1401هـ الموافق 9 من مارس 1981م.

(68)

تصحّيح: «العيد الخمسيني»
و«الثلاثينيات» و«الكتاب الثلاثين»

1- يشيع في لغة العصر مثل قولهم: «العيد الخمسيني»⁽¹⁾ لتأسيس الدولة،
و«الذكرى الخمسينية لاستشهاد عمر المختار».

ويتردّد بعضهم في قبول كلمة «الخمسيني»، لأنها تركيب مستحدث ليس
للعرب عهد قديم به، وفيه اجتماع الإعراب بالحركة الأصلية على الياء المشدّدة
أو التاء، والإعراب بالعلامة الثابتة في «الخمسين» لأنّه ملحق بجمع المذكر
السالم.

لكن:

قال ابن سيده في المخصّص:

«إذا نسبت إلى عشرين فأنت تقول: هذا عِشْرِي وثلاثي، إلى آخر العدد،
وذلك أنّهم أرادوا أن يفرّقوا بين المنسوب إلى ثلاثين وثلاثة فجعلوا الواو ياء...
قال أبو علي: فعلوا ذلك لئلا يجمعوا بين إعرابين»⁽²⁾.

(1) شاع في الصحافة وغيرها في العصر الحديث استعمال كلمة «اليوبيل»، فيقولون: «اليوبيل الفضي»
لمرور خمسة وعشرين عاماً على تأسيس الشيء المحتفل به، و«اليوبيل الذهبي» لمرور خمسين عاماً،
و«اليوبيل الألماسي» لمرور خمسة وسبعين عاماً، ولا يقال «اليوبيل» لما بعد ذلك. و«اليوبيل» كلمة
عبرية تعني في أصل معناها «قرن الكباش» الذي كان اليهود يتخذون منه الأبواق، أو هو النفخ في
البوق في أعيادهم. ثم انتهى لفظ «اليوبيل» إلى معنى العيد الذي يأتي عندهم في السنة الخمسين
لاستغلال الأرض في الزراعة، وتسمّى سنة «اليوبيل» لأنهم كانوا ينفخون بالأبواق في هذه المناسبة،
ويقال: إن كلمة «اليوبيل» عُرِفَتْ في العربية منذ أن ترجم سعيد بن يوسف الفيومي اليهودي التوراة
إلى العربية سنة 330هـ.

(2) «المخصّص» لابن سيده، ج 17 ص 118 - منشورات دار الآفاق، بيروت -.

وجاء في لسان العرب:

«وعشرون: اسم موضوع لهذا العدد، وليس بجمع عشرة، لأنه لا دليل على ذلك، فإذا أضفت أسقطت التّون فقلت: هذه عشرون وعشريّ بقلب الواو ياءً للتي بعدها فتُدغم»⁽¹⁾.

وقال الأشموني:

«وحكم ما ألحق بالثنائي والمجموع تصحيحاً حكمهما، فتقول في النّسب إلى اثنين: اثنيّ وثنويّ، وإلى عشرين: عشريّ وإلى أولات: أوليّ»⁽²⁾.

قال الصّبّان في تعليقه على قول الأشموني المذكور:

«قوله إلى عشرين: عشريّ: أي سواء كان المنسوب إليه الذي هو عشرون غير مُسمّى به أو مُسمّى به، لكن على لغة حكاية ما قبل التّسمية، أمّا هو على غير لغة الحكاية فمن بقيّة الأوجه المتقدّمة في المسمّى بالجمع الحقيقيّ، فيقال: عشريّ بلزوم الياء والتّون عند من يُجرى المسمّى به مُجرى (غسلين)، وعشرونيّ بلزوم الواو والنون عند من يُجرىه مُجرى (هارون) أو (عربون) أو يلزمه الواو وفتح التّون»⁽³⁾.

2- ويشيع في لغة العصر أيضاً قولهم: العشرينيّات، الثلاثينيّات، الأربعينيّات، الخمسينيّات، الستينيّات... وبعضهم ينطقها ويكتبها بحذف ياء النّسبة المشدّدة فيقول: العشرينات، الثلاثينات، الأربعينات، الخمسينات، الستينيّات..

(1) «لسان العرب» لابن منظور، المجلد 2 ص 782 - دار لسان العرب.

(2) شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك، ج 3 ص 731 - دار الكتاب العربيّة، بيروت.

(3) «حاشية الصّبّان» على الأشموني، ج 4 ص 184 - دار إحياء الكتب العربيّة.

ويعنون بالثلاثينيات أو الثلاثينات الواحد والثلاثين إلى التسعة والثلاثين وبالأربعينات أو الأربعينات الواحد والأربعين إلى التسعة والأربعين، وبالخمسينيات أو الخمسينات الواحد والخمسين إلى التسعة والخمسين، وبالستينيات أو الستينيات الواحد والستين إلى التسعة والستين، وهكذا. ويتوقف بعضهم في إجازة هذا التعبير لأنه مستحدث، ولم يستعمله العرب القدماء.

وقد أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة اللّفظين: «الخمسيني» «الخميني» في مثل قولهم: «العيد الخمسيني» و«الذكرى الخمينية»، و«العشرينيات» و«الثلاثينيات والأربعينيات»...

وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

1- التزام الياء عند النسب إلى ألفاظ العقود:

ترى اللجنة صحّة إلحاق الياء في ألفاظ العقود عند النسب إليها، وجعل الإعراب بحركات ظاهرة على ياء النسب، فيقال: هذا هو العيد الخمسيني.

2- جمع ألفاظ العقود بالألف والتاء:

ترى اللجنة أنّ ألفاظ العقود يجوز أن تجمع بالألف والتاء إذا أُحِقَّتْ بها ياء النسب، فيقال: (ثلاثينيات)، ويدلّ اللفظ على الواحد والثلاثين إلى التسعة والثلاثين. وفي هذا المعنى لا يقال: (ثلاثينات) بغير ياء النسب.

وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

1- كما اتخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة قراراً⁽²⁾ يقضي بآته:

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته التاسعة والثلاثين المعقودة من 9 من المحرم الموافق 12 من فبراير، حتى 22 من المحرم هـ الموافق 25 من فبراير 1973 م.

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربية في دورته التاسعة والثلاثين السابقة.

«ليس ما يمنع من استعمال ألفاظ العقود بعد المفرد، فيقال: الكتاب العشرون، والباب الثلاثون، ونحو ذلك»⁽¹⁾.

(1) نَقَلَ ابن سيدة في «المختص» عن سيبويه والفرّاء: «هذا الجزء العشرون»، على معنى: «تمام العشرين»، فتحذف التمام وتقيم العشرين مقامه... وقال المبرد في كلام له عن كتاب سيبويه: «ومما أصبناه في الجزء الخامس والسابع والعاشر والأحد والعشرين...» (في أصول اللغة، إصدار مجمع اللغة العربية القاهريّ، الجزء الثالث، ص 118، 119 - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية).

(69)

تصحیح: «تَقَدَّمْ إِلَيْهِ بِكَذَا»

بمعنی «التَّمَسَّه» و«قَدَّمَه إِلَيْهِ»

يَخْطِئُ الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ الْيَازْجِيُّ قَوْلَهُمْ: «تَقَدَّمْ إِلَيْهِ بِكَذَا» بِمَعْنَى: «رَغِبَ إِلَيْهِ مِنْهُ وَسَأَلَهُ قَضَاءَهُ»، لِأَنَّ مَعْنَى «تَقَدَّمْ إِلَيْهِ»: أَوْعَزَ إِلَيْهِ وَأَمَرَهُ. تَقُولُ: «تَقَدَّمُ الْأَمِيرُ إِلَى عَامِلِهِ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا»، وَهُوَ عَلَى عَكْسِ الْمَعْنَى الَّذِي يَرِيدُونَهُ⁽¹⁾.

لَكِنِ الْأُسْتَاذُ مُحَمَّدٌ كَامِلٌ حَسَنُ عَضْوٍ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ اعْتَرَضَ عَلَى تَخْطِئَةِ الْيَازْجِيِّ بِحَصْرِهِ مَعْنَى «تَقَدَّمْ إِلَى فَلَانٍ بِكَذَا» فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْأَمْرِ فَقَطْ.

ذَلِكَ أَنَّ الْخَلِيفَةَ كَانَ يَتَقَدَّمُ إِلَى عَامِلِهِ بِكَذَا وَكَذَا، وَهَذَا مِنْهُ أَمْرٌ، لِأَنَّ الْأَوَامِرَ كَانَتْ تَصْدُرُ كُلَّهَا مِنْ وَلِيِّ الْأَمْرِ، ثُمَّ تَغْيَرُ الْحَالُ، وَأَصْبَحَ الْعَمَالُ هُمُ الَّذِينَ يَتَقَدَّمُونَ إِلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ يَطْلُبُونَ مِنْهُ الْإِذْنَ، وَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ التَّعْبِيرُ خَطَأً⁽²⁾.

وَقَدْ دَرَسَتْ لَجْنَةُ الْأَلْفَاظِ وَالْأَسَالِيبِ فِي مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ التَّعْبِيرَ «تَقَدَّمْ إِلَى فَلَانٍ بِكَذَا» وَقَدِّمَتْ بِشَأْنِهِ تَقْرِيرَهَا الْآتِي إِلَى مُؤْتَمَرِ الْمَجْمَعِ: «إِنَّ الْفِعْلَ (تَقَدَّمْ) لَهُ مَعْنَيَانِ: أَحَدُهُمَا حَقِيقِيٌّ، وَالْآخَرُ مَجَازِيٌّ.

أَمَّا الْحَقِيقِيُّ فَهُوَ السَّبْقُ وَالتَّقَرُّبُ. يَقَالُ: (تَقَدَّمَ فَلَانٌ أَقْرَانَهُ) إِذَا سَبَقَهُمْ فِي عَمَلٍ أَوْ فَضَّلَهُ أَوْ غَيْرَهُمَا.

وَيَقَالُ: (قَدَّمْتُ فَلَانًا إِلَى كَذَا، فَتَقَدَّمَ هُوَ إِلَيْهِ).. وَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُمْ: (تَقَدَّمَ فَلَانٌ إِلَى فَلَانٍ بِكَذَا) بِمَعْنَى طَلَبِ مَنْهُ الْإِذْنَ أَوْ غَيْرِهِ صَحِيحًا، وَالتَّقَدُّمُ

(1) «لغة الجرائد» للشيخ إبراهيم اليازجي، ص3- مطبعة التقدم بمصر.

(2) مجلة مجمع اللغة العربية، المجلد 34 ص 243.

في هذا التعبير مُسْتَعْمَلٌ في معناه الحقيقي وهو التّقريب.
وأما التّقدّم المجازي فهو المستعمل للدلالة على الأمر في قولهم: (تقدّم فلان إلى فلان بكذا) إذا أمره به، والتّقدّم بمعنى الأمر هنا معناه الحقيقي السّبق... وهذا التعبير يدلّ ظاهره على بعد المناسبة بين التّقدّم والأمر..
ولبياناه نقول:

لَمَّا كان التّقدّم بمعنى السّبق مُوَصِّلاً للمناصب ذات السّيادة، وكان من لوازم السّيادة إصدار الأوامر، جرى المجاز في هذا التّركيب على النمط الآتي: اسْتُعْمِلَ التّقدّم بمعنى السّبق للدلالة على السّيادة لعلاقة السببية، واشتُقّ من التّقدّم الفعل (تَقَدَّمَ) بمعنى (سَادَ) على سبيل المجاز المرسل التّبعي، ثم أُطْلِقَ التّقدّم بمعنى السّيادة على الأمر لعلاقة الملزومية، واشتُقّ منه (تَقَدَّمَ) بمعنى (أَمَرَ) على طريق المجاز المرسل التّبعي، ففي التعبير مجاز على مجاز. وكما أُطلق (التّقدّم والتّقديم) على (الأمر) مجازاً، أُطلق على (القول) مجازاً أيضاً⁽¹⁾.
وانتهت اللّجنة إلى ما يأتي:

وترى اللّجنة أنّ أصل معنى (تقدّم إليه): دنا منه واقترب، وقد اسْتُعْمِلَ في معان، منها قولهم: (تقدّم فلان إلى فلان بكذا)، وهما متساويان، أو المتقدّم أدنى ويكون المعنى: (طَلَبَ منه والتّمَسَ)، ومنها قولهم: (تقدّم إلى فلان بكذا) أيضاً والمتقدّم أعلى منزلة، ومعناه حينئذ: (أَمَرَهُ به)، وهذا كما يُفَرَّقُ في صيغة الأمر بين الأمر والدّعاء والالتماس، بالتّظنر إلى حال المتكلّم مع المخاطب. والتّعبير على هذا صحيح في المعنيين.

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽²⁾.

(1) المصدر السابق ص 344.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرابعة والثلاثين المعقودة من 29 من شوال الموافق 29 من يناير، حتى 9 من ذي القعدة 1387 هـ الموافق 8 من فبراير 1968 م.

(70)

تصحیح: «دعایة بَحْتَة»

يُخَطِّى بعضهم أن يُقال: «هذه دعایة بَحْتَة»، «والمسألة الّتي نبحتها اقتصاديَّة بَحْتَة»، والصَّواب أن يقال: «هذه دعایة بَحْتَة»، «والمسألة الّتي نبحتها اقتصاديَّة بَحْتَة». والحجَّة في هذه التَّخْطِئة أنَّ كلمة «بَحْتَة» مصدر في الأصل للفعل «بَحَتَ» والمصادر إذا وُصِف بها تبقى على صيغة المذكر المفرد، ولا يجوز تأنيثها ولا تثنيُّها ولا جَمْعُها، فيقال مثلاً: هو رجل عَدَل، وهي امرأة عَدَل، وهما امرأتان عدل، وهم رجال عَدَل، وهنَّ نساء عَدَل، ولا يجوز: هذا امرأة عَدْلَة، وكذلك لا يجوز: هي دعایة بَحْتَة.

ولكن أجاز تأنيث كلمة (بَحْت) وتثنيُّها وجمعها كلٌّ من:

- «لسان العرب» الَّذي جاء فيه:

«البَحْت: الخالص من كلِّ شيء. يقال: عربيٌّ بَحْت، وأعرابيٌّ بَحْت، وعربيَّة بَحْتَة... وإن شئتَ قلت: امرأة عربيَّة بَحْتَة، وتثنيَّت وجمعت. وقال بعضهم: لا يُثنَّى ولا يُجمع ولا يُحَقَّر (أي لا يُصَغَّر)»⁽¹⁾.

- «تاج العروس»، وجاء فيه:

«والبَحْت: الخالص من كلِّ شيء. يقال: عربيٌّ بَحْت، وأعرابيٌّ بَحْت، وهي بهاء (يقصد بَحْتَة بقاء التَّأنيث الّتي يوقف عليها هاء). وفي الصَّحاح: عربيٌّ بَحْت أي مُحَض، وكذلك المؤنَّث والاثنان والجمع، وإن شئتَ قلت: امرأة عربيَّة بَحْتَة، وتثنيَّت وجمعت...»⁽²⁾.

(1) «لسان العرب» لابن منظور، المجلد الأول، ص 163 - دار لسان العرب.

(2) «تاج العروس من جواهر القاموس» لمحمد مرتضى الزبيدي، ج 1 ص 525 - منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

• «المعجم الوسيط»، وجاء فيه:

«الْبَحْتُ: الصَّرْفُ الخالص الذي لا يخالصه غيره، يقال: شراب بَحْتُ: غير ممزوج، وَخُبْزٌ بَحْتُ: غيرُ مَأْدُومٍ، وعربيٌّ بَحْتُ: خالص النَّسَبِ، وَظُلْمٌ بَحْتُ: صُراح، وَبَرْدٌ أَوْ حَرٌّ بَحْتُ: شديد، وَأَكَلَ اللَّحْمَ بَحْتًا: بغير خبز (يستوي في ذلك المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع)، وقد يُؤنَّث ويُثَنَّى ويُجمع فيقال: عربيَّة بَحْتَة، وأعراب بُحوت»⁽¹⁾.

• «أقرب الموارد»، وفيه:

«الْبَحْتُ: الصَّرْف... بلفظ واحد في الجميع، وإن شئتَ أَنْثَتْ وَثَنَيْتَ وَجَمَعْتَ»⁽²⁾.

(1) «المعجم الوسيط» إصدار مجمع اللغة العربيَّة القاهريَّة ج 1 ص 39- المكتبة العلمية، طهران.

(2) «أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد» للشرتوني ج 1 ص 31.

(71)

تصحیح: «لا نفي فلاناً حقه مهماً قلنا فيه»

يخطئ بعضهم أن يقال مثلاً: (لا نستطيع أن نفي الفقيده حقه)، و(مهماً فعلت فلن أفي أبي حقه علي)، و(لم يف فلان المشروع ما يستحق من الدراسة)، والصواب أن يقال: (لا نستطيع أن نوفي الفقيده حقه) - بتشديد الفاء من (وفي)، أو بتخفيفها من الرباعي المهموز «أوفي»، و«مهماً فعلت فلن أوفي أبي حقه علي»، و«لم يوف فلان المشروع ما يستحقه من الدراسة».

والسبب في هذه التخطئة أن الفعل الثلاثي (وفي) لم يرد في اللغة إلا لازماً أو متعدياً إلى مفعول واحد. مثال اللازم قولك: «وفي الشيء يفي وُفياً»: تم وكثر. ومثال المتعدي قولك: «وفي الدرهم الثقال»: أي عدله.

أما الذي يتعدى إلى مفعولين فهو الرباعي المهموز (أوفي)، والمضعف «وفي»، يقال: أوفاه حقه، ووفاه حقه. قال الله تعالى: ﴿وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ فَوْقَهُ حِسَابَهُ﴾⁽¹⁾ وقال تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾⁽²⁾. وقال تعالى: ﴿وَلِيُوفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾⁽³⁾.

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز تعدية الفعل الثلاثي (وفي) إلى مفعولين في مثل قولهم: (لا نستطيع أن نفي الفقيده حقه من الثناء). وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب التابعة للمجمع ما يأتي:

«يخطئ بعض اللغويين ما تجري به أقلام المعاصرين من نحو قولهم:

(1) سورة النور: 39.

(2) سورة البقرة: 281.

(3) سورة الأحقاف: 19.

(مدحه مدحاً لا یفیه حقّه)، على أساس أنّ الفعل (وَفَى) هذا تعدّى إلى مفعولين، على حين أنّه لم يرد في المعجمات إلا لازماً أو متعدّياً إلى مفعول واحد، مثل: (وَفَى الدَّرْهُمُ المِثْقَالَ): عَدَلَهُ، و(وَفَى فلان نَذْرَهُ): أَدَّاه.

درست اللّجنة هذا، وانتهت إلى أنّ الأسلوب تمكن إجازته على أساس أنّ الأصل في قولهم: (لا يفیه حقّه): لا يفی حقّ فلان)، وعلى هذا تكون (حقّه) بدل اشتمال من الاسم السابق الواقع مفعولاً به في الأسلوب المعاصر.

وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثالثة والأربعين المعقودة من 3 من ربيع الأول الموافق 21 من فبراير، حتى 17 من ربيع الأول 1397هـ الموافق 7 من مارس 1977م.

(72)

تصحیح: «تَرْبَوِيَّ» و«تَنْمَوِيَّ» ،
و«تَعْبَوِيَّ» و«وَحْدَوِيَّ» و«بِنْيَوِيَّ»

يُحْطَى بعضهم أن يقال في النسبة إلى «تربية»: «تربوي»، وفي النسبة إلى «تنمية»: «تنموي»، وفي النسبة إلى «تعبي»: «تعبوي»، وفي النسبة إلى «وحد»: «وحدوي»، والصواب أن يقال: «تربي»، و«تنمي» و«تعبي»، و«وحدي»، لأن ما في آخره تاء تُحذف تاءه عند النسبة إليه، ثم تزداد ياء النسبة المشددة في آخره، فيقال في النسبة إلى مكة: «مكي»، وفي النسبة إلى خليفة: «خلفي»، وفي النسبة إلى خلوة: «خلوي».

أما المنقوص، فإن كانت ياءه رابعة حذفت عند النسبة إليه وزيدت ياء النسبة المشددة، فنقول في النسبة إلى القاضي: (القاضي)، ويجوز أن تُقلب ياء المنقوص واواً ويُفتح ما قبلها، وتزداد ياء النسبة المشددة فيقال: (القاضي).

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز أن يقال: «تربوي» و«تنموي»، و«تعبي» و«وحدوي» وذلك في ثلاثة قرارات له.

1-القرار الأول: وهو قرار لجنة الأصول الآتي:

«يشيع في لغة التربية والاقتصاد مثل قولهم في النسبة إلى «تربية» و«تنمية»: «تربوي» و«تنموي». ويؤخذ على هاتين النسبتين وما شاكلهما أنهما تخالفان المشهور من فصيح العربية. فالمقرر في النسبة إلى المنقوص الذي رابعه ياء أحد وجهين: الأول: أن تُحذف الياء فيقال: قاضي.

الثاني: ألا تُحذف الياء بل يُفتح ما قبلها وتُقلب هي واواً ثم تُضاف ياء النسبة فيقال: قاضي.

ولمّا كان إعمال هذه القاعدة على (تربويّ) و(تنمويّ) يجعلها مشكلة لما أقرّه سيبيويه في نحو: عرْفُوَة وقرْئُوَة، وقد ضُمّ ما قبل الواو في المنسوب وُفِّح عند النّسب، ترى اللّجنة أنّ النّسبة إلى (تربية) و(تنمية) و(تزكية): تَرْبَوِيّ، وَتَنْمَوِيّ، وَتَزْكَوِيّ، صحيحة الاستعمال.

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

2- القرار الثّاني: وهو قرار لجنة الألفاظ والأساليب الآتي:

«لمّا كان من التّحاة من يُجيز قلب الياء واواً عند النّسب إلى الرّباعيّ الذي ثانيه ساكن وآخره ياء، سواء أكانت الياء أصلية أم منقلبة عن همزة، رأت اللّجنة - استناداً إلى هذا الرّأي - أنّ لفظي (التّربويّ)، و(التّعبويّ) صحيحان لا حرج في استعمال كليهما».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽²⁾.

3- القرار الثّالث: ونصّه:

«يُجاز استعمال (الوحدويّ) و(الوحدويّة)، نسباً على غير قياس لشيوع استعمالهما»⁽³⁾.

كما أقرّ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة جواز لفظ «بِنْيَوِيّ» نسبةً إلى «بِنْيَة». ونصّ قراره:

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السابعة والأربعين المعقودة من 8 من ربيع الآخر الموافقة 23 من فبراير، حتى 3 من جمادى الأولى 1401هـ الموافق 9 من مارس 1981م.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الأربعين المعقودة من 24 من فبراير، حتى 10 من مارس 1975م.

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثانية والأربعين المعقودة من 23 من صفر الموافق 23 من فبراير، حتى 7 من ربيع الأول 1396هـ الموافق 8 من مارس 1976م.

«یرى المجمع أنّ النسبة القیاسیة إلى «بُنّیة» هی «بُنّیّ»، ویستعمل كثير من الحدّثین فی المیادین العلمیة كلمة «بُنّیوی»، یرى المجمع جواز قبولها على أساس أنّها منسوبة إلى «بُنّیات» جمعا⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربیة بالقاهرة فی دورته الثالثة والأربعین، الجلسة الثامنة المعقودة فی 2 من مارس 1977م.

(73)

تصحیح: «اسْتَعْوَضَ اسْتِغْوَاضاً» و«اسْتَبَّيْنِ اسْتِئْبَاناً»

لا يُجِز الصَّرْفِيُّونَ أَنْ يَقَالُ: (اسْتَبَّيْنِ اسْتِئْبَاناً)، و(اسْتَعْوَضَ اسْتِغْوَاضاً)، و(اسْتَقْوَمَ اسْتِقْوَاماً)، وقد شاعت في هذا العصر كلمة «استبيان»، وخاصة في مجال استطلاعات الآراء والبحوث الميدانية، والصحيح أن يقال: استبان استبانة، واستعاض استعاضة، واستقام استقامة، ولا يجوز ظهور الياء في: اسْتَبَّيْنِ اسْتِئْبَاناً، ولا الواو في: اسْتَقْوَمَ اسْتِقْوَاماً، والسبب في ذلك أنه يجب فيه الإعلال بالثقل، فـ«استقام» - مثلاً - أصله «اسْتَقْوَمَ»، وأصل مصدره «اسْتِقْوَامٌ»، تُنْقَل فتحة الواو إلى الحرف الساكن قبلها، وتُثَلَب الواو ألفاً، فتجتمع ألفان يستحيل التطق بهما معاً، فنتخلص من إحداها بالحذف. وهل المحذوف الألف⁽¹⁾ الأولى أو الثانية؟ خلاف لا يعنينا الخوض فيه الآن، والتحقق أن المحذوف الثانية، ثم تبجيء التاء في المصدر فيقال: استقامة.

ونقول مثل ذلك في «استبان»، أصله: «اسْتَبَّيْنِ»، نُقِلَتْ حركة الياء إلى الحرف قبلها، وقُلِبَت الياء ألفاً، فصار: (استبان).

ومصدر «استبان»: «استبانة»، وأصله: «اسْتِئْبَانٌ»، ويُقال فيه: نُقِلَتْ حركة الياء إلى الحرف الذي قبلها، وقُلِبَت الياء ألفاً، فاجتمع ألفان، تخلصنا من إحداها بالحذف، والصحيح حذف الثانية، ثم زيدت التاء عوضاً عن الألف المحذوفة، فصار: استبانة.

وشدّد عند الصَّرْفِيِّينَ عن هذه القاعدة ألفاظ قليلة وردت بالتصحیح لا بإعلال الثقل، ومن ذلك: اسْتَحْوَذَ اسْتِحْوَاذاً، كما في قوله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ

(1) أسماء الحروف الهجائية يجوز فيها التذكير والتأنيث؛ تقول: هذا ألف أو هذه ألف، وهذا باء وهذه باء...

عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحْذِرْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعَكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽²⁾، وقالوا: إِنَّ ذلِكَ سَمَاعِي يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

ولكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة أجاز: «استعوض استعواضاً» و«استَبَيْن استَبياناً». وجاء في تقرير لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يجري على أقلام الكتّاب في هذه الأيام مثل قولهم: (استعوض استعواضاً) و(استبين استبياناً)، وهذه الصورة ينكرها جمهور الصرفيين، إذ يرون نقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله لتصير الصيغة: استعاض استعاضة، واستبان استبانة.

ولكنّ فريقاً من اللّغويين والتّحاة- منهم الجوهريّ وابن مالك- قد نقلوا عن أبي زيد جواز مثل: (استعوض) دون إعلال، على أنّه لغة قوم يقاس عليها، وقد عُثِرَ على نحو عشرين مثلاً جاءت بالتّصحیح، ومنها: استجوب، واستحوذ، واسترّوض، واستصوب.

ولهذا ترى اللّجنة جواز قول القائل: استعوض استعواضاً، واستَبَيْن استَبياناً. وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽³⁾.

(1) سورة المجادلة: 19.

(2) سورة النساء: 141.

(3) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثالثة والأربعين المعقودة من 3 من ربيع الأول الموافق 21 من فبراير، حتى 17 من ربيع الأول 1397هـ الموافق 7 من مارس 1977م.

(74)

تصحیح: «هي غيرة» و«صبرة»

و«هم غيرون» و«هم صبورون»

يمنع جمهور التّحاة أن تلحق تاء التّأنيث صيغة «فَعول» - بفتح الفاء - بمعنى «فاعل»، نحو: صَبور، وشَكور، وحَقود، وغيور، ونَفور، وخَجول، وَغفور، بمعنى: صابر وشاكر وحاقد وغائر ونافر وخاجل وغافر.

ويقولون: إنّ هذه الصّفة يستوي فيها المذكر والمؤنّث، فيقال: هذا رجل غيور، وهذه امرأة غيور، وهو فتى صبور، وهي فتاة صبور، والمؤمن شكور والمؤمنة شكور، ولا يقال: غَيورة وصبرة وشكورة بالتّاء..

ويقولون: شَذّ من ذلك «عَدُوّة» مؤنّث «عَدُوّ»، وهو من السّماع الذي يُحفظ ولا يقاس عليه، وقد سوّغه الحمل على «صديقة».

وقد لخص ابن مالك هذه القاعدة في ألفيته بقوله:

ولا تلي فارقةً فَعولاً أصلاً ولا المِفْعَالُ والمِفْعِيلُ
كذاك مِفْعَلٌ، وما تليه تالفِرَقٍ فشذوذٌ فيه

ويقصد بتا الفرق التّاء التي تفرق بين المذكر والمؤنّث في المشتق كعالم وعالمة وعابد وعابدة وعاكل وعاقلة، ومسموع ومسموعة، ومحبوب ومحبوبة.

وكما يمنعون دخول التّاء الفارقة على الصّفة «فَعول» بمعنى «فاعل»، يمنعون أيضاً أن تُجمع تلك الصّفة جمع مذكر سالماً بالنّسبة إلى الذّكور، ويقولون: إنّها تُجمع جمع تكسير على «فُعَل» - بضمّ الفاء والعين -، فيقال في جمع غيور: غُيُر، وفي جمع صبور: صُبُر، وفي جمع شكور: شُكُر، وفي جمع غفور: غُفُر، ولا يجوز أن يقال: غيرون وصبورون وشكورون وغفورون.

قال طرفة⁽¹⁾:

ثُمَّ زَادُوا أَتَهُمْ فِي غَيْرِهِمْ عَفُورٌ ذَنُبُهُمْ وَغَيْرُ فُحُورٍ
عَفُورٌ: جمع عَفُورٍ، وَفُحُورٌ: جمع فُحُورٍ.

وقال سعد بن معاذ رضي الله عنه لرسول الله ﷺ يوم بدر:
«... إِنَّا لَصُبْرٌ فِي الْحَرْبِ، صُدُقٌ فِي اللَّقَاءِ، لَعَلَّ اللَّهَ يَرِيكَ مِنَّا مَا تَقَرُّ عَيْنُكَ،
فَسِرْ بِنَا عَلَى بَرَكَةِ اللَّهِ».

صُبْرٌ: جمع صبورٍ، وَصُدُقٌ: جمع صَدُوقٍ.

وجعل بعضهم أَصْلَ «بَغِيًّا» في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمْلِكُ بَغِيًّا﴾⁽²⁾،
«بَغِيًّا» - وهو فعول⁽³⁾ بمعنى فاعل -، اجتمعت فيه الواو والياء، وسبقت
إحداهما بالسكون، فَقُلِبَتْ الواو ياءً، ثُمَّ أُدْغِمَت الياء في الياء، وَقُلِبَتْ ضَمَّةُ
الْعَيْن كسرة لتناسب الياء بعدها.

وهذا كله في «فَعُول» بمعنى «فَاعِل»، أَمَّا «فَعُول» بمعنى «مَفْعُول» فتلحقه
التاء، نحو: جَمَلَ رَكُوبٍ (أي مركوب) وناقة رَكُوبَةٍ (أي مركوبة)، ونحو: أَكُولَةٌ
وَحَلُولَةٌ (أي مأكولة ومحلوبة).

لكن نادى لغويون بإجازة لحوق تاء التَّانِيثِ بـ(فَعُول) بمعنى (فاعل)،

(1) هو طَرْفَةُ بن العبد بن سفيان البكري، من فحول شعراء الجاهلية واشتهر بمعلقته، يمتاز شعره
بصدق الوصف مع الاعتدال وعدم الغلو، إلا أنه يميل إلى الغرابة في اللفظ والتعقيد في التركيب،
وقد خصص لناقته خمسة وثلاثين بيتاً من معلقته وصفها فيها. قتل بالبحرين وعمره ست وعشرون
سنة.

(2) سورة مريم: 28.

(3) وقال بعضهم: «بَغِيًّا» أصله «فَعِيل» بمعنى «فَاعِل» ولم تلحقه التاء لأنه لمبالغة أو النسب. وقيل:
«بَغِيًّا» من الصفات الخاصة بالنساء ولذا لم تلحقها التاء، وقال الزمخشري: لم يقل «بَغِيَّة» رعاية
للفواصل.

فیقال: هی غَیورة وصَبورة وشكورة وفخورة... ثمَّ یُجمع «فعل» بمعنى «فاعل» للمذكر جمعاً مذكراً سالماً، ویُجمع «فعلة» جمع مؤنث سالماً، فیقال: هم غیورون وشكورون وصبورون، وهنَّ غیورات وشكورات وصبورات.

من هؤلاء الدكتور مصطفى جواد الذي اقترح على مجمع اللغة العربیة بالقاهرة إباحة جمع «فعل» بمعنى «فاعل» للمذكور جمع مذكر سالماً، وللمؤنث جمع مؤنث سالماً، فیقال: رجل غیور ورجال غیورون، وامرأة غیورة ونساء غیورات. قال - رحمه الله -:

«قد شاع هذا الجمع في لغة العصر، وصار من الضروریات، لأنَّه یصعب على العصریین جمع الغیور للرجل والمرأة على (غُیر)، وجمعه للمرأة (غیائر).. وقد أجازت العربیة تأنیث أسماء الذوات البعیده عن التأنیث، فكیف لا تُؤنَّث المشتقُّ؟ فقد جاء في الحديث النبوی الشریف قوله ﷺ لأبي ابن كعب لما أخذ قوساً على تعلیمه القرآن بعض الصحابة الكرام: «تقلِّدها شِلْوَةً من جهنم» أنَّث الشِّلْو المذكر بالتاء تشبیهاً له بمُكافئته التي هی القوس وهي مؤنثة. وقال ﷺ لأهل الیمن في الزكاة: «أَنْطُوا النَّخِیجة»، وقد أنَّث الشَّج وهو مذكر تشبیهاً له بمُكافئته وهي البهیة....»⁽¹⁾.

وممن دعا إلى إجازة لحوق التاء بـ «فعل» بمعنى «فاعل» الأستاذ عطیة الصوالحي عضو مجمع اللغة العربیة بالقاهرة الذي عزَّز رأیه بما یأتي:

«من كلام الرضی: إنَّ أصل التاء في الأسماء أن تكون في الصفات فَرَقاً بین مذكرها ومؤنثها، وإنما تدخل على الصفات إذا دخلت في أفعالها، فالصفات في لحاق التاء بها فرع الأفعال.. نحو: قامت فهي قائمة، وضربت فهو ضاربة..

(1) «دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم» للدكتور مصطفى جواد ص 184 و 185 - مطبعة أسعد، بغداد -.

وَصِيغَ المبالغات صفات قَطْعاً، داخلَةً في مفهوم اسم الفاعل ومعدودةٌ من أفرادهِ، فمن حَقَّها أن تلحق بأفعالها في التأنيث والدلالة على الحدوث. ثم هي في دلالتها تخصيص لمعنى اسم الفاعل الدال على مطلق الفعل كثيراً أو قليلاً..

قال الشاطبي⁽¹⁾ في شرح الألفيّة : «اسم الفاعل دالٌّ على الفعل كثيراً كان أم قليلاً، فيقال: «فاعل» لمن تكرر منه الفعل كثيراً، ولمن وقع منه فعلٌ مّا، لكنّه من جهة وضعه لا إشعار له بخصوص فعل، فإذا أرادوا أن يُشعروا بالكثرة، وضعوا لها مثلاً دالّاً عليها، فـ«فَعول» في الحقيقة إنما هو بدل من «فاعل» المراد به الكثرة لا من مطلق «فاعل»...

ولما كان «فَعول» دالّاً على «فاعل» المراد به الكثرة، جاز أن يُحمَل في التأنيث على فعله وإن جرى على موصوف، فيقال: امرأة ودودة وشكورة وقد نصّ على نظيره صاحب اللسان في مادة(ملل): والأنثى مَلُول ومَلُولَة، (فَمَلُول) على القياس، و(مَلُولَة) على الفعل..

ومما يُستأنَس به في تأنيث «فَعول» الصفة المشبّهة، ما ذكره صاحب اللسان عن أبي بكر. قال: قول العرب (فلان عدوّ فلان) معناه: فلان يعدو على فلان بالمكروه ويظلمه، ويقال: فلان عدوّك، وهم عدوّك، وهما عدوّك، وفلانة عدوّة فلان وعدوّ فلان، فمن قال: فلانة عدوة فلان، قال: هو خبر المؤنث، فعلامة التأنيث لازمة له. ومن قال: فلانة عدوّ فلان، قال: ذُكِرت (عدوّ) لأنّه بمنزلة قولهم: امرأة ظلوم وغضوب وصبور. قال الأزهري: هذا إذا جعلت ذلك كله في

(1) هو الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخميّ الغرناطيّ المعروف بالشاطبيّ، من أكابر الأئمة المحققين الثقات، الفقيه الأصولي المفسّر المحدث اللغويّ، الجدليّ البارِع والمحقّق الثبَت. كان صالحاً ورعاً متّبِعاً للسنة محارباً للبدعة. من كتبه: «الموافقات» في أصول الأحكام، و«شرح الألفيّة» في أربعة مجلدات و«الاعتصام» و«عنوان الاتفاق في علم الاشتقاق». توفي سنة 790هـ.

مذهب الاسم والمصدر، فإذا جعلته نعتاً محضاً قلت: هو عدوّك، وهي عدوّتك، وهم أعداؤك، وهن عدوّاتك»⁽¹⁾.

وممن دعوا إلى إجازة غيورة وصبورة وشكورة وأمثالها الأستاذ عباس حسن عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة ومؤلف كتاب «النحو الوافي». واستند في دعوته إلى ما يأتي:

- 1- الأصل في الأسماء المعربة المشتقة أن تلحقها علامة تأنيث للفرق بين مذكرها ومؤنثها كالتاء، مثل: راحم وراحمة ومشهور ومشهورة وفريح وفريحة.
- 2- عدل العرب عن ذلك الأصل عدولاً غالباً عند استعمالهم صيغة «فعل» بمعنى «مفعول»، على أن يكون الموصوف مذكوراً أمناً للبس، فقالوا: هذا عمل حميد، وهذه مهمة حميد.

3- لا مانع من الرجوع إلى الأصل، لأنّ العدول لم يكن أمراً محتوماً مطرداً وإنّما كان أمراً غالباً للتخفيف، ويقابل هذا الغالب لغة الكثير... ولو أردنا بالغالب ما يقابل القليل - على فرض هذا - لكان المراد القلة النسبية، وهذه لا تمنع القياس.

قال الرضي (كما ورد في تاج العروس): «ومما يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا تلحقه التاء: «فعل» بمعنى «مفعول»، إلا أن يُحذف موصوفه، نحو: هذه قتيلة فلان وجريحته. ولشبهه لفظاً بـ «فعل» بمعنى «فاعل» قد يُحْمَل عليه فتلحقه التاء مع ذكر الموصوف أيضاً، نحو: «امرأة قتيلة»، كما يُحْمَل «فعل» بمعنى «فاعل» عليه فتُحذف منه التاء نحو: «مِلْحَقَة جديد».

كلّ ما سبق هو في صيغة «فعل» بمعنى «مفعول»، وصرّح أئمة النحو الأقدمون بأنّ الأربعة الأخرى، وهي: «فَعول» بمعنى «فاعل»، و«مِفْعَال»،

(1) مجلة مجمع اللغة العربيّة، ج 34، ص 360 وما بعدها - باختصار -.

و«مفعیل»، و«مفعَل»، یُشترط لحذف التاء فیها ما یُشترط فی «فعلیل»، ونصّوا على أن تقول: صبرة ومِعْطاءة، إذا لم یُعَرَف الموصوف...

ویلاحظ أن غیر الغالب هنا لیس مَعِیاً، وإن كان الغالب هو الأفصح والأقوى، وفرقٌ بین الخطأ الصّریح و بین الصّحیح...⁽¹⁾

وقد درست لجنة الألفاظ والأساليب مسألة جواز لحق التاء بالصفة «فعلول» بمعنى «فاعل»، وجمع «فعلول» جمع تصحیح. وجاء فی قرار اللجنة ما یأتی:

«يجوز أن تلحق تاء التأنیث صیغة «فعلول» بمعنى «فاعل»، لما ذكره سیبویه من أن ذلك جاء فی شيء منه، وما ذكره ابن مالك فی (التسهيل) من أن امتناع التاء هو الغالب، وما ذكره السیوطي فی (اللمع) من أن الغالب ألا تلحق التاء هذه الصفات، وما ذكره الرضی من قوله: (ومما لا یلحق تاء التأنیث غالباً مع كونه صفة فیستوي فیها المذكر والمؤنث: فعلول).

ويمكن الاستئناس فی إجازة دخول التاء على «فعلول» بأن صیغ المبالغة كاسم الفاعل، يمكن أن تتحول إلى صفات مُشَبَّهة، وعلى ذلك - فی حالة دلالتها على الصفة المشبَّهة - يمكن أن نلمح المعنى الأصلي لها وهو المبالغة، فتدخل علیها التاء جَرِياً على قاعدة دخول التاء فی اسم الفاعل وفي صیغ المبالغة للتأنیث. وعلى هذا یجري على تلك الصیغة - بعد جواز تأنیثها- ما یجري على غیرها من الصفات التي یُفرَق بينها وبين مذكرها بالتاء فتُجمع جمع تصحیح⁽²⁾ للمذكر والمؤنث».

وقد وافق مجمع اللغة العربیة بالقاهرة على هذا القرار⁽³⁾.

(1) مجلة مجمع اللغة العربیة، المجلد 34 ص 364 و 365 باختصار.

(2) المقصود بجمع التصحیح جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم، ویقال له ایضاً: جمع السّلامة.

(3) مؤتمر مجمع اللغة العربیة بالقاهرة فی دورته الرابعة والثلاثین المعقودة من 29 من شوال الموافق 29 من ینایر، حتى 9 من ذي القعدة 1387هـ الموافق 8 من فبرایر 1968م.

(75)

تصحیح: «هذه امرأة مِغْطَاءة» و«مِغْطِیرَة» و«مِغْشامة»

- بتاء التأنیث فی الصیغ الثلاث-

من الصِّفات الّتی یقول التّحاة: إنّها لا تدخلها التّاء الفارقة ویستوي فیها المذکر والمؤنّث:

أ- صیغة «مِفْعَال» - بكسر المیم -، نحو: مِهُذَار (لِکثیر الهذر وکثیرته) ومِفْتَاح (لِکثیر الفتح وکثیرته)، ومِفْرَاح (لِکثیر الفرح وکثیرته)، ومِغْطَاء (لِکثیر العطاء وکثیرته)، فیقال: هذا رجل مِهُذَار، وهذه امرأة مِهُذَار، ولا یقال: مِهُذَارَة، وفلان مِفْتَاح للخیر، وفلانة مِفْتَاح للخیر، ولا یقال: مِفْتَاحَة، وهو مِفْرَاح وهي مِفْرَاح، ولا یقال: مِفْرَاحَة، وهو کریم مِغْطَاء وهي کریمَة مِغْطَاء، ولا یقال: مِغْطَاءَة.

وشدّ من ذلك: (مِیقان ومِیقانة) - لِکثیر الیقین وکثیرته.

ب- صیغة «مِفْعِيل» - بكسر المیم - نحو: مِئْطِیق (للبلیغ والبلیغة)، ومِغْطِیر (لِکثیر العِطَر وکثیرته)، فیقال: هذا فتی مِئْطِیق، وهذه فتاة مِئْطِیق، ولا یقال: مِئْطِیقَة. وهذا شاب مِغْطِیر وهذه شابة مِغْطِیر، ولا یقال: مِغْطِیرَة.

وشدّ من ذلك مِسْکین ومِسْکينة بالتّاء فی المؤنّث.

ج- صیغة «مِفْعَل» - بكسر المیم وفتح العین -، نحو: مِغْشَم (للجریء الشّجاع والجریئة الشّجاعة)، فیقال: رجل مِغْشَم، وامرأة مِغْشَم، ولا یقال: مِغْشَمَة، ومِطْعَن (لِکثیر الطعن وکثیرته) فیقال: رجل مِطْعَن وامرأة مِطْعَن، ولا یقال: مِطْعَنَة.

هذا ما یقوله التّحاة، وقد ذکره ابن مالک فی ألفیته فقال:

ولا تلي فارقةً فَعُولاً أصلاً ولا المِفْعَالُ والمِفْعِيلُ
 كذلك مِفْعَلٌ وما تليهِ تا الفرق فَشُدُوزٌ فيه
 ولكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة أجاز إلحاق تاء التّأنيث بالصفات على
 زنة: «مِفْعَال»، و«مِفْعِيل» و«مِفْعَل». وقد سبق أن ذكرنا إجازته إلحاق تاء التّأنيث
 بفعول بمعنى فاعل.
 ونصّ قراره:

«يجوز أن تلحق تاء التّأنيث صفة: (مِفْعِيل) و(مِفْعَال) و(مِفْعَل)، سواء أذكر
 الموصوف أم لم يُذكر، مثل: مسكين ومسكينة، ومعطار ومعطارة...»⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته السادسة والأربعين المعقودة من 30 من ربيع الآخر
 الموافق 17 من مارس، حتى 14 من جمادى الأولى 1400 هـ الموافق 31 من مارس 1980 م.

(76)

تصحیح: «استَعَرَضَ القائد الجند»

يُسْتَعْمَلُ الفعل (اسْتَعَرَضَ) وما اشْتُقَّ منه كثيراً في لغة العصر، فيقولون مثلاً:
 (استعرض قائد الجيش جنوده). و(استعرض الوافدين أوجه التعاون بين بلديهما)،
 و(سأستعرض في تقرير كل مراحل المشروع)، و(قام طلبة الجامعة باستعراض
 رياضي جميل).

ويخطئ بعضهم الفعل (اسْتَعَرَضَ)، بحجة أنه لم يرد في المعجمات بهذا المعنى،
 والصواب أن يقال: (عَرَضَ قائد الجيش جنوده)، و(عَرَضَ الوفدان أوجه التعاون
 بين بلديهما)، و(سأعرض في تقرير كل مراحل المشروع)، و(قام طلبة الجامعة
 بعرض رياضي جميل).

جاء في «مختار الصحاح»:

«وَعَرَضَ الجند: إذا أَمَرَهُمْ عليه وَنَظَرَ ما حالَهُمْ ... واستَعَرَضَهُ : قال له :
 اغرُضْ علي ما عندك»⁽¹⁾.

وفي «المصباح المنير»:

«وَعَرَضْتُ المتاع للبيع: أظهرته لذوي الرغبة ليشتروه، وعَرَضَتِ الجند:
 أَمَرَزْتَهُمْ ونَظَرْتُ إليهم لتعرفهم»⁽²⁾.

وفي «القاموس المحيط»:

«وَعَرَضَ الجندَ عَرَضَ عَيْنٍ: أَمَرَهُمْ وَنَظَرَ حالَهُمْ ... واستَعَرَضَتِ النَّاقَةُ باللحم:
 قَذَفَتْ. واستَعَرَضَهُمْ: قَتَلَهُمْ ولم يسأل عن حال أحد»⁽³⁾.

(1) «مختار الصحاح» للرازي، ص 426.

(2) «المصباح المنير» للفيومي، ص 402.

(3) «ترتيب القاموس المحيط» للشيخ الطاهر الزاوي، ج 3 ص 193، 194، 195.

وفي «أساس البلاغة»:

«واستعرض الخوارجُ الناس: إذا خرجوا لا يُبالون من قتلوا»⁽¹⁾.

لكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة أجاز الفعل «استعرض» بالمعنى الذي يستعمله المعاصرون فيه، كقولهم: «استعرض القائد جنده». وجاء في تقرير لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يشيع في لغة العصر استعمال اللفظ «استعرض» كثيراً في مثل قولهم: (استعرض القائد جنده)، وهو معنيّ لم تثبته المعجمات اللغوية.

درست اللّجنة هذا، ثم انتهت إلى أنّ الفعل «استعرض» مشتقّ على صيغة (استفعل) من الثلاثي «عرض» لإفادة الطلب المجازي، بناء على قياسية دلالة السين والتاء على الطلب كما سبق للمجمع إقرار ذلك، وعلى أنّ الطلب يكون غير حقيقيّ في كثير من أمثلة هذه الصيغة كما جاء في أقوال الكثير من العلماء القدامى.

ولهذا ترى اللّجنة أنّ استعمال هذا اللفظ صحيح في المعنى الذي يستعمله المعاصرون فيه».

وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽²⁾.

(1) «أساس البلاغة» للزمخشري، ص 622- كتاب الشعب 120-.

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثالثة والأربعين المعقودة من 3 من ربيع الأول الموافق 21 من فبراير حتى 17 من ربيع الأول 1397هـ الموافق 7 من مارس 1977م.

(77)

تصحیح: «أَمَعَنَ فلان النَّظَرَ»

يُخَطِّئُ الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمَ الْيَازْجِيَّ أَنْ يَقَالَ: (أَمَعَنَ فلانٌ في الأمر)، أو (أَمَعَنَ فلانٌ النَّظَرَ في الأمر). قال: (ويقولون: أَمَعَنَ في الأمر، وتمَعَنَ فيه، أي تدَبَّرَهُ وتَقَصَّى النظر فيه، وربما قالوا: تَمَعَّنَهُ، وأَمَعَنَ فيه النظر، وكل ذلك غلط، لأنَّ الإِمعانَ بمعنى الإِبعاد في المذهب، وهو لا يُسْتَعْمَلُ إلا لازماً، يقال: أَمَعَنْتِ السفينةُ في البحر، أي أَوْغَلَتْ، وأَمَعَنَ الطائرُ في الطيران إذا تَبَاعَدَ. وقد يُسْتَعْمَلُ بمعنى المبالغة في الأمر مجازاً، يقال: أَمَعَنَ في الطعام والشراب وأَمَعَنَ في الضَّحِكِ)⁽¹⁾.

وحذا حذو الشَّيْخِ الْيَازْجِيَّ في تَخْطِئَةِ الْفِعْلِ «أَمَعَنَ» متعدياً بنفسه إلى المفعول به الأستاذ عَبَّاسُ أَبُو السَّعُودِ. قال:

«ويقولون: أَمَعَنَ فلان النَّظَرَ، والصَّواب: أَمَعَنَ في النَّظَرِ، وفي الصَّحراء، وفي البحر، لأنَّ الإِمعانَ هو الإِبعاد والمبالغة في الاستقصاء. ولك أن تعبَّرَ عن هذا المعنى بقولك: أُنَعِمَ فلان النَّظَرَ، أو: أُنَعِمَ فلان في النَّظَرِ إذا بالغ فيه»⁽²⁾.

لكن مجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة أجاز استعمال الفعل «أَمَعَنَ» متعدياً بنفسه إلى المفعول به. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يشيع في استعمال المعاصرين مثل قولهم: (أَمَعَنَ النَّظَرَ في الأمر) متعدياً بنفسه. والمُتَّبَتُّ في المعجمات أن (أَمَعَنَ) فعل لازم يتعدى بالحرف.

واللجنة تُجيز ذلك الاستعمال لوروده في نَصِّين من الشَّعر الجاهلي، إمَّا على أنَّ

(1) «لغة الجرائد» للشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ الْيَازْجِيَّ، ص 16-الطبعة الأولى، مطبعة التقدّم بمصر.

(2) «أزاهير الفصحى في دقائق العربية» لعباس أبو السعود، ص 199-دار المعارف بمصر.

الاسم مفعول به، وإِما على أَنَّ الاسم منصوب على نَزْع الخافض.
يُضاف إلى ذلك أَنَّ من المثبت في المعجمات: (أَنْعَمَ النَّظَرُ) في معنى (أَمْعَنَ
النَّظَرُ)، ومن المحتمل أن يكون بين الفعلين قلب مكاني⁽¹⁾.
وقد وافق مجمع اللغة العربيّة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرابعة والأربعين المعقودة من 13 مارس حتى 27
منه 1978م.

(78)

تصحیح: «لا غیر»

يُخَطِّئُ ابن هشام أن يقال: «لا غير»، ويرى أن الصواب أن يقال: «ليس غير» قال في المغني: «غير: اسم مُلازم للإضافة في المعنى، ويجوز أن يُقطع عنها لفظاً إن فُهم المعنى، وتقدّمت عليها كلمة «ليس»، وقولهم: (لا غير) لَحْنٌ⁽¹⁾.

ويُستفاد من كلام السيوطي في «همع الهوامع» أنه يمنع: «لا غير». قال: «ويجوز حذف ما بعد (إلاّ) وبعد (غير)، وذلك بعد (ليس) خاصّة. يقال: جاءني زيد ليس إلاّ، أو ليس غير، أي ليس الجائي إلاّ هو أو غيره، وقبضت عشرة ليس إلاّ، أو ليس غير، أي ليس المقبوض غير ذلك، أو ليس غير ذلك مقبوضاً⁽²⁾».

فقوله: «وذلك ليس خاصّة» يشير إلى أنه لا يُجيز الحذف بعد «لا». لكن صاحب كتاب «التحو الوافي» يصحّح «لا غير»، ويردّ على من منعه. قال:

«غير: في أكثر أحوالها ملازمة للإضافة إمّا لفظاً ومعنى، وإمّا لفظاً فقط، بأن يُحذف المضاف إليه بشرط أن يكون معلوماً ملحوظاً لفظه في النية والتقدير، وأن تكون كلمة (غير) مسبوقة بإحدى أداتي التثني: (ليس) أو (لا) دون غيرهما من ألفاظ التثني، نحو: شبح الفقراء غادٍ ورائحٌ على ثلاثة ليس غير: مُسْرِف،

(1) «مغنى اللبيب عن كتب الأعراب» لابن هشام الأنصاري، ج 1 ص 157 - دار الكتاب العربيّة، بيروت-.

(2) «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» لجلال الدين السيوطي، ج 3 ص 280 - دار البحوث العلمية-.

ومُقَامِر، وعاطل، أي ليس غير الثلاثة. ونحو: الصَّبر صبران لا غير: صبر تَجَلَّد يكون من القويِّ المهوب، وصبر تَبَلَّد يكون من العاجز المغلوب، أي: لا غير الصبرين..

ويُعَارِض بعض التَّحَاة في «لا» التَّافِيَة، ويرى الاقتصار على (ليس) دون سواها من أدوات التَّفِي، ولكن الثَّقَات يدفعون معارضته بالمنقول الصَّحيح من كلام العرب، ويجيزون القياس عليه، سواء أكانت «لا» نافية للجنس أم لغيره⁽¹⁾. وقال صاحب كتاب «ضياء السَّالك»: «

«وإجمال القول أنَّ (غير) تُعَرَّب بالحركات كلّها بدون تنوين على حسب الجملة قبلها إذا أُضيفت لفظاً ومعنى، وكذلك الشَّأن إذا حُذف المضاف إليه وُيَوَّى لفظه وسبقها (ليس) أو (لا) ... وإذا لم تُسَبِّق (غير) بـ (ليس) ولا (لا) التَّافِيَتَيْن، استعملت نعتاً أو نُصِبَت على الاستثناء على حسب الحالة»⁽²⁾.

والعجيب أن ابن هشام الذي اعتبر في كتابه «المغني» قولهم: (لا غير) لَحْنًا، استعمل (لا غير) في الكتاب نفسه، فقال:

«الموضع الخامس: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِّي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾⁽⁷⁹⁾ ولا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا»⁽³⁾. قرئ في السبعة برفع (يأمركم) ونصبه، فمن

(1) «النحو الوافي» لعباس حسن، ج 3 ص 112- دار المعارف بمصر.

(2) «ضياء السالك إلى أوضح المسالك» لمحمد عبدالعزيز النجار، ج 2 ص 331- الطبعة الأولى، مطبعة الفجالة الجديدة.

(3) سورة آل عمران: 79-80.

رفعه قطعه عمّا قبله، وفاعله ضميره تعالى أو ضمير الرسول، ويؤيد الاستئناف قراءة بعضهم (ولن يأمركم). و(لا) على هذه القراءة نافية لا غير⁽¹⁾.

وسبحان من لا ينسى ولا يسهو.

(1) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام الأنصاري، ج 1 ص 252، دار الكتاب العربي.

(79)

تصحیح: «نشاطات» و«أنشطة»

يتحرّج كثيرون من جمع كلمة «نشاط» لأنها مصدر: «نَشِطَ إليه وله»، والمصادر لا تُجمع. وعلى قَرَضِ انتقالها من المصدرية إلى الاسمية لا يجوز جمعها لأن المعجمات اللغوية لم تذكر لها جمعاً. لذلك يقولون: «تقوم شركتنا بأنواع مختلفة من النشاط» بدلاً من: «تقوم شركتنا بأنشطة مختلفة»، و«يزاول النادي أنواعاً من النشاط» بدلاً من: «يزاول النادي أنشطة».

لكن جمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز جمع (نشاط) على (نشاطات) و(أنشطة) في قرارات منفصلين.

القرار الأول⁽¹⁾: وافق فيه المجمع على قرار لجنة الأصول الآتي:

ترى لجنة الأصول إجازة جموع التأنيث الشائعة الآتية:

إطارات - بلاغات - جزاءات - جوازات - حسابات - خطابات - خلافات - خيالات - سندات - شعارات - صراعات - صمّامات - ضمانات - طلبات - عطاءات - غازات - فراغات - قرارات - قطارات - قطاعات - مجالات - معاشات - معجمات - مفردات - نُتوءات - نداءات - نزاعات - نشاطات - نطاقات..

وعلى أساس الخضوع لضابط عام من ضوابط اللغة، كاعتبار التاء في المفرد، أو ملح الصفة فيه.

وما لا يندرج من هذه الجموع تحت ذلك يُجاز استثناساً بما ورد من كلمات

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته التاسعة والثلاثين المعقودة من 9 من المحرم الموافق 12 من فبراير، حتى 22 من المحرم 1393هـ الموافق 25 من فبراير 1973م.

فصاح ثلاثیة ورباعیة مجموعة جمع تأنیث ، ومفردها مذکر غیر عاقل، وبما قاله سیبویه والزّحشری وابن عُصفور⁽¹⁾ و غیرهم من إجازة جمع التأنیث للمذکر غیر العاقل إذا لم یُسَمَّعْ له جمع تکسیر، وبما قاله ابن الأنباری⁽²⁾ والفراء وابن جنيّ والکِندي⁽³⁾ من إجازة جمع التأنیث فیما لا یَعْقِل، وأن القیاس یعضده أو أنه القیاس».

تضمّن هذا القرار إجازة «نشاطات» وهو جمع «نشاط»، كما تضمّن إجازة «قطارات» جمع «قطار» وهو ما یُخْطِئُهُ بعضهم بدعوى أن الصواب فی جمع «قطار» هو «قُطَر» كحمار وحُمر وحصان وحُصن، وأجاز القرار أيضاً جمع «جواز» على «جوازا»، وقد خطّاه بعضهم بحجّة أن جمع «جواز» هو «أَجَوَزة».

القرار الآخر⁽⁴⁾: وقد وافق فیهِ مجمع اللّغة العربیة بالقاهرة على إجازة جمع «نشاط» على «أنشطة»، بناء على قرار لجنة الألفاظ والأسالیب الآتی:

«یشیع فی اللّغة المعاصرة استعمال «الأنشطة» مُراداً بها الدّالة على جملة

(1) هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور، الحضرمي الأشبيلي، من كبار علماء العربية بالأندلس، وكان صبوراً على المطالعة، وكان أبو حيان لا يفارقه. لم يهتم بغير النحو الذي نبغ فيه. من كتبه: الممتع فی التصريف، والمقرب فی النحو، توفي سنة 669هـ.

(2) هو الإمام أبوبكر محمد بن القاسم الأنباري، كان نحويّاً كبيراً وعالماً بالأدب كثير الحفظ قيل: كان یحفظ ثلاث مئة ألف بیت شاهداً فی القرآن، وكان یملي من حفظه، وكان زاهداً ثقة متديناً من أهل السنة. وكان یقول بالقیاس فی النحو، وثقل عنه: من أنكر القیاس فقد أنكر النحو، وكان على سعة من رزق الدنيا. من كتبه التي أملاها: «كتاب الأضداد» و«أدب الكاتب» و«المقصود والممدود»، وشرح شعر الأعشى والناطقة وزهير. توفي ببغداد سنة 327هـ.

(3) هو أبو الیمن زید بن الحسن بن سعید الحميري تاج الدین الكندي، كاتب وشاعر وعالم. قصده الناس بدمشق یقرأون علیه كتاب سیبویه والإيضاح والحماسة وغيرها. من كتبه شرح دیوان المتنبي. وله دیوان شعر. توفي سنة 613هـ.

(4) مؤتمر مجمع اللّغة العربیة بالقاهرة فی دورته السادسة والأربعین المعقودة من 30 من ربيع الأول الموافق 17 من مارس، حتى 14 من جمادى الأولى 1400هـ الموافق 31 من مارس 1980م.

الأعمال المتنوعة التي يمارسها المرء أو الجماعة في الحياة العامة من رياضية واجتماعية وثقافية.

وقد يؤخذ على هذا الاستعمال أنّ (الأنشطة) جمع (نشاط)، وهو مصدر، والأصل في المصدر ألاّ يثنى ولا يُجمع، لأنّه يدلّ على القليل والكثير، ثم إن جمعه في حالة جوازه على صيغة (أفْعَلَة) غير مسموع.

واللجنة ترى إجازة التعبير على أساسين:

الأول: أنّ جمهرة علماء اللغة يُجيزون جمع المصدر إذا تعددت أنواعه، والنشاط متعدّد الأنواع.

والآخر: أنّ جمهرة علماء التصريف يُجيزون (فَعَالاً) على (أفْعَلَة) جمع قلة. هذا وقد سبق للمجمع أن أصدر قراراً⁽¹⁾ يجوّز (فَعَالاً) على (أفْعَلَة) جمع قلة.

وبناءً على هذين القرارين المجمعين، لا حرج علينا في أن نجمع «نشاطاً» على «نشاطات» أو «أنشطة».

(1) ونصّ القرار:

«يُجْمَعُ فَعَال كَزَمَان، وَفَعَال كَحِمَار وَإِزَار، وَفَعِيل كَقَضِيب وَرَغِيف على (أفْعَلَة) جمع قلة، و(فُعُل) جمع كثرة، و(فُعْلَان) أيضاً في باب (فَعِيل)، دورة المجمع الرابعة، الجلسة السابعة».

تصحيح: «ملابس جاهزة»

نقرأ ونسمع كثيراً في وقتنا الحاضر مثل قولهم: (هذا متجر يبيع الملابس الجاهزة)، و(عرضت شركة كذا بيع مساكن جاهزة بالتقسيط)، و(المشروع جاهز للتنفيذ)، و(نحن جاهزون لخوض معركة التحرير).

وينكر بعضهم استعمال (جاهز) و(جاهزة) لأن هذه الصيغة تنبئ أن الفعل المأخوذة منه ثلاثي، وهو «جَهَّز»، إذ المعروف أن صيغة (فاعِل) لا تأتي إلا من الثلاثي، فَعَالِمٌ من «عَلِمَ»، وَكَاتِبٌ من (كَتَبَ)، وَجَاهِلٌ من «جَهَلَ»، وهكذا. والثلاثي (جَهَّزَ) لا وجود له في المعجمات بالمعنى المراد. وإنما الموجود فيها بهذا المعنى هو الفعل (جَهَّزَ) بالتضعيف، فيقال: (جَهَّزَ) فلان العروس (تجهيزاً)، و(جَهَّزَهُ): هَيَّأَ له جهاز سفره، و(جَهَّزَ عثمان بن عفان - رضي الله عنه - جيش المسلمين في غزوة العُسرة بألف مقاتل).

وبناء على ذلك نقول: (ملابس مُجَهَّزة)، وليس جاهزة، و(مساكن مُجَهَّزة)، و(المشروع مُجَهَّز للتنفيذ)...

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز مثل قولهم: (ملابس جاهزة)، و(مساكن جاهزة). وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي: يشيع على ألسنة المعاصرين قولهم: (ملابس جاهزة) أو (مساكن جاهزة). وقد يُؤخذ على استعمال اللفظ أن معجمات اللغة لم تثبت في هذا المعنى إلا (جَهَّزَ) المضَعَّف، فالملابس مُجَهَّزة.

درست اللجنة هذا، وانتهت إلى أن قولهم: (ملابس جاهزة)، يُجاز بأحد وجهين:

أولهما: أنه يمكن اشتقاق فعل ثلاثيّ من (الجهان) باعتباره اسم ذات، ويكون (جاهز) حينئذ وصفاً من هذا الفعل.

والثاني: أن وجود المضعّف يُشعر أنّ للمادّة ثلاثيّاً مُهملاً لم تُثبِتْهُ المعجمات، ويكون (جاهز وجاهزة) وصفاً منه، وهو كثير في اللّغة.

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسة والأربعين المعقودة من 21 من فبراير، حتى 12 من مارس 1979م.

تصحیح: «قیاسیة النَّحْتِ»

النَّحْتُ في اللّغة أن تُؤخذ كلمة من كلمتين فأكثر على سبيل الاختصار. قد نَحَتَ العرب من «بسم الله الرحمن الرحيم» فقالوا: «بَسْمَلٌ يُبَسِّمُ بَسْمَلَةً وهو مُبَسِّمٌ». وقد جاء ذلك في قول عمر بن أبي ربيعة:

لقد بَسْمَلْتُ ليلي غداة لَقِيْتُهَا فيا حَبَّذا ذاك الحبيبُ المُبَسِّمُ
ونحتوا من (سُبْحَانَ اللَّهِ) فقالوا: (سَبَحَلٌ يُسَبِّحُ سَبَحَلَةً)، ونحتوا من (الحمدُ لله) فقالوا: (حَمْدٌ يُحْمَدُ حَمْدَةً)، ونحتوا من (لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله) فقالوا: (حَوْقَلٌ يُحَوَّقَلُ حَوْقَلَةً)، ونحتوا من (لا إله إلا الله) فقالوا: (هَيْلَلٌ يُهَيَّلَلُ هَيْلَلَةً)، ونحتوا من (حَيٍّ على الصَّلَاة) فقالوا: (حَيْصَلٌ يُحْيِصَلُ حَيْصَلَةً)، ونحتوا من (حَيٍّ على الفلاح) فقالوا: (حَيْعَلٌ يُحْيِيعَلُ حَيْعَلَةً)، ونحتوا من (أَدَامَ اللَّهُ عَزَّكَ) فقالوا: (دَمَعَزٌ يُدَمَعَزُ دَمَعَزَةً)، ونحتوا من (أَطَالَ اللَّهُ بقاءك) فقالوا: (طَلْبَقٌ يُطَلْبَقُ طَلْبَقَةً)، ونحتوا من (جُعِلْتُ فِدَاكَ) فقالوا: (جَعْفَلٌ يُجَعْفَلُ جَعْفَلَةً). وبعضهم يقول: (جَعْفَدَ...).

وذكر الفراء أن قولهم في الدعاء: (اللَّهُمَّ) منحوت من: (يا الله أُمَّنًا بخير) أي أقصِدنا، وأنَّ بعض العرب يقولون: «معي عشرة فَأَجِدْهُنَّ» أي اجعلنَّ أحد عشر. ونُقِلَ عن الخليل أنَّ (لَنْ) منحوتة من (لا) و(أَنْ)⁽¹⁾.

وعلماء اللّغة الأقدمون على أنَّ (النَّحْتِ) سماعيٌّ، يُقْتَصَر فيه على ما ورد عن العرب، وليس لنا أن نتوسّع فيه.

(1) «إعراب القرآن الكريم وبيانه» لمحيي الدين الدرويش، ص 11 ، ج1، دار الإرشاد، واليماة للطباعة والنشر، ودار ابن كثير -.

ولكن نظراً إلى حاجتنا الملحة إلى التّحت في تعريب المصطلحات العلميّة والفنيّة الحديثة، وحتى لا تكون لغتنا عاجزة عن مواكبة العصر والتّطور السريع فيه، أجاز مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة قياسيّة التّحت عندما تدعو الحاجة العلميّة إليه.

وقبل أن يُجيز المجمع قياسيّة التّحت، أَلَفَ لجنة من كبار العلماء الأعضاء فيه لدراسة الموضوع. وقد قدّمت اللّجنة تقريرها إلى مؤتمر المجمع، وجاء فيه: «التّحت ضَرْبٌ من الاختصار، وهو أخذ كلمة من كلمتين فأكثر. وقد نحتوا على منهاج الأفعال الرباعية في الأفعال، والحماسيّة في الأسماء، فنحتوا من الجملة فقالوا: سَبَحَلْ سَبَحَلَة في النحت من (سبحان الله)، وَحَمَدَلْ حَمَدَلَة من (الحمد لله)، وَبَسَمَلْ من (بسم الله)، وَمَشَكَنْ من (ما شاء الله كان)، وَحَسَبَلْ من (حسبي الله)، وَدَمَعَزْ من (أدام الله عزك)، وَكَبَتَعْ من (كَبَتَ الله عدوك)، وَجَعَقَدْ من (جُعِلَتْ فداك)، وَحَوَقَلْ من (لا حول ولا قوة إلا بالله)، وَطَلَبَقْ من (أطال الله بقاءك)، إلى آخر ما جاء عنهم.

ويؤخذ من التّحت المتقدّم:

أولاً: أنّه لا يجب في التّحت الأخذ من كل كلمة من المنحوت، فإن الدّمَعَزَة والكَبَتَعَة لم يُؤخَذَ فيها حرف من حروف لفظ الجلالة.

ثانياً: أنّه لا يجب أن تؤخذ الكلمة الأولى بتمامها كما هو واضح.

ثالثاً: أنّه لا تجب المحافظة على حركات الحروف وسكناتها في التّحت، فإنّ الشّين في (مَشَكَنَة) ساكنة وهي في المنحوت منه متحرّكة...

.... وجاء عن المتأخّرين أنّهم قالوا: (الْفَذْلَكَة) من قولهم حين يجمل الحساب بعد تفصيله: (فَذَالِكْ كَذَا)، وقالوا: (الْحُرْزَمَة) من الحُزْم والرّأي، وقال الزّحشرّي: (البَلْكَفَة) من قولهم: بَلَا كَيْف. ويقول المؤلفون: (الْفَنَقَلَة) من

قولهم: (فإن قيل).

ونحتوا من المركب الإضافي، فقالوا في النسب إلى (عبد القيس): عَبَقِيّ، وإلى (عبد شمس): عَبْشَمِيّ، وإلى (عبد الدار): عَبْدَ رِيّ، وإلى (امرؤ القيس) الشاعر: مَرْقِيبِيّ...

وقال ابن فارس في باب النّحت من فقه اللّغة: العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار، يقولون: رجل عَبْشَمِيّ منسوب إلى اسمين، وأشدّ الخليل:

أقول لها ودمع العين جارٍ ألم يُحْزِنُكَ حَيْعَلَةُ المنادي؟
حَيْعَلَةُ: من قولهم (حيّ علي...)..

... والمتقدمون على أنّ النّحت سماعيّ فيوقف على ما سُمع وليس لنا أن ننحت. ولعلّ هذا لأنّ النّحت اختراعُ ألفاظٍ لم تعرفها العرب فلا تدخل في لغتهم.

وقد نُقل عن بعض المتأخرين نسبة القول بقياسيّته إلى ابن فارس. قال الخضرِيّ في حاشيته على ابن عقيل:

(ونُقل عن فقه اللّغة لابن فارس قياسيّته، ومثل هذا نُقل عن الشُّمُونِيّ⁽¹⁾. وقد نقلنا فيما تقدّم عبارة ابن فارس، وهي لا تفيد القياسيّة إلا إذا نُظِرَ إلى أنّ ابن فارس ادّعى أكثرية النّحت فيما زاد على ثلاثة، ومع الكثرة تصحّ القياسيّة والاتّساع.

ونحن نقول بجواز النّحت في العلوم والفنون للحاجة الملحة إلى التعبير عن معانيها بألفاظ عربية موجزة⁽²⁾.

(1) هو أحمد بن محمد بن حسين بن علي الشُّمُونِيّ أبو العباس تقي الدين، محدّث ومفسّر ونحويّ. من كتبه شرح المغني لابن هشام و«مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا» توفي بالقاهرة سنة 872هـ.

(2) مجلة مجمع اللّغة العربيّة، ج 7 ص 201.

وقد وافق مجمع اللغة العربیة بالقاهرة على جواز قیاسیة التّحت عندما تُلجىء إليه الضرورة العلمیة⁽¹⁾.

وفي تاریخ لاحق وضع مجمع اللغة العربیة بالقاهرة ضوابط للنّحت واتّخذ في ذلك قراراً هذا نصّه:

«التّحت ظاهرة لغویة أُخذ بها قديماً وحديثاً، وقد وردت منه كثرة تُجیز قیاسیته، فینتحت عند الحاجة من كلمتين أو أكثر، على أن یُسّعمل الحرف الأصلی دون الزوائد، وأن یُلْتزَم الوزن العربی إذا كان المنحوت اسماً، وأن تضاف إليه یاء النسب إن كان وصفاً، وأن یُقْتصر على وزن (فَعْلَل) و(تَفَعَّلَل) إن كان فعلاً، إلّا إذا اقتضت الضرورة غیر ذلك»⁽²⁾.

وهذه أمثلة من كلمات منحوتة وضعتها لجنة الكیماء والطبیعة في مجمع اللغة العربیة بالقاهرة لمصطلحات كیماویة:

- حَلَمًا: فِعْلٌ منحوتٌ من (حَلَّلَ بالماء)، والاسم: الحُلْمَاءُ.
- برمائی: نَحْتُ من (البرّ والماء).
- لَكَلَر: نَحْتُ من (نَزَعَ الكلور).
- نَرْجَنَة: نَحْتُ من (نَزَعَ الأیدروجین).
- شِبْزَال، شِبْزَالِي: نَحْتُ من (شِبْه الزّلال).
- لَبْرَم: نَحْتُ من (نَزَعَ البروم).
- لَأْمَن: نَحْتُ من (نَزَعَ الأمين).
- حَلَكَح - یُحَلِكِح حَلَكَحَة، أو: حَلَكَل یُحَلِل حَلَكَلَة: نَحْتُ من (حَلَل الكحول).

- شَبْغَرَاء: نَحْتُ من (شِبْه غراء)، وهو: شَبْغَرِي.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربیة بالقاهرة في دورته الرابعة عشرة المعقودة من 21 من ذي القعدة سنة 1366هـ الموافق 6 من أكتوبر 1947م، حتى 22 من رجب 1367هـ الموافق 31 من مايو 1948م.

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربیة بالقاهرة في دورته الواحدة والثلاثین المعقودة في فبراير 1965م.

تصحیح: «قتيلة» و«جریحة»

من الصّفات التي يمنع النحاة أن تلحقها تاء التّأنيث الفارقة صيغة «فعليل» بمعنى «مفعول»، بشرط ألاّ يُستعمل استعمال الأسماء غير المشتقة. ومثّلوا لذلك بـ«قتيل» و«جريح» يقال: رجل قتيل، وامرأة قتيل، ورجل جريح وامرأة جريح، يستوي في ذلك المذكر والمؤنث.

فإن كان «فعليل» بمعنى «فاعل» لحقته التاء، نحو: امرأة رحيمة، أي راحمة. وكذلك تلحق التاء «فعليلاً» إن لم يتبع موصوفه واستُعمل استعمال الأسماء غير المشتقة، نحو: «أُعْجِبْتُ بقتيلة أبدت شجاعة عظيمة قبل قتلها في المعركة». لكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة أجاز أن تلحق تاء التّأنيث الفارقة «فعليلاً» بمعنى «مفعول» مطلقاً، أي بلا قيد للشروط التي وضعها النحاة. ونصّ قراره:

«يجوز أن تلحق التاء (فعليلاً) بمعنى (مفعول)، سواء ذُكر معه الموصوف أم لم يُذكر»⁽¹⁾.

ونذكر بهذه المناسبة أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز قياسيةً لحق التاء بالمصدر الميميّ.

وجاء في قرار لجنة الأصول بالمجمع ما يأتي:

«سُمِعَ من المصدر الميميّ من الثلاثيّ ألفاظ كثيرة مختومة بالتاء، مثل: مُحَمَّدة، وَمَدَّمة، وَمَبْخَلَة، ومَجْبَنَة، ومَحْزَنَة، ومَوَدَّة، وغيرها كثير. ولهذه الكثرة ترى اللجنة

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثلاثين، الجلسة المعقودة بتاريخ 7 من مارس 1964م.

القیاس علیها».

وقد وافق مجمع اللغة العربیة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

وهذه مجموعة من المصادر المیمیة لحقت بها التاء وهي مستخرجة من معاجم اللغة:

مَهْلَكَة - مَشَارَة - مَسَرَّة - موعظة - مخافة - مَشَقَّة - مغفرة - محبة -
 معرفة - مَرَمَّة - مسألة - مغضبة - مهانة - مَسَاءَة - مَهَابَة - مَوْجِدَة - مَعَاذَة
 - مَعْتَبَة - مَحْبَبَة - مَبْعَثَة - مقالة - مَنْصِبَة - مَتَعَبَة - مَفْخَرَة - مَخْلَفَة - مَرَادَة
 - مَسْعَدَة - مَكْرُمَة - مَهْمَة - مَخَالَة - مَزَلَة - مَرْغَمَة - مَقْدِرَة - مَفْسَدَة -
 مَوْعِدَة - معصية - مَيَسَرَة⁽²⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربیة بالقاهرة في دورته السابعة والثلاثين المعقودة من 19 من ذي الحجة

1390 هـ الموافق 15 من فبراير، حتى 4 من المحرم 1391 هـ الموافق 2 من مارس 1971 م.

(2) «مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً»، إصدار مجمع اللغة العربیة القاهري، ص 130،

الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

تصحیح قیاسیة جمع «فعیلة» بمعنی «مفعولة» علی «فعائل»

یقول النحاة: إن ما جاء علی صیغة «فعیلة» من صفة أو اسم، یُجمع علی «فعائل»، نحو: صحیفة وصحائف، وفريدة وفرائد، وجريدة وجرائد، ومدينة ومدائن، ووسيلة ووسائل، بشرط ألا تكون «فعیلة» الصفة بمعنی «مفعولة»، فلا تُجمع فی هذه الحالة علی «فعائل»، فلا یقال فی جمع «جریحة» بمعنی «مجروحة»: جرائح، ولا یقال فی جمع «قتیلة» بمعنی «مقتولة»: قتائل. وشذَّ عندهم «ذبیحة» بمعنی «مذبوحة» فقد سُمِعَ جمعها علی «ذبائح» خلافاً للقاعدة. قال الأشمونی:

«وشرط فعیلة ألا تكون بمعنی مفعولة، احترازاً من نحو: جریحة وقتیلة، فلا یقال: جرائح ولا قتائل، وشذَّ قولهم: ذبیحة وذبائح»⁽¹⁾. وقال صاحب «التحو الوافی»:

«ومنها (أي ممّا یُجمع علی فعائل): فعیلة (بفتح فكس)، نحو: صحیفة وصحائف، ویُشترط ألا تكون بمعنی (مفعولة)، كجریحة بمعنی: مجروحة، فلا یقال: جرائح»⁽²⁾.

لكن مجمع اللغة العربیة بالقاهرة أجاز جمع «فعیلة» علی «فعائل» مطلقاً، ولو كانت «فعیلة» بمعنی «مفعولة». وجاء فی قرار لجنة الأصول فی المجمع ما یأتی: «أقرّ المجمع من قبل لحوق التاء لفعل بمعنی «مفعول»، سواء أذكر معه الموصوف أم لم یذكر.

(1) «شرح الأشمونی لألفية ابن مالك»، ج 3 ص 694، دار الكتاب العربی، بیروت.

(2) «التحو الوافی» لعباس حسن، ج 4 ص 490، دار المعارف بمصر.

ولما كان من النّحاة من أطلق القول بإجازة جمع مثل هذه الصّيغة على (فعائل)، ومنهم من صرّح بإجازة ذلك، ولو كانت (فعيلة) بمعنى (مفعولة)، فالمجمع يقرّ قياسيّة جمعها وصفاً جمع تكسير على زنة (فعائل)، نحو: حبيبة وحبائب، وسلبية وسلاّثب». وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثانية والأربعين المعقودة من 23 من صفر الموافق 23 من فبراير، حتى 7 من ربيع الأول 1396هـ الموافق 8 من مارس 1976م.

تصحیح «المواصفات» و«التوصیف»

1- تشیع في لغة العصر كلمة «المواصفات»، وخاصة في المشروعات الإنشائية، والإعلان عن العطاءات وما شابه ذلك، فيقولون مثلاً: «على الراغبين في التقدم بالعطاء أن يطلعوا على مواصفات المشروع مقابل خمسين ديناراً»، و«نُفذت المشروعات على حسب المواصفات الخاصة بها»، يعنون بكلمة «المواصفات» البيانات والشروط الفنية والقياسات أو الصفات التي يجب أن تكون مكتملة في المشروع أو الشيء المطلوب.

ويعترض بعضهم على كلمة «المواصفات» بحجة أنها لم ترد في المعجمات، ولم يعرف العرب هذه اللفظة، وإنما الذي ورد من هذه المادة هو: «وَصَف»، و«اسْتَوْصَف»، و«تَوَاصَفُوا الشَّيْءَ»، وكلها بعيدة عن المعنى المراد بالمواصفات كما تُستعمل في العصر الحديث.

ولكن جاء في اللسان:

«وبيع المواصفة: أن يبيع الشيء من غير رؤية. وفي حديث الحسن أنه كره المواصفة في البيع.. لأنه باع بالصفة من غير نظر ولا حيازة ملك»⁽¹⁾.

فالمواصفة إذن موجودة في اللغة وإن كانت بمعنى غير مراد حديثاً في قولهم «المواصفات».

وقد أقرّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة كلمة «المواصفات» بالمعنى الذي تُستعمل فيه الآن، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«درست لجنة الألفاظ والأساليب هذا اللفظ (أي لفظ المواصفات في

(1) «اللسان العرب» لابن منظور، ج 3 ص 936، دار لسان العرب.

استعمال المعاصرين)، وانتهت إلى أمرين:

الأول: أنّ اشتقاق صيغة «المواصفة» هو من مسموع اللغة في عصر الرواية والاستشهاد.

الثاني: أنّ دلالة «المواصفة» على معنى صفة الشيء دلالة جرى بها الاستعمال في فصيح العربية الخالص.

ولهذا ترى إجازة استعمال «المواصفات» في معناها الذي يستعملها المعاصرون فيه».

وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

1- كما يستعمل المعاصرون كلمة (التوصيف)، فيقولون مثلاً: (توصيف وظائف الملاك)، و(توصيف مواد المخزن)، وتحتاج أصناف البضائع إلى توصيف دقيق).

وقد أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة كلمة (التوصيف) في المعنى المستعملة به حديثاً. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«مما يشيع في استعمال المعاصرين قولهم: (التوصيف) بمعنى: تصنيف الأشياء وبيان أنواعها أو صفاتها. وهو استعمال لم تثبته معجمات اللغة في القديم والحديث.

وقد درست اللجنة هذا، وانتهت إلى أنّ التّضعيف فيه مقصود به التّفصيل الدّقيق (الكثير).

ولهذا ترى اللجنة أنه لا مانع من استعمال (التوصيف) بمعناه العصريّ الذي يُستعمل فيه».

وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا القرار⁽²⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الثانية والأربعين المعقودة من 23 من صفر الموافق 23 من فبراير حتى 7 من ربيع الأول 1396هـ الموافق 8 من مارس 1976م.

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الثانية والأربعين السابقة.

(85)

تصحیح «التَّصفیة» بمعنى الحَلّ والإنهاء

یکثر فی هذا العصر استعمال كلمة «التَّصفیة»، بمعنى الإزالة أو الحَلّ أو الانتهاء من شيء، فیقال مثلاً: «تعمل الدولتان على تصفیة الخلاف بينهما»، و«كلفت المحكمة خبيراً لتصفیة الشركة»، و«قام الموظف بتصفیة حساب العُدة».

ويعارض بعضهم استعمال «التَّصفیة» فی المعنى المذكور، لأنّ هذه الكلمة لم ترد فی المعجمات بالمعنى الذي يُستعمل فيه حديثاً. ففی «القاموس المحيط»:

«أَصْفَى من المال والأدب: خلا.. وَأَصْفَى فلاناً بكذا: آثره. وَأَصْفَى الشّاعر: لم يقل شعراً. وَأَصْفَت الدّجاجة: انقطع بیضها»⁽¹⁾.

وفی «أقرب الموارد»:

«صَفَّى الماء تصفیة: جعله صافياً.. وَأَصْفَى له الوُدَّ إصفاءً: صدّقه»⁽²⁾.

وفی «أساس البلاغة»:

«وَصَفَّى عَزْمَتَهُ: ذَرَّاهَا.. وَأَصْفَى الشّاعر: انقطع شعره»⁽³⁾.

وفی «المصباح المنیر»:

«وَصَفَيْتُهُ من القذى تصفیة: أَرْزَلْتُهُ عنه، و(أَصْفَيْتُهُ) بالألف: آثَرْتُهُ، و(أَصْفَيْتُهُ) الود: أَخْلَصْتُهُ»⁽⁴⁾.

(1) «ترتيب القاموس المحيط» للشيخ الطاهر الزاوي، ج 2 ص 834 - الدار العربية للكتاب.

(2) «أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد» للشرتوني، ج 1 ص 652.

(3) «أساس البلاغة» للزحشرى، ص 535 - كتاب الشعب - 116.

(4) «المصباح المنیر» للفيومي، ص 344 - المكتبة العلمية، بيروت.

فكل ما ورد في المعجمات من الفعل «صَفَّى»، ومصدره «التَّصفية» لا يمتُّ بصلة لمعنى الإزالة أو الحلّ أو الإنهاء.

لكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة أجاز استعمال «التَّصفية» فيما تُستعمل فيه حديثاً من معنى الحلّ والإزالة. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يشيع في اللغة المعاصرة قولهم: (تصفية المشكلات)، و(تصفية الخلاف)، و(تصفية البضائع)، و(تصفية الحساب)، مُراداً بها الإنهاء والحلّ والإزالة. وقد يبدو للناقد المتعجل أنّ استعمال هذا المصدر بهذا المعنى غير جارٍ على سنن العرب، لأن معنى الصفاء في اللغة هو الخُلوص من الكُدرة، والخُلَاء مما يشوب، فيقال: أَصَفَّى الشاعر: انقطع شعره، وَأَصَفَت الدجاجة: انقطع بيضُها، وَأَصَفَى الأمير الدار: أخلاها.

ولما كان الإصفاء والتَّصفية تجمعها مادة واحدة هي (صفا)، فإنّه يجوز قياس (صَفَّى) على (أَصَفَّى)، بمعنى ما تؤول إليه التَّصفية، وهو الإنهاء والإخلاء والإزالة. ولهذا ترى اللّجنة أن التَّصفية بمعناها العصريّ بمعنى الإزالة والحلّ والإنهاء صحيحة، ولا مانع من تداولها في أساليب الكلام». وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته السادسة والأربعين المعقودة من 30 من ربيع الآخر الموافق 17 من مارس، حتى 14 من جمادى الأولى 1400 هـ الموافق 31 من مارس 1980م.

(86)

تصحیح: «عزّة وقوة وكرامة العرب في وحدتهم»

و«كَلِّية آداب القاهرة»

و«إنك الرجل بعيد النظر»

1- يَخْطِئُ لغويّون أن يقال مثلاً: «عزّة وقوة وكرامة العرب في وحدتهم»، و«مباني وساحات الجامعة جميلة»، و«آلات وأدوات المصنع قديمة»، والصواب أن يقال: «عزّة العرب وقوّتهم وكرامتهم في وحدتهم»، و«مباني الجامعة وساحاتها جميلة»، و«آلات المصنع وأدواته قديمة».

ذلك أنّ الأسلوب العربيّ الفصيح أن يضاف الاسم الأوّل إلى المضاف إليه، ثم يُعطَف عليه بالاسم الآخر المضاف إلى ضمير المضاف إليه الأوّل، وهكذا، فتقول: «تُعْجِبُنِي أَخْلَاقُ عَلِيٍّ وَعِلْمُهُ»، لا: «تعجبني أخلاق وعلم: علي»، وتقول: «يجب أن نهتمّ بتلاوة القرآن وتجويده وفهمه وتطبيقه»، لا: «يجب أن نهتمّ بتلاوة وتجويد وفهم وتطبيق القرآن»، إذ لا يجوز أن يضاف اسمان فأكثر إلى مضاف إليه واحد. قال الله تعالى: ﴿رَحِمْتُ اللَّهَ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾⁽¹⁾، وقال تعالى: ﴿وَصَدَقْتُ بِكَلِمَاتِ رَبِّي وَكُتِبَ﴾⁽²⁾، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَلِقَائِهِ أُولَئِكَ يَكُونُ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾⁽³⁾. وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ﴾⁽⁴⁾.

ويستثني الفراء من هذه القاعدة أن يكون الاسمان المضافان مُتَصَاحِبَيْنِ

(1) سورة هود: 73.

(2) سورة التحريم: آخر آية.

(3) سورة العنكبوت: 23.

(4) سورة النساء: 171.

في الاستعمال الكلامي الكثير كاليد والرجل، وقَبْلُ وبعد، فيجوز عنده أن يضافاً معاً إلى مضاف واحد، نحو: كُسِرَتْ يَدُ وَرَجُلُ الطِّفْلِ، ونَمَتْ قَبْلَ وَبَعْدَ الظَّهْرِ. ولكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة أجاز أن يضاف اسمان فأكثر إلى مضاف إليه واحد بلا قَيْد. وجاء في قرار لجنة الأصول فيه ما يأتي:

«يجري في الاستعمال الحديث قولهم: (مكانٌ ومَوْعِدُ الحفل)، و(مديرٌ ومُحرِّرو المجمع)، وغير ذلك مما يجيء فيه الفصل بين المتضايقيّن بالعطف. وقد ورد من ذلك شواهد كثيرة من فصيح الكلام العربي⁽¹⁾.

وترى اللجنة أن لا حرج من هذا الاستعمال».

وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بالأكثرية حيث عارضه بعض أعضائه بشدة⁽²⁾.

1- وقد اتخذ مجمع اللغة العربيّة قراراً آخر يقضي بإجازة إضافة المتضايقين في نحو قولهم: (دارُ إفتاء طرابلس).

وجاء في قرار لجنة الأصول في المجمع ما يأتي:

«يجري في الاستعمال المعاصر قولهم: (محكمةٌ استئناف طُنطا)، و(كليةٌ آداب الزّقازيق)، وغير ذلك ممّا يجيء فيه اسمان منكّران متضايقان إلى مضاف إليه

(1) من ذلك قول الأعشى.

إِلَّا بُدَاهَةً أَوْ غُلًّا لَّهَ قَارِحَ نَهْدِ الْجَزَارَةِ
وقال الفرزدق:

يَامن رَأى عَارِضاً أَرَقَتْ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ

وحكى الفراء عن العرب: «قطع الله الغداة يدَ وَرَجُلٍ من قاله»، و«هو خيرٌ وأفضَلُ مَنْ تَمَّ».

(الخصائص، ج2 ص407-دار الهدى للطباعة والنشر).

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته التاسعة والأربعين المعقودة من 8 من جمادى الأولى الموافق 21 من فبراير، حتى 22 من جمادى الأولى 1403هـ، الموافق 7 من مارس 1983.

معرفة، بغية التعريف والتَّحديد.

وترى اللّجنة إجازة مثل هذه الإضافة على أنّها من إضافة الأوّل إلى الثّاني، والثّاني إلى الأخير، على معنى (في) أو (اللام)، ممّا له نظائر في العربيّة. والإضافة بهذا المعنى لغة مقبولة، ولا حرج في استعمالها. وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بالأكثرية⁽¹⁾.

2- وفي موضوع الإضافة أيضاً، جاء قرارُ للجنة الأصول في مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، ونصّه:

«يشيع في العربيّة المعاصرة مثل قولهم: (إنّك الرجل بعيد التّظر، صادق الفِراسة، محمود السّيرة)، فتجيء (بعيد، صادق، محمود) صفات لمُعَرِّف الألف واللام، وهي مضافة إلى معرّف بالألف واللام، ولكن إضافتها إليه إضافة لفظيّة لا تفيد تعريفاً. ولهذا اعْتُزِلَ على وقوعها صفاتٍ للمعرفة.

وترى اللّجنة قبول هذا الأسلوب من الإضافة بوجهين:

1- أنّ الخليل ويونس⁽²⁾ وسيبويه يُجيزون في الصّفات المضافة إلى معرفة أن نُعْدها معرفة وأن نُعْدها نكرة باستثناء الصفة المُشَبَّهة.

وترى اللّجنة أن الصّفات المُشَبَّهة أقرب إلى أن تكون إضافتها معنويّة، وذلك لما فيها من معنى الدّوام، مما سوّغ مجيئها صفة لمعرفة في المثال السّابق.

1- أنّ الوصف في اسم الفاعل واسم المفعول في المثال، يُقصد به الاستمرار، ومن ثَمَّ تكون إضافته معنوية فتفيده التعريف إذا لوحظ فيها معنى الحال

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته التاسعة والأربعين السابقة.

(2) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب المصريّ، كان علامة في النحو، وهو من شيوخ سيبويه، وسمع منه الكسائيّ والفراء، وله قياس في النحو. مات عَزَباً في خلافة الرشيد سنة 182 هـ عن نحو تسعين عاماً.

والاستقبال».

وقد وافق مجمع اللغة العربیة على هذا القرار⁽¹⁾.

وعُرض على مؤتمر مجمع اللغة العربیة بالقاهرة في الجلسة نفسها تقرير لجنة الأصول الذي حاولت فيه إجازتها لمثل قولهم: «أَمِينُ عامِّ الجامعة»، و«مديرُ عامِّ الشركة»، و«مفتِّشُ عامِّ التَّعليم». ونصَّ تقرير اللجنة:

«شاع في اللغة المعاصرة مثل قولهم: (أَمِينُ عامِّ الجامعة)، و(مجلسُ محَلِّي بَنُها). والوجه الفصيح أن يقال: (الأَمِينُ العامُّ للجامعة)، و(المجلسُ المحليُّ لبنُها).

وترى اللجنة إجازة هذا التعبير المعاصر بوجهين:

أ- أن يكون من قبيل إضافة الموصوف إلى صفته، وفي العربیة أشباه له من نحو قولهم: مسجد الجامع، وصلاة الأولى.

ومع أنَّ البصريين يمنعون ذلك، ويؤوِّلون ما جاء منه على أنَّه صفة لموصوف محذوف، أي مسجد الوقت الجامع، فإنَّ من الكوفيِّين، وعلى رأسهم الفراء وابن الطَّراوة⁽²⁾ والسُّهيلي⁽³⁾، من يُجيز الإضافة بلا تأويل، ووافقهم ابن مالك.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربیة بالقاهرة في دورته التاسعة والأربعين السابقة.

(2) هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي الملقب، أبو الحسن ابن الطَّراوة، لغويٌّ بارع له آراء في النحو، أديب من كتَّاب الرسائل المشهورين، من كتبه: «الترشيح» في النحو، و«المقدمات»، على كتاب سيويه»، و«مقالة في الاسم والمستی». توفي سنة 528هـ.

(3) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخنعي السُّهيلي الأندلسي الملقب، نحويٌّ كبير، وعالم بالعربیة والقراءات، جامع بين الزواية والتراية، وعَمِيَّ وهو ابن سبع عشرة سنة، وله شعر جيد، ومن شعره الأبيات المشهورة:

يا مَنْ يَرى ما في الصَّمير وَيَسْمَعُ	أنت المَعْدُّ لكل ما يُتَوَقَّعُ
يا مَنْ يُرَجِّى للشَّدائد كُلَّها	يا مَنْ إِلَيْهِ المُشْتَكَّى والمُفَرَّغُ
يا مَنْ خَزائِنُ رِزْقِهِ في قَوْلٍ (كُنْ)	أمنُّ فإنَّ الخَيْرَ عندك أَجْمَعُ

ب-أن يكون من قبیل الفصل بین المضاف والمضاف إليه بالتّعت، وله شواهد قديمة في العربيّة، ويتبع التّعت منعوته في الإعراب وفي الجنس وفي العدد، ويُحذف منه التّونين تخفيفاً.

ولم يقتنع مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة بقرار لجنة الأصول هذا، فرفضه، ورفض تبّعاً لذلك أن يُجاز مثل قولهم: «أمين عامّ الجامعة»، و«مدير عامّ الشركة»، و«مفتّش عامّ التّعليم». والصّواب أن يقال: «الأمين العامّ للجامعة»، و«المدير العامّ للشركة»، و«المفتّش العامّ للتّعليم».

=من كتبه: الرّوض الأثف» وهو من أحسن ما ألّف في السّيرة التّبويّة، والتّعريف والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام، و«نتائج الفكر». توفّي في مراكش سنة 581هـ.

(87)

تصحیح «صدّق المجلس على القرار»

يخطئ الشيخ إبراهيم اليازجي مثل قولهم: (صدّق الرئيس على القرار)،
و(صدّقت الدولة على اتفاقية كذا)، و(تمّ التصديق على العقد أمام محرّر العقود)،
و(هذا القرار يحتاج إلى تصديق المدير العام)، ويعنون بالفعل «صدّق»: أقرّ وأيد
وأعطى الشيء المصدّق عليه الصفة الرسميّة.

قال الشيخ اليازجي:

«ويقولون: صادّق المجلس على كذا، يعنون أقرّه ووافق عليه، وإنّما يقال:
(صادقته) من الصداقة.

وقد يكون بمعنى: صدّقته (بالتخفيف)، وصدّقني: خلاف كاذبني.
ومنهم من يقول: (صدّق عليه تصديقاً)، والتصديق في اللّغة خلاف
التكذيب، فكلاهما غير الصواب»⁽¹⁾.

ولكن:

جاء في مفردات الراغب⁽²⁾:

«قوله: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾⁽³⁾، أي: حقق ما أورده قولاً بما
تحراه فعلاً.. وُستعمل التصديق في كلّ ما فيه تحقيق. قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا
جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾⁽⁴⁾، ﴿نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ

(1) «لغة الجرائد» للشيخ إبراهيم اليازجي، ص 57، مطبعة التقدم بمصر.

(2) «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني، ص 277 - دار الباز للنشر والتوزيع - مكة المكرمة.

(3) سورة الزمر: 33

(4) سورة البقرة: 89.

بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ»⁽¹⁾ ﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانٍ عَرَبِيٍّ﴾⁽²⁾

وفي «معجم الأخطاء اللغوية المعاصرة»:

«ويذكر الزَّعْبَلَاوِيُّ أَنَّ الْقُرْطُبِيَّ فِي تَفْسِيرِهِ وَالزَّخْمَشَرِيُّ فِي كَشَّافِهِ، قَدْ أَيْدَا

ذَلِكَ (أَيَّ التَّصْدِيقِ بِمَعْنَى الْإِقْرَارِ وَالتَّيْيِيدِ) فِي مَوَاضِعَ مُخْتَلِفَةٍ»⁽³⁾.

وفي «أقرب الموارد»:

«التَّصْدِيقُ: نِسْبَةُ الصَّدَقِ بِالْقَلْبِ أَوْ بِاللِّسَانِ إِلَى الْقَائِلِ، وَقِيلَ: هُوَ أَنْ تَنْسِبَ

بِاخْتِيَارِكَ الصَّدَقَ إِلَى الْمَخْبَرِ»⁽⁴⁾. وقوله: «وَأَنْ تَنْسِبَ بِاخْتِيَارِكَ الصَّدَقَ إِلَى الْمَخْبَرِ»

هو فِي مَعْنَى الْإِقْرَارِ وَالتَّيْيِيدِ.

وفي «المعجم الوسيط»:

«صَدَّقَهُ: حَقَّقَهُ، وَصَدَّقَ عَلَى الْأَمْرِ: أَقْرَهُ.. وَالتَّصْدِيقُ (فِي الْقَانُونِ) (الدَّوْلِيِّ):

مُوَافَقَةُ رَئِيسِ الدَّوْلَةِ عَلَى الْمَعَاهِدَةِ التَّهَائِيَّةِ (مَج)⁽⁵⁾.

وَالرَّمْزُ (مَج) يَدُلُّ فِي الْمَعْجَمِ الْوَسِيطِ عَلَى أَنَّ اللَّفْظَ قَدْ أَقْرَهُ مَجْمَعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ

بِالْقَاهِرَةِ، وَهَذَا مَا يَزِيدُنَا اطمئنناً إِلَى صِحَّةِ اسْتِعْمَالِ التَّصْدِيقِ بِمَعْنَى الْإِقْرَارِ

وَالْمُوَافَقَةِ وَالتَّيْيِيدِ.

(1) سورة آل عمران:3.

(2) سورة الأحقاف : 12.

(3) «معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة» لمحمد العدناني، ص 374، مكتبة لبنان.

(4) «أقرب الموارد في فصيح العربية والبشوارد». للشرتوني ج 1 ص 640.

(5) «المعجم الوسيط» إصدار: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج 1 ص 513، المكتبة العلمية، طهران.

(88)

تصحیح «شجب العدوان»

يُستعمل كثيراً في العصر الحديث مثل قولهم: «صَدَرَ بلاغٌ رسميٌّ شَجَبَ العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان»، أي: استنكره وأبدى اعتراضه الشَّديد عليه، و«على العالم شَجَبُ العدوان من أيِّ جهة كان»، أي على العالم استنكار العدوان وإعلان السَّخط والاحتجاج عليه.

وينكر بعضهم إطلاق الفعل «شَجَب» وما اشْتُقَّ منه على المعنى الذي يقصدونه من الاستنكار والاعتراض الشَّديد والإلغاء وإعلان الرِّفض، لأنَّ هذا الفعل لم يرد في معجمات اللُّغة بهذا المعنى.
جاء في «أساس البلاغة»:

«وَشَجِبَ فلان: هَلَك، شَجَباً، وهو شَجِبَ وشاجِب. قال عنتر:

فمن يك في قتله يمترى فإن أبا نُوفَلٍ قد شَجِبَ⁽¹⁾
قد شَجِبَ: أي قد هَلَك.

وفي «المصباح المنير»:

«شَجِبَ شَجَباً، فهو (شَجِب) من باب تَعِب: إذا هَلَك. وتشاجِب الأمر: اختَلَط ودخل بعضُه في بعض. ومنه اشتقاق (المِشْجَب) بكسر الميم، قاله ابن فارس. وقال الأزهري: (المِشْجَب) خَشَبَات مُوثَّقَةٌ تُنْصَبُ فَيُنْشَرُ عليها الشَّيَاب»⁽²⁾.

وفي «لسان العرب»:

(1) «أساس البلاغة» للزمخشري، كتاب الشعب 112 ص 478.

(2) «المصباح المنير» للفيومي، ص 305، المكتبة العلمية، بيروت.

«شَجَبَ (بالفتح) يَشْجُبُ (بالضّم) شُجوباً، وشَجِبَ (بالكسر) يَشْجَبُ (بالفتح) شَجْباً، فهو شاجِبٌ وشَجِبَ: حَزَنَ وهَلَك. وشَجَبَهُ اللهُ يَشْجُبُهُ شَجْباً أي أهلكه. وشَجَبَهُ يَشْجُبُهُ شَجْباً: حَزَنَهُ وشَغَلَهُ»⁽¹⁾. وفي «أقرب الموارد»:

«شَجَبَ الرَّجُلُ شُجوباً: هلك، وحَزَنَ، وأصابه عَنَتٌ من مرض أو قتال.. وشَجَبَهُ: أَحْزَنَهُ، وشَغَلَهُ، وجَذَبَهُ.. وتشاجب الشيء اختلط. والشَّجْبُ: الحاجة والهُمُّ، وعمود من عُمَد البيت.»⁽²⁾.

فلم يرد في هذه المعجمات أو في غيرها «شَجَبَ» بمعنى استنكر أو اعترض بشدة أو أَلْغَى.

لكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة أجاز استعمال «شَجَبَ» فيما يُستعمل فيه حديثاً. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يشيع في اللغة المعاصرة مثل قولهم: (نحن نَشْجُبُ العدوان)، ويقصدون به أنهم يستنكرون الحرب أشد الاستنكار.

ويؤخذ على هذا التعبير أنّ (الشَّجْبَ) في اللغة هو: (الإهلاك). وترى اللجنة أن المراد بالشجب في الاستعمال المعاصر، هو الرِّفْضُ للشيء والاستبعاد له والرَّغْبَةُ في محوه لاستنكاره. والمجاز يتسع لحمل (الشَّجْبَ) على (الإهلاك)، لأنّه يلزم من الاستنكار الشَّدِيد والرَّغْبَةُ في زواله. وعلى ذلك تُجيز اللجنة استعمال الشَّجْبَ في دلالاته المعاصرة». وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بالأكثرية⁽³⁾.

(1) «لسان العرب» لابن منظور، ج2، ص 270، دار لسان العرب.

(2) «أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد» للشرتوني، ج 1 ص 570.

(3) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته السابعة والأربعين المعقودة من 8 من ربيع الآخر الموافق 23 من فبراير، حتى 3 من جمادى الأولى 1401 هـ الموافق 9 من مارس 1981

(89)

تصحیح: «فَوَضْتُ فلاناً في الأمر»

يُخَطِّئُ بعضهم أن يقال: «فَوَضْتُ فلاناً في الأمر»، أي أَنْبَتُهُ ليقوم بمقامي فيه، و«فَوَضْتُ الشَّرْكَهَ مديرتها لِيُوقِّعَ العَقْدَ»، أي وَكَلْتُ الشَّرْكَهَ مديرتها في أن يوقع العقد باسمها، و«فَوَضْتُ الدولة سفيرها في التصديق على المعاهدة».

والحجّة في هذه التّخَطُّئة أنّ الفعل «فَوَضَ» لم يرد في معجمات اللّغة بمعنى «أَناب» أو «وَكَّلَ»، وإنّما ورد بمعنى (أَسْلَمَ الشَّيْءَ) وَرَدَّهُ إِلَى كَذَا، كما أنّ الفعل يتعدّى بنفسه إلى الأمر أو الشَّانِ، ويتعدّى إلى الشَّخْصِ بحرف الجرّ «إِلَى»، فيقال: «فَوَضْتُ الأمر إلى فلان»، و«فَوَضْتُ الشَّرْكَهَ توقيع العقد إلى مديرتها»، و«فَوَضْتُ الدَّوْلَةَ التّصديق على المعاهدة إلى سفيرها»، و«فَوَضْنَا أمر القضيّة إلى المحامي». قال الله تعالى: ﴿وَأَفْوضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾⁽¹⁾.

جاء في «القاموس المحيط»:

«فَوَضَ إِلَيْهِ الأمر: رَدَّهُ إِلَيْهِ»⁽²⁾

وفي «المصباح المنير»:

«وفَوَضَ أمره إليه: سَلَّمَ أمره إِلَيْهِ»⁽³⁾

وفي «مختار الصحاح»:

«فَوَضَ إِلَيْهِ الأمر تفويضاً: رَدَّهُ إِلَيْهِ»⁽⁴⁾.

(1) سورة غافر: 44.

(2) «ترتيب القاموس المحيط» الشيخ الطاهر الزاوي، ج 3 ص 534، الدار العربية للكتاب.

(3) «المصباح المنير» للفيومي، ص 483، المكتبة العلمية، بيروت.

(4) «مختار الصحاح» للرازي ص 514، المطبعة الأميرية.

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز «فَوَضْتُ فلاناً في الأمر» بمعنى «أَنْبَتُهُ». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

- فَوَضْتُ فلاناً في الأمر:

يشيع هذا الأسلوب كثيراً في اللغة المعاصرة، ومعناه: «أَنْبَتُ فلاناً» أو «وَكَّلْتُه» في أمر من الأمور.

وقد يبدو هذا الاستعمال مخالفاً لما ورد في اللغة، إذ الفصحح فيها أن يقال: (فَوَضْتُ أمري إلى فلان)، بمعنى: تركته له وأَسْلَمْتُهُ إليه. ومنه قول تعالى: ﴿وَأَفْوضُ أمري إلى الله﴾.

درست اللجنة هذا، وانتهت إلى أن الأسلوب المعاصر يمكن أن يُجاز إما على أن الكلام فيه من قِبَلِ نَزْعِ الخافض، وهو كثير في اللغة، منه قول الشاعر:

(تمرون الديار ولا تعوجوا) أي: تمرّون بها.

وإما على تضمين (فوض) معنى (أناب) أو (وَكَّل).

ولهذا ترى اللجنة إجازة من يقول: (فَوَضْتُ فلاناً)، وما يُصاغ منه في لغة

السياسة من قولهم: (الوزير المفوض) ونحو ذلك.

وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الثالثة والأربعين المعقودة من 3 من ربيع الأول الموافق 21 من فبراير، حتى 17 من ربيع الأول 1397هـ الموافق 7 من مارس 1977م.

(90)

تصحیح قیاسیة الاشتقاق من أسماء الأعیان

یقسم النحاة الاسم إلى (جامد) و(مُشتَقَّ):

فالجامد: ما لم یُؤخذ من غیره، ووضِع لیدلّ علی معناه من غیر ملاحظة وُصف، وبدون أن یكون له أصل یرجع إلیه، مثل: ماء، حجر، أرض، قصیر، تراب.

والمشتَقَّ: ما أخذ من غیره، ودلّ علی حدث مع ملاحظة صفة، وكان له أصل یرجع إلیه، مثل اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة.... إلخ. والمصدر (فی المشهور) هو أساس المشتقات ومنه تُؤخذ، فالمصدر (عِلْم) - مثلاً - یؤخذ منه الفعل الماضي: عَلِمَ، والفعل المضارع: (یَعْلَمُ)، وفعل الأمر: (اعْلَمْ)، واسم الفاعل: (عالم)، واسم المفعول: معلوم، وصیغة المبالغة علام وعلاّمة... إلخ.

ومن الجامد أسماء الأعیان، أي: الأسماء الدالة علی الأشياء المجسّمة المحسوسة مثل: حديد، خشب، جبل، جمل، شجرة.

وجمهور التّحاة علی أنّ أسماء الأعیان غیر قابلة للاشتقاق، وتبقى كما هي، فلا یؤخذ منها فعل ولا صفة كاسم الفاعل أو اسم المفعول. وما ورد عن العرب من الاشتقاق من أسماء الأعیان فنادرٌ یُسَمَع ولا یقاس علیه. ومن هذا النّادر: (أورَقَ الشّجر) من الورد، و(أُسْبَعَتِ الأرض) من السّبع، و(فُلُقُلْتُ الطّعام) من الفُلُقُل، و(نَرَجَسْتُ الدّواء) من النرجس⁽¹⁾.

(1) «شذا العرف فی فنّ الصّرف» للشیخ أحمد الحلاوی، ص 70 - شركة ومکتبة مصطفى البابی الحلبي بمصر.

لكم مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة أجاز الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة العلميّة. ونصّ قراره:

«اشتقّ العرب كثيراً من أسماء الأعيان. والمجمع يُجيز هذا الاشتقاق للضرورة في لغة العلوم. ويُراعى عند الاشتقاق من أسماء الأعيان القواعد التي سار عليها العرب.

وعلى هذا يجوز أن يقال: (مُكْهَرَب) من الكهرباء، و(مُمَغْطَس) من المغنطيس، و(مُنْشَى) من النّشأ، و(مُقْصَدَر) من القصدير، و(مُبَلَّر) و(مُبْتَلَر) من البلّور.

وقد سبق أن اشتقّ العرب من الذهب والفضّة والدينار والدرهم، فقالوا: مُدْهَب، ومُقْضَض، ومُدْتَر، ومُدْرَهَم⁽¹⁾.

واتّخذ مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة قراراً آخر يتضمنّ قواعد للاشتقاق من الاسم الجامد. ونصّ القرار:

«أولاً - في الاسم الجامد العربيّ:

1 - إذا أُريد اشتقاق فعل ثلاثيّ لازم من الاسم العربيّ الثلاثيّ: مُجَرَّدَه ومزِيدَه، فالباب فيه (نَصَر)، ويُعَدَّى إذا أُريدت تَعْدِيته بإحدى وسائل التّعديّة كالهزمة والتّضعيف.

2 - أمّا إذا أُريد اشتقاق فِعْلٍ ثلاثيّ مُتَعَدٍّ فالباب فيه (ضَرَب).

3 - وفي كلتا الحالتين يُسْتَأْنَس بما ورد في المعجمات من مشتقات للأسماء العربيّة الجامدة لتحديد صيغة الفعل تَبَعاً لما ورد من هذه المشتقات.

(1) من قرارات مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة التي ينشرها تفتيش اللغة العربيّة التابع لوزارة التعليم بالجمهورية العربيّة المتحدّة، مجلة اللغة العربيّة، ج11، ص 358 وقد اتخذ المجمع القرار المذكور في دورته الأولى، الجلسة الرابعة والعشرين

- 4 - وَیُشْتَقُّ الفعل من الاسم العربیّ الجامد غیر الثلاثیّ علی وزن (فَعَّلَ)،
وعلی وزن (تَفَعَّلَ) لازماً.
- 5 - وَتُؤْخَذُ المشتقات الأخری من هذه الأفعال علی حسب القیاس الصّرفیّ.
ثانیاً - فی الاسم الجامد المُعَرَّب:
- 6 - وَیُشْتَقُّ الفعل من الاسم الجامد المُعَرَّب علی وزن (فَعَّلَ) بالتّشدید
متعدیاً، ولازمه (تَفَعَّلَ).
- 7 - وَیُشْتَقُّ الفعل من الاسم الجامد المُعَرَّب غیر الثلاثیّ علی وزن (فَعَّلَ)،
ولازمه (تَفَعَّلَ).
- 8 - وفی جمیع هذه المشتقات یُقْتَصَرُ علی الحاجة العلمیّة، ویُعْرَضُ ما یوضع
منه علی المجمع للنظر فیه»⁽¹⁾.
- ثمّ تقدّم مجمع اللّغة العربیّة بالقاهرة خطوة أخرى فی إجازة الاشتقاق من
أسماء الأعیان، فأطلق هذه الإجازة من قَیْدِ الضّرورة العلمیّة الذی كان قد فرضه
فی قرار سابق. وجاء فی قرار لجنة الألفاظ والأسالیب فی المجمع ما یأتی:
- «فی أثناء دراسة اللّجنة لكلمة (متحف)، وتعلیل ضبط میمها بالفتح علی أنّها
اسم مكان من (التّحفة)، استناداً إلی قرار مجعّی فی الاشتقاق من أسماء الأعیان،
لوحظ أنّ القرار مُقَیّد بالضرورة فی لغة العلوم.
- وتذاكرت اللّجنة فی ذلك وأصدرت القرار التّالی:
- «قرّر المجمع من قبل إجازة الاشتقاق من أسماء الأعیان للضرورة فی لغة
العلوم، كما أقرّ قواعد للاشتقاق من الجامد.

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربیّة بالقاهرة فی دورته التاسعة والعشرین المعقودة من 11 من شعبان
الموافق 7 من ینایر، حتی 25 من شعبان 1382 هـ الموافق 21 من ینایر 1963 م

واللجنة تأسيساً على أنّ ما اشتقّه العرب من أسماء الأعيان كثيراً كثيراً
ظاهرة، وأنّ ما ورد من أمثله في البحث الذي احتجّ به المجمع لإجازة الاشتقاق
يُربي على المئتين، ترى التوسّع في هذه الإجازة يجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان
جائزاً من غير تقييد بالضرورة». وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرابعة والثلاثين المعقودة من 29 من شوال الموافق
29 من يناير، حتى 9 من ذي القعدة 1387 الموافق 8 من فبراير 1968م.

(91)

تصحیح: «أخذت الكتاب مِنْ عَلَى الكرسي»

يُخَطِّئُ بعضهم أن يقال مثلاً: «أخذتُ الكتاب مِنْ عَلَى الكرسي»، و«سمعتُ الخطيبَ مِنْ على المنبر»، لأنَّ «مِنْ» حرف جرّ، و«على» حرف جرّ، ولا يدخل حرف جرّ على مثله، وإنّما هو مختصّ بالدخول على الأسماء، والصواب أن يقال: (أخذتُ الكتاب من فوقِ الكرسي)، و«اسمعتُ الخطيب من فوقِ المنبر».

لكن:

قال ابن هشام في «المغني»⁽¹⁾:

«والثاني من وجهي (على) أن تكون اسماً بمعنى (فوق)، وذلك إذا دخلت عليها (مِنْ) كقوله:

عَدْتُ مِنْ عليه بعد ما تَمَّ ظُمُوهَا⁽²⁾ تَصِلُ⁽³⁾ وعن قَيْضٍ⁽⁴⁾ بزياء⁽⁵⁾ مَجْهَلٍ
وفي «مختار الصحاح»:

«و(على): حرف خافض، ويكون اسماً وفعلاً وحرفاً... وقال الشاعر:

(عَدْتُ من عليه تنفُض الظلّ بعدما) أي، غدت من فوقه، فهو هاهنا اسم، لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر»⁽⁶⁾.

وأجاز مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة مثل قولهم: «سمعنا الخطيب من على

(1) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام الأنصاري، ج 1 ص 145 - دار الكتاب العربي.

(2) الظَّمُّ: ما بين الشَّيْئَيْنِ للإيل ونحوها.

(3) صَلَّ السَّقَاء: ييس.

(4) القيص: التشقق.

(5) الزياء: الأرض الغليظة.

(6) «مختار الصحاح» للرازي، من 453 - المطبعة الأميرية.

المنبر»⁽¹⁾، وعلّل قراره بأن «على» هنا هي اسم بمعنى (فوق)، كما ذهب إلى ذلك فريق من كبار النحاة، وفي مقدّماتهم سيبويه، وليس «على» هنا حرف جر. كما لا يرى الكوفيّون مانعاً من دخول حرف جر على حرف جر»⁽²⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الواحدة والأربعين المعقودة من 24 من فبراير حتى 10 من مارس 1975م.

(2) «معجم الأغلاط اللّغوية المعاصرة» لمحمد العدناني، ص 641، مكتبة لبنان.

(92)

تصحیح كلمة «التَّسْيِبُ»

تُستعمل في لغة العصر كلمة «التَّسْيِبُ» في مثل قولهم: «التَّسْيِبُ الإداريُّ ظاهرة خطيرة»، و«علينا أن نعالج التَّسْيِبُ في تطبيق قانون المرور»، ويعنون بالتَّسْيِبُ الإهمال والتَّقصُّع وعدم أداء الواجب، ممَّا يعطل المصالح ويأتي بالضرر ويخلق مشكلات مستعصية.

ويعترض بعضهم على استعمال كلمة «التَّسْيِبُ»، بحجة أنَّ الفعل «تَسَيَّبَ»، ومصدره «التَّسْيِبُ» لم يردا في معجمات اللغة، وإنَّما الذي ورد فيها الفعل الثلاثيُّ «ساب»، والمضَعَّف «سَيَّبَ». يقال: ساب الفرس ونحوه يسب سَيَبَانًا: ذهب على وجهه. وساب الماء: جرى، فهو سائب... وسَيَّبْتُهُ بالتَّشديد فهو مُسَيَّبٌ⁽¹⁾.

لكن مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة أجاز كلمة «التَّسْيِبُ» صيغةً ومعنى كما تُستعمل في الوقت الحاضر.

وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي: «يشيع في اللغة المعاصرة استعمال لفظ «التَّسْيِبُ» في التعبير عن حالات الإهمال وانعدام الضوابط أو ضعف الالتزام بالقوانين، على حين أنَّ المعجمات لم تثبت الفعل «تَسَيَّبَ»، وإنَّما أثبتت (ساب) الثلاثيُّ، و(سَيَّبَ) المضَعَّف، بمعنى أطلقه وتركه.

ولكن القاعدة الصَّرْفِيَّة تقول: صيغة (تَفَعَّلَ) تأتي كثيراً مُطَاوَعَةً لصيغة

(1) تشيع في العاميَّة الليبية الكلمات: «سَابَ»، و«سَايَبَ»، و«سَيَّبَ» ونحوها، وهي عربيَّة أصيلة فصيحة.

(فَعَّلَ)، مثل: (كَسَّرْتُهُ فتَكَسَّرَ)، و(عَلَّمْتُهُ فتَعَلَّمَ). وعلى ذلك يكون (تَسَيَّبَ) مطاوعاً للفعل (سَيَّبَ)، والمصدر منه هو (التَّسَيُّبُ). ولهذا ترى اللجنة إجازة لفظ (التَّسَيُّبُ) في المعاني والمواقف التي يستعملها فيها المعاصرون». وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسة والأربعين المعقودة من 21 من فبراير، حتى 12 من مارس 1979م.

(93)

تصحیح: «ثار ضد الاستعمار»

یرى الدكتور محمد عبد الرحمن مرحباً «أن التّجمات التي تخرج إلى الأسواق - من اللغات الأجنبية إلى اللّغة العربيّة - تجمات رخيصة تشفّ عن ضحالة أصحابها وفقرهم وعجزهم عن فهم ما يترجمون.

«وقد تأثرت اللّغة العربيّة بكثير من هذه التجمات، فرّكت وضعفت وغلبت عليها استعمالات تشعر وأنت تقرؤها بالبعد عن الأسلوب العربيّ الرّصين، إذ ليس لها من العربية إلا الألفاظ والحروف.

من أمثلة ذلك قولهم: (ثار ضدّ العباسيين)، (شّن حرب إبادة ضدّ...)، (مؤامرة ضدّ...)، (غارة ضدّ)، (العداء ضدّ الاستعمار). (معركة ضدّ الرجعية) - (التلقيح ضدّ...)، (التأمين ضدّ...) - (صدر حكم ضدّ).

فكلمة (ضدّ) هنا لا مبرّر لها إلا أنها ترجمة حرفية عن الإنجليزية أو الفرنسيّة ... فالعربية السليمة أن يقال: (ثار على العباسيين)، (شّن حرب إبادة على...)، (العداء للاستعمار)، (مؤامرة على...)، (التلقيح من الجدرّي). (صدر حكم بحق فلان أو على فلان...)⁽¹⁾.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: «ثار ضدّ الحكم». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يخطئ بعض النقاد ما تجري به أقلام المعاصرين من قولهم: (ثار ضدّ الحكم)، ويرى أن الصواب هو يقال: (ثار على الحكم)

(1) «تشويهاً في اللّغة العربيّة أحدثتها الترجمة» للدكتور محمد عبد الرحمن مرحباً، مجلة اللسان العربي، بتاريخ ذي القعدة 1389 هـ يناير 1970 م، ج7، ص 158.

وقد درست اللّجنة هذا، وانتهت إلى أن الأسلوب صحيح، وأنّ كلمة (ضدّ) يمكن أن تكون نائب مصدر محذوف، أي ثار ثورة ضدّ الحكم»
وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.
وإذا كنا لا نخطئ من يقول: «ثار ضدّ الحكم» بعد هذا القرار المجعّي، فإنّ الأفصح والأرقّ أن يقال: «ثار على الحكم» كما قال الدكتور مرحبا.

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته التاسعة والثلاثين المعقودة من 9 من المحرم الموافق 12 من فبراير، حتى 22 من المحرم 1393 هـ الموافق 25 من فبراير 1973 م.

(94)

تصحیح: «أُمّهات» لما لا یعقل

يمنع فريق من اللغوبين أن تُطلق كلمة «أُمّهات» على ما لا یعقل، لأنّها خاصة بمن یعقل، فلا یقال: أُمّهات الخیول، ولا: أُمّهات الأبقار، ولا: أُمّهات البهائم، والكلمة التي تقال في هذا المقام هي: «أُمّات» بلا هاء، فيقال: أُمّات الخیول، وأُمّات الأبقار، وأُمّات البهائم. وقد جاء لفظ «أُمّهات» في القرآن الكريم في شأن العاقلات، كما في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمّهاتُكُمْ﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمّهاتُهُمْ﴾⁽²⁾

قال الأزهری في «تهذيب اللغة»:

«... تُجمَع الأمّ من غیر الآدميّات: (أُمّات) بغير هاء، وأُمّا بنات آدم فهنّ أُمّهات. ومنه قول الشاعر:

قول الشاعر:

لقد آلیتُ أَعْدِرُ في جَدّاع وإن مُنّیتُ أُمّاتِ الرّباع
والقرآن نزل بالأُمّهات، كأن الواحدة: أُمّهة... وزیدت الهاء في الأُمّهات لتكون فَرْقاً بین بنات آدم وسائر إناث الحيوان، وهذا أصحّ القولین»⁽³⁾

وقال ابن مكيّ في «تنقيف اللسان»:

«وكذلك قولهم أيضاً: عَزَلْتُ من الغنم أُمّهات الأولاد، وذلك غلط إنّما یقال: أُمّهات، لبنات آدم خاصّة. فأُمّا البهائم فإنما یقال فيها: أُمّات بغير هاء. قال

(1) سورة النساء: 23.

(2) سورة الأحزاب: 6.

(3) «تهذيب اللغة» للأزهری، ج 6 ص 475 - الدار المصرية للتألیف والنشر.

الشاعر:

كانت هجائنُ مالكٍ ومُحرِّقٍ أُمَّاتِهِنَّ وطَرُقُهِنَّ فَحِيلًا⁽¹⁾
لكنَّ فريقاً آخر من علماء اللغة أجاز إطلاق «أُمَّهات» بالهاء على ما لا يعقل
من البهائم.

قال الراغب في «مفرداته»:

«والأم: قيل أصله (أُمَّهَة) لقولهم جمعاً أُمَّهَات وأُمِّيَّهَة، وقيل: أصله من
المضاعف لقولهم «أُمَّات وأُمِّيَّهَة. قال بعضهم: أكثر ما يُقال (أُمَّات) في: البهائم
و(أُمَّهَات) في الإنسان»⁽²⁾.

وقوله: أكثر ما يقال أُمَّات... لا يعني أن الأقل ممنوع غير جائز، فالقلة هنا
نسبية، مع أن القائل به بعضهم.

وفي القاموس المحيط:

«ويُقال للأُمّ: الأُمَّة والأُمَّهَة، ج: وأُمَّات وأُمَّهَات، أو هذه لمن يعقل،
أُمَّات لمن لا يعقل»⁽³⁾.

فقد قدّم الفيروزابادي القول بأنَّ الأُمَّات والأُمَّهَات جمع الأُمّ، ثم قال: أو...
الخ وفيه إشارة إلى قول آخر بالفرق بينهما.

وقال في تاج العروس:

«ويُقال للأُمّ الأُمَّة والأُمَّهَة، والجمع: أُمَّات، ذكر ابن درستويه⁽⁴⁾ وغيره أنَّها

(1) «تنقيف اللسان وتنقيح الجنان» لابن مكي الصَّقْلِي، من 216، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

(2) «المفردات في غريب القرآن»، للراغب الأصفهاني، ص 23، دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة.

(3) «ترتيب القاموس المحيط» للشيخ الطاهر الزاوي، ج 1 ص 179، الدار العربية للكتاب..

(4) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه، نحوي كبير وعالم باللغة، تتلمذ على المبرد، وكان
مدافعاً عن آراء البصريين في النحو واللغة، من كتبه: «شرح الفصيح»، و«الإرشاد» في النحو،
و«المقصود والممدود»، و«أخبار التحاة»، توفي ببغداد سنة 347 هـ.

لغة ضعيفة، وإثما الفصيح: أمّهات.. أو هذه لمن يعقل وأمّات لمن لا يعقل.. قال ابن برّي: وربما جاء بعكس ذلك (أي أمّات لمن يعقل، وأمّهات لما لا يعقل). قال جرير في الأمّهات للأدّمين:

لقد ولّد الأخيّطَل أمّ سوء مقلّدة من الأمّات عارا

.. وأنشد أبو حنيفة في كتاب التّبات لبعض ملوك اليمن:

وأمّاتنا أكرّم بهنّ عجائزاً ورثن العلاء عن كابيرٍ بعد كابير⁽¹⁾

وفي المصباح المنير:

«... وكثّر في التّاس (أمّهات)، وفي غير التّاس (أمّات) للفرق، والوجه ما أورده في البارع أنّ فيه أربع لغات: (أمّ) يضم الهمزة وكسرهما، و(أمّة) و(أمّهة)، فالأمّهات والأمّات لغتان ليست إحداهما أصلاً للأخرى، ولا حاجة إلى دعوى حذف ولا زيادة»⁽²⁾.

وجاء الفيّوميّ في «المصباح المنير» بالقول الفصل في المسألة؛ فالأمّهات والأمّات لغتان، ليست إحداهما أصلاً للأخرى، لذا فلا حرج علينا أن نقول: أمّهات الخيول، وأمّهات البهائم..

(1) «تاج العروس من جواهر القاموس» لمحمد مرتضي الزبيدي، ج 8 ص 190، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت.

(2) المصباح المنيرة للفيومي، ص 23 - المكتبة العلمية، بيروت.

تصحیح: «صَمَد» بمعنى «ثَبَت» ومصدره «الصُّمُود»

يكثر في لغة العصر التعبير بالفعل «صَمَد» بمعنى «ثَبَت»، ومصدره «الصُّمُود» بمعنى «الثَّبات»، فيقولون، مثلاً: «صَمَد جنودنا في المعركة» أي: ثبتوا، و«صَمَد فريقنا أمام خصمه في مباراة كرة القدم» أي ثبت وقاوم، و«يَصْمُد الرجال أمام المحن والأزمات ولا ينهارون»، و«الصُّمُود في وجه التحديات من أسباب النَّصر».

ويخطئ الدكتور مصطفى جواد استعمال «صَمَد» بمعنى «ثَبَت»، ويرى أنَّ معنى «صَمَد»: قَصَد، وأنَّ مصدره: «الصَّمد» لا الصُّمُود.

ويبني الدكتور مصطفى جواد هذه التَّخْطئة على ما يأتي:

1 - «أنَّ «الصَّمد» هو القصد، وهو تحرُّكٌ وسيرٌ ومشىٌ إلى الأمام، ولا يجوز إطلاق فعل من أفعال الحركة، ولا اسم من أسمائها على السكون والوقوف واللُّبث، لأنَّ ذلك ضدَّ المعنى المراد، فإذا أُريد الوقوف في الحرب على سبيل المقاومة والمناهضة قيل: ثَبَت في الحرب والقتال والمقاومة ثباتاً. قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا﴾⁽¹⁾.

2 - قال الجوهري في الصحاح: «وصمده يصمُد صمداً أي قَصَدَه، والصَّمد بالتحريك: الذي يُصمَد إليه في الحوائج».

وقال في مختار الصحاح: «الصَّمد السيّد الذي يُصمَدُ إليه في الحوائج أي يُقَصَدُه».

وقال ابن فارس في المقاييس: «الصاد والميم والدال أصلان: أحدهما القصد،

(1) سورة الأنفال: 45.

والآخر: الصّلاية في الشّيء».

3 - استشهد الدكتور مصطفى جواد بآثار كثيرة ورد فيها لفظ «الصّمد».

بمعنى القصد. من ذلك:

- ما نقله الزّمخشريّ في (الفائق) عن معاذ بن عمرو بن الجموح - رضي الله عنه - في قصّة «بدر»: نظرتُ إلى أبي جهل في مثل الحرّجة (أي الشّجر الملتفّ)، فصمّدتُ له، حتّى إذا أمكنتني منه غرّةً حملت عليه. قال الزّمخشريّ: الصّمد القصد.

- حديث المقداد: ما رأيت رسول الله - ﷺ - صلّى إلى عود أو عمود إلّا جعله على حاجبه الأيمن أو الأيسر، ولا يصمد له صمداً، أي لا يقابله مستويّاً مستقيماً.

- وقول عليّ بن أبي طالب - كرم الله وجهه -: فصمّداً صمداً حتّى ينجليّ لكم وجه الحقّ.

- قول عمرو بن كلثوم⁽¹⁾:

إذا صمّدت محيّاهاً أريباً من الفتيان خلّت به جُنوناً
- وفي أقوال هاشم بن عتبة بن أبي وقاص المرقال يحثّ على القتال: «وامشوا بنا إلى عدونا على ثؤدّة رويداً، واذكروا الله، ولا يُسلمَنَّ رجل أخاه، ولا تُكثروا الالتفات، واصمّدوا صمّدهم وجالّدوهم مُحْتَسِبِينَ».

وقال الدكتور مصطفى جواد:

«وقد ذكرنا أنّ الفعل (صمّد) معناه: قَصَد، ومصدره (الصّمد) لا الصّمود

(1) هو عمرو بن كلثوم بن مالك التّغليّ، شاعر جاهليّ من أصحاب المعلّقات، سلس الأسلوب، سهل العبارة، رقيق الشعر، غير أنّه كان مُقلّلاً.

الَّذِي ابتدعه ذُوو الجمود، والسَّبب في ذلك أَنَّ (الصَّمْد) هو حركة خط مستقيم نحو المصمود أي المقصود، والمصادر الَّتِي تعني المعنى تكون قصيرة لتمثّل السير في أقصر الخطوط وهو الخطّ المستقيم، ولذلك قالت العرب: (قَصَدَ قَصْدًا)، (نَحَا نَحْوًا)، و(رَامَ يروم رَوْمًا)، و(عَمَدَ يَعْمَدُ عَمْدًا)، و(هَدَفَ هَدَفًا)، و(سَبَقَ سَبْقًا)، و(صَمَدَ صَمْدًا).. وهذا من أسرار العربيّة ودقائقها التي لا تُحْصَى..

والظاهر أَنَّ من ابتدع (الصَّمود) حَسِبَهُ بمعنى (الثَّبَات) فأطال مصدره كالجلوس والقعود والوقوف والثبوت والثبات...⁽¹⁾.

وردّ على الدكتور مصطفى جواد تخطئته الأستاذ محمد العدناني في كتابة القيم «معجم الأخطاء الشائعة»، ويبيّن أَنَّ ما ذهب إليه الدكتور مصطفى جواد من أَنَّ معنى «الصَّمْد»: القَصْد، أمرٌ مُسَلَّم لا طَعْنَ فيه، وأنّ الشواهد التي ساقها كافية لإثبات هذا المعنى، ولكن استعمال «الصَّمْد» بمعنى القصد، لا ينفي استعماله بمعنى الثبات أيضاً.

وكون الفعل «صَمَدَ» فعل حركة ولا يجوز استعماله للسكون، ينقضه قول ابن فارس الَّذِي استشهد به الدكتور مصطفى جواد، حيث قال ابن فارس: «إِنَّ الأصل الثاني للصّاد والميم والدّال: الصلابة في الشّيء، وأين الصلابة من الحركة؟ وهل تعني الصلابة غير الثّبات؟

أمّا حديث معاذ بن عمرو بن الجموح: «فَصَمَدْتُ لَهُ حَتَّى أُمَكِّنْتَنِي مِنْهُ غِرَّةً» فلا ينفي أن يكون معناه: ثَبَّتْ لَهُ وَقَصَدَتْهُ وانتظرتُ غفلته.

وجاء في التّاج:

«الصَّمْد المكان المرتفع الغليظ من الأرض لا يبلغ أن يكون جبلاً». وهذا

(1) «قل ولا تقل» للدكتور مصطفى جواد، ج 1، ص 22 وما بعدها باختصار، مطبعة أسعد، بغداد.

ثابت في مكانه.

وقال الصّاغاني⁽¹⁾:

«المَصْمَد: الشَّيْءُ الصُّلْبُ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ حَوَرٌ». وهذا يدلُّ على الثَّبَاتِ
والصَّلابة في كلمة (الصَّمَد).

وجاء في المعجم الوسيط:

صَمَدٌ يَصْمُدُ صَمْدًا وَصُمُودًا: ثَبَتَ وَاسْتَمَرَّ. ومنه قول الإمام عليٍّ - رضي الله
عنه -: (صَمْدًا صَمْدًا حَتَّى يَنْجَلِيَ لَكُمْ عَمُودُ الْحَقِّ) أي ثباتاً ثباتاً⁽²⁾.

هذا، وقد أجاز مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة الفعل «صَمَدَ» بمعنى: ثَبَتَ،
ومصدره «الصُّمُود». وجاء في قرار لجنة الأصول في المجمع ما يأتي:

«يَحْطِئُ بَعْضُ الْبَاحِثِينَ اسْتِعْمَالَ (الصُّمُود) بِمَعْنَى الثَّبَاتِ مُصَدَّرًا لـ «صَمَدَ»
بمعنى: ثَبَتَ، بناءً على أَنَّ «صَمَدَ» مصدره «الصَّمَد»، ومعناه: لقصد أو الصَّلابة.

وقد درست اللجنة ذلك، وراجعت ما في القاموس والمقاييس، وأيضاً ما ذكره
ابن الأثير، فوقفت على أَنَّ معنى الثَّبَاتِ غير بعيد من الصَّلابة الَّتِي هِيَ أَحَدُ
أَصْلِي الصَّمَد. كما أَنَّ (الصُّمُود) ليس من الخطأ جَعْلُهُ مُصَدَّرًا لـ (صَمَدَ)، لما ذكر
ابن القطاع⁽³⁾، ولأنَّ (الفُعُول) مصدر قياسي لـ «فَعَلَ» هِيَ اللَّازِمُ الْمَفْتُوحُ الْعَيْنُ

(1) هو الحسن بن حيدر العدويّ العمرّي الصّاغاني نسبة إلى صاغان قرية بمَرْو، عالم لغويّ كبير،
وفقيه محدّث. من كتبه: «مجمع البحرين»، و«العُباب»، و«التكملة» لصحاح الجوهريّ، و«الشوارد في
اللغات»، و«الأضداد»، و«مشارق الأنوار»، و«شرح صحيح البخاريّ». توفي في بغداد سنة 650 هـ.
(2) «معجم الأخطاء الشائعة» لمحمد العدنانيّ، ص 143، 144 - باختصار - الطبعة الثانية، مكتبة
لبنان.

(3) هو أبو القاسم عليّ بن جعفر بن علي السّعدي المعروف بابن القطّاع، عالم باللغة والأدب. وُلِدَ
بصقلية وانتقل إلى مصر بعد احتلال الفرنجة صقلية، من كتبه: «كتاب الأفعال»، و«أبنية الأسماء»،=

في بعض دلالاته»⁽¹⁾.

وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽²⁾.

-
- =«الدرة الخطيرة في المختار من شعر شعراء الجزيرة» يقصد جزيرة صقلية، والعروض البارع
و«الشافي في القوافي»، توفي بالقاهرة سنة 515 هـ.
- (1) لمجمع اللغة العربيّة القاهريّ قرار لاحق أجاز فيه أن يكون «فَعَلَ» أو «فُعُول» مصدرًا لـ «فَعَلَ»
اللازم ونصّ القرار: «المشهور في قواعد اللغة أنّ (فَعَلَ) اللازم مصدره (الفُعُول) كَسَجَدَ سَجُودًا،
وذلك لما ذهب إليه المجمع في قراره الخاص بتكملة فروع مادّة لغويّة لم تُذكر بقيتها. ونظرًا لما رواه
الفراء من أنه (إذا جاء فَعَلَ لم يُسمَعْ مصدره فاجْعَلْهُ فَعْلًا للحجاز وفُعُولًا لِنَجْدٍ)، ونظرًا لورود
أفعال كثيرة لازمة مصدرها على فَعَلَ كَهَمَسَ هَمْسًا، يرى المجمع إجازة فَعَلَ وفُعُول مصدرًا لـ (فَعَلَ)
اللازم. مؤتمر المجمع في دورته الرابعة والأربعين الجلسة المعقودة في 21 من مارس 1978 م.
- (2) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثامنة والثلاثين المعقودة من 22 من ذي الحجة
1391 هـ الموافق 7 من فبراير، حتى 6 من المحرم 1392 هـ الموافق 21 من فبراير 1972 م.

(96)

تصحیح: «التَّصْوِيبُ» بمعنى «تصحیح الخطأ»

يُخَطِّئُ بعضهم استعمال الفعل «صَوَّبَ» بمعنى «صَحَّحَ» ومصدره: «التَّصْوِيبُ» بمعنى «التَّصْحِيحُ»، فلا يقال: «صَوَّبْتُ الخطأ»، و«تَصْوِيبُ بعض ما خطَّاه العلماء»، والصَّواب أن يقال: «صَحَّحْتُ الخطأ»، و«تصحیح بعض ما خطَّاه العلماء».

والحجّة في هذه التخطئة أن (صَوَّبَ) بمعنى: صحَّح، و(التَّصْوِيبُ) بمعنى: التَّصْحِيحُ، لم يردا في مسموع اللّغة ولا في المعجمات بهذا المعنى، وإتّما الوارد هو أن التَّصْوِيبَ معناه الحكم على الشّيء بالصَّواب، فيقال: «صَوَّبْتُ كلام المتحدث» أي أقررت له بالصَّواب، و«صَوَّبَ القاضي الحكم المستأنف، أي حكم له بالصَّواب، و«صَوَّبْتُ فلاناً» أي قلتُ له: أَصَبْتُ. ففي أساس البلاغة:

«وَصَوَّبْتُ رأيه، واستَصَوَّبَ قوله واستصابه. ويقال: إنَّ أخطأْتُ فحَطَّطْنِي، وإنَّ أَصَبْتُ فَصَوَّبْنِي»⁽¹⁾.

وفي مختار الصحاح:

«وَصَوَّبَهُ: قال له (أَصَبْتُ)، و(استَصَوَّبَ) فَعَلَهُ و(استصابه) فَعَلَهُ بمعنى»⁽²⁾.

وفي المصباح المنير:

«وَصَوَّبْتُ قوله: قلتُ له إنَّه صواب، واستَصَوَّبْتُ فعله: رأيتُه صواباً..»⁽³⁾.

(1) «أساس البلاغة» للزمخشري، كتاب الشعب 116 ص 544.

(2) «مختار الصحاح» للرازي، ص 372، المطبعة الأميرية.

(3) «المصباح المنير» للفيومي، ص 350، المكتبة العلمية؛ بيروت.

لكن مجمع اللغة العربیة بالقاهرة أجاز استعمال الفعل «صَوَّب» بمعنى «صَحَّح» ومصدره «التصویب» بمعنى «التَّصْحِیح». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«جاء في المعجم الوسيط: صَوَّب الشيء: صَحَّحه، على معنى أَنه عالجَه ممَّا يجعله صحيحاً.

وهناك من توقَّف في هذا، بدعوى أَن تلك الدلالة ليست مسموعة في اللغة، وإثما المسموع (صَوَّب الشيء): رآه وعدَّه صواباً.

وترى اللجنة أَن ما سجَّله المعجم الوسيط في هذا الاستعمال له سند في فقه اللغة، فإنَّ الأفعال المتعدية بالتَّضعیف تحمل معنى الجعل والصيرورة، كما تقول: حقَّقت الكتاب، وصَحَّحت الحديث، وذَهَبْتُ الإناء، وعلى هذا: تصوَّب الكلمة جعلها صواباً، وذلك بإدخال عنصر تصحيح عليها، أو بدليل يجعلها جديرة بالحكم لها بالصواب، وهذا تصرف مجازيٌّ سائغ».

وقد وافق مجمع اللغة العربیة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربیة بالقاهرة في دورته السادسة والأربعين المعقودة من 30 من ربيع الأول الموافق 17 من مارس، حتى 14 من جمادى الأولى 1400 هـ الموافق 31 من مارس 1980 م.

(97)

تصحیح كلمة: «المُرَّابِي»

يشيع في لغة العصر استعمال كلمة «المرابي» أي الشخص الذي يُقْرِض النَّاسَ بالربِّا، أو يتعامل بالربِّا في تجارة وغيرها.

ويخطئ بعضهم استعمال هذه الكلمة، لأنَّ «المُرَّابِي» على وزن «المُفَاعِل»، وهي صيغة اسم الفاعل من «فَاعَلَ»، نحو: خاصم فهو المُخَاصِم، وقَاتَلَ فهو المُقَاتِل، وعَادَى فهو المُعَادِي، ونَادَى فهو المُنَادِي، ورَأَى فهو المُرَائِي، وسَاوَى فهو المُسَاوِي، ولم يرد في اللغة «رَابَى» بهذا المعنى حتَّى يكون اسم الفاعل منه «المرابي»، وإنما ورد في اللغة «أَرَبَى» على زنة الفعل الرَّبَاعِي المتعدي بالهمزة: «أَفْعَلَ»، واسم فاعله على زنة «مُفْعِل»، فالصواب على ذلك أن يكون اسم الفاعل من «أَرَبَى» هو «المُرَّابِي».

جاء في تاج العروس:

«والمُرَّابِي: من يأتيه (أي من يأتي الربَّا).. وَأَرَبَيْتُهُ: نَمَيْتُهُ، ومنه قوله تعالى: «وَيُزِي الصَّدَقَاتِ»⁽¹⁾.

وفي لسان العرب:

«وَأَرَبَيْتُهُ: نَمَيْتُهُ.. وَأَرَبَى الرجل في الربَّا يُرَبِّي.. والمُرَّابِي: الذي يأتي الربَّا»⁽²⁾

وفي القاموس المحيط:

«والربَّا - بالكسر - العينة، وهما رَبَوَان ورَبِيَان. والمُرَّابِي: من يأتيه»⁽³⁾.

(1) «تاج العروس» لمحمد مرتضى الزبيدي، ج 10 ص 142، منشورات مكتبة الحياة، بيروت.

(2) «لسان العرب» لابن منظور، ج 1 ص 1116، دار لسان العرب.

(3) «ترتيب القاموس المحيط» للشيخ الطاهر الزاوي، ج 2 ص 298، الدار العربية للكتاب.

وفي القرآن الكريم: ﴿يَمَحِّقُ اللَّهُ الرَّبَّاءَ وَيُرِي الصَّدَقَاتِ﴾⁽¹⁾ يُرِي: مضارع «أُرِي»، أي يُنَمِّي الصدقات ويزكّيها ويبارك فيها. وقال تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبِّاً لِيَرْبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوا عِنْدَ اللَّهِ﴾⁽²⁾. على قراءة ضمّ التاء في «لتربوا»، من الرباعي «أُرِي»، والفعل على هذه القراءة منصوب بحذف التّون والواو فاعل.

لكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة أجاز كلمة «المُرَائِي»، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«تشيع كلمة (المراي) أي الذي يتعامل بالربا. ويُعترض على هذه الصيغة بأنّ المسموع في اللغة: (أُرِي) فهو (مُرَب). وترى اللجنة قبول تلك الصيغة إمّا على أنّ صيغة (فاعِل) تدلّ في اللغة على الموالاة، وإمّا على أنّ صيغة (أَفْعَل) تُعاقِب صيغة (فاعِل)، كما في (دَائِنَه) بمعنى (أَدَانَه). ويُستأنس لقبول الكلمة بورودها في شعر المعري.⁽³⁾

أرايبك في الوُدّ الذي قد بذلته وأضعفُ إن أجدى لديك رباءُ

وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار.⁽⁴⁾

(1) سورة البقرة: 276.

(2) سورة الروم: 39.

(3) هو أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعريّ التنوخيّ، الشاعر الكبير، والفيلسوف الزاهد. كُفّ بصره وهو في الثالثة من عمره وقال الشعر وهو ابن إحدى عشرة سنة. وكان نباتيّاً، وعاش عزياً، من كتبه ديوانه «لزوم ما لا يلزم» و«رسالة الغفران». توفي سنة 449 هـ ببلدته المعرة.

(4) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثانية والخمسين المعقودة من 22 من جمادى الآخرة الموافق 3 من مارس، حتى 6 من رجب 1406 هـ الموافق 17 من مارس 1986 م.

(98)

تصحیح: «الْبَرْجَة» و«الْجُدُولَة» و«الْمَنْهَجَة»

شاع في لغة العصر استعمال الكلمات (الْبَرْجَة)، و(الْجُدُولَة)، و(الْمَنْهَجَة).
1- البرجة:

مأخوذة من كلمة (بَرْنَامَج) - بفتح الميم - وبرنامج: كلمة مُعَرَّبَةٌ عن الفارسيَّة، وأصلها الفارسي: (بَرْنَامَة)، وطَوَّعها العرب للسانهم فقالوا: (بَرْنَامَج). ومعنى (البرنامج) الحُطَّة المرسومة أو التَّظَام الموضوع لعمل معيَّن، كبرنامج الإذاعة، وبرنامج الدُّروس، والبرنامج السنوي للشركة، وبرنامج التدريبات الرياضيَّة للفريق.

واستعمل العرب كلمة (برنامج) اسماً جامداً، ولم يشتقوا منها فعلاً ولا مصدرأً ولا اسم فاعل ولا اسم مفعول، ممَّا جعل بعضهم يتوقَّف في إجازة: بَرْمَجٌ يُبَرِّمُجُ بَرْجَةً، فهو مُبَرِّمَجٌ والعمل مُبَرِّمَجٌ..

وقد اتَّسع استعمال كلمة (الْبَرْجَة) وما اشتقَّ منها بعد انتشار الحاسوب، حيث أصبحت الكلمة من المصطلحات الرئيِّسة في استعمالات هذا الجهاز. ودرس مجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة كلمة (البرجة) الحديثة، فأجازها وأباح استعمالها في المعنى المراد.

وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:
«يشيع في الاستعمال الحديث كلمة «الْبَرْجَة» مُراداً بها جَعْلُ الموضوعات في حُطَّة.

وترى اللُّجنة جواز استعمال هذه الكلمة في معناها المصدرِّي الذي تُستعمل فيه، طَوْعاً لقرار المجمع الذي يجيز الاشتقاق من أسماء الأعيان عند الحاجة».

وقد وافق مجمع اللغة العربیة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.
ويُستفاد من قرار المجمع جواز «البرمجة» بمعناها المصدری، إجازته لمشتقاتها
نحو: بَرَمَج، ويُبَرَمَج، واسم الفاعل المُبَرَمَج، واسم المفعول المبرمَج.
2- الجدولة:

مأخوذة من كلمة (جَدُول) العربیة الفصحیة، وتعني التهر الصّغير أو مجرى
الماء. لكن العرب لم يشتقوا من كلمة (جَدُول)، فلم يقولوا: جَدُولٌ يُجَدُولُ
جَدُولَةً، كما هو شائع في لغة العصر، حيث نسمع كثيراً مثل قولهم: (جَدُولَةُ
الدّيون)، ويعنون بذلك وضع جدول زمنيّ لسداد الدّيون على أقساط تسهيلاً على
المدين وتمكيناً له من قضاء دّينه، وقولهم: (جدولة المحاضرات في الجامعة) أي
جعل جدول ينظم إلقاء المحاضرات ويحدّد مواعييدها وأماكنها وأسماء
المحاضرين.

وقد أجاز مجمع اللغة العربیة بالقاهرة كلمة «الجدولة» الحديثة، ونصّ قراره:
«تُجاز كلمة (الجدولة) أخذاً بجواز الاشتقاق من أسماء الأعيان، ويُستَبَقَى
الحرف الزائد وهو الواو في الاشتقاق، أخذاً بجواز اعتبار الزيادة أصليّة»⁽²⁾.
3- المَنهَجة:

مأخوذة من كلمة (مَنهَج) العربیة الفصحیة، لكن الذي ورد في المعجمات
هو الفعل: (نَهَجَ)، ومضارعه (يَنهَج) ومصدره (نَهَج)، واسم المكان أو المصدر
الميميّ (مَنهَج)، ولم يرد من (مَنهَج): (مَنهَجٌ يُمَنهَجُ مَنهَجةً)، مما جعل بعضهم يتردّد
في قبوله.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربیة بالقاهرة في دورته الثانية والأربعين المعقودة من 23 من صفر الموافق
23 من فبراير، حتى 7 من ربيع الأول 1396 هـ الموافق 8 من مارس 1976 م.
(2) مؤتمر مجمع اللغة العربیة في دورته السابقة.

لكن مجمع اللغة العربیة بالقاهرة أجاز كلمة (الْمَنْهَجَة) الحديثة، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يقال: (مَنْهَجَ الباحثُ بَحْثَه): رَسَمَ له طريقاً مُعَيَّنَةً. ولفظ الفعل هنا يوجي بأثّه رباعيّ على (فَعْلَل)، ويقتضي ذلك أن تكون الميم أصليّة. ولكن المادة اللغويّة لهذه الكلمة هي (نَهَج)، فهي ثلاثيّة والميم زائدة.

وقد توقّف بعض اللّغويّين في قبول الفعل (مَنْهَجَ)، على أساس أنّه غير جارٍ على قواعد التّصريف.

وقد درست اللجنة هذا الفعل ومصدره (الْمَنْهَجَة)، وانتهت إلى أنّ استعمالها جائز على مبدأ توهم الحرف، تطبيقاً لما سبق للمجمع إقراره من قبول ما يشيع من الكلمات على هذا النحو مثل: تَمَذَّهَبَ وَتَمَرَّكَزَ⁽¹⁾.

وقد وافق مجمع اللغة العربیة بالقاهرة على هذا القرار⁽²⁾.

(1) للمجمع قرار لاحق في ذلك، ونصّه: «تدعو الحاجة إلى اشتقاق صيغ على وزن (تَمَفَعَلَ) من كلمات مزيد فيها الميم على حساب أن الميم أصلية مثل: تَمَحَوَّرَ، تَمَرَّكَزَ، تَمَفَصَّلَ وعلى الرّغم من أنّ ذلك لا يجري على القواعد المروية عن علماء اللغة التي تلزم الرّجوع إلى الفعل للصّوغ منه، فقد ورد في مسموع اللغة العربیة ما روعي فيه استبقاء الحرف الزائد، وبخاصّة الميم عند الاشتقاق كما في: تَمَسْكَنَ، تَمَنَدَلَ، تَمَنَطَّقَ. وقد علّل فقهاء اللغة ذلك بأنّ فيه استقاء للمعنى وصيانة له من الاشتراك، باعتبار توهم الحرف الزائد أصلياً. وطوعاً لذلك لا ترى اللجنة (أي لجنة الأصول) بأساً في إجازة ما يشيع في التعبير العلميّ من هذا القبيل» - مؤتمر مجمع القاهرة في دورته الثانية والخمسين المعقودة من 22 من جمادى الآخرة الموافق 3 من مارس، حتى 6 من رجب 1406 هـ الموافق 17 من مارس 1986 م.

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربیة بالقاهرة في دورته الثانية والأربعين المعقودة من 23 من صفر الموافق 23 من فبراير، حتى 7 من ربيع الأول 1396 هـ الموافق 8 من مارس 1976 م.

(99)

تصحیح كلمة: «الملاك»

انتشر استعمال كلمة (الملاك) في الوطن العربي، ويعنون بها الهيكل الوظيفي التنظيمي الذي يحدد الوظائف اللازمة للمؤسسة أو الشركة أو الإدارة ونحو ذلك؛ بحيث يشمل (الملاك) كل الوظائف التي تحتاج إليها الإدارة أو المصلحة للقيام بأعمالها ومواجهة نشاطها وتوسّعها في المستقبل.

ويتمّ التعيين في الوظائف على وفق ما هو في (الملاك)، وفي حدود التوصيف لكل وظيفة وامتيازاتها الماليّة، وما إلى ذلك من الأمور التي يُراعيها المختصّون عند وضع «الملاك».

وحلّت كلمة (الملاك) محلّ كلمة (الكادر) التي أُهمِلت وتُرِكَت لأنّها كلمة دخيلة وافدة من الفرنسيّة التي أخذتها من الإيطاليّة. أمّا (الملاك) فكلمة عربيّة أصيلة.

ويُعْتَرَضُ بعضهم على استعمال كلمة (الملاك) بالمعنى الذي تُسْتَعْمَلُ فيه حديثاً، لأنّها لم ترد في المعجمات بهذا المعنى، والذي ورد في المعجمات هو أنَّ مَلَاكَ الأمر - بفتح الميم في (ملاك) وكسرها -: قِوَامُهُ. والقلبُ: مَلَاكَ الجسد، وشَهِدْنَا ملاك فلان: أي عَقَدَهُ وتزوَّجَهُ.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز كلمة (الملاك) في المعنى المصطلح عليه حديثاً في لغة الإدارة، وخرّجها تخريجاً لغوياً مقبولاً.

جاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يشيع استعمال كلمة (الملاك)، على الرّغم من إغفال المعاجم العربيّة له في

القديم والحديث.

وقد بحث اللّجنة هذه اللفظة، ورأت أنّه يمكن قبولها على واحد من الأسس الآتية:

أولاً: أنّ الأصل فيها (مَلَأَك)، كما ورد في معاجم اللّغة؛ نُقِلَتْ حركة الهمزة إلى اللّام، ثمّ سُهِّلَتْ بقلبها ألفاً، فصارت (ملاك)، ونظيره: كَمَأة، ومَرَأة، نسمع فيهما: كَمأة، ومَرأة.

ثانياً: ورد (الملاك) على هذه الصّورة من قديم في اللّغة السّريانيّة، ومن الممكن أن يكون أوّل من استعملها في العربيّة قد نقلها من السّريانيّة. ثالثاً: أنّ تكون هذه اللفظة نتيجة اشتقاق من الفعل (لَأَك) الذي هو مُسَهِّلُ الفعل (لَأَك)، كما يحدث في (سَأَل) و(رَأَف)، يُسَهِّلان إلى: (سَال) و(رَاف)، ومضارعهما المسموع: يَسال ويَراف.

وعلى هذا يكون (المَلَأَك): مَفْعَلاً من (لَأَك) على القياس، ويكون لفظ (الملاك) إذن صحيحاً جائز الاستعمال.

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار، مع استبعاد التّعليلين: الثّاني والثّالث⁽¹⁾.

(1) مؤتمر اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الواحدة والأربعين المعقودة من 13 من صفر الموافق 24 من فبراير، حتى 27 من صفر 1395 هـ الموافق 10 من مارس 1975م.

تصحيح: «فَحَصَ الطَّبِيبُ الْمَرِيضَ»

يُخَطِّئُ صاحب كتاب «أزاهير الفصحى» أن يقال: (فَحَصَ الطَّبِيبُ الْمَرِيضَ)، و(فَحَصَ الصَّيْدِيَّ تَرْكِيبَ الدَّوَاءِ)، و(فَحَصَ الْخَبِيرَ الْبَصْمَاتِ)، والصَّوَابُ عنده أن يقال: (فَحَصَ الطَّبِيبُ عَنِ الْمَرِيضِ)، و(فَحَصَ الصَّيْدِيَّ عَنِ تَرْكِيبِ الدَّوَاءِ)، و(فَحَصَ الْخَبِيرَ عَنِ الْبَصْمَاتِ). قال:

«ويقولون: فَحَصَ الْعَالَمَ الْمَسْأَلَةَ، وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: فَحَصَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ، لِأَنَّ الْفَحَصَ هُوَ الْبَحْثُ عَنِ الشَّيْءِ. يُقَالَ: (فَحَصَ الطَّبِيبُ عَنِ الْمَرَضِ) إِذَا اسْتَفْصَى فِي الْبَحْثِ عَنْهُ، وَمِثْلُهُ: تَفَحَّصَ، وَافْتَحَصَ. وَيُقَالَ: عَلَيْكَ بِالْفَحَصِ عَنْ سِرِّ هَذَا الْحَدِيثِ. وَقَدْ يَكُونُ هَذَا الْفِعْلُ مُتَعَدِّياً بِنَفْسِهِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى: قَلَبَ، تَقُولُ: فَحَصَ الْمَطْرُ التُّرَابَ، أَيِ: قَلَبَهُ. وَفَحَصَ الْمَطْرُ الْحَصَى: إِذَا قَلَبَهُ وَنَجَّى بَعْضَهُ عَنْ بَعْضٍ، وَفَحَصَ الْقَطَا التُّرَابَ: إِذَا اتَّخَذَ فِيهِ أَفْحوصاً بِالضَّمِّ، وَهُوَ مُجْتَمِعُ الطَّائِرِ»⁽¹⁾.

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز مثل قولهم: «فحص الطبيب المريض»، و«فحص الصيدلي تركيب الدواء». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يشيع في اللغة المعاصرة مثل قولهم: (فحص الخبير الإنتاج العلمي) مُراداً به

بيان قيمة العمل العلمي.

وقد يُؤخذ على هذا الاستعمال أَنَّ الْفِعْلَ (فَحَصَ) تَعَدَّى بِنَفْسِهِ، مَعَ أَنَّهُ فِي الْمَعَاجِمِ مُتَعَدِّ بِحَرْفِ الْجَرِّ (عَنِ). فَعَنِ اللِّسَانِ: فَحَصَ عَنْهُ كَمَنَعَ: بَحَثَ. وَتَقُولُ: فَحَصْتُ عَنْ فُلَانٍ، وَفَحَصْتُ عَنْ أَمْرِهِ لِأَعْلَمَ كُنْهَ حَالِهِ.

(1) «أزاهير الفصحى في دقائق العربية» لعباس أبو السعود، ص 200 - دار المعارف بمصر -.

وترى اللّجنة أنّ قول العرب: (فَحَصَ المطرُ التّراب) كافٍ لإجازة التّعبير عنه محلّ النظر على سبيل المجاز، لأنّ فاحص الإنتاج العلميّ يُقلّبه ليردّد النّظر فيه كما يُقلّب المطر التّراب». وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السابعة والأربعين المعقودة من 8 من ربيع الآخر الموافق 23 من فبراير، حتى 3 من جمادى الأولى 1401 هـ الموافق 9 من مارس 1981م.

(101)

تصحیح: «لم أفعل هذا أبداً»

يُخَطِّى التَّحَاةُ أن يقال: (لم أفعل هذا أبداً)، و(ما قلتُ شعراً في حياتي أبداً)، و(لم أكذب أبداً)، و(ما رأيتُ مثل زيد أبداً)، ويقولون: إنَّ الصَّواب أن يقال: (لم أفعل هذا قط)، و(ما قلتُ شعراً في حياتي قط)، و(لم أكذب قط)، و(ما رأيتُ مثل زيد قط).

وَحَبَّتْهُمْ فِي هَذِهِ التَّخَطُّةِ أَنْ تَأْكِيدَ الزَّمَنَ الْمَاضِي الْمُنْفِي، يَكُونُ بِالطَّرْفِ الزَّمَانِي (قَط) ⁽¹⁾ - بِتَشْدِيدِ الطَّاءِ -، فَيَقَالُ: (ما رأيتُ مثله قط)، و(ما فعلتُ هذا قط)، أي: ما فعلتهُ فيما انقطع من عمري.

وَتُعْرَبُ (قَط) ظَرْفَ زَمَانٍ، وَتُسْتَعْمَلُ لِاسْتِغْرَاقِ الزَّمَنِ الْمَاضِي الْمُنْفِي، وَلَا تُسْتَعْمَلُ فِي الْجُمْلَةِ الْمَثْبُتَةِ فِي الْأَكْثَرِ، فَلَا يَقَالُ: (فعلتُ هذا قط) - عَلَى الْإِثْبَاتِ - إِلَّا فِي الْقَلِيلِ، وَمِنْ هَذَا الْقَلِيلِ مَا وَرَدَ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ: (تَوْضُحاً ثَلَاثاً قَط) ⁽²⁾.

وَمِثْلُ (قَط) فِي الِاسْتِعْمَالِ (أَلْبَتَّةَ)، وَيُؤْتَى بِهَا لِتَأْكِيدِ الزَّمَنِ الْمَاضِي الْمُنْفِي فِي الْأَكْثَرِ، فَتَقُولُ: (ما فعلتُ هذا أَلْبَتَّةَ)، و(لم أقل في حياتي شعراً أَلْبَتَّةَ) كما تقول: (ما فعلتُ هذا قط)، و(لم أقل في حياتي شعراً قط).

و (أَلْبَتَّةَ) مَصْدَرٌ: (بَتَّ) أَي قَطَعَ، وَالتَّاءُ فِيهِ لِلْمُبَالَغَةِ، وَالْمَسْمُوعُ قَطْعُ الْهَمْزَةِ (أَلْبَتَّةَ) عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَيُعْرَبُ مَفْعُولاً مُطْلَقاً لِفِعْلِ مُحذُوفٍ ⁽³⁾.

(1) «قَط» ظَرْفُ زَمَانٍ مُبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ. وَإِذَا حُفِّقَتِ الطَّاءُ أُعْرِبَ اسْمُ فِعْلٍ بِمَعْنَى يَكْفِي، نَحْوُ: قَطَنِي دَرْهَمٌ.

(2) رَوَاهُ وَكِيعٌ عَنْ إِسْرَائِيلَ. (عَوْنُ الْمَعْبُودِ شَرْحُ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ) ج 1 ص 188، النَّاظِرُ: مُحَمَّدُ عَبْدِ الْمُحْسَنِ.

(3) «مِفْتَاحُ الْإِعْرَابِ» لِمُحَمَّدٍ أَحْمَدَ مَرْجَانٍ، بَيْنَ 16، الطَّبْعَةُ الرَّابِعَةُ، مَكْتَبَةُ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ صَبِيحٍ.

أما أبداً فظرف زمان للتأكيد في الزمن المستقبل ويفيد الاستمرار، وهو ظرف منكر يكون في الجملة المثبتة وفي الجملة المنفية. مثاله في الجملة المثبتة قوله تعالى: ﴿جَزَاؤُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾⁽¹⁾. ومثاله في الجملة المنفية قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّا لَن نَدْخُلَهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا﴾⁽²⁾.

ولا تكون (أبداً) ظرفاً لتأكيد النفي في الزمن الماضي، فلا يقال: (ما فعلت هذا أبداً)، والظرف المختص بالزمن الماضي المنفي هو (قط) أو (ألبتة) كما تقدم. لذلك خطأوا الشاعر في قوله:

لك في المحاسن معجزات جمّة أبداً لغيرك في السورى لم تُجمع
لأنه جعل (أبداً) ظرفاً لتأكيد الزمن الماضي المنفي بقوله: (لم تجمع)، والتقدير: (لم تُجمع لغيرك أبداً) وهو غير جائز.

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز مثل قولهم: (ما فعلت هذا أبداً) و(لم أفعله أبداً)، باستعمال (أبداً) في الجملة الماضية المنفية. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

يجري في الاستعمال العصري مثل قولهم: (لم أفعَل هذا أبداً).
ويأخذ التقاد والتّحاة على هذا الاستعمال أن (أبداً) تُستعمل ظرفاً مُنكراً لتأكيد الإثبات والتّفي في المستقبل. والفصيح أن يقال: (لم أفعَل هذا قط)، و(لا أفعله أو لن أفعله أبداً).

واللجنة ترى جواز الاستعمال العصري، فقد أثبتت المعاجم من معاني

(1) سورة البينة: 8.

(2) سورة المائدة: 24.

(الأبد): الدَّهر مطلقاً، أو الدَّهر القديم أو الطَّويل. وورد (الأبد) في الشَّعر المستشهد به بمعنى الزَّمن الماضي، ووروده بهذا المعنى في المثل السَّائر:
(طال الأبد على لُبْد)، وكذلك ورد (الأبد)، طرفاً مُنْكَراً لتأكيد الماضي المنفي في قول المتنبي:

لَمْ يَخْلُقِ الرَّحْمَنُ مِثْلَ مُحَمَّدٍ أَبَدًا وَظَنِّي أَنَّهُ لَا يَخْلُقُ
وقد وافق مجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

هذا وقد ورد ظرف الزَّمان (أبدًا) لتأكيد الماضي المنفي في موضع من القرآن الكريم، ولتأكيد الماضي المثبت في موضع آخر، والمعنى فيهما على عموم الزَّمن واستغراق كلِّ الأوقات.

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ﴾⁽²⁾.

قال في «صفوة التفسير» عند تفسير هذه الآية الكريمة:
«أي لولا فضل الله عليكم أيها المؤمنون بالتوفيق للتوبة الماحية للذنوب، وبشرع الحدود المكفَّرة للخطايا، (ما زكى منكم من أحد أبدًا) أي ما تظَّهر أحد منكم من الأوزار أبد الدَّهر»⁽³⁾.

الموضع الآخر: قوله تعالى: ﴿وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَّهُ﴾⁽⁴⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة في دورته الرابعة والأربعين المعقودة من 13 من مارس حتى 27 منه 1978 م.

(2) سورة النور: 21.

(3) «صفوة التفسير» لمحمد علي الصابوني، ج 2 ص 332 - دار القرآن الكريم - بيروت.

(4) سورة الممتحنة: 4.

قال الألوسي في تفسير هذه الآية الكريمة:

«أي هذا دأبنا معكم لا نتركه»⁽¹⁾

وفي حاشية (الجمال) على (الجلالين) في تفسير الآية نفسها:

«والبغضاء وهي المباينة بالقلوب للبغض العظيم. ولما كان ذلك قد يكون

سريع الزوال قالوا: أبداً، أي على الدوام»⁽²⁾.

(1) «روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني»، لمحمود الألوسي البغدادي، ج 28 ص 71-

دار إحياء التراث العربي - بيروت .

(2) «الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية» لسليمان بن عمر العجيلي الشهير

بالجمال، ج 4 ص 326 - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر -.

(102)

تصحیح: «المديونية»

تُسْتَعْمَلُ فِي لُغَةِ الْعَصْرِ كَلِمَةُ (المديونية)، فيقولون مثلاً: (مديونية الدّول الفقيرة ضخمة تعوق مشروعات التنمية فيها)، و(أظهر الحساب الختامي للشركة أنّ مديونيتها قليلة)، و(سعيد مسؤول عن حسابات المديونية في المصرف). ويخطئ بعضهم كلمة (المديونية)، ويقول: إنّ الصّواب أن يقال: (المدينية). والسبب في هذه التّخطئة أن (المديونية) مصدر صناعي لكلمة (مديون)، ولا يقال: (مديون)، والصّحيح: (مدين)، لأنّه اسم مفعول مأخوذ من الفعل (دَانَ يَدِين)، فاسم المفعول منه (مدين).

وأصل (مدين): مَدِينٌ، وقع فيه إعلال بالتّقل وإعلال بالحذف، ويقال فيه: نُقِلَتْ ضَمَّةُ الْيَاءِ إِلَى السَّاكِنِ الصَّحِيحِ قَبْلَهَا، فَالتَقَى بِذَلِكَ سَاكِنَانِ: الْيَاءُ وَالْوَاوُ، وَلِلتَّخَلُّصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ حَذَفْنَا أَحَدَهُمَا وَهُوَ الْوَاوُ فَصَارَ: مَدِينٌ، بِضَمَّةٍ عَلَى الدَّالِ بَعْدَهُ يَاءٌ سَاكِنَةٌ، ثُمَّ قُلِبَتْ ضَمَّةُ الدَّالِ كَسْرَةً لِتَسْلَمَ الْيَاءُ وَأَصْبَحَتْ الْيَاءُ مَدّاً لِلدَّالِ الْمَكْسُورَةِ، فَصَارَ: (مدين)، ثُمَّ نَضِيفُ يَاءِ النِّسْبَةِ الْمَشْدُودَةِ وَالتَّاءُ إِلَى (مدين) لِيَكُونَ مَصْدَرًا صِنَاعِيًّا هُوَ (مَدِينِيَّةٌ).

قال الله تعالى: ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَدِينُونَ﴾⁽¹⁾ وقال تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿86﴾ تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾⁽²⁾.

ومثل (مدين): مَبِيعٌ وَمَكِيلٌ وَمَشِيدٌ وَمَغِيبٌ، أصلها: مَبِيعٌ وَمَكِيلٌ وَمَشِيدٌ وَمَغِيبٌ، دخلها الإعلال بالنقل، والإعلال بالحذف وقُلِبَتْ الضمّة

(1) سورة الصّافات : 53

(2) سورة الواقعة : 86

كسرة، ويقال فيها ما قيل في المديون.

لكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة أجاز كلمة «المديونيّة» على التصحيح وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يشيع استعمال مصطلح (المديونيّة) في لغة القضاء المدنيّ، مُراداً بها حالة كون الإنسان مَدِيناً. وفي رأي بعض التقاد أنه خطأ، على أساس أنّ القياس في اسم المفعول من (دان) هو: (مَدِين)، فيجب أن يكون (مَدِينِيَّة) لا (مَدْيُونِيَّة).

وبدراسة المسألة وجدت اللّجنة أن بعض قبائل العرب⁽¹⁾ تجري في لغتها على التصحيح في صيغة اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين بالياء.

وقد نصّت المعجمات على صيغة (مديون) بالتصحيح، وعلى هذا تكون (المديونيّة) مصدراً صناعياً».

وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽²⁾.

(1) بنو تميم يصحّحون الياء، فيقولون : مديون ومبيوع ومكيول ومشيد. وعليه قول الشاعر:

قد كان قومك يحسبونك سيّداً وإخال أنك سيّدٌ معيُونُ

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرابعة والأربعين المعقودة من 13 من مارس حتى 27 منه 1978 م.

(103)

تصحیح: «رَصَدَ فلان مالا» و«له رَصِيد»

يُخْطِئُ بعضهم أن يقال: (رَصَدَ فلان مالا) أي: أَعَدَّهُ وَاذَّخَرَهُ، ف «له رصيد»، لأنَّ الفعل الثلاثيَّ (رَصَدَ) معناه: قَعَدَ له على الطَّرِيقِ، ومنه الرَّصْد - بفتحتين - وهو من يَرُصِدُ الطريق ليغتصب أموال النَّاسِ ظلماً وعدواناً. والفعل المناسب للمعنى المراد هو الرباعيُّ المهموز: (أَرَصَدَ)، فيقال: (أَرَصَدَ فلان مالا)، أي اذَّخَرَهُ وأَعَدَّهُ لوقت الحاجة.

قال في «مختار الصحاح»:

«الرَّاصِدُ للشيء: الرَّاقِبُ له، وبابه (نَصَر) ... والرَّصْدُ: التَّرْقُبُ وأَرَصَدَهُ لكذا: أَعَدَّهُ له، وفي الحديث: إِلَّا أَنْ أَرَصِدَهُ لِذَيْنِ عَلِيٍّ»⁽¹⁾

وفي «المصباح المنير»:

«وَرَصَدْتُهُ رَصْداً - من باب قَتَلَ -: قَعَدْتُ له على الطَّرِيقِ، والفاعل راصد»⁽²⁾.

وفي كتاب «قل ولا تقل»:

«قل: أَرَصَدَ مبلغاً للعمران، يُرَصِدُهُ فالمبلغ مُرَصَّد، ولا تقل: رَصَدَ مبلغاً له، فالمبلغ مرصود.

وذلك لأنَّ «رَصَدَ الشيء يرصده رَصْداً» معناه: رَقَبَهُ يَرْقُبُهُ رقابة، والحيوان يَرُصِدُ غيره للوثوب عليه، ومنه (رَصَدَ النُّجُوم والكواكب) أي رَقَبَناها في حركاتها وجريانها وسريانها. فهذا وما قاربه من معاني (رَصَدَ) الثلاثيَّ لا يؤدي المعنى

(1) «مختار الصحاح» للرازي، ص 244، المطبعة الأميرية.

(2) «المصباح المنير» للفيوي، ص 228، المكتبة العلمية، بيروت.

المراء، فینبغی استعمال (أَرَصَدَ یُرَصِدُ إِرصاداً) للمعنی المشار إلیه. جاء فی لسان العرب: (أَرَصَدَ له الأمر: أعدّه.. وَأَرَصَدْتُ له شیئاً أَرَصِدُهُ: أعدَدْتُه له.

وفی حدیث أبی ذر- رضی الله عنه أن التَّبَّيَّ - ﷺ - قال له: (ما أُحِبُّ أَنْ عِنْدِي مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَباً، فَأُنْفِقَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَتُمْسِي ثَالِثَةً وَعِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ إِلَّا دِينَاراً أَرَصِدُهُ لِدَيْنٍ)، أي أُعِدُّهُ لِدَيْنٍ. ویقال: أَرَصَدْتُ له العقوبة: إذا أعددتها له، وحقیقته: جَعَلْتُها على طریقہ کالمترقبة له...⁽¹⁾.

لكن مجمع اللغة العربیة بالقاهرة أجاز قولهم: (رَصَدَ فلان مالا) بمعنی: أعدّه وأدّخره، باستعمال الفعل الثلاثي: (رَصَدَ)، قله رَصید. وجاء فی قرار لجنة الألفاظ والأسالیب فی المجمع ما یأتی:

«یشیع فی هذه الأيام قولهم: (رَصَدَ مالا) بمعنی: أعدّه لشیء بعینه، على حین أنّ الثابت فی معجمات اللغة لهذا المعنی هو (أَرَصَدَ) الرباعيّ.

درست اللجنة هذا، ثم انتهت إلی أنّ فی التعبير المعاصر نوعاً من المجاز، ذلك أنّ (رَصَدَ) الثلاثي فی بعض دلالاته المعجمیة یعنی الحفظ والحراسة، وعلى هذا یكون معنی قولهم: (رَصَدَ مالا) أنّه حفظه وخصّصه الحفظ الغرض ما.

ویستأنس لذلك بما جاء فی أساس البلاغة من قوله: (فلان یُرَصِدُ الزّكاة فی صلة إخوانه) أي یضعها فیها، وبما جاء فی اللسان من قوله: (وروی عن ابن سیرین أنّه قال: كانوا لا یُرَصِدون الثّمار فی الدّین، ینبغی أن یُرَصَدَ العینُ فی الدّین).

ولهذا ترى اللجنة إجازة قول القائل: (رَصَدَ مالا)، وكذلك إجازة قولهم: (رَصید فلان کبیر) ونحو ذلك على أنّه (فَعِیل) بمعنی (مفعول).

وقد وافق مجمع اللغة العربیة بالقاهرة على هذا القرار⁽²⁾.

(1) «قل ولا تقل» للدكتور مصطفى جواد، ج 1 ص 159 و160 - مطبعة أسعده، بغداد.

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربیة بالقاهرة فی دورته الثالثة والأربعین المعقودة من 3 من ربيع الموافق 21 من فبرایر، حتى 17 من ربيع الأول 1397 هـ الموافق 7 من مارس 1977 م.

(104)

تصحیح: «أُنْجِبَ فلان ولداً»

نقرأ ونسمع مثل قولهم: (أُنْجِبَ فلان بنتاً سَمَّاها زينب)، و(لم يُنْجِبَ فلانٌ إلا ابناً واحداً)، و(تعمل بعض الدول التامية على الحد من إنجاب الأولاد خشية الإملاق)، بتعدية الفعل الرباعي (أُنْجِبَ) بنفسه إلى المفعول به.

ويخطئ بعضهم هذا التعبير، بحجة أن الفعل (أُنْجِبَ) فعل لازم وليس فعلاً متعدياً كما يستعملونه، يقال: (أُنْجِبَ الولد) أي نُجِبَ وصار نجيباً، و(أُنْجِبَ الرجل): وُلِدَ له أولادٌ مُجِبَاء، ولم يرد في معجمات اللغة، الفعل (أُنْجِبَ) متعدياً.

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز استعمال الفعل (أُنْجِبَ) متعدياً بنفسه في مثل قولهم: (أُنْجِبَ فلان بنتاً)، و(لم يُنْجِبَ فلانٌ إلا ابناً واحداً) وجاء في قرار لجنة الأصول بالمجمع ما يأتي:

«يُخْطئ بعض الباحثين استعمال (أُنْجِبَ) متعدياً بنفسه بمعنى (وُلِدَ) في مثل: (أُنْجِبَ فلان ولداً).

وترى اللجنة جواز ذلك لما يأتي:

أولاً: وروده في الشعر العربي في قول حفص الأموي:

أُنْجِبَهُ السَّوَابِقُ الْكَرَامُ مِنْ مُنْجِبَاتٍ مَا هُنَّ ذَامُ

وثانياً: ورد في اللغة (نُجِبَ) - بضم الجيم - أي اتَّصَفَ بالكرم والخسب. فإذا قلنا: (أُنْجِبَ الرجل) بإدخال الهمزة على هذا الفعل، صار متعدياً، وصار معناه: وُلِدَ ولداً حسيباً كريماً.

ولا مانع بعد ذلك أن يكون المراد: وُلِدَ ولداً مطلقاً بات تعميم الخاص.

إذن، فالفعل (أُنْجِبَ) كما تستعمله صحيح فصيح.

وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الثامنة والثلاثين المعقودة من 22 من ذي الحجة 1391 هـ الموافق 7 من فبراير، حتى 6 من المحرم 1392 هـ الموافق 21 من فبراير 1972م.

(105)

تصحیح: «أَنْتَجَتِ الْخَلَّةُ بَلْحًا كَثِيرًا»

«يشيع في لغة العصر استعمال الفعل الرباعي المهموز (أَنْتَجَ) متعدياً بنفسه، إلى المفعول به، وكذلك ما اشْتُقَّ منه، فيقال مثلاً: (أَنْتَجَ المصنع نوعاً جديداً من الصّابون)، و(يُنْتَجِ هذا الحقل أربعين قنطاراً من القمح)، و(أنتج فلان ثلاثين كتاباً).

ويستعملون مشتقات الفعل (أَنْتَجَ) فيأتون بالمصدر: (الإنتاج)، وباسم الفاعل: (المُنْتَجِ)، وباسم المفعول: (المُنْتَجِ)، فيقولون مثلاً: (علينا بزيادة الإنتاج حتى نكتفي ذاتياً)، و(الفضل في جودة هذه البضاعة يعود إلى خبرة المُنْتَجِينَ وإخلاصهم)، (يجب فتح الأسواق أمام السِّلَعِ المُنْتَجَةِ). ويخطئ بعض الباحثين استعمال الفعل (أَنْتَجَ) وما اشْتُقَّ منه متعدياً بنفسه إلى المفعول به، لأنه لم يرد في معجمات اللغة إلا لازماً. جاء في «القاموس المحيط»:

«وَأَنْتَجَتِ الْفَرَسُ: حَانَ وَقْتُ نِتَاجِهَا، فَهُوَ نَتُوجٌ، لَا مُنْتَجٌ»⁽¹⁾.

وقال الأزهري في «تهذيب اللغة»:

«وروى أبو عبيد عن أبي زيد: أَنْتَجَتِ الْفَرَسُ، فَهُوَ نَتُوجٌ وَمُنْتَجٌ: إِذَا دَنَا وَلَادَهَا وَعَظَّمَ بَطْنُهَا.

قال: وَإِذَا وَلَدَتِ النَّاقَةَ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهَا، وَلَمْ يَلِ نِتَاجَهَا أَحَدٌ، قِيلَ: قَدْ أَنْتَجَتْ، وَقَدْ نَتَجَتْ النَّاقَةُ أَنْتَجُهَا: إِذَا وَلِيَتْ نِتَاجَهَا، فَأَنَا نَاتِجٌ، وَهِيَ مَنُتَوِجَةٌ»⁽²⁾.

(1) «ترتيب القاموس المحيط» للشيخ الطاهر الزاوي، ج 4 ص 319 - الدار العربية للكتاب -

(2) «تهذيب اللغة» للأزهري، ج 11 ص 6، الدار المصرية للتأليف والنشر.

وفي «المصباح المنير»:

«وَأَنْتَجَتِ الْفَرْسُ وَذُو الْحَافِرِ بِالْأَلْفِ: اسْتَبَانَ حَمْلُهَا فَهِيَ نَتُوجُ»⁽¹⁾. وخطأ في «الكتابة الصحيحة»⁽²⁾ من يقول: (إنتاج المصنع)، والصواب عنده أن يقال: (نتاج المصنع).

كما خطأ قولهم: (المنتجات البترولية)، وقولهم: (منتج...)، وذكر أن الصواب أن يقال: (المنتجات البترولية)، و(منتج...). وهذا واضح في أنه لا يُجيز الفعل الرباعي (أنتج) كما يُستعمل في الوقت الحاضر.

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز استعمال الفعل الرباعي (أنتج) متعدياً بنفسه إلى المفعول به، كما يُستعمل حديثاً. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يجري على أقلام الكتّاب مثل قولهم: (أنتج الفدان عشرة قناطير قطناً)، و(أنتج المؤلف عشرين كتاباً).

وقد يُلاحظ على هذا الاستعمال أنه غير موافق لما في أصول المعجمات. واللجنة ترى إجازته بناءً على ما ورد في (أساس البلاغة) من قوله: (وفي المثل أن التواني والكسل تزاوجا فأنتج الفرس، وما سجله الفيومي من قوله في (المصباح): (وقد يقال: أنتجت الناقة ولداً) على معنى (ولدت)، ففي التعبير تضمين».

وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا القرار⁽³⁾.

(1) «المصباح المنير» للفيومي، من 592، المكتبة العلمية، بيروت.

(2) «الكتابة الصحيحة» لزهدي جار الله، ص 302، مطبعة دار الكتب.

(3) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الثامنة والأربعين المعقودة من 28 من ربيع الآخر الموافق 22 من فبراير، حتى 12 من جمادى الأولى 1402 هـ الموافق 8 من مارس 1982م.

(106)

تصحیح: «فَعَلَهُ رَغَمٌ⁽¹⁾ أَنْفِهِ» أو «رَغْمًا مِنْهُ»

أو «رَغْمًا عَنْهُ»

يَخْطِئُ الدَّكْتُورُ مُصْطَفَى جَوَادُ مِنْ يَقُولُ: (فَعَلَهُ رَغَمٌ أَنْفِ فُلَانٍ)، وَالصَّوَابُ عِنْدَهُ أَنْ يَقَالَ: (فَعَلَهُ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنْفِ فُلَانٍ)، أَوْ (فَعَلَهُ بِرَغْمِ أَنْفِ فُلَانٍ)، وَ(فَعَلَهُ عَلَى رَغْمِ فُلَانٍ)، إِذَا فَعَلَهُ عَلَى كَرِهٍ مِنْهُ أَيْ مِنْ خَصْمِهِ مَرِيداً إِذْلَالَهُ فِي الْاِفْتِيَاتِ عَلَيْهِ.

. وَيَعْلِلُ الدَّكْتُورُ مُصْطَفَى جَوَادُ هَذِهِ التَّخْطِئَةَ بِقَوْلِهِ:

«وَذَلِكَ لِأَنَّ نَصْبَ كَلِمَةِ (رَغْمٍ) لَيْسَ لَهُ وَجْهٌ مِنَ التَّحْوِ مَقْبُولٌ عِنْدَ إِرَادَةِ هَذَا الْمَعْنَى بِالْعِبَارَةِ الْمَذْكُورَةِ، ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلِ الْفِعْلَ لِإِرْغَامِهِ خَاصَّةً، بَلْ فَعَلَهُ لِمَنْفَعَةٍ يَرِيدُهَا، فِي حَالِ عَدَمِ الرِّضَا مِنْ خَصْمِهِ وَأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، أَيْ فِي حَالِ إِجْبَارِهِ عَلَى السَّكُوتِ.

وَاللُّغَةُ الْعَالِيَةُ هِيَ فِي اسْتِعْمَالِ (عَلَى) أَيْ (عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنْفِهِ) وَ(عَلَى رَغْمِ أَنْفِهِ)، وَدُونِهَا لُغَةٌ اسْتِعْمَالِ الْبَاءِ أَيْ (بِرَغْمٍ). وَغَيْرُ الْفَصِيحِ هُوَ قَوْلُهُمْ: (فَعَلَهُ رَغْمِ أَنْفِ فُلَانٍ)، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ. وَلِلشَّعْرِ ضَرُورَاتٌ لَا تَسُوغُ لِلنَّائِثِ الْحَرِّ الْمَخْتَارِ⁽²⁾.

وَيَقُولُ بِالتَّخْطِئَةِ نَفْسُهَا الْأُسْتَاذُ عَبَّاسُ أَبُو السَّعُودِ. قَالَ:

«شَاعَ هَذَا التَّرْكِيبُ (فَعَلْتُ ذَلِكَ رَغْمَ فُلَانٍ) عَلَى أَلْسِنَةِ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ حَتَّى الْمُتَعَلِّمِينَ مِنْهُمْ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ عَنِ الْعَرَبِ، كَمَا أَنَّهُ لَا يُؤَدِّي الْمَعْنَى الَّتِي يَقْصِدُونَ

(1) يَجُوزُ فِي رَأْيِ لَفْظِ «رَغْمٍ» الْفَتْحُ وَالضَّمُّ وَالْكَسْرُ.

(2) «قُلْ وَلَا تَقُلْ» لِلدَّكْتُورِ مُصْطَفَى جَوَادُ ج 1 ص 131، مَطْبَعَةُ أَسْعَدٍ، بَغْدَادُ.

إليه.

وذلك لأنّ (الرَّغْم) معناه الكُرْه والذُّلّ، يقال: رَغِمَ أنْفِي لله تعالى رَغْماً أي ذلّ وإنقاد. كأنّه لصق بالرَّغام هواناً، فعلى هذا يكون معنى التركيب الشائع: فعلتُ ذلك كره فلان أو دُله.

والصّواب أن يقال: (فعلته على رغم فلان) أو (على رغم أنفه)، (على الرِّغْم منه). وقولهم: (على رغم أنفه) من الأمثال التي جرت في كلام العرب بأسماء الأعضاء ولا يريدون أعيانها، بل وضعوها لمعان غير معاني الأسماء الظاهرة على سبيل الكناية. ومثله قولهم: (كلامه تحت قدمي) و(حاجته خلف ظهري) يكونون بذلك عن الإهمال وعدم الاحتفال.

ويجوز لك أن تقول: (فعلت ذلك برغم فلان) أو (برغم أنفه) كما في قول عمر بن أبي ربيعة:

قال ساروا فأمعنوا واستقلّوا وبرغمي لو أستطيع سبيلا
وقال مطيع بن إياس⁽¹⁾، وهو من شعراء الدولة الأموية:
وبرغمي أن أصبحت لا تراها ال عَيْن مَنِي وأصبحت لا تراني
وقول أبي نواس:

رجعت إلى العراق برغم أنفي وفارقت الجزيرة والشّاما
وقول المتنبي:

برغم شبيب فارق السيِّف كَفَّه وكانا على العِلات يصطحبان
ويجوز لك أيضاً أن تقول: (فعلت ذلك رَغْماً) أي كرهاً أو كارهاً أي فعلته

(1) هو أبو سلمي مطيع بن إياس الكِنَاني، شاعر شهد الدولة الأموية والدولة العباسية، كان ماجناً مُتَّهماً بالزُّندقة، وكان معروفاً بالملُحة والظرف. مدح الوليد في العصر الأموي، ثم مدح جعفر المنصور في العهد العباسي. توفي بالبصرة سنة 166 هـ.

مُرْعَمًا.

مما عرضنا من التصوص العربيّة، يتّضح أنّ (الرَّغْم) إنّما يُستعمل مع (على) أو الباء، سواء أكان مضافاً أم مقروناً بأل، وبعده (مِنْ). فإذا كان بدون هذين الحرفين، وجب أن يكون منصوباً على أنّه حال أو مفعول لأجله، ويمتنع أن يكون مضافاً دون أن يُجَرَّ بأحد الحرفين السابقين»⁽¹⁾.

ويعترض الأستاذ عبد الحميد حسن عضو مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على من يُحْطِّثُونَ: (فَعَلْتُهُ رَغْمَ أَنْفِهِ)، ويرى أنّ التّركيب صحيح لا حرج على من يستعمله، يقول:

«يقولون: إنّ هذا التّعبير لم يُسمع أي (فَعَلْتُهُ رَغْمَ أَنْفِهِ)، والصّواب أن يقال: (فعلته على الرّغم منه) أو (بالرّغم منه). والحجّة في ذلك أنّ حذف حرف الجرّ ليس قياسياً، وأنّ التّعبير الذي نحن بصده وهو (فعلته رَغْماً عنه) لم يُسمع. أمّا من ناحية حذف حرف الجرّ، فقد أشار العلامة ابن هشام في كتابه (مغني اللّبيب) إلى ذلك فقال: (يكثّر ويطرّد مع (أَنْ وَأَنَّ) ... وجاء في غيرهما نحو قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾⁽²⁾ أي قَدَرْنَا لَهُ، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾⁽³⁾ أي يخوّفكم بأوليائه، وقوله: ﴿وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾⁽⁴⁾ أي يبيغون لها ...

ولعلنا من خلال هذا نرى أن التّعبير المشار إليه وهو (رَغْماً منه) يجوز أن نخرجه على أساس حذف حرف الجرّ، ولا يكون ذلك شاذّاً مع الأمثلة الكثيرة

(1) «أزاهير الفصحى في دقائق العربيّة»، العباس أبو السعود ص 69، 70، دار المعارف بمصر.

(2) سورة يس: 39.

(3) سورة آل عمران: 175.

(4) سورة إبراهيم: 3.

في هذا الموضوع.

وهناك تخريج آخر، وهو اعتبار كلمة (رغم) مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف، فإن الفعل: (رغم) تذكّر فيه المعاجم ما يأتي:

رَغَمَ يَرْغَمُ رَغْماً: - بالفتح في الماضي والمضارع - أي ذلّ. ويقال: رَغَمَ أَنْفَهُ، وَرَغَمَ الشَّيْءُ: لَصِقَهُ بِالتُّرَابِ، وَرَغَمَ فُلَانًا: أَذَلَّهُ وَقَشَرَهُ.

وَرَغَمَ يَرْغَمُ رَغْماً: - بالكسر في الماضي والفتح في المضارع وتحريك المصدر (رَغْماً): لَصِقَ بِالتُّرَابِ، وَذَلَّ وَأَكْرَهَ عَلَى عَمَلٍ.

وعلى هذا يمكن أن نخرّج هذا التعبير على أنّ (رَغَمَ) مفعول مطلق. والقواعد النحويّة لهذا الباب تُجيز هذا⁽¹⁾.

ودرس مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة مثل قولهم: (فعلت ذلك رغم أنف فلان) و(فعلته رَغْماً عنه)، فأجاز التعبيرين وصحّحهما. ونصّ قراره:

«يستعمل الكتاب هذا التعبير: (فعلتُ كذا رَغَمَ كذا) أو (رَغْماً عن كذا). والمسموع الفصيح في مثل هذا هو: (فعلتُ كذا على الرّغم من كذا أو برغم منه). ويمكن أن يُعلّل استعمال: (فعلتُ كذا رَغَمَ كذا أو رَغْماً من كذا) بأن (رَغَمَ) هنا حال مصدر بمعنى اسم الفاعل، أو منصوب على نزع الخافض (أي حذف حرف الجرّ). كذلك يمكن تعليل استعمال (عن) مكان (مِنْ)، بأن الأولى تنوب مناب الأخرى، فإنّ (عن) تُوافق (مِنْ) وتُرادفُها وتكون بمعناها كما صرّح بذلك النّحاة.

وعلى هذا يكون قولنا: فعلتُ كذا رَغْماً منه أو رَغْماً عنه صحيحاً⁽²⁾.

(1) مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، ج 34 ص 173، 174،

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسة والثلاثين المعقودة في يناير 1969م.

(107)

تصحیح: «مُرْبِك» و«إِشْهَار» و«يُضِيرُهُ»

1 - يستعمل الكتاب والمتحدثون كلمة «مُرْبِك»، فيقولون مثلاً: (التَّعْقِيد الإداري مُرْبِكٌ للعمل)، أي مسبب له الاضطراب والتعطل، و(كثرة الأكل مُربكة للمعدة)، أي تسبب لها اضطراب نظامها وإتاعها في وظيفتها.

ويخطئ بعضهم كلمة (مُرْبِك) لأنها على وزن اسم الفاعل (مُفْعِل)، وهذه الصيغة لاسم الفاعل لا تجيء إلا من الرباعي (أَفْعَلَ)، وليس في العربية الرباعي (أَرْبَكَ)، وإنما الوارد الثلاثي المتعدي بنفسه: (رَبَكَ)، يقال: رَبَّكَه أي خَلَطَه فَارْتَبَكَ. وَرَبَكَ الثَّرِيدَ: أَصْلَحَه. وَرَبَكَ فُلَانًا: أَلْقَاهُ فِي وَحَلٍ فَارْتَبَكَ فِيهِ⁽¹⁾.

وإذا لم يَجْزُ (مُرْبِك) لم يَجْزُ تبعاً لذلك (الإِرْبَاك) لأنه مصدر لا يكون إلا من الرباعي، وليس في اللغة (أَرْبَكَ) حتى يكون مصدره (الإِرْبَاك)، لذا يخطئ بعضهم أن يقال: (أحدث الزحام إِرْبَاكاً في حركة المرور).

2 - كما يستعملون كلمة «إِشْهَار» في مثل قولهم: (إِشْهَار المِزَاد)، و(إِشْهَار الشَّرْكَة) أي إظهارها، و(إِشْهَار الزَّوْج) أي إعلانه.

ويخطئ بعضهم استعمال كلمة (إِشْهَار) في هذا المعنى، لأنه مصدرٌ فِعْلُهُ رُبَاعِيٌّ هو (أَشْهَرَ)، والوارد في اللغة لأداء المعنى المراد هو الفعل الثلاثي المتعدي بنفسه: (شَهَرَ). ومصدره (الشَّهَرُ)، يقال: شَهَرَهُ أي أَظْهَرَهُ، وشَهَرَهُ (بالتَّضْعِيف) فَاشْتَهَرَ، وشَهَرْتُ الحديثَ شَهْرًا وشَهْرَةً: أَفْشَيْتُهُ، فَاشْتَهَرَتْ.

وورد الرباعي (أَشْهَرَ)، لكنّه لازم وليس بمعنى (شَهَرَ) الثلاثي المتعدي يقال: أَشْهَرُوا: أي أتى عليهم شَهْرٌ، وَأَشْهَرَتِ المرأة: دَخَلَتْ فِي شَهْرٍ وَلَدَتْهَا.

(1) «ترتيب القاموس المحيط» للشيخ الطاهر الزاوي، ج 2 ص 769، الدار العربية للكتاب.

قال الفيومي: «وَأَمَّا أَشْهَرُهُ بِالْأَلْفِ بِمَعْنَى شَهْرُهُ فَغَيْرُ مَنْقُولٍ»⁽¹⁾.

3 - ويقولون: (هذا أَمْرٌ لَا يُضِيرُنِي) - بضمّ الياء - أي لَا يَضُرُّنِي وَلَا يُؤْذِينِي. ويخطئ بعضهم هذا الاستعمال، ويقول: إِنَّ الصَّوَابَ: (هذا أَمْرٌ لَا يَضِيرُنِي) - بفتح الياء، لأنه من الفعل الثلاثي المتعدي (ضار، وليس في المعجمات الرباعي أَضَارَ) حتى يقال في مضارعه (يُضِيرُ) - بضمّ الياء -.

ودرس مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة هذه الكلمات الثلاث المستعملة حديثاً، وهي: «مُرِيكَ» و«إِشْهَار»، و«يُضِيرُ»، فأجازها، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يجري في استعمال الكتاب قولهم: (عمل مُرِيكَ)، وقولهم: (إِشْهَارُ المَزَادِ أو البَيْعِ)، وقولهم: (هذا التَّصَرَّفُ يُضِيرُهُ) - بضم الياء-، وقد أُضِيرَ في هذا الحادث).

وللناقد أن يتوقّف في إجازة هذه الاستعمالات، لأنّ المسموع في أفعالها أنّها ثلاثيّة متعدّية بنفسها إلى المفعول به.

واللجنة لا ترى مانعاً من إجازتها على أساس أنّ (أَفْعَلَهُ) بمعنى (فَعَلَهُ) ورد منه في اللغة عشرات من الكلمات⁽²⁾، وأنّ صيغة المزيد إنما عُذِلَ إليها لما فيها من الإسراع إلى إفادة التعدية ومن قياسيةّة مصادرها ويُسر الضبط لماضيها

(1) «المصباح المنير» للفيومي، ص 326، المكتبة العلميّة، بيروت.

(2) لمجمع اللغة العربيّة القاهريّ قرار بجواز مجيء «أَفْعَلَهُ» مهموزاً بمعنى «فَعَلَهُ» هذا نصّه: «يرى المجمع أنّ الصرفيّين يقولون: إن (أَفْعَلَهُ) قد يكون بمعنى (فَعَلَهُ)، وقد علّل الرضويّ الزيادة بأنّها لمعنى وإن لم يكن إلّا التأكيد، وفي اللغة عشرات من الأفعال المتعدّية بنفسها داخله عليها الهمزة دون أن يتغيّر أصل المعنى في الفعل، لذلك يميز المجمع ما يشيع استعماله من ذلك على أن تكون الهمزة لتقوية المعنى وإفادة التأكيد» - مؤتمر المجمع في دورته الثانية والأربعين، الجلسة الخامسة والعشرين المعقودة في 4 من فبراير 1976م.

ومضارعها».

وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

ونذكر بهذه المناسبة بعض ما ورد من (أَفْعَلَه) بمعنى (فَعَلَه)، وكلاهما متعدّ

إلى مفعول واحد:

- بَرَّ اللهُ قَسَمَهُ، وَأَبْرَهَ * رَجَعَ الشَّيْءَ وَأَرْجَعَهُ * شَكَلَ الْكِتَابَ وَأَشْكَلَهُ
- بَرَمَ الْحَبْلَ وَأَبْرَمَهُ * رَتَجَ الْبَابَ وَأَرْتَجَهُ * سَقَاهُ الشَّرَابَ وَأَسْقَاهُ
- بَدَعَ الشَّيْءَ وَأَبْدَعَهُ * رَعَى الْمَاشِيَةَ وَأَرْعَاهَا * ضَرَّهَ الْأَمْرُ وَأَضَرَّهُ
- بَهَجَ فَلَانًا وَأَبْهَجَهُ * رَهَنَ الشَّيْءَ وَأَرْهَنَهُ * طَاعَهُ وَأَطَاعَهُ
- حَبَّهَ وَأَحَبَّهُ * رَابَهَ الشَّيْءَ وَأَرَابَهُ * غَمَضَ عَيْنَهُ وَأَغْمَضَهَا
- جَبَرَهُ عَلَى الْأَمْرِ وَأَجْبَرَهُ * رَوَى الزَّرْعَ وَأَرْوَاهُ * نَكَرَ الشَّيْءَ وَأَنْكَرَهُ
- سَعَرَ النَّارَ وَأَسْعَرَهَا * شَجَنَهُ الْأَمْرُ وَأَشْجَاهُ * نَشَرَ الشَّيْءَ وَأَنْشَرَهُ
- شَعَلَ النَّارَ وَأَشْعَلَهَا * شَجَاهُ الْأَمْرُ وَأَشْجَاهُ * نَقَصَ الشَّيْءَ وَأَنْقَصَهُ
- نَقَعَ الشَّيْءَ وَأَنْقَعَهُ * شَرَكَهُ مِنَ الْأَمْرِ وَأَشْرَكَهُ • وَغَى الشَّيْءَ وَأَوَّعَاهُ⁽²⁾

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته السادسة والأربعين المعقودة من 30 من ربيع الأول الموافق 17 من مارس، حتى 14 من جمادى الأولى 1400 هـ الموافق 31 من مارس 1980 م.

(2) «في أصول اللغة». ج 3، إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، «قياسية مجيء الهمزة مع الفعل المتعدّي بمعناه» بحث للأستاذ محمد شوقي أمين عضو المجمع، ص 321-322.

تصحیح: «جَمَدَ» ومصدره «التَّجْمِيدُ»

يكثر في الوقت الحاضر مثل قولهم: (تجميد المفاوضات بين الوفدين) بمعنى وَقْفُهَا، و(تجميد الأرصدة) بمعنى وَقْفُ التَّصَرُّفِ فيها، و(تجميد نشاط الشركة حتى تحكم المحكمة قضيتها).

ويتوقف بعضهم في إجازة الفعل (جَمَدَ) ومصدره (التَّجْمِيدُ)، لأنَّ الفعل (جَمَدَ) - بالتضعيف - ومصدره (التَّجْمِيدُ) لم يردا في معجمات اللغة، والذي ورد في المعجمات هو: (جَمَدَ) الثلاثي بتخفيف الميم، ومصدره: جَمَدَ وجمود. يقال: جَمَدَ الماءُ يَجْمُدُ جَمْدًا وجموداً (من باب نَصَرَ): خلاف (ذَاتَ)، فهو جامد.

لكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة أجاز (جَمَدَ) بالتضعيف، ومصدره (التَّجْمِيدُ). وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يشيع في اللغة المعاصرة مثل قولهم: (تجميد الأرصدة)، (تجميد أموال الشركة)، (تجميد الشركة) بمعنى منع حقَّ التَّصَرُّفِ فيها. ومثل قولهم: (تَجْمُدُ السَّائِلُ والماء) بمعنى صلابتهما بعد أن كانا سائِلَيْنِ.

ويؤخذ على هذا التعبير أنَّ الفعلين (جَمَدَ) و(تَجْمُدَ) غير موجودين في المعاجم. وطوعاً لقرار المجمع في جواز إكمال الاشتقاق من مادة لم ترد في المعاجم، وجواز تضعيف الفعل للتعدية، وقياسيّة المطاوعة، والمعروف أنَّ تعدية الثلاثي تفيد التّصيير إلى الشّيء مثل: قوّاه جعله قويّاً، عليه يقال: (جَمَدَ الشّيء) جعله جامداً والمصدر (التَّجْمِيدُ).

وترى اللّجنة أنَّ قول المعاصرين: (تجميد المفاوضات) بمعنى وقف إجراءاتها، و(تجميد الأنشطة) ونحوها، جائز من طريق المجاز.

أما قولهم: (تجمّد السائل والمائع) فجائر من باب المطاوعة، يقال: (تجمّد الماء، فتجمّد تجمّداً).

وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته السابعة والأربعين المعقودة من 8 من ربيع الآخر الموافق 23 من فبراير، حتى 3 من جمادى الأولى 1401 هـ الموافق 19 من مارس 1981 م.

(109)

تصحیح: «كُبْرَى» و«صُغْرَى» و«غُلْيَا»
مجرّدة من «أل» والإضافة

يُخَطِّئُ الحَرِيرِيُّ أَنْ يَقَالَ: (كُبْرَى) و(صُغْرَى) بِالتَّنْكِيرِ، قَالَ:
«وَيَقُولُونَ: هَذِهِ كُبْرَى، وَتِلْكَ صُغْرَى، فَيَسْتَعْمِلُونَهُمَا نَكْرَتَيْنِ، وَهُمَا مِنْ
قَبِيلِ مَا لَمْ يُنَكَّرْهُ الْعَرَبُ بِجَالٍ، وَلَا نَطَقَتْ بِهِ إِلَّا مُعَرَّفًا حَيْثُمَا وَقَعَ فِي الْكَلَامِ.
وَالصَّوَابُ أَنْ يَقَالَ فِيهِمَا: هَذِهِ الْكُبْرَى، وَتِلْكَ الصَّغْرَى، أَوْ: هَذِهِ كَبْرَى اللَّالِئِ،
وَتِلْكَ صُغْرَى الْجَوَارِي، كَمَا وَرَدَ فِي الْأَثَرِ: إِذَا اجْتَمَعَتِ الْحَرِمَتَانِ طَرِحَتْ
الصَّغْرَى لِلْكُبْرَى»، أَيِ إِذَا اجْتَمَعَ أَمْرَانِ فِي أَحَدِهِمَا مَصْلَحَةٌ تَخُصُّ، وَفِي الْآخَرِ
مَصْلَحَةٌ تَعُمُّ، فُدِّمَ الَّذِي تَعُمُّ مَصْلَحَتُهُ عَلَى الَّذِي تَخُصُّ.
وَذَكَرَ شَيْخُنَا أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الْفَضْلِ التَّحَوِّيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ (فُعْلَى) - بضمّ
الفاء - تَنْقَسِمُ إِلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ:
أَحَدُهَا: أَنْ تَأْتِيَ اسْمًا عَلَمًا، نَحْوُ: حُزْوَى.
وَالثَّانِي: أَنْ تَأْتِيَ مَصْدَرًا نَحْوُ: الرَّجْعَى.
وَالثَّالِثُ: أَنْ تَأْتِيَ اسْمَ جِنْسٍ مِثْلَ: بُهْمَى، وَهُوَ نَبْتٌ.
وَالرَّابِعُ: أَنْ تَأْتِيَ تَأْنِيثَ «أَفْعَل» نَحْوُ: الْكُبْرَى وَالصَّغْرَى.
وَالْخَامِسُ: أَنْ تَأْتِيَ صِفَةً مُحَضَّةً لَيْسَتْ بِتَأْنِيثَ «أَفْعَل» نَحْوُ: حُبْلَى.
وَإِذَا كَانَتْ لِتَأْنِيثَ (أَفْعَل) تَعَاقَبَ عَلَيْهَا لَامُ التَّعْرِيفِ وَالْإِضَافَةِ، وَلَمْ يَجْزَ أَنْ
تُعَرَّيَ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَذَلِكَ نَحْوُ: الْكُبْرَى وَالصَّغْرَى، وَطَوَّلَى الْقَصَائِدِ وَصَغْرَى
الْأَرَاغِيزِ، وَلَمْ يَشُدَّ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا (دُنْيَا) وَ(أُخْرَى)، فَإِنَّهُمَا لَكثْرَةُ مَجَاهِلُهُمَا فِي الْكَلَامِ
وَمَدَارُهُمَا فِيهِ، اسْتُعْمِلْنَا نَكْرَتَيْنِ ... وَقد عِيبَ عَلَى أَبِي نَوَاسٍ قَوْلُهُ:

كأنَّ صغرى وكبرى من فواقعها حَضْبَاءُ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ⁽¹⁾
لكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة أجاز (كُبْرَى) و(صُغْرَى) وأمثالها على
التنكير. وجاء في قرار لجنة الأصول في المجمع ما يأتي: (يستعمل الكاتبون صيغة)
«فُعْلَى» مجرّدةً من (آل) والإضافة، في نحو قولهم: (سياسة عليا) و(مكرمة جُلَّى)،
و(يد طُولَى).

وترى اللّجنة جواز أمثال هذه التّعابير على أَنَّ الصّيغة فيها غير مراد بها
التّفضيل، وأنها مُؤَوَّلَةٌ باسم الفاعل أو الصّفة المشبّهة.
وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽²⁾.

(1) «درة الغواص في أوهام الخواص» للحريّ، ص 57، دار نهضة مصر للطبع والنشر.

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثامنة والثلاثين المعقودة من 22 من ذي الحجة
1391 هـ الموافق 7 من فبراير، حتى 6 من المحرم 1392 هـ الموافق 21 من فبراير 1972 م.

تصحیح: «زارني فلان بينما كنت أهم بالخروج من البيت»

يُخَطِّى فريق من اللّغويين أن يقال: (انقطع التّيار الكهربيّ بينما كنت أشاهد تمثيليّة في الإذاعة المرئيّة)، و(زارني صديقي فلان بينما كنت أهم بالخروج من البيت)، و(أثار بعض الطّلبة الفوضى بينما كان الأستاذ يلقي محاضرتة). ويقولون: إنّ الصّواب أن يقال: (بينما كنت أشاهد تمثيليّة في الإذاعة المرئيّة انقطع التّيار الكهربيّ)، و(بينما كنت أهم بالخروج من البيت زارني صديقي فلان)، و(بينما كان الأستاذ يُلقّي محاضرتة أثار بعض الطّلبة الفوضى).

وحجّتهم في هذه التّخطئة أنّ (بينما) لها الصّدارة في الجملة، وهي ظرف. وأصل (بينما): (بَيْنَ) زيد عليها (ما) لتخرج بذلك عن الإضافة ولتقع الجملة بعدها.

قال الأستاذ عبّاس أبو السعود:

وبعض المتعلّمين يخطّئون حين يقولون مثلاً: (مات الولد بيّنا أو بينما عاش أبوه)، وكان ينبغي لهم أنّ يقولوا: بينا أو بينما مات الولد عاش أبوه، والمعنى: عاش الأب بين أوقات موت الولد.

وذلك أنّ «بَيْنَا» أو «بينما» تجب لهما الصّدارة، وهذا هو الفرق بينهما وبين «بين».

ويمكن تصحيح عبارتهم بأن يقال: (مات الولد على حين، أو في حين عاش أبوه).

وقد تأتّى بعدهما (إذ) الفجائيّة أو (إذا). فمن الأوّل قول بعض بني عُذرة: استَقْدِرِ الله خيراً وارْضَيْنِ به فبينما العُسْرُ إذ دارت مياسيرُ

وبینما المرء فی الأحياء مُعْتَبِرٌ إِذْ صار فی الرَّمْسِ تعفوه الأعاصيرُ
وفی الحدیث: «بینما نحن جلوس عند رسول الله ﷺ إِذْ جاءه رجل»⁽¹⁾.

ومن الثانیة قول الحرقة بنت النعمان⁽²⁾:

بَيْنَا نَسُوسُ النَّاسِ وَالْأَمْرُ بَيْنَنَا إِذَا نحن فِيهِمْ سُوْقَةٌ نَتَنَصَّفُ⁽³⁾
لكن مجمع اللغة العربیة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: (انقطع التيار الكهربی)
بینما كنت أشاهد تمثیلیة فی الإذاعة المرئیة). وجاء فی قرار لجنة الألفاظ
والأسالیب فیہ ما یأتی:

«يُخْطِئُ بعض الباحثین مثل قولهم: (دخل خالد بینما كان عليّ يتكلم)، علی
أساس أنّه مخالف للمشهور من استعمال العرب، ولما نصّ علیه التّحاة من أنّ
(بینما) من كلمات الابتداء.

درست اللّجنة هذا، ثم انتهت إلى أنّ التعبير - كما شاع عند المعاصرين -
يمكن أن يُجاز علی أساس أن تكون (بینما) فیہ ظرف زمان للاقتران فقط،
ولهذا ساغ أن تكون مثل (بین) فی جواز التوسّط.

ويُسْتَأْنَسُ للأسلوب المعاصر بقول ابن منظور فی كتابه (أخبار أبي نواس): (...
وبقي لنفسه فی نهر طابق الدور التي لم يَبْنِ مثلها عظماء الناس، بینما الأصمعيّ

(1) هذا الحدیث معروف بحديث جبريل، وهو عن عبد الله بن عمر عن أبيه رضي الله عنهما قال:
«بینما نحن جلوس عند رسول الله ﷺ إِذْ طلع علينا رجل شديد بياض الثّبات شديد سواد الشعر...»
الحدیث. وقد رواء الخمسة إلا البخاري.

(2) هي حرقة بنت النعمان بن المنذر بن أمّير القيس، شاعرة من بني لحم، وأهلها أهل ملك بالحيرة،
وبعد البيت المذكور:

فَأَفْ لدنيا لا يدوم نعيمها تَقْلَبُ تاراتِ بنا وتُصَرِّفُ

لم أعثر علی سنة وفاتها.

(3) «أزاهير الفصحی فی دقائق العربیة» لعباس أبو السعود، ص 126 - دار المعارف بمصر.

يستقرض من أصحابه حاجته من المال).

وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا القرار بالأكثرية⁽¹⁾.

ونذكر بهذه المناسبة أن الحريري قد خطأ في كتابه (درّة الغواص) أن يقال: (بينما زيد قام إذ جاء عمرو)، لأنّ (بينما) لا تأتي بعدها (إذ) الفجائية، والصواب عنده أن يقال: (بينما زيد قام جاء عمرو) بلا ذكر (إذ)، لأنّ المعنى فيه: (بين أثناء الزّمان جاء عمرو).

أمّا (بينما) فلا مانع من ورود (إذ) أو (إذا) الفجائيتين بعدها، فلك أن تقول: (بينما أنا جالس جاء عمرو)، أو (بينما أنا جالس إذ جاء عمرو)، أو (بينما أنا جالس إذا عمرو قادم)⁽²⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الخامسة والأربعين المعقودة من 21 من فبراير، حتى 12 من مارس 1979م.

(2) «درّة الغواص في أوهام الخواص» للحريري، ص 84 - دار نهضة مصر للطباعة والنشر.

(111)

تصحیح: «نوايا» جمع «نیّة»

یخطئ الشیخ إبراهیم الیازجی جمع نیّة علی (نوايا)، ویری أنّ الصّواب أن تُجمَعَ (نیّة) علی (نیّات). قال: (ویقولون: فلان حمید التّوايا، یریدون (التّیّات) جمع (نیّة)، وإنّما (التّوايا) جمع (نَوَیّة) مثل (الطّوايا) جمع (طَوَیّة)، ولم ترد (التّوِیّة) فی کلامهم بهذا المعنی)⁽¹⁾.

وحذا حذو الیازجی صاحبُ کتاب «الکتابة الصّحیحة» الذی خطأ قولهم: (نوايا صَحیحة) وذكر أنّ الصّواب: (نیّاته صَحیحة)، واستشهد بالحديث المشهور وهو قوله ﷺ: (إنّما الأعمال بالنیّات وإنّما لکلّ أمرئ ما نَوَى)⁽²⁾.

وجاء فی کتاب «الأخطاء السّائرة فی اللّغة العربیّة»:

«لا تقل: نوايا، وقل نیّات، واستشهد بالحديث»⁽³⁾.

لكن مجمع اللّغة العربیّة بالقاهرة أجاز لفظ (التّوايا) جمعاً لـ (نیّة). وجاء فی قرار لجنة الألفاظ والأسالیب فیهِ ما یأتی:

شاع فی الاستعمال المعاصر لفظ (التّوايا) جمعاً لنیّة، علی خلاف ما یسمح به الظّاهر من القواعد الصّرفیّة فی جمع التّیّة، وهو أن یكون علی (نیّات).

وقد درست اللّجنة هذا، وانتهت إلى إجازته علی أحد الأسس الآتیة: الأوّل: شاعت قديماً وحديثاً كلمة (الطّوايا) جمعاً لِطَوَیّة التي ترتبط بكلمة التّیّة فی الدّلالة. وقد أدّى هذا الارتباط الدّلاليّ إلى أنّ (التّوايا) فی جمع التّیّة، حملاً لها علی

(1) «لغة الجرائد» للشیخ إبراهیم البازجی، ص 11، مطبعة التّقدم بمصر.

(2) «الکتابة الصّحیحة» لزهدي جار الله، ص 318، مطبعة دار الکتب، بیروت.

(3) «الأخطاء السّائرة فی اللّغة العربیّة» لخالد قوطرش وعبد اللطیف الأرناؤوط، ص 84، مطابع ابن

زیدون، دمشق.

صیغة (طوايا) في جمع طَوِيَّة.

الثاني: أنَّ السَّماع هو الأساس الغالب في جمع التَّكسير، وعلى هذا تكون (النَّيَّة) في جمعها على (نوايا) مثل كلمات أخرى كثيرة جُمِعَتْ على (فعائل)، ومن ذلك: الجُرَّة، والجُنَّة، والْكِنَّة، والضَّرَّة، والحُرَّة... الخ.

الثالث: أن يكون استعمال اللَّفظ جاء عن طريق الاشتقاق، بأن يُصاغ من (نَوَى) اسم مفعول تلحقه التاء، ثمَّ يحوَّل إلى (فَعِيلَة)، فتخلص لنا (نَوِيَّة) بمعنى (مَنَوِيَّة)، والجمع (نَوَايا). والمحقِّقون على صحَّة هذا الجمع، مع أنَّ (فعيلة) هنا بمعنى (مفعولة).

ولهذا ترى اللِّجنة إجازة (التَّوايا) في جمع (نِيَّة)، وترجو إضافته إلى معجمنا العربيِّ الحديث.

وقد وافق مجمع اللِّغة العربيَّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللِّغة العربيَّة بالقاهرة في دورته الثانية والأربعين المعقودة من 23 من صفر الموافق 23 من فبراير، حتى 7 من ربيع الأول 1396 هـ الموافق 8 من مارس 1976 م.

(112)

تصحیح: «اُسْتَهْدَفَتِ الخُطَّةُ زیادة الإنتاج»

یشیع فی لغة العصر مثل قولهم: (اُسْتَهْدَفَ المدير بقراره دفعَ عجلة العمل)، و(اُسْتَهْدَفَ المتحدثُ إقناعَ الحاضرين برأيه)، و(تُسْتَهْدَفُ خُطَّةُ الشركة زیادة الإنتاج)، و(المُسْتَهْدَفُ من البرنامج كذا وكذا)، باستعمال الفعل (اُسْتَهْدَفَ) أو ما اُسْتُقِّ منه متعدياً بنفسه إلى المفعول به.

ويخطئ بعضهم أن يُسْتَعْمَلَ الفعل (اُسْتَهْدَفَ) متعدياً بنفسه، لأنه لم يرد في معجمات اللغة إلا لازماً. يقال: اُسْتَهْدَفَ الشَّيْءُ: أي انتصب كالغرض الذي يُرْمَى، وَاُسْتَهْدَفَ الشَّيْءُ: ارتفع.

«لكن القياس يعضد صيغة (اُسْتَهْدَفَ) متعدياً، لأنَّ العرب قالوا: (اُسْتُخْدِمَهُ) بمعنى: اتَّخَذَهُ خادماً، و(اُسْتَعْمَلَهُ) بمعنى: اتَّخَذَهُ عاملاً و(اُسْتُكْتُبَهُ) بمعنى: اتَّخَذَهُ كاتباً، و(اُسْتُوزِرَهُ) بمعنى: اتَّخَذَهُ وزيراً، فلماذا لا يحقُّ للعرب المعاصرين أن يقولوا: (اُسْتَهْدَفَهُ) بمعنى: اتَّخَذَهُ هدفاً»⁽¹⁾؟

وقد أجاز مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة قياسيةَّ السَّين والتَّاء للاتَّخاذ أو الجُعْل. وجاء في قرار لجنة الأصول بالمجمع ما يأتي:

«سبق للمجمع أن أقرَّ قياسيةَّ دخول السَّين والتَّاء للطلب والصَّيرورة»⁽²⁾، لكثرة ما ورد من أمثلته، وترى اللّجنة أنَّ زیادة السَّين والتَّاء للاتَّخاذ والجُعْل

(1) «تخطئة الصواب» مقال للأستاذ عبد الحق فاضل مجلة اللسان العربي، ج 7، الجزء الأول، ذو القعدة 1989 هـ/ يناير 1970 م.

(2) ونص هذا القرار: «يرى المجمع أن صيغة (اُسْتُفْعِلَ) قياسيةَّة لإفادة الطلب أو الصيرورة»، الدورة الأولى للمجمع.

وردت في أمثلة كثيرة نحو: اسْتَعْبَدَ عبداً، واسْتَأْجَرَ أجيراً، واسْتَأْبَى أباً، واسْتَأْمَى أمةً، واسْتَفْحَلَ فحلاً، واسْتَعَدَّ عدةً، واسْتَخْلَفَ فلاناً، واسْتَعْمَرَ في أرضه، واسْتَشْعَرَ الرجلُ إذا لبس شعراً، واسْتَثْغَرَتِ المرأةُ إذا شددت الثَّغْرَ.

وفي اعتبار هذه الصيغة قياسيةً تيسيراً للاصطلاح العلمي والاستعمال الكتابي لهذا ترى اللجنة أنَّ للمجمع قبول ما يصاغ من الكلمات على هذه الصيغة للدلالة على الجعل أو الاتخاذ.

وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

كما أجاز المجمع قياسيةً السين والتاء لإفادة الدُّنُو والحِينُونَةُ، ونص قراره في ذلك:

«يُجاز استعمال (أَفْعَلَ واسْتَفْعَلَ) لمعنى الحينونة والدنو⁽²⁾، وهو داخل في معنى الطلب ولو على سبيل المجاز»⁽³⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الواحدة والثلاثين، الجلسة الثامنة المعقودة في سنة 1965م.

(2) من أمثلة «اسْتَفْعَلَ»، لإفادة الدنو والحينونة: (اسْتَحْصَدَ الزرع) أي دنا وحن وقت حصاده، و(اسْتَجَزَّ الصوف) أي حان وقت جزء، واسْتَرَمَّ الجدار، واسْتَحْطَبَ الكرم، واسْتَرْفَعَ الخوان، واسْتَهْدَمَ الحائط، واسْتَحْرَبَ السقاء.

(3) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الأربعين المعقودة من 25 من فبراير حتى 11 من مارس 1974م.

(113)

تصحیح: «ما دمتَ مديراً للمؤسسة فأنت مسؤول عنها»

يكثر في الكتابة والأحاديث مثل قولهم: (ما دُمتَ مُنْفَعلاً فلن تستطيع التفكير في المشكلة)، و(ما دمتَ بخيلاً فلن يُرجى منك خير)، و(ما دام الأعضاء غائبين فلنؤجّل الاجتماع)، وذلك بتصدير الجملة بـ (ما دام). ويخطئ بعضهم هذا التعبير، بحجة أنّ التّحاة اشتراطوا في (ما) المصدرية الظرفية التي (دام) صلتها، أن تكون (ما) وصلتها معمولاً لفعل قبلها، فالصواب في الجمل السابقة أن يقال: (لن تستطيع التفكير في المشكلة ما دمتَ منفعلاً)، و(لن يُرجى منك خير ما دمتَ بخيلاً)، و(فلنؤجّل الاجتماع ما دام الأعضاء غائبين).

قال الله تعالى: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَا دُمْتُ فِيهِمْ﴾⁽¹⁾، وقال تعالى: ﴿قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّا لَن نَدْخُلَهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا﴾⁽²⁾.

وقال تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾⁽³⁾.

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز أسلوب تقدّم (ما دام) وتصدّرها للجملة. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

(- ما دام -) في بعض تعبيرات العصر:

أ - ما دام عليّ مجتهداً في دروسه فسيُكتب له النجاح.

ب - ما دام صاحب الاقتراح قد حضر فلنناقش الموضوع.

(1) سورة المائدة: 117.

(2) سورة المائدة: 24.

(3) سورة مريم: 31.

رأت اللجنة قبول التعبيرين وتخرجيهما على أحد الوجهين الآتيين:

أ- أن تكون جملة «ما دام» مقدّمة من تأخير.

ب- أن تكون (ما) زمانية شرطية، كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾⁽¹⁾.

وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽²⁾.

ونذكر أنّ تصدّر (ما) الظرفيّة الشرطيّة جملتها قد ورد في كلام الفصحاء، من ذلك:

- قول الزّمخشرّي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾⁽³⁾:
ودُم على عبادة ربك حتّى يأتيك اليقين أي الموت، أي ما دمت حيّا فلا تُخلّ بالعبادة⁽⁴⁾.

- قول الزّمخشرّي في تفسير قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾⁽⁵⁾ شُبّهوا في استنادهم وما هم إلّا أجرام خالية عن الإيمان والخير، بالخشب المسنّدة إلى الحائط، ولأنّ الخشب إذا انتفع به، كان في سقف أو جدار أو غيرهما من مظان الانتفاع، وما دام متروكاً فارغاً غير مُنتفع أُسند إلى الحائط، فشُبّهوا به في عدم الانتفاع⁽⁶⁾.

- قول عبد الرحمن الداخلي:

ما دام من نسلي إمام قائم فالملك فيكم ثابت متواصل

(1) سورة التوبة: 7.

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثالثة والأربعين المعقودة من 3 من ربيع الأول الموافق 21 من فبراير، حتّى 17 من ربيع الأول 1397 هـ الموافق 7 من مارس 1977 م.

(3) سورة الحجر: 99.

(4) «الكشاف» لجار الله محمود الزّمخشرّي، ج 1 ص 518 - الطبعة الأولى، المطبعة البهيّة بمصر-.

(5) سورة المنافقون: 4.

(6) «الكشاف» للزّمخشرّي، ج 2 ص 460، الطبعة الأولى.

(114)

تصحیح: «اشْتَرِ أَيَّ كِتَابٍ»

يُخْطِئُ بَاحْثُونَ لُغَوِيّونَ أَنْ يُقَالَ مِثْلًا: (اشْتَرِ أَيَّ كِتَابٍ)، و(زَاوِلُ أَيِّ رِيَاضَةٍ)، و(لَمْ يَصْدُرْ عَنِّي أَيُّ تَصْرِيحٍ)، ويقولون: إِنَّ الصَّوَابَ أَنْ يُقَالَ: (اشْتَرِ كِتَابًا مًّا)، و(زَاوِلُ رِيَاضَةً مًّا)، و(لَمْ يَصْدُرْ عَنِّي تَصْرِيحٌ مَّا).

وَحَجَّتُهُمْ فِي هَذِهِ التَّخْطِئَةِ أَنَّ التَّحَاةَ مَنَعُوا أَنْ يُحْذَفَ مُوصُوفٍ (أَيِّ) الْوَصْفِيَّةَ، لِأَنَّ (أَيًّا) الْوَصْفِيَّةَ تَدُلُّ عَلَى الْكَمَالِ، وَإِذَا حُذِفَ مُوصُوفُهَا كَانَ ذَلِكَ تَنَاقُضًا مَعَ الْكَمَالِ الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ، يُقَالُ: (فُلَانٌ رَجُلٌ أَيُّ رَجُلٍ) أَيُّ بَالِغِ الْكَمَالِ فِي الرَّجُولَةِ، وَ(عَلِمْتُ أَنَّ الْوَفَاءَ خُلِقَ أَيُّ خُلِقَ)، أَيُّ هُوَ فِي مِصَافِ الْأَخْلَاقِ الْعَالِيَةِ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ أَنْ يُقَالَ: (فُلَانٌ أَيُّ رَجُلٍ)، وَ(عَلِمْتُ أَنَّ الْوَفَاءَ أَيُّ خُلِقَ) بِحَذْفِ مُوصُوفٍ (أَيِّ).

لَكِنِ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدِ الْقَادِرِ الْمَغْرِبِيِّ عَضُو الْمَجْمَعِ الْعَرَبِيِّ بِدَمَشَقٍ، وَعَضُو مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ، صَحَّحَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ: (لَمْ يَصْدُرْ عَنِّي أَيُّ تَصْرِيحٍ)، وَذَلِكَ بِجَعْلِ (أَيِّ) شَرْطِيَّةَ حُذْفِ جَوَابِهَا لِدَلَالَةِ الْمَقَامِ عَلَيْهِ، وَحُذْفِ فَعْلِهَا الشَّرْطِيِّ أَيْضًا لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ (لَمْ يَصْدُرْ) قَبْلُهَا، وَيَكُونُ أَصْلُ التَّرْكِيبِ عَلَى ذَلِكَ: (أَيُّ تَصْرِيحٍ نَسَبُوهُ إِلَيَّ لَمْ يَصْدُرْ عَنِّي)، أَوْ (فَهُوَ بَاطِلٌ)، أَوْ (مُخْتَلَقٌ) وَنَحْوُ ذَلِكَ، (فَأَيُّ) شَرْطِيَّةٌ جَازِمَةٌ وَ(نَسَبُوهُ إِلَيَّ) فَعْلُ الشَّرْطِ حُذْفٌ لِدَلَالَةِ السِّيَاقِ عَلَيْهِ، وَ(لَمْ يَصْدُرْ عَنِّي) جَوَابُ الشَّرْطِ حُذْفٌ أَيْضًا لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ قَبْلَهُ (لَمْ يَصْدُرْ عَنِّي) عَلَيْهِ. وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قَوْلُ الْمُتَنَبِّي:

وَأَصْرَعُ أَيُّ الْوَحْشِ قَفَّيْتُهُ بِهِ وَأَنْزَلَ عَنْهُ مِثْلَهُ حِينَ أَرَكَبَ

أَيُّ الْوَحْشِ: أَيُّ شَرْطِيَّةٌ، وَ(قَفَّيْتُهُ بِهِ) أَيُّ أَتْبَعْتُهُ: فَعْلُ الشَّرْطِ، وَجَوَابُهُ

محذوف، والتقدير: أيّ الوحش أتبعه به أصرعه، فحُذِفَ جواب الشرط وهو «أصرعه»، وأقام دليلاً عليه قوله (أصرع) الواقعة قبل (أيّ)، وبذلك أفقدها حقّها في الصّدارة، أو يقال: إن ضرورة الشّعْر جَوّزت ذلك.

وقوله تعالى: ﴿أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾⁽¹⁾، تقديره: (أيّ اسم تُسمّوا الله به فهو حسن)، فقولنا: (وهو حسن) هو جواب حُذِفَ ودلّ عليه قوله تعالى: ﴿تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾...

وانتهى الشيخ عبد القادر المغربي إلى القول:

«هذا ما عندي في تأويل قولهم: (لم يصدر عني أيّ تصريح)، وهو اختزال عجيب، وليس في هذا الاختزال ما ينافي قواعد النّحاة سوى سلب (أيّ) حقّها في الصّدارة»⁽²⁾.

أما الأستاذ عبد الحميد حسن عضو مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، فقد صحّح أيضاً مثل قولهم: (اقرأ أي كتاب)، ولكن بتأويل آخر غير الذي ذهب إليه الشيخ عبد القادر المغربي. قال الأستاذ عبد الحميد حسن:

«إنّ دلالة (أيّ) على الكمال، ترتكز - في رأي النّحاة - على ناحيتين: وهي الإبهام المحيط بها من تنكير موصوفها وتتكبر ما نصاب إليه، ودلالتهما السّابقة على الاستفهام.

وإذا سلّمنا للنّحاة بأنّ (أيّاً) تدلّ على التّعظيم في بعض التّراكيب وفي بعض المواقف التي توحى بذلك طبقاً لمقتضى الحال، فإنّا لا نسلم بأنّها لا تفيد في بعض التّراكيب الأخرى ذلك المعنى العامّ المصاحب للتّنكير وهو الإبهام والتّعميم،

(1) سورة الإسراء: 110.

(2) بحث للشيخ عبد القادر المغربي حول التعبير «لم يصدر عني أيّ تصريح»، ألقاه في مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة بتاريخ 3 من يناير 1951م، ونُشر في مجلة مجمع اللغة العربيّة، ج 8 ص 320.

طبقاً لما یقرّره علماء البلاعة من أنّ التَّنْکیر كما یدلّ علی التَّعْظِیم یدلّ أيضاً علی التَّقْلیل أو علی إرادة قرد غیر معین.

أما حذف موصوف (أَيّ) فنسوق الدّلیل علی جوازه من المراجع النّحویة. ففي کتاب «همع الهوامع» للسّیوطي، نجد شاهداً للفرزدق من قصيدة یمدح بها الحجاج، وهو:

إذا حارب الحجاج أيّ منافق علاه بسيف كلما هزّ يقطع
وُسّاق هذا الشّاهد علی أنّ (أَيّاً) تقع صفة لنكرة محذوفة، والتّقدير: منافقاً
أيّ منافق.

ثم يقول السّیوطي: قال أبو حیان: هذا عند أصحابنا (أي المغاربة) في غاية النّدور، ویعلّلون رأيهم بأنّ الوصف بأيّ إنّما هو للتّعْظِیم والتّأکید، والحذف یناقض ذلك.

ويقول السّیوطي قبل ذلك: تقع (أَيّ) شرطاً واستفهاماً وصفةً نكرةً حذُف موصوفها نادراً وقيل سائغاً.

إنّ الحذف هو من سنن العربيّة وخصائصها، وإن حذف الموصوف جائز، وقد أوضح ابن هشام ذلك في «المغني»، وساق أمثلة من القرآن الکریم، في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرَفِ﴾⁽¹⁾ أي جوارٍ قاصرات الطّرف، ﴿وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ﴾⁽¹⁰⁾ ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ﴾⁽²⁾ أي دروعاً سابغات، ﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾⁽³⁾ أي دين الملة القيّمة.

وليست العبارة التي نحن بصددّها ببعيدة عن هذا المجال⁽⁴⁾

(1) سورة ص: 52.

(2) سورة سبأ: 10-11.

(3) سورة البينة: 5.

(4) «مسائل نحویة ولغویة تطلّب النّظر»، بحث الأستاذ عبد الحمید حسن عضو مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، مجلة مجمع اللغة العربيّة، ج 34 ص 170، 171.

وانتهت مسألة (أي) في مثل قولهم: (اشتر أيّ كتاب)، (لم يصدر عني أيّ تصريح) إلى مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة الذي أحالها على لجنة الألفاظ والأساليب فيه لدراستها وتقديم تقرير عنها إلى مؤتمر المجمع. وقد قدّمت اللّجنة تقريرها الآتي الذي أجازت فيه التعبير المذكور:

نظرت اللّجنة في هذه المسألة، وكان فيما عُرض من الآراء ما يأتي:

١ - أن ورود هذا التعبير في بيت من الشعر وفقرة من النثر^(١) كافٍ للاحتجاج به. ففي ص 345 من «الوساطة»: نتكلّم بما تكلّموا به، وواحدهم للجميع، والتّفر كالقبيلة، فإذا سمعنا من أيّ كلمة اتّبّعناها.

2 - أن (أي) في قول الشاعر^(٢):

لعمرك ما أدري وإني لأوجَلُ على أيّنا تعدو المنية أوّلُ
يمكن أن تكون إبهاميّة صفة لموصوف محذوف، أي: على أيّ واحد منّا، والقرينة تدلّ على المحذوف.

3 - أنّه لا مانع من أن نضيف إلى معاني (أي) التي ذكرها النّحاة معنّى سادساً وهو الإبهام.

(1) من ذلك قول الإمام عليّ -رضي الله عنه-: «أصحب النّاس بأيّ خلق».

(2) وهو معن بن أوس بن نصر من زياد المُرّنيّ، شاعر من فحول الشعراء المخضرمين، أسلم وكُفّ بصره في أواخر عمره. كان معاوية يفضلّه ويقول: «أشعر أهل الجاهلية زهير بن أبي سُلمي، وأشعر أهل الإسلام ابنه كعب ومعن بن أوس»، له ديوان شعر، توفي سنة 64 هـ وهذا البيت أوّل بيت في قصيدته المعروفة بلامية العجم، ويأتي به النّحاة شاهداً على بناء «أوّل»، ونحوها كقبُلُ وبعُدُ على الضّم، لحذف المضاف إليه ونية معناه.

وبعد هذا البيت:

وإني أخوك الدائم العهد لم أحلُ
إِنْ أَبْزَاكَ خَصْمٌ أَوْ نَبَا بِكَ مَنْزِلُ
أبْزَاكَ: قهرك. وهمزته همزة قطع لأنه رباعي، ولكن الشاعر جعلها همزة وصل لضرورة الشعر، حيث لا يستقيم وزن البيت إلّا بذلك.

وقد انتهى الرّأي إلى ما يأتي:

شاع بين الكتّاب مثل قولهم: (اشترَ أيّ الكتب)، باستعمال (أيّ) مضافة إلى اسم نكرة، مثل قولهم: (اشترَ أيّ الكُتب): بإضافتها إلى معرفة، ومثل قولهم (لا تُبال أيّ تهديد) بإضافتها إلى مصدر، والمقصود في كلّ هذه الاستعمالات الإبهامُ والتّعميمُ والإطلاق.

ولا بأس بتجوز ذلك كلّّه، استناداً إلى أنّ (أيّ) تحمل في مختلف دلالاتها - ومنها الوصفية - معنى الإبهام، وأنّ حذف موصوفها ممّا قيل بجوازه، ويجوز أن تضاف إلى معرفة، وحينئذ يكون موصوفها معرفة ذُكِرَ أو حُذِفَ، وأنها تدلّ على التّبعيض في استعمالها نائبة عن المصدر، ويمكن أن يقاس عليها أحوالها الأخرى...».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسة والثلاثين المعقودة في يناير 1969م.

(115)

تصحیح: «حَبَّدَا لَوْ تَأْتَيْتُ»

يُخَطِّئُ بعضهم أن يقال مثلاً: (حَبَّدَا لَوْ فَكَّرْتُ قَبْلَ اتِّخَاذِكَ الْقَرَارِ)، و(حَبَّدَا لَوْ زَاوَلْتُ الرِّيَاضَةَ لِيَخْفَ وَزْنُكَ)، و(حَبَّدَا لَوْ تَرَكَ الْعَرَبَ خِلَافَتَهُمْ وَتَوَحَّدُوا).

والْحِجَّةُ فِي هَذِهِ التَّخْطِئَةِ أَنَّ (حَبَّدَا)⁽¹⁾، الَّتِي لِلْمَدْحِ يَأْتِي بَعْدَهَا الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ مَرْفُوعاً، وَلَا تَأْتِي بَعْدَهَا (لَوْ) الْمَصْدَرِيَّةُ، فيقال: (حَبَّدَا الْمُدْرُسُ خَالِداً)، و(حَبَّدَا الْخِصْلَةَ الصَّدُوقِ). أَمَّا (لَوْ) الْمَصْدَرِيَّةُ فَتَأْتِي بَعْدَ الْفِعْلِ: (وَدَّ يَوَدُّ)، أَوْ مَا يَحْمِلُ مَعْنَى هَذَا الْفِعْلِ، مِثْلُ: تَمَنَّى، وَأَحَبَّ، وَرَغِبَ، وَرَجَا، وَاخْتَارَ، أَيْ مَا يَفِيدُ التَّمَنَّى. وَعَلَيْهِ فَالْصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ فِي الْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ: (أَوَدَّ لَوْ فَكَّرْتُ قَبْلَ اتِّخَاذِكَ الْقَرَارِ)، و(أَوَدَّ لَوْ زَاوَلْتُ الرِّيَاضَةَ لِيَخْفَ وَزَنَ جِسْمِكَ)، وَنَتَمَنَّى لَوْ تَرَكَ الْعَرَبَ خِلَافَتَهُمْ وَتَوَحَّدُوا) وَنَحْوَ ذَلِكَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾⁽²⁾. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾⁽³⁾. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾⁽⁴⁾.

وَمَعْنَى كَوْنِ (لَوْ) مَصْدَرِيَّةٍ أَنَّهَا تَسْبِكُ مَا بَعْدَهَا بِمَصْدَرِ مُؤَوَّلٍ، وَتَقْدِيرُ الْمَصْدَرِ الْمُؤَوَّلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾: وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ رَدَّكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا.

(1) «حَبَّدَا» مِثْلُ «نِعْمَ» كِلَاهُمَا اللَّهُ لِلْمَدْحِ، الْقَوْلُ: «حَيَّدَا الْمُجْتَهِدَ سَعِيدًا» وَ«نِعْمَ الْمُجْتَهِدَ سَعِيدًا»، إِلَّا أَنَّ «حَبَّدَا» تَفِيدُ الْمُبَالِغَةَ فِي الْمَدْحِ، وَتَتَضَمَّنُ قَرَبَ الْمَدْحِ مِنَ الْقَلْبِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي «نِعْمَ» وَيُقَابِلُ «نِعْمَ» لِلْمَدْحِ «بِئْسَ» لِلذَّمِّ، وَيُقَابِلُ «حَبَّدَا» لِلْمَدْحِ «لَا حَبَّدَا» لِلذَّمِّ، وَ«لَا حَبَّدَا» أُبْلَغُ فِي مَعْنَى الذَّمِّ مِنْ «بِئْسَ» وَتَفِيدُ بُعْدَ الْمَذْمُومِ مِنَ الْقَلْبِ.

(2) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: 109.

(3) سُورَةُ الْقَلَمِ: 9.

(4) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: 96.

لكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: (حَبَّذا لو زُرْتُني)، (حَبَّذا لو فكرت قبل استعجالك بالقرار). وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يجري على ألسنة كثير من الكتاب المعاصرين قولهم: (حَبَّذا لو رضيت). وهناك من يعترض عليها بمقولة أنّ (لو) المصدرية إنما تأتي بعد فعل يفيد التّمنيّ، و(حَبَّذا) لاتفيده، غير أن أمثلة قديمة متعدّدة في الشعر، وردت فيها (لو) مصدرية بعد أفعال لا تفيد التّمنيّ».

يمكن أن تُعدّ (لو) في الصّيغة ليست مصدرية، وإنما للتّمنيّ الخالص. وبذلك تكون صيغة (حَبَّذا لو رضيت) وما يماثلها في الكتابات المعاصرة سائغة مقبولة».

وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته التاسعة والأربعين المعقودة من 8 من جمادى الأولى الموافق 21 من فبراير، حتى 22 من جمادى الأولى 1403 هـ الموافق 7 من مارس 1983 م.

(116)

تصحیح: «فلان أحسن من ذي قَبْل»
و«کم ذا نَصَحْتُک»

1- یخْطِئ الأستاذ عبّاس أبو السَّعود مثل قولهم: (فلان أحسن من ذي قَبْل)
- بفتح القاف وسكون الباء في (قَبْل) - . قال:

(قَبْل) - ساكن الباء - نقيض (بَعْد)، وهو ظرف مُبْهَم لا يُفْهَم معناه إلّا بإضافته إلى ما بعده لفظاً أو تقديرًا. وقد ذاع خطأً بين المتكلمين والکاتبین عدمُ إضافته إلى ما بعده، وجَعَلَهُ هو مضافاً إليه في قولهم: (صار فلان أحسنَ حالاً من ذي قَبْل) أي من قبل هذا الوقت.

أمّا ما يتّصل (بذي قَبْل) فهو مفتوح الباء مع فتح القاف وكسرها، تقول من الأوّل: (لا أكَلَمک لِعَشرٍ من ذي قَبْل) بفتحيتين، أي إلى عشر تستقبلها. وتقول من الثّاني: (لا أكَلَمک إلى عشر من ذي قَبْل) بكسر ففتح، أي إلى عشر مما تشاهده من الأيام.

والقَبْل - بفتحيتين - أيضاً: هو ما استقبلک من نَشْرِ أو جبل، تقول: رأيت بذلك القَبْلَ شخصاً. والقَبْل⁽¹⁾ كذلك: خلاف الحَوْل.

والقَبْل - بكسر ففتح - معناه: الجهة، أو الطّاقة، أو عند...⁽²⁾.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: (فلان أحسن حالاً من ذي قَبْل).

وجاء في قراره أنّ هذا التّعبير جائز في الاستعمال على اعتبار أنّ (ذي) زائدة،

(1) القَبْل في العين: (بفتحيتين) إقبال سوادها على الأنف أو الحاجب.

(2) «أزاهير الفصحى في دقائق العربية» لعباس أبو السَّعود، ص 77 - دار المعارف بمصر -.

إلا أنّ الأصل الفصیح للجملة: (فلان أحسن من قبل)⁽¹⁾.

2 - خطأ بعضهم الشاعر الكبير حافظ إبراهيم⁽²⁾ في قوله:

كم ذا يكابد عاشق ويُعاني في حُبِّ مصر كثيرة العشاق
حيث أتى بـ(ذا) بعد (كم)، وهو تعبير لا تعرفه العرب، ليس هناك ما يسوّغ
حشر (ذا) بعد (كم).

لكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة أجاز مثل هذا التعبير، وجاء في قرار لجنة
الأصول فيه ما يأتي:

«تريّ اللجنة أنّ ذكر (ذا) بعد (كم) في نحو: (كم ذا نصحتك) أنه تعبير
صحيح يُوجّه على أن تكون (ذا) زائدة فيه، استناداً إلى ما جاء في اللسان عن
ابن الأعرابيّ من أنّ العرب تصل كلامها بـ (ذي) و(ذا) فيكون حشواً لا يُعتدّ
به».

وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽³⁾

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الواحدة والأربعين المعقودة من 13 من صفر الموافق
24 من فبراير، حتى 27 من صفر 1395 هـ الموافق 10 من مارس 1975 م.

(2) هو محمد حافظ إبراهيم الشاعر المصريّ الكبير، أحد الخمسة الذين أحيوا نهضة الشعر العربيّ
في العصر الحديث وهم البارودي وصبري وشوقي وحافظ ومطران، صادق التعبير عن نفسه وعن
هموم شعبه، جميل العبارة سليس الأسلوب رائع الوصف. ترجم عن الفرنسيّة رواية فكتور
هوجو «البؤساء». توفي سنة 1932 م.

(3) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثامنة والثلاثين المعقودة من 22 من ذي الحجة
1391 هـ الموافق 7 من فبراير، حتى 6 من المحرم 1392 هـ الموافق 21 من فبراير 1972 م.

تصحيح جمع «النادي» على «التوادي»

يُخَطِّئ بعضهم جمع (نادٍ) على (نوادٍ) بحجة أنَّ المعجمات لم تورد هذا الجمع، وإنما أوردت (أندية) جمعاً لـ (ناد).

وقد صحَّح الدكتور ناصر الدين الأسد جمع (النَّادي) على (التَّوادي)، وردَّ تخطئة الذين خطأوا هذا الجمع بأنَّ علماء التَّحو أجمعوا على أنَّ صيغة (فاعل) إذا أُجْرِيت مُجْرَى الاسم ودلَّت على غير العاقل، تُجْمَع على (فواعل) جمعاً قياسياً مطرداً لا شذوذ فيه، مثل: خاتم وخواتم، وشارع وشوارع، وحاجب وحواجب، وساعد وسواعد، وجامع وجوامع، وحائط وحوائط، ورافد وروافد.

ولم يستثنوا من ذلك إلا لفظ (واد) فلم يُجْمَع على (فواعل)، وقالوا في جمعه (أَوْدِيَّة). وإنما لم يُجمع (واد) وهو على وزن (فاعل) على (فواعل) لأنَّ أوَّل الكلمة واو، وجمعها على (فواعل) يجعل في أولها واوين متعاقبتين، فكأنَّهم استثقلوا اجتماع الواوين في أوَّل الجمع.

أمَّا إغفال أصحاب المعاجم النَّصَّ على أن (النَّادي) هو (التَّوادي)، فلا يدلُّ على أنَّ ما أغفلوه ليس صحيحاً وليس مسموعاً ولا مُسْتَعْمَلاً، وإنما كان إغفالهم إيَّاه لأنَّهم لا يُوردون عادة الجموع القياسية المطردة، ولأنَّه أَعْنَى عن النَّصَّ عليها أنَّها مشمولة بحكم القاعدة القياسية المطردة، ويكتفون بالنَّصَّ على غير القياسي من الجموع لأنَّه نادر وشاذ⁽¹⁾.

وصحَّح أيضاً جمع (نادٍ) على (نواد) الأستاذ عباس أبو السَّعود، قال: «والحقَّ أنَّ (التَّوادي) جمع صحيح للنَّادي، وإنما لم تذكره المعاجم اعتماداً على

(1) «نادٍ وأندية» بحث للدكتور ناصر الدين الأسد، مجلة مجمع اللغة العربية، ج 27 ص 90.

أنَّه قیاس مَطْرَد، إِذْ أَنْ (فواعل) یَطْرَد فی کل اسم لغير العاقل علی وزن (فاعل)،
 مثل: کاهل وکواهیل، وحافر وحوافیر، وعاتق وعواتق، وشارب وشوارب، وعارض
 وعوارض، ومثل هذا: نادٍ ونواد. قال ابن مالک:

فواعِل لِفَوَعَل وفاعِل وفاعِلَاء مع نحو کاهِل
 علیه یجوز أن یُجمَع (التّادي) علی (أندیة) وعلی (أنداء) جَمْعُ سَمَاعِیْن، وأن
 یُجمَع علی (التّوادي) جمعا قیاسیاً⁽¹⁾.

(1) «أزاهیر الفصحی فی دقائق العربیة» لعباس أبو السعود، ص 37، دار المعارف بمصر.

(118)

تصحيح وصف جمع غير العاقل بصيغة «فَعْلَاء»

وقع اختلاف بين الأدباء في صحّة وصف الجمع غير العاقل بصيغة (فَعْلَاء)، فبعضهم يخطئ قولهم: الأشجار الخضراء، والأوراق الصفراء، والمياه الزرقاء، والجبال الشّماء، والأعين العمياء، والقصائد الغراء، ويقول: إنّ الصّواب: الأشجار الحُضْر، والأوراق الصُّفْر، والمياه الزُّرْق، والجبال الشُّمّ، والأعين العُني، والقصائد الغُرّ.

وفي المقابل يصوّب آخرون وصف الجمع غير العاقل بصيغة «فَعْلَاء» بجانب وصفه بالصّيغ الأخرى المسموعة. ومن هؤلاء الشّيخ الأستاذ محمّد الخضر الحسين عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة وأحد شيوخ الأزهر الذّين تولّوا رئاسته. وقد تقدّم الشّيخ محمّد الخضر باقتراح إلى مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة يدعو فيه إلى إجازة وصف الجمع غير العاقل بصيغة «فَعْلَاء»، وعزّز اقتراحه ببحث نقطف منه ما يأتي:

«يقول علماء العربيّة: يجوز وصف الجمع المكسّر لغير العاقل بالمفرد المؤنّث، غير أنّ وصفه بالمفرد المؤنّث بالتاء كثير شائع، ووصفه بالمفرد المؤنّث بالصيغة قليل. والمراد من المؤنّث بالصيغة ما كانت علامة تأنيثه ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة، فالحكم الذي قرّره عامّ، ولكنهم اقتصروا فيما رأينا على التّمثيل بما فيه ألف التأنيث المقصورة.

قال أبو البقاء في الكلّيات: (والجمع المكسّر لغير العاقل يجوز أن يوصف بما يوصّف به المؤنّث، نحو: ﴿مَا رَبُّ أُخْرَى﴾⁽¹⁾ - وهو قليل. - ثمّ قال: (والجمع

(1) سورة طه: 18.

یوصف بالمفرد المؤنث بالتاء وهو شائع، وقد یوصف بالمفرد المؤنث بالصیغة كما فی قوله تعالى: ﴿مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾⁽¹⁾

وورد وصف الجمع بصفة (فَعْلَاء) فی أشعار هذا العصر. قال الأستاذ خليل مطران⁽²⁾ فی رثاء شوقي:

يجلو نبوغك كل يوم آيةً عذراء من آياته الغراء
فقد وصف الآيات وهي جمع بغراء..

... وورد وصف الجمع بفعلاء فی كثير من أشعار المولدين قبل هذا العصر كما قال القاضي الفاضل عبد الرحيم⁽³⁾:

مُتَكَفِّنٌ بِمَلَابِسِ حَمٍّ راءٍ وهي تعود خُضْرًا
وقال مِهْيَارُ الدَّيْلَمِيِّ⁽⁴⁾:

راكب العزّ في مفاوزها اليه — ماء⁽⁵⁾ سارٍ لا يركب التّغريرا
فوصف المفاوز وهو جمع باليهماء..

وورد فی شعر المولدين (فَعْلَاء) خبراً عن ضمير يعود على جمع، كما قال أبو تمام:

(1) سورة النجم: 18.

(2) هو خليل بن عبده بن يوسف مطران: شاعر القطرين، من كبار شعراء العصر الحديث وكتابه، تولّى رئاسة جريدة الأهرام فترة، وأنشأ «المجلة المصرية»، وترجم عن الفرنسية والإنجليزية، توفي سنة 1949م.

(3) هو أبو علي عبد الرحيم البيساني اللخمي المعروف بالقاضي الفاضل، كاتب مجيد، كان وزيراً لصلاح الدين الأيوبي، وكان متديناً محسناً مغرمّاً بجمع الكتب. برع في الكتابة وغالى في استعمال التورية والجناس. توفي سنة 596 هـ.

(4) هو مهيّار الديلمي بن مرزوقه أبو الحسن، شاعر كبير، فارسي الأصل، كان محوسياً فأسلم على يد الشريف الرضي وتشيع مثله. جمع في شعره بين فصاحة العربية ومعاني العجم، توفي سنة 428 هـ.

(5) فلاة يهماء: قاحلة لا ماء فيها.

هَيَا حُسْنَ الرِّسُومِ وَمَا تَمَشَّى إِلَيْهَا الدَّهْرُ مِنْ صُورِ الْبَعَادِ
وَإِذْ طِيرَ الْحَوَادِثُ فِي رُبَاهَا سَوَاكُنْ وَهِيَ غَنَاءُ الْمَرَادِ
فَقَوْلُهُ: غَنَاءُ الْمَرَادِ، خَبَرَ عَنِ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ إِلَى الرِّسُومِ أَوْ إِلَى رُبَاهَا. وَقَالَ أَبُو
الطَّيِّبِ الْمَتَنِّي:

وَعَقَابُ لَبْنَانَ وَكَيْفَ بَقَطْعُهَا وَهِيَ الشِّتَاءُ وَصَيْفُهُنَّ شِتَاءُ
لَبَسَ الثَّلُوجُ بِهَا عَلَيَّ مَسَالِكِي فَكَأَنَّهَا بَيَاضُهَا سَوْدَاءُ
... وَوَرَدَ «فَعَلَاءُ» فِي أَشْعَارِهِمْ حَالاً مِنَ الْجَمْعِ، كَمَا قَالَ ابْنُ الْخَطِيبِ⁽¹⁾:
وَلَكِ الْجَوَارِي الْمُنَشَّاتُ وَقَدْ غَدَتُ تَحْتَالُ فِي بُرْدِ الشَّبَابِ وَتَرْفُلُ
جَوْفَاءَ يَحْمِلُهَا وَمَنْ حَمَلَتْ بِهِ مَنْ يَعْلَمُ الْأُنْثَى وَمَاذَا تَحْمِلُ
فَقَوْلُهُ: جَوْفَاءَ، حَالٌ مِنَ الْجَوَارِي الْمُنَشَّاتِ، أَوْ خَبَرَ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ
تَقْدِيرُهُ: هِيَ، أَعْنِي الْجَوَارِي.

وَخِلَاصَةُ الْبَحْثِ أَنَّ عُلَمَاءَ اللُّغَةِ أَطْلَقُوا فِي صَحَّةٍ وَصَفٍ جَمْعَ غَيْرِ الْعَاقِلِ
بِصِفَةِ الْمَفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ، فَيَدْخُلُ فِي إِطْلَاقِهِمْ وَصْفُهُ بِ (فَعَلَاءَ)، وَلَمْ نَرِ أَحَدًا مِنْهُمْ
خَصَّ هَذَا الْحُكْمَ بِصِغَتِي (فَاعِلَةٍ) وَ(فُعْلَى). ثُمَّ إِنَّ الْوَصْفَ بِهَا وَرَدَ فِي شِعْرِ أَبِي
تَمَّامٍ وَالْمَتَنِّيِّ بِمَا يَدُلُّ عَلَى صَحَّتِهِ ... ثُمَّ إِنَّ قِيَاسَ (فَعَلَاءَ) عَلَى (فُعْلَى) وَ(فَاعِلَةٍ)
فِي صَحَّةِ الْوَصْفِ بِهِمَا، مِنَ الْأَقْيَسَةِ الَّتِي تَتَلَقَّاهَا اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ عَلَى الرَّحْبِ
وَالسَّعَةِ.

وَبِنَاءً عَلَى هَذَا اقْتَرَحَ عَلَى مُؤْتَمَرِ الْمَجْمَعِ الْمَوْقَرِّ أَنْ يُصَدَّرَ قَرَارًا فِي صَحَّةِ

(1) هُوَ ذُو الْوِزَارَتَيْنِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ لِسَانُ الدِّينِ الْخَطِيبِ، كَاتِبُ بَارِعٍ، وَشَاعِرٌ رَقِيقٌ، وَعَالِمٌ بِالْشَّرِيعَةِ
وَالْفَلَسَفَةِ وَالتَّارِيخِ وَالْأَدَبِ وَاللُّغَةِ. قِيلَ: إِنَّ مَوْلَفَاتِهِ تَبْلُغُ سِتِينَ كِتَابًا، أَشْهَرُهَا كِتَابُ «الإِحَاطَةِ فِي
تَارِيخِ غِرْنَاطَةِ»، وَهُوَ صَاحِبُ الْمَوْشَحِ الْمَشْهُورِ الَّذِي مَطَّلَعُهُ:

جَاذَكَ الْغَيْثُ إِذْ الْغَيْثُ هَمَى يَا زَمَانَ الْوَصْلُ بِالْأَنْدَلِيسِ

قَتَلَهُ بَعْضُ الْأَوْبَاشِ خَنْقًا سَنَةَ 776 هـ

التّركیب الذی یوصف به جمع غیر العاقل بصیغة (فَعْلَاء) قطعاً للمناقشة الّتی تدور حول هذا الأسلوب»⁽¹⁾.

وقد وافق مجمع اللّغة العربیّة بالقاهرة على اقتراح عضوه الشّیخ محمّد الخضر حسین، وأصدر قراره الآتی:

«یجوز وصف غیر العاقل بصیغة (فَعْلَاء)، إلى جانب الصّیغ الأخری الّتی یتسیغها الذّوق العربی»⁽²⁾.

(1) بحث للشیخ محمد الخضر حسین، مجلة مجمع اللّغة العربیّة، ج 7 ص 254.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربیّة بالقاهرة فی دورته الرابعة عشرة المعقودة من 21 من ذی القعدة 1366 هـ الموافق 6 من أكتوبر 1947م، حتى 22 من رجب 1367 هـ الموافق 31 من مايو 1948م.

(119)

تصحیح: «یحب يأكل» و«یرید یضحك»

یکثر فی لغة العصر مثل قولهم: (فلان یحب ینال الدکتوراة)، و(ابنی یرید یلعب فی کل وقت)، و(ذکرنی بالموعده أخشی أنساه).

ویحظى بعضهم هذا الاستعمال، والصواب عنده أن یقال: (فلان یحب أن ینال الدکتوراة)، و(ابنی یرید أن یلعب فی کل وقت)، و(ذکرنی بالموعده أخشی أن أنساه)، بدخول الحرف الناصب المصدري (أن) علی الفعل المضارع الثاني. هذا هو الأسلوب العربی الصحیح. قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾⁽¹⁾ وقال تعالى: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾⁽²⁾.

لكن مجمع اللغة العربیة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: (یحب ینال) و(یرید یلعب) و(أخشی أنساه)، أي توالي مضارعین مع حذف (أن) المصدريّة بينهما. وجاء فی قرار لجنة الأصول فی المجمع ما يأتي:

«یشیع فی الاستعمالات المعاصرة مثل قولهم: (یحب يأكل) و(یرید یضحك)، ممّا يتوارد فيه فعلاّن مضارعان ثانيهما متّصل بالأول، ممّا عهد فيه ذكر «أن». وترى اللجنة أنّ حذف (أن) باب من أبواب العربیة الواسع، وأنّ هذا الاستعمال له نظائر فی مسموع اللغة، وذلك فی مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغْفِرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾⁽³⁾. وفي الحديث النبوي الشريف: «لا یحلّ لامرأة تسأل طلاق أختها»⁽⁴⁾. وفي الشعر العباسي لابن الرومي⁽⁵⁾: «كل حرّ یرید یظهر حاله». وفي

(1) سورة النساء: 28.

(2) سورة النور: 22.

(3) سورة الزمر: 64.

(4) الذي فی البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي: «لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صحفتها ولتنكح فإنما لها ما قدّر لها».

(5) هو أبو الحسن عليّ بن العباس بن جرجيس مولى عبید الله بن عليّ، شاعر كبير رومي الأصل، وكان شهراً للطعام والشراب مغالياً فی الطیفة. یمتاز شعره بتوليد المعاني وخصب الخيال ودقّة التصوير=

القرن الثالث الهجري أمثلة متعددة في كتاب (أخبار القضاة) لوكيع⁽¹⁾، منها (تُحْسِنُ تَتَوَضَّأُ) و(أَحَبُّ تَقْطُنُ عِنْدِي)، و(تَتَجَرَّأُ تَشْهَدُ عِنْدِي). ومن ثَمَّ لا ترى اللّجنة مانعاً من قبول ذلك الاستعمال إذا شاع وَقَبِلَهُ الدُّوق. وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار على أن يزداد عليه ما يأتي: «والأصل في التعبير هو إثبات (أَنْ) وَذِكْرُهَا»⁽²⁾

=والبراعة في الوصف والتّشبيه، وكان كثير العتاب والهجاء لإغراض الحكام عنه وجَفَاء الأصدقاء لحدة طبعه. توفي سنة 284 هـ

(1) هو أبو بكر محمد بن خلف بن حيّان بن صدقة الضّبي المعروف بوكيع، قاض عالم بالتاريخ والبلدان، من كتبه: «أخبار القضاة وتواريخهم»، و«الطريق» في أخبار البلدان ومسالك الطرق، و«الأأنواء» و«عدد آي القرآن والاختلاف فيه»، توفي سنة 306 هـ

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخمسين المعقودة من 23 من جمادي الأولى الموافق 25 من فبراير، حتى 2 من جمادي الآخرة 1404 هـ الموافق 5 من مارس 1984 م.

(120)

تصحیح كلمة «انضباط»

تُسْتَعْمَل كلمة «انضباط» كثيراً في لغة العصر، ويعنون بها الدقة في احترام المواعيد، والحرص على أداء الواجب بلا تقصير، والالتزام بالقانون والتعليمات، واتباع النظام المتبع. فيقولون مثلاً: (الانضباط من أسس العسكرية التاجحة)، و(يحقق انضباط الموظفين حسن سير الإدارة)، و(خليل رجل مُنضبط)، و(فلان ليس مُنضبطاً).

ويتوقف بعضهم في قبول كلمة (انضبط)، وما اشتق منها، لأن معجمات اللغة لم تورد هذه الكلمة ولم تسجل الفعل (انضبط)، وإنما سجلت الفعل الثلاثي «ضبط»، يقال: (ضبط الشيء) حفظه، وبابه: ضرب. وضبطت البلاد وغيرها: إذا قمت بأمرها قياماً ليس فيه نقص⁽¹⁾.

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز الفعل (انضبط) ومصدره (الانضباط). وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يشيع في اللغة المعاصرة استعمال (الانضباط) مُراداً به حدوث الضبط والتزام القواعد والنظام العام.

ويؤخذ على هذا الاستعمال أن أمّهات المعجمات العربية لم تثبته، وإنما أثبتت «ضبطه ضبطاً وضباطة».

وإذا كان (الانضباط) يمكن أن يكون مصدراً للفعل (انضبط) الذي هو مطاوع للفعل (ضبط) الثلاثي المتعدي، والمطاوعة هنا تنطبق عليها الضوابط

(1) المصباح المنيرة للفيومي، ص 357، المكتبة العلمية، بيروت.

الَّتِي أَقَرَّهَا المَجْمَعُ فِي قِيَاسِيَّةِ المَطَاوِعَةِ⁽¹⁾، فَإِنَّ اللِّجْنَةَ تُجِيزُ لَفْظَ (الانضباط) فِي المَعْنَى الَّذِي يَسْتَعْمَلُهُ المَعَاصِرُونَ.

وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا القرار⁽²⁾.

(1) وهي: أ - قياس المطاوع «انْقَعَلَ» لكل فعل ثلاثي دالّ على معالجة حسّية، ما لم تكن فاء الفعل واواً أو لاماً أو نوباً، أو ميماً أو راءً، ويجمعها قولك «ولنمر». ب - قياس المطاوع «افْتَعَلَ» لكل فعل ثلاثي متعدّد إذا أُريد به الدّلالة على أصل الفعل مثل: حبست الماء فاخْتَبَسَ، وكذلك لكل فعل ثلاثي دالّ على معالجة حسّية إذا كانت فاؤه أحد أحرف (ولنمر) ج - قياس المطاوع «تَفَعَّلَ» لكل فعل ثلاثي مضعّف العين مطلقاً، مثل: عَلِمْتُهُ فَتَعَلَّمَ. د - قياس المطاوع «تَفَعَّلَلَ»، لكل فعل على «فَعَّلَلَ»، مثل: دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحَّرَجَ، ه - قياس المطاوع «تفاعَلَ» لكل فعل على «فاعَلَ» أُريد به وصف مفعوله بأصل مصدره، مثل: باعَدْتُهُ فتابَعَدَ. (مؤتمر مجمع القاهرة اللغوي في دورتيه الأولى والثانية والخمسين).

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته السادسة والأربعين المعقودة من 30 من ربيع الآخر الموافق 17 من مارس، حتى 14 من جمادى الأولى 1400 هـ الموافق 31 من مارس 1980م.

(121)

تصحیح جمع «باسل» علی «بواسل»

ینکر فریق من اللّغویین جمع کلمة (باسل) علی (بَواسِل) - والباسِل البطل الشّجاع -، ویقولون: إن الصّواب أنّ یُجمع (باسل) صفةً للعاقل علی (بُسل)، أو (بُسلَاء)، أو (باسِلین)، ولا یُجمع علی (بواسِل)، لأنّ الجمع علی زنة (فواعِل) یكون لـ (فاعِل) غیر العاقل، أو صفة المؤنّث علی صیغة (فاعِلَة). فمثال الأوّل: شاهیق وشواهیق، وصاهِل وصَواهِل، ورافِد ورَوافِد، وأسدٌ باسِل وأُسود بواسِل. ومثال الثّانی: کاذبة وكواذِب، وخاطِئَة وخواطِی، وقاعدَة وقواعِد، وكامِنَة وكوامِن. أمّا ما كان علی زنة (فاعل) صفة للمذکر العاقل، فلا یُجمع علی (فواعِل). وشدّ من ذلك کلمات سُمِعَت عن العرب، وهي: فارس وفوارِس، وسابق وسوابِق، وداجِن ودواجِن (بمعنی مقيمين)، وهالِك وهوالِک، وناکص ونواکِص، وخالِف أو خالِفة وخوالِف. وفي القرآن الكريم: ﴿رَضُوا بِأَن يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ﴾⁽¹⁾.

وبناء علی ما تقدّم خطّا الدّکتور مصطفى جواد الأستاذ الکبیر عبّاس محمود العقّاد - رحمه الله - فی قوله: «إنّ الفرسان البواسِل...»، وذلك فی کتابه «عبريّة خالده». قال الدّکتور مصطفى جواد: «وإنّما البواسِل جمع باسِلَة للمرأة، وباسِل للحيوان کالأسد، وللرجال یقال: البُسلَاء والباسِلون»⁽²⁾.

وجاء فی «المصباح المنیر»:

«وجمع (الفارس): فرسان، وفوارِس، وهو شاذّ لأنّ (فواعِل) إنّما هو (فاعِلَة) مثل: ضاربة وضوارِب، وصاحِبَة وصواحِب، أو جمع (فاعل) صفة لمؤنّث مثل:

(1) سورة التوبة: 87.

(2) «قل ولا تقل» للدّکتور مصطفى جواد، ج 1 ص 10 - مطبعة أسعد، بغداد -.

حائض وحوائض، أو كان جمع ما لا يَعْقِل، نحو: بازل وبَوازِل، وحائِط وحوائِط. أمّا مذكَر مَنْ يَعْقِل فقالوا: لم يأت فيه (فواعِل) إلّا فوارس ونواكس، جمع ناكس الرأس، وهوالك، ونواكص، وسوابق، وخوالف جمع خالف وخالفه، وهو القاعد المتخلف، وقوم ناجعة ونواجع، وعن ابن القَطّان: ويُجمَع الصاحب على صواحب⁽¹⁾.

ولكن:

صحّ باحثون لغويون جمع (فاعل) صفة للمذكّر العاقل على (فواعِل) لورود جموع كثيرة سُمِعَت عن العرب لـ (فاعل) صفة للمذكّر العاقل على (فواعِل)، منها ما سبق ذكره نقلاً عن «المصباح المنير»، ومنها ألفاظ أخرى نحو: سابح وسوابح، وحاسر وحواسير، وقارئ وقواريء، وكاهن وكواهين، وغائب وغوايب، وشاهد وشواهد، وحارس وحوارس، وحاجب وحواجِب (من الحِجَابَة)، وعاجز وعواجز، ورافد ورافد، وحاجّ وحواجّ.

فهذه كلها جموع على زنة «فواعِل» لصفة المذكر العاقل على زنة (فاعل). قال الفرزدق:

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأْيَتَهُم خُضِعَ الرِّقَابُ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ

وذكر صاحب كتاب «أزاهير الفصحى» أنّ «بواسِل» ورد جمعاً لـ «باسل» صفة

للمذكّر العاقل في شعر قديم، وهو قول باعث بن صريم بن أسد اليشكري:

سائلُ أَسِيدٍ هَلْ تَأَرَّتْ بَوَائِلُ أُمِّ هَلْ شَفَيْتُ النَّفْسَ مِنْ بَلْبَاهَا

وكتيبةٍ سَفَّجَ الوجوه بواسِلِ كالأسد حين تذبّ عن أشبالها⁽²⁾

(1) «المصباح المنير» للفيومي، ص 467 و468، المكتبة العلمية، بيروت.

(2) «أزاهير الفصحى في دقائق العربية» لعباس أبو السعود، ص 26، دار المعارف بمصر.

وقال صاحب كتاب «التحو الوافي»:

«والحق أنّ صيغة (فاعل) تُجمَع قياساً على (فواعل) سواء أكانت صفة للمذكّر العاقل أم غير العاقل، غير أنّ مراعاة الشرط أفضل. أمّا مَنْ لا يُراعيه فلا يُحكّم عليه بالتخطئة، وإنّما يُحكّم عليه بترك الأفضل إلى ما هو مباح وإن كان دونه في القوّة»⁽¹⁾.

هذا، وقد أجاز مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة جمع «فاعل» صفة المذكّر العاقل على «فواعل»، ووافق على قرار لجنة الأصول وهو أنّه «لا مانع من جمع (فاعل) وصفاً لمذكّر عاقل على (فواعل) نحر: باسل وبواسل، وذلك لما ورد من أمثله الكثيرة في فصح الكلام»⁽²⁾.

(1) «التحو الوافي» لعبّاس حسن، ج 4، ص 489، دار المعارف بمصر.

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته التاسعة والثلاثين المعقودة من 9 من المحرم الموافق 12 من فبراير، حتى 22 من المحرم 1393 هـ الموافق 25 من فبراير 1973 م.

(122)

تصحیح كلمة: «التَّهْرِيجُ»

تُسْتَعْمَلُ كلمة «التَّهْرِيجُ» في لغة العصر بمعنى الإضحاك أو التَّهْوِيشُ أو التَّخْلِيطُ أو الإثارة للفوضى ونحو ذلك، فيقال مثلاً: (يُضْحِكُ المَهْرَجُ النَّاسَ في المَسْرَحِ) و(يَقُومُ المَعَارِضُونَ بالتَّهْرِيجِ حَتَّى لَا يَعْطُوا خَصْمَهُمْ فَرْصَةً لِلْكَلامِ)، و(لَا يُمْكِنُ التَّفَاهُمُ في جَوِّ التَّهْرِيجِ)، و(يَغْطِي فلانُ ضَعْفَهُ العِلْمِيَّ بالتَّهْرِيجِ). وينكر بعضهم استعمال كلمة (التَّهْرِيجِ) فيما ذُكِرَ من المعاني، بحجة أنَّ المعجمات لم تذكر شيئاً منها.

قال الأزهريُّ في «تهذيب اللُّغة»: «

أَبُو عُبَيْدَةَ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ: هَرَجْتُ السَّبْعَ إِذَا صَحْتُ بِهِ قَالَ رُؤْبَةُ⁽¹⁾:

هَرَجْتُ فَارْتَدَّ ارْتِدَادُ الْأَكْمَةِ فِي غَائِلَاتِ الْحَائِرِ الْمُتَهْتَةِ

... وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: يَقَالُ: هَرَجَ بَعِيرُهُ، إِذَا حَمَلَ عَلَيْهِ فِي السَّيْرِ فِي الْهَاجِرَةِ⁽²⁾.

وفي «تاج العروس»:

«والتَّهْرِيجُ فِي الْبَعِيرِ حَمْلُهُ عَلَى السَّيْرِ فِي الْهَاجِرَةِ حَتَّى يَسْدَرَ، أَيْ يَتَحَيَّرَ...»

والتَّهْرِيجُ: زَجَرُ السَّبْعِ وَالصَّيَاحُ بِهِ. يَقَالُ: هَرَجَ بِالسَّبْعِ إِذَا صَاحَ بِهِ وَزَجَرَهُ⁽³⁾.

وفي «اللِّسان»:

(1) هو أبو الحجاج رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي، شاعر كبير راجز، وإمام في اللغة حضر الدولتين الأموية والعباسية، له ديوان رجز. لما توفّي قال الخليل: «دفنًا الشعر واللغة والفصاحة». توفي سنة 145 هـ.

(2) «تهذيب اللُّغة» لأبي منصور الأزهري، ج 6 ص 48، الدار المصرية للتأليف والنشر.

(3) «تاج العروس من جواهر القاموس» لمحمد مرتضى الزبيدي، ج 2 ص 115، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

«الْهَرْج: الاختلاط... وَهَرَجْتُ البعير وَأَهْرَجْتُهُ أيضاً: إذا حَمَلَتْ عليه في السَّيْرِ في الهاجِرَةِ حَتَّى سَدَرَ. وَهَرَجَ التَّبِيدُ فلاناً: إذا بلغ منه فأنْهَرَجَ وَأَنْهَكَ»⁽¹⁾.
 لكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة أجاز كلمة (التّهريج) كما تُستعمل في لغة العصر، ونصّ قراره:

«كلمة التّهريج عربيّة صحيحة، فقد ورد في اللغة: هَرَجَ في الحديث: خَلَطَ فيه، وتضعيف المادّة صحيح استناداً إلى ما قرّره المجمع من جواز تضعيف الثلاثي للتّعدية والتّكثير، على ألاّ يقرّر المجمع مثل هذه الكلمات إلّا بعد تمحيصها.

وُتُسْتَعْمَل هذه الكلمة في التّخليط، سواء أكان تخليطاً للإضحاك أو تخليطاً في المنطق والرّأي مثل التّهويش السياسي»⁽²⁾.

(1) «لسان العرب» لابن منظور، ج3، ص 793، دار لسان العرب، بيروت.

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرابعة عشرة المعقودة من 21 من ذي القعدة 1366 هـ، الموافق 6 من أكتوبر 1947 م، حتى 22 من رجب 1367 هـ، الموافق 31 من مايو 1948 م.

تصحیح: «فلان كأدیب له شهرة عالمية» و«قال ذلك كتعلیق»

كُثِرَ في هذا العصر استعمال الكاف في مثل قولهم: (أنا كعربي أرى ضرورة وحدة العرب)، و(تكلم فلان في الجلسة كرئيس)، و(حضر فلان الاجتماع كمثل للشركة)، و(صرح بذلك كدرّ للرّماد في العيون).

واستعمال الكاف في هذا التعبير جديد، وكان أثراً من آثار الترجمة من اللغات الأجنبية إلى العربية. ويرى الدكتور محمد عبد الرحمن مرحباً أنّ هذا الاستعمال للكاف من التشويّهات التي أحدثتها الترجمة التجارية الحرفيّة الرخيصة في لغتنا العربيّة، وأنّ هذه الكاف أخذت تحلّ في لغتنا محلّ استعمال الحال والمفعول به الثاني والمفعول لأجله.

ويقول: اقرأ هذه العبارات: (ما أحسنه كمتكلّم)، و(ما أحسنه ككاتب)، و(دخل عليهم كرئيس للبلاد)، و(فعل هذا كمنافاةٍ له)، و(قال كتعلیق على كلامه)، و(اعتبر العربية كلغة أساسيّة)، و(عامله كحيوان). والأصحّ أن يقال: (ما أحسنه متكلّماً)، و(ما أحسنه كاتباً)، و(دخل عليهم رئيساً للبلاد)، و(فعل هذا منافاة له)، و(قال تعليقاً على كلامه)، و(اعتبر العربية لغة أساسيّة)، و(عامله معاملة حيوان)⁽¹⁾.

لكن الأستاذ عبد الله كنون عضو مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، اقترح على المجمع إقرار استعمال الحديث للكاف في مثل قولهم: (فلان كسفير يمثل بلاده خير تمثيل)، مستنداً في ذلك إلى أنّ هذه الكاف للتشبيه، ويراد بها ما يراد

(1) «تشويّهات في اللغة العربيّة أحدثتها الترجمة» للدكتور محمد عبدالرحمن مرحباً. مجلة اللسان العربي، ج 1 ص 159.

بكلمة (مثل)، أي ذات الشَّخص والشَّخص نفسه. فإذا قلنا: (فلان كسفير يمثل بلاده خير تمثيل)، فالمراد فلان نفسه، وإنَّما عدلنا إلى هذا التعبير قصد الكناية التي هي أبلغ من التصريح، أو أن تكون الكاف بمعنى (مثل)، فقولنا: (فلان كأديب له شهرة عالميّة) معناه: فلان مثل أديب، بنصب كلمة (مثل)، على الحال، ولعلّه أن يكون أبلغ من قولنا: (فلان أديباً)⁽¹⁾.

وقد درست لجنة الأصول بمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة اقتراح الأستاذ عبد الله كنون، وأقرّت استعمال الكاف فيما تُستعمل فيه حديثاً. ونصّ القرار: «تجري أقلام الكتّاب المعاصرين بنحو قولهم: فلان كأديب، وهو كسفير، وأنا كعربيّ.. الخ. وترى اللّجنة أنّ مثل هذا التعبير فصيح يجري على الصّواب العامّة، وأنّ الكاف للتّشبيه أو للتّعليل أو زائدة».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بالأكثرية»⁽²⁾.

(1) «لغتنا الجميلة» لفاروق شوشة، ص 128، مكتبة مدبولي، القاهرة.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثانية والأربعين المعقودة من 23 من صفر الموافق 23 من فبراير، حتى 7 من ربيع الأول 1396 هـ، الموافق 8 من مارس 1976م.

تصحیح «الْمُسِيَّة» - بتخفيف الياء -

يُخَطِّئُ الدَّكْتُورُ مصطفى جواد: (الْمُسِيَّة) - بتخفيف الياء - والصَّوابُ عنده أن يقال: (أُمْسِيَّة) بتشديد الياء.

وحجَّته في هذه التَّخْطِئَةُ أن (الْمُسِيَّة) - بتشديد الياء - أَصْلُهَا: (أُمْسُويَّة) على (أَفْعُولَةٍ)، ويقال فيها: أَبْدَلْتُ الواو ياءً، وَأُدْغِمْتُ الياءَ في الياءَ، فصارت (أُمْسِيَّة) بتشديد الياءَ، كالأَغْنِيَّةِ أَصْلُهَا: (أُغْنُويَّة)، والأُمْنِيَّةِ أَصْلُهَا: (أُمْنُويَّة)، والأُحْجِيَّةِ أَصْلُهَا: (أُحْجُويَّة)، والأُضْحِيَّةِ أَصْلُهَا: (أُضْحُويَّة)، كالأُضْحُوكَةِ والأُغْلُوطَةِ والأُنْشُودَةِ والأُحْدُوثَةِ.

فقولنا: (أُمْسِيَّة) - بتخفيف الياء - على الخطأ هو نقلها إلى (أَفْعُولَةٍ) بحذف الواو، وكُسِرَتِ السَّيْنُ لِمَكَانِ الياءِ بعدها، وهذا مخالف للسمع والقياس، وكلُّ ما خالف السَّمْعَ والقياسَ يجب أن يُطْرَحَ وَيُنْبَذَ. وشَدَّتْ (الأُنْمَلَةُ) على لغة ضعيفة.

جمع (الْمُسِيَّة): أُماسِيٌّ بتشديد الياء، كَأُمَانِيٍّ: جمع الأُمْنِيَّة، وأَحَاجِيٍّ: جمع الأُحْجِيَّة، وأَغَانِيٍّ: جمع أُغْنِيَّة. والتَّخْفِيفُ جائز في الجمع دون المفرد⁽¹⁾.

لكن مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة أجاز (الْمُسِيَّة) - بتخفيف الياء - . وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

يستعمل الكتاب كلمة (الْمُسِيَّة) بفتح الياء مخفَّفة، والمنصوص عليه أنَّها بالياء المشدَّدة على وزن (أَفْعُولَةٍ).

واللَّجْنَةُ تُجِيزُ ما تجري به الأقلام تنظيراً بين الأُمْسِيَّة والأُغْنِيَّة الَّتِي نَصَّتْ

(1) «قل ولا نقل» للدكتور مصطفى جواد، ج 1 ص 152، مطبعة أسعد، بغداد.

المعجمات على ورودها بالياء مفتوحة مخففة مع أنّها على وزن (أَفْعُولَة). ومن سنن الكلام العربيّ تخفيف الياء المشددة في مقامات شتى». وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثامنة والأربعين المعقودة من 28 من ربيع الأول الموافق 22 من فبراير، حتى 12 من جمادى الأولى 1402 هـ الموافق 8 من مارس 1982 م.

(125)

تصحیح: «ما أبيض هذا الثوب!»
و«هذا الثوب أبيض من ذاك»

يخطئ البصريون أن يقال: (ما أبيض هذا الثوب!) في صيغة التعجب، ووجهه فلان أبيض من اللين) في صيغة أفعال التفضيل، لأنهم يشترطون في صيغة التعجب وأفعال التفضيل شروطاً، منها ألا تكون الصفة منهما للمذكر على وزن (أفعل) الذي مؤنثه على وزن (فعلاء)، من كل صفة تدل على لون أو عيب أو حلية، نحو: أسود وسوداء، وأبيض وبيضاء، وأعور وعوراء، وأعرج وعرجاء، فلا يقال عندهم: (ما أسود ظلام الليل!)، ولا (فلان أعرج من فلان)، ولا (هذا الغلاف أبيض من ذاك)، ولا (ما أعورَه!).

وقالوا: إذا أريد التعجب والتفضيل مما صفته للمذكر على (أفعل) ومؤنثه على (فعلاء)، أتى بـ (أفعل) مناسب للمعنى، نحو: أشد، وأكثر، وأكبر، وأحسن، وأقبح، وأسوأ... ثم أتى بعده بمصدر الصفة، فيقال مثلاً: (ما أشد ظلام الليل!)، و(فلان أكثر عرجاً من فلان)، و(هذا الغلاف أحسن بياضاً من ذلك)، و(هذا الثوب أكثر بياضاً من ذلك) و(ما أسوأ عورَه!) وهكذا.

وسار الحريري في «درّة الغواص» على مذهب البصريين هذا، فقال:

«ويقولون في التعجب من الألوان والعاهات: (ما أبيض هذا الثوب)، و(ما أعور هذا الفرس!)، كما يقولون في الترجيح بين اللونين والعورين: (زيد أبيض من عمرو)، و(هذا أعور من ذاك)، وكل ذلك لحن مجمع عليه وغلط مقطوع به، لأن العرب لم تبين فعل التعجب إلا من الفعل الثلاثي الذي خصته بذلك لخصته، والغالب على أفعال الألوان والعيوب التي يدرکہا العيان أن تتجاوز الثلاثي، نحو:

أَبْيَضَ وَأَسْوَدَ وَاحْوَرَّ وَاحْوَلَ، ولهذا لم يَجْزْ أَنْ يُبْنَى مِنْهَا فَعْلُ التَّعَجَّبِ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَعَجَّبَ مِنْ شَيْءٍ مِنْهَا بَنَى فَعْلُ التَّعَجَّبِ مِنْ فَعْلٍ ثَلَاثِيٍّ يُطَابِقُ مَقْصُودَهُ فِي الْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ، ثُمَّ أَتَى بِمَا يَرِيدُ أَنْ يَتَعَجَّبَ مِنْهُ، كَقَوْلِهِمْ: (مَا أَحْسَنَ بَيَاضَ هَذَا الثَّوْبِ!)، وَ(مَا أَقْبَحَ عَوَرَ هَذَا الْفَرَسِ).

وَحُكْمُ (أَفْعَلِ) الَّذِي لِلتَّفْضِيلِ يَسَاوِقُ حُكْمَ التَّعَجَّبِ فِيمَا يَجُوزُ فِيهِ وَيَمْتَنِعُ مِنْهُ فَكَمَا لَا يُقَالُ: (مَا أَبْيَضَ هَذَا الثَّوْبُ!) وَلَا (مَا أَعْوَرَ هَذَا الْفَرَسُ!) لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: (هَذِهِ أَبْيَضٌ مِنْ تِلْكَ) وَ(هَذَا أَعْوَرٌ مِنْ ذَاكَ)⁽¹⁾.

لَكِنْ مِنَ الْكُوفِيِّينَ - وَعَلَى رَأْسِهِمْ إِمَامُهُمُ الْكَسَائِيُّ - مَنْ يُجِيزُونَ مَجِيءَ التَّعَجَّبِ وَ(أَفْعَلِ) التَّفْضِيلِ مِمَّا صَفَتْهُ فِي الْمَذْكَرِ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلِ) وَمُؤَنَّثَهُ عَلَى (فَعْلَاءِ)، فَيَصَحُّ عِنْدَهُمْ أَنْ يُقَالَ: (مَا أَبْيَضَ هَذَا الثَّوْبُ!)، وَهَذَا أَبْيَضٌ مِنْ ذَاكَ، وَمَا أَعْرَجَ هَذَا الرَّجُلُ!، وَهَذَا الرَّجُلُ أَعْرَجٌ مِنْ فَلَانٍ، كَمَا أَجَازَ الْأَخْفَشُ⁽²⁾ - وَهُوَ بَصْرِيٌّ - مَجِيءَ التَّعَجَّبِ وَ(أَفْعَلِ) التَّفْضِيلِ فِي الْعَاهَاتِ دُونَ الْأَلْوَانِ. وَيُؤَيِّدُ مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ الْمَسْمُوعُ مِنَ الْكَلَامِ الْفَصِيحِ، فَقَدْ وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ قَوْلُهُمْ: (أَسْوَدُ مَنْ حَلَّكَ الْغُرَابَ)، وَقَوْلُهُمْ: (أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ). وَفِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ قَوْلُهُ ﷺ: «حَوْضِي مَسِيرَةٌ شَهْرٌ، وَزَوَايَاهُ سَوَاءٌ، وَمَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمَسْكِ، وَكِيْزَاتُهُ كَنَجُومِ السَّمَاءِ، مَنْ يَشْرَبُ مِنْهَا فَلَا يَظْمَأُ أَبَدًا»⁽³⁾.

(1) «دَرَّةُ الْغَوَاصِ فِي أَوْهَامِ الْخَوَاصِ» لِلْحَرِيرِيِّ، ص 38.

(2) هُوَ أَبُو الْحَسَنِ سَعِيدُ بْنُ مَسْعُودَةَ الْأَخْفَشِ الْبَصْرِيُّ، إِمَامٌ فِي النُّحُو، قَرَأَ عَلَى سَيِّبُوهِ وَصَحَّبَ الْخَلِيلَ وَقَرَأَ عَلَى الْكَسَائِيِّ. قَالَ عَنْهُ ثَعْلَبٌ: هُوَ أَوْسَعُ النَّاسِ عِلْمًا. وَقَالَ عَنْهُ الْمُبَرَّدُ: أَحْفَظُ مَنْ أَخَذَ عَنْ سَيِّبُوهِ: الْأَخْفَشُ، ثُمَّ النَّاشِئُ، ثُمَّ قُطْرِبُ. مِنْ كُتُبِهِ: «الْمَقَائِيسُ فِي النُّحُو»، وَ«الْأَوْسَطُ» وَ«الْإِشْتِقَاقُ». تَوَفَّى سَنَةَ 215 هـ. وَمَنْ سُمِّيَ الْأَخْفَشُ مِنَ النُّحَاةِ أَحَدُ عَشَرَ أَشْهُرَهُمْ هَذَا وَهُوَ الْأَخْفَشُ الْأَوْسَطُ، وَالْأَخْفَشُ الْأَكْبَرُ وَهُوَ أَبُو الْخَطَّابِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَجِيدِ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ 177 هـ. وَعَنْهُ أَخَذَ سَيِّبُوهِ وَالْكَسَائِيُّ وَيُونُسُ وَأَبُو عُبَيْدَةَ، وَكَانَ إِمَامًا فِي الْعَرَبِيَّةِ وَرِعًا ثَقَّةً.

(3) «مَتْنُ صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ» بِحَاشِيَةِ السَّنَدِيِّ، ج 4 ص 141 - مَطْبَعَةُ إِحْيَاءِ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا.

وقال طرفة بن العبد:

إذا الرجال شَتَوْا واشتَدَّ أَكْلُهُمُ
فأنت أبيضهم سِرْبَال طَبَّاح
وقال آخر:

جاريةً في دِرْعِها الفُضْفَاضِ
أبيضُ من أخت بني إِباضِ
وقال المتنبي:

ابْعُدْ، بَعْدَتْ بياضاً لا بياض له
لأنت أَسْوَدُ في عيني من الظَّلَمِ
قال العُكْبَرِيُّ⁽¹⁾ شارح ديوان المتنبي عند شرح هذا البيت:

«وَأَمَّا قول أصحابنا الكوفيّين في جواز (ما أَفْعَلَه) في التعجّب من البياض
والسواد خاصّة من سائر الألوان فالحجّة لهم في مجيئه نقلاً وقياساً، فأما النقل
فقول طرفة..» ثم استشهد بالبيتين المذكورين⁽²⁾.

وقال الأستاذ عباس حسن في كتابه القيم «النحو الوافي»:

«... إِنَّ منع التفضيل من كلّ ما يدلّ على لون، تضيق لا داعي له، ولا سيّما
بعد ورود السّماع به. والحجّة التي يحتجون بها لمنعه، وهي أن صيغة (أَفْعَل) هي
أيضاً صيغة الصفة المشبّهة القياسية للألوان، فيلتبس الأمر. بين المعنيتين، حجة
واهية، إذ لا لبس مع وجود القرائن التي تعيّن المراد وتوجّه إلى أحد المعنيين دون
الآخر كما يحصل في غير هذا الباب، وبخاصّة بعد موافقتهم على قياسية المعنوي
منه.

(1) هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العُكْبَرِيُّ نسبة إلى «عكبرا» قرية على دجلة. عالم
باللغة العربية والأدب والفرائض والحساب. من كتبه: «شرح ديوان المتنبي» و«إملاء ما منّ به الرحمن
من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن»، و«التبيان في إعراب القرآن» و«الترصيف في
التصريف». توفي سنة 616 هـ.

(2) «معجم الأخطاء الشائعة» لمحمد العدناني، ص 45، مكتبة لبنان بيروت.

ومن ثَمَّ كان المذهب الكوفي الذي يُبيح الصياغة أقرب للسداد والتيسير⁽¹⁾. هذا، وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على قرار يقضي بأن يُصاغ أفعال التفضيل مباشرة من كل وصف مذكّره على وزن (أَفْعَل) ومؤنّته على وزن (فَعْلَاء)⁽²⁾.

ويشمل هذا القرار ضمناً إجازة أن يصاغ فعل التعجّب أيضاً من كل وصف مذكّره على وزن «أفعل» ومؤنّته على وزن (فَعْلَاء) لأنّ شروط البصريّين في أفعال التفضيل وصيغة التعجّب واحدة.

وبناءً على هذا القرار المجمعّي يجوز لنا أن نقول: «هذا الثوب أبيض من ذلك»، و«ما أبيض هذا الثوب!» و«ما أعور هذا الفرس!»، و«فلان أعرج من فلان».

ومن أراد أن يتقيّد بمذهب البصريّين - وهو الأكثر - فيقول: (هذا الثوب أشدّ بياضاً من ذلك)، (ما أحسن بياض هذا الثوب)، و«ما أفتح عور هذا الفرس»، و«فلان أكثر عرجاً من فلان»، فله ذلك وهو الأفضل، على ألاّ يخطئ الوجه الآخر الذي أقره مجمع اللغة العربيّة القاهريّ، والذي أخذ فيه بقول الكوفيّين والكسائيّ وهشام والأخفش⁽³⁾.

(1) «التحو الوافي» لعبّاس حسن، ج 3 ص 325، دار المعارف بمصر.

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثانية والثلاثين المعقودة ببغداد عام 1965م.

(3) «مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عاماً» لمجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، ص 62.

تصحیح: «لَمْ وَلَنْ أُوَافِقَ عَلَى هَذَا الْقَرَارِ»

یشیع فی لغة العصر مثل قولهم: (لم وَلَنْ أُوَافِقَ عَلَى هَذَا الْقَرَارِ)، و(لم وَلَنْ) أفعَلْ ذلك، بالجمع بین حرفی التَّفِيّ (لم) و(لن)، ومثل قولهم: (لا وَلَنْ أَتَسَاهَلُ فِي هَذَا الْأَمْرِ)، و(لا وَلَنْ أَتَخَلَّى عَنْ مَهْمَّتِي)، بالجمع بین حرفی التَّفِيّ (لا) و(لن). ويقصدون بمثل قولهم: (لم وَلَنْ أُوَافِقَ عَلَى هَذَا الْقَرَارِ) نفي الموافقة في الزّمن الماضي ونفيها في الزّمن المستقبل، أي تأكيد التَّفِيّ، ويقصدون بمثل قولهم: (لا وَلَنْ أَتَسَاهَلُ فِي هَذَا الْأَمْرِ) نفي التَّسَاهُلِ في الحال وفي المستقبل، أي تأكيد التَّفِيّ أيضاً.

ويخطئ بعضهم مثل هذا التعبير، لأنّه لم يرد عن العرب، ولم يؤثر عنهم الجمع بين أداتي نفي متتاليتين على النحو المذكور، وإنّما المأثور عنهم استعمال (لم) الجازمة للفعل المضارع عند إرادة التَّفِيّ في الزّمن الماضي، واستعمال (لن) النَّاصِبَة للفعل المضارع عند إرادة التَّفِيّ في الزّمن المستقبل، واستعمال (لا) للنَّفْيِ عامّة فتدخل على الماضي وعلى المضارع، فكلّ أداة من أدوات التَّفِيّ هذه مستقلة عن الأخرى.

لكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: «لَمْ وَلَنْ أُوَافِقَ عَلَى هَذَا الْقَرَارِ»، ومثل قولهم: (لا وَلَنْ أَتَسَاهَلُ فِي هَذَا الْأَمْرِ). وجاء في قرار لجنة الأصول في المجمع ما يأتي:

«يرد في التعبير العصريّ مثل قولهم: (إِنَّ صورتها لم وَلَنْ تَغِيْبَ عَنِّي)، ومثل قولهم: (إِنَّ موقفك لا وَلَنْ يَغْيِرَ رَأْيِي)، ويرد على هذين التعبيرين الجمع بين (لم) و(لن)، ولم يرد ذلك في المأثور.

وترى اللّجنة تسويع الصّیغتين على أنّهما من باب تنازع العاملين معمولاً واحداً أخذاً برأي البصريّين الذي يجعل العمل في المعلوم الثّاني، مع السّعة في تطبيق تلك القاعدة على الحروف»⁽¹⁾.

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بالأكثرية⁽²⁾.

(1) ويمكن توجيه قرار اللّجنة توجيهاً آخر، وهو أنّ إجازة التعبير المذكور من باب الحذف، أي حذف الفعل المضارع بعد حرف التّفي الأول: «لم» أو «لا»، لدلالة الفعل المضارع الواقع بعد حرف التّفي الثّاني: «لن» عليه، فيكون الأصل في الجملة الأولى التي مثّلت بها اللّجنة: «إنّ صورتها لم تغب ولن تغيب عني»، فحذف الفعل المجزوم بعد «لم» لدلالة الفعل المنصوب بعد «لن» عليه. والأصل في الجملة الثانية التي مثّلت بها اللّجنة: «إن موقفك لا يغيّر ولن يغيّر رأيي»، فحذف الفعل المرفوع بعد «لا» لدلالة الفعل المنصوب بعد «لن» عليه. وأرى أن هذا التوجيه أنسب.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السابعة والأربعين المعقودة من 8 من ربيع الآخر الموافق 23 من فبراير، حتى 3 من جمادى الأولى 1401 هـ الموافق 9 من مارس 1981 م.

تصحیح: «عَشَوَائِيَّ» و«عَشَوَائِيَّة»

يُعبّر المعاصرون كثيراً بكلمتي: (عشوائِيّ) و(عشوائِيَّة)، فيصفون بكلمة (عشوائِيّ) الفعل أو الأمر أو القرار أو التفكير الذي يصدر عن تخبُّط وتسرع ويكون على غير هداية وبصيرة، فيقولون مثلاً: (قام فلان بعمل عشوائِيّ سبب له متاعب كثيرة)، و(المدير الذي يقدر المسؤولية لا يتخذ قراراً عشوائِيّاً).

كما يستعملون (العشوائِيَّة) مصدراً صناعياً في مثل قولهم: (كم عانينا من عشوائِيَّة القرارات)، و(العشوائِيَّة كانت وراء انهيار الشركة).

وكلمة (عشوائِيّ) منسوبة إلى كلمة (عَشَوَاء)، ويزيدون التاء عليها فتصبح (عشوائِيَّة) مصدراً صناعياً. والعَشَوَاء: النَّاقَةُ الضَّعِيفَةُ البصر، أو الَّتِي لَا تُبْصِرُ لَيْلاً.

وتشبيهه المتخبُّط الذي يسير على غير هداية بالنَّاقَةِ العَشَوَاء تشبيه قديم عند العرب، فقد قالوا: (رَكِبَ فلان العَشَوَاء): إذا سار في أمره على غير بصيرة. و(فلان خَابِطٌ خَبِطَ عَشَوَاء). قال زهير بن أبي سلمى:

رَأَيْتُ الْمَنَايَا خَبِطَ عَشَوَاءَ مِنْ تُصَبُّ ثُمْتُهُ وَمِنْ تُخْطِئُ يُعَمَّرُ فَيَهْرَمُ
ويخطئ بعضهم صيغة النسبة إلى (عَشَوَاء)، فيقولون: إِنَّ النِّسْبَةَ إِلَى هَذِهِ
الكَلِمَةِ تَكُونُ عَلَى (عَشَوَائِيّ)، وَلَا يَقَالُ: (عَشَوَائِيّ)، لِأَنَّ الصِّفَةَ الَّتِي عَلَى وَزْنِ
(فَعْلَاءَ) لِلْمَوْثَّ، وَمَذْكَرُهَا عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلْ)، تُقْلَبُ هَمْزُهَا وَآواً عِنْدَ النَّسْبِ،
فَيَقَالُ فِي النِّسْبَةِ إِلَى: حَمْرَاءَ وَصَفْرَاءَ وَعَمِيَاءَ وَبَكْمَاءَ: حَمْرَائِيّ وَصَفْرَائِيّ
وَعَمِيَائِيّ وَبَكْمَائِيّ، وَمِثْلُهَا: (عَشَوَاءَ) فَهِيَ صِفَةٌ عَلَى وَزْنِ (فَعْلَاءَ) وَمَذْكَرُهَا
(أَعَشَى) عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلْ) فَيَجِبُ قَلْبُ هَمْزِهَا وَآواً عِنْدَ النَّسْبِ فَيَقَالُ:
(عَشَوَائِيّ). وَيتبع ذلك أن يقال في المصدر الصَّنَاعِيّ: (عَشَوَائِيَّة).

لكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة أجاز كلمة (عشوائيّ) وكلمة (عشوائية) بالهمزة فيهما. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي: «تستخدم كلمة (عَشَوَائِيَّة) مصدراً صناعياً للعمل على غير بصيرة، فيقال: (عَشَوَائِيَّة القرار أو العمل).

وترى اللجنة إجازة اللفظين على التّخريج التّالي:

- 1 - إجازة كلمة (عشوائيّ) صفة أخذاً من كلمة (عشواء) صفة للنّاقة الكليّة البصر منسوبة بإثبات همزتها دون قلبها واواً، استناداً إلى أنّ بعض العرب كان يُثَبِّتُها في الصّفة الممدودة الهمزة المؤنّثة، مثل: حمراء فيقولون: حمرايّ. ويُفهم من كلام الكوفيّين في إجازتهم (حمراءان) في التثنية أنّهم يجيزون إثباتها في النّسبة. وقد أخذ المجمع بذلك في بعض قراراته السابقة.
 - 2 - إجازة كلمة «العشوائية» مصدراً صناعياً، أخذاً كلمة (عَشَوَاء) السّالفة بإضافة ياء النّسبة وتاء التّأنيث إلى الكلمة.
- وقد أجزنا في الكلمة السابقة إثبات الهمزة مع ياء النّسبة، وقياساً عليها نُثَبِت الهمزة في المصدر الصّناعيّ، فيقال: «العَشَوَائِيَّة».
- وبذلك تكون الكلمتان: (عشوائيّ) و(العشوائية) سائعتين مقبولتين في فصح الكلام.

وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّامنة والأربعين المعقودة من 28 من ربيع الآخر الموافق 22 من فبراير، حتى 12 من جمادى الأولى 1402 هـ الموافق 8 من مارس 1982 م.

تصحیح: «سعر التَّكْلِفَة»

یشیع فی لغة التَّجَارَة والصَّنَاعَة والحسابات ونحوها فی العصر الحديث، التَّعبیرُ
بسعر (التَّكْلِفَة)، فیقولون مثلاً: (بلغ سعر التَّكْلِفَة لقنطار الأسمت كذا وكذا)،
و(باعَت الشَّرْكَة منتوجها بسعر التَّكْلِفَة لشدَّة المنافسة فی السَّوْق)، و(لم یزد
المصنع علی سعر التَّكْلِفَة إلَّا رجاً معقولاً). ویعنون بسعر التَّكْلِفَة مجموع التَّفَقَّات
الَّتِی أُنفِقَتْ علی وحدة المنتوج، بحیث لا یمثل سعر التَّكْلِفَة رجاً ولا خسارة، فإذا
كان مجموع ما أُنفق علی عشرة آلاف قطعة -مثلاً- هو عشرة آلاف دینار، فإنَّ
سعر التَّكْلِفَة للقطعة الواحدة هو دینار، وهکذا.

ویعترض بعضهم علی هذا الاصطلاح الحديث (سعر التَّكْلِفَة)، لأنَّه لم یرد
بهذا المعنی فی معجمات اللُّغة.

جاء فی «المصباح المنیر»:

«والْكُلْفَةُ: ما تُكَلَّفُ على مشقة، والجمع: (كُلْف) مثل: عُزْفَةٌ وَعُزْفٌ.
و(التَّكاليف): المشاقُّ أيضاً، الواحدة: (تَكْلِفَة)»⁽¹⁾.

وفی «مختار الصحاح»:

«وَتَكْلَفُ الثَّيِّء: تَجَشَّمُهُ. وَالْكُلْفَةُ: ما يَتَكَلَّفُهُ الْإِنْسَانُ مِنْ نَائِبَةٍ وَحَقٍّ»⁽²⁾.

لكن مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة أجاز استعمال (سعر التَّكْلِفَة) فی المعنی
المستعمل حديثاً.

وجاء فی قرار لجنة الألفاظ والأساليب فی المجمع ما يأتي:

(1) «المصباح المنیر» للفيومي، ص 537، المكتبة العلمية، بيروت.

(2) «مختار الصحاح» للرازي، ص 576، المطبعة الأميرية.

«يشيع في اللغة التجارية المعاصرة قولهم: (هذا سعر التَّكْلِفَة)، يريدون الثَّمن الذي أُنفِقَ في صنع السلعة ونقلها.

وقد يرد على هذا الاستعمال المعاصر أنَّ الكلمة لم تأت بهذا المعنى في معجمات اللغة، غير أنَّ هذه المعجمات ذكرت أنَّ التَّكْلِيف هو الأمر بما يَشُقُّ، وَكَلَّفَهُ الأمرُ فَتَكَلَّفَهُ: تَجَشَّعَهُ، وَحَمَلَتْهُ تَكْلِيفَةً: إذا لم يُطَقْ إِلَّا تَكَلَّفًا.

وترى اللجنة أنَّ سعر التَّكْلِفَة مأخوذ من (حَمَلَتْهُ تَكْلِيفَةً) بالمعنى المتقدم، على أساس أنَّ السلعة كَلَّفَتْ صاحبها جهداً ومالاً وعناية. وعلى هذا يكون استعماله صحيحاً في المعنى الذي يستعمله المعاصرون فيه».

وقد وافق مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة في دورته الخامسة والأربعين المعقودة من 21 فبراير حتى 12 مارس 1979م.

تصحیح إضافة «حَيْثُ» إلى المفرد

جمهور التّحاة على أنّ (حَيْثُ) ظرف مكان يُضاف إلى الجملة الفعلية أو الاسمية، وإضافتها إلى الجملة الفعلية أكثر. تقول: (تكلّم حيث يحسّن الكلام، واسكّث حيث يحسّن السّكوت)، و(بدأ فلان دراسته الجامعية حيث اختار كلية الهندسة)، و(قضيت أياماً في الجبل الاخضر حيث الهوء عليل والمناظر جميلة)، بضمّ الاسم بعد (حيث) لأنّه مبتدأ. قال الله تعالى: ﴿اللّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾⁽¹⁾. وقال الله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾⁽²⁾. وقال تعالى: ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُم﴾⁽³⁾.

ويقول التّحاة: إن إضافة (حيث) إلى المفرد نادرة، ولا يقاس ذلك.

قال ابن هشام في «المغني»:

«وتلزم (حيث) الإضافة إلى جملة اسمية أو فعلية، وإضافتها إلى الفعلية أكثر... ونَدَرَت إضافتها إلى المفرد، كقوله:

وَنَظَعْنَهُمْ تَحْتَ الْكَلْبِ بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بَبِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِيَ الْعَمَائِمِ
أَنشده ابن مالك، والكسائي يقيسه، ويمكن أن يخرج عليه قول الفقهاء
(من حيث أنّ كذا)⁽⁴⁾.

(1) سورة الأنعام: 124.

(2) سورة البقرة: 149.

(3) سورة البقرة: 191.

(4) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام الأنصاري، ج 1 ص 132 - دار الكتاب العربي، بيروت - .

وقال ابن عقيل في شرحه قول ابن مالك:

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلَةِ حَيْثُ وَإِذْ وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ
«ومن اللازم للإضافة ما لا يُضاف إلّا إلى جملة، وهو (حيث) و(إِذْ)، و(إِذَا).
فأما (حيث) فتضاف إلى الجملة الاسميّة نحو: (اجلس حيث زيدٌ جالس)، وإلى
الجملة الفعلية نحو: (اجلس حيث يجلس زيد)، وشذّ إضافتها إلى المفرد
كقوله⁽¹⁾: «أما ترى حيث سهيلٌ طالعا»⁽²⁾.

ولكن:

أجاز علماء لغويّون إضافة (حيث) إلى المفرد، فيصحّ عندهم أن يقال:
«جلست حيث الظّل» بكسر لفظ الظّل لأنّه مضاف إليه، و«أحبّ أن أنام
حيث الهدوء» بكسر الهدوء لجرّه بالإضافة.

وقد سبق قول ابن هشام: «إنّ الكسائيّ يقيسه، أي إضافة «حيث» إلى المفرد.
قال الأستاذ عبّاس حسن في كتابه «التحو الوافي»:

«ويبيح فريق من التّحاة إضافتها (أي حيث) للمفرد مع بقائها مبنيّة، نحو:
(أنا مقيمٌ حيث الهدوء وحيث الاطمئنان)، وحجّته أنّ الأمثلة المسموعة الدّالة
على إضافتها للمفرد أمثلة فصيحة، ولا داعي عندي لتأويل تلك الأمثلة
والحكم عليها بالشذوذ.

ويؤيّدّه أنّ بعض التّحاة - بناءً على هذا المسموع - يُجيز فتح همزة (أنّ)
بعدها، فتكون (حيث) مضافة داخله على المفرد، وهو المصدر المنسبك من (أنّ)
مع معموليّها، كما يُجيز كسر همزة (إنّ) فتكون داخله على جملة هي المضاف

(1) هذا صدر البيت، وعجّزُه: «نَجْمٌ يُضِيءُ كالشّهاب لامعاً».

(2) شرح ابن عقيل بحاشية الخصريّ، ج 2 ص 9 - شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده
بمصر-.

إليه⁽¹⁾.

وهذا رأي سديد، فيه تَسَمَّح وتيسير، إذ يجري اليوم على مقتضاه كثرة المثقفين، وإن كان الأولى والأفضل محاكاة الأسلوب الأفصح والأقوى⁽²⁾.
وقد أيد الرأي القائل بجواز إضافة (حيث) إلى المفرد، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، حيث وافق على قرار لجنة الأصول فيه، ونصّه:

«يأنس بعض المتحدّثين بمثل قولهم: (الكتاب رخيص من حيث ثَمَنِهِ) - مجرّ ثمن - والمعتمد من القواعد إضافة (حيث) إلى الجمل اسمية وفعلية.
واللجنة ترى إجازة إضافتها إلى الاسم المفرد وجره بعدها، قياساً في ذلك على أخواتها من الظروف المكانية، أخذاً برأي الكسائي وما احتجّ به من الشعر، فيجوز أن يقال: (بادِرْ إلى حيث العمل)، و(لا تُمارِ الحكمَ من حيث العدل)، وعلى ذلك فإضافة (حيث) إلى الاسم المفرد بعدها سائغة قياساً واستعمالاً»⁽³⁾.

(1) الأفصح كسر همزة «إن» بعد «حيث»، فتكون «حيث» بذلك مضافة إلى الجملة بعدها. تقول: (سأخرج من البيت حيث إنّ الجوّ جميل)، ولا تدخّن، حيث إن للتدخين أضراً فادحة).

(2) «التحو الوافي» لعبّاس حسن، ج 3 ص 69، دار المعارف بمصر.

(3) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته التاسعة والأربعين المعقودة من 8 من جمادى الأولى الموافق 21 من فبراير، حتى 22 من جمادى الأولى 1403 هـ الموافق 7 من مارس 1983 م.

تصحیح: «أَدَانَتْهُ المحكمة» و«حَكَمَتْ بِإِدَانَتِهِ»

يُقال كثيراً في لغة العصر: (أدانت المحكمة المجرم)، أي أثبتت عليه الجريمة، و(المتَّهم بريء حتى تثبت إدانته)، أي حتى يثبت عليه حكم قضائي بارتكاب المخالفة أو الجريمة.

ويخطئ بعضهم هذا التعبير، لأنَّ الفعل (أدان) ومصدره (الإدانة) لم يردا في المعجمات بهذا المعنى المستعمل حديثاً، والذي ورد في المعجمات أن: (أدانَ فلانٌ) معناه: باع إلى أجل. وأدان: أعطى الدَّين، وأدان: أقرض، ودَايَنْتُهُ مَدَايِنَةً: أَقْرَضْتُهُ وَأَقْرَضَنِي.

فليس في المعجمات ما يفيد أن «أدانَ» بمعنى أثبت عليه الجريمة. لكن مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة أجاز الاستعمال الحديث بمثل قولهم: «أَدَانَتْهُ المحكمة»، و«حكم عليه القاضي بالإدانة». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يشيع في لغة القانون قولهم: (أدانت المحكمة فلاناً)، أو (حكمت المحكمة بإدانته) بمعنى: أثبتت الجريمة عليه، وهو معنًى يبدو في ظاهره مخالفاً لما نصّت عليه المعجمات في معاني (أدان) التي تأتي في الأصل بمعنى (أقرض).

درست اللّجنة هذا، وانتهت إلى أن (دَانَ) الثَّلَاثِيّ المتعدّي يشترك مع الرّباعيِّ في معنى (الإقراض)، وينفرد بمعنى (المجازاة) كما جاء في اللّسان.

وليس ببعيد في رأي اللّغة أن يُحْمَلَ الرّباعيُّ على الثَّلَاثِيِّ في دلالة المجازاة، ليكون (أدانه) بمعنى (جازاه)، وتكون (الإدانة) بمعنى (المجازاة).

وثمّة توجيه آخر؛ وهو أن قولهم: (دان شخصاً) معناه في اللّغة أيضاً: (حمّله

على ما يَكْرَهُ، ومن الممكن أنْ (أدانه) محمول على هذا المعنى، إذ الحكم بالإدانة أساسه الحمل على غير المحبوب». وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار الذي يُجيز مثل قولهم: (أدانته المحكمة) و(حكمت بإدانته)⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرابعة والأربعين المعقودة من 13 من مارس حتى 27 منه 1978م.

تصحیح: «یتراوح السعر بين عشرين وثلاثين ديناراً»

يكثر في لغة العصر التعبير بالفعل (يتراوح) في مثل قولهم: (يتراوح الحرارة بين أربعين وخمس وأربعين درجة)، و(يتراوح سعر الجهاز بين ألفين وثلاثة آلاف دينار).

وخطأ هذا التعبير الأستاذ عباس أبو السعود. قال:

«ويقولون: (ثمن قنطار القطن يتراوح بين عشرين وخمسة وعشرين ديناراً). وهذا التعبير لا أصل له في العربية، لأنَّ التَّراوَحَ معناه: التَّعاقُبُ. يقال: (هما يتراوحيان العمل)، أي يتعاقبان، فتارة يتناوله هذا، وتارة يتناوله ذاك. والصواب أن يُؤدَّى المعنى المراد لهم بأنْ يقال: (ثمن قنطار القطن يتردَّد أو يترجَّح أو يتدبَّدب بين عشرين وخمسة وعشرين ديناراً)، أي يبلغ خمسة وعشرين، ثم يعود إلى العشرين، وهكذا»⁽¹⁾.

ولكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز مثل قولهم: (يتراوح السعر بين عشرين ديناراً وثلاثين).

وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يستعمل الكتاب المعاصرون مثل قولهم: (السعر يتراوح بين الارتفاع والانخفاض)، أو (الجو يتراوح بين الحرارة والبرودة).

وقد يُعترض على هذا التعبير بأن الصواب: (راوَحَ) بدلاً من (تراوَحَ) كما هو مأثور في اللغة.

وترى اللجنة إجازة التعبير على أساس:

(1) «أزاهير الفصحى في دقائق العربية» لعباس أبو السعود، ص 200، دار المعارف بمصر.

١- أنّ (تراوَح) فی معنی (رَآوَحَ)، تنظیراً بینہ و بین ما ورد فی اللّغة من صیغ الزّوائد المتعاقبة.

2- أنّ (تراوَح) من باب المطاوعة، لأنّ قولهم: (رَآوَحَ بین الأمرین)، وإن كان لازماً فی الظّاهر، هو متعديّ فی المعنی». وقد وافق مجمع اللّغة العربیّة بالقاهرة علی هذا القرار^(١).

(١) مؤتمر مجمع اللّغة العربیّة بالقاهرة فی دورته الرّابعة والأربعین المعقودة من 13 مارس حتّى 27 سنة 1978م.

تصحیح: «فَعَلْتُ نَفْسَ الشَّيْءِ» و«نَاقَشْتُ عَيْنَ الْمَوْضُوعِ»

يُخْطِئُ صَاحِبُ «الْكِتَابَةِ الصَّحِيحَةِ» قَوْلَهُمْ: (سَأَفْعَلُ نَفْسَ الشَّيْءِ)، وَيَرَى أَنَّ الصَّوَابَ أَنْ يُقَالَ: (سَأَفْعَلُ الشَّيْءَ نَفْسَهُ)⁽¹⁾.

وَفِي كِتَابِ «الْأَخْطَاءِ السَّائِرَةِ»:

«لَا تَقُلْ: كَيْ يَنْجَحُ التَّلْمِيزُ يَنْبَغِي أَنْ يَجْتَهِدَ كَثِيرًا، وَفِي نَفْسِ الْوَقْتِ يَنْبَغِي أَنْ يَنَامَ جَيِّدًا ... وَقُلْ: كَيْ يَنْجَحُ التَّلْمِيزُ يَنْبَغِي أَنْ يَجْتَهِدَ كَثِيرًا، وَفِي الْوَقْتِ نَفْسَهُ يَنْبَغِي أَنْ يَنَامَ جَيِّدًا»⁽²⁾.

وَفِي الْمَعْجَمِ «الْأَخْطَاءِ الشَّائِعَةِ»:

«وَيَقُولُونَ: جَاءَ نَفْسَ الرَّجُلِ، وَالصَّوَابُ: جَاءَ الرَّجُلُ نَفْسُهُ»⁽³⁾.

وَحِجَّةُ الَّذِينَ يَخْطِئُونَ نَحْوُ: (فَعَلْتُ نَفْسَ الشَّيْءِ) و(انْتَظَرْتُكَ فِي عَيْنِ الْمَكَانِ)، أَنَّ كَلِمَتِي (نَفْسِ) و(عَيْنِ) إِذَا كَانَتَا لِلتَّأْكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ فَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَسْبِقَهُمَا الْمُؤَكَّدُ، وَأَنْ يَضَافَا إِلَى ضَمِيرٍ يَطَابِقُ ذَلِكَ الْمُؤَكَّدَ. وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ هَذَا الضَّمِيرِ وَلَا تَقْدِيرُهُ. وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ فِي أَلْفِيَّتِهِ:

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْأِسْمُ أَكَّدَا مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا
قَالَ الْأَشْمُونِيُّ:

«لَا يَلِي الْعَامِلَ شَيْءٌ مِنْ أَلْفَاظِ التَّوَكِيدِ وَهُوَ عَلَى حَالِهِ فِي التَّوَكِيدِ، إِلَّا (جَمِيعًا) و(عَامَّةً) مُطْلَقًا، فَتَقُولُ: الْقَوْمُ جَاءَ جَمِيعُهُمْ وَعَامَّتُهُمْ وَرَأَيْتُ جَمِيعَهُمْ وَعَامَّتَهُمْ،

(1) «الْكِتَابَةُ الصَّحِيحَةُ» لَزَهْدِي جَارِ اللَّهِ ص 313، مَطْبَعَةُ دَارِ الْكُتُبِ، بَيْرُوت.

(2) «الْأَخْطَاءُ السَّائِرَةُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ» لِخَالِدِ قَوْطَرِشَ وَعَبْدِاللَّطِيفِ الْأَرْنَؤُوطِ ص 63، مَطَابِعُ ابْنِ زَيْدُونَ، بِدَمَشَق.

(3) «مَعْجَمُ الْأَخْطَاءِ الشَّائِعَةِ» لِمُحَمَّدِ الْعَدْنَانِي، ص 252، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، مَكْتَبَةُ لُبْيَان.

ومررت بجمعهم وعامتهم، وإلاَّ (كُلًّا وكُلًّا) مع الابتداء بكثرة ومع غيره بقلة⁽¹⁾.

وقال الصَّبَّان في تعليقه على كلام الأشموني المذكور آنفاً:
«قوله: (وهو على حاله في التوكيد) أي من إفادة التقوية ورفع الاحتمال، واحترز بذلك عن نحو: طابت نفس زيد، وفُقِئت عين عمرو، فإنَّ المراد بالنفس الرُّوح، وبالعين الباصرة، فليساً على حالهما في التوكيد»⁽²⁾.

لكن الصَّبَّان قال عقب كلامه السابق:
«ويرد عليه نحو: جاءني نفس زيد وعين عمرو أي ذاتهما. وفي التنزيل: (كتب على نفسه الرحمة)⁽³⁾ أي ذاته»⁽⁴⁾.

ويُفهم من تعليق (الصَّبَّان) جواز: جاء نفس الرجل، وفعلت عين الشيء.
ويؤيد هذا الجواز استعمال بعض أئمة اللغة لهذا التركيب، كسيبويه، وابن جني.

ورد في كتاب سيبويه «الكتاب» قوله:
«وإذا أضفت إلى شاة قلت: شاهي، تردّ ما هو من نفس الحرف وهو الهاء». وحكى سيبويه عن العرب: نزلت بنفس الجبل، ونفس الجبل مُقابل⁽⁵⁾.
وقال ابن جني في كتابه «الخصائص»:

(1) «شرح الأشموني لألفية ابن مالك» ج 2 ص 412، دار الكتاب العربي.

(2) «حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني» ج 3 ص 84، دار إحياء الكتاب العربية.

(3) سورة الأنعام: 13.

(4) «حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني» ج 3 ص 84، دار إحياء الكتاب العربية.

(5) «معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة» لمحمد العدناني، ص 675، مكتبة لبنان. وأضيف أنَّ الفيوّني قال في المصباح المنير: «و (ذات الشيء) الذي يُخْبِرُ عنه، فجعل نفس الشيء وذات الشيء مُترادفين»، ص 213، المكتبة العلمية، بيروت.

«وهي متعلّقة بنفس (تَبًّا)، يريد بـ (تَبًّا نفسها)»⁽¹⁾.

وبحث مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة مسألة: (فعلتُ نفس الشيء)، وناقشتُ عَيْنَ الموضوع).

وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يتحرّج بعض الأدباء والكتاب من استعمال كلمة (نفس) في غير التوكيد المعنويّ، لما وردت به عبارات الأئمة كما في شرح الأشمونيّ: (... لا يلي العامل شيء من ألفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد إلا جميعاً وعامةً مطلقاً.. وإلا كُلاًّ وكلاً وكلتا...». وقد علّق الصّبّان على ذلك بقوله: (قوله: على حاله في التوكيد... - أثبتنا كلام الصّبّان قبل سطور-.. ولكنه مع ذلك لم يرض هذا الحُظُر، واعترض عليه بقوله: (جاءني نفس زيد وعين عمرو) أيّ ذاتهما.. وفي التنزيل: (كتب على نفسه الرحمة) أيّ ذاته.

وعلى هذا ترى اللّجنة أنّ (نفس) و(عين) كلمتان تُستعملان في التوكيد المعنويّ، وأنّ كلمة (نفس) تُستعمل في العبارة بها عن الثّراث في غير التوكيد، وشاهد على هذا آيات القرآن الكريم والحديث ولسان العرب، وتستعمل أيضاً في العبارة بها عن معنى التوكيد دون أن تدخل في نطاق التوكيد الاصطلاحيّ كما جاء في تعبير سيبويه والجاحظ: نفس الكلام، ونفس الترجمة». وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽²⁾.

(1) «معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة» لمحمد العدنانيّ، ص 675، مكتبة لبنان. وأضيف أنّ الفيوميّ قال في المصباح المنير: «و (ذات الشيء) الذي يُخْبَرُ عنه، فجعلَ نفسَ الشيء وذاتَ الشيء مُترادِفَيْن»، ص 213، المكتبة العلميّة، بيروت.

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّالثة والخمسين المعقودة من 24 من جمادى الآخرة الموافق 23 من فبراير، حتى 9 من رجب 1407 هـ الموافق 9 من مارس 1987م. ولمجمع القاهرة قرار آخر بشأن هذه المسألة اتّخذ في الجلسة الثّلاثين من دورته الأربعين، ونصّه: «يُجاز تقدّم لفظ النفس والعين على المؤكّد في معنى التوكيد - ولكنهما لا يُعربان توكيداً، بل بحسب الموقع في الجملة، وذلك لورود مثل ذلك في المأثور عن خاصّة العلماء والكتاب، وإلجازه «الزّمخشريّ» و«ابن يعيش» له، ولتعقيب «الصّبّان» في حاشية الأشموني «على مانعيه».

تصحیح كلمة «التَّطْوِيع» بمعنى «الإخضاع»

يستعمل المحدثون كلمة (تطويع) بمعنى (إخضاع)، فيقولون مثلاً: (يجب تطويع أجهزة الإعلام لخدمة الشعب)، و(طوَّع العلماء الحاسوب لأداء أغراض كثيرة) أي أخضعوه، و(علينا بتطويع لغتنا لحاجات العصر).

ويعترض بعضهم على استعمال كلمة (تطويع) أو ما اشتقَّ منها في معنى الإخضاع، لأنها لم ترد في معجمات اللغة بهذا المعنى، وإنَّما ورد فيها الفعل (طَوَّع) ومصدره (التَّطْوِيع) بمعنى: سَهَّلَ ورَخَّص. يقال: (طَوَّعَتْ له نفسه كذا) أي تابَعَتْه وطاوَعَتْه عليه وشجَّعَتْه وسَهَّلَتْه له. ومنه قوله تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾⁽¹⁾.

وما ورد في المعجمات من معاني (طَوَّع) بعيدٌ عن معنى الإخضاع والتذليل. لكن مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة أجاز الاستعمال الحديث للفعل (طَوَّع) ومصدره (التَّطْوِيع) في مثل قولهم: (تطويع الحاسوب لخدمة أغراض العلوم)، و(تطويع اللغة لمنطق العصر وروحه). وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يشيع بين المعاصرين استعمال (التَّطْوِيع) بمعنى (الإخضاع) والتذليل في نحو قولهم: (تطويع التلاميذ) أو (تطويع القاعدة) أو (تطويع اللغة). وقد يؤخذ على هذا الاستعمال أنَّ المعجمات لم تُثبِتْ هذا المعنى لكلمة (تطويع)، وإنَّما أثبتت لها معاني أخرى كالتزيين والمطاوعة، كما في قوله تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ﴾».

(1) سورة المائدة: 30.

وفي اللغة: (طاع يَطُوع) و(طاع يَطَاع) بمعنى: انقاد له، ويجوز أن يُضَعَف هذا الفعل الثلاثي اللازم للتعدية فيصير (طَوَّعَ) بمعنى: أخضع. وإذن يكون المصدر وهو (التطويع) من الفعل (طَوَّعَ) المتعدي مؤدياً لمعنى الإخضاع والتذليل والتيسير. ولا اعتراض على هذا، لأنّ الفعل الثلاثي اللازم مُتَعَدٍّ بتضعيف عينه. ولهذا ترى اللجنة أنّ لفظ (التطويع) صحيح في المعنى الذي يستعمله المعاصرون فيه». وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته السادسة والأربعين المعقودة من 30 من ربيع الآخر الموافق 17 من مارس، حتى 14 من جمادى الأولى 1400 هـ الموافق 31 من مارس 1980م.

تصحیح: «أَحَبُّ الطِّفْلِ وَلَا سَيِّمَا وَهُوَ يَلْعَبُ»

يُخْطِئُ بعضهم أن يقول: (أَقْدَرُ الجُنْدِيِّ وَلَا سَيِّمَا وَهُوَ فِي المِيدَانِ)، و(أَحَبُّ الفَاكِهِةِ وَلَا سَيِّمَا وَهِيَ نَاضِجَةٌ)، و(يُعْجِبُنِي فلان وَلَا سَيِّمَا وَهُوَ يُلْقِي الشَّعْرَ)، لأنَّ (لَا سَيِّمَا) لَا يَدَّ أَنْ يُذَكَّرَ اسم بعدها، سواء أكان هذا الاسم معرفة أم نكرة، وهي تفيد أنَّ ما بعدها وما قبلها مشتركان في شيء، ولكن ما بعدها أكثر نصيباً في ذلك الشيء مما قبلها، وعليه فلا استغناء عن الاسم الذي يأتي بعدها حتَّى تؤدِّي وظيفتها.

تقول: (اشتريت كتباً قيِّمةً وَلَا سَيِّمَا كتابٌ في التَّحْوِ). جاء بعد (لَا سَيِّمَا) في هذه الجملة اسم نكرة هو (كتاب)، ويجوز فيه الرِّفْعُ والتَّصْبِ والجرّ. وتقول: (زرت معالم القاهرة القديمة وَلَا سَيِّمَا الأزهر). جاء بعد (لَا سَيِّمَا) في هذه الجملة اسم معرفة، ويجوز فيه أيضاً الرِّفْعُ والتَّصْبِ والجرّ.

أمّا قولك: (أَقْدَرُ الجُنْدِيِّ وَلَا سَيِّمَا وَهُوَ فِي المِيدَانِ)، وقولك: (أَحَبُّ الطِّفْلِ وَلَا سَيِّمَا وَهُوَ يَلْعَبُ) فلم يأت فيه اسم بعد (لَا سَيِّمَا)، وإنَّما جاء بعد (لَا سَيِّمَا) في المثالين جملة مصدّرة بواو الحال، وهذا لا يجوز عند بعضهم.

لكن الصِّبَّانَ أجاز في حاشيته على الأشمونيّ مثل قولهم: (أَحَبُّ الفَاكِهِةِ وَلَا سَيِّمَا وَهِيَ نَاضِجَةٌ). قال:

«اعلم أنَّ (لَا سَيِّمَا) تُسْتَعْمَلُ أيضاً بمعنى (خصوصاً)، فيؤتَى بعدها بالحال مُفْرَدَةً أو جملة وبالجملة الشرطيّة كما نصّ عليه (الرضي)، وتكون منصوبة المحلّ على أنّها مفعول مطلق، مع بقاء (سَيِّ) على كونه اسم (لا)، ويظهر أنه لا خبر لها كما في نحو: (أَلَا ماءً) بمعنى: أتمنّى ماء... ونحو: (أَحَبُّ زَيْدًا وَلَا سَيِّمَا

راكباً) فراكباً حال من مفعول الفعل المقدّر وهو أخصّه، أيّ أخصّه بزيادة المحبة في هذه الحال، ونحو: (أحبّه ولا سيّما وهو راكب) أو (ولا سيّما إن ركب)... فقول المصنّفين (ولا سيّما والأمر كذلك) تركيب عربيّ خلافاً للمراي⁽¹⁾.

وقال الأستاذ عبّاس حسن في كتابه «النحو الوافي»:

«وقد تقع الحال المفردة أو الجملة بعد (ولا سيّما)، نحو: أخاف الأسد ولا سيّما غاضباً، أو: وهو غاضب»⁽²⁾.

وقد أجاز مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة مثل قولهم: (أقدّر الجنديّ ولا سيّما وهو في الميدان). وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي: «تجري أقلام بعض الكتاب بنحو قولهم: (أقدّر الجنديّ لا سيّما وهو في الميدان).

وقد درست اللّجنة هذا الأسلوب، وراجعت أقوال العلماء فيه، وانتهت إلى أنّه أسلوب عربيّ يجري على الأصول العربيّة، وأنّ الجملة المقرونة بالواو بعد (لا سيّما) قد تصح أن تكون حالاً فيه».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽³⁾.

(1) «حاشية الصّبان على الأشموني» ج 2 ص 168 ، دار إحياء الكتب العربيّة.

(2) «التّحو الوافي» لعبّاس حسن، ج 1 ص 366 ، دار المعارف بمصر .

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته التاسعة والثلاثين المعقودة من 9 من المحرم الموافق 12 من فبراير، حتى 22 من المحرم 1393 هـ الموافق 25 من فبراير 1973 م.

تصحیح: «بَرَّ» ومصدره «التَّبَرُّر»

یکثر فی العصر الحدیث استعمالُ الکتاب والإداریین وغيرهم الفعل (بَرَّ) ومَصْدَرَه (التَّبَرُّر)، واسم فاعله (المُبَرَّر) - بكسر الراء المشددة - واسم مفعوله (المُبَرَّر) - بفتح الراء المشددة -، فيقولون مثلاً: (بَرَّ فلان الإجراء الصَّارم الذي اتَّخذه بكذا وكذا)، و(يُبَرِّرُ الكسولُ تهاوُّنه بأسباب واهية). و(غيابك عن العمل يحتاج إلى تَبَرُّر مقبول)، و(الموقف المتعنّت الذي تفقه دولة كذا لا مُبَرَّر له)، و(لا يُقبل منك عذر إلا إذا كان مُبَرَّراً).

ويمنع فريق من علماء اللغة المحدثين استعمال الفعل (بَرَّ) وما اشتق منه، وحتّتهم في ذلك أنّ الفعل (بَرَّ) بمعنى (سَوَّغ) لم يرد في معجمات اللغة، ولم يرد - تبعاً لذلك - مصدره (التَّبَرُّر) بمعنى (التَّسْوِغ) لا صيغة ولا معنى.

من هؤلاء الدكتور مصطفى جواد العالم اللغوي العراقي، عضو المجمع العلمي العراقي وعضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، يقول - رحمه الله -:

«قال ابن فارس في مقاييس اللغة: (الباء والراء في المضاعف أربعة أصول: الصّدق، وحكاية صوت، وخلاف البحر، ونَبْتُ. فأما الصّدق فقولهم: صدّق فلان وبَرَّ، وبَرَّتْ يمينه: صدّقَتْ، وأَبَرَّها: أمضاها على الصّدق. ونقول: بَرَّ الله حجّك وأَبَرَّه، وحجّة مبرورة أي قُبِلت قبول العمل الصّادق... وقولهم للجواد السابق (المُبَرَّر) هو من هذا، لأنّه إذا جرى صدق، وإذا حَمَلَ صدق... ومن هذا قولهم: يَبَرُّ ذا قرابته، وأصله الصّدق في المحبة. يقال: رجلٌ بارٌّ وبَرٌّ، وبَرُّتُ والدي: وبَرَرْتُ في يميني، وأَبَرَّ الرَّجُلُ: ولد أولاداً أبراراً).

وفي كلّ ما ذكره ابن فارس لم نَرِ إلّا (بَرَّ) الثلاثي، و(أَبَرَّ) الرباعي.

وفتشنا الصّاح للجوهريّ فلم نجد فيه: (بَرَّه تبريراً). وذكر الرّاغب الأصبهانيّ في «غريب مفردات القرآن» الفعل الثلاثي حَسَبُ في قوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ﴾⁽¹⁾ وقال: حجّ مبرور أي مقبول.

ولم يذكر الزمخشريّ في أساس البلاغة من الأفعال إلاّ الثلاثي والرّباعي: أبرّ إبراراً، وكذلك فعَل المطرزيّ في (المغرب) والفيوميّ في (المصباح المنير) والمبارك بن الأثير في (النهاية) وابن مكرم الأنصاريّ في (لسان العرب) والفيروزابادي في (القاموس) والطّريحي في (مجمع البحرين) وأحمد فارس الشدياق في كتابه (سرّ اللّيال في القلب والإبدال).

وأنا أُجيز (بَرَّه يُبَرِّره تبريراً) لغير ذلك المعنى، أُجيزه للبشر، فنقل الثلاثي اللازم إلى الرّباعيّ المضعف العين لإفادة نسبة المفعول إلى أصل معنى قياسيّ عندي، نقول: بَحَلَّه أي نسبته إلى البخل، وَبَدَّعَه نسبته إلى البدعة، وَجَرَّمَه أي نسبته إلى الجرم، وَجَوَّرَه أي نسبته إلى الجور، وَحَمَّقَه أي نسبته إلى الحمق، وَخَطَّاه أي نسبته إلى الخطأ...

فالصّواب أن يقال: (أَبَرَّ الشيء يُبَرِّره إبراراً) أو (سَوَّغَه يُسَوِّغُه تسويغاً). جاء في مختار الصحاح: (وساغ له ما فعل) أي جاز، وسوّغه له غيره تسويغاً أي جَوَّزه...⁽²⁾.

وممن لا يرون وجهاً لاستعمال الفعل (بَرَّ) وما اشتق منه الأستاذ محمّد بهجة الأثريّ، قال: «أعتقد أنّه يُصار إلى الأوضاع الجديدة حينما تدعو الدّاعية الشّديدة إليها، وحينئذ يجوز أن نتأوّل من أجل تسويغ اللفظ المحتاج إليه.

(1) سورة الممتحنة: 8.

(2) «قل ولا تقل» للدكتور مصطفى جواد، ج 1 ص 64 - مطبعة أسعد، بغداد.

ولمّا كان هذا اللفظ (التبریر) مما لم يستعمله العرب من أزلهأ إلى حاضرها، لاستغنائها عنه بألفاظ أخرى لا سيما لفظة (سَوَّغَ) الّتی دَرَجَتْ على كلّ لسان كاتب وأديب، لذا لا أرى ضرورة لمثل هذا التّخريج (يقصد تخريج: برّر تبريراً، استناداً إلى قرار سابق لمجمع اللّغة العربيّة القاهريّ بقياسيّة تضعیف الفعل الثّلاثيّ للتّكثير والمبالغة)، وهو - فيما أرى - تخريج جدُّ بعيد، لأنّه صادر من مفاهيم بعيدة للّفظ، ف (بَرَّ حُجَّه) أي صار بارّاً أي مقبولا، ثمّ اسْتُعْمِلَ الفعل المضعّف الّذي لم تعرفه العرب لهذا اللفظ، واشتقّ منه (التبریر)، وإن كان القياس لا يأبى هذا الاشتقاق، إلّا أنّه لا داعي لأن نندرج إلى جملة من التّأويلات دون أن تكون هناك ضرورة إلى مثل هذا⁽¹⁾.

ولكن أیّد علماء آخرون استعمال (بَرَّرَ) بمعنى (سَوَّغَ) و(التبریر) بمعنى و(التسويغ).

من هؤلاء الدّكتور مهدي علّام عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، قال: «... شیوع كلمة على ألسنة الملايين في حقبة طويلة، ينبغي أن يكون ضرورة ملحّة في محاولة تبریر هذه الكلمة. ومحاولة مُحاربة مثل هذه الكلمة عَبَث، ونحن في غِنَى عن قيام مُعسِّكْرَيْن في اللّغة. وأضرب مثلاً: وهو كلمة (تَنَزَّهَ) فقد شاعت، وحاول اللّغويّون مطاردتها من اللّغة بالمعنى الشّائع، ومع ذلك وصلّتنا في عصرنا هذا، وما زلنا نستعملها، واضْطُررنا آخر الأمر إلى إقرارها. وليس في هذا أيّ ضرر باللّغة، فاللّغة تُثْرَى وتنمو بمثل هذا ما لم يكن في الكلمة الجديدة مخالفة صريحة لقاعدة، فإنّ كلّ اللّغات تنمو بمثل هذا الضّمّ الحميد»⁽²⁾.

وقال الشّیخ محمّد محي الدّین عبد الحمید عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة:

(1) مجلة اللّغة العربيّة، ج 34، ص 369.

(2) المصدر السّابق، ص 370.

«كلمة (تبرير) جرت على ألسنة الناس كثيراً وعلى ألسنة الأدباء، والمتأدبين أيضاً. واستعمال (بَرَّ) بمعنى صار باراً لازم، أما المتعدّي فهو: بَرَّ الله حَجَّه، وإذا كان التّضعيف قياساً فما الذي يمنعنا؟»⁽¹⁾.

ومن المؤيدين صحّة استعمال (بَرَّرَ) و(التّبرير) الدكتور محمد كامل حسن عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة. قال:

«لا يزال من اللّغويّين من ينكر كلمة (تبرير)، لأنّها لم ترد بهذا المعنى، ويفضّلون كلمة (تسويغ)، وعندي أنّ المُسوِّغ، هو ما تقوله قبل أن تعمل عملاً، والمبرّر هو ما تقوله بعد أن يقع الأمر، فكُلّ حرب لها مُسوِّغات أدّت إلى قيامها، وقليلٌ منها ما له مُبرّر.

ويُسْتَحْسَن أن تكون هناك كلمتان مختلفتان تدلّان على المعنيين. (التّبرير) كلمة عربيّة صحيحة في صيغتها واشتقاقها ودلالاتها فبقاؤها واجب، وهي صحيحة بكلّ معاني الصّحّة»⁽²⁾.

وبعد الجدل الطويل حول الفعل (بَرَّرَ) ومصدره (التّبرير)، انتصرت الكلمة، وانتزعت الاعتراف الرسميّ بها من مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة. وجاء في قرار لجنة الأصول ما يأتي:

«في المعجم: بَرَّ حَجَّه: قُبِلَ، وتضعيفه: بَرَّرَه: جَعَلَه مقبولاً، ومن ثَمَّ ترى اللّجنة إجازة ما شاع من استعمال (التّبرير) في معنى (التّسويغ)، استناداً إلى قرار⁽³⁾ المجمع في قياسيةّ تضعيف الفعل للتكثير والمبالغة». وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽⁴⁾.

(1) «مجلة مجمع اللّغة العربيّة»، ج 34، ص 370

(2) «مجلة مجمع اللّغة العربيّة»، ج 22، ص 108.

(3) ونص هذا القرار: «-فَعَلَ- المضعّف مقيس للتكثير والمبالغة»، وقد اتخذ المجمع في دورته العاشرة، الجلسة السابعة.

(4) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرّابعة والثلاثين المعقودة من 29 من شوال الموافق 29 من يناير، حتى 9 من ذي القعدة 1387هـ، الموافق 8 من فبراير 1968م.

(136)

تصحیح: «سِرْتُ سبعة كيلومترات»

و«سِرْتُ عشرين كيلومتراً»

يعترض الاستاذ عباس حسن عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة على أن يُجمع (كيلومتر) على (كيلومترات)، لأن لفظ (كيلومتر) عنده ليس كلمة واحدة، والعربية لا تعرف مثل هذا التركيب - فإنّ كلاً من (كيلو) و(متر) كلمة مستقلة. وعلى فرض اعتبارهما كلمة واحدة فإنّها لا تُجمَعُ جمع تأنيث بالألف والتاء، ولا يقال إنّ ذلك تركيب مزجيّ، فشرط التركيب المزجيّ أن يتخلّى كلّ جزء فيه عن معناه، فيجب أن يُجمع (كيلو) على (كيلوات)، وفي تمييزه نتبع ما تقضي به قواعد التمييز⁽¹⁾.

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز أنّ يعامل لفظ (كيلومتر) معاملة المركّب المزجيّ فيقال: (سرت سبعة كيلومترات)، و(سرت عشرين كيلومتراً). وجاء في قرار لجنة الأصول في المجمع ما يأتي:

«العرب تنقل المركّبات قديماً على ضربين:

الأول: تخلّط فيه المركّبات خلطاً فتستعملها استعمال المفردات البحتة، ومن ذلك: البستان⁽²⁾، والأبزن⁽³⁾، والفلسفة. والآخر: تنقله وتجعله مركّباً وتخصّه باسم خاصّ، وهو المركّب المزجيّ، وغالباً ما يكون ذلك في الأعلام⁽⁴⁾.

(1) «مجلة مجمع اللغة العربية»، ج 26 ص 227

(2) «البستان» قيل: إنّهُ معرّب عن الفارسية، وأصله كلمتان: «بو» و«ستان». وقال الفراء: إنه عربيّ.

(3) «الأبزن»: معرّب معناه حوض معدنيّ للاستحمام، جمعه: أبازن.

(4) كسيبويه ومعديكرب وحضرموت.

واعتماداً على هذا رأَت اللّجنة أنّ (كيلومتراً) ممّا يصحّ نقله واعتباره كلمة واحدة، ومن ذلك يصحّ جمعه مؤنّث سالماً على (كيلومترات)، كما يصحّ تمييزه على نحو تمييز الكلمات العربيّة، فيقال: (سرت سبعة كيلومترات)، و(سرتُ عشرين كيلومتراً).

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بعد أن عدّله على التّحو الآتي: «إنّ الكلمات المعرّبة تبقى كما هي، وتُجمع جمع مؤنّث سالماً، مثل: مارستان⁽¹⁾ ومارستانات .. وكيلومتر من هذا الباب، وعلى ذلك يصحّ جمعه جمع مؤنّث سالماً على (كيلومترات)، كما يصحّ تمييزه على نحو تمييز الكلمات العربيّة، فيقال: سرت سبعة كيلومترات، وسرت عشرين كيلومتراً»⁽²⁾.

(1) المارستان: دار المرضى، معرّب عن الفارسية، وأصله مركب من كلمتين: «بیمار» أي مريض، و«ستان» أي محلّ.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّادسة والثلاثين المعقودة في يناير 1970م.

(137)

صحيح: «تفوق فلان وبالتالي يستحق الجائزة»

يشيع في كتابات المعاصرين وحديثهم مثل قولهم: (فلان متمسك بفكرته، وبالتالي يصرّ على تنفيذها)، و(غاب فلان عن الاجتماع وبالتالي فاتته المناقشة)، و(أنا لم أوافق على هذا القرار وبالتالي أرفض توقيعه).

وينكر بعضهم هذا التعبير (بالثالي) لأنه غريب ليس للعربية عهد به، ويحتاج لقبوله إلى تأويل متكلف. والتعبير العربي الصحيح الفصح أن يقال: (فلان متمسك بفكرته، ومن ثمّ يصرّ على تنفيذها)، (غاب فلان عن الاجتماع ففاتته المناقشة)، و(أنا لم أوافق على هذا القرار، ومن ثمّ أرفض توقيعه).

ففي استعمال الفاء، أو استعمال (من ثمّ) ما يُغني فتاً عن التعبير بـ (الثالي) الثقيل.

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة لم يُخطئ (بالثالي) الذي شاع حديثاً، وفي الوقت نفسه لم ينصح باستعماله، واختار أن يُهجَرَ ويُنبَذ. ونصّ قراره: «نظر المجلس (أي مجلس المجمع) في قولهم: (فَعَلَ كذا وبالتالي يستحقّ كذا). ورأى أنّه تعبير دخيل وإنّ لم يكن خاطئاً، واختار أن يُهجَرَ هذا الأسلوب، ويُستعمل مكانه: (فَعَلَ كذا، ومن ثمّ يستحقّ كذا)، أو يُستغنى عنه بالفاء، أو يقال: (وبالتلّو يستحقّ كذا)⁽¹⁾.

(1) مجلس مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الرابعة عشرة المعقودة من 21 من ذي القعدة 1366 هـ الموافق 6 من أكتوبر 1947 م. حتى 22 من رجب 1367 هـ الموافق 31 من مايو 1948 م.

تصحیح: «الإناء مليء بالماء، والبئر مليئة بالماء»

و«الوعاء ممتلىء»

1- يَخْطِئُ صاحب كتاب «الكتابة الصحيحة» أن يقال: (الوعاء مليء)، والصواب عنده أن يقال: (الوعاء مملوء)، أو (الوعاء ملآن).

وحجته في هذه التخطئة أنّ (المليء) في اللغة هو الغني، يقال: مَلَأَ الرَّجُلُ أَيَّ اغْتَنَى وصار مليئاً. والمَلَاءَةُ الغني⁽¹⁾.

قال في «مختار الصحاح»:

«وَمَلَأَ الرَّجُلُ: صار مليئاً أي ثقة، فهو (مليء) بالمدِّ بَيْنَ (المَلَاءِ والمَلَاءَةِ): ممدودان وبابه ظَرْفٌ»⁽²⁾.

وفي «القاموس المحيط»:

«وَالْمَلَأُ: الأغنياء المتمدلون أو الحسنو القضاء منهم. الواحد: مليء»⁽³⁾.

وفي «أقرب الموارد»:

«والمشهور (مَلَأَ) يَمْلَأُ مَلَاءَةً ومَلَاءً: صار مليئاً... هو مليء بكذا: مضطلع به»⁽⁴⁾.

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة صحح مثل قولهم: «الإناء مليء بالماء» و«البئر ممتلئة بالماء». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

(1) «الكتابة الصحيحة» لزهدي جار الله، ص 294، مطبعة دار الكتب، بيروت.

(2) «مختار الصحاح» للرازي، ص 631، المطبعة الأميرية بالقاهرة.

(3) ترتيب القاموس المحيط للشيخ الطاهر الزاوي، ج 4 ص 274، التار العربية للكتاب.

(4) «أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد» للشرتوني، ج 2 ص 1233.

«تري اللّجنة أنّ تُجيز استعمال (مَلِئ) و(مليئة)، إمّا على أنّ صيغة (فعل) مسموعة بوفرة في الصّفة المشبّهة، وإمّا على أنّ تحويل (مفعول) إلى (فعل) قياسي عند بعض النّحاة».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

2 - كما يخطئ صاحب كتاب «الكتابة الصحيحة» مثل قولهم: (الوعاء ممتلئ)، والصّواب عنده أنّ يقال: (الوعاء مملوء أو مَلآن)، لأنّ (الممتلئ) في اللّغة هو السّمين الشّبعان⁽²⁾.

وليس مُحقّقاً في هذه التّخطئة، فالصّحيح أنّ يقال: (الوعاء مملوء) أو (مَلآن) أو (ممتلئ).

قال في «مختار الصّحاح»:

«والمِلء - بالكسر - ما يأخذه الإناء إذا امتلأ. وامتلاً الشّيء وتَمَلَّأ بمعنى»⁽³⁾.

وفي المعجم الوسيط:

«امتلاً الشّيء: أُفعم. ويقال: امتلأ فلان غيظاً»⁽⁴⁾.

وفي «لسان العرب»:

«مَلَأَ الشّيء يملؤه مَلَأً فهو مملوء، ومَلَأُهُ فَامْتَلَأَ... وقد اِمْتَلَأَ الإناء اِمْتِلَاءً، وامتلاً وتَمَلَّأ بمعنى»⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الواحدة والأربعين المعقودة من 24 من فبراير، حتى 10 من مارس 1975م.

(2) «الكتابة الصحيحة» لزهدي جار الله، ص 295.

(3) «مختار الصّحاح» للرازي، ص 631، المطبعة الأميريّة.

(4) «المعجم الوسيط» لمجمع اللّغة العربيّة القاهري، ج 2 من 889، المكتبة العلميّة، طهران.

(5) «لسان العرب» لابن منظور، المجلد الثّالث، ص 518، دار لسان العرب.

وفي «التاج»:

«وقد امتلأ الإناء امتلاءً، وتَمَلَّى، وتَمَلَّأ بمعنى.. والملاء كغراب، والملاءة

كمتعة بضمهم: الزكام يصيب من الامتلاء، أي امتلاء المعدة»⁽¹⁾.

وإذا صحَّ: (امْتَلَأَ الإناء) صحَّ: (الإناء مُمْتَلِئٌ).

(1) «تاج العروس من جواهر القاموس» لمحمد مرتضى الزبيدي، ج 1 ص 119 ، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

(139)

تصحیح «سائر» بمعنى «جميع»

يخطئ فريق من اللغويين استعمال لفظ (سائر) بمعنى (جميع) في مثل قول
التاس: (هذا منشور إلى سائر الموظفين) أي إلى جميعهم، و(أكلت سائر ما في
الإناء) أي جميعه.

وحجتهم في هذه التخطئة أن لفظ (سائر) يعني في كلام العرب (الباقى). يقال:
(شربت سائر ما في الكوب) أي ما بقي فيه، و(فرغنا من دراسة سائر المنهج) أي
ما بقي منه.

قال الحريري في «درّة الغوّاص»:

«فمن أوهامهم الفاضحة وأغلاطهم الواضحة، أنهم يقولون: (قَدِمَ سائر
الحاجّ) و(استوفى سائر الخراج)، فيستعملون (سائراً) بمعنى الجميع، وهو في كلام
العرب بمعنى (الباقى)، ومنه قيل لما يبقى في الإناء: سُور. والدليل على صحة ذلك
أنّ النبي - ﷺ - قال لِعَيْلَانَ حين أسلم وعنده عشر نسوة: (اخترْ أربعاً منهن
وفارق سائرهنّ)، أي مَنْ بَقِيَ من الأربع اللائي تختارهنّ ...
ومما يدلّ على أن (سائراً) بمعنى (باق) ما أنشده سيبويه:

ترى الثَّورَ فيها مُدْخِلَ الظِّلِّ رأسه وسائره بادٍ إلى الشمس أجمعُ
ويشهد بذلك أيضاً قول الشَّنْفَرَى⁽¹⁾:

لا تُقْبِرُونِي إِنْ قَبِرِي مُحَرَّمٌ عليكم ولكن أبْشِرِي أُمَّ عامرٍ
إذا احْتُمِلَتْ رَأْسِي فِي الرَّأْسِ أَكْثَرِي وغودر عند الملتقى ثم سائري

(1) هو عمرو بن مالك الأزديّ القحطانيّ اليمانيّ، المعروف بالشَّنْفَرَى، أحد فحول شعراء الجاهلية،
وصاحب لامية العرب. خلعتة عشيرته وتبرأت منه. وكان من فتاك العرب وعدائهم حتى ضرب به
المثل في العُدُوّ فُقيل: «أَعْدَى من الشَّنْفَرَى». قتله بنو سلامان.

فَعَنَى كُلُّ شَاعِرٍ بِلَفْظِ (سَائِرٍ) مَا بَقِيَ مِنْ جِثْمَانِهِ بَعْدَ إِبَانَةِ رَأْسِهِ⁽¹⁾.

وَنُقِلَ عَنْ ابْنِ هِشَامٍ فِي شَرْحِ قَصِيدَةِ (بَانَتْ سَعَادٌ) قَوْلُهُ:

«لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ أَيْمَةِ اللُّغَةِ ذَكَرَ أَنَّهَا (أَيَّ كَلِمَةِ سَائِرٍ) بِمَعْنَى الْجَمِيعِ إِلَّا

صَاحِبَ الصَّحَاحِ وَهُوَ وَهُمْ»⁽²⁾.

لَكِنْ:

ذَكَرَ صَاحِبُ «التَّاجِ أَنْ فِي لَفْظِ (سَائِرٍ) قَوْلَيْنِ: قَوْلًا بِمَعْنَى (بَاقٍ)، وَقَوْلًا بِمَعْنَى (جَمِيعٍ). قَالَ: أَوْ قَدْ يُسْتَعْمَلُ لَهُ: إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ فِي السَّائِرِ قَوْلَيْنِ: الْأَوَّلُ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ مِنْ أَيْمَةِ اللُّغَةِ وَأَرْبَابِ الْإِشْتِقَاقِ أَنَّهُ بِمَعْنَى الْبَاقِي، وَلَا نِزَاعَ فِيهِ بَيْنَهُمْ، وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ (السُّورِ) وَهِيَ الْبَقِيَّةُ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ بِمَعْنَى الْجَمِيعِ، وَقَدْ أَثْبَتَهُ جَمَاعَةٌ وَصَوَّبُوهُ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجَوْهَرِيُّ وَالْجَوَالِيقِيُّ⁽³⁾، وَحَقَّقَهُ ابْنُ بَرِّيٍّ فِي حَوَاشِي الدَّرَّةِ، وَأَنْشَدَ عَلَيْهِ شَوَاهِدَ كَثِيرَةٍ وَأَدْلَّةَ ظَاهِرَةٍ، وَانْتَصَرَ لَهُ الشَّيْخُ التَّوَوِيُّ فِي مَوَاضِعٍ مِنْ مَصْنُفَاتِهِ وَالْفَارَسِيِّ وَمِنْ وَافَقَهُمَا.

ثُمَّ ذَكَرَ صَاحِبُ «التَّاجِ» لِلْقَوْلِ الثَّانِي (أَيَّ الْقَوْلِ بِأَنَّ سَائِرًا بِمَعْنَى جَمِيعٍ) شَاهِدَيْنِ مِنَ الشَّعْرِ وَمَثَلَيْنِ كَأَنَّهُ يَنْتَصِرُ لَهُ. أَمَّا الشَّاهِدُ الشَّعْرِيُّ الْأَوَّلُ فَقَوْلُ الْأَحْوَصِ⁽⁴⁾:

(1) «درة الغواص في أوهام الخواص» للحريري، ص 4، 5.

(2) «خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام» لعلي بن بابي القسطنطيني، ص 35، مؤسسة الرسالة.
(3) هو موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر أبو منصور الجواليقي، عالم باللغة والأدب. من كتبه: «المعرب» و«تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة» و«شرح أدب الكاتب» و«العروض». كان كثير الصمت متقناً محققاً لا يجيب عن الأسئلة حتى يتيقن ولو كانت أسئلة عن مسائل ظاهرة. توفي سنة 540 هـ.

(4) هو عبدالله بن محمد بن عبدالله بن عاصم الأحوص، شاعر مجيد اشتهر بالهجاء، كان معاصراً لجرير والفرزدق. وسُمِّيَ بالأحوص لضيق مؤخر عينيه. توفي سنة 105 هـ.

فَجَلَّتْهَا لَنَا لِبَابَةُ لَمَّا وَقَدَّ النُّومُ سَائِرَ الْحَرَاسِ
وأما الثاني فقول الشاعر:
أَلْزِمَ الْعَالَمُونَ حُبَّكَ طَرًّا فَهُوَ فَرَضٌ فِي سَائِرِ الْبُلْدَانِ
فالسائر في البيتین بمعنى الجميع.
والمثلان هما:

الأول: ضاف أعرابي قوماً، فأمرُوا الجارية بَطَّيْبِهِ، فقال: (بَطْنِي عَطْرِي
وسائري ذري). وهو من أمثالهم المشهورة، ومعنى سائري: جميعي.
الآخر: أُغِيرَ عَلَى قَوْمٍ فَاسْتَصْرَخُوا بَنِي عَمِّهِمْ، أَيِ اسْتَنْصَرُوهُمْ، فَأَبْطَأُوا عَنْهُمْ
حَتَّى أُسِرُوا وَأُخْذُوا وَذُهِبَ بِهِمْ، ثُمَّ جَاءَ بَنُو الْعَمِّ يَسْأَلُونَ عَنْهُمْ فَقَالَ لَهُمُ الْمَسْئُولُ
هَذَا الْقَوْلُ الَّذِي ذَهَبَ مِثْلًا: (أَسَائِرَ الْيَوْمِ وَقَدْ زَالَ الظُّهُرُ). قال الرَّمَحْشَرِيُّ:
يُضْرَبُ لِمَا يُرْجَى نَيْلُهُ وَقَدْ فَاتَ وَقْتُهُ⁽¹⁾.

وفي «مختار الصحاح»:

«وسائر الناس: جميعهم»⁽²⁾

وفي «القاموس المحيط»:

«والسائر: الباقي، لا الجميع كما توهم جماعات، أو قد يُسْتَعْمَلُ لَهُ. ثُمَّ ذَكَرَ بَيْتَ
الْأَحْوِصِ وَالْمَثَلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي (التَّاجِ).
مِمَّا تَقْدُمُ يَتَبَيَّنُ أَنَّ لَفْظَ (سَائِرٍ) يَأْتِي بِمَعْنَى (بَاقٍ)، وَيَأْتِي بِمَعْنَى (جَمِيعٍ)،
وَالسِّيَاقُ هُوَ الَّذِي يَحَدِّدُ الْمَعْنَى الْمُرَادَ مِنَ اللَّفْظِ.

(1) «تاج العروس من جواهر القاموس» لمحمد مرتضى الزبيدي، ج 3 ص 251، منشورات دار
مكتبة الحياة، بيروت.

(2) «مختار الصحاح» للرازي، ص 325. المطبعة الأميرية بالقاهرة.

تصحیح: «اسْتَجْمَعَ فلان قُواه»

يُخْطِئُ بعضهم أنَّ يقال: (اسْتَجْمَعَ فلان قواه)، و(اسْتَجْمَعَ كُلُّ أفكاره)، بحجة أنَّ الفعل (استجمع) لم يرد في اللغة إلَّا لازماً، ولم يرد متعدّياً بنفسه إلى المفعول به.

قال الزّحشرّي في «أساس البلاغة»:

«واستجمع لفلان أمره، واستجمع السَّيْلُ ... واستَجْمَعَ الوادي: إذا لم يبق منه موضعٌ إلَّا سال.. واستجمع القومُ: ذهبوا كُلُّهم»⁽¹⁾.

وقال الأزهرّي في «تهذيب اللّغة»:

«وتقول: استجمع السَّيْلُ، واستجمعتُ للمرء أمورُه، واستجمع الفرسُ جَرِيّاً»⁽²⁾.

وقال الرّازي في «مختار الصّحاح»:

«واستجمع السَّيْلُ: اجتمع من كُلِّ موضع»⁽³⁾.

فالوارد في المعجمات أنَّ الفعل (استجمع) لازم وليس متعدّياً.

لكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة أجاز تعدية الفعل (استجمع) بنفسه إلى المفعول به، وصحّح أنَّ يقال: (استجمع فلان قواه، واستجمع أفكاره). وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يشيع استعمال جملة (استجمع قواه) كثيراً في لغة المعاصرين، وفي مثل قولهم:

(1) «أساس البلاغة» للزّحشرّي، ص 134 ، كتاب الشعب 103.

(2) «تهذيب اللّغة» للأزهرّي، ج 1 ص 401 ، المؤسّسة المصريّة العامّة للتأليف والنشر.

(3) «مختار الصّحاح» للرّازي ص 110 ، المطبعة الأميرية بالقاهرة.

(استجمع فلان أفكاره)، وهو ما يُعترض عليه بأن صيغة (استجمع) لم ترد في معجمات اللغة إلا لازمة، يقال: استجمع السَّيْلُ، أي تجمّع من كلّ صَوْب.

درست اللّجنة هذا، ثم انتهت إلى أنّ اللفظ يمكن قبوله على أساس أنّ السّين والتّاء فيه للطلب المجازي أو التقديري، فكانّ فلاناً يستدعي أفكاره أو قواه لتتجمّع. وقد أثبت فريق من التّحاة أنّ الطلب يكون بهذا المعنى الذي تستند اللّجنة إليه في توجيه اللفظ، كما أنّ دلالة السّين والتّاء على الطلب قياسيّة في قرارات المجمع.

هذا إلى أنّ صيغة (استفعل) تأتي بمعنى (فعل)، ومن أمثلة ذلك: علّا واستعلّى، وفتّح واستفتّح، ونسخ واستنسخ، ولهذا كلّ ترى اللّجنة أنّ استعمال هذا اللفظ صحيح في المعنى الذي يُستعمل فيه.

وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّالثة والأربعين المعقودة من 3 من ربيع الأول الموافق 21 من فبراير - حتى 17 من ربيع الأول 1397 هـ الموافق 7 من مارس 1977م.

تصحیح: «مَنْطِقَة» - بفتح الميم وكسر الطاء -

و«مَنْطِقَة» - بكسر الميم وفتح الطاء -

يكثر في هذا العصر استعمال كلمة (مَنْطِقَة) وجمعها (مناطق)، فيقال: (منطقة طرابلس) و(المنطقة الشرقيّة)، و(المناطق الآهلة بالسكان)، و(المناطق الصحراويّة).

لكن اُخْتُلِفَ في ضبط هذه الكلمة؛ فبعضهم يرى أنّها (مَنْطِقَة) - بفتح الميم كسر الطاء -، وبعضهم الآخر يرى أنّها (مِنْطَقَة) - بكسر الميم وفتح الميم الطاء -.

فمن يضبطها بفتح الميم وكسر الطاء يرى «أنّها اسم مكان من (النُّطْق)، والأصل: (مَنْطِق) زيدت عليه تاء التأنيث كما زيدت في كثير من صيغ المكان.

«وإذا كانت كلمة (مَنْطِق) تدلّ بوضعها الأصليّ على النُّطْق والتّفكير، فإنّه

يمكن أن تُستعمل بطريق المجاز في المكان الذي يجري فيه نطق وتفكير وبحث

ودرس بين مجموعة من الناس.. فيقال في (مَنْطِق): مَنْطِقَة، بمعنى الرّقعة التي

يجمع أهلها المَعْنِيَّين ببعض الشؤون الخاصّة فيها نُطْقٌ واحدٌ واصطلاحاتٌ في

التّخاطب والتّفاهم واحدة، وتفكيرٌ في أشياء معيّنة»⁽¹⁾.

ومن يضبطها بكسر الميم وفتح الطاء (مِنْطَقَة) يرى أنّها من (النُّطَاق)، أي

الحِزَام الذي يشدّه الإنسان في وسطه، على وزن (مُثَدَّنَة)، ويستشهد بما جاء في

المعجمات من هذه المادّة:

(1) من بحث للشّيخ عبد الرّحمن تاج عن «منطقة»، مجلة مجمع اللّغة العربيّة، البحوث والمحاضرات للدورة الثالثة والثلاثين ص 155، 157.

ففي اللسان:

«وَالْمِنْطَقُ وَالْمِنْطَقَةُ وَالنَّطَاقُ: كُلُّ مَا شَدَّ بِهِ وَسْطُهُ.. وَالْمِنْطَقَةُ مَعْرُوفَةٌ اسْمٌ لَهَا خَاصَّةٌ، تَقُولُ مِنْهُ: نَطَقْتُ الرَّجُلَ تَنْطِيقًا فَتَنْطِقُ أَيَّ شَدِّهَا فِي وَسْطِهِ.. وَانْتَطِقَ الرَّجُلُ أَيَّ لِبَسِ الْمِنْطَقِ، وَهُوَ كُلُّ مَا شَدَدَتْ بِهِ وَسْطُكَ.. وَالْمَنَاطِقُ: جَمْعُ مِنْطَقٍ، وَهُوَ النَّطَاقُ، يُقَالُ: مِنْطَقٌ وَنَطَاقٌ بِمَعْنَى وَاحِدٍ...»⁽¹⁾

وفي «المصباح المنير»:

«وَالْمِنْطَقُ بِالْكَسْرِ: مَا شَدَدَتْ بِهِ وَسْطُكَ، فَعَلِيَ هَذَا: (النَّطَاقُ) وَ(الْمِنْطَقُ) وَاحِدٌ.. وَ(الْمِنْطَقَةُ): اسْمٌ لِمَا يُسَمِّيهِ النَّاسُ الْحَيَاصَةَ»⁽²⁾.

«وَمِمَّا يَقْوِي هَذَا الْعَرَضُ أَنَّ مَادَّةَ التَّمْنِطِ تَدُورُ فِي اسْتِعْمَالِنَا الصَّحِيحِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَوْقِعِ أَوْ الْمَسَاحَةِ الْمَادِيَّةِ وَالْمَعْنَوِيَّةِ، فَنَقُولُ: (إِنَّ هَذَا دَاخِلٌ فِي نِطَاقٍ عَمَلِيٍّ)، وَنَقُولُ: (إِنَّ هَذِهِ مَنَاطِقَةٌ نَفُوزٌ عَرَبِيٌّ أَوْ إِسْلَامِيٌّ) وَهَكَذَا.

ثُمَّ إِقْرَارُ الْمَعْجَمِ الْوَسِيطِ فِي طَبْعَتِهِ الْأَوَّلَى فِي تَفْسِيرِ الْمَنَاطِقَةِ فِي اسْتِعْمَالِهَا الْمَحْدَثِ بِكَسْرِ الْمِيمِ بِأَنَّهَا: «الْمَنْطِقُ وَجُزْءٌ مَحْدُودٌ مِنَ الْأَرْضِ لَهُ خُصَائِصٌ مُمَيِّزَةٌ، وَهُوَ عَلَى الْكُرَةِ الْأَرْضِيَّةِ كَالْحَزَامِ، وَذَلِكَ كَالْمِنْطَقَةِ الْإِسْتَوَائِيَّةِ وَمِنْطَقَةِ الْبَحْرِ الْأَبْيَضِ (مَحْدَثَةٌ)، وَالْجَمْعُ: مَنَاطِقُ»⁽³⁾.

وَحَسْمُ مَجْمَعِ اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ الْخِلَافُ فِي ضَبْطِ «مَنْطَقَةٍ»، فَأَقَرَّ الضَّبْطَيْنِ: (مَنْطَقَةٍ) - بَفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِ الطَّاءِ - وَ(مِنْطَقَةٍ) - بِكَسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِ

(1) «لِسَانُ الْعَرَبِ» لابن منظور، ج 3 ص 662، دَارُ لِسَانِ الْعَرَبِ.

(2) «الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ» لِلْفَيُومِيِّ، ص 611-612، الْمَكْتَبَةُ الْعِلْمِيَّةُ، بَيْرُوت.

(3) مِنْ بَحْثٍ لِلْأَسْتَاذِ مُحَمَّدٍ خَلْفِ اللَّهِ أَحْمَدَ، مَجْلَةُ مَجْمَعِ اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، الْبَحْثُ وَالْمَحَاضِرَاتُ لِلدُّورَةِ الثَّالِثَةِ وَالثَّلَاثِينَ ص 164-166 -.

الطاء.

وجاء في قرار لجنة الأصول في المجمع ما يأتي:

«وردت الصورة الأولى لكلمة (الْمِنْطَقَة) - بكسر الميم وفتح الطاء - في معاجم اللغة العربية بمعنى الحزام، أي اسم آلة من الانتطاق. ولم تنص المعاجم على الفعل الثلاثي من هذه المادة بهذا المعنى. ثم استعمل بعض المتأخرين هذه الصورة في مقابلة الكلمة الأجنبية (ZONE) على أساس أنّ هذه الكلمة الأجنبية قد عبّرت في أصل استعمالها عن الحزام، ثم نُقِلَتْ في بعض اللغات الأوربية للتعبير عن مكان محدّد أو رقعة محدّدة.

وعلى هذا سوّغوا استعمال هذه الصورة العربية المروية في المعاجم للتعبير أيضاً عن المكان المحدّد. وتمّ هذا عن طريق المجاز المرسل، وعليه وصورة (مِنْطَقَة) مروية عن العرب بمعنى الحزام، ويمكن استعمالها عن طريق المجاز المرسل في المكان المحدّد بالمعنى الجغرافي.

أمّا الصورة الثانية (مَنْطَقَة) - بفتح الميم وكسر الطاء - فيمكن أنّ تُعدّ اسم مكان مُشتقّاً من مادة الانتطاق، برغم أنّ الفعل الثلاثي من هذه المادة لم تنصّ عليه المعاجم، ولكن هذا الثلاثي غير المستعمل يسع أنّ نشقّق منه اسم مكان، كما وسّع أنّ اشتقّق منه اسم آلة، مُفترّضين أنّه من باب (ضَرَبَ). وقرارات المجمع الخاصّة باستكمال المادة اللغوية تتيح هذا.

وعلى هذا يكون اسم مكان الانتطاق: (مَنْطِق)، ثمّ لحقته التاء فجاءت (مَنْطَقَة) بمعنى مكان الانتطاق، ثم تعمّم دلالاته ليطلق على مكان محدّد بالمعنى الجغرافي.

أمّا لحق التاء فترى اللجنة جوازه على أساس ما جاء في كتاب (سيبويه) من أنّ العرب يلحقون التاء باسم المكان المشتق من مصدر الثلاثي وروايته أمثلة

لهذا. ولم یرد فی کلام (سیبویه) أنّ لحوق التاء فی مثل هذا لغة رديئة أو مغمورة، بل یکاد یُسَوِّي بین اسم المكان مع التاء ومن دونها، وعلى أساس ما أحصاه فضيلة الشیخ عبد الرحمن تاج من أمثلة اسم المكان المقرونة بالتاء، وعدّها ستة وعشرون ومئة مثال⁽¹⁾.

ولم تأخذ اللّجنة برأي المتأخّرين من التّحاة من أنّ لحوق التاء باسم المكان سماعي.

ولهذا ترى اللّجنة جواز (مَنْطِقَة) - بفتح الميم وكسر الطاء - بوصفها اسم مكان من الثلاثي غير المستعمل الذي معناه (انْطَقَ)، مع الافتراض أنّه من باب (ضَرَبَ) للتعبير عن المكان المحدّد أو الرّقعة المحدّدة بوساطة المجاز المرسل أيضاً، كما كان الشّأن فی الصورة الأولى.

ويقوّي صورة (مَنْطِقَة) - بفتح الميم وكسر الطاء - أنّها صيغة اسم مكان، وللصّیغ دلالتها على معانيها.

من كلّ ما تقدّم ترى اللّجنة جواز استعمال كلّ من الصّورتين: (مَنْطِقَة) - بكسر الميم وفتح الطاء -، و(مَنْطِقَة) - بفتح الميم وكسر الطاء - للتعبير عن المكان المحدّد.

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽²⁾.

(1) من هذه الأمثلة: المتجرة - المجزرة - المجلة - المحضنة - المدبغة - المدرسة - المرحلة - المزيلة - الزادة - المزرعة - المزلقة - المشربة - المسطبة - المخربة - المصبغة - المعصرة - المقبرة - المعركة - المهلكة - الميسرة - الميمنة.. (المصدر السابق من 158 - 162).

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّالثة والثلاثين، الجلسة السادسة المعقودة في 24 من شوال 1386 هـ الموافق 4 من فبراير 1967م.

تصحيح: «قدّمت التقرير بصفتي رئيساً»

أو «بوصفي رئيساً»

ينكر بعضهم أن يقال مثلاً: (تكلم فلان في الاجتماع بصفته مندوباً عن الشركة)، و(أدافع عن حقوق إخواني في البوسنا والهرسك بوصفي مسلماً)، و(أحارب الرشوة بصفتي مواطناً)، لأنّ هذا الأسلوب أثر من آثار الترجمة الركيكة السيئة عن بعض اللغات الأجنبية، وقولهم فيه (بصفتي) أو (بوصفي) حشو زائد تنبو عنه اللغة العربية المبنية على الدقة وحسن الذوق. والتعبير العربي الصحيح أن يقال في الجمل المذكورة: (تكلم فلان في الاجتماع مندوباً عن الشركة)، و(أدافع عن حقوق إخواني في البوسنا والهرسك لأني مسلم)، و(أحارب الرشوة لأني مواطن)، ولا لزوم لـ (بوصفي) أو (صفتي).

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز هذا التعبير المُحدّث. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«- أكرمُ ضيفي بوصفي عربياً، أو بصفتي عربياً -.

يشيع استعمال مثل هذا الأسلوب في اللغة المعاصرة، وهو أسلوب مُحدّث يبدو في توجيهه بعض الغموض، كما يُعترض عليه بأنّه على غير المأثور عن العرب في التعبير عن هذا المعنى من قولهم مثلاً: (أنا - عربياً - أكرم الضيف) ونحو ذلك. وقد درست اللجنة هذا، وانتهت إلى أنّ كلاً من (وصفي) و(صفتي) مصدر للفعل (وصَفَ)، وهو فعل يتعدّى إلى مفعول واحد، ثمّ أضيف هذا المصدر إلى فاعله وحذف مفعوله، والمعنى: بوصفي أو صفتي لنفسي عربياً. ويمكن أن يكون كلاً المصدرين مضافاً إلى المفعول، وأنّ يكون المحذوف

هو الفاعل، فیکون المعنى: بوصف غیري، أو بصفتي إیّاي، وتكون كلمة (عربیًّا) حالاً على کِلاّ الفَرَضَينِ».

وقد وافق مجمع اللغة العربیّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربیّة بالقاهرة في دورته الثانية والأربعین المعقودة من 23 من صفر الموافق 23 من فبراير، حتّى 7 من ربيع الأول 1396 هـ، الموافق 8 من مارس 1976م.

تصحیح: «البداية» - بالياء -

يخطئ فريق من اللّغويين لفظ (البداية) بالياء، ويقولون: إنّ الصّواب (البداة) بالهمزة.

قال ابن الحنبلي في كتاب (سهم الألفاظ في وهم الألفاظ):
«ومن ذلك (البداية) بالياء، خلاف التّهاية، على ما في مغرب المطرزي من أنّها عاميّة، وأنّ الصّواب: البداة. قال: وهي فعالة من (بدأ)، كالقراءة والكلّاءة من (قرأ) و(كلأ)»⁽¹⁾.

وقال الفيومي في «المصباح المنير»:

«و(البداية) بالياء مكان الهمز عاوي، نصّ عليه ابن بري وجماعة»⁽²⁾.

لكن: جاء في «تاج العروس»:

«وأما البداية بالكسر والتّحتية بدل الهمزة فقال المطرزي: لغة عاميّة، وعدّها ابن بري من الأغلاط، ولكن قال ابن القطّاع: هي لغة أنصاريّة: بدأت بالشّيء وبديت به: قدّمته، وأنشد قول ابن رّواحة»⁽³⁾:

باسم الإله وبه بدّينا ولو عبّدنا غيره شقينا
وفي بعض النسخ: بدّينا»⁽⁴⁾.

(1) «سهم الألفاظ في وهم الألفاظ» لابن الحنبلي، ص 63 ، مؤسسة الرسالة.

(2) «المصباح المنير» للفيومي ص 40 ، المكتبة العلميّة، بيروت .

(3) هو أبو علي الحسين بن عبد الله بن رّواحة الأنصاري الحموي، شاعر فقيه من حماة وعاش في دمشق. توفي شهيداً في معركة مرج عكا سنة 585 هـ.

(4) «تاج العروس من جواهر القاموس» لمحمد مرتضى الزبيدي، ج 1 ص 42 ، منشورات دار مكتبة الحياة.

ونقل صاحب كتاب «معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة» عن ابن جني في كتابه «سر الصناعة»:

«العرب أبدلوا الهمزة لغير علة طلباً للتخفيف كقولهم: قرئت في (قرأت) وبدئت في (بدأت)، وتوضيت في (توضأت). قال زهير بن أبي سلمى:

جرئ متى يُظلم يعاقب بظلمه سريعاً وإلا يُبد بالظلم يظلم

قال: إن الشاعر أراد بكلمة (يُبد): يُبدأ، فقلبت الهمزة ألفاً، ثم حذفت للجازم. فمن قال (بداية) بناء على هذه. وظاهر كلام ابن جني اطرأه، فلا خطأ في قولنا: بداية، أو بداءة»⁽¹⁾.

(1) «معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة» لمحمد العدناني، ص 47، مكتبة لبنان.

تصحیح: «الْقِيَمُ الأخلاقية، والقيم الإنسانية»

يكثر في لغة المعاصرين مثل قولهم: (الْقِيَمُ الدِّينِيَّة) و(القيم الإنسانية) و(القيم الأخلاقية)، ويعنون بلفظ (الْقِيَم) المبادئ السَّامية والفضائل، وهو جمع مفردة (الْقِيَمَة).

ويعترض بعضهم على إطلاق (القيم) بهذا المعنى، لأنَّه معنًى لم يرد في معجمات اللُّغة ولم يُؤثر عن العرب.

قال الأزهريّ في «تهذيب اللُّغة»:

«والقيمة: ثمن الشَّيء بالتقويم، يقال: تَقَاوَمُوهُ فيما بينهم.. وقال: وَالْقِيَمُ مصدر كالصَّغَر والكِبَر، وَالْقِيَم: الاستقامة. ديناً قِيَمًا: مستقيماً»⁽¹⁾.

وفي «اللسان»:

«والقيمة: واحدة الْقِيَم، وأصله الواو لأنَّه يقوم مقام الشَّيء، والقيمة: ثمن الشَّيء بالتقويم»⁽²⁾.

وفي «أقرب الموارد»:

«القيمة: النَّوع، والثَّمَن الَّذِي يقاوم المتاعَ أو يقوم مقامه، والجمع: قِيَم، و(ماله قيمة) أي ثبات ودوام على أمر»⁽³⁾.

وفي «المعجم الوسيط»:

(1) «تهذيب اللُّغة» للأزهريّ، ج 9 ص 359،358، الدار المصرية للتأليف والنشر.

(2) «اللسان العرب» لابن منظور المجلّد 3 ص 193، دار لسان العرب.

(3) «أقرب الموارد في فصح العربيّة والشوارد» للشرتوني، ج 2 ص 1054.

«قيمة الشيء: قَدْرُهُ، وقيمة المتاع: ثمنه، والجمع: قِيَم. ويقال: ما لفلان قيمة: ما له ثبات ودوام على الأمر»⁽¹⁾.

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز لفظ «القيمة» وجمعها «القِيَم» للدلالة على الفضائل والمبادئ السامية الدينية وغيرها. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يشيع في اللغة المعاصرة استعمال (القيمة) و(القِيَم) للدلالة على الفضائل الدينية والخلقية والاجتماعية التي تقوم عليها حياة المجتمع الإنساني. ويُؤخذ على هذا الاستعمال أنه لم يرد في المعجمات بهذا المعنى، وإنما الذي ورد فيها للفظ القيمة معنيان: أولهما: أن قيمة الشيء ثمنه. والثاني: الثبات والاستقرار.

قال الفيروزابادي: ما له قيمة، إذا لم يدم على الشيء. ولما كان وزن المرء مرتبطاً بما فيه من فضيلة، ووزن الأمة بما فيها من فضائل، صارت لها سجايا ثابتة لا تتغير، وكذلك الفنون، لما كانت تقوم بها فيها من سمات تتفق مع حياة الجماعة الإنسانية، فإن العلاقة قائمة بين المعنيين: القديم والحديث.

وقد استعمل الجاحظ⁽²⁾ القيمة بهذا المعنى في موضعين من رسالته (كتمان

(1) المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية القاهري، ج 2 ص 774، المكتبة العلمية، طهران.

(2) هو أبو عثمان عمرو الجاحظ بن بحر بن محبوب الكِنَاني البصري، إمام الأدب في عصره بلا منازع، وراوي وملتزم وفيلسوف وشاعر وكاتب ومؤرخ وعالم بالحيوان والنبات، من أبرع من وصف في كتاباته أحوال الناس وأخلاقهم وطبائعهم وحياتهم ودقائق حياتهم، وكان يمزج كتاباته بالفكاهة والملحة، وهو أول من ألف الكتب الجامعة في كتاب الحيوان وكتاب البيان والتبيين وغيرهما. وكان معتزلاً مغالياً في الاعتزال ويبدو اعتزاله واضحاً في كل ما كتب. وكان سلس الأسلوب سهل العبارة =

السّر وحفظ اللّسان):

- «تدبّرت أَعْرَاقَكَ، وتأمّلت شَیْمَكَ، ووَزَنْتُكَ فَعَرَفْتُ مِقدَارَكَ، وقوّمْتُكَ فَعَلِمْتُ قِیمَتَكَ، فوجدْتُكَ قد نَاهَزْتَ الكمال.
- اغتیبُ النَّاسِ جَمِیعاً خُطَّةُ جَوْرِ فی الحکم، وسقوطُ فی الهِمّةِ، وسخافَةٌ فی الرّأی، ودناءةٌ فی القِیمة.
- ومن هنا ترى اللّجنة أنّ استعمال (القِیمة) و(القِیم) للدّلالة على هذا المعنى المحدث، جائز من قبیل المجاز المرسل».
- وقد وافق مجمع اللّغة العربیة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

=بارع التّألیف. ویقال: إن له أكثر من مئتي کتاب، من أشهرها «البيان والتبيين» و«البخلاء» و«کتاب الحيوان» و«کتاب التاج» في أخلاق الملوك. ومجموعة من رسائله. توفي ببغداد سنة 255 هـ (1) مؤتمر مجمع اللّغة العربیة بالقاهرة في دورته السّابعة والأربعين المعقودة من 8 ربيع الآخر الموافق 23 من فبراير، حتى 3 من جمادى الأولى 1401 هـ الموافق 9 من مارس 1981م.

تصحیح: «قَيِّم» بمعنى «جَيِّدٌ وَحَسَنٌ»

يستعمل المعاصرون كلمة (قَيِّم) بمعنى جَيِّدٌ وحسن، فيقولون مثلاً: (هذا كتاب قَيِّم) أي جَيِّدٌ، و(ألقي فلان محاضرة قَيِّمة)، أي جَيِّدة، و(قرأت في المجلة بحثاً قَيِّماً).

ويعترض بعضهم على استعمال كلمة (قَيِّم) بمعنى جَيِّدٌ وحسن، بحجة أن هذه الكلمة لم ترد في المعجمات بهذا المعنى، وإنما الذي ورد فيها أن القَيِّم هو المستقيم، كما في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾⁽¹⁾ أي المستقيم، وقوله تعالى: ﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾⁽²⁾ أي دين الملة القَيِّمة، وقَيِّمُ المرأة: زوجها، وقَيِّمُ القوم: من يسوسهم ويتولى أمورهم. وقَيِّم الوقف: المسؤول عنه المتولي شؤونه.

لكن مجمع اللغة العربية أجاز لفظ (قَيِّم) بمعنى جَيِّد. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«تشيع كلمة (القَيِّم) بمعنى الجَيِّد أو ما له قيمة ممتازة. والمأثور في اللغة أن (القَيِّم) هو المستقيم، ومنه (الدِّينُ القَيِّم) و(دين القَيِّمة) أي الملة المستقيمة: الفارقة بين الحق والباطل.

وترى اللجنة إجازة الاستعمال العصري لكلمة (القَيِّم)، تعويلاً على ما جاء في مستدرك التاج من قوله: قَيِّم: حسن. والعلاقة واضحة بين الاستعمال والمأثور، باعتبار أن الجودة أو الحُسْنَ أو الامتياز ثَمَرَةُ الاستقامة». وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا القرار⁽³⁾.

(1) سورة التوبة: 36.

(2) سورة البينة: 5.

(3) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته السابعة والأربعين المعقودة من 8 من ربيع الآخر الموافق 23 من فبراير، حتى 3 من جمادى الأولى 1401 هـ. الموافق 9 من مارس 1981م.

(146)

صحيح: «أنت من؟» و«الامتحان متى؟»
و«قرأت ماذا؟»

يكثر في هذا العصر مثل قولهم: (أنت من تكون؟) و(التربية مسؤولية عظيمة، كيف؟) و(مكتبك أين؟) و(الامتحان متى؟).
ويعترض بعضهم على هذا الاستعمال، لأن فيه تأخير أداة الاستفهام عن موضعها، وقد أجمع النحاة على أن للاستفهام الصدارة في جملته، فالصواب أن يقال: (من أنت؟)، (كيف تكون التربية مسؤولية عظيمة؟)، (أين مكتبك؟)، (متى الامتحان؟).

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز مثل هذا الأسلوب الذي تُوخَّر فيه أداة الاستفهام عن موضعها في الصدارة. وجاء في قرار لجنة الأصول في المجمع ما يأتي:

«يشيع قولهم: (محو الأمية مسؤولية قومية، كيف؟) و(أنت من؟)، و(منزلك أين؟)، و(السفر متى؟)، مما ظاهره خروج أداة الاستفهام عن صدارتها. ولهذه الاستعمالات نظائر، منها قوله تعالى: ﴿كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً﴾⁽¹⁾، وقول محمد بن كعب العنوي: وحدَّثتُماني إنما الموت في القرى فكيف وهاتا روضةً وقليبُ وقول زياد الأعجم⁽²⁾:

(1) سورة التوبة: 8.

(2) هو أبو أمانة العبدی زياد بن سليمان الأعجم، من شعراء الدولة الأموية، سمي بالأعجم لعُجمة في لسانه، وكان هجاءً يتحاشاه الفرزدق. عاصر المهلب بن أبي صفرة فمدحه ورثاء لما مات. توفي سنة 100 هـ.

ومن أنتمو؟ إنا نسینا من أنتمو وریحُکُمُو من أيّ ریح الأعاصیر
وتُخرَج على أن أسماء الاستفهام وَقَعَتْ صدرًا في جملةِها الّتی حُذِف رکنها أو
حُذِفَتْ بِرُمَّتِها.
وترى اللّجنة إجازة هذه الاستعمالات استشهاداً بالمأثور واستئناساً بهذا
التّخريج».

وقد وافق مجمع اللّغة العربیّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.
واتّخذ المجمع قراراً آخر شبيهاً بهذا، ويقضي بجواز خروج (ماذا) عن
الصّدارة. وجاء في قرار لجنة الأصول في المجمع ما يأتي:
«يكاد التّحاة يُجمعون على أن أسماء الاستفهام لها الصّدارة في جملةِها،
ولكن البحث في آراء الأئمة وشواهد اللّغة العربیّة یجیز لنا في شأن (ماذا) أن
یقال: (فعلتَ ماذا؟) و(قرأتَ ماذا؟) ونحوها».
وقد وافق مجمع اللّغة العربیّة بالقاهرة على هذا القرار⁽²⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربیّة بالقاهرة في دورته الواحدة والخمسين المعقودة من 5 من جمادى الآخرة
الموافق 25 من فبراير، حتى 19 من جمادى الآخرة 1405 هـ الموافق 11 من مارس 1985 م.
(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربیّة بالقاهرة في دورته الواحدة والخمسين المعقودة من 5 من جمادى الآخرة
الموافق 25 من فبراير، حتى 19 من جمادى الآخرة 1405 هـ الموافق 11 من مارس 1985 م.

تصحیح «الطابق الأول» من العمارة

يُخَطَّى مؤلّف كتاب «أزاهير الفصحى» أن يقال: (إنّ هذا المنزل مؤلّف من أربعة طوابق) جمع طابق، لأن الطابق - بفتح الباء وكسرهما - معناه: الآجر، الكبير، أو ظَرْفٌ يُطْبَخ فيه، مُعَرَّب (تأبّه)، جمعه طوابق وطوابيق، وهذان المعنيان لا صلة لهما بالمعنى المراد.

والصّواب عنده أنّ يقال: (إن هذا المنزل مؤلّف من أربع طبقات)، تشبيهاً لها بطبقات التّاس أي مراتبهم. قال صاحب الأساس: ومن المجاز: التّاس طبقات، أي منازل بعضها أرفع من بعض⁽¹⁾.

وفي «مختار الصّحاح»:

«والطّابق: الأجر الكبير، فارسيّ معرّب»⁽²⁾

وفي «لسان العرب»:

«الطابق والطابق: العضو من أعضاء الإنسان كاليد والرّجل ونحوهما. وفي حديث علي: «إنّما أمر في السارق بقطع طابقه أي يده. وفي الحديث: فَخَبَزْتُ خُبْزاً وشَوَيْتُ طابقاً من شاة، أي مقدار ما يأكل منه اثنان أو الثلاثة»⁽³⁾.

وفي «التّاج»:

«والطّابق كهاجر وصاحب - هكذا حكاها اللّحياني عن الكسائي بكسر الباء وفتحها -: الأجر الكبير، فارسيّ معرّب: تابه.. وقال ثعلب: الطّابق العضو

(1) «أزاهير الفصحى في دقائق العربيّة» لعبّاس أبو السعود، ص 73، دار المعارف بمصر.

(2) «مختار الصّحاح» للرازي، ص 388، المطبعة الأميرية بالقاهرة.

(3) «لسان العرب» لابن منظور، المجلد الثّاني، ص 569، دار لسان العرب.

من أعضاء الإنسان كاليد والرجل ونحوهما... وفي حديث عمر بن حصين أنّ غلاماً أبَقَ فقال: لئن قدرت عليه لأقطعنّ منه طابقاً أي عضواً، أو الطابق: نصف الشاة أو مقدار ما يأكل منه اثنان أو ثلاثة. . . والطابق - بفتح الباء - ظَرْفٌ من حديد أو نحاس يُطَبِّخُ فيه، فارسيّ معرّب: تابه، وجمعه طوابق وطوابيق⁽¹⁾.

وفي «معجم الأخطاء الشائعة»:

«ويقولون: سَكَنَ باهرٌ داراً في الطابق الثالث، ويعنون بالطابق الغرف والردّعات التي يجمعها سقف واحد، ولها مستوًى واحد في أرضها، وقد تنقسم دارين أو أكثر، وفوقها طبقة أو أكثر، وتحتها طبقة أو أكثر تماثلها أو تخالفها في شكلها وترتيبها، والصواب: سَكَنَ باهرٌ داراً في الطبقة الثالثة وجمع طبقة: طبقات وطباق. ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا﴾⁽²⁾، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا﴾⁽³⁾، أي بعضها فوق بعض»⁽⁴⁾.

لكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة أجاز كلمة (الطابق) بمعنى (الطبقة) من المنزل والعمارة كما تُستعمل حديثاً. وجاء في قرار لجنة الأصول بالمجمع ما يأتي: «يستعمل المعاصرون كلمة (الطابق) من المبنى ذي الطبقات، وهذا الاستعمال محدث في دلالته.

(1) «تاج العروس من جواهر القاموس» لمحمد مرتضى الزبيدي، ج6، ص 417 - منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

(2) سورة الملك:3.

(3) سورة نوح:15.

(4) «معجم الأخطاء الشائعة» لمحمد العدناني، ص 153، الطبعة الثانية، مكتبة لبنان.

وترى اللّجنة إجازته على ما جاء في اللّغة العربيّة من قولهم: «هذا الشّيء فوق ذلك وطابقه، بمعنى واحد، إذا كانت الطّبقة مطابقة لما فوقها وما تحتها». وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾

(5) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّانية والخمسين المعقودة من 22 من جمادي الآخرة الموافق 3 من مارس، حتى 1406 هـ الموافق 17 من مارس 1986 م.

تصحیح «المَشُورَة» - بفتح المیم والواو وسكون الشّین

يُخْطِئُ الحَرِيرِيُّ أَنْ يَقَالَ: (المَشُورَة) - بفتح المیم والواو وسكون الشّین - .
قال: ويقولون: (المَشُورَة مباركة)، فيبينونها على (مَفْعَلَة)، والصّواب أنْ يقال فيها:
(مَشُورَة) - بفتح المیم وضمّ الشّین وفتح الرّاء - على وزن (مَثُوبَة) و(مَعُونَة)، كما
قال بشار:

إذا بلغ الرّأي المشورة فاستعنْ برأي لبيب أو نصيحة حازم
ولا تحسب الشورى عليك غضاضةً فإنّ الخوافي رافدات القوادم
وكان الأصل في (مَشُورَة): مَشُورَة، على وزن (مَفْعَلَة)، مثل: مَكْرَمَة، فنُقِلَتْ
حركة الواو إلى ما قبلها وسُكِّنَتْ هي فقيلاً: مَشُورَة⁽¹⁾

والحق أنّ «المَشُورَة» صحيحة كالمشورة.

جاء في «مختار الصحاح»:

«المَشُورَة: الشورى، وكذلك (المَشُورَة) بضمّ الشّین»⁽²⁾. ونلاحظ أنّ الرازي

قدّم (المَشُورَة) - بفتح المیم والواو - على (المَشُورَة) - بفتح المیم وضمّ الشّین.

وفي «لسان العرب»:

«يقال: فلان جيّد المَشُورَة والمَشُورَة، لغتان. وقال الليث: المَشُورَة (مَفْعَلَة):

اشتُقّ من الإشارة. ويقال: مَشُورَة»⁽³⁾.

وفي «المصباح المنير»:

(1) «درّة الغوّاص في أوهام الخواص» للحريّ، 27، 28، دار نهضة مصر للطبع والنشر.

(2) «مختار الصحاح» للرازي، ص 350، المطبعة الأميريّة بالقاهرة.

(3) «لسان العرب» لابن منظور، ج2، من 1137، دار لسان العرب.

«والاسم المشورة. وفيها لغتان: سكون الشين وفتح الواو، والثانية ضم الشين وسكون الواو وزان معونة»⁽¹⁾.

وقال الرّمحشريّ في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِّنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ﴾⁽²⁾: «وقُرئ: مَثُوبَةٌ ومَثُوبَةٌ، ومثالهما: مَشُورَةٌ وَمَشُورَةٌ»⁽³⁾.

(1) «المصباح المنير» للفيّومي، ص 327، المكتبة العلميّة، بيروت.

(2) سورة المائدة: 62.

(3) «تفسير الكشاف» للرّمحشريّ، ج 1 ص 263 - الطبعة الأولى، الطبعة البهيّة بمصر -

تصحیح: «إذا زُرْتَنِي أَكْرَمَكَ»

يَخْطِئُ بعضهم مجيء الفعل المضارع في جواب (إذا) الشرطية التي تُعرب ظرفاً لما يُستقبل من الزمان، فلا يقال عنده: (إذا جئتني أَكْرَمَكَ)، ولا (إذا نزل الغيث يفرح المزارعون)، والصواب أن يقال: (إذا جئتني أَكْرَمْتُكَ)، و(إذا نزل الغيث فرح المزارعون).

وحجته في هذه التخطئة أن جواب (إذا) لا يكون إلا ماضياً إلا في حالات نادرة لا يُعَوَّل عليها. قال الدكتور محمد عبدالرحمن مرحباً:

«من خصائص اللغة العربية أن يأتي جواب (إذا) في الزمن الماضي إلا في حالات نادرة قليلة ، فيقال مثلاً: (إذا جاء زيد جاء عمرو)، (إذا امتزج كذا بكذا حدث كذا)، لكن لا يقال: (إذا جاء زيد يجيء عمرو)، (إذا امتزج كذا بكذا يحدث كذا). غير أنني لاحظت مع الأسف أن هذا الاستعمال الماضي الجميل المنساب لم يُعَدَّ له وجود تقريباً عند طائفة المترجمين لا شيء إلا لأن الماضي لا يُستعمل في جواب (إذا) في اللغات الأوربية التي يُترجم منها»⁽¹⁾.

والاعتراض على مجيء المضارع في جواب (إذا) الشرطية ليس صواباً، لأن المضارع في جواب (إذا) ورد في القرآن الكريم قمة الفصاحة وذروة البلاغة. قال الله تعالى ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ﴾⁽²⁾ وقال تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا

(1) «تشويهات في اللغة العربية أحدثتها الترجمة» للدكتور محمد عبدالرحمن مرحباً، مجلة اللسان العربي، ج7، الجزء الأول، ص 159. ذو القعدة 1389 هـ يناير 1970 م.

(2) سورة المائدة: 83.

إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ⁽¹⁾ وقال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾⁽²⁾.
وقال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾⁽³⁾. وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾⁽⁴⁾.

فكل هذه الآيات الكريمة جاء فيها جواب (إذا) مضارعاً، وفي القرآن غيرها، وبذلك لا يكون مجيء المضارع في جواب (إذا) شاذّاً لا يُعَوَّل عليه كما ادّعى بعضهم، أو نادراً كما قال الدكتور مرحبا. لكن يمكن أن يقال: إن استعمال الماضي في جواب (إذا) أكثر من استعمال المضارع في جوابها. وكون الأول أكثر لا يعني أنّ المقابل شاذّ أو نادر، وإنما هو قليل بالنسبة إلى الأول، فالقلة هنا أمر نسبي لا يفيد التدرّة.

قال ابن هشام في «المغني»:

«ويكون الفعل بعدها (أي بعد إذا) ماضياً كثيراً ومضارعاً دون ذلك.

وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب:

وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَّبَتْهَا وَإِذَا تُرِدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ⁽⁵⁾

وقال عمرو بن كلثوم:

إِذَا بَلَغَ الْفُطَامُ لَنَا صَبِيَّ تَخَرَّلَ الْجَبَابِرُ سَاجِدِينَ

فقد قال ابن هشام: «ومضارعاً دون ذلك» أي دون مجيئه ماضياً، ولم يقل إنه قليل في نفسه أو نادر.

(1) سورة الانعام: 25.

(2) سورة الصافات: 14.

(3) سورة المنافقون: 4.

(4) سورة المطففين: 30.

(5) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام الأنصاري، ج 1 ص 93 - دار الكتاب العربيّة،

بيروت - .

وقال مؤلف كتاب «المعجم في التحو والصرف»: «إذا ظُرف للمستقبل غالباً، يتضمّن معنى الشرط غالباً، ويختصّ بالدخول على الجملة الفعلية، ويكون الفعل بعدها ماضي اللفظ مستقبل المعنى كثيراً، ومضارعاً دون ذلك»⁽¹⁾.

(3) «المعجم في التحو والصرف» لزين العابدين بن حسين، ص 16 - الدار العربية للكتاب.

تصحیح: «طالقة» و«حائضة»

يقول التّحاة: إنّ الصّفات الخاصّة بالإنّاث على وزن (فاعل) نحو: حائض وطالق وعاقِر وناهِد وكاعِب وعائِس، لا تدخلها التّاء الفارقة (وبعضهم يسمّي هذه التّاء هاءَ لأنّها تاء مقفلة يوقِف عليها بالهاء)، والسّبب في ذلك أنّ هذه التّاء (أو الهاء كما يسمّيها بعضهم) يُؤنّى بها للتّفارقة بين المذكّر والمؤنث في أكثر الصّفات كعابد وعابدة وعامل وعاملة وقارئ وقارئة ومفهوم ومفهومة ومجهول ومجهولة... وهذه الصّفات: حائض وطالق وناهِد وكاعِب ... الخ خاصّة بالأنثى فلا حاجة إلى التّاء الفارقة لأنّ الذّكر لا يشاركها فيها، إلّا أنّ التّحاة يجيزون دخول التّاء على مثل حائض وطالق إذا كانت الصّفة طارئة وأريد منها معنى الحدوث والتّجدّد لا الثّبوت، كأن يقال: هي طالقة الآن وغداً، وهي حائضة اليوم أو غداً. وبهذا يُفهم تذكير لفظ (ريح) في قوله تعالى ﴿جَاءَهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾⁽¹⁾ وتأنّيته في قوله تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحُ عَاصِفَةٌ﴾⁽²⁾.

وجواز دخول التّاء (أو الهاء) بالقيد الذي ذكره التّحاة، يشمل كل صفة خاصّة بالأنثى وإنّ لم تكن على وزن (فاعل). فمُرضِع - بلا تاء - خاصّ بالأنثى، أي إنّ الإرضاع وصف ثابت لها، وهو من طبيعتها التي خلقها الله فيها، ولو لم تكن عند إطلاق هذا اللفظ عليها ترضع طفلاً.

فإذا أُريد معنى الحدوث والتّجدّد قيل: هي مُرضِعة الآن أو غداً. ولذلك جاء لفظ (مرضِعة) بالتّاء في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنها تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ

(1) سورة يونس: 22.

(2) سورة الأنبياء: 81.

وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا ﴿١﴾.

قال الزّخشری - رحمه الله - في تفسّيره «الكشّاف»:

«فإنّ قلت: لم قيل (مرضعة) دون (مرضع)؟ قلت: المرضعة هي التي في حال الإرضاع مُلقِمةٌ تُدِيها للصّبي، والمرضع التي من شأنها أنّ ترضع وإنّ لم تباشر الإرضاع في حال وصفها به، فقول: (مرضعة) ليّدل على أنّ ذلك الهول إذا فوجئت به وقد أُلقيت الرّضيع تُدِيها، نَزَعَتْه عن فيه لما يلحقها من الدهشة»⁽²⁾.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز إدخال تاء التّأنيث على الصّفات الخاصّة بالنّساء على وزن (فاعل) كحائض وطالق وعانس وعافر وكاعب، مطلقاً، أي سواء أريد منها الحدوث والتّجدّد أم لا، فيجوز بناء على هذا القرار أنّ نقول: هي حائضة وطالقة وعاقرة وعانسة وناهدة ولو لم نقصد شيئاً.

ونصّ قرار المجمع:

«يجوز تأنيث ما جاء على صيغة (فاعل) من الصّفات المختصّة بالموثّث بالتّاء وإنّ لم يُقصد الحدوث»⁽³⁾.

(1) سورة الحج: 2.

(2) «تفسّير الكشّاف» للزّخشری، ج 2 ص 56، التزام عبد الرّحمن محمد.

* ذیل المجمع قراره المذكور بمفردات واجبة التّأنيث، وهي: أ - من أعضاء الإنسان: العين - الأذن - السّرّ - البنصر - اليد - اليمين - اليسار - الشمال - الكتف - الكرش، - الفخذ - الورك - الاست - الساق - الرّجل - العقب. ب - من المتنوعات: الأرض - الشمس - دُكاء - الصّبا - الفأس - القدوم - العصا - الكأس - الرّحى - التعل - الطست - البئر - لظى - التوى - شعوب. (مجلة مجمع اللّغة العربيّة، ج 18 ص 91).

تصحیح: «مِنْصَدَة»

من الكلمات الأجنبية التي شاعت في جزء من الوطن العربي كلمة «طاولة»، على حين شاعت كلمة أجنبية أخرى هي كلمة «ترابيزة» في جزء آخر من الوطن العربي، ومعنى الكلمتين واحد، وهو نوع من الأثاث توضع فوقه الأشياء، ويكون على أشكال وأحجام مختلفة.

وقد وضع الأستاذ محمود تيمور عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة مقابل «طاولة» و«ترابيزة» لفظاً عربياً هو «المِنْصَدَة» أو النَّصْد⁽¹⁾. وهو اجتهد محمود يُشكر عليه.

وقد أجاز مجمع اللغة العربية كلمة «المنصدة». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يشيع في اللغة المعاصرة (مِنْصَدَة) و(مناصد)، مُراداً بها نوع من أثاث البيت توضع فوقه الأواني والأدوات بنظام معين.

ويؤخذ على هذا الاستعمال أنه لم يرد مُفرداً أو جمعاً في المعجمات. وقد ورد الجمع في قول مُزَرَّد بن ضرار الغطفاني⁽²⁾:

وعهدي بكم تستنفعون مشافراً من المحض بالأضياف فوق المناصد

وربما قصد بالمناصد هنا الأسرّة التي يجلسون عليها.

وأما المعجمات فقد ذكرت الفعل من هذه المادّة، وهو: (نَصَدَ المتاع ينصده نَصْداً، ونصّده تنضيضاً: جعل بعضه على بعض)، والنَّصْد، بالتحريك:

(1) «معجم الحضارة» لمحمود تيمور، ص 23 - مكتبة الآداب بالجماميز.

(2) هو مُزَرَّد بن ضرار بن حرملة بن سنان الذبياني الغطفاني، شاعر جاهلي وفارس، أدرك الإسلام كبيراً وأسلم. كان في الجاهلية هجاءً، وحلف ألا ينزل به ضيف إلا هجاء: توفي نحو سنة 10 هـ

ما نضد من متاع البيت، وكذلك السّرير ينضد عليه المتاع أو الثياب، والجمع: أنضاد.

من هذا العرض ترى اللجنة:

أولاً: إجازة استعمال «مَنْضَدَة» على «مَفْعَلَة» - بفتح الميم والعين - من وجهين:

أحدهما: أنها اسم مكان من الفعل (نَضَدَ يَنْضِدُ) - بكسر المضارع - وإن كان القياس (مَنْضِد) على (مَفْعِل) - بكسر العين - تعديلاً على أَنَّ في المسموع من أسماء المكان ما جاء على وزن (مَفْعَل) - بفتح العين - مع أن فعله من باب (ضَرَب).

والثاني: أنها صيغة على وزن (مَفْعَلَة) للمكان يكثر فيه النَّضْد وهو أثاث البيت ومتاعه. وقد سبق أن أقرّ المجمع هذه الصيغة للمكان يكثر فيه الشّيء قياساً.

ثانياً: إجازة «مِنْضَدَة» على «مِفْعَلَة» اسماً للآلة من قِبَل أَنَّ الأواني والأدوات والمتاع توضع فوقها فتصير بذلك مُعَدَّةً للأكل عليها أو للعب أو للجلوس، فكأنّها مما يُعالج به الشّيء ويُنْقَل.

وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته السابعة والأربعين المعقودة من 8 من ربيع الآخر الموافق 23 من فبراير، حتى 3 من جمادى الأولى 1401 هـ الموافق 9 من مارس 1981م.

تصحیح: «تَسَاءَلْتُ» و«تَسَاءَلَ الرَّجُلُ»

يُخْطِئُ لُغَوِيَّوْنَ أَنْ يَقَالَ: «تَسَاءَلَ الرَّجُلُ عَنِ الْأَمْرِ»، و«تَسَاءَلْتُ: كَيْفَ يَحْدُثُ هَذَا بَدُونِ عِلْمٍ مِنِّي»، و«عِنْدِي تَسْأُؤٌ عَنْ هَذَا الْمَوْضُوعِ»، وَالصَّوَابُ عِنْدَهُمْ أَنْ يَقَالَ: «سَأَلَ الرَّجُلُ عَنِ الْأَمْرِ»، و«سَأَلْتُ: كَيْفَ يَحْدُثُ هَذَا بَدُونِ عِلْمٍ مِنِّي»، و«عِنْدِي سَأَالٌ عَنْ هَذَا الْمَوْضُوعِ».

وَحَجَّتُهُمْ فِي هَذِهِ التَّخْطِئَةِ أَنَّ الْفِعْلَ «تَسَاءَلَ» عَلَى وَزْنِ «تَفَاعَلَ» يَفِيدُ الْمَشَارَكَةَ، أَيْ وَقُوعَ الْفِعْلِ مِنْ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ، وَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ فَاعِلًا فِي اللَّفْظِ مَفْعُولًا فِي الْمَعْنَى، مِثْلُ: تَخَاصَمَ، وَتَقَاتَلَ، وَتَعَاوَنَ، وَتَسَابَقَ، فَلَا يَصَحُّ أَنْ يَقَالَ: «تَقَاتَلَ الْجُنْدِيُّ» لِأَنَّهُ فِعْلٌ لَا يَتَأَتَّى مِنْ وَاحِدٍ لِإِفَادَتِهِ الْمَشَارَكَةَ، وَيَقَالَ: «تَقَاتَلَ الْجُنْدِيَّانَ»، وَ«تَقَاتَلَ الْجُنُودُ»، كَذَلِكَ لَا يَقَالَ: «تَسَاءَلَ الرَّجُلُ»، وَيَقَالَ: «تَسَاءَلَ الرَّجُلَانِ عَنِ الْأَمْرِ» أَيْ سَأَلَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، وَ«تَسَاءَلَ الرَّجَالُ عَنِ الْأَمْرِ» أَيْ سَأَلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا.

وَلِإِفَادَةِ الْفِعْلِ «تَسَاءَلَ» الْمَشَارَكَةَ لَمْ يَرِدْ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ إِلَّا مُسْتَدًا إِلَى الْجَمَاعَةِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ (١) عَنِ النَّبَأِ الْعَظِيمِ ﴿٢﴾ (١). وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ﴾ (٢). وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ (٣). وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (٤).

(1) سورة النبأ: 1 - 2 .

(2) سورة الكهف: 19.

(3) سورة الصافات: 27.

(4) «تَسَاءَلُونَ» - بِتَشْدِيدِ السِّينِ -: أَصْلُهُ «تَتَسَاءَلُونَ» بِتَاءَيْنِ، أَبْدَلَتْ التَّاءُ الثَّانِيَةَ سِينًا وَأُدْغِمَتْ فِي سِينِ الْفِعْلِ فِرَارًا مِنْ تَكَرُّرِ الْمِثْلِ، وَسَوَّغَ هَذَا الْإِدْغَامَ تَقَارُبُ التَّاءِ وَالسِّينِ فِي الْمَخْرَجِ مِنْ طَرَفٍ =

أما الفعل «سأل» فقد ورد في القرآن الكريم مسنداً إلى المفرد، ومسنداً إلى الجماعة عندما لا تُراد المشاركة. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾⁽¹⁾. وقال تعالى: ﴿قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّن قَبْلِكَ﴾⁽²⁾ وقال تعالى: ﴿وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾⁽³⁾.

قال في «تاج العروس»:

«وتساءلوا: سأل بعضهم بعضاً، وهما يتساءلان ويتسايلان»⁽⁴⁾.

وفي «لسان العرب»:

«وسألتُ أسأل، وسَلْتُ أسَل، والرَّجُلان يتساءلان.. وتساءلوا: سأل بعضهم بعضاً»⁽⁵⁾.

وفي «القاموس المحيط» و«مختار الصحاح»:

«وتساءلوا: سأل بعضهم بعضاً»⁽⁶⁾

لكن:

صحَّ الأستاذ العلامة عبدالقادر المغربي مثل قولهم: «تساءلتُ»، و«تساءل الرَّجُل» بتوجيه لطيف لم يُخرج الفعل «تساءل» عن إفادة المشاركة - قال - رحمه الله :-

=اللسان. وعلى قراءة «تساءلون» بناء واحدة والسين المخففة فأصلة أيضاً: «تساءلون» حذف منه التاء تخفيفاً سورة النساء: 1.

(1) سورة البقرة: 119.

(2) سورة المائدة: 102.

(3) سورة النساء: 32.

(4) «تاج العروس من جواهر القاموس» لمحمد مرتضى الزبيدي، ج 7 ص 365 - منشورات دار الحياة، بيروت -.

(5) «لسان العرب» لابن منظور، المجلد 2 ص 76 - دار لسان العرب -

(6) «ترتيب القاموس المحيط» للشيخ الطاهر الزاوي، ج 2 ص 503 - الدار العربية للكتاب.

«التَّسْأُلُ في قوله: (تساءلت) وقع بين اثنين: بين الشَّخص ونفسه، ولو لم يصحَّ لما صحَّ أن يقال؛ (قلتُ في نفسي) و(حدَّثْتُني نفسي)، وقول الحريري: (وناجتني القرونة بأن توجد عندكم المعونة)، ولما صحَّ قوله:

وبتُّ ولي نفسان حولٍ وسادتي فنفسٌ تُعزِّيني ونفسٌ تلوُمُني⁽¹⁾
أما الأستاذ أحمد العامري عضو مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة، فقد أجاز «تساءلتُ» و«تساءل الرَّجل» من وجه آخر اعتمد فيه على النُّقل من المفسِّر الكبير الشَّيخ البيضاوي. قال الأستاذ العامري - رحمه الله -:

«... رجعت إلى تفسير البيضاوي، فإذا به يُجيز صراحة أن يكون (التَّفاعل) في قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾⁽¹⁾ عَنِ النَّبَأِ الْعَظِيمِ⁽²⁾» بمعنى: يسألون، فاكْتَفَيْتُ به، وناهيك به حجة.

قال البيضاوي: والضَّمير لأهل مكَّة، كانوا يتساءلون عن البعث فيما بينهم، أو يسألون الرِّسول ﷺ والمؤمنين عنه استهزاء، كقولهم: (يتداعونهم) و(يتراءونهم) أي: يدعونهم ويرونهم. اهـ.

فقول البيضاوي: كقولهم يتداعونهم ... إلخ) يعني أنّ (يتساءلون) في الآية الكريمة خرج عن معنى (التَّفاعل) الحقيقيّ إلى معنى (يفعلون)، كما خرج (يتداعون ويتراءون) عن معنى (التَّفاعل) الحقيقيّ إلى معنى (يفعلون) ... فثبت بذلك أنّ قولهم: (إنِّي أتساءل) صحيح، أي: إنِّي أسأل غيري عن جواب هذا الاستفهام⁽²⁾

(1) مجلة المجمع العلميّ العربيّ بدمشق، المجلد الرابع، الجزء السادس. ص 307.

(2) مجلة مجمع فؤاد الأوّل للغة العربيَّة، ج 4 ص 219، 220.

(153)

تصحیح: «الدَّعَاوِي» و«الدَّعَاوَى»

و«الحِصَاد» و«الحِصَاد»

١ - يَخْطِئُ مؤلّف كتاب «خير الكلام في التّقْصِي عن أغلاط العوام» من يقول: «الدَّعَاوِي» - بكسر الواو الممدودة بالياء - والصّواب عنده أن قال: «الدَّعَاوَى» - بفتح الواو الممدودة بالألف المقصورة -⁽¹⁾.

وليس ما ادّعاه من تخطئة كسر الواو في «الدَّعَاوَى» صحيحاً، والحقّ أنّه يجوز فيها فتح الواو وكسرها.
قال الفيّومي في «المصباح المنير»:

«وجمع (الدَّعَاوَى): (الدَّعَاوِي) و(الدَّعَاوَى) بكسر الواو وفتحها. قال بعضهم: الفتح أوّلَى، لأنّ العرب أثرت التّخفيف ففتحت وحافظت على ألف التّأنيث الّتي بُنِيَ عليها المفرد... وقال بعضهم: الكسر أوّلَى، وهو المفهوم من كلام سيبويه، لأنّه ثبت أنّ ما بعد ألف الجمع لا يكون إلّا مكسوراً، وما فُتِح منه فمسموع لا يُقاس عليه لأنّه خارج عن القياس».

وبعد مناقشة الفيّومي القولين انتهى إلى القول:

«وعلى هذا فالفتح والكسر في (الدَّعَاوَى) سواء، ومثله: الْفَتْوَى والفتاوي والفتاوى»⁽²⁾.

وكما يجوز فتح الواو وكسرها في «الدَّعَاوَى» و«الفتاوى»، يجوز كسر الراء وفتحها في «الصّحاري» و«الصّحاري» جمع «الصّحراء». وتجمع «صحراء» أيضاً

(1) «خير الكلام في التّقْصِي عن أغلاط العوام» لعلي بن بالي القسطنطيني، ص 31 - مؤسسة الرسالة.

(2) «المصباح المنير» للفيّومي، من 195 - المكتبة العلمية، بيروت -.

بالألف والتاء على «صحراوات».

2- ويخطئ بعضهم «الحِصاد» - بكسر الحاء - ويدّعي أنّ الصّواب «الحِصاد» - بفتح الحاء -.

والحقّ أنّ الوجهين جائزان: الحِصاد والحِصاد.

ففي «القاموس المحيط»:

«حصد الزّرع والنّبات يَحْصِدُه ويَحْصُدُه حَصْداً وَحَصَداً وَحِصَداً: قطعه بالمنجل. والحِصاد: أوائه ويُكْسَر»⁽¹⁾.

وفي «مختار الصّحاح»:

«وَأَحْصَدَ الزّرعُ واستحصد، أي آن له أن يُحْصَدَ، وهذا زمن (الحِصاد)

بفتح الحاء وكسرها»⁽²⁾.

وقراءتنا في بلادنا - وهي قراءة قالون عن نافع - بكسر الحاء في قوله تعالى:

﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حِصَادِهِ﴾⁽³⁾، تكفي وحدها للتدليل على صحّة كسر الحاء في «الحِصاد».

(1) «ترتيب القاموس المحيط» للشيخ الطاهر الزاري، ج 1 ص 652 - الدار العربية للكتاب.

(2) «مختار الصّحاح» للرازي، ص 139 - المطبعة الأميرية بالقاهرة -.

(3) سورة الأنعام: 141.

تصحیح: «ترسّمتُ طريقة فلان»

تُسْتَعْمَلُ فِي لُغَةِ الْعَصْرِ كَلِمَةُ «تَرَسَّم» بِمَعْنَى اقْتَفَى وَانْتَهَج وَتَتَّبَعَ، فَيُقَالُ مِثْلًا: «تَرَسَّم الشَّاعِرُ الشَّابُّ فُلَانٌ أَسْلُوبَ نَزَارِ قَبَّانِي فِي الشَّعْرِ»، وَ«تَرَسَّمْتُ طَرِيقَةَ وَالِدِي فِي التَّرْبِيَةِ وَالتَّعْلِيمِ»، وَ«عَلَى الْعَاقِلِ تَرَسَّمُ سُبُلُ الْحَقِّ وَالْعَدَالَةِ».

وَيُؤْخَذُ عَلَى هَذَا الِاسْتِعْمَالِ أَنَّ الْفِعْلَ «تَرَسَّم» لَمْ يَرِدْ فِي الْمَعْجَمَاتِ بِمَعْنَى اقْتَفَى وَتَتَّبَعَ وَانْتَهَج، وَإِنَّمَا وَرَدَ بِمَعْنَى آخَرٍ.

جاء في «المعجم الوسيط»:

«تَرَسَّم فُلَانٌ: نَظَرَ أَيْنَ يَحْفِرُ وَأَيْنَ يَبْنِي. وَتَرَسَّم الرَّسْمُ: نَظَرَ إِلَيْهِ. وَتَرَسَّم الْمَنْزِلُ: تَأَمَّلَ رَسْمَهُ وَتَفَرَّسَهُ. وَيُقَالُ: تَرَسَّم الْقَصِيدَةُ: تَبَصَّرَهَا وَتَأَمَّلَ كَيْفَ هِيَ. وَتَرَسَّم الشَّيْءُ: تَذَكَّرَهُ وَلَمْ يَحْقُقْهُ»⁽¹⁾.

وفي «القاموس المحيط»:

«تَرَسَّم هَذِهِ الْقَصِيدَةُ: اذْرُسُّهَا وَتَذَكَّرْهَا»⁽²⁾.

وفي «أقرب الموارد»:

«وَتَرَسَّم الدَّارُ: نَظَرَ إِلَى رَسُومِهَا وَتَأَمَّلَهَا. وَتَرَسَّم الْحَافِرُ وَالْبَانِي: نَظَرَ أَيْنَ يَحْفَرُ أَوْ يَبْنِي»⁽³⁾.

فلم يرد في هذه المعجمات ولا في غيرها أنَّ من معاني «تَرَسَّم»: انتهج واقتفى. لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز استعمال «تَرَسَّم» بمعنى اتبع واقتفى.

(1) «المعجم الوسيط» لمجمع اللغة العربية القاهري، ج 1 ص 345 - المكتبة العلمية، طهران.

(2) «ترتيب القاموس المحيط» للظاهر الزاري، ج 2 ص 339 - الدار العربية للكتاب.

(3) «أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد» للشرتوني ج 1 ص 404.

كما تُستعمل في الوقت الحاضر، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يشيع في اللغة المعاصرة قول الكتاب: (ترسم فلان خطأ فلان) بمعنى تتبّعها واقتفاها وسار عليها.

ويرد على هذا الاستعمال أنّه ليس وارداً بهذا المعنى في المعجمات، وإنّما الموجود فيها: (ترسم الرسم): نظر إليه، و(ترسمت المنزل): تأملت رسمه وتفرّسته. وفيها أيضاً: (رسمت له كذا فارسمه): إذا امتثله، و(أنا أرتسم مراسمك): لا أتخطّها.

ولما كان التّرسّم والتّأمّل كثيراً ما يؤدّي إلى المتابعة والمحاكاة، فإنّ اللّجنة تقرّر استعمال هذا التعبير محلّ التّ نظر على أساس المجاز المرسل بإطلاق السّبب على المسبّب».

وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّابعة والأربعين المعقودة من 8 من ربيع الآخر الموافق 23 من فبراير حتى 3 من جمادى الأولى 1401 هـ، الموافق 9 من مارس 1981 م.

تصحیح: «الأقْصُوصَة» و«الرَّتَابَة»

1- یَسْتَعْمِل التّقَاد والأدباء كلمة «الأقْصُوصَة» - بضمّ الهمزة - ويعنون بها القِصَّة القصيرة، ويجمعونها على «أقاصيص»، فيقولون مثلاً: «تخصّص الأديب فلان في كتابة الأقْصُوصَة» و«صدر كتاب يشتمل على أقاصيص مختارة».

وكلمة «أقْصُوصَة» حديثة، لم تذكرها معجمات اللّغة لا مفردةً ولا مجموعة، لا صيغةً ولا معنًى. لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجازها، وأوصى بأن تضاف إلى معجمنا الحديث. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«شاعت كلمة (الأقْصُوصَة) مفرداً لأقاصيص في معنى القِصَّة القصيرة.

وترى اللّجنة بعد البحث والدراسة أنّها كلمة مقبولة، وتوصي بأن تضاف إلى معجمنا الحديث بمعناها الذي يستعملها المعاصرون فيه».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار على أنّ يشار إلى أنّ الكلمة مولّدة عند إضافتها إلى المعجم العربيّ الحديث⁽¹⁾.

2 - تُسْتَعْمَل كلمة «الرّوتين» كثيراً في هذا العصر، فيقال مثلاً: «الرّوتين الإداريّ يعطل مصالح الجمهور»، و«هذا إجراء روتينيّ بحت»، و«تتبع بعض الدّول سياسات روتينيّة لا تغيير فيها». ويعنون بكلمة «روتين» النّظام الثّابت، والأسلوب المتّبع المستقرّ.

ويؤخذ على كلمة «روتين» أنّها أجنبيّة دخيلة، ويجب أنّ نقاومها ضمن مقاومتنا لكلّ الكلمات الأجنبيّة الّتي شاعت بيننا، ولذلك وضع مجمع اللّغة

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الواحدة والأربعين المعقودة من 13 من صفر الموافق 24 من فبراير حتى 27 من صفر 1395 هـ الموافق 10 من مارس 1975 م.

العربیة بالقاهرة مقابلاً لها عربیاً هو لفظ «الرَّتبة»، وجاء في قرار لجنة الأصول بالمجمع ما يأتي:

«كان الأستاذ أنیس المقدسی عضو المجمع من لبنان، طلب إضافة (الرَّتبة) إلى المعجم بمعنى الثبات والاستقرار والاستمرار، ممّا يقابل في التعبير العصري كلمة (روتين).»

وقد رأت لجنة الأصول جواز استعمال هذه الصيغة، بناء على جواز تحويل كل فعل إلى (فَعَلَ) لإفادة المدح أو الذمّ أو الالتحاق بالغرائز. وعلى هذا تكون الرتبة مصدراً قياسيًّا لـ (فَعَلَ) طَوْعاً لقرار المجمع في تكملة مادة لغويّة».

وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الواحدة والأربعين المعقودة من 13 من صفر الموافق 24 من فبراير حتى 27 من صفر 1395 هـ، الموافق 10 من مارس 1975 م.

(156)

تصحیح «سارت المفاوضات خُطوة خُطوة» أو «خُطوة بخُطوة»

و«نوقشت سياسة الخطوة بخطوة»

يُستعمل في لغة العصر مثل قولهم: سارت المفاوضات خُطوة خُطوة» أي سارت متدرّجة نقطة نقطة، و«تتبع دولة كذا سياسة الخطوة بخطوة»، أي تتبع سياسة المراحل غير متعجّلة، لتصل في النهاية إلى غايتها.

وقد يتردّد بعضهم في قبول هذا التعبير لأنّه حديث، لكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة أجازه. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

- سارت المفاوضات خُطوة خُطوة.

- سارت المفاوضات خطوة بخطوة.

- نوقشت سياسة الخطوة خطوة.

تشيع هذه العبارات الثلاث في اللّغة المعاصرة، وقد درستّها اللّجنة، ثم انتهت إلى أنّ الأولى والثانية منها صحيحتان، على أن تكون (خطوة خطوة) في العبارة الأولى حالاً مؤوّلة بمشتقّ، أي مرتبّة أو متتابعة، مثلها كمثّل قولهم: (دخلوا رجلاً رجلاً) أي مُتتابعين.

وفي العبارة الثانية تكون (خطوة) حالاً أيضاً، و(بخطوة) بعدها صفة لها، والمعنى: خطوة متبوعة بخطوة، أي خطوة بعد خطوة، فالباء بمعنى (بعد)، ويؤيّد قول أمّريّ القيس:

فَلَأَيًّا بِلَأَيٍّ مَا حَمَلْنَا غَلَامَنَا على ظهر محبوب السّراك مُحْتَبِّ

قال الأعلام الشَّنْتَمَرِي⁽¹⁾: لَأَيًّا بِلَأَيٍّ: أي جهداً بعد جهد.

(1) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشَّنْتَمَرِيّ الأندلسيّ نسبة إلى «شَنْتَمَرِيَّة» بالأندلس. عالم بالأدب واللغة، وسَمّي الأَعلَم لأنه كان مشقوق الشفة العليا، من كتبه: «شرح=

أما العبارة الثالثة وهي (سياسة الخطوة خطوة) فإنّها لا تُقبل إلّا بحملها على الأعداد المركّبة وهي: الأحد عشر وأخواتها، فتكون الخطوة خطوة بفتح الجزأين.. ولهذا تُفضّل اللّجنة أن يقال: (سياسة الخطوة بخطوة) بجرّ كلمة (الخطوة) بالإضافة، و(خطوة) بعدها حال منها، أي سياسة الخطوة متبوعة بخطوة». وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بعد تعديل التعبير الثّالث فيقال فيه: «سياسة الخطوة بخطوة»، ووافق على التعبيرين الأوّلين، ورفض تعليل التعبير الثّالث بحمله على الأعداد المركّبة⁽¹⁾.

=الشعراء السّنة» و«شرح ديوان زهير بن أبي سلمي» و«شرح ديوان طرفة» و«شرح ديوان علقمة الفحل» و«تحصيل عين الذهب» في شرح شواهد سيبويه، توفي بأشبيلية سنة 476هـ (1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّالثة والأربعين المعقودة من 3 من ربيع الأوّل الموافق 21 من فبراير، حتى 17 من ربيع الأوّل 1387 هـ الموافق 7 من مارس 1977م.

تصحّح اقتران اسمين في نحو: «اتّفاقيّة سايس - بيكو»

يشيع في لغة العصر اقتران اسمين في نحو: «اتّفاقيّة سايس - بيكو»، «مشروع بيفن - سفورزا»، «خط طرابلس - بيروت»، وهو تعبير حديث انتقل إلى اللّغة العربيّة عن طريق الترجمة من اللّغات الأوربيّة. وقد أجاز مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة هذا التّركيب. وجاء في قرار لجنة الأصول بالمجمع ما يأتي:

- اتّفاقيّة سايس - بيكو.
- طيران مصر - السودان.
- قطار دمشق - عمان.

درست اللّجنة هذه التّعابير، ورأت أن التّمط الأوّل منها فيه (المفاعلة)، ولا يحتاج إلى تأويل، لأنّه مُكوّن من جملة فيها عامل ومعمولان. أمّا التّمط الثّاني والثّالث ففي تخرجهما وجهان: الوجه الأوّل: أنّها على تقدير حذف حرف العطف. الوجه الثّاني: أنّ الاسمين المقترنين متضايّفان. وهي تعبيرات مستعارة من غير العربيّة. وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾. وعقّب عليه الأستاذ علي التّجدي ناصف عضو المجمع وعضو لجنة الأصول بما يأتي⁽²⁾:

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السادسة والأربعين المعقودة من 30 من ربيع الآخر الموافق 17 من مارس، حتى 14 من جمادى الأولى 1400 هـ الموافق 31 من مارس 1980م.
(2) مجلة مجمع اللّغة العربيّة الأردني، العدد المزدوج 9-10 ص 173.

«ذهبت اللّجنة في تخريج اقتران اسمين في بعض هذه الأساليب ثلاثة

مذاهب:

أحدها: إضافة الاسم الأول إلى الثاني.

الثاني: تسكين أو آخر كلّ من الاسمين اعتماداً على قرار للمجمع في هذا.

الثالث: جعل الاسمين معطوفين بلا عاطف مذكور.

وألاحظ أنّ القول بإضافة الأول إلى الثاني لا يمكن حين يكون الاسم

الأول مقروناً بالألف واللام.

وألاحظ على التّخريج الثاني أنّ التّسكين يمكن أن يؤخذ به حين تكثرُ

الأسماء فحسب، ويكون التّسكين حينئذٍ للتّخفيف.

أمّا القول بالعطف فهو الرّأي الأشبه باللّغة، وقد احتجّ له الدّكتور شوقي

ضيف بنصوص تُجيز ذلك، وأزيد على احتجاجه بأسلوب واو الثمانية⁽¹⁾.

(1) واو الثمانية هي الواو التي تدخل على العدد الثامن. وذكروا في تعليلها أنّ السبعة عند العرب وحدة عددية كاملة يذكرون أعدادها على التوالي بدون واو العطف، فيقولون: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، خمسة، ستة، سبعة، فإذا وصلوا إلى الثمانية استعملوا الواو فقالوا: وثمانية، لتدلّ الواو على بداية جديدة أو معنى جديد في الكلام. قال ابن عباس رضي الله عنهما في آية الكهف: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ...﴾: «حين ذكرت الواو انقطعت العدة»، أي لم يبق بعدها عدة عادّة يُلتفت إليه، وثبت أنهم سبعة وثمانهم كلبهم على القطع والثبت (تفسير الكشاف للزخشري).

وأول من قال بواو الثمانية ابن خالويه المتوفى سنة 370 هـ ثم المفسر الثعلبي المتوفى في سنة 427 هـ ثم الحريري المتوفى سنة 516 هـ ثم أبو البقاء العبركي المتوفى سنة 616 هـ ثم نظام الدين النيسابوري المتوفى سنة 727 هـ، ثم من جاء بعدهم (قضايا اللسان العربي، للدكتور السيد رزق الله الطويل، ص 327).

وقد أنكرَ واو الثمانية مجموعة من النحاة، وفي مقدّماتهم العلامة ابن هشام في «المغني»، ووجهها توجيهاً نحويّاً بأنها الواو العاطفة على تفصيل يُقصد في مظاته، وقالوا: إنّ القائلين بها ليسوا مشغولين بالصّناعة النحويّة كالذين ذكرناهم وكالصفدي والقاضي الفاضل وغيرهم، ولذا لا يقبل قولهم في هذه الواو.

ويمكن التوفيق بين الرّأيين بأنّ القول بواو الثمانية يعتمد على الذّوق البلاغيّ والحسّ الأدبي، وهي من حيث الصّناعة الإعرابية واو عطف، ولا تعارض بين الوجهين.

وهي واو يتقدمها سبعة معطوفات، ويجيء الثامن مقروناً بالواو، وله ثلاثة⁽¹⁾ أمثلة في القرآن الكريم:

- قوله تعالى: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ﴾⁽²⁾
- قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةً سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةً وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾⁽³⁾
- قوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنْكَنَّ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا﴾⁽⁴⁾

(1) زاد بعضهم مثلاً رابعاً هو قوله تعالى: ﴿وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمراً حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين﴾ (الزمر: 73) قالوا: الواو في «وفتحت» واو الثمانية، زيدت لأن أبواب الجنة ثمانية. ولم تُزد في الآية السابقة «حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها» لأنها في حق مصير الكفار وأبواب جهنم سبعة لا ثمانية.

(2) سورة التوبة: 112.

(3) سورة الكهف: 22.

(4) سورة التحريم: 5.

تصحیح: «الاستشعار من بعيد»

عندما ظهر التعديل الجديد لمواقيت الصلاة في بلادنا، كُتب في مقدمة جداول المواقيت أنّ الذي قام بها ووضعها هو «المركز الليبي للاستشعار عن بُعد وعلوم الفضاء»، على وفق التحديد الشرعيّ لوقت كلّ صلاة من الصلوات الخمس.

ووقف كثيرون أمام المصطلح «الاستشعار عن بُعد» إذ لم يفهموا المقصود منه لأنّه مصطلح علميّ جديد لا عهد لهم به من قبل، ولأنّ تركيبه اللغوي يكتنفه شيء من الغموض.

وها هو ذا مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة يوضّح المصطلح المذكور ويُجيزه لغويّاً. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يشيع في لغة العليّين مثل قولهم: (الاستشعار من بعيد)، وهو مصطلح يعنون به علم ما على ظهر الأرض وما في بطنها من شيء بوسائل شتى، منها ما يتمّ عن طريق الدّبذبات التي تصدر عن الطّائرات ونحوها، فتصوّر ما على الأرض من زروع ومبان ومعدّات، أو تصوّر ما في جوفها من نفط وماء ومعادن. هذا المصطلح لحداثة استعماله وحداثة عهده بالحياة، قد يؤخذ عليه أنّه غير صحيح لغويّاً. في اللغة: (شعرت بالشيء شعراً): علمتُ به، و(أشعرته الأمر وأشعرته به): أعلمته إيّاه، و(استشعر خشية الله): اجعلها شعار قلبك.

وترى اللّجنة أنّ مادة الشّعور تحمل معنى العلم، وأنّ صيغة (استشعر) واردة، ولذلك تُجيز اللّجنة استعمال (الاستشعار) في دلّالته المعاصرة.

وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بالأكثرية⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته السابعة والأربعين المعقودة من 8 من ربيع الآخر الموافق 23 من فبراير، حتى 3 من جمادي الأولى 1401 هـ، الموافق 9 من مارس 1981 م.

تصحیح «العُھْدَة» كما تُستعمل في العصر الحديث

تشیع في لغة العصر كلمة «العُھْدَة» - بضمّ العين وسكون الهاء-، وخاصة في لغة المال والمحاسبة والمخازن وأشباه ذلك، ويعنون بها مبلغاً من المال يكون في ذمّة شخص، ويُعطى له للإِنفاق منه على غرض معيّن، ويُحاسب على مبلغ العُھْدَة في الوقت المناسب بموجب الوثائق والمستندات التي تُثبت إنفاقه لكل مبلغ العُھْدَة أو جزء منه.

كما يعنون بالعُھْدَة موادّ أو أمتعة أو بضائع أو أشياء لها قيمة تكون في ذمّة من تُعطى له العُھْدَة يتصرّف فيها على حسب التّظام المتّفق عليه أو على حسب القوانين واللوائح المعمول بها، ويحاسب على ما في ذمّته من عُھْد بالوثائق والمستندات في «الجُرد» التي يتمّ سنوياً أو شهرياً أو غير ذلك.

والملاحظ على كلمة «العُھْدَة» أنّها لم ترد في المعجمات بالمعنى المستعملة فيه حديثاً، وإنما الذي ورد فيها أنّ «العُھْدَة» هي كتاب الشّراء ووثيقة المبايعة، كما يقال: (في الأمر عُھْدَة) أي مرجع للإصلاح، وقولهم: (عُھْدْتُهُ عليه) من ذلك، لأنّ المشتري يرجع على البائع بما يُدرّكه، وتُسمّى وثيقة المتبايعين عُھْدَة، لأنّه يُرجع إليها عند الالتباس⁽¹⁾.

لكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة أجاز كلمة «العُھْدَة» في معناها الذي تُستعمل فيه حديثاً.

وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:
«يُراد بالعُھْدَة في العُرف مجموعة الأصناف القيّمة التي تكون في حوزة

(1) «المصباح المنير» الفيومي، ص 435 - المكتبة العلميّة، بيروت -

مالكها، ثم تنتقل بمقتضى نظام العُهدَة إلى حوزة أمين يُختار لها. ويُراد بمجرد العهدة فحصها لمعرفة كل ما يجب أن يُعرف عنها ضبطاً ومحافظة ونظاماً، أخذاً من معناه اللّغويّ الذي هو تقشير الخوص ونزعه من السّعف ليصير جريداً. أمّا في المعاجم فمن معاني العهدة: العهد، وهو الميثاق، ويقضي الأخذ بنظام العُهدَة أن يُعقد بين المالك والأمين عَقْد ينظّم علاقتهما ويصون حقوق كلّ منهما.

ولمّا كان العمل بنظام العهدة إنّما يتحقّق بهذا العقد، ويقوم نتيجةً له، كان إطلاق العهدة بمعنى الميثاق، على العهدة بمعنى مجموعة الأصناف التي كانت في حوزة المالك وانتقلت إلى حوزة الأمين، كان هذا الإطلاق من قبيل المجاز المرسل الذي علاقته السّببيّة.

وإذن يكون أسلوب (جَرَد العُهدَة) صحيحاً، ولا مانع من استعماله وتداوله.

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّامنة والأربعين المعقودة من 28 من ربيع الآخر الموافق 22 من فبراير، حتى 12 من جمادى الأولى 1402 هـ الموافق 8 من مارس 1982 م.

تصحیح: «شباب واعد»

یشیع فی أسلوب الکتاب مثل قولهم: «إنّ للشاعر فلان مستقبلاً واعداً»، و«شباب الجامعة شباب واعد»، و«یحمل الصحفی فلان قلماً واعداً»، ویقصدون بالواعد ما یشتر بخیر او من یملك الاستعداد الذی یؤهله لمستقبل طیب. وهذا الأسلوب جدید، انتقل إلى العربیة عن طریق الترجمة من اللغات الأوروبیة، وهو صحیح أجازہ مجمع اللغة العربیة بالقاهرة. جاء فی قرار لجنة الألفاظ والأسالیب التابعة للمجمع ما یأتی: «یحری علی أقلام الکتاب والأدباء عبارة «شباب واعد» مُراداً بها أن الشباب قد استوفی من الکفایة ما یشتر بمستقبل مشرق. وهناك من یظنّ بأن لفظ «واعد» فی دلالة على هذا التعبير منقول بطريقة الترجمة من الإنجلیزیة، حیث یقولون عن الرجل صاحب المؤهلات: «figuring promising» وقد یكون هذا الظنّ صحیحاً. ید أن معاجم اللغة نصّت علی لفظة «واعد» مشتقة من الفعل: «وَعَدَهِ الأمر» أي منّاه به، مثل: «أرض واعدة» أي یرجی خیرها. إذن فاستعمال عبارة «شباب واعد» بمعنی أنّه توقّر له من تمام الکفایة والخلق ما یُرجی معه الخیر، استعمال صحیح». وقد وافق مجمع اللغة العربیة بالقاهرة علی هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربیة بالقاهرة فی دورته التاسعة والأربعین المعقودة من 8 من جمادی الأولى الموافق 21 من فبرایر، حتى 22 من جمادی الأولى 1403 هـ الموافق 7 من مارس 1983 م.

تصحیح: «اجتمع خالد مع أحمد» و«تخاصم سعيد مع زميله»
و«اصطدم زيد بعمر»

يُخَطَّئُ لُغَوِيَّوْنَ أَنْ يَقَالَ مِثْلًا: «اجتمع خالد مع أحمد»، و«اشترك سعيد مع فاضل في مشروع»، و«تخاصم الموظف مع زميله»، و«تعاون الطلبة مع الأساتذة»، و«اصطدم راشد بنزار». والصواب أن يقال: «اجتمع خالد وأحمد»، و«اشترك سعيد وفاضل في مشروع»، و«تخاصم الموظف وزميله»، و«تعاون الطلبة والأساتذة»، و«اصطدم راشد ونزار»، وذلك باستعمال الواو في هذه الجمل وأمثالها، لأنَّ صيغة «افْتَعَلَ»، وصيغة «تفاعل» تُفِيدَانِ هُنَا المشاركة، أي إِنَّ الفعل يقع من أكثر من واحد، وَيُسْنَدُ إِلَى مَرْفُوعَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ. قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾ (19) ﴿⁽¹⁾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ﴾ ⁽²⁾. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ (88) ⁽³⁾. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿هَذَانِ حَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ ⁽⁴⁾.

قال الحريري في «درّة الغواص»:

«ويقولون: (اجتمع فلان مع فلان)، فَيَوْهَمُونَ فِيهِ، والصواب أن يقال: (اجتمع فلان وفلان) لأنَّ لفظة (اجتمع) على وزن (افْتَعَلَ)، وهذا النوع من وجوه (افتعل) مثل: (اِخْتَصَمَ وَاِقْتَتَلَ)، وما كان أيضاً على وزن (تفاعل) مثل: (تخاصم وتجادل)، يقتضي وقوع الفعل من أكثر من واحد، فمتى أُسْنِدَ الفعل منه

(1) سورة فاطر: 19.

(2) سورة فاطر: 12.

(3) سورة الإسراء: 88.

(4) سورة الحج: 19.

إلى أحد الفاعلين لَزِمَ أن يُعْطَفَ عليه الآخر بالواو لا غير. وإنما اختصت الواو بالدخول في هذا الموطن لأنَّ صيغة هذا الفعل تقتضي وقوع الفعل من اثنين فصاعداً، ومعنى الواو يدلُّ على الاشتراك في الفعل ايضاً، فلما تجانسا من هذا الوجه، وتناسب معناهما فيه، استُعْمِلَت الواو خاصّة في هذا الموضع، ولم يجر استعمال لفظة (مع) فيه، لأنَّ معناها المصاحبة، وخاصيّتها أن تقع في المواطن التي يجوز أن يقع الفعل فيها من واحد، والمراد بذكرها الإبانة عن المصاحبة التي لو لم تُذكر لَمَّا عُرِفَتْ...»⁽¹⁾.

لكن الدكتور مصطفى جواد تقدّم إلى مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة باقتراح يدعو فيه المجمع إلى إجازة استعمال «مع» و«الباء» مع صيغتي: «افْتَعَلَ» و«تفاعل» الدالّتين على المشاركة.

وجاء في اقتراحه:

«الأصل في التعبير بفعل الاشتراك أن يُسند إلى مرفوعين أو أكثر منهما.. غير أنّنا اليوم بإزاء تطوّر في اللغة والتّعبير، وقد شاع استعمالهم (تفاعل معه) للاشتراك، فهم يقولون: (تشارك معه) و(تفاعل معه في الكيمياء)، و(تجاوب معه) و(تعاون معه).

ومن المعلوم أنّ في الأفعال العربيّة وَرْثَيْنَ للاشتراك، هما: (تَفَاعَلَا) (افْتَعَلَا)، والثاني أخفّ من الأوّل وأرشق بنية، وقد سبق أخاه في التّطوّر، فقد قال المولّدون: (افْتَعَلَ معه) بمعنى (افتعل)، والأصل في الاشتراك واو العطف، فقد قال الفصحاء القُدّامي: (اشترك هذا وذاك)، ثمّ جاءت التثنية والجمع فحلاً محلّ الواو فقليل: (اشترك الرّجلان) و(اشتركت الرّجال)، وضميرهما ينوب عنهما بالبداية

(1) «درة الغوّاص في أوهام الخواص» للحريّ، ص 34 - دار نهضة مصر للطبع والنشر.

كاشتركا واشتركوا.

ولما كانت كلمة «مع» تؤدّي معنى واو العطف، وكانت الواو تفيد المعية، حلّت «مع» محلّها، فقليل في التعابير المولدة: (اشترك فلان مع فلان)، وقيل: (اجتمع معه) بدلاً من (اجتمعا)، وقيل: (التقى معه) بدلاً من (التقيا)... ثم جرى التطور في مجراه، فحلّت «الباء» محلّ «مع» لأنّها تفيد المصاحبة أيضاً... ولتأدية الباء معنى المصاحبة والمعية حلّت محلّها في جملة (افْتَعَلَ) للاشتراك، فقال المولّدون: (اجتمع فلان بفلان) و(التقى به) و(اتّحد الشّيء بغيره) و(اشتبه به)..
 وقد أصاب التطور الفعل (اضْطَدَمَ)، فقد قالت العرب: (اصطدم الفارسان)، ثمّ قال المولّدون: (اصطدم معه).. ثمّ قال العصريّون: (اصطدم به)..
 وقد نشاهد هذا الاستعمال في العصور الأخيرة وفي عصرنا خاصّة في الأدب والعلوم والفنون والسياسة والاجتماع، وهو كما قلت مخالف للأسلوب الفصيح ومُجانب للتركيب الصّحيح، فلا بدّ لإباحته من فتوى لغوية مجمعية⁽¹⁾.

وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على اقتراح الدكتور مصطفى جواد - رحمه الله - وقرّر المجمع أنّ صيغتي «افتعل» و«تفاعل» الدالّتين على اشتراك، يجوز إسنادهما إلى معموليهما باستعمال «مع» أو الباء في الصّيغة الأولى (أي افتعل)، واستعمال «مع» في الصّيغة الثانية (أي تفاعل)، كقولهم: اتّفق معه، والتّقى به، واتّصل به، واجتمع معه، واجتمع به، وتجاوَب معه، وتخاصم معه، وتعاون معه. ونصّ قراره:

«يجوز فيما يدلّ على الاشتراك من الأفعال التي على صيغة «افْتَعَلَ» أن يُجاء بـ

(1) «مقترحات ضرورية في قواعد اللغة العربيّة» للدكتور مصطفى جواد، مجلة مجمع اللغة العربيّة، المجلد 33 ص 31، 32.

«مَعَ» أو بالباء بدل واو العطف. كما يجوز في الأفعال التي على صيغة «تفاعل» - مما يدلّ على الاشتراك - أن يُؤنّى بـ «مَعَ» بدل العطف بالواو، بناءً على أنّ «مع» والباء تُفيدان معنى المعية والمصاحبة والاشتراك في الحكم، ممّا يدلّ عليه بالحرف العاطف»⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته السابعة والثلاثين المعقودة من 19 من ذي الحجة 1390 هـ الموافق 15 من فبراير، حتى 4 من المحرم 1391 هـ الموافق 2 من مارس 1971 م.

تصحیح: «صورة مُعَبَّرَة» و«حركات تعبیريّة»

یشیع فی لغة العصر مثل قولهم: «عَبَّرَ الكاتب عن المشكلة تعبیراً صادقاً»، و«هذه صورة مُعَبَّرَة»، و«رَفُضَ فلانٍ للفكرة مُعَبَّرٌ عن موقف مبدئيّ»، و«قام الطَّلَبَة بحركات تعبیريّة في الميدان»، یعنون بالفعل «عَبَّرَ»: أوضح وأظهر المعنى المطلوب، وبصيغة اسم الفاعل «مُعَبَّرَ»: الدّالّ على ما يحويه من معانٍ، أو المشهود له ببيان المقصود. وكما يستعملون عَبَّرَ، يستعملون مصدره «التَّعبير»، وينسبون إليه فيقولون: «تعبيريّ».

ويؤخذ على هذا الفعل المضعّف «عَبَّرَ» وما اشتقّ منه، أنّه لم يرد في معجمات اللّغة بهذا المعنى، فالفعل «عَبَّرَ» التَّهَرَّ - بالتخفيف - معناه اجتازه وقطعه من جانب إلى آخر، و«عَبَّرْتُ» الرُّؤْيَا عَبْرًا وعبارة: أوْلَتْهَا وفسَّرْتُهَا ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُءْيَايَ إِن كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾⁽¹⁾.

ويضعّف الثلاثي «عَبَّرَ» للمبالغة، فيقال: «عَبَّرْتُ الرُّؤْيَا»، والمصدر التَّعبير، فيقال مثلاً: هذا الكتاب في تعبير الرُّؤْيَا.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز الفعل المضعّف «عَبَّرَ» وما اشتقّ منه في المعنى المستعمل الآن كقولهم: «تعبير صادق» و«صورة مُعَبَّرَة» و«عَبَّرَ عَمَّا في نفسه». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يجري على أقلام الكتاب وعلى الألسن مثل قولهم: (صورة مُعَبَّرَة) و(سلوك مُعَبَّر) و(رقص تعبيريّ)، و(عَبَّرَ بِصَمْتِهِ عن رضاه)، بمعنى الإبانة بالحركة أو العمل أو التَّصَرّف. وفي هذا إطلاق للتعبير بصور مختلفة.

(1) سورة يوسف: 43.

أما الذي ورد في معجمات اللغة أنّ التعبير بمعنى التفسير والإبانة بالقول، بيد أنّه ورد في بعضها: (عَبَّرَ عَمَّا في نفسه): أَعْرَبَ وَأَبَانَ، ومن ثَمَّ توسَّعنا في إطلاق التعبير لمجرد الدلالة، سواء أكانت بالحركة أم بالإشارة أم السكون، كما يجري في الاستعمال الحديث.

ويشهد بذلك ما نصّ عليه صاحب (المقاييس) في أصل معنى (عَبَّرَ عن) أنّه يحمل دلالة الانتقال والتفوذ والتفسير والإبانة. وعلى هذا ترى اللجنة إجازة ما يجري على الألسن والأقلام». وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخمسين المعقودة من 23 من جمادى الأولى الموافق 25 من فبراير، حتى 2 من جمادى الآخرة 1404 هـ الموافق 5 من مارس 1984 م.

تصحیح: «مُلاحَظَة» و«مُلحَوظَة»

تشیع فی لغة العصر كلمة «ملاحظة» و«ملحوظة». ويُقصد بالملاحظة أو الملحوظة الاستدراك على كلام أو رأي أو تصرف أو تصحيح شيء، أو التنبيه على شيء كالغلط، أو التنبيه على خروج عن المؤلف أو النظام أو ما شابه ذلك. فيقال مثلاً: «أبدیت ملاحظات على الكتاب»، و«أدَوْن ملاحظاتي في مفكرة»، و«ملاحظة فلان وجيهة»، و«بعد أن أتم الأستاذ محاضرتَه استدرك بملحوظة».

وقد يُعترض على هذا المعنى للملاحظة والملحوظة بأنه لم يرد في المعجمات والذي ورد فيها هو أنّ «لاَحَظَه» بمعنى راعاه، و«لاَحَظَه»: نظر إليه باللاحاظ - بفتح اللام - أي مؤخر العين، والمصدر: «الملاحظة».

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز استعمال «الملاحظة» في المعنى المراد بها حديثاً، وكذلك «الملحوظة» و«المُلحَظ».

وفيما يأتي قرار لجنة الألفاظ والأساليب التابعة للمجمع:

يستعمل المعاصرون كلمة (مُلحَظ) و(ملحوظة) و(مُلاحَظَة)، بمعنى الاستدراك على رأي أدلي به، أو على الشيء المستدرك نفسه.

وقد يُؤخذ على هذا الاستعمال أنّ المعاجم جاءت خلوّاً من هذا المعنى حين تعرّضت لِلفُظي (ملحوظة) و(ملاحظة).

والاستعمال اللّغويّ الذي نصّت عليه المعاجم هو إطلاق لفظي (لَحَظَه) و(لاَحَظَه) بمعنى التّظر إلى الشّيء باللاحاظ أي مؤخر العين.. وفي الحديث النبويّ: (كان ﷺ جلّ نظره الملاحظة).

ويزيد صاحب اللسان على ذلك فينصّ على أنّ (لاَحَظَه) تجيء أيضاً بمعنى

(رأاه) على المجاز.

وترى اللّجنة جواز استعمال الكلمات الثلاث بمعنى الاستدراك على رأي أُذِلِّي به، أو الشّيء المستدرك نفسه، على أساس من المشابهة بين الاستدراك على الشّيء، ومراعاته ومجَرّد النَّظر إليه، أي تشبيه الاستدراك على الرّأي بالنّظر إليه بلحاظ العين، لما في كلّ من النَّظر والتّأمّل من رغبة في إدراك حقيقة الشّيء، أو تشبيه الاستدراك على الرّأي بالمراعاة، لما في كلّ من مزيد العناية.

هذا مع أنّ لفظ ملحوظة أدقُّ وأصلُّ لغة، لِمَا في لفظ (ملاحظة) من حصول (المفاعلة) من جانب واحد، ممّا يخرج بها عن حقيقتها. وقد جاء استعمال (ملحوظة) كثيراً، ومنه قول النّحاة: (التّمييز إمّا ملفوظ وإمّا ملحوظ). وأمّا (مَلَحَظ) فوجهها أنّه مصدر ميميّ قياسيّ من (لَحَظَه)، أو اسم مكان بحسب مواقع الاستعمال.

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخمسين المعقودة من 23 من جمادى الأولى الموافق 25 من فبراير، حتى 2 من جمادى الآخرة 1404 الموافق 5 من مارس 1984م.

تصحيح: «تُهْمَة» - بسكون الهاء - و«تُحْمَة» - بسكون الخاء -
و«سَعَة» - بكسر السين -

١ - يَخْطِئ ابن مَكِّي في كتابه «تثقيف اللسان» من يقول: «تُهْمَة» - بضمّ التاء وسكون الهاء -، ويرى أنّ الصّواب: «تُهْمَة» - بضمّ التاء وفتح الهاء -، ولا يجوز إسكان الهاء⁽¹⁾.

والحقّ أنّ «تُهْمَة» - بضمّ التاء وسكون الهاء - صحيحة مثل «تُهْمَة» - بضمّ التاء وفتح الهاء -.

قال في «المصباح المنير»:

«و (التُّهْمَة) وزان (رُطْبَة)، والسَّكُون لغة حكاها الفارابي⁽²⁾»⁽³⁾.

وفي مستدرک تاج العروس:

«والتُّهْمَة: - بضمّ فسكون - لغةٌ في (التُّهْمَة) كهُمَزَة، وهكذا رُوي في الحديث أنّه حُبِسَ في تُهْمَة، وهي لغة صحيحة نقلها صاحب المصباح عن الفارابي، وتبعه ابن خطيب الدهشة⁽⁴⁾ في التّقريب، وحكاها الصّفدي⁽⁵⁾ في شرح

(1) «تثقيف اللسان وتنقيح الجنان» لابن مَكِّي الصَّقْلِي، ص 267 - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر.

(2) هو أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي، أديب عالم باللغة، وهو خال الجوهري صاحب الصحاح. توفي سنة 350 هـ، وله كتاب سماء «ديوان الأدب».

(3) «المصباح المنير» للفيومي، ص 674 - المكتبة العلمية، بيروت -.

(4) هو محمود بن أحمد بن محمد الهمداني الفيومي أبو الثناء نور الدين المعروف بابن خطيب الدهشة، قاضي وعالم بالحديث، وهو ابن الفيومي صاحب المصباح المنير، من كتبه: «التقريب في علم الغريب» و«تحفة ذوي الأرب في مشكل الأسماء والنسب» و«وسيلة الإصابة في صناعة الكتابة». توفي سنة 834 هـ.

(5) هو صلاح الدين بن أيّوب بن عبد الله الصّفدي، أديب مؤرخ. له نحو مئتي مصنف، منها: «الوافي بالوفيات» و«ألحان السّواجع» و«الغيت المسجم في شرح لامية العجم» و«جنان الجناس» و«ديوان الفصحاء». توفي سنة 764 هـ.

اللامیة، وفي شرح المفتاح لابن کمال⁽¹⁾ هي بالسكون في المصدر، وبالتحرک اسم، ونظر فيه الشهاب، ونقل الوجهين في التوشیح وهو الصّحیح⁽²⁾.

2 - نقل مؤلف کتاب «خیر الکلام فی التّقصّي عن أغلاط العوامّ» عن ابن الجوزيّ في کتابه «تقویم اللّسان» تخطئة «نُخْبَة» - يضمّ التّون وسكون الخاء -، وذكر أنّ الصّواب: «نُخْبَة» - بضمّ التّون وفتح الخاء -⁽³⁾.

والحقّ أنّ «نُخْبَة» - بضمّ التّون وسكون الخاء - صحيحة.

قال في القاموس المحيط:

«النُّخْبَة» بالضمّ، وكُهُمَزَة: المختار⁽⁴⁾.

وفي أقرب الموارد:

«(النُّخْبَة والنُّخْبَة) كُظْلَمَة وهُمَزَة، وهي اللّغة الجيّدة: المختار من كلّ

شيء»⁽⁵⁾.

3 - ويخطئ بعضهم «سِعة» - بكسر السّين -، لأنها «سَعَة» - بفتح السين -

ليس غيره قال الله تعالى: ﴿وَلَمْ يَأْتِ سَعَةً مِّنَ الْمَالِ﴾⁽⁶⁾ وقال تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾⁽⁷⁾.

(1) هو أحمد بن سليمان بن کمال باشا شمس الدين، قاضي وعالم بالحديث ورجاله، ترقى الأصل، مؤلفاته كثيرة، منها «طبقات الفقهاء» ورسالة في «الكلمات العربيّة» و«طبقات المجتهدين». توفي سنة 940 هـ.
(2) «تاج العروس من جواهر القاموس» لمحمد مرتضى الزبيدي، ج 9 ص 97، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت -.

(3) «خیر الکلام فی التّقصّي عن أغلاط العوامّ» لعلي بن بالي القسطنطينيّ، ص 58 - مؤسسة الرسالة -.

(4) «ترتيب القاموس المحيط» للشيخ الطاهر الزاوي، ج 4 ص 340 - الدار العربيّة للكتاب -.

(5) «أقرب الموارد في فصیح العربيّة والشوارد» للشرتونيّ، ج 2 ص 1280.

(6) سورة البقرة: 247.

(7) سورة الطلاق: 7.

والحق أنّ «سِعة» - بكسر السّين - صحيحة، وإن كانت يفتح السّين أفصح وأوّل.

قال في المصباح المنير:

«وسِعَ الإناء المتاع (يسعه) سَعَةً بفتح السّين، وقرأ بها السّبعة في قوله تعالى: «ولم يؤت سعة من المال»، وكسرها لغة، وقرأ بها بعض التّابعين»⁽¹⁾.

وفي القاموس المحيط:

«وسِعَه الثّيَّءُ بالكسر يَسَعُه كيَضَعُه سَعَةً وسِعةً كَدَعَةٍ وزِنَةٍ»⁽²⁾.

وفي أقرب الموارد:

«وسِعَ الإناء المتاع يَسَعُه وَيَسِعه سَعَةً وسِعةً: ضَدُّ ضاق عليه»⁽³⁾.

(1) «المصباح المنير» للفيوئي، من 659 - المكتبة العلمية، بيروت.

(2) «ترتيب القاموس المحيط» للشيخ الطاهر الزاوي، ج 4 ص 610 - الدار العربية للكتاب.

(3) «أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد» للشرتوني، ج 2 ص 1451.

تصحّيح: «الشّفرة»

تُستعمل كلمة «الشّفرة» كثيراً في لغة العصر، وخاصّة في الجهات والمؤسّسات السّياسية والدّوائر الّتي تعمل في مجالات العلاقات الدّوليّة، ويقصدون بالشّفرة التعبير بالرّموز المصطلح عليها بين المرسل والمرسل إليه بغرض كتمان الكلام المرسل وإحاطته بالسريّة. وتتغيّر هذه الرموز الخاصّة بالشّفرة المعيّنة بين حين وآخر مبالغة في سريّة ما يُكتب بها.

وتوسّعوا في استعمال كلمة «الشّفرة» فاشتقّوا منها صيغاً كقولهم: «بعث إلينا سفيرنا فلان ببرقيّة مُشفّرة» أي مكتوبة بالشّفرة، وقولهم: «شفّر هذه البرقيّة» أي اكْتُبها برموز الشّفرة.

وكلمة «الشّفرة» أجنبية صيغة ومعنى، وهي من الكلمات الأجنبيّة التي شاعت بيننا مثل: الرّاديو، والتّلفزيون، والتّليفون، والتّرانزستور وغيرها. وقد أجاز مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة كلمة «الشّفرة» وأقرّها باعتبارها كلمة مُعرّبة.

وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:
«تستخدم اللّغة المعاصرة كلمة (الشّفرة) للدّلالة على كتابة الرّموز قصد الإخفاء، وبخاصّة في المراسلات الدّبلوماسية بين الأجهزة السّياسيّة للدّولة، وكذلك ترد (الشّفرة) في الموسيقى بمعنى الرّقوم.
بيد أنّ المصادر الحديثة من المعجمات الثّنائيّة أو غيرها، تستعمل الكلمة بصيغة (الجُفّر) تعويلاً على أنّ (الجُفّر) في قديم العربيّة هو الجُلْد، وقد كانت تُكتب فيه رموز للإنباء بالكوائن والدّولات.

وترى اللّجنة نظراً لشيوع كلمة (الشّفرة) أن تقبلها على أنّها معرّبة من: CYPHER (سايفر). وأمّا ضبطها فيعتمد على المشهور في الصّيغ المعرّبة وهو الفتح⁽¹⁾.

وكان مجلس المجمع قبل إحالة القرار على المؤتمر رأى تعديله إلى: (ويجوز فيها الكسر والفتح) - أي الشّفرة بكسر الشّين، والشّفرة بفتح الشّين - .
وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على القرار بعد التّعديل المذكور⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخمسين المعقودة من 23 من جمادى الأولى الموافق 25 من فبراير، حتى 2 من جمادى الآخرة 1404 هـ الموافق 5 من مارس 1984 م.

تصحیح: «سَدَّدَ فلان دَيْنَه» و«سداد الدَّيْن»

مما يشيع في لغة العصر مثل قولهم: «حان موعد سداد الدَّيْن» أي موعد قضاؤه، و«سَدَّدَ فلان دَيْنَه» أي أداه، و«عليك أن تُسَدِّدَ دينك».

ويخطئ بعضهم استعمال «سَدَّدَ» و«سداد»، بحجة أن هذه المادة لم ترد في معجمات اللغة بمعنى قضاء الدَّيْن وأدائه، وإنما وردت لمعان أخرى.

يقال: سَدَّ الثَّلْمَةُ: رَدَمَهَا وَأَصْلَحَهَا. وسَدَّ الثَّيْءُ سَدَاداً: استقام. وسَدَّدَ الرُّمَحَ ونحوه: قَوَّمَهُ، وسَدَّدَ فلاناً: أَرَشَدَهُ إلى الصَّوَابِ، والسَّدَادُ: الصَّوَابُ، وأسَدَّ في القول: أصاب السَّداد أي القصد⁽¹⁾.

فليس في المادة معنى قضاء الدَّيْن وأدائه كما ترى.

لكن مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة أجاز لفظ «السَّداد» في معنى قضاء الدَّيْن وأدائه. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يستعمل كثير من التَّاس لفظ «السَّداد» في معنى قضاء الدَّيْن أو أدائه.

وترى اللَّجنة هذا الاستعمال جائز:

إِذَا عَلَى أَنَّهُ مُصْدَر لـ «سَدَّ» كَمَا فِي: (مَلَّ مَلَالاً) وَ(جَلَّ جَلَالاً).

وإِذَا أَنَّهُ اسْمُ مُصْدَرٍ لِفِعْلِ «سَدَّدَ»، وَمِثْلُهُ: كَلَامٌ، وَطَلَاقٌ، وَسَرَّاحٌ، وَسَلَامٌ، فِي: كَلَّمَ وَطَلَّقَ وَسَرَّحَ وَسَلَّمَ.

وقد وافق مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة على هذا القرار⁽²⁾.

(1) «أقرب الموارد في فصح العربيَّة والشَّوارد» للشَّرتوني، ج 1 ص 504.

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة في دورته الواحدة والأربعين المعقودة من 13 صفر الموافق 24 من فبراير، حتى 27 من صفر 1395 هـ، الموافق 10 من مارس 1975 م.

(167)

تصحیح: «توفّرت السِّلْعُ في السُّوقِ»

يُخَطِّئُ بعضهم استعمال الفعل «توفّر» في معنى: كَثُرَ أو تَمَّ أو اجْتَمَعَ، فلا يجوز عنده أن يقال: «توفّرت السِّلْعُ في السُّوقِ»، و«توفّرت للمشروع كلّ أسباب النَّجاح»، و«توفّر العدد القانوني لصحّة الاجتماع»، و«الصّواب أن يقال: «توافرت السِّلْعُ في السُّوقِ»، و«توافرت للمشروع كلّ أسباب النَّجاح»، و«توافر العدد القانوني لصحّة الاجتماع».

والحجّة في هذه التخطئة أنّ الفعل «توفّر» لم يرد في المعجمات بمعنى: كَثُرَ أو تَمَّ أو اجتمع، وإنّما الوارد فيها هو: «توفّر عليه» أي صرف همّته إليه، و«توفّر عليه»: رَغَى حُرْمَتَهُ. وهذا المعنى لا يعني الكثرة أو التّمام. والفعل الذي يفيد معنى كثر أو تَمَّ هو: «توافر». يقال: «هم متوافرون» أي فيهم كثرة. لكن صحّح «توفّر» بمعنى: كثر أو تَمَّ أو اجتمع الأستاذ علي حسن الهلاليّ بالمجمع اللّغوي القاهريّ.

قال:

«أنكر أحد الباحثين استعمال (توفّر) بمعنى: وَفَّرَ وكَثُرَ وتَمَّ وكَمَلَّ واجتمع وكان وافرًا، مع أنّه صحيح مثل (توافر)، فقد نصّ عليه اللّغويون وغيرهم. على أنّه لا يحتاج إلى نصّ ودليل، لأنّه مطاوع (وَفَّرَهُ توفيراً) بمعنى: كَثَّرَهُ وأَتَمَّهُ وجعله وافرًا. فقولهم: (توفّرت فيه الشّروط) صحيح، وأيضاً (توفّر على العمل) إذا صرف همّته إليه وبذل فيه مجهوده»⁽¹⁾.

وصحّح «توفّر» بمعنى كثر أو تَمَّ أو اجتمع أيضاً الدكتور إبراهيم السّامرائي. قال:

(1) «لغويّات» لعلي حسن الهلاليّ، مجلة الرّسالة، العدد 1021 بتاريخ 26 من يناير 1953م ص 154.

«في التّهذيب للأزهريّ: والمستعمل في التعديّ: (وَقَرْنَاهُ تَوْفِيرًا). وجاء في اللّسان: وَقَرَّ عليه حقّه توفيراً، واستوفره أي استوفاه. و(تَوَقَّرَ عليه): رَعَى حرّماته. ويقال: (هم متوافرون) أي هم كثير. وَوَقَّرَ الشَّيْءَ وَفَرًّا وَوَقَّرَةً: كَثَرَهُ. فليس من (تَوَافَرَ) إِلَّا قَوْلُهُمْ: (هم متوافرون) أي هم كثير، وقولهم: (تَوَقَّرَ عليه) شيء آخر ليس من قبيل استعمالنا في اللّغة المعاصرة لأنّه يفيد رعي الحرمات.

وليس لنا إلا أنّ نقول: إنّ استعمالنا الحديث: (تَوَقَّرَ الشَّيْءُ) مُتَأَتٍّ من (وَقَّرْتُهُ فتَوَقَّرَ)، كما نقول: (عَلَّمْتُهُ فتَعَلَّمَ).

إنّ المعجم لا يعرض لما هو واقع وجارٍ على سنن العرب. لقد خلت مادّة (حَزَبَ) من بناء (تَحَزَّبَ)، كما خلت مادّة (حَرَبَ) من مادّة (تَحَرَّبَ)، فهل يجوز لنا أنّ نقول: إنّ الفعلين (تَحَزَّبَ) و(تَحَرَّبَ) غير صحيحين فصيحين؟ وإن استعمالهما خطأ؟. فإذا كان (تَحَزَّبَ) كما في حديث أوُس بن حُذَيْفَةَ قال: سألت أصحاب رسول الله ﷺ: كيف تُحَزَّبُونَ القرآن؟ أقول: إذا كان هذا فلم لا يكون (تَحَرَّبَ)؟ وإذا اشتملت اللّغة العربيّة على الفعل (حَرَّبَ) والمصدر (التَّخْرِيبَ) فلم لا يكون (تَحَرَّبَ)؟.

ألم يقل اللّغويون بالمطاوعة، نحو: «قَدَّمْتُهُ فتَقَدَّمَ؟ ثم ألم يستعمل الفصحاء طوال قرون الفعلين: (تَحَزَّبَ) و(تَحَرَّبَ) في نثرهم وشعرهم؟ وعلى هذا يكون استعمال (تَوَقَّرَ) هو الفصيح المليح، ولم يرد (توافر) إلا في قولهم: (هم مُتَوَافِرُونَ) أي هم كثير، وهذا لا يعني ما نريد من (تَوَقَّرَ الشَّيْءَ) إذا كان وافرًا⁽¹⁾.

(1) «لو أخذ القوس غيرُ باريها» بحث للدكتور إبراهيم السامرائي، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الأردني، العدد المزدوج 7-8 ص 49.48.

(168)

تصحیح: «کیمیائی» و «صفرائی»

1- كلمة «کیمیاء» معربة، أي إن أصلها أجنبي، ثم دخلت العربية وأخضعتها لبنائها واعترفت بها.

والمعرب تجري عليه أحكام اللفظ العربي الأصل، ومن هنا خطأ بعضهم أن يقال: «کیمیائی»، والصواب عنده أن يقال: «کیمیائی»، لأن الهمزة في «کیمیاء» للتأنيث، والقاعدة أن هذه الهمزة تُقلَب عند النسب وواواً فيقال في النسبة إلى صحراء: صحراوي، وفي النسبة إلى حمراء: حمراوي، وفي النسبة إلى كيمياء: كيميائي.

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز لفظ «کیمیائی»⁽¹⁾ بالهمزة. وجاء في قرار لجنة الأصول بالمجمع ما يأتي:

«يجوز إثبات الهمزة في النسبة إلى (کیمیاء)، على اعتبار أن الهمزة للإلحاق، أو اعتبار أن الهمزة للتأنيث، استناداً إلى ما نقله الصبان من قوله: (من العرب من يقرّ هذه الهمزة). ولكن قلب همزة (کیمیاء) وواواً عند النسب أولى». وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا القرار⁽²⁾.

2- كما أجاز مجمع القاهرة اللغوي أن يقال: «صفرائی» بالهمزة، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يرى بعض العُلميّين - إذا نسبت إلى (الصفراء) اسماً، وهي إحدى مواد الجسم الأربعة: الدّم والبلغم والصفراء والسوداء - ضرورة النسبة إلى (الصفراء)

(1) يجوز في النسبة إلى كيمياء: كيميائي وكيميائي وكيميائي.

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الخامسة والثلاثين المعقودة في يناير 1969م.

على لفظها لِمَا يترتب على ذلك من فروق علمية.

وقد يؤخذ على ذلك أنّ القاعدة عند جمهرة علماء النحو والتّصريف، إذا نسبوا إلى المختوم بألف التّأنيث الممدودة، فإنّه يجب قلب الهمزة واواً، فيقولون في حمراء وصفراء وزرقاء: حمراويّ وصفراويّ وزرقاويّ.

وقد نقل أبو حاتم السّجستاني⁽¹⁾ أنّ من العرب من يقول: حمرائيّ وصفرائيّ، فيقرّ الهمزة من غير قلب، تشبيهاً بألف (كساء).

لذلك ترى اللّجنة أنّه يجوز عند الحاجة كالتمييز بين الاسم والصفة أن يُنسَبَ إلى هذا الضّرْب المختوم بألف التّأنيث الممدودة ببقاء الهمزة كما هي دون أن تُقلب واواً.

ويُضاف إلى ذلك أنّ المجمع سبق له أن أجاز مثل هذا التّوجيه في النّسبة إلى (كيمياة) إذ يقال: كيميائيّ.

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽²⁾.

(1) هو سهل محمد بن عثمان الجشميّ أبو حاتم السّجستانيّ، من كبار علماء اللّغة البصريّين، من كتبه: «الأضداد» و«الروحش» و«الحشرات» و«المختصر» في النحو، و«ما تلحن فيه العامّة». وله شعر جيّد، توفي سنة 248 هـ.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّابعة والأربعين المعقودة من 8 من ربيع الآخر الموافق 23 من فبراير، حتى 3 من جمادى الأولى 1401 هـ الموافق 9 من مارس 1981 م.

(169)

تصحیح: «سافر فلان في مُهِمَّة» - بضمّ الميم الأولى وكسر الهاء -
و«أمر هام»

1 - تشيع في لغة العصر كلمة «مُهِمَّة» - بضمّ الميم الأولى وكسر الهاء وفتح الميم المشدّدة -، فيقولون مثلاً: «كُلِّفْتُ مُهِمَّةً صعبة»، و«يقوم فلان بالمهمة أحسن قيام»، و«سافر فلان في مُهِمَّة رسمية». ويعنون بالمهمة الشيء ذا البال والأمر الذي يتّسم بالجديّة والاهتمام.

ويخطئ بعضهم ضبط «المهمة» في المعنى المذكور بضمّ الميم الأولى وكسر الهاء، ويقول: إنّ الصواب «مَهْمَّة» - بفتح الميمين وفتح الهاء، لأنّها من الهمّ أي العزم. و«المُهِمَّة» - بضمّ الميم الأولى وكسر الهاء - معناها: المُحْزِنَةُ والمُفْلِقَةُ، وليس ذلك مراداً. وعليه يقال: «سافر فلان في مَهْمَّة رسمية» و«كُلِّفْتُ مَهْمَّةً صعبة»، و«يقوم فلان بالمُهِمَّة أحسن قيام»، بفتح الميم الأولى وفتح الهاء وفتح الميم المشدّدة.

لكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة صحّح كلمة «مُهِمَّة» - بضمّ الميم الأولى وكسر الهاء وفتح الميم المشدّدة - وأجاز استعمالها في المعنى المرادة به في لغة العصر. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يذهب بعض المعاصرين إلى تخطئة الضبط اللغويّ لكلمة (المُهِمَّة) بضمّ الميم، ويرون أنّ صوابها: (مَهْمَّة) بفتح الميم، انطلاقاً منهم إلى أنّ الشيء المُهِمّ - بضمّ الميم - هو المُحْزِنُ المُفْلِقُ، أو الشّدِيدُ المحرِقُ فقط، ولم ينتبهوا إلى معنى الإقلاق الذي يراد به الحركة والتّحرّك رجوعاً إلى مادّة (قلق) التي تفسّر الإقلاق بمعنى التّحريك.

وترى اللجنة أنّ ضبط (المُهْمّة) - بضمّ الميم وكسر الهاء - ضبط سليم يُراد به ما يستثير العزم.

أمّا (المُهْمّة) - بفتح الميم وفتح الهاء - فهي مصدر ميميّ من (الْهَمّ) أي العزم، وهي لا تؤدّي معنى (المُهْمّة) - بضمّ الميم - التي يُقصد بها القضية أو الأمر الذي يقتضي عناية وجهداً خاصاً.

وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

2 - ويخطئ الدكتور مصطفى جواد من يقول: (أمر هامّ)، وقد همّه الأمر، وقال: إنّ الصواب أن يقال: (أمر مُهمّ) وقد أهّمّه الأمر، (وأهمنيّ كذا) أي حملي على أن أهتمّ به. قال الله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾⁽²⁾، فالأنفس مُهمّة لا هامّة، والشّيء المُهمّ هو الذي يبعث الهمة في الإنسان ويجعله يُهمّ ويقلقه أحياناً، ويُقلّ اللفظ من الوصفية إلى الاسمية فقليل له: (المُهمّ)، وجميع على المهامّ تكسيراً وعلى المُهمّات تصحيحاً.

والهامّ هو المحزن، وهو من: همّه أي أحزنه حزناً يُذيب الجسم، ولا محلّ له في تلك الجملة...

ولو صحّحت دعوى أنّ (همّه الأمر) بمعنى (أهمّه الأمر) الذي اشتقّ منه (المُهمّ) وجمعه (المهامّ) و(المُهمّات)، لسمّيت العرب (المُهمّ) باسم (الهامّ)، ولجمّعتهم على (هوامّ وهامّات)، ولكن هذا لم يكن، (فالهامّ) لم يرد في لغة العرب بمعنى (المُهمّ).

ثم إنّ (همّ) لو كان فصيحاً بهذا المعنى لاسْتَعْمَلَهُ الفصحاء، ولورّد في القرآن

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثالثة والخمسين المعقودة من 24 من جمادى الآخرة الموافق 23 من فبراير، حتى 9 من رجب 1407 الموافق 9 من مارس 1987م.

(2) سورة آل عمران: 154.

الكریم، فالوارد هو الرباعي في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهَمَّنِي أَمْرٌ أَمِهُلْتُ بَعْدَهُ حَتَّى أَصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ وَأَسْأَلَ اللَّهَ الْعَافِيَةَ﴾.

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (دُلّوني على رجل استعمله على أمر قد أهِمَّنِي).

وقال الشاعر:

وداهية تُهمّ النَّاسَ قبلي شددتُ لها بني بكر ضلوعي
هَدَمْتُ بها بيوت بني كلاب وأرضعت الموالِي بالضرع⁽¹⁾
لكن مؤلف «معجم الأخطاء الشائعة» صحّح قولهم: «أمرّ هام»، وقال: لا خطأ في ذلك، لأنّ هناك فعلين: هَمَّ الأمرُ يَهْمُهُ هَمًّا وَمَهْمَةً: أقلقَه وَحَزَنَه، فهو هامٌّ، وهنالك أيضاً: أَهَمَّ الأمرُ فلاناً: أَقْلَقَه وَحَزَنَه، فهو مُهَمٌّ، وكلتا الكلمتين صحيحة. جاء في المصباح: أَهَمَّنِي الأمرُ: أَقْلَقَنِي، وَ(هَمَّنِي هَمًّا) من باب قتل: مِثْلُهُ⁽²⁾.

(1) «قل ولا تقل» للدكتور مصطفى جواد، ج 1 ص 156 - باختصار وتصرف - مطبعة أسعد، بغداد.

(2) «معجم الأخطاء الشائعة» لمحمد العدناني، ص 259 - الطبعة الثانية، مكتبة لبنان.

(170)

تصحیح: «أُحِبُّ الأدبَ وخاصةً الشَّعرَ»

يُخَطِّئُ صاحب كتاب «الكتابة الصحيحة» من يقول: «سأدعو أصدقائي وخاصةً زيداً»، ويقول إن الصواب «سأدعو أصدقائي وخصوصاً زيداً، أو على الخصوص زيداً». ويستشهد على رأيه بقول الحريري: «وخصوصاً أذى يتعلّق بالأجسام ويُفْضِي إلى الأسقام»، «لن يصقل خاطر وينشط الفاتر كقاتلة الهواجر، وخصوصاً في شهر ناجر».

قال: لكن نقول: «سأدعو أصدقائي وزيداً خاصة». قال الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾⁽¹⁾. وقال ابن المقفع: فإنه يستحق ذلك منا ومنك خاصة». وقال الجاحظ: «ولبشّار خاصة في هذا الباب ما ليس لأحد»⁽²⁾.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة صحّح ما خطّاه صاحب كتاب «الكتابة الصحيحة». وجاء في قرار لجنة الأصول عن هذه المسألة ما يأتي:

«خاصّة: اسم مصدر أو مصدر جاء على (فاعِلَة) كالباقية، وخصوصاً مصدر. ولهما في الاستعمال الصّور الآتية:

- 1 - أُحِبُّ الفاكهة وبخاصّة العنبُ (برفع لفظ العنب).
- 2 - أَحَبَّ الفاكهة وخاصة العنبَ (بنصب لفظ العنب).
- 3 - أَحَبَّ الفاكهة خاصّة العنبَ (بنصب لفظ العنب وبلا واو في خاصة).
- 4 - أَحَبَّ الفاكهة وخصوصاً العنبَ (بنصب لفظ العنب).

(1) سورة الأنفال: 25.

(2) «الكتابة الصّحيحة» لزهدي جار الله، ص 83 - مطبعة دار مكتبة لبنان.

5 - أحبّ الفاكهة خصوصاً العنبَ (ينصب لفظ العنب وبلا واو في خصوصاً).

ولها استعمال آخر مثل: أعجبنى التفاح واللبنانيّ منه خاصّة.
يرفع⁽¹⁾ ما بعد (بخاصّة)، ويُنصب⁽²⁾ ما بعد الباقي». وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽³⁾.

(1) لأنّه مبتدأ مؤخّر، وبخاصّة خبر مقدّم.

(2) لأنّه منصوب بالمصدر أو اسم المصدر.

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السابعة والثلاثين المعقودة من 19 من ذي الحجة 1390 هـ الموافق 15 من فبراير، حتى 4 من المحرم 1391 هـ الموافق 2 من مارس 1971 م.

(171)

تصحیح: «المُثَلَّج» - بفتح اللّام المشدّدة -
و«الْوَصْل» و«الإيصال»

1 - يَخْطِئُ مؤلّف كتاب «أزاهير الفصحى» لفظ «مُثَلَّج» - بتشديد اللّام المفتوحة - . قال: «يقول العامة من الناس: (هذا شراب مُثَلَّج) - بتشديد اللّام المفتوحة - والصّواب أن يقال: (مَثْلُوج) من (ثَلَج) الثَّلَاج، أو (مُثَلَّج) من (أَثَلَج) المزيد بالهمزة. و(المُثَلَّجَة)⁽¹⁾ مكان يوضع فيه الثَّلَج للبيع، و(الثَّلَاجَة) أداة التبريد، و(الثَّلَاج): بائع الثَّلَج»⁽²⁾.

لكن العلامة الأب أنستاس الكرملی عضو المجمع العلميّ العراقيّ وعضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، صحّح لفظ «المُثَلَّج» - بتشديد اللّام المفتوحة - قال:

«الماء المثلّج: وردت في كلام فصحاء المولدين، ونحن لا نقبّح ما استعملوه بل نرحّب به، ولا سيّما ما لا يمنعه القياس. فكما يُبَالِغ في تعدية (الكَسْر)، فيقال: (كَسَر)، كذلك يُبَالِغ في تعدية اللّازم فيقال: (تَوَمَّثَهُ) فنام. وعليه يقال: ثَلَّجَهُ فَثَلَّج. ومنه في مقدّمة ابن خلدون: (عنبريّ مُثَلَّج). وفي كتاب الفلاحة لابن العوام: (وينبغي ألاّ يُزْرَع العدس في الأرض المثلّجة ولا الحارّة)⁽³⁾.

2 - ويخْطِئُ صاحب كتاب «أزاهير الفصحى» أيضاً كلمة «إيصال»، والفصحیح عنده أن يقال: (صَلَك)، وجمعه: صكاك وصكوك، أو يقال: (قَطَ) وهو الصلْك

(1) «المُثَلَّجَة» أطلقها مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على ما يقابل اللفظ الأجنبيّ «الفريزر».

(2) «أزاهير الفصحى في دقائق العربيّة» لعبّاس أبو السّعود، ص 193 - دار المعارف بمصر -.

(3) مجلة المجمع العلميّ العربيّ بدمشق، المجلّد الرابع، ج 3 ص 134.

وكتاب المحاسبة، كما في قوله تعالى: ﴿عَجَّلْ لَنَا فِطْنًا قَبْلَ يَوْمِ الْحِسَابِ﴾⁽¹⁾.
والجمع: قطوط⁽²⁾

كما يخطئ كلمتي «إيصال» و«وصل» صاحب كتاب «الكتابة الصحيحة»،
ويرى أن الصواب هو وصول⁽³⁾.

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة وضع كلمتي «الوصل» و«الإيصال» للخط
يُعطاه من أدى مالاً ونحوه إلى آخر سَنَدًا بتسليمه⁽⁴⁾.

ولا حرج علينا بعد هذا القرار المجعّي أن نقول مثلاً: «تسَلَّمْتُ وَصْلاً أو
إيصالاً بالمبلغ الذي دفعته»، و«احتفظ بهذا الوصل (أو بهذا الإيصال) فهو وثيقة
مهمّة».

(1) سورة ص: 16.

(2) «أزاهير الفصحى في دقائق العربية» لعبّاس أبو السعود، ص 193.

(3) «الكتابة الصحيحة» الزهدي جار الله، ص 332.

(4) «معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة» لمحمد العدناني، ص 724 - مكتبة لبنان -.

(172)

تصحیح «انْضَاف» و«انْفَسَد» و«انْعَدَم»

1 - یخطئ الحریری أن یقال: «انضاف إلیه»، و«انفسد علیه»، قال: «ویقولون: (انضاف الشيء إلیه) و(انفسد الأمر علیه)، وكلا اللفظین مَعْرَّةً لکاتبه والمتلفظ به، إذ لا مسأغ له فی كلام العرب، ولا فی مقاییس التصریف. ووجه القول أن یقال: (أضیف الشيء إلیه، و(فسد الأمر علیه).

والعلة فی امتناع (انْفَعَلَ) منهما أن مَبْنَى فعل المطاوعة المصوغ علی (انفعل) أن یأتی مطاوع الثلاثیة المتعدیة، كقولك: سَكَبْتُهُ فأنْسَكَب، وَجَدَبْتُهُ فأنْجَدَب، وَقُدَّتُهُ فأنْقاد، وسقته فانساق ونظائر ذلك. و(ضاف) و(فَسَد) إذا عُذِّیا بهمزة التقل فقلیل: أضاف وأفسد، صاراً رباعیین، فلهذا امتنع بناء (انفعل) منهما.

فإن قیل: نُقِلَ عن العرب ألفاظ من أفعال المطاوعة بنوها من (انفعل) فقالوا: انْزَعَجَ، وانْطَلَقَ وانْقَحَمَ، وانْحَجَرَ، وأصولها: أزعج وأطلق وأقحم وأحجر، فالجواب عنه أن هذه شذت عن القیاس المطرد والأصل المنعقد...⁽¹⁾.

لكن:

جاء فی لسان العرب فی مادة «ملد»:

«همزة أملود وإملید ملحقة ببناء عُسلوج وقطمیر بدلیل ما انضاف إلیها من زیادة الواو والياء معها»⁽²⁾. وذكر صاحب «معجم الأغلاط اللغویة المعاصرة» أن الألوسی ردّ علی الحریری تخطئته «انضاف» و«انفسد»، وذلك کتاب الألوسی: «كشف الطّرة»⁽³⁾.

(1) «درة الغواص فی أوهام الخواص» للحریری، ص 48:49 - دار نهضة مصر للطبع والنشر.

(2) «لسان العرب» لابن منظور، المجلد 3 ص 523 - دار لسان العرب -

(3) «معجم الأغلاط اللغویة المعاصرة» لمحمد العدناني، ص 400 - مكتبة لبنان.

وجاء في «أقرب الموارد»:

«لا يقال: (انفسد)، وقد ورد في اللسان في مادة «نغل»⁽¹⁾.

وقال في «تاج العروس»:

«ولم يُسمع عنهم (انفسد) في مطاوع (فسد)، وإلا فالقياس لا يأباه»⁽²⁾.

فقوله: «وإلا فالقياس لا يأباه» إشارة واضحة إلى أنه يمكن تخريجه وإجازته.

2 - ويخطئ صاحب كتاب «الأخطاء السائرة» لفظ «انعدم»، فلا يقال:

«انعدم الإخلاص بين الأصدقاء»، والصواب: عُدِمَ الإخلاص بين الأصدقاء»⁽³⁾.

لكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة أجاز «انعدم». وجاء في قراره:

«مع أنه ليس ثمة نص صريح على صحّة (انعدم)، إنّه يمكن إجازتها نظراً

لاستعمالها منذ قرون مضت، وللحاجة إليها في كثير من المجالات العصريّة»⁽⁴⁾.

(1) «ذيل أقرب الموارد في فصح العربيّة والشّوارد» للشّرتوني، ص 324.

(2) «تاج العروس من جواهر القاموس» لمحمد المرتضى الزبيدي، ج 2 ص 453 - منشورات الحياة، بيروت -.

(3) «الأخطاء السائرة في اللغة العربيّة» لخالد قوطرش وعبد اللطيف الأرناؤوط، ص 19 - مطبعة ابن زيدون، بدمشق -.

(4) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته السابعة والثلاثين المعقودة من 19 من ذي الحجة 1390 هـ الموافق 15 من فبراير، حتى 4 من المحرم 1391 هـ الموافق 2 من مارس 1971م.

(173)

تصحیح: «حضر حوالي عشرين عضواً»

یشیع فی لغة العصر مثل قولهم: «حضر حوالي عشرين عضواً»، و«أنفقت حوالي ألف دينار»، و«اشترك في المسابقة الأدبية حوالي تسعين طالباً». ويخطئ فريق من اللغويين هذا التعبير، ويقولون: إن الصواب أن يقال: «حضر زهاء عشرين عضواً» أو «نحو عشرين عضواً»، و«اشترك في المسابقة الأدبية نحو تسعين طالباً» أو «زهاء تسعين طالباً» و«أنفقت نحو ألف دينار».

قال الأستاذ عبد القادر المغربي عضو المجمع العلمي العربي بدمشق وعضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة: «ومنها قولهم: (له في ذمتي حوالي ألف قرش)، وصوابه: (نحو أو زهاء ألف قرش). أما حول وحوال وحوالي فهي ظروف مكان، وتُطلق على جهات الشيء المحيطة به، فيقال: اضطربت الأمواج حول السفينة وحوالها وحواليها»⁽¹⁾.

وحق يتضح للقارئ الكريم سبب التخطئة المذكورة، نمهد لذلك بهذه المقدمة:

الظرف قسمان: متصرف، وغير متصرف.

فالظرف المتصرف هو الذي يخرج عن الظرفية، فيكون مرفوعاً، أو منصوباً على غير الظرفية، أو مجروراً، أي تعتريه حالات الإعراب المختلفة التي لا يكون فيها ظرفاً؛ كأن يكون فاعلاً، أو نائباً للفاعل، أو مبتدأً، أو مفعولاً به، أو اسماً لإِنَّ أو إحدى أخواتها، أو اسماً لكان أو إحدى أخواتها، أو مجروراً بحرف

(1) «عثرات الأقلام» للأستاذ عبد القادر المغربي. مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد 4 الجزء 5 ص 227.

جزء، أو مجروراً بالإضافة... إلخ.

فكلمة «يوم» - مثلاً - تكون ظرف زمان في نحو: «سافرتُ يومَ الخميس»، وتكون فاعلاً في نحو: «أقبلُ يومَ العيد»، وتكون نائباً للفاعل في نحو: «قُضيَ يومٌ جميل»، وتكون مفعولاً به في نحو: «استقبلنا يومَ العيد»، وتكون اسماً لأنّ في نحو: «إنَّ يومَ العيد فرحٌ وسرور»، وتكون مجرورة بحرف الجرّ في نحو: «فرحنا بيوم العيد»... وهكذا تكون كلمة «يوم» ظرفاً، وتخرج عن الظرفية إلى حالات الإعراب الأخرى المختلفة، فهي لذلك ظرف زمان متصرف. وكلمة «يمين» - مثلاً - تكون ظرف مكان في نحو: «سِرَ يمينك»، وتكون مبتدأً في نحو: «يمينك فسيح»، وتكون اسماً لأنّ في نحو: «إنَّ يمينك متَّسعةٌ طُرْفُه»، وتكون مجرورة بحرف الجرّ في نحو: «انتبه إلى يمينك»، وتكون مجرورة بالإضافة في نحو: «جهةٌ يمينك مزدحمة»... وهكذا تقع كلمة «يمين» ظرف مكان، وتخرج عن الظرفية إلى حالات أخرى كما مثّلنا، فهي لذلك ظرف مكان متصرف.

أمّا الظرف غير المتصرف فلا يكون إلّا ظرفاً أو شبه ظرف مجروراً بـ «مِنْ»، ولا يخرج عن الظرفية إلى حالات الإعراب الأخرى كالمصرف مثال ظرف الزمان غير المتصرف: قطّ، عَوْض. ومثال ظرف المكان غير المتصرف: فوق، تحت. بعد هذا التمهيد نقول:

الَّذِينَ يَخْطِئُونَ أَنْ يَقَالَ: «حَضَرَ حَوَالِي عَشْرِينَ عَضْوًا» يَبْنُونَ تَخْطِئَتَهُمْ عَلَى أَنَّ «حَوَالِي» ظَرْفُ مَكَانٍ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ، وَهُوَ هُنَا فَاعِلٌ، وَالظَّرْفُ غَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ لَا يَكُونُ فَاعِلًا وَلَا غَيْرَهُ مِنْ حَالَاتِ الْإِعْرَابِ غَيْرِ الظَّرْفِيَّةِ، فَوَجِبَ لِذَلِكَ أَنْ نَبْحَثَ عَنْ ظَرْفِ مَكَانٍ مُتَصَرِّفٍ مُنَاسِبٍ لِيَكُونَ فَاعِلًا لِلْفِعْلِ «حَضَرَ»، وَذَلِكَ مِثْلُ: نَحْوِ، وَزُهَاءُ، فَنَقُولُ: «حَضَرَ نَحْوُ عَشْرِينَ عَضْوًا» أَوْ «حَضَرَ زُهَاءُ عَشْرِينَ عَضْوًا»، «وَأَنْفَقْتُ نَحْوَ عَشْرِينَ دِينَارًا» أَوْ «زُهَاءُ عَشْرِينَ دِينَارًا»، وَاعْتَمَدْتُ فِي

بحثي على نحوِ خمسين مرجعاً» أو «على زهاءِ خمسين مرجعاً». لكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: «حضر حوالي عشرين عضواً». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب ما يأتي:

«يجري على أقلام بعض الكتاب مثل قولهم: (حضر حوالي عشرين طالباً)، ويقول بعض النقاد: إنّ من الخطأ استعمال لفظة (حوالي) في هذا الموطن وأمثاله، وإنّ الصواب فيه استعمال كلمة (زهاء) أو (نحو)، لأنّ (حوالي) ظرف غير متصرّف، ولا يُستعمل إلّا في المكان.

وانتهت اللّجنة بعد دراسة المسألة ومناقشتها من مختلف جهاتها إلى إجازة استعمال (حوالي) في غير المكان».

وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بالأكثرية⁽¹⁾. وقال مقرّر لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع مؤضّحاً القرار:

«إنّ اللّجنة توقّفت في تسويغ استعمال كلمة (حوالي) عند ثلاثة آراء هي: الرّأي الأوّل: أن يكون الفاعل محذوفاً على الإطلاق. وهذا رأي الكسائيّ، وتابعه فيه السّهيليّ وهشام الضّير⁽²⁾ وابن مضاء⁽³⁾. ويُسْتَدَلّ عليه بشواهد من القرآن والحديث والتّثر والشّعر.

الرّأي الثّاني: أن يكون الفاعل ضميراً، ولم يوافق عليه الكسائيّ، لأنّه يرى

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الأربعين المعقودة من 25 فبراير، حتى 11 مارس 1974م.

(2) هو هشام بن معاوية أبو عبدالله، نحويّ ضير من أهل الكوفة. كتب في النحو «الحدود» و«المختصر» و«القياس». توفيّ سنة 209هـ.

(3) هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء القرطبيّ، عالم باللّغة، وله شعر. من كتبه: «تنزيه القرآن عما لا يليق من البيان» و«المشرق في إصلاح المنطق» في التّحو، والرد على التّحاة». توفيّ سنة 592 هـ في أشبيلية.

أنّ الإضمار لا يجوز قبل الذّکر.

الرّأي الثّالث: أنّ الفاعل مستتر في الفعل استفاد منه، كما في الحديث: «لا يشرب الخمر...» أي لا يشرب الخمر شاربها⁽¹⁾.

(1) مجلة المجمع العلميّ العربيّ بدمشق، المجلّد 49 ج 2 ص 447.

(174)

تصحیح: «جاءوا واحداً واحداً»

يُخَطِّئُ الحَرِيرِيُّ فِي «دَرَّةِ الْغَوَاصِ» أَنْ يُقَالَ مِثْلًا: «جاءَ الطَّلِبَةُ واحداً واحداً». قال:

«ويقولون: قَدِمَ الْحَاجُّ واحداً واحداً، أو اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وثَلَاثَةً ثَلَاثَةً، وأَرْبَعَةً أَرْبَعَةً»، وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ فِي مِثْلِهِ: «جاءوا أَحَادَ، وَثُنَاءً، وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ»، أو يُقَالَ: «جاءوا مَوْجِدَ، وَمَثْنً، وَمَثْلَثَ، وَمَرْبَعَ»، لِأَنَّ الْعَرَبَ عَدَلَتْ بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ إِلَى هَذِهِ الصَّيْغِ لِتَسْتَعْنِي بِهَا عَنْ تَكَرُّرِ الْأَسْمِ، وَيدَلُّ مَعْنَاهَا عَلَى مَا يَدُلُّ مَجْمُوعُ الْأَسْمِ عَلَيْهِ، وَلِهَذَا امْتَنَعَ أَنْ يَقُولُوا لِلوَاحِدِ: هَذَا أَحَادٌ، وَلِاثْنَيْنِ: هُمَا مَثْنً، وَلَمْ يَمْتَنِعُوا مِنْ ذَلِكَ إِلَّا لِزِيَادَةِ مَعْنَى فِي أَحَادٍ عَلَى وَاحِدٍ، وَفِي ثُنَاءٍ عَلَى اثْنَيْنِ ..⁽¹⁾.

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز مثل قولهم: «جاءوا واحداً واحداً». وجاء في قرار لجنة الأصول بالمجمع ما يأتي:

«يُخَطِّئُ فَرِيقٌ مِنَ التَّقَادِ قَوْلَ بَعْضِ الْكُتَّابِ: (جاءوا واحداً واحداً)، عَلَى أَسَاسِ أَنَّ الصَّوَابَ: (جاءوا وَحَادَ) أَوْ (جاءوا مَوْجِدَ).

وَقَدْ دَرَسَتْ اللَّجْنَةُ هَذَا، وَأَقَرَّتْ أَنَّ (وَاحِدَ وَمَوْجِدَ) مَعْدُولٌ بِهِمَا عَنْ: (وَاحِدٍ وَاحِدٍ) وَمَا يُشَبِّهُهُ. وَهَذَا الْعُدُولُ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْأَصْلِ، لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ الْمَعْدُولِ وَالْمَعْدُولِ عَنْهُ جَائِزٌ كَمَا مَرَّ فِي (عَامِرٍ وَعَمْرٍ).

وَلِهَذَا تُقَرَّرُ اللَّجْنَةُ أَنَّ التَّعْبِيرَ وَمَا يُشَبِّهُهُ صَحِيحٌ.

وَقَدْ وُفِّقَ مَجْمَعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى هَذَا الْقَرَارِ⁽²⁾.

(1) «دَرَّةُ الْغَوَاصِ فِي أَوْهَامِ الْخِرَاصِ» لِلْحَرِيرِيِّ، مِنْ 200 - دَارُ نَهْضَةِ مِصْرَ لِلطَّبْعِ وَالنَّشْرِ -.

(2) مُؤْتَمَرُ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ فِي دَوْرَتِهِ التَّاسِعَةِ وَالثَّلَاثِينَ الْمَعْقُودَةِ مِنْ 9 - الْمَوَافِقِ 12 مِنْ فَبْرَايِرَ، حَتَّى 22 مِنْ الْمَحْرَمِ 1393 هـ، الْمَوَافِقِ 26 مِنْ فَبْرَايِرَ 1973 م.

(175)

تصحیح: «لَقِيتُ فُلَانًا صُدْفَةً» و«مُصَادَفَةً»

تشیع في لغة العصر كلمة «صُدْفَة» وكلمة «مُصَادَفَة»، فيقال مثلاً: «كنت في السُّوق فلقيت خالداً صُدْفَة» أي عرضاً بلا سابق موعد أو تدبير، و«رأيت سعيداً في الطَّرِيق مُصَادَفَة».

وينكر بعضهم استعمال كلمة «صُدْفَة» - بضمّ الصاد وسكون الدال وفتح الفاء - لأنها لم ترد في معجمات اللّغة.

أمّا «المُصَادَفَة» فمصدر للفعل «صَادَفَ»، وهو وارد في المعجمات، ولكن بمعنى: (وَجَدَ وَقَابَلَ) من غير قيد بالعرض والاتّفاق.

وصحّح مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة كلمتي «الصُدْفَة» و«المُصَادَفَة» فيما تستعملان فيه حديثاً من معنى وقوع الشّيء عرضاً بلا سابق موعد. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يشيع في الاستعمال العصريّ لفظ (الصُدْفَة) و(المُصَادَفَة) لمعنى حدوث الشّيء والوقوع عليه عرضاً واتّفاقاً دون قصد أو عمد.

وقد يؤخذ على هذا أنّ المعجمات لم تُثبت صيغة (الصُدْفَة)، وأنّ المعنى الذي ذكرته للمُصَادَفَة - وهو مطلق وجدان الشّيء وملاقاته - يختلف عن دلالتها العصريّة التي تقيّد الاستعمال بالعرض والاتّفاق.

غير أنّه يمكن القول بصحّة الاستعمال المعاصر للمُصَادَفَة، استناداً إلى أنّ كتب اللّغة تفسّر الموافقة بأنّها المُصَادَفَة. يقول الصّاغاني: (يقال: أَوْفَقَ لزيد لقائونا، أي كان مُصَادَفَة). ويزيد الزّبيديّ قوله: (ومُصَادَفَة).

ومن قول العرب: وافقت فلاناً بموضع كذا: أي صادفته.

هذا إلى أن كُلاً من الموافقة والاتفاق قد استعملتا منذ عصر أبي حيّان ومسكويه بمعنى حدوث الشيء أو وقوعه بغير قصد أو تدبير.

على أن القول بأنّ (المصادفة) مطلق الوجود، لا يمنع استعمالها في معنى الوجود المقيّد بنفي العمد أو القصد أو التدبير، واللّغة تأنس بتخصيص العام وتقييد المطلق في بعض مقامات التعبير.

أمّا (الصّدفة) فلا مانع من قبولها باعتبارها مصدراً مُستَحْدَثاً من الفعل: (صَدِفَ) بوزن: (فَرِحَ)، مثل: قَوِي قُوّة، أو باعتبارها اسم مصدر من (صادف) مثل: الفُرْقَة والخُلُطَة: من المفارقة والمخالطة.

ولهذا ترى اللّجنة إجازة استعمال (الصّدفة) و(المصادفة) في المعنى الذي يستعمله المعاصرون فيه⁽¹⁾.

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسة والأربعين المعقودة من 21 من فبراير حتى 12 من مارس 1979م.

(176)

تصحيح: «حَتَّى أَنْتَ يَا صَدِيقِي»

و«لَمْ يَقْرَأْ حَتَّى الصَّحْفِ»

1 - شاع على أقلام الكاتبين والأدباء مثل قولهم: «حَتَّى أَنْتَ يَا صَدِيقِي!». وأظنَّ أنَّ هذا التعبير انتقل إلى العربيَّة منذ أن تُرجمت مسرحيَّة «شكسبير» المشهورة: «عُطِيل» حيث جاء في حوارها: «حَتَّى أَنْتَ يَا بروتس؟».

وينكر بعضهم هذا التعبير لأنَّه دخيل غريب عن تركيب الحملة العربيَّة، إذ لم يرد في كلام العرب أن تكون «حَتَّى» في صدر الجملة، لأنَّ ما بعدها غاية لما قبلها، ولم يسبقها هنا شيء حتَّى يكون ما بعدها غاية له، كما لم يُعْهَد في كلام العرب دخول «حَتَّى» على ضمير رفع منفصل، وهو في المثال: «أَنْتَ».

لكن مجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة أجاز هذا التعبير: «حَتَّى أَنْتَ يَا صَدِيقِي!». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يشيع في اللُّغة المعاصرة مثل قولهم: (حَتَّى أَنْتَ يَا صَدِيقِي!)، (حَتَّى أَنْتَ يَا رَفِيقَ الْجِهَادِ!).

ويؤخذ على هذا التعبير أنَّ «حَتَّى» لم يُؤثِّر دخولها على ضمير رفع منفصل أو اسم مرفوع في المشهور من قواعد العربيَّة، ولم يرد قبلها كلام فتكون غاية له. وترى اللُّجنة إجازة التعبير، استناداً إلى ما قاله ابن هشام في تعليقه على بيت الفرزدق:

فَوَاعَجَبَا حَتَّى كَلِيبٌ تَسُبُّنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ مُجَاشِعُ
فقدّر جملة ليكون ما بعد (حَتَّى) غاية لها: (فَوَاعَجَبَا يَسُبُّنِي النَّاسُ حَتَّى كَلِيبٌ تَسُبُّنِي).

- وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بالأكثرية⁽¹⁾
- 2 - واتّخذ المجمع أيضاً قراراً آخر بشأن «حتّى» في مثل قول المعاصرين: «لم يقرأ حتّى الصّحف». وجاء في قرار لجنة الأصول بالمجمع ما يأتي:
- «تجيء (حتّى) في بعض التعبيرات للمعاصرين غير مسبقة بمذكور يصح أن يكون ما بعد (حتّى) غاية له. ومن أمثلة ذلك:
- أ - الهزيمة اليوم تهدّد إسرائيل، يعترف بذلك حتّى المتعاطفون معها.
- ب - مجلس الأمن ينعقد وينفضّ دون أن يُعرّض عليه حتّى مشروع قرار.
- ج - لم يقرأ حتّى الصّحف.
- د - ترك الخلاف أثره حتّى على العلاقات بين البلدين.
- هـ - لم ينجح في أن يكون حتّى عضواً في مجلس القرية.
- وقد رأت اللّجنة أنّ (حتّى) في الأمثلة السّابقة عاطفة، والمعطوف عليه محذوف مفهوم من المقام».
- وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بالأكثرية⁽²⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّابعة والأربعين المعقودة من 8 من ربيع الآخر الموافق 23 من فبراير، حتى 3 من جمادى الأولى 1401 هـ الموافق 9 من مارس 1981م.

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة من دورته الثالثة والأربعين المعقودة من 3 من ربيع الأول الموافق 21 من فبراير، حتى 17 من ربيع الأول 1397 هـ الموافق 7 من مارس 1977م.

(177)

تصحيح «المأذون» و«المحجور»

1- يَخْطِئُ بعضهم أن يقال: «المأذون» - وهو مُؤْتَقَّ عقود الزَّواج -، ويرى أنَّ الصَّواب أن يقال: «المأذون له». وقبل أن نبين حجة هذه التَّخْطئة، نقدِّم لذلك بتوضيح. اسم المفعول - في أي صيغة من صيغه - لا بدَّ له من نائب فاعل، فهو كالفعل المبني للمجهول لا يستغني عن نائب للفاعل. واسم المفعول المشتق من الفعل المتعدّي بنفسه إلى المفعول به قد يكون نائب فاعله ظاهراً كما في قولك: «إنَّ خليلاً محمودة سيرته مرَّضيٌّ عمله»، و«يُعْجِبُنِي خالد لأنَّه مُنْظَمٌ وقته مضبوطة مواعيده». وقد يكون مضمراً كما في قولك: «سيرة خالد محمودة» أي محمودة هي، و«وقت خليل مُنْظَمٌ» أي منظم هو.. أمَّا الفعل الَّذي لا يتعدّى بنفسه إلى المفعول به، ويتعدّى بحرف الجرِّ، فلا بدَّ في اسم المفعول منه أن يُذكر بعده الجارَّ والمجرور، لأنَّ الجارَّ والمجرور يقوم في هذه الحالة مقام نائب الفاعل لاسم المفعول. تقول مثلاً: «الكرسيُّ مجلس عليه»، بذكر الجارَّ والمجرور «عليه» بعد اسم المفعول «مجلس»، ولا يجوز أن يقال: «الكرسيُّ مجلس». وتقول: «هذا الأمر مختلف فيه» - بفتح اللام في مختلف - بذكر الجارَّ والمجرور «فيه» بعد اسم المفعول «مختلف» -، ولا يقال: «هذا الأمر مختلف» بلا ذكر للجارَّ والمجرور، لأنَّ الفعل «اختلف» الَّذي اشتقَّ منه اسم المفعول «مختلف» يتعدّى بحرف الجرِّ «في» ولا يتعدّى بنفسه إلى المفعول به... وهكذا تقول: «مسموح به»، و«معفو عنه»، و«مذهب به»، و«محكوم له»، و«محكوم عليه» و«معتدى عليه»... والَّذي يَخْطِئُ كلمة «المأذون» يقول: إنها صيغة اسم المفعول من الفعل «أذن» الَّذي يتعدّى بحرف الجرِّ اللام ولا يتعدّى بنفسه إلى المفعول به. قال الله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ﴾⁽¹⁾. وقال: ﴿فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأَذَنْ لَمَنْ شِئْتَ

(1) سورة التوبة: 43.

مِنْهُمْ»⁽¹⁾، وقال تعالى: ﴿أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلِمُوا﴾⁽²⁾. وعليه يقال في اسم المفعول من «أذن»: مأذون له، فنقول مثلاً: «أنت مأذون لك في الإجازة». و«فلان هو المأذون له في توثيق عقود الزواج»، ولا يجوز حذف الجار والمجرور بعد كلمة «مأذون» - عند صاحب التخطئة - لأنَّ اسم المفعول يبقى في هذه الحالة بلا نائب للفاعل.

لكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة أجاز كلمة «المأذون» بلا ذكر للجار والمجرور بعدها. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يُخْطِئُ بعض التّقاد استعمال المعاصرين لهاتين الصّيغتين في مثل قولهم: (القضيّة المشتركة) و(المأذون الشرعيّ)، بناء على أنّ كلّاً منهما قد اشتقّ من فعل يتعدّى بالحرف، فيجب اتّباع صيغة المفعول فيهما بالجار والمجرور ليقال: (المشترك فيها) و(المأذون له).

درست اللّجنة هذا، وانتهت إلى إجازة هاتين الصّيغتين وما يجري مجراهما، لأنّ الكلام فيهما على الحذف والإيصال، أي حذف حرف الجرّ واستتار الضمير في اسم المفعول، وهو ما أجازته «ابن جيّ» في خصائصه، واستشهد له بقول لبيد⁽³⁾:

(التّاطق المبروز والمختوم)⁽⁴⁾، أي (المبروز به) كما قال ابن جيّ. ومثله قول

(1) سورة النور: 62.

(2) سورة الحج: 39.

(3) هو أبو عقيل لبيد بن ربيعة العامريّ، شاعر جاهليّ مُجيد، وقائد وفارس من أجواد العرب وحكمائهم وفُتّاكهم، وهو من شعراء المعلّقات، وشهد له التّابغة وهو غلام بأنّه أشعر هوازن. وأدرك الإسلام فأسلم وحسن إسلامه، وحفظ القرآن، وهجر الشعر، ولو يرو له في الإسلام غير بيت واحد: هو:

ما عاتب الحرّ الكريم كنفسه والمرء يصلحه الجليس الصّالحُ

وتوفي في الكوفة سنة 41 هـ عن مئة وثلاثين سنة:

(4) هذا عجز البيت. صدره: «أو مُذْهَبٌ جُدُّ على ألواحه».

بشّر بن أبي حازم⁽¹⁾:

(إلى غير موثوق من الأرض تذهب)⁽²⁾ أي (موثوق به).
هذا إلى أنّ السّماع قد ورد نصّاً في استعمال (المشترك) كما استعمله
المعاصرون، وذلك ما ذكره صاحب (الأساس) من قول زهير:
ما إن يكاد يُخَلِّيهم لِوَجْهَتِهِمْ تخالُجُ الأمر، إنّ الأمر مُشْتَرِكُ
وأورد الميداني في أمثاله:

يا ذا البِجاد الحُلْكُ والزَّوجة المُشْتَرِكُ
لهذا ترى اللّجنة إجازة استعمال (المشتركة) و(المأذون) في المعنى الّذي
يُسْتعملان فيه لدى المعاصرين.

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽³⁾.

2 - ومن قبيل تخطئة «المأذون»، تخطئة بعضهم كلمة «المحجور»، بحجة أنّ
الصّواب: «المحجور عليه»، لأنّه من قولهم: «حَجَرَ القاضي على الصّغير أو
السّفيه»، فالصّغير أو السّفيه: «محجور عليه»، بذكر الجارّ والمجرور.

ويقال في تصحيح كلمة «المحجور» بلا ذكر للجارّ والمجرور بعدها ما قيل في
تصحيح «المأذون»، بأنّ الكلام فيه على الحذف والإيصال كما جاء في قرار مجمع
اللّغة العربيّة بالقاهرة المذكور آنفاً. يضاف إلى ذلك أنّ من المعجمات ما صحّح

(1) هو أبو نوفل بشر بن أبي خازم عمرو بن عوف الأسدي، شاعر جاهليّ شجاع. مات قتيلاً في غارة
على بني صعصة بن معاوية في نحو سنة 92 ق. هـ

(2) هذا عَجَز البيت، وصدّره: لَتَحْتَمِلُنَّ بِاللَّيْلِ مِنْكُمْ طَعِينَةً. وقبله:

لئن شَبَّت الحربُ العَوانُ التي أرى وقد طال إبعادُ بها وترهُبُ

«الخصائص» لابن جني، ج 1 ص 193 - دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت -.

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة القاهرة في دورته الثّالثة والأربعين المعقودة من 3 من ربيع الأوّل
الموافق 21 من فبراير، حتى 17 من ربيع الأوّل 1397 هـ الموافق 7 من مارس 1977م.

«المحجور»:

ففي «المغرب على المعرب» للمطرزي:

«الحجر: المنع، ومنه: حجر عليه القاضي في ماله، إذا منعه من أن يفسده، فهو محجور عليه، وقولهم: «المحجور يفعل كذا» على حذف الصلة كالمأذون، أو على اعتبار الأصل»⁽¹⁾.

وفي «المصباح المنير»:

«حَجَر عليه (حَجْرًا) من باب قَتَلَ: منعه التَّصَرُّف، فهو (محجورٌ عليه)، والفقهاء يحذفون الصِّلة تخفيفاً لكثرة الاستعمال ويقولون: (محجور)، وهو سائع»⁽²⁾.

وفي «أقرب الموارد»:

«حَجَر عليه القاضي في ماله: منعه من أن يتصرّف فيه ويُفسده، فهو (حاجر) وذلك (محجور عليه) و(محجور) على حذف الصِّلة اختصاراً، ومثله: المأذون والمُشْتَرَك، والأصل: المأذون له والمُشْتَرَك فيه»⁽³⁾.

(1) «المغرب على المعرب» للمطرزي، ص 103 - دار الكتاب العربي، بيروت.

(2) «المصباح المنير» للفيومي، ص 121 - المكتبة العلمية، بيروت -

(3) «أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد» للشرتوني، ج 1 ص 165

(178)

تصحیح «المحسوسات»

يَخْطِئُ بعض اللّغويين كلمة «المحسوسات»، ويقولون: إنّ الصّواب: «المُحَسَّات»، لأنّه اسم مفعول من «أَحَسَّ» الرّباعي، فيجب أن يكون على وزن «مُفْعَل» أي «مُحَسَّ» - بضمّ الميم وفتح الحاء - كما نقول في اسم المفعول من «أَعَدَّ»: مُعَدَّ، ومن «أَسَرَّ»: مُسَرَّر، ومن «أَبَرَّ»: مُبَرَّر. قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾⁽¹⁾ وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ﴾⁽²⁾.

أما الفعل الثلاثي «حَسَّ» فمعناه «قتل واستأصل». ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ﴾⁽³⁾، أي تستأصلونهم قتلاً، واسم المفعول منه: «محسوس».

ولكن:

جاء في «أقرب الموارد»:

«.... وَحَسَّ الشَّيْءَ حَسًّا: عَلِمَهُ وَشَعَرَ بِهِ وَأَذْرَكَ»⁽⁴⁾

وفي «المصباح المنير»:

«أَحَسَّ به: على معنى (شعر به)، و(حَسَسْتُ) به من باب (قتل) لغةً فيه...»

ويقال: حَسَسْتُ الخبر من باب (قتل) فهو محسوس، والجمع: (محسوسات)⁽⁵⁾.

(1) سورة آل عمران: 52.

(2) سورة الأنبياء: 12.

(3) سورة آل عمران: 152.

(4) «أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد» للشتوتني، ج 1 ص 190.

(5) «المصباح المنير» للقيومي، ص 135 - المكتبة العلمية، بيروت.

وفي «القاموس المحيط»:

«وَحَسَنْتُ الشَّيْءَ: أَحْسَنْتُهُ»⁽¹⁾.

وفي «المعجم الوسيط»:

«وَحَسَّ الشَّيْءَ، وَحَسَّ بِالشَّيْءِ: أدركه بإحدى حواسه.. و(المحسوس):

المُدْرَك بإحدى الحواس الخمس»⁽²⁾.

يتبين مما سبق أنه لا مانع من استعمال «المحسوسات» كالمَحَسَّات.

(1) «ترتيب القاموس المحيط» للطاهر الزاوي، ج 1 ص 640 - الدار العربية للكتاب -

(2) «المعجم الوسيط» المجمع اللغة العربية القاهري، ج 1 ص 172 - 173 - المكتبة العلمية، طهران.

(179)

تصحیح: «تسییس» و«تحجیم»

1 - تُسْتَعْمَلُ فِي لُغَةِ الْعَصْرِ كَلِمَةُ «تَسْيِيسٍ» أَيْ جَعَلَ الشَّيْءَ سِيَاسِيًّا، فَيُقَالُ مِثْلًا: «تَسْيِيسُ الْأُمُورِ الْأَقْتَصَادِيَّةِ أَصْبَحَ سِمَةً مِنْ سِمَاتِ الْعَصْرِ»، وَ«حَاوَلْتُ دَوْلَةً كَذَا تَسْيِيسَ مَسْأَلَةَ هِجْرَةِ الْأَجَانِبِ إِلَيْهَا».

وَيُؤْخَذُ عَلَى كَلِمَةِ «تَسْيِيسٍ» أَنَّهَا بِالْيَاءِ، وَالْقِيَاسُ أَنَّهَا بِالْوَاوِ: «تَسْوِيسٌ»، لِأَنَّهَا مِنَ الْفَعْلِ: «سَاسَ يَسُوسُ»، فَهُوَ فَعْلٌ مَعْتَلٌّ الْعَيْنِ بِالْوَاوِ، وَمَصْدَرُهُ «السَّوْسُ» بِالْوَاوِ أَيْضًا.

لَكِنْ مَجْمَعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ أَجَازَ كَلِمَةَ «تَسْيِيسٍ» بِالْيَاءِ كَمَا تُسْتَعْمَلُ فِي لُغَةِ الْعَصْرِ. وَجَاءَ فِي قَرَارِ لَجْنَةِ الْأَلْفَاظِ وَالْأَسَالِبِ بِالْمَجْمَعِ مَا يَأْتِي:

«تَشْيِيعُ كَلِمَةِ (تَسْيِيسٍ) مِنْ: سَاسَ الرِّعْيَةَ يَسُوسُهَا سِيَاسَةً، إِذَا قَامَ عَلَيْهَا وَمَلَكَ أَمْرَهَا، وَالْمَصْدَرُ: (السَّوْسُ) وَ(السِّيَاسَةُ)، فَكَانَ الْقِيَاسُ يَقْتَضِي أَنْ يُقَالَ: تَسْوِيسٌ لَا تَسْيِيسٌ.

وَتَرَى اللَّجْنَةُ قَبُولَ هَذِهِ الصِّيغَةِ عَلَى أَسَاسِ أَنَّ اللُّغَةَ كَثِيرًا مَا تَقْلِبُ الْوَاوِيَّ وَالْيَاءَ وَآوًا، كَمَا فِي (دُنْيَا)، وَ(عُلْيَا)، وَ(مُوقِنَ)، وَ(مُوسِرَ). وَتَلْجَأُ لَذَلِكَ حِينَ يَكُونُ لَهَا اسْتِعْمَالَانِ كَمَا هُوَ الشَّانُ فِي (تَسْيِيسٍ)، فَإِنَّ كَلِمَةَ (تَسْوِيسٍ) تَوْهَمُ الِاسْتِعْمَالَ الشَّائِعَ فِي الْعَامِّيَّةِ وَهُوَ وَقُوعُ السَّوْسِ فِي الْخَشَبِ أَوْ الطَّعَامِ. وَفِرَارًا مِنْ هَذَا اللَّبْسِ شَاعَتْ عَلَى الْأَلْسِنَةِ كَلِمَةُ (تَسْيِيسٍ) مِنَ السِّيَاسَةِ، وَهُوَ اسْتِعْمَالٌ مَقْبُولٌ».

وَقَدْ وَافَقَ مَجْمَعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ عَلَى هَذَا الْقَرَارِ⁽¹⁾.

2 - وَتُسْتَعْمَلُ فِي لُغَةِ الْعَصْرِ أَيْضًا كَلِمَةُ «تَحْجِيمٍ» أَيْ إِعْطَاءُ الشَّيْءِ وَزْنَاً أَوْ

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الثالثة والخمسين المعقودة من 24 من جمادى الآخرة الموافق 23 من فبراير، حتى 9 من رجب 1407 هـ الموافق 9 من مارس 1987 م.

حَجْماً مُعَيَّناً فيقال مثلاً: «تَحْجِيمُ المشكلات الاجتماعية يساعد على حصرها»، و«حاول مؤلّف الكتاب تحجيم دَوْر فلان في حركة الجهاد».

ويؤخذ على كلمة «تَحْجِيم» أنّها مصدر الفعل «حَجَمَ» - بتشديد الجيم - وليس في العربية «حَجَمَ» بالتضعيف، والوارد فيها هو الفعل «حَجَمَ» الثلاثي المخفّف، وهو بعيد في معناه عن المراد بالتَحْجِيم في الاستعمال المعاصر. يقال حَجَم الشيء: شَرَطه، وهو «حَجَّام»، وصناعته «الحجامة».

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز كلمة «التَحْجِيم» في المعنى الذي تُسْتَعْمَل به في الوقت الحاضر. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«تَشِيع كلمة (تَحْجِيم) بمعنى إعطاء الفكرة حجماً صغيراً أو كبيراً، ولا توجد الكلمة في المعاجم، وإنّما الموجودة فيها: (حَجَمَ).

وترى اللجنة قبولها على أساس أنّها تُحْتَمَت من الاسم الجامد (حَجَمَ)، أخذاً بتسويغ الاشتقاق من أسماء الأعيان».

وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الثالثة والخمسين السابقة.

(180)

تصحیح: «اعْتَذِرْ فُلَانٌ عَنِ الحُضُورِ»

و«اعتذر من ذنبه» أو «عن ذنبه»

1 - يَخْطِئُ بعضهم أنَّ يقال: «اعتذر فلان عن الحضور»، والصواب أن يقال: «اعتذر فلان عن عدم الحضور» أو «اعتذر فلان عن الغياب» أو «اعتذر فلان عن التَّخَلُّفِ»، لأنَّ معنى «اعتذر»: طلب قبول عذره، والذي يَعْتَذِرُ منه فلان هو عدم حضوره أي تخلفه.

لكن مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: «اعتذر فلان عن الحضور». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يَخْطِئُ بعض التَّقَادُّ قول القائل: «اعتذر عن الحضور» على أساس أنَّ الصَّواب فيه أن يقال: «اعتذر عن التَّخَلُّفِ» كما أثبتت المعجمات. وترى اللِّجنة أنَّ الأسلوب المعاصر: «اعتذر عن الحضور» جائز أيضاً، وأنَّه مُوجَّهٌ بأنَّ الكلام فيه على حذف مضاف، أي عن عدم الحضور، أو على أنَّ (عن) فيه للمجاوِزة، والمعتذر يعتذر لأنَّه تجاوز الحضور الذي كان ينبغي ألاَّ يتجاوزه». وقد وافق مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة على هذا القرار على أن يُضاف إليه ما يأتي:

«على أنَّه من الخير أن يعتذر المرء عن عدم الحضور»⁽¹⁾

2 - ويَخْطِئُ الدَّكتور مصطفى جواد أن يقال: «اعتذر عن التَّقْصِيرِ»، والصَّواب عنده أن يقال: «اعتذر من التَّقْصِيرِ» - باستعمال «مِنْ» لا «عن» -.

(1) مؤتمر اللغة العربيَّة بالقاهرة في دورته الأربعين المعقودة من 25 من فبراير، حتى 11 من مارس 1974 م.

ويحتج الدكتور مصطفى جواد بما جاء في «المختار الصحاح»: «اعتذر من الذنب». وبما جاء في «لسان العرب»: «واعتذر من ذنبه: تَنَصَّلَ».

ويرى الدكتور مصطفى جواد أنَّ «عن» تُستعمل مع «اعتذر» ومصدره لإفادة معنى التَّيَابَة، فيقال: «اعتذر زيدٌ عن عمرو من الذَّنْب الذي جنَّاه»⁽¹⁾.
أي ناب زيد عن عمرو في الاعتذار -.

ولكن:

جاء في «المصباح المنير»: «اعتذر عن فعله»: أظهر عذره»⁽²⁾.

وفي «المعجم الوسيط»: «اعتذر إليه: طلب قبول معذرتة. ويقال: اعتذر من ذنبه واعتذر عن فعله: تَنَصَّل واحتج لنفسه»⁽³⁾.

وفي «أقرب الموارد»: اعتذر عن فعله ومن فعله: أبدي عذره واحتج لنفسه»⁽⁴⁾.

فالوجهان إذن جائزان «اعتذر من ذنبه» و«اعتذر عن ذنبه»، ومجيء حرف جرٍّ بمعنى حرف جر آخر كثير في اللغة، والسَّيَاق هو الَّذِي يفيد أن «عن» مع «اعتذر» لمعنى التَّيَابَة أو لا.

(1) «قل ولا تقل» للدكتور مصطفى جواد، ج 1 ص 109 - مطبعة أسعد، بغداد

(2) «المصباح المنير» للقيومي، ص 398 - المكتبة العلمي، بيروت -

(3) «المعجم الوسيط» لمجمع اللغة العربية القاهري، ج 2 ص 596.

(4) «أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد» للشرتوني، ج 2 ص 756.

(181)

تصحیح: «وثائقي» و«كُتبي» و«أخلاقي» و«أدباني»

1 - تدعو الحاجة في هذا العصر إلى أن ننسب إلى جمع التّكسير الباقي على جمعيّته، تفریقاً بين النّسبة إلى الجمع والنّسبة إلى المفرد، فنقول مثلاً: «القانون الدّوليّ» نسبة إلى الدّول، و«الشّريط الوثائقيّ» نسبة إلى الوثائق، و«التّشريعات العمّاليّة» نسبة إلى العمّال، و«المبادئ الأخلاقيّة» نسبة إلى الأخلاق، و«الألعاب الصّبيانيّة» نسبة إلى الصّبيان، و«النّشاط الشّبابيّ» نسبة إلى الشّباب، و«التّجمّع الطّلابيّ» نسبة إلى الطّلاب.. وهكذا.

ويمنع كثير من اللّغويّين أن يُنسب إلى جمع التّكسير الباقي على دلالة الجمع، ويقولون: إنّ الصّواب أن يُنسب إلى المفرد لا إلى الجمع، فنقول في النّسبة إلى «مدارس»: مدرسيّ لا: مدرسيّ، وفي النّسبة إلى «شوارع» شارعيّ لا شوارعيّ، وفي النّسبة إلى «طّلاب»: طالبيّ لا: طلابيّ، وفي النّسبة إلى «عمّال»: عامليّ لا: عمّاليّ، وهكذا نرجع بجمع التّكسير إلى مفرده فننسب إليه.

ويستثنون من ذلك صيغة جمع التّكسير الدّال على المفرد، فنسب إلى لفظه منعاً للّبس، فكلّمة «الجزائر» - مثلاً - على صيغة جمع التّكسير، ولكنّها دالة على مفرد وهو القطر العربيّ المعروف بهذا الاسم، فنقول في النّسبة إلى «الجزائر»: الجزائريّ، بلا تغيير، لأنّنا لو نسبنا إلى مفرده قلنا «الجزيريّ» لالتبس الأمر بالنّسبة إلى «الجزيرة». وكذلك كلّمة «الأهرام»، صيغتها صيغة جمع التّكسير، ومعناها مفرد، لأنّها علّمت على الصّحيفة المصريّة المشهورة، فنقول في النّسبة إلى «الأهرام»، الأهراميّ، بلا تغيير، لأنّنا لو قلنا «الهرميّ» لالتبس ذلك بالنّسبة إلى المفرد «الهرم»، وهو غير مقصود ... ومثل ذلك: «الأنصاريّ»، و«المدائنيّ»، و«السّواحيّ».

وهذا الرأی فی مسألة النسبة إلى جمع التکسیر وضرورة النسبة إلى مفردة، إنّما هو رأی أصحاب مدرسة البصرة التّحوّیة، أمّا أصحاب مدرسة الكوفة التّحوّیة فیجیزون النسبة إلى جمع التکسیر مطلقاً، أي سواء كان جمع التکسیر باقیاً على جمعیته، أم كان جمعاً فی الصّیغة فقط ودالاً على المفرد، فیصحّ عندهم أن یقال: طُلابٌ وشبابٌ وعَمَلٌ وأُخلاقٌ ومدارسٌ وكُتُبٌ وشوارعٌ... ویستدلّون على رأیهم بالسّماع عن العرب، حیث ورد جمع التکسیر الباقي على جمعیته منسوباً.

وقد تمسّك الدكتور مصطفى جواد برأی الكوفیین هذا، وخطأ من ینسب إلى المفرد عند إرادة النسبة إلى الجمع كما هو مذهب البصریین، وقال: إنّ الصّواب «القانون الدّولی» بالنسبة إلى الجمع، وعلّل ذلك بأنّه منسوب إلى عدّة دُول، ویُراد بنسبته الدّلالة على اشتراك الدّول فیهِ، وذلك كقول العرب: «رجل شُعوّی» للقاتل بمقالة «الشُّعوّیّة»، و«أُصولی» للعالم بالأصول، و«أخباری» للعالم بالأخبار كالمسعودی⁽¹⁾، فهم لم یقولوا: «رجل شُعیّ» بمعنى «شُعوّی»، ولا «أُصلی» بمعنى «أُصولی»، ولا «خَبَری» بمعنى «أخباری»، فالنسبة إلى الجمع واجبة إذا أريدت الدّلالة على الاشتراك الجمعی⁽²⁾.

ودرس مجمع اللّغة العربیّة بالقاهرة مسألة النسبة إلى الجمع. وجاء فی أحد محاضر جلسات المجمع ما یأتی:

«أهل الكوفة یخالفون أهل البصرة فی مسألة النسبة إلى الجمع برّدّه إلى واحد، فیجیزون أن ینسب إلى جمع التکسیر بلا ردّه إلى واحد فلا یغیّر الوضع.

(1) هو علی بن الحسین بن علی أبو الحسن المسعودی نسبة إلى عبد الله بن مسعود لأنّه من ذریّته، مؤرخ رحالة عالم، من کتبه: «مروج الذهب»، و«أخبار الزمان ومن أباده الحدّثان»، و«التنبیه والإشراف» و«أخبار الامم من العرب والعجم»، والمقالات فی أصول الدّیانات»، توفي سنة 346 هـ.

(2) «قل ولا تقل» للدكتور مصطفى جواد، ج 1 ص 61 - مطبعة أسعد، بغداد

وهذا هو الأصل العام، وفيه إبداء لإرادة المتكلم، فيتميّز المنسوب إلى الجمع من المنسوب إلى واحد، فيقال مثلاً في النسبة إلى الملوك:

الملوكي، وفي النسبة إلى الدول: الدولي، وفي النسبة إلى الكتاب: الكتّابي، فلا تستوي النسبة إلى الجمع والنسبة إلى واحد.

ولقد كثر النسب إلى الجمع فيما مضى، وغلب حتى جرى مجرى الأعلام، فمثلاً قيل: الدوانيقي لأبي جعفر المنصور الخليفة العباسي، وقيل لغيره: الكرايسبي، والأنماطي، والمحامي، والثعالبي، والجواليقي، واستمر النسب إلى الجمع على هذا التحو إلى الآن⁽¹⁾.

وانتهى المجمع إلى قراره الآتي:

«يرى المجمع أن يُنسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة كإرادة التمييز ونحو ذلك»⁽²⁾

2 - كما اتخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة قراراً بالأكثرية يقضي بإجازة النسبة إلى المثنى في المصطلحات العلمية. وجاء في قرار لجنة الأصول الذي وافق عليه المجمع ما يأتي:

«يجوز في المصطلحات العلمية ونحوها أن يُنسب إلى المثنى على لفظه دون ردّه إلى مفرده كما تقتضي بذلك القواعد السائدة، إيضاحاً للدلالة كما في «أُذَيْنَانِي»⁽³⁾.

(1) «التحو الوافي» لعباس حسن، ج 4 ص 559 - دار المعارف بمصر-

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الثانية والثلاثين المعقودة من 21 من فبراير، حتى 7 من مارس 1966م.

(3) لم يرد عن العرب في النسبة إلى المثنى سوى «بحراني» نسبة إلى «البحرين» يجعل الياء ألفاً في النسبة.

وترى اللجنة إجازة ذلك تنظيراً بين المثني والجمع، إذ إنّ المجمع أقرّ من قبل أن يُنسب إلى الجمع بلفظه عند الحاجة كإرادة التّمييز، على أن يلزم المثني الألف في هذا التّركيب، لأنّ الإعراب عندئذ يكون على الياء، ذلك أنّ المثني العاديّ فيه لغة بإعرابه بالألف في جميع الأحوال»⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّابعة والأربعين المعقودة من 8 من ربيع الآخر 23 من فبراير، حتى 3 من جمادى الأولى 1401هـ الموافق مارس 1981م.

(182)

تصحیح: «ینبغی لك أن تفعل كذا»

یخطئ بعضهم أن یقال: «ینبغی لك أن تحسن إلى جارك»، و«ینبغی أن یكون الرّیاضی ذا خلق قویم قبل أن یكون ماهراً فی لعبه»، و«ینبغی لكل إنسان أن ینظّم وقته».

والحجّة فی هذه التّخطئة أنّ الفعل «ینبغی»، لا یجیء مثبتاً، ولا بدّ أن یسبّقه نفي، فالصّواب أن یقال: «ما ینبغی لك أن تسیء إلى جارك»، و«ما ینبغی للرّیاضی أن یكون ذا خلق سیئ»، و«ما ینبغی لأيّ إنسان أن یبدّد وقته»، أو ما شابه ذلك، قال الله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشَّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾⁽¹⁾ وقال تعالى: ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلِداً﴾⁽²⁾، وقال تعالى: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ﴾⁽³⁾، وقال تعالى: ﴿وَهَبْ لِي مُلْكاً لَّا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي﴾⁽⁴⁾. لكن الصّحيح أنّ الفعل «ینبغی» یجیء مثبتاً غیر مسبوق بأداة نفي. قال الراغب فی مفرداته:

«وقولهم: (ینبغی) مطاوع (بَغَى)، فإذا قيل: ینبغی أن یكون كذا فیقال علی وجهین:

أحدهما: ما یكون مُسَخَّراً للفعل، نحو: التّار ینبغی أن تحرق الثّوب.
والثّاني: علی معنى الاستیْئْهال، نحو: فلان ینبغی أن یُعْطِيَ لكرمه»⁽⁵⁾.

(1) سورة یس: 69.

(2) سورة مریم: 92.

(3) سورة یس: 40.

(4) سورة ص: 35.

(5) «المفردات فی غریب القرآن» للراغب الأصفهانی، ص 56 - دار الباز للنشر والتوزیع، مكة المكرمة -.

وفي مختار الصحاح:

«وقولهم: (ينبغي لك أن تفعل كذا) هو من أفعال المطاوعة، يقال: (بغاه فأنبغى) كما يقال: كسره فانكسر»⁽¹⁾.

وفي لسان العرب:

«الزجاج: يقال: انبغى لفلان أن يفعل كذا، أي صلح له أن يفعل كذا، وكأنته قال: طلب فعل كذا، فانطلب له أي طاعه»⁽²⁾.

وفي المصباح المنير:

«(وينبغي أن يكون كذا) معناه: يُندب ندباً مؤكداً لا يحسن تركه، واستعمال ماضيه مهجور، وقد عُدوا (ينبغي) من الأفعال التي لا تتصرف، فلا يقال: (انْبَغَى)... وأجازه بعضهم، وحكي عن الكسائي أنه سمعه من العرب»⁽³⁾.

يتبين مما سبق أنّ مثل قولهم: «ينبغي لك أن تفعل كذا» جائز، مما يجي فيه الفعل «ينبغي» مثبتاً غير مسبوق بنفي.

ونذكر بمناسبة الكلام على «ينبغي» ثلاث مسائل:

1 - الفعل «ينبغي» ليس بمعنى «يجب»، وإثما هو - في الغالب - بمعنى «يحسن ويُستحب»، أو - كما قال الفيّومي في المصباح - «يُندب ندباً مؤكداً لا يحسن تركه».

2 - الماضي «انْبَغَى» نادر الاستعمال وإن كان مسموعاً كما رُوي عن الكسائي. والفصح - إذا أردنا الماضي - أن تستعمل الفعل التّاقص «كان» قبل

(1) «مختار الصحاح» للزّازي، ص 59 - المطبعة الأميريّة -.

(2) «لسان العرب» لابن منظور، المجلد الأول، ص 241 - دار لسان العرب -

(3) «المصباح المنير» للفيّومي، ص 57 - المكتبة العلمية، بيروت -.

«ینبغی» فنقول مثلاً: «ما كان ینبغی لك أن تفعل كذا»، «ما كان ینبغی لك أن تکلم أباک بهذا الأسلوب». قال الله تعالى: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾⁽¹⁾.

3 - يقولون: «ما ینبغی عليك أن تهمل صحتك»، و«ما ینبغی على الموظف أن يتأخر عن موعد العمل»، و«ما ینبغی علي أن أرفع صوتي أمام أبي»، بتعدية الفعل «ینبغی» بحرف الجر «على»، وهو غلط، والصواب أن يُعدَّى بحرف الجر «اللام»، فيقال: «ما ینبغی لك أن تهمل صحتك»، و«ما ینبغی للموظف أن يتأخر عن موعد العمل»، و«ما ینبغی لي أن أرفع صوتي أمام أبي». قال الله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾. وقال تعالى: ﴿وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي﴾.

(1) سورة الفرقان: 18.

(183)

تصحیح «مَثْنَى بِصُورَةٍ جَيِّدَةٍ» و«عَاشَ الْأَحْدَاثَ»

1 - قال الدكتور محمد عبد الرحمن مرحباً:

«لقد خَفَّ استعمال المفعول المطلق في التَّرجمة، وحلَّت محلُّه - حرصاً على أمانة التَّقْل - كلمة «بصورة»، «بشكل»، «الدرجة»، «على نحو»، فيقال مثلاً: «مشيت بصورة جيِّدة»، «سار بشكل حسن»، «إن قامته طويلة لدرجة أنها تسدَّ الباب»، «ظهر على نحو واضح».

إن هذه الاستعمالات وأشباهها تنبو جميعاً عن الذَّوق العربيِّ الأصيل وتجنُّفه، إذ الأصل أن يقال: «مشيت مشياً جيِّداً»، «سار سيراً حسناً»، «إن قامته طويلة طولاً يسدَّ الباب» أو «بحيث تسدَّ الباب»، «ظهر ظهوراً واضحاً»⁽¹⁾.

لكن مجمع اللِّغة العربيَّة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: «مشيت بصورة جيِّدة». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يخطئ بعض التَّقَاد قول بعض المعاصرين: «مشى بصورة جيِّدة» أو «سار بشكل حسن»، ويرون أنَّ الصَّواب: «مشى مشياً جيِّداً»، و«سار سيراً حسناً». وترى اللِّجنة أنَّ الأسلوب الأوَّل صحيح أيضاً، لأنَّه يتضمَّن بياناً لهيئة الحديث أو صاحبه».

وقد وافق مجمع اللِّغة العربيَّة بالقاهرة على هذا القرار⁽²⁾.

2 - ويخطئ بعضهم أن يقال: «عاش فلان الأحداث»، والصَّواب أن يقال:

(1) «تشويحات في اللِّغة العربيَّة أحدثتها الترجمة» مجلة لسان العرب، المجلد السَّابع، الجزء الأوَّل، ص 159.

(2) مؤتمر مجمع اللِّغة العربيَّة بالقاهرة في دورته التاسعة والثلاثين المعقودة من 9 من المحرم الموافق 12 من فبراير، حتى 22 من المحرم 1393 هـ الموافق 25 من فبراير 1973.

«عاصر الأحداث»، لكن مجمع اللغة العربيّة أجاز قولهم: «عاش فلان الأحداث» وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي»
«درست لجنة الألفاظ والأساليب استعمال بعض المعاصرين من الكتاب تعبير: «عاش الأحداث»، وانتهت إلى أنّه تعبير صحيح يقال لمن عاصر الأحداث، سواء شارك فيها أم لم يشارك، وأنّ توجيهه على تضمين «عاش» معنى «الابس»، أو أنّ الكلام على حذف مضاف، والمعنى: «عاش زمن الأحداث».
وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته التاسعة والثلاثين المعقودة من 9 من المحرم الموافق 12 من فبراير، حتى 22 من المحرم 1393 هـ الموافق 25 من فبراير 1973 م.

(184)

تصحیح: «ثلاثة شهور»، «خمسة كلاب»

يخطئ بعضهم أن يقال: «ثلاثة شهور»، «أربعة شهور»... إلى «عشرة شهور». ويقول: إن الصواب أن يقال: «ثلاثة أشهر»، «أربعة أشهر»... إلى «عشرة أشهر». وحبته في هذه التخطئة أن العدد المفرد من ثلاثة إلى عشرة يضاف إلى معدودة جمع القلة لا إلى جمع الكثرة. و«أشهر» جمع قلة، و«شهور» جمع كثرة، فلزم أن يقال: خمسة أشهر، ستة أشهر، سبعة أشهر... إلى عشرة أشهر. والسبب في ذلك أن العدد من ثلاثة إلى عشرة يدل على أدنى العدد وهو جمع القلة، فناسب أن يكون معدودة جمعاً للقلة ليطابق معناه، ولو كان معدودة جمع كثرة لاختلفت دلالة العدد عن دلالة المعدود. قال الله تعالى ﴿الْحُجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾⁽¹⁾. وقال تعالى: ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾⁽²⁾ وقال تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾⁽³⁾. فقد جاء «أشهر» في القرآن الكريم وهو جمع قلة معدوداً لأدنى العدد كثلاثة وأربعة، وجاء «شهور» وهو جمع كثرة دالاً على عدة شهور السنة وهي اثنا عشر شهراً.

ومثل ذلك: «أكلب» و«كلاب»، ف «أكلب» جمع قلة، و«كلاب» جمع كثرة، عليه يقال: «خمسة أكلب» لا «خمسة كلاب». وكذلك «أبجر و«بجور»، ف «أبجر» جمع قلة، و«بجور» جمع كثرة، ولذلك استعمل جمع القلة مع أدنى العدد في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْجُرٍ

(1) سورة البقرة: 197.

(2) سورة التوبة: 2.

(3) سورة التوبة: 36.

مَا نَفَدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴿١﴾

ويقال مثل ذلك في «آلاف» و«ألف»، فالأول جمع قلة، والآخر جمع كثرة، فنقول: ثلاثة آلاف وأربعة آلاف، ولا نقول ثلاثة ألف، وأربعة ألف قال الله تعالى ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمَدِّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُزْلِلِينَ ﴿١٢٤﴾﴾ بَلَىٰ إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا يُمَدِّدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴿١٢٥﴾﴾ (٢). وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ (٣).

هذا إذا كان للكلمة جمعان: جمع قلة وجمع كثرة، فنستعمل جمع قلة مع العدد من ثلاثة إلى عشرة، أما إذا كان للكلمة جمع على صيغة من صيغ جموع الكثرة وليس لها جمع قلة استعملنا جمع الكثرة مع أدنى العدد بلا تخطئة. نحو: ثلاثة دراهم، أربعة مساجد، خمسة قلوب، ستة مصابيح.. ف «دراهم» و«مساجد» و«قلوب» و«مصابيح» جموع كثرة، وجاز استعمالها مع أدنى العدد لعدم وجود جمع القلة.

ولكن:

ورد في الكلام الفصيح معدود العدد من ثلاثة إلى عشرة جمعاً للكثرة مع وجود جمع القلة من ذلك:

أ - قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (٤). فقد جاء معدود العدد «ثلاثة» في هذه الآية الكريمة جمعاً للكثرة وهو «قُرُوء»، ولم يؤت

(١) سورة لقمان: ٢٧.

(٢) سورة آل عمران: ١٢٤-١٢٥.

(٣) سورة البقرة: ٢٤٣.

(٤) سورة البقرة: ٢٢٦.

یجمع القلّة وهو «أقرأ»، فلم یُقل: «ثلاثة أقرأ».

وحاول التّحاة تأویل هذه الآیة حتّى لا تخرج عن قاعدتهم الّتی رسموها. فقال الحریری: «ولسائل أن یعترض بقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، فیقول: کیف أضاف الثّلاثة إلى «قروء» وهي جمع الكثرة، ولم یضفها إلى الأقرأ الّتی هي جمع القلّة؟

والجواب عنه أنّ المعنی فی قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، أي لیتربّص كل واحدة من المطلّقات ثلاثة أقرأ، فلمّا أسند إلى جماعتهنّ ثلاثة، والواجب على كلّ واحدة منهنّ ثلاثة، أتى بلفظة «قروء» لتدلّ على الكثرة المرادة والمعنی الملموح⁽¹⁾.

ومعظمهم أوّل الآیة الکریمة بأنّه استُعْمِلَ فیها جمع الكثرة «قروء» إیثاراً له على جمع القلّة غیر المشهور «أقرأ». ولا نرى حاجة إلى مثل هذا التّأویل المتکلف، والأوّلی أن نأخذ بظاهر الآیة، وهو أنّ جمع الكثرة فیها استُعْمِلَ مكان جمع القلّة.

ب - ما جاء فی صحیح البخاری عن خالد بن مخلد قال: حدّثنا سلیمان، قال: حدّثني عمرو بن یحیی عن أبیه، قال: کان عمی یكثر من الوضوء، قال لعبدالله بن زید: أخبرني کیف رأیت النّبی ﷺ یتوضّأ؟ فدعا یتورّ من ماء فکفّاً على یدیه فغسلهما ثلاث مرار...⁽²⁾ الحدیث. فقد جاء فی هذا الحدیث الشّریف إضافة «ثلاث» إلى جمع الكثرة «مرار»، مع وجود جمیع القلّة وهو «مرّات».

ج - ما جاء فی صحیح البخاری أيضاً عن مالک عن هشام عن أبیه عن عائشة زوج النّبی ﷺ أنّ النّبی ﷺ کان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل یدیه ثمّ

(1) «درّة الغوّاص فی أوّهام الخواص» للحریری، ص 223 - دار نهضة مصر للطبع والنشر -

(2) صحیح البخاری بحاشیة السندي، «باب الوضوء» ص 40 - دار إحياء الكتب العربیة.

يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ثم يُدْخِلُ أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شَعْرِهِ ثم يصبّ على رأسه ثلاث غُرَفَ بيديه ثم يفيض الماء على جلده كلّهُ⁽¹⁾. «غُرَف» جمع كثرة، وجاء في الحديث معدوداً للعدد «ثلاث» مجروراً بالإضافة، ولم يأت بصيغة جمع القلّة كما قال في حديث آخر:

«... فمضمض واستنشق واستنثر ثلاثاً بثلاث غَرَفَات من ماء...»⁽²⁾

د - قول عمر بن أبي ربيعة:

فكان مِجَنِّي⁽³⁾ دون من كنت أَتَقِي ثلاث شخوص: كاعبان⁽⁴⁾ ومُعْصِر⁽⁵⁾

فقال: «ثلاث شخوص»، وشُخوص: جمع كثرة، وجمع القلّة هو: أشخاص.

هـ - ما سُمِعَ عن العرب من قولهم: «ثلاثة كلاب»، فاستعملوا جمع الكثرة وهو «كلاب»، مع وجود جمع القلّة وهو «أَكْلُب». وقد تأوّل النّحاة بأنّ الإضافة فيه بمعنى «مِنْ»، وهي من إضافة البعض إلى الجنس، والتّقدير: «ثلاثة من كلاب» كما تقول: «هذا ثوبٌ خَزٌّ وبابٌ ساجٌ» أي ثوب من خَزٍّ وباب من ساج، ولا نرى لزوماً لهذا التّأويل المتكلف، فقد قال العرب: «ثلاثة كلاب»، فلنأخذ قولهم على ظاهره ولنحفظه كما سمعناه بلا إرغام له على الخضوع لقواعد النّحاة.

فهذه نصوص فصيحة ورد فيها جمع الكثرة معدوداً للعدد المفرد من ثلاثة إلى عشرة، ولا سبيل إلى إنكارها، إلا أنّ جمهرة النّحاة يُؤوّلونها كما ذكرنا ويعتبرونها نادرة لا يقاس عليها.

وبعض النّحاة يرى أن جمع الكثرة قد يُستعار لجمع القلّة، لأنّ جمع الكثرة

(1) المصدر السابق، «باب الغسل» ص 56.

(2) المصدر السابق «باب الوضوء» ص 48.

(3) المِجَنّي: الثّرس الذي يتقي به المقاتل.

(4) الكاعب: التي كَعَبَ نَهْدُها وَبَرَزَ.

(5) الْمُعْصِر: التي أذْرَكَتْ وَبَلَعَتْ عصر شبابها وناهَزَتْ العشرين.

متضمن جمع القلّة، إذ يبدأ الجمعان من ثلاثة، فينتهي جمع القلّة عند عشرة، ويستمرّ جمع الكثرة بعد ذلك إلى ما لا حدّ له.

وبهذا الرأي أخذ مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، إذ أجاز أن يكون العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافاً إلى معدودة جمع الكثرة، فيصحّ لذلك أن نقول: «ثلاثة شهور»، و«خمسة كلاب»، و«سبع عُرف» وما شابه ذلك، ونصّ قرار المجمع: «يرى المجمع قبول ما شاع استعماله جمع كثرة في تمييز أدنى العدد تيسيراً على الكتاب، لما صرّح به النّحاة من استعارة جمع الكثرة للقلّة، ودلالة جمع الكثرة على القليل والكثير، لما ورد من أمثلة في القرآن والحديث والشّعر وكلام العرب»⁽¹⁾.

وإذا كنا لا نخطئ بعد هذا القرار المجعّي من يستعمل جمع الكثرة معدوداً لأدنى العدد من ثلاثة إلى عشرة، فإنّ الأفضل والأولى في حقّ من يميز جمع الكثرة من جمع القلّة أن يستعمل في ذلك جمع القلّة، فيقال: «ثلاثة أشهر»، و«خمسة أفلس»، و«ست أذرع»، و«سبعة أبحر»، و«ثمانية أسقف»، و«تسعة أقفال»، و«عشرة أجفّن أو أجفان»...

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسة والأربعين، الجلسة السابعة المعقودة في 6 من مارس 1979م.

(185)

تصحیح: «ثلاثة صالحين» و«ثلاث مسلمات»

و«ثلاثة حكماء»

يشيع في لغة العصر مثل قولهم: «ثلاثة محاضرين»، و«أربعة فائزين»، و«خمس مرشّحين»، و«ثلاث مسلمات»، و«ست ناجحات»، و«سبع ممتحنات»، و«أربعة كرام»، و«ثمانية حكماء»، و«عشرة ظرفاء»، بإضافة العدد المفرد من ثلاثة إلى عشرة إلى المعدود (أي التمييز) المشتق المجموع جمع مذكر سالماً، أو جمع مؤنث سالماً، أو جمع تكسير.

ويتحرّج لغويون من هذا الاستعمال ويجتنبونه، لأنّ النّحاة منعوا أن يضاف العدد المفرد من ثلاثة إلى عشرة إلى الوصف (أي المشتق كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبّهة) المجموعة جمع تصحيح⁽¹⁾ أو جمع تكسير، إلا في حالات نادرة، وقد وصف سيبويه والمبرد هذه الإضافة بأنها قبيحة.

جاء في النّحو الوافي:

«ومن التّادر الّذي لا يقاس عليه أن يقع جمع التّصحیح المشتقّ تمييزاً للعدد في مثل: هنا ثلاثة صالحين، وأربعة زاهدين، بالإضافة... ومع أنّ مدلول جمع التّكسير الّذي للقلّة هو مدلول جمعي التّصحیح عند سيبويه، نجد كثرة النّحاة لا ترتضي التّمييز بجمعي التّصحیح»⁽²⁾.

وقال الأشموني:

«والإضافة إلى الصّفة منه ضعيفة نحو: ثلاثة صالحين»⁽³⁾.

(1) جمع التّصحیح هو جمع المذكر السّالم وجمع المؤنّث السّالم.

(2) «النّحو الوافي» لعباس حسن، ج 4 ص 396 - دار المعارف - بمصر.

(3) «شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك»، ج 3 ص 622 - دار الكتاب العربي.

وقال «الرّضی»:

«وأما الجمع السّالم فلا يقع ممیزاً للعدد عند سیبویه إن كان وصفاً إلا نادراً، فلا یقال: ثلاثة مسلمین، ولا: ثلاث مسلمات، إذ المطلوب من التّمييز تعین الجنس، والصّفات قاصرة في هذه الفائدة، إذ أكثرها للعموم، فلذا لا نقول في الجمع المكسّر وصفاً: ثلاثة ظرفاء»⁽¹⁾.

وقال «الصّبّان»:

«وأما جمعا التّصحیح فحكمهما حکم جمع القلّة إلا في هذا الموضع فلا یمیّز بهما العدد. قاله الفارسیّ وغيره»⁽²⁾.

وإذا قیل للنّحاة الذّین لا یرتضون إضافة العدد المفرد من ثلاثة إلى عشرة إلى التّمييز (المعدود) المشتقّ المجموع جمع تصحیح أو جمع تکسیر: إنّنا نحتاج كثيراً في کتاباتنا وأحاديثنا وشؤوننا العامّة إلى التّعبير بالعدد المفرد من ثلاثة إلى عشرة مع تمييزه المشتقّ المجموع جمع تصحیح أو جمع تکسیر، وإذا منعتم ذلك، أو اعتبرتموه قبيحاً أو ضعيفاً نادراً لا یقاس علیه، فقد ضیقتم علينا کلّ التّضييق، وحجّرتُم ما نحن في حاجة ماسّة إليه، أجاوبوا: بأنّ الذّی نمنعه أو نقبحه، هو أن یضاف العدد المفرد من ثلاثة إلى عشرة إلى تمييزه (المعدود) الوصف الجمع. ولكم أن تستعملوا بلا حرج ولا تضییق العدد المفرد مع تمييزه الوصف الجمع بإحدى طریقتین:

أ- أن تجعلوا الوصف الجمع نعتاً للعدد يتبع منعوته في حرکاته، فیقال مثلاً في حالة الرّفْع: «في حیّنا ثلاثة صالحون»، و«انضمّ إلى أسرة الجامعة أربعة

(1) «شرح الرضی علی الکافی»، ج 3 ص 290 - منشورات جامعة قاریوس.

(2) «حاشیة الصّبّان علی شرح الأشموني» ج 4 ص 65 - دار إحياء الكتب العربیة.

محاضرون»، و«فاز ستُّ متسابقاً»، و«نَجَحَ خمسُ ناجحاتٍ»، و«زارنا سبعةً كراماً». ويقال مثلاً في حالة التَّصَبُّ: «استقبلنا ثلاثةً صالحين»، و«عَيَّنا أربعةً محاضرين»، و«أكرمنا ستّاً متسابقات»، و«استضفنا سبعةً كراماً».. وهكذا.

ب- أن يُذكَرَ تمييز جامد مناسب للعدد، ثم يوصف هذا التَّمييز (المعدود) الجامد بالوصف المجموع جمع تصحيح أو جمع تكسير، فيقال مثلاً: ثلاثة رجال صالحين، ستّ نساء مسلمات، خمسة أساتذة محاضرين، سبع فتيات مُمْتَحَنَات، ثمانية رجال كرام، تسعة أشخاص ظرفاء...

لكن: إذا أجازوا: «ثلاثة رجال صالحين» و«ثلاث نساء مسلمات»، فلماذا لا يجوزون «ثلاثة صالحين» على تقدير حذف الموصوف «رجال»، و«ثلاث مسلمات» على تقدير: «ثلاث نساء مسلمات»، وقد قالوا بحذف الموصوف كثيراً في الكلام الفصيح؟

قال أبو حيان الأندلسيُّ الغرناطيُّ عند تفسير قوله تعالى: «من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها»⁽¹⁾:

«وأنت عشرٌ، وإن كان مضافاً إلى جمع مفردة (مثل) وهو مذكّر، رعيّاً للموصوف المحذوف، إذ مفردة مؤنّث، والتقدير: «فله عشر حسناتٍ أمثالها»، ونظيره في التذكير: «مررت بثلاثة نسابات» راعى الموصوف المحذوف، أي بثلاثة رجال نسابات»⁽²⁾.

وقد أحسن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة إذ أجاز أن يضاف أدنى العدد من ثلاثة إلى عشرة إلى جمع التصحيح وجمع التّكسير، سواء أكان الجمع المضاف إليه

(1) سورة الأنعام: 160.

(2) «التفسير الكبير المسقى البحر المحيط» لأبي حيان الأندلسيِّ الغرناطيِّ، ج 4 ص 261- مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض-.

وصفاً أم غیر وصف، ونصّ قرار المجمع:
«یرى المجمع جواز إضافة أدنى العدد إلى جمع التصحیح (مذكراً أو مؤنثاً) أو
جمع تكسیر وصفاً أو غیر وصف، استناداً إلى إطلاق القول بذلك عن ابن
يعیش وابن مالك»⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربیة بالقاهرة في دورته الخامسة والأربعین، الجلسة السدابعة المعقودة في 6
من شهر مارس 1979م.

(186)

تصحيح استعمال «جمع القلّة» مكان «جمع الكثرة»

واستعمال «جمع الكثرة» مكان «جمع القلّة»

يقسّم النّحاة الجمع على قسمين: جمع قلّة، وجمع كثرة، فجمع القلّة من ثلاثة إلى عشرة، وجمع الكثرة من أحد عشر فما فوق إلى ما لا نهاية له. صيغ جمع القلّة أربع، هي:

- 1- أَفْعَلَة، نحو: أَطْعَمَة، أَغْذِيَة، أَرْغَفَة، أَجْهَرَة، أَقْبِيَة، أَعْمِدَة...
 - 2- أَفْعُل، نحو: أَشْهَر، أَنْهَر، أَسْقُف، أَجُر، أَذْرُع، أَعْيُن...
 - 3- أَفْعَال، نحو: أَقْفَال، أَقْلَام، أَعْضَاد، أَحْمَال، أَعْنَاق، أَعْنَاب...
 - 4- فِعْلَة (بكسر الفاء وسكون العين)، نحو: فِتْيَة، صَبِيَة، وَلَدَة (جمع ولد)، غِلْمَة (جمع غلام)، غِزْلَة (جمع غزال)، شَيْخَة (جمع شيخ).
- أمّا صيغ جموع الكثرة فكثيرة، منها:

- 1- فُعْل، نحو: حُمْر، صُفْر، عُمِي، بُكْم، صُم، عُرْج...
- 2- فُعْل، نحو: عُرف، حُجَج، جُمْل، فُرْج، كُبْر، صُعْر...
- 3- فَعْلَة، نحو: كَتَبَة، ظَلَمَة، بَرَرَة، قَتَلَة، هَلَكَة، مَرَدَة...
- 4- فَعْلَى، نحو: صَرَعَى، جَرَحَى، زَمَنَى، هَلَكَى، مَوَتَى، حَمَقَى...
- 5- فِعَال، نحو: صِحَاب، قِصَاع، جِبَال، جِمَال، ضِيَاع، وَكِعَاب...
- 6- فُعُول، نحو: شُهُور، فُهُود، عُلُوم، عُيُون، جُنُود، صُرُوس...
- 7- فِعْلَان، نحو: صِبْيَان، غِلْمَن، جِرْدَان، عِيدَان، تِيجَان، حِيَان...
- 8- فُعَلَاء، نحو: كُرَمَاء، طُرَفَاء، شُعَرَاء، عُقَلَاء، صُلَحَاء، خُلَطَاء...
- 9- أَفْعِلَاء، نحو: أَصْدِقَاء، أَنْبِيَاء، أَوْلِيَاء، أَقْوِيَاء، أَشِدَّاء، أَعِزَّاء...

10- فواعِل، نحو: زَوَّاج، جَوَّاهِر، صَوَّامِع، جَوَّامِع، قَوَّالِب، طَوَّابِع...

11- فعايل وفعاليل، نحو: برائن، وجعافِر، وسَفارج، وقناديل، وفراويس،

وغرائيق ...

ومن أراد معرفة كل صيغ جموع الكثرة فعليه بمراجعة أمّهات كتب التحو
ففيها التفصيل.

والأصل أن يُستعمل جمع القلّة في موضعه وجمع الكثرة في موضعه، ولكن قد
يختلط الجمعان عند كثير من الكتّاب، ويصعب على بعضهم التمييز بين صيغ
هذا وذاك، فيستعملون جمع القلّة مكان جمع الكثرة، وجمع الكثرة مكان جمع
القلّة، مراعين انسجام الجمع المستعمل مع جملة، أو خفة وزنه، أو اشتهاؤه أو
استساغته لدى المتلقّين، غير ملاحظين دلالة على القلّة أو الكثرة.

وليس على كتّابنا في ذلك حرج، ولا يُضيقّ عليهم بضرورة التزام الدقّة في
استعمال جموع القلّة والكثرة، وذلك للأسباب الآتية:

أ-وردت باستعمال جمع القلّة مكان جمع الكثرة والعكس نصوص فصيحة،
وفي مقدّمها القرآن الكريم. قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾⁽¹⁾.
والأنفس (أفْعُل): جمع قلّة، كما قال الحطيئة:

ثلاثة أنفس وثلاث دَوْد⁽²⁾ لقد جاز الزّمان على عيالي
وجمع الكثرة هو: نُفُوس (فُعول)، ولكن جاء في الآية الكريمة جمع القلّة
مراداً به جمع الكثرة، إذ أن ما يتوقّاه الله كثير كثرة لا تقع تحت حصر.

وَوَرَدَ لفظ «الأعين» في كل القرآن الكريم - وهو جمع قلّة - مراداً به جمع
الكثرة، ومقصوداً به جمع العين الباصرة للإنسان، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ

(1) سورة الزمر: 42.

(2) الذود: القطيع من الإبل من الثلاثة إلى العشرة.

لَطَمَسْنَا عَلَىٰ أَعْيُنِهِمْ ﴿١﴾، وقوله تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ﴾ ﴿٢﴾، في حين ورد لفظ العيون - وهو جمع كثرة - في القرآن الكريم مراداً به الينابيع، كما في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ ﴿٣﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ ﴿٤﴾.

وورد الجمع المؤنث «معدودات» لمعنى القلة في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ ﴿٥﴾، والمقصود أيام التشريق وهي ثلاثة، وورد الجمع نفسه دالاً على الكثرة في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ ﴿١٨٣﴾ أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ ﴿٦﴾. والمقصود بالأيام المعدودات هنا أيام شهر الصوم وهي كثيرة.

وجاء لفظ «حَجَجَ» - وهو جمع كثرة - لمعنى القلة في قوله تعالى ﴿عَلَىٰ أَن تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حَجَاجٍ﴾ ﴿٧﴾، وورد كذلك لفظ «سُورَ» - وهو جمع كثرة - مراداً به القلة في قوله: ﴿فَأَتَوْا بِعَشْرِ سُورٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ﴾ ﴿٨﴾ وقد مرّ بنا أنّ لفظ «قروء» - وهو جمع كثرة - جاء تمييزاً لأدنى العدد في قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾.

وقال حسان بن ثابت رضي الله عنه:

(1) سورة يس: 66.

(2) سورة الزخرف: 71.

(3) سورة القمر: 12.

(4) سورة الذاريات: 15.

(5) سورة البقرة: 203.

(6) سورة البقرة: 183 - 184.

(7) سورة القصص: 27.

(7) سورة هود: 13.

لنا الجفّنات الغُرّ يلمعن في الضّحى وأسيافنا يقطّرن من نَجْدَة دما
فقد استعمل حَسَّان لفظ «جفّنات» ولفظ «أسياف»، وهما جمعان للقلة، ولم
يأت بجمعي الكثرة: جفان وسيوف، ولا يُعَقَّل أن يَقْصِد حَسَّان وهو في مقام قومه
بالكرم قلة جفّناتهم، وَيَقْصِد وهو يفتخر بشجاعتهم في القتال عندما
يُسْتَنْجِدون قلة سيوفهم، بل إنّه يقصِد حتماً الكثرة مستعملاً جمع القلة.

ومثله قول بشار بن برد:

كَأَنَّ مِثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافُنَا لَيْلَ تَهَاوَى كَوَاكِبِهِ
وقال دريد⁽¹⁾:

كميش⁽²⁾ الإزار ارج نصف ساقه بعيد من الآفات طلاع أنجد
فقد استعمل لفظ «أنجد» - وهو جمع قلة -، يريد به الكثرة كما يقتضيه
مقام المدح. وجمع الكثرة هو: نِجَاد (فعال).

ب - وردت عن العرب جموع على صيغة جمع القلة مستعملة في الجمعين،
وجموعٌ على صيغة جمع الكثرة مستعملة في الجمعين أيضاً، فقد قالوا: «أَرْجُلُ» في
جمع «رِجْلٍ» على صيغة جمع القلة، واستعملوه في الكثرة أيضاً. قال تعالى: ﴿أَلْهَمْ
أَرْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا﴾⁽³⁾. وقالوا في جمع «رسن»: «أرسان» ولم يقولوا: رُسُون
واستعملوا لفظ «أرسان» في القلة والكثرة، وقالوا في جمع «قلم»: «أقلام»، للقليل
والكثير ولم يقولوا: «قُلُوم»، وقالوا في جمع «قلب»: «قُلُوب» على صيغة جمع الكثرة،

(1) هو دريد بن الصَّمّة بن الحارث بن معاوية الجشمي البكري، من هوازن، فارس بني جشم
وشجاعهم وقائدهم، شاعر حماسي، غزا نحو مئة غزوة، وغمر حتى سقط حاجباه، أدرك الإسلام ولم
يسلم، خرجت به هوازن يوم حنين وهو أغنى لقتال المسلمين تيمناً به، فقتل بعد أن انهزمت هوازن
وولّت الأدبار، مات سنة 8 هـ.

(2) الكميش: الخفيف السريع المعركة.

(3) سورة الأعراف: 195.

ولكنهم استعملوه في القلة والكثرة، وقالوا: «ثلاثة شُسوع» ولم يقولوا: «ثلاثة أشساع»، فوضعوا جمع الكثرة مكان جمع القلة، وقالوا: رجال ودراهم ومساجد وكُتُبُ وأسباب وأقْتاب للجمعين، وهذا ممّا يفتح مجالاً للتوسّع في استعمال أحد الجمعين مكان الآخر.

ج - صرّح نحاة ولغويّون بجواز استعارة جمع القلة لجمع الكثرة، واستعارة جمع الكثرة لموضع لجمع القلة.
قال الزّحشرّي في «المفصل»:

«وقد يستعار جمع الكثرة لموضع جمع القلة كقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ﴾.
قال شارحه «ابن يعيش»:

«وإذا جاز أن يُسْتَعْنَى بلفظ الجمع القليل عن الكثير نحو قولهم: رسن وأرسان ولم يقولوا: رُسون، وقلم وأقلام ولم يقولوا: قُلوم، فأحرى وأولى أن يُسْتَعْنَى بجمع الكثير عن القليل لأنه داخل في معناه»⁽¹⁾.
وجاء في خاتمة «المصباح المثيرة»:

وقال ابن السّراج: من أبنية الجموع ما بُني للأقلّ من العدد وهو العشرة فما دونها، ومنها ما بُني للكثرة وهو ما جاوز العشرة، فمنها ما يُستعمل في غير بابه، ومنها ما يُقتصر فيه على بناء القليل في القليل والكثير، ومنها ما يُستعنى فيه بالكثير عن القليل، فالذي يُسْتَعْنَى فيه ببناء الأقلّ عن الأكثر نجده كثيراً، والاستغناء بالكثير عن القليل نحو: ثلاثة شُسوع وثلاثة قُرُوء»⁽²⁾. وقال صاحب التّحوّ الوافي:

«العرب قد يستعملون صيغة شائعة في نوع مكان صيغة وضعوها للنوع

(1) «شرح المفصل» لابن يعيش ج 6 ص 25 - عالم الكتب، بيروت -.

(2) «المصباح المنير، الخاتمة» للغبوي، ص 696 - المكتبة العلمية، بيروت -.

الآخر وشاعت فيه، فكلتا الصيغتين موجودة فعلاً، وتشيع في أحدهما وحده، ولكنهم يستعملونها في معنى الآخر بقرينة في الكلام خارجة عن الصيغة وعن وزنها... كصيغة «أفعال» التي للقلّة، فقد أشاعوها في المعنيين، وإن كانت للقلّة أوفر شيوعاً. ومن الجائز لنا في كل وقت أن نستعملها في المعنيين مثلهم، فيكون الاستعمال حقيقياً لا مجازياً بسبب شيوعه عندهم، أمّا غير الشائع عندهم فنستعمله مجازاً، لأنّ استعمال القليل في موضع الكثير أو العكس جائز بلاغة، ويكون من قبيل المجاز المرسل الذي علاقته الكليّة أو الجزئية، واستعماله مطّرد ما دامت شروط المجاز متحقّقة...»⁽¹⁾

د- اختلف التّحاة في تحديد فئة بعض الصّبغ: هل هي جمع للقلّة أو للكثرة؟ فقد عدّ البصريّون صيغة «فُعَل» كُغِرَفَ وَجُمِعَ وَجُمِلَ، جمعاً للكثرة، وعدّها الكوفيّون جمعاً للقلّة. وجمع التّصحیح عند سيبويه ومن تابعه كابن مالك وابن يعيش، جمع قلّة، وذهب بعضهم إلى أنّه جمع كثرة، وقال آخرون إنّهُ مشترك بين القلة والكثرة، وبعضهم «يُسْقَطُ «فُعَلَة» من جموع القلّة لأنّها لا تنقاس ولا توجد إلّا في ألفاظ قليلة نحو: غِلْمَة وَصِبْيَة وَفَتِيَة»⁽²⁾.

وهذا الاختلاف يفتح أيضاً باباً للتوسّع في استعمال الجمعين.

هـ- أجاز مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة التّعاقب بين جمعي القلّة والكثرة. ونصّ قراره في هذا الشّأن:

«الجمع أيّاً كان نوعه (جمع تكسير أو جمع تصحيح) يدلّ على القليل والكثير، وإنّما يتعيّن أحدهما بقرينة»⁽³⁾

(1) «النحو الوافي» ج 4 ص 470 - دار المعارف بمصر -.

(2) «المصباح المنير، الخاتمة» للفيومي، ص 695 -.

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسة والأربعين الجلسة السابعة المعقودة في 6 من مارس 1979 م.

(187)

تصحیح: «فُتِحَتْ مَكَّةَ سَنَةً ثَمَانِ»

و«حَدَّثَ كَذَا سَنَةً أَرْبَعَ وَسِتِّينَ»

يشيع مثل قول الكتاب: «فُتِحَتْ مَكَّةَ سَنَةً ثَمَانِ»، و«حَدَّثَ كَذَا سَنَةً أَرْبَعَ وَسِتِّينَ»، و«تُوِّفِيَ فَلَانٌ سَنَةً خَمْسَ مِئَةٍ وَثَلَاثِينَ»، و«صَدَرَ عَدَدُ خَمْسَةِ وَأَرْبَعِينَ»، و«وَقَعَ خَطَأٌ فِي صَفْحَةٍ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ»، بإضافة المعداد المفرد: سنة أو عدد أو صفحة وما شابه ذلك إلى مجموع العدد: «ثمان»، أو «أربع وستين»، أو «خمس مئة وثلاثين»، أو «خمس وأربعين»، أو «سبع وتسعين»... إلخ.

وليس المقصود من هذا التعبير إضافة المعداد المفرد إلى كل مجموع العدد المضاف إليه، فقولك: «فُتِحَتْ مَكَّةَ سَنَةً ثَمَانِ» يعني أنها فتحت في السنة الأخيرة من «ثمان»، وقولك: «حدث كذا سنة أربع وستين» يفيد أنه حدث في آخر وحدة من مجموع أربع وستين، وقولك: «توفي فلان سنة خمس مئة وثلاثين» مؤداه أنه توفي في آخر وحدة من العدد «خمس مئة وثلاثين»، وقولك: «صدر عدد خمسة وأربعين» تريد به صدور العدد الأخير الذي كان قبله أربعة وأربعون عدداً، وقولك: «وقع خطأ في صفحة سبع وتسعين» يدل بالقصد على وقوع الخطأ في صفحة واحدة وهي آخر في صفحة من المجموع «سبع وتسعين».

فتبين من ذلك أن المعنى المراد من إضافة المعداد المفرد هو إضافته إلى عدد مفرد، ولكن ظاهر التعبير لا يفيد ذلك، وإنما يفيد إضافة المعداد المفرد إلى مجموع العدد، مما يخالف المقصود.

وإذا أردنا الدقة في التعبير بحيث يطابق الكلام المقصود منه قلنا: «فُتِحَتْ مَكَّةَ فِي السَّنة الثَّامِنَةِ»، و«حدث كذا في السنة الرابعة والستين»، أو «حدث ذلك

في السّنة المُتَمَّة لأربع وسّتين»، و«توفيّ فلان في السّنة المُوفِّية لخمسة مئة وثلاثين»، و«صدر العدد المُكَمَّل لخمسة وأربعين»، و«وقع خطأ في الصّفحة السّابعة والتّسعين»، أو ما شابه ذلك مما يؤدّي المعنى المقصود.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: «فتحت مكّة سنة ثمان»، و«توفيّ فلان سنة أربع وسّتين ... في المعنى المراد بهذا التّعبير، وهو إضافة المعدود المفرد إلى الوحدة الأخيرة من مجموع إليه العدد المضاف إليه، ونصّ قرار المجمع:

«ليس هناك ما يمنع من قول الكتاب: (سنة ثمان وسبعين) ونحو ذلك، من إضافة المعدود المفرد إلى عدد غير مفرد»⁽¹⁾.

«وقد اعتمد قرار المجمع في ذلك على ما نقله صاحب المخصّص عن سيّويه والفراء، يقول: هذا الجزء العشرون، على معنى تمام العشرين، فتحذف التّمام وتقيم العشرين مقامه، وعلى هذا يرى أنّ الاستعمال: «سنة ثمان وسبعين» ونحوه يجري مجرى ما سبق على تقدير مضاف محذوف، وتقدير الكلام: «سنة تمام ثمان وسبعين».

وقد استأنس في ذلك بما ورد عن المبرّد من قوله: «كرّاسة ست وثلاثين»، وهو يعني كرّاسة بعينها لا مجموع كرّاسات، وما ورد عن أبي حيّان التّوحيديّ من قوله: «سنة أربع وخمسين»، وهو يعني السّنة الرّابعة والخمسين»⁽²⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسة والأربعين، الجلسة السّابعة المعقودة في 6 مارس 1979م.

(2) «في أصول اللّغة» ج 3 إصدار مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في عيده الخمسينيّ، ص 117- طبع الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميريّة.

(188)

تصحیح: «أنفقت دنانیر سبعاً» و«قرأت خمسة أو خمساً»
و«اشتریت ثلاثة من الكتب وأربعة من القصص»

1 - یخْطِئ بعضهم أن یقال: «أنفقت دنانیر سبعاً»، و«فی مزرعتی بقرات تسعة»، ویقول: إنَّ الصَّواب أنَّ یقال: «أنفقت دنانیر سبعة»، و«فی مزرعتی بقرات تسع».

وحجّته فی هذه التّخْطئة أنَّ العدد من ثلاثة إلى عشرة یجب أن یخالف معدودة فی التّذکیر والتّأنیث، أي یجب أن یذکّر مع المؤنّث ویؤنّث مع المذکّر. وهذا القول لیس صحیحاً علی إطلاقه، لأنّ العدد من ثلاثة إلى عشرة یجب أن یخالف معدوده فی التّذکیر والتّأنیث بشرط ذکر المعدود بعد العدد وإعراب المعدود (التّمین) مجروراً بالإضافة.

تقول: «أنفقت سبعة دنانیر»، بوجوب تأنیث العدد «سبعة» لتأخیر المعدود عن العدد وإعرابه مجروراً بالإضافة، فخالف العدد معدودة لذلك. وتقول: «فی مزرعتی تسع بقرات»، بتذکیر العدد «تسع» لتأنیث المعدود «بقرات» لتوفّر الشرطین.

أمّا إذا تقدّم المعدود علی العدد وأصبح العدد صفة للمعدود، فالوجهان جائزان: المخالفة والموافقة، أي التّذکیر والتّأنیث، فتقول: «أنفقت دنانیر سبعة أو سبعاً»، و«فی مزرعتی بقرات تسع أو تسعة»، و«قرأت کتاباً خمسة أو خمساً»، و«أعددتُ بحی فی أشهرٍ ستّةٍ أو ستّ».

قال الحضری فی حاشيته علی ابن عقیل:

«وحلّ وجوب هذه القاعدة (أي قاعدة مخالفة العدد لمعدودة فی التّذکیر

والتأنيث) إذا ذُكر المعدود بعد اسم العدد.. فلو قُدِّم وجُعِل اسمُ العدد صفةً له، جاز إجراؤها وتَرْكُها كما لو حُذِف. تقول: «مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس»⁽¹⁾.

وجاء في النحو الوافي:

«ويُشترط لتحقيق هذه المخالفة (أي مخالفة العدد لمعدودة في التذكير والتأنيث) شرطان: أن يكون المعدود مذكوراً في الكلام، وأن يكون متأخراً عن اسم العدد، نحو: ثلاث عيون، أربعة قلوب، خمس أصابع، ستة رؤوس.. فإن لم يتحقق الشرطان معاً، بأن كان المعدود متقدماً، أو كان غير مذكور في الكلام، ولكنه ملحوظ في المعنى، يتّجه الغرض إليه، جاز في اسم العدد التذكير والتأنيث، نحو: كتبت صحفاً ثلاثة أو ثلاثاً.»⁽²⁾

وفي هذه المسألة اتّخذ مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة قراراً هذا نصه:

«من أراد في الكتابة العلميّة أن يتلافى الصّعوبة في مراعاة قواعد العدد من ناحية مخالفة العدد لمعدودة تذكيراً وتأنيثاً، جاز له استعمال كلتا الصّورتين إذا قُدِّم المعدود على العدد وكان اسم العدد صفة»⁽³⁾.

2- ويجوز الوجهان التذكير والتأنيث أيضاً إذا ذكر العدد ولم يُذكر المعدود، بشرط ملاحظة المعدود المحذوف في الذّهن وقصده، لأنّ العدد وحده اسم مبهم غامض لا يتّضح معناه والغرض منه إلّا بالمعدود مذكوراً أو ملحوظاً. تقول: «قرأت خمسة أو خمساً» تريد كتباً، و«سهرتُ ثلاثاً أو ثلاثة» تريد ليالي. قال الله

(1) حاشية الخضرى على ابن عقيل، ج 2 ص 135 - مكتبة ومطبعة البابي الحلبي -.

(2) «التحو الوافي» لعباس حسن، ج 4 ص 403 - دار المعارف بمصر.

(3) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثامنة والعشرين.

تعالى: ﴿فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصَيَّامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾⁽¹⁾. وقال تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾⁽²⁾.

ومع جواز الوجهين التذكير والتأنيث في حالة تقدّم المعدود على العدد، وحالة حذف المعدود، فإن الوجه المقدّم والأولى هو المخالفة أي مخالفة العدد للمعدود في التذكير والتأنيث. قال الله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾⁽³⁾ وقال تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢﴾⁽⁴⁾، وقال تعالى: ﴿يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّنْ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ﴾⁽⁵⁾ وقال تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾⁽⁶⁾.

3 - ويجوز أن يكون العدد من ثلاثة إلى عشرة مؤنثاً ولو كان المعدود مؤنثاً بشرط أن يكون المعدود مجروراً بمن. تقول: «قرأت خمسة من الكتب وخمسة من القصص». وفي ذلك قرار من مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة هذا نصّه:
«حكم لزوم العدد حالة التأنيث وجّر المعدود بـ «مِنْ» في أدنى العدد:
ليس في أقوال النحاة ما يمنع من جواز تأنيث أدنى العدد (من ثلاثة إلى عشرة) وجواز جرّ المعدود بمن»⁽⁷⁾.

(1) سورة البقرة: 196.

(2) سورة الحاقة: 17.

(3) سورة الواقعة: 7.

(4) سورة الفجر: 1 - 2.

(5) سورة الزمر: 6.

(6) سورة الكهف: 25.

(7) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسة والأربعين، الجلسة السابعة المعقودة في 6 مارس 1979م.

(189)

تصحیح: «الخمسة الكتب» و«الخمسة كتب»،
و«الأحد العشر طالباً»

1 - القاعدة المعروفة في تعريف العدد المفرد من ثلاثة إلى عشرة، هي أن ندخل «أل» أداة التعريف على المعدود المضاف إليه، فنقول: ثلاثة المصانع، وأربعة الكتب، وخمس المدارس، وست القصص، وسبعة الأيام، وثمانى الليالي، وتسعة الدنانير، وعشر البنات، مع مراعاة مخالفة العدد للمعدود في التذكير والتأنيث. وتشمل هذه القاعدة لفظ «مئة» ولفظ «ألف»، فنقول: مئة الدنانير، وألف الدرهم، بتعريف المعدود المضاف إليه دون العدد المضاف.

وهذه القاعدة جارية على مذهب البصريين. أمّا الكوفيون فيجيزون دخول «أل» على العدد والمعدود معاً، أي على العدد المضاف والمعدود المضاف إليه، فيصحّ عندهم أن يقال: «الخمسة الكتب»، «الثلاثة المصانع»، «الأربع التوافذ»، «الخمس البنات»... وحجتهم في ذلك ما سُمِعَ عن العرب من أمثلة كافية للقياس عليها.

جاء في «التحوى الوافي»:

«والكوفيون يجيزون في الإضافة المحضة دخول «أل» على المضاف، بشرط أن يكون اسم عدد، وأن يكون المضاف إليه هو المعدود وفي أوله «أل» أيضاً، فلا بدّ من وجودها فيهما معاً، نحو: قرأت الخمسة الكتب في السبعة الأيام... والبصريون لا يجيزون ذلك.

والحقّ أنّ حجة الكوفيين هي الأقوى لاعتمادها على السماع الثابت، وهو الأصل والأساس الذي له الأولوية والتفضيل فلا مانع من الأخذ به لمن شاء»⁽¹⁾.

(1) «التحوى الوافي» لعباس حسن، ج 3 ص 13 - دار المعارف بمصر.

وقال الرضی فی شرح الکافیة:

«وقد یدخل حرف التعریف علی المضاف والمضاف إلیه شذوذاً، نحو: «الثلاثة الأثواب»، وعند الکوفیین هو قیاس»⁽¹⁾.

وهناك وجه آخر أجازه مجمع اللغة العربیة بالقاهرة، وهو دخول «أل» علی العدد المضاف دون المعدود المضاف إلیه. وجاء فی قرار لجنة الأصول بالمجمع ما یأتی:

«يجوز إدخال «أل» علی العدد المضاف دون المضاف إلیه، نحو: الخمسة كتب، والمئة صفحة، والثلاث مئة دينار والألف كتاب، استثناساً بورود مثله فی الحديث كما فی صحیح البخاری⁽²⁾، وبإجازة بعض التّحاة ذلك كابن عصفور، وإن أجازه الشّهاب الخفاجی علی قبحه».

وقد وافق مجمع اللغة العربیة بالقاهرة علی هذا القرار⁽³⁾.

نستخلص ممّا تقدّم أنه يجوز لنا أن نقول:

أ - ثلاثة الكتب، أربعة المصانع، خمس المدارس، ستّ المدن، مئة الدینار، خمس مئة المتر - ألف الدرهم.

ب - الثلاثة الكتب، الأربعة المصانع، الخمس المدارس، الستّ المدن، المئة الدینار، الخمس مئة المتر، الألف الدرهم.

ج - الثلاثة كتب، الأربعة مصانع، الخمس مدارس، الستّ مدن، المئة دینار،

(1) «شرح الرضی علی الکافیة» ج3 ص 310 - منشورات جامعة قاریونس -.

(2) جاء فی صحیح البخاری، باب الکفالة فی القرض والديون بالأبدان وغيرها، من حديث طويل: «... ثم قَدِمَ الَّذِي كَانَ أَسْلَقَهُ فَأَتَى بِالْأَلْفِ دِينَارًا فَقَالَ وَاللَّهِ مَا زِلْتُ جَاهِدًا طَلَبَ مَرْكَبَ لَأَتِيكَ بِمَالِكَ...» - صحیح البخاری بحاشية السّندي - ج 2 ص 38، دار إحياء الكتب العربیة.

(3) مؤتمر مجمع اللغة العربیة بالقاهرة فی دورته التاسعة والثلاثين المعقودة من 9 من المحرم الموافق 12 من فبراير، حتى 22 من المحرم 1393هـ، الموافق 25 من فبراير 1973م.

الخمس مئة متر، الألف درهم.

والأحسن والأفضل الاقتصار على الوجه الأوّل وهو دخول «أل» على المعدود المضاف إليه.

2 - أمّا العدد المركّب من أحد عشر إلى تسعة عشر، فالقاعدة المشهورة في تعريفه هي أن تدخل «أل» على جزئه الأوّل «الصدر» دون جزئه الثاني «العجز»، فنقول: الأحد عشر طالباً، الإحدى عشرة فتاة، الاثنا عشر يوماً الاثنتا عشرة ليلة، الثلاثا عشر كتاباً، الثلاث عشرة مجلّة، الأربعة عشر خروفاً، الأربع عشرة نعجة، الخمسة عشر مصنعاً، الخمس عشرة عمارة والكوفيّون والأخفش يُجيزون دخول «أل» على جزأي المركّب، ويعتبرون ذلك قياساً، فيصحّ عندهم أن يقال: الأحد عشر طالباً، الإحدى عشرة فتاة، الاثنا عشر رجلاً، الاثنتا عشرة امرأة، الخمسة عشر فصلاً، الخمس عشرة صفحة. والأحسن الاقتصار على الوجه الأوّل.

قال الأشموني:

«وإذا كان العدد مركّباً ألحقت حرف التعريف بالأوّل، تقول: الأحد عشر درهماً، والاثنتا عشرة جارية، ولم تلحقه بالثاني لأنّه بمنزلة بعض الاسم. وأجاز ذلك الأخفش والكوفيّون، فقالوا: الأحد عشر درهماً والاثنتا عشرة جارية، لأنّهما في الحقيقة اسمان، والعطف مراد فيهما، ولذلك بُنِيَ، ويدلّ عليه إجازتهم ثلاثة عشر، وأربعة عشر، وتاء التأنيث لا تقع حشواً، فلولا ملاحظة العطف لما جاز ذلك»⁽¹⁾.

ونذكر - إتماماً للفائدة - أن العقود تُعرّف بإدخال «أل» عليها، أو عليها وعلى التّيف، فنقول: «وصل العشرون متسابقاً»، و«أنفقت السّتين ديناراً»، و«درسنا الخمس والعشرين مادة»، و«وافُتّح الأربعة والثلاثون مصنعاً».

(1) «شرح الأشموني على ألفية ابن مالك»، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ج 1 ص 87 - دار الكتاب العربي، بيروت -.

(190)

تصحیح: «المطار»

يُخَطَّى بعضهم لفظ «المطار»، على أَنَّ الصَّواب هو «المطير»، لأنَّه اسم مكان من «طار يطير»، واسم المكان من الفعل الثلاثي يأتي على وزن «مَفْعِل»، نُقِلَتْ حركة الياء إلى الحرف الساكن الصَّحيح قبلها، وهو هنا حرف الطاء، وبقي الحرف المعتلّ «الياء» لأنَّه جانس الحركة قبله وهي الكسرة، فقليل: «مَطِير».

ومثل ذلك اسم المكان «مَسِيل» من «سَال يسيل»، و«مَقِيل» من «قال يَقِيل»، و«مَبِيع» من «باع يبيع»، و«مَسِير» من «سار يسير».

لكن الأستاذ عباس أبو السَّعود صَحَّح كلمة «مطار» اسم مكان. قال: «يُنكر كثير من الأدباء استعمال كلمة «مطار» اسم مكان، اعتماداً على القاعدة المعروفة، ويقولون: إنَّه لا بدَّ أن يقال: مطير.

والحقُّ أنَّ كُلاًّ من اللَّفظين اسم مكان مسائر للقاعدة:

ف «مطار» اسم مكان من: «طار الطائر يطورُ طَوْرًا وطَوْرَانًا» إذا حام حول الشيء ودار. وفي الأساس: «وأنا لا أطور بفلان، أي لا أحوم ولا أدنو منه، ولا أطور كطواره - بفتح الطاء وكسرهما - من «طوار الدَّار»، وهو ما يمتدَّ معها من فنائها».

فالمطار إذن اسم للمكان المعروف الذي تجتمع فيه الطَّائرات تحوم حوله وتدور، ومنه تطير وإليه ترجع.

أمَّا «المطير» فاسم مكان من «طار يطير طَيْرَانًا» إذا ارتفع في الهواء وحركَ جناحيه، وعلى هذا يكون الجوُّ هو المطير لأنَّه مكان الطَّيران...

قال الفيَّومي: إن كان الثلاثي معتلّ العين بالياء فالمصدر مفتوح، والاسم

مكسور كالصحيح، نحو: مال مَمَالاً، وهذا مَمِيله، هذا هو الأكثر، وقد يوضع كل منهما موضع الآخر، نحو: المعاش والمعيش، والمسار والمسير.

وقال ابن السكيت: ولو فُتِحَا جميعاً في الاسم والمصدر أو كُسِرَا معاً فيهما لَجَاز، كقول العرب: المعاش والمعيش، والمعاب والمعيب، يريدون بكل واحد المصدر واسم المكان⁽¹⁾

وأجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة كلمة «مطار». وجاء في قرار لجنة الأصول بالمجمع ما يأتي:

«يجوز أن يجيء اسماً الزمان والمكان كالمصدر الميمي⁽²⁾ من الفعل الثلاثي الأجوف على «المَفْعَل» بالفتح، فيقال مثلاً: المسار بمعنى السير أو زمانه أو مكانه، وكذلك يقال: طار مَطَاراً، والآن مَطَارُهُ، وهناك المطار».

وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا القرار⁽³⁾.

(1) «أزاهير الفصحى في دقائق العربية، لعباس أبو السعود، ص 41 - دار المعارف بمصر -.

(2) صيغة المطار والمطير والمسار والمسير ونحوهما هي للمصدر الميمي واسم الزمان واسم المكان، والقريفة هي التي تميز بينها.

(3) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته السادسة والأربعين المعقودة من 30 من ربيع الآخر، الموافق 27 من مارس، حتى 14 من جمادى الأولى 1400 هـ الموافق 31 من مارس 1980 م.

(191)

تصحیح: «دَعَمَ» - بالتضعیف -

و «تَدَعَمُ الدَّوْلَةُ الدَّوَاءَ»

1 - يُسْتَعْمَلُ فِي لُغَةِ الْعَصْرِ الْفَعْلُ «دَعَمَ» - بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ - وَمَصْدَرُهُ: «تَدْعِيمٌ»، فَيُقَالُ مِثْلًا: «دَعَمَتِ الدَّوْلَةُ الْأُسْرَ الْفَقِيرَةَ» أَي سَاعَدَتْهَا وَقَوَّيْنَهَا، وَ«تَقُومُ الشَّرْكَةُ بِتَدْعِيمِ مَرْكَزِهَا الْمَالِيِّ» أَي بِتَقْوِيَةِ مَرْكَزِهَا الْمَالِيِّ.

وَيُخْطِئُ بَعْضُهُمُ الْفَعْلَ «دَعَمَ» بِالتَّضْعِيفِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ فِي مَعْجَمَاتِ اللُّغَةِ، وَإِنَّمَا الَّذِي وَرَدَ فِيهَا هُوَ الْفَعْلُ «دَعَمَ» مُخَفَّفَ الْعَيْنِ، وَمَصْدَرُهُ «الدَّعْمُ»، فَالْصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: «دَعَمَتِ الدَّوْلَةُ الْأُسْرَ الْفَقِيرَةَ» وَ«تَقُومُ الشَّرْكَةُ بِدَعْمِ مَرْكَزِهَا الْمَالِيِّ».

لَكِنْ مَجْمَعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ أَجَازَ الْفَعْلَ «دَعَمَ» بِالتَّضْعِيفِ. وَجَاءَ فِي قَرَارِ لَجْنَةِ الْأَلْفَاظِ وَالْأَسَالِيبِ بِالْمَجْمَعِ مَا يَأْتِي:

«يَشِيعُ فِي اللُّغَةِ الْمَعَاصِرَةِ اسْتِعْمَالُ كُلِّ مِنَ الْفَعْلَيْنِ: «دَعَمَ» الْمَضْعَفُ، وَ«دَعَمَ» الْمَجْرَدُ بِمَعْنَى «قَوَّى».

لَكِنْ بَعْضُ اللَّغَوِيِّينَ وَبَعْضُ النَّقَّادِ يَنْكُرُونَ اسْتِعْمَالَ الْفَعْلِ الْمَضْعَفِ لِأَنَّهُ غَيْرُ وَارِدٍ فِي الْمَعَاجِمِ. لَكِنْ صَاحِبُ الْمَخْصَصِ يَنْقُلُ عَنْ صَاحِبِ الْعَيْنِ: (دَعَمْتُ الْحَائِطَ وَنَحْوَهُ أَدَعَمُهُ دَعْمًا، وَدَعَمْتُهُ: إِذَا مَالَ فَأَقَمْتَهُ بِخَشَبَةٍ وَنَحْوِهَا. وَاسْمُ مَا دَعَمْتَهُ بِهِ: الدَّعْمَةُ، وَالْجَمْعُ: دِعَمٌ، وَالدَّعَامَةُ وَالْجَمْعُ: دَعَائِمٌ).

وَيُلاحِظُ أَنَّ كِلَا الْفَعْلَيْنِ فِي هَذَا النَّصِّ مُضَبُوطٌ بِالشَّكْلِ ضَبْطًا تَامًا. وَقَدْ كَرَّرَ (دَعَمَ) مُضَبُوطًا مَرَّتَيْنِ، وَعَطَفَ فِي أَوَّلَاهُمَا عَلَى (دَعَمَ) الْمَضْعَفِ، وَهَذَا مَعَ ضَبْطِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ الدَّعْمُ الْمَضْعَفُ لَا غَيْرَ، وَإِلَّا كَانَ عَطَفَهُ عَلَى (دَعَمَ) الْمَخَفَّفِ

لغواً وتكراراً لا معنى له.

إذن يكون (دَعَمَ) المضعف ورد ذكره في معجمين: في العين أصلاً، وفي المخصص نقلاً. وإذن يكون استعماله صحيحاً، ولا مانع من تداوله في الاستعمال.

وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

2 - ويشيع في لغة العصر مثل قولهم: «تَدَعُمُ الدّولة السّلع التّمويّنية» أو تَدَعُمُ الدّولة الدّواء»، أي تسهم الدّولة في نفقات السّلع التّمويّنية أو نفقات الدّواء، تخفيفاً لأعباء المعيشة عن كاهل مواطنيها، ومساعدةً لأصحاب الدّخل المحدود.

ويؤخذ على العبارة أنّ ظاهرها يفيد أنّ الدّولة تدعم السّلع التّمويّنية أو الدّواء، في حين أنّ المقصود هو دعم المستهلكين للسّلع التّمويّنية والدّواء وهم جمهور الشعب.

وقد صحّح مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة العبارة المذكورة وأجازها، واتّخذ بشأنها قراراً هذا نصّه:

«تدعم الدّولة بعض سلع التّموين:

يكثّر تداول مثل هذه العبارة في لغة العصر مُراداً بها أنّ الدّولة تخفّف عن جمهور المستهلكين أعباء المعيشة، وتعينهم على مقاومة الغلاء، فجمهور المستهلكين هم المعنيّون بالدّعم، لكن العبارة لا تجعل الدّعم لهم بل للسّلع نفسها.

ويمكن توجيه العبارة من جهتين:

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثامنة والأربعين المعقودة من 28 من ربيع الآخر الموافق 22 من فبراير، حتى 12 من جمادى الأولى 1402 هـ، الموافق 8 من مارس 1982 م.

الأولى: تقدير مضاف محذوف فيها، ليكون أصلها: (تدعم الدولة جمهور مستهلكي سلع التّموين). وحذف المضاف كثير في العربيّة، ومنه في القرآن الكريم: ﴿رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾⁽¹⁾، أي على السنة رسلك، أو على تصديقهم.

الثانية: أن يكون في العبارة مجاز مرسل علاقته السببيّة، وهو الذي جعل الدّعم للسلع لأنّها هي سبب العيش وقوامه. وإذن تكون العبارة صحيحة الاستعمال.

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽²⁾.

(1) سورة آل عمران: 194.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثامنة والأربعين المعقودة في تاريخها المذكور آنفاً.

(192)

تصحیح: «فلان أنصف من فلان»

يُخَطِّئُ الحَرِيرِيُّ فِي «دَرَّةِ الْغَوَاصِ» أَنْ يَقَالَ: «فُلَانٌ أَنْصَفُ مِنْ فُلَانٍ»، لِأَنَّهُ إِذَا أُريدَ بِهِ التَّفْضِيلُ فِي الْإِنْصَافِ فَلَا يَقَالُ إِلَّا «هُوَ أَحْسَنُ إِنْصَافاً مِنْهُ» أَوْ «أَكْثَرُ إِنْصَافاً»، وَمَا شَابَهُ ذَلِكَ.

«وَالْعِلَّةُ فِيهِ أَنَّ الْفِعْلَ مِنَ الْإِنْصَافِ هُوَ «أَنْصَفَ»، وَ«أَفْعَلَ» الَّذِي لِلتَّفْضِيلِ لَا يُبْنَى إِلَّا مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ لِتَنْتَظِمَ حُرُوفُهُ فِيهِ، إِذْ لَوْ بُنِيَ مِمَّا جَاوَزَ الثَّلَاثِيَّ لاحتاج إلى حذف جزء منه، وَلَوْ فُعِلَ ذَلِكَ لاسْتَحَالَ الْبِنَاءُ هَدْماً، وَالزِّيَادَةُ الْمُجْتَكِبَةُ لَهُ ثُلُماً. فَأَمَّا قَوْلُ حَسَّانَ:

كَلَّتَاهُمَا حَلَبُ الْعَصِيرِ فَعَاطِنِي بَزَجَاةِ أَرْخَاهُمَا لِلْمَفْصِلِ
فَإِنَّمَا قَالَ: أَرْخَاهُمَا، وَالْقِيَاسُ أَنْ يَقَالَ: أَشَدَّهُمَا إِرْخَاءً، لِأَنَّ أَصْلَ هَذَا الْفِعْلِ (رَخُو) فَبَنَاهُ مِنْهُ، كَمَا قَالُوا: (مَا أَحْوَجَهُ إِلَى كَذَا)، فَبَنَوُهُ مِنْ (حَوَج)، وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَقَالَ: مَا أَشَدَّ حَاجَتَهُ⁽¹⁾

وَمَا ذَكَرَ الْحَرِيرِيُّ مِنْ مَنَعٍ مَجِيءٍ «أَفْعَلَ» التَّفْضِيلِ مِنَ الْمَزِيدِ «أَفْعَلَ» لَيْسَ مُجْمَعاً عَلَيْهِ بَيْنَ النَّحَاةِ، وَيَنْقُضُهُ السَّمَاعُ الثَّابِتُ.
قَالَ الرِّضِيُّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ:

«وَهُوَ عِنْدَ سَيَّبُوهِ (أَيُّ صَوْغٍ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ) قِيَاسٌ مِنْ بَابِ (أَفْعَلَ) مَعَ كَوْنِهِ ذَا زِيَادَةٍ، وَيُؤَيِّدُهُ كَثَرَةُ السَّمَاعِ كَقَوْلِهِمْ: هُوَ أَعْطَاهُمْ لِلدِّينَارِ، وَأَوَّلَاهُمْ لِلْمَعْرُوفِ، وَأَنْتَ أَكْرَمُ مِنْ فُلَانٍ، وَهُوَ كَثِيرٌ... وَنُقِلَ عَنِ الْمَبْرَدِ وَالْأَخْفَشِ جَوَازُ بِنَاءِ (أَفْعَلَ) التَّفْضِيلِ مِنْ جَمِيعِ الثَّلَاثِيِّ الْمَزِيدِ فِيهِ..»⁽²⁾.

(1) «دَرَّةُ الْغَوَاصِ فِي أَوْهَامِ الْخَوَاصِ» لِلْحَرِيرِيِّ، ص 159 - دَارُ نَهْضَةِ مِصْرَ لِلطَّبْعِ وَالنَّشْرِ.

(2) «شَرْحُ الرِّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ»، ج 3 ص 451 - مَنَشُورَاتُ جَامِعَةِ قَارِيُونَسَ.

ومما سُمع فيه «أفعل التفضيل» من الثلاثي المزيد قولهم في المثل: «أَسْرَعَ من حاجة» وهو من «أَسْرَعَ»، وقولهم في المثل أيضاً: «أَفْلَسُ من ابن المذاق» وهو من: «أَفْلَسَ»، وقولهم: «أَوَلَمْ من الأشعث» وهو من: «أَوَلَمْ»، وقولهم: «أَنْصَفُ بيت قالته العرب» وهو من: «أَنْصَفَ». وكذلك جاء «أفعل» التفضيل: «أَفْطَسَ» كما في قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ أَفْطَسَ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ﴾⁽¹⁾ وهو من «أَفْطَسَ»⁽²⁾.

وكل ذلك ينقض شرط جمهرة النحاة في أن يكون «أفعل» التفضيل من الثلاثي المجرد فقط.

وقد اتخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة قراراً تَصَنَّن عدم الاعتداد بشرط صوغ «أفعل» التفضيل من الفعل الثلاثي المجرد وحده. وقد جاء في قرار لجنة الأصول بالمجمع ما يأتي:

«بين التعجب والتفضيل وحدة في المعنى واللفظ، أُوْجِبَتْ اشتراكهما في شروط الصَّوْغ، وليس أحدهما في ذلك مقيساً على الآخر...

...واختلاف النحاة في بعض الشروط لصوغ «أفعل» التفضيل، يتيح للجنة أن

تقرر ما يأتي:

أ - التَّخَفُّف من شرط تجرّد الفعل الثلاثي، وفاقاً لسيبويه والأخفش... وتشترط اللجنة أمن اللبس.

ب - التَّخَفُّف من شرط البناء للمعلوم، أخذاً بقول ابن مالك في صوغه من المبني للمجهول إذا أُمِّنَ اللبس.

ج - التَّخَفُّف من شرط كون الفعل تاماً، أخذاً بقول الكوفيّين في صوغ

(1) سورة البقرة: 282.

(2) «تحرير أفعل التفضيل من ريقة قياس نحويّ فاسد» للأستاذ محمد الفاضل بن عاشور، مجلة مجمع اللغة العربية، البحوث والمحاضرات للدورة الثلاثين، ص 65.

التَّعَجَّبَ مِنَ التَّاقِصِ.

د - التَّخَفَّفَ مِنْ شَرْطٍ إِلَّا يَكُونُ الْوَصْفُ مِنْهُ عَلَى أَفْعَلَ فَعْلَاءَ، وَهُوَ مَا يَكُونُ فِي الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ، أَخْذًا بِقَوْلِ الْكُوفِيِّينَ وَالْكَسَائِيِّ وَهَشَامٍ وَالْأَخْفَشِ.

هـ - التَّخَفَّفَ مِنْ شَرْطٍ عَدَمِ الْاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِمَصْوَغٍ مِنْ مُرَادِفِهِ⁽¹⁾، لِأَنَّ مِنْ التَّحَاةِ مِنْ تَرْكِهِ، وَمَنْ ذَكَرَهُ لَمْ يُورَدَ لَهُ إِلَّا مِثَالًا وَاحِدًا.

وَبِذَلِكَ يَتِمُّ التَّخَفُّفُ مِنْ أَكْثَرِ الشَّرُوطِ، فَلَا يَبْقَى إِلَّا مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ التَّحَاةُ

وَهُوَ:

أ - أَنْ يَكُونَ فَعْلًا ثَلَاثِي الْأَصُولِ مَجْرَدًا أَوْ مُزِيدًا، سِوَاءِ أَكَانَ الْفِعْلُ مَسْمُوعًا، أَمْ صِيغَ بِمَقْتَضَى قَرَارِ الْمَجْمَعِ فِي تَكْمِلَةِ مَادَّةٍ لُغَوِيَّةٍ وَفِي الْإِشْتِقَاقِ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَعْيَانِ.

ب - أَنْ يَقْبَلَ التَّفَاضُلُ.

ج - أَنْ يَكُونَ مُثْبِتًا.

د - أَنْ يَكُونَ مُتَصَرِّفًا.

وَقَدْ وَافَقَ مَجْمَعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ عَلَى هَذَا الْقَرَارِ⁽²⁾.

(1) هَذَا الشَّرْطُ هُوَ «إِلَّا يُسْتَعْنَى عَنِ الصَّبَاغَةِ مِنْهُ بِصِبْغَةٍ أُخْرَى مَسْمُوعَةٌ، فَلَا يَصِحُّ: مَا أَقْبَلَهُ! فِي التَّعَجُّبِ مِنْ قِيلُولَتِهِ لِأَنَّهُمْ اسْتَعْنَوْا عَنْهَا بِقَوْلِهِمْ: مَا أَكْثَرَ قَائِلَةً، وَلَا يَصِحُّ مَا أَسْكَرَهُ! وَلَا: مَا أَفْعَدَهُ! وَلَا مَا أَجْلَسَهُ! لِأَنَّهُمْ اسْتَعْنَوْا عَنْهُ بِقَوْلِهِمْ: مَا أَشَدَّ سُكْرَهُ، مَا أَكْثَرَ قَعُودَهُ وَجُلُوسَهُ» - النُّحُو الْوَاقِي ج 2 ص 285 - دَارُ الْمَعَارِفِ بِمِصْرَ - لَاحِظْ أَنْ مَا يَنْطَبِقُ عَلَى أَحَدِهِمَا أَفْعَلَ التَّعَجُّبِ يَنْطَبِقُ عَلَى أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ، وَمَا يَمْتَنِعُ فِي أَحَدِهِمَا يَمْتَنِعُ فِي الْآخَرِ.

(2) مُؤْتَمَرُ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ فِي دَوْرَتِهِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثِينَ الْمَعْقُودَةِ سَنَةِ 1965 م، وَهِيَ دَوْرَةُ الْجُمُعَةِ الْمَعْقُودَةِ فِي بَغْدَادِ بِالِإِشْرَاقِ مَعَ الْمَجْمَعِ الْعِلْمِيِّ الْعِرَاقِيِّ.

(193)

تصحیح: «تَعَالَمَ فلان على زملائه»

یشیع بین الناس مثل قولهم: «تَعَالَمَ فلان على زملائه» أي تباهى عليهم بعلمه، و«يتعالم المغرور» أي يُظهر علمه افتخاراً. ويخطئ الأستاذ أحمد العامري عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة استعمال الفعل «تعالَم» في المعنى المذكور، بحجة أنه لم يرد في معجمات اللغة بهذا المعنى. قال:

«يجعل كثير من الكتاب معنى: (تَعَالَمَ)، فيظنون أنّ معناه: (أظهر ما عنده من العلم والمعرفة للفخر والمباهاة)، فيقولون مثلاً: (فلان يتعالَم)، وتارة يقولون: (فلان يتعالَم علينا) أو (على أقرانه) مثلاً. ولكن معناه بعيد كل البعد من ذلك، ففي القاموس وشرحه، واللّسان، والصّحاح، وغيرها: (وتعالَم الجميع: علموه)، ولم تزد المعجمات على ذلك. والذي أفهمه منه أن يقال مثلاً: (تعالَم النَّاسُ الخبر)، و(تعالَمَ التّلاهيذُ الدّرس) و(تعالَم الرّجلان المسألة)، ولا يقال: (تعالَم الرّجل أو المرأة المسألة) بالإنفراد.

وقال في أقرب الموارد: (المتعالَم: المعروف المشهور). وقال في التّاج: (قَرَصَ كجعفر: لئيم كان باليمن متعلماً باللّوم⁽¹⁾). لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز مثل قولهم: «تعالَم فلان على زملائه» بمعنى أظهر علمه مباهاة ومفاخرة، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

(1) «بحوث وتحقيقات لغوية» للأستاذ أحمد العامري، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية، ج 4 ص 218.

«يجري على أقلام الكتّابین مثل قولهم: (تعالم علیه) بمعنی: تباهى وتفاخر بالعلم. وليس في مسموع اللّغة هذه الدّلالة، ولكن من ضوابط اللّغة دلالة صيغة (تفاعل) على التّظاهر بالفعل⁽¹⁾.
وعلى هذا يجاز استعمال الكتّابین (تعالم علیه).
وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽²⁾.

(1) تأتي صيغة «تفاعل» للدّلالة على التّظاهر والادّعاء الكاذب والتمثيل، نحو: «تجاهل» إذا تظاهر بالجهل وليس بجاهل، و«تغافل» إذا ادّعى الغفلة تمثيلاً وخداعاً، و«تماوت» إذا تظاهر بالموت وليس بميت، و«تمارض» إذا ادّعى المرض كذباً، و«تناسى» إذا تظاهر بالنّسيان وليس بناس، قال الشاعر:
ولما تعامى الدهر وهو أبو الورى عن الرّشد في أنحائه ومقاصده

تعاميت حتى قبل إني أخو عمي ولا غرو أن يحذو الفتى حذو والده
(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته التاسعة والأربعين المعقودة من 8 من جمادى الأولى الموافق 21 من فبراير، حتى 22 من جمادى الأولى 1403 هـ الموافق 7 من مارس 1983 م.

(194)

تصحيح: «وَرُدُّ» و«زُهْر» و«سُهُوم»

يُخْطِئ بعضهم أن يقال في جمع «وَرُدُّ»: «وَرُدُّ»، وفي جمع «زَهْر»: «زهور»، وفي جمع «سُهُوم»: «سُهُوم»، بحجة أن معجمات اللغة لم تذكر هذه الجموع. والحق أن هذه الجموع صحيحة، ذلك أن علماء النحو قالوا: إنَّ الجمع على صيغة «فُعُول» - بضمّ الفاء - هو جمع قياسيٌّ لكلِّ اسم على وزن «فَعْل» - بفتح الفاء وسكون العين -، نحو: كَهْلٌ وكُهولٌ، وشَهْرٌ وشُهُورٌ، ودَهْرٌ ودُهُورٌ، وفُحْلٌ وفُحولٌ، وسيفٌ وسُيوفٌ، وخيطٌ وخُيوطٌ، وعَيْبٌ وعُيوبٌ، وعُيْبٌ وعُيوبٌ، وقَلْبٌ وقُلُوبٌ. واستثنوا من ذلك صيغة «فَعْل» إذا كان واوِيَّ العين فلا يُجْمَع على «فُعُول»، نحو: «تَوْبٌ» فلا يُجْمَع على «تُوبٌ» بل على «أَثوابٌ»، ومثله «حَوْضٌ» و«نَوْلٌ» و«رَوْثٌ» و«سَوْطٌ».

وكون أصحاب المعجمات لم يذكروا جمع «وَرُدُّ» على «وَرُدُّ»، و«زَهْر» على «زهور»، و«سُهُوم» على «سُهُوم»، لا يعني أن هذه الجموع غير صحيحة، ما دام النحاة قد نصّوا على القاعدة العامة التي يندرج تحتها ورد وزهر وسهم. وقد يكون السبب في عدم ذكر أصحاب المعجمات هذه الجموع أنها قياسيةّة تنطبق عليها القاعدة العامة، ولم يروا حاجة إلى التنصص عليها.

ويعترض بعضهم على جمع «زهر» على «زهور» من وجه آخر، هو «زهوراً» مصدر: «زَهَرَ السَّراجُ والقمرُ» أي تَلَأَلَأَ وأضاء، و«زَهَرَ الثَّيْبُ زُهوراً»: صَفَا لَوْنُهُ. ويُردّ على هذا الاعتراض بأنَّ صيغة المصدر في بعض الألفاظ هي صيغة الجمع. فمصدر «سَجَدَ»: السُّجود، والسُّجود أيضاً جمع «السَّاجِد». قال الله تعالى: ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾⁽¹⁾.

ومصدر «رُكِعَ»: الرُّكُوع، وهو أيضاً جمع «الراكع». تقول: «دخلت المسجد فوجدت المصلين رُكوعاً».

فلا مانع إذن من أن يكون لفظ «زُهور» مصدر الفعل «زَهَرَ»، وهو في الوقت نفسه جمع «زَهْر»، وسياق الكلام هو الذي يميز المصدر من الجمع.

(195)

تصحیح: «فلان ناکر الجمیل»

يُخْطِئُ بعضهم أن يقال: «فلان ناکر الجمیل» و«المجرم ناکر ارتکاب جريمته»، بحجة أنّ لفظ «ناکر» اسم فاعل، وهذه الصيغة لاسم الفاعل تبيء من الفعل الثلاثي المجرد، والصواب أن يقال: «فلان مُنْکِر الجمیل» و«المجرم منکر ارتکاب جريمته»، لأنّه من الفعل الرباعي «أنکر»، واسم فاعله «مُنْکِر» - بكسر الكاف - على زنة «مُفْعِل»، واسم مفعوله «مُنْکِر» - بفتح الكاف - على زنة «مُفْعَل». قال الله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾⁽¹⁾ وقال تعالى: ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ أَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ﴾⁽²⁾، وقال تعالى: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمْ الْمُنْكَرَ﴾⁽³⁾.

والصحيح أنّه يجوز الثلاثي «نَكَر» واسم فاعل «ناکر».
قال الراغب في مفرداته:

«الإنكار ضدّ العرفان، يقال: أنكرت كذا ونكّرت. ونكّرت على فلان وأنكرت: إذا فعلت به فعلاً يردعه.. وقد نكر نكارة»⁽⁴⁾.

وصحّح لفظ «ناکر» الأستاذ عبد القادر المغربي عضو المجمع العلمي العربي بدمشق وعضو مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، قال:

«وأنکر (أي صاحب كتاب تذكرة الكاتب): (ناکر الجمیل)، وقال: إنّ

(1) سورة النحل: 83.

(2) سورة الأنبياء: 50.

(3) سورة العنكبوت: 29.

(4) «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني، ص 105 - دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة.

الصَّواب (منكر)، مع أَنَّ (ناكر) من (نكر الشيء): جهله كأنكره، ولا ريب أَنَّ من جحد الجميل من شدة لؤمه، حالته حال من يجهل الجميل بالمرّة، فيكون في هذا الاستعمال شيء من المبالغة⁽¹⁾.

وقد جمع الأعشى الفعل الثلاثي «نَكَرَ» والفعل الرباعي «أَنكَرَ» في بيت واحد فقال:

وأُنكرتني وما كان الذي نَكَرْتُ من الحوادث إِلَّا السَّيْبُ وَالصَّلْعَا
وهناك غير الثلاثي «نَكَرَ» - بفتح الكاف - الثلاثي «نَكِرَ» - بكسر الكاف -
- وقد ورد في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَىٰ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾⁽²⁾.

قال الفيومي: «إِنَّ (نَكِرَ) بمعنى (أَنكَرَ)، لكنّه لا يتصرّف»⁽³⁾. أي هي ملازم لصيغة الماضي، فلا يكون منه مضارع ولا أمر، ولا اسم فاعل ولا اسم مفعول...

(1) «مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق»، المجلد 4 الجزء 6 ص 312.

(2) سورة هود: 70.

(3) «المصباح المثير» للفيومي، ص 625 - المكتبة العلميّة، بيروت.

(196)

تصحیح: «عَسِيتُ» - بكسر السین -
و «الجنّازة» - بفتح الجیم وكسرهما -

جاء في (الأخطاء السائرة في اللغة العربيّة) أنّ كسر السین في مثل قولهم: «ما عَسِيت أن أصنع» لغة ضعيفة، وأنّ اللغة الجيدة الصحيحة هي فتح السین في «عَسِيت»، فيقال: «ما عَسِيتُ أن أصنع»⁽¹⁾.

وليس هذا صحيحاً، فقد ورد كسر السین في قراءة نافع، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾⁽²⁾. وقوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقْطَعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾⁽³⁾. فكيف يكون كسر السین في «عَسِيت» لغة ضعيفة وقد وردت به قراءة سبعية صحيحة متواترة؟

ثمّ إنّ التّحاة ذكروا أنّ الوجهين جائزان، وهذا ابن مالك يقول في ألفيته: والفتح والكسر أجز في السّين من نحو عسيت وأنتقا الفتح زكن فقد قدّم ابن مالك القول بإجازة الوجهين: الفتح والكسر، ثمّ قال: «وأنتقا الفتح زكن» أي إنّ فتح السّين هو المختار وأشهر من الكسر. وكون الفتح أشهر لا يعني أنّ الكسر لغة ضعيفة، فهناك فصيح وأفصح، وأشهر وأقلّ منه شهرة، ومختار وجائز، ومن غير الإنصاف أنّ نصف الجائز أو الأقلّ شهرة بأنّه ضعيف. وجاء في كتاب «الأخطاء السائرة» أيضاً أنّ «الجنّازة» - بفتح الجیم - خطأ،

(1) «الأخطاء السائرة في اللغة العربيّة» الخالد قوطرش وعبد اللطيف الأرناؤوط، ص 106 - مطابع

ابن زيدون بدمشق ..

(2) سورة البقرة: 246.

(3) سورة محمد: 22.

وَأَنَّ الصَّوَابَ: «الْجِنَازَةُ» - بكسر الجيم -⁽¹⁾.

وليس هذا صحيحاً، فالوجهان جائزان: كسر الجيم وفتحها.

قال في المصباح المنير:

«جَنَزْتُ الشَّيْءَ أَجْنِزُهُ، مِنْ بَابِ (ضَرْبٍ): سَتَرْتُهُ، وَمِنْهُ اشْتِقَاقُ (الْجِنَازَةِ) وَهِيَ

بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ، وَالْكَسْرُ أَفْصَحُ»⁽²⁾. وَكُونَ الْكَسْرُ أَفْصَحَ لَا يَعْنِي أَنَّ الْفَتْحَ غَيْرُ جَائِزٍ.

وفي «التّهذيب» للأزهري:

«قال أبو العباس: الجِنَازَةُ بالكسر: السَّرِيرُ، وَالْجِنَازَةُ بِالْفَتْحِ: الْمَيِّتُ... وقال أبو

داود المصاحفي: قلت للنَّصْر: الجِنَازَةُ هُوَ الرَّجُلُ أَوِ السَّرِيرُ؟ فقال: السَّرِيرُ مَعَ

الرَّجُلِ.. وقال: شمر: يقال: جَنَازَةٌ وَجِنَازَةٌ وَدَجَاجَةٌ وَدِجَاجَةٌ»⁽³⁾.

وفي «المغرب»:

«الجِنَازَةُ بالكسر: السَّرِيرُ، وبِالْفَتْحِ: الْمَيِّتُ، وَقِيلَ: هُمَا لُغَتَانِ»⁽⁴⁾.

(1) «الأخطاء السائرة في اللغة العربية» ص 30.

(2) «المصباح المنيرة للفيومي»، ص 111 - المكتبة العلمية، بيروت -.

(3) «تهذيب اللغة» للأزهري، ج 10 ص 622 - الدار المصرية للتأليف والنشر -.

(4) «المغرب في ترتيب المعرب» للمطرزي، ص 93 - دار الكتاب العربي، بيروت -.

(197)

تصحیح: «إحدى وعشرون امرأة»
و«أنت مُلام»

1 - یخطئ صاحب کتاب «الكتابة الصحيحة» أن یقال: «رأيت في الحفلة إحدى وعشرين امرأة»، والصواب عنده أن یقال: «رأيت واحدة وعشرين امرأة»⁽¹⁾.

والحق أن الوجهين جائزان، فلك أن تقول: «غرسْتُ واحدة وعشرين شجرة» أو «غرسْتُ إحدى وعشرين شجرة»، و«في مكتبتی إحدى وخمسون قصّة» أو «في مكتبتی واحدة وخمسون قصّة».

قال صاحب «التحو الوافي»:

«و(إحدى) تكون - في الأكثر - مركبة مع العشرة، أو معطوفاً عليها في الأعداد المعطوفة. ومن التادر أن تكون مفردة بنفسها، نحو: «في البيت إحدى عشرة غرفة» أو «إحدى وعشرون غرفة»⁽²⁾.

وفي «المصباح المنير»:

«وأما تأنيث (أحد) فلا يكون إلا بالألف، لكن لا یقال (إحدى) إلا مع غيرها، نحو: (إحدى عشرة)، و(إحدى وعشرون)⁽³⁾.

2 - ويخطئ صاحب كتاب «الكتابة الصحيحة» أن یقال: «أنت مُلام على ذلك»، والصواب عنده أن یقال: «أنت ملوم على ذلك»، لأنّه من الثلاثي «لام»،

(1) «الكتابة الصحيحة» لزهدی جار الله، ص 6.

(2) «التحو الوافي» لعباس حسن، ج 4 ص 413 - دار المعارف بمصر.

(3) «المصباح المنير» للفيومي، ص 650 - المكتبة العلمية، بيروت.

واسم المفعول منه «مَلُوم»، كَمَصُون من «صان»، وَمَرْوَم من «رام»، وَمَقُول من «قال». واستشهد بقول الشاعر:

لعلّ له عذراً وأنت تلوم وكم لائم قد لام وهو مَلُوم⁽¹⁾
ولكن يجوز أن يقال: «أنت مُلام»، وهو اسم مفعول من الرباعي «اللام»،
ومنه قول الشاعر:

حَمِدْتُ الله أن أُمَسَى ربيعُ بدار الهون مَلَحِيًّا مُلَامًا
قال في «مختار الصحاح»:

«الآمَه على كذا: من باب (قال)، وَلَوْمَةٌ أيضاً فهو مَلُوم... و(الآمَ) الرَّجُلُ: أتى
بما يُلام عليه.

وفي المثل: رَبُّ لَائِمٍ مُلِيمٍ. أبو عبيدة: (الآمَه) بمعنى (لَامَه)⁽²⁾.
وفي «المصباح المنير»:

«... و(الآمَه) بالألف لغة فهو مُلام، والفاعل (مُلِيم)، والاسم: الملامة»⁽³⁾

(1) «الكتابة الصحيحة»، ص 276.

(2) «مختار الصحاح» للرازي، ص 608 - المطبعة الأميرية -.

(3) «المصباح المنير» للفيومي، ص 560.

(198)

تصحیح: «حضر فلان أثناء المحاضرة»

يُخْطِئ بعضهم أن يقال: «حضر فلان أثناء المحاضرة»، و«زرت الأزهر أثناء وجودي في القاهرة»، و«أثناء إذاعة نشرة الأخبار انقطع التيار الكهربائي»، بحجة أن لفظ «أثناء» لا يجوز أن يكون منصوباً على الظرفية المكانية، لأن شرط نصب ظرف المكان على الظرفية أن يكون الظرف مُبْهَماً، أي ليس له حدود ولا صورة محصورة، و«أثناء» جمع «ثني» أي طَيَّة، فهو لذلك غير مُبْهَم، وغير المبهم لا بد أن يُجَرَّ بحرف الجر «في»، فالصحيح أن يقال: «حضر فلان في أثناء المحاضرة» و«زرت الأزهر في أثناء وجودي بالقاهرة»، و«في أثناء إذاعة نشرة الأخبار انقطع التيار الكهربائي».

وردّ هذه التّخْطئة غير واحد من العلماء، وصحّحوا مثل قولهم: «حضر فلان أثناء المحاضرة».

من هؤلاء الأستاذ عبد الحميد حسن عضو مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة الذي قال:

«إذا رجعنا إلى الأمثلة التي يسوقها النّحاة للمكان المُبْهَم، وجدنا أنهم يذكرون طائفة من الكلمات كالجهات وما أُلْحِقَ بها، مثل: عند ولَدَى ووسط وبين وإزاء وحذاء. ويذكر بعضهم كلمات يرى أنها لا تُنْصَب على الظرفيّة، بل يجب جرّها بالحرف، مثل: داخل وخارج وظاهر وباطن وجانب وجهة ووجه وكَنَف، لأنّ فيها اختصاصاً. وبعض العلماء يتعقّب هذا الرّأي فيرى أنّ كلمة (جانب وناحية ومكان) يصحّ نصبها على الظرفيّة.

ويبدو أنّ مدلول هذه الكلمات قابل للسّعة والضّيق تَبَعاً لوجهات التّظنر ولما

نقصده منها في واقع الحياة...

وإذن لا يكون هنا مُسَوِّغٌ للمنع، ويكون التَّصَبُّ على الظَّرْفِيَّةِ جائزاً تبعاً للتَّقدير الواقعيّ. وعلى هذا نجد أن كلمة (أثناء) مفردها (ثَنِي) أي (طَيَّة)، وليست الطَّيَّةُ محدودة لا بحجم ولا بمكان خاص ولا بوضع محدود، لذلك مبهمة، وتكون العبارة صحيحة.

على أننا نستطيع أن ننظر إلى هذه المسألة من زاوية أخرى، وهي أن كلمة (أثناء) في العبارة التي نحن بصددِها منصوبة على حذف حرف الجرّ، وهذا الحذف واسع المدى، وقد وردت منه أمثلة كثيرة⁽¹⁾.

وممن صحَّح مثل: «حضر فلان أثناء المحاضرة» الأستاذ أحمد العامريّ عضو مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة الذي احتجّ في تصحيح التعبير المذكور بما جاء في اللسان من قوله: الثَّنِي: واحد أثناء الشَّيء، أي تضاعيفه، تقول «أَنفَذْتُ كذا ثَنِيّ كتابي»، أي في طيّه. وقد ضُبِطَت الياء في «ثَنِيّ» مفتوحة. ونقل شارح القاموس هذه العبارة الأخيرة عن الصّحاح، ونقلها الشّيرازيّ في «معيار اللغة»، ثم قال الصّحاح: «وكان ذلك في أثناء كذا أي في غضونه».

قال: ورأيت نسخة من الصّحاح قديمة: «تقول: أَنفَذْتُ هذا ثَنِيّ كتابي: في طيّه. فقد رأينا أن «ثني» في قولهم: «أَنفَذْتُ كذا ثَنِيّ كتابي» قد نُصِبَتْ على الظَّرْفِيَّةِ المكانية سماعاً، وإذا نُصِبَ المفرد على الظَّرْفِيَّةِ فمن المعقول أن يُنصب جمعه أيضاً، فنقول: (جاء أثناء كلامه كذا) كما نقول (ثَنِيّ كلامه) قياساً على (ثَنِيّ كتابي)⁽²⁾.

(1) «مسائل نحوية ولغوية تتطلب النظر» للأستاذ عبد الحميد حسن، مجلة مجمع اللغة العربيّة المجلد 34 ص 175.

(2) «مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربيّة»، ج 2 ص 69.

وقال الأستاذ عبد القادر المغربي عضو المجمع العلمي العربي بدمشق وعضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة: «والذي نعرفه أنّ (أثناء) و(أوساط) كلاهما ظرفان من ظروف المكان المبهمة مثل: وسط، وخلال. وكلّ هذا الظروف يجوز حذف (في) منها قياساً، فقولهم: (أثناء الكلام) و(أثناء الخطاب) بمنزلة قولنا: (خلال الكلام) و(بين الكلام) و(مطايي الكلام) و(غضون الكلام)، ويُراد بها كلّها الفترات القصيرة من الزمن التي تتخلّل الكلام. وسُمع: (أنفذته ثني كتابي) أي طيّه»⁽¹⁾.
واستشهد الأستاذ عباس حسن عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة على صحّة مثل قولهم: «حضر فلان أثناء المحاضرة»، بقول الشاعر الجاهلي:

لَعَمْرُكَ مَا عَمُرُو بَنُ عَمْرُو بِمَا جَد وَلَكِنَّهُ كَزَّ الْيَدَيْنِ بِخَيْلٍ
يَنَامُ عَلَى التَّقْوَى وَيُوقِظُهُ الْحَقُّ فَيَخْبِطُ أَتْنَاءَ الظَّلَامِ فَسَوَّلُ
مَوَاعِيدَ عَمْرُو تُرْهَاتُ وَوَجْهُهُ عَلَى كُلِّ مَا قَدْ قَلَّتْ فِيهِ دَلِيلُ⁽²⁾
وانتهت مسألة «أثناء» إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي قرّر إجازة استعمال لفظة «أثناء» غير مجرورة بفي، فلنا أن نقول: «حضر فلان في أثناء المحاضرة»، أو «حضر فلان أثناء المحاضرة»⁽³⁾.

(1) «مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق» المجلّد 4 ج 6 ص 312.

(2) «مجلة مجمع اللغة العربية» ج 34 ص 183.

(3) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الخامسة والثلاثين المعقودة في يناير 1969 م.

(199)

تصحیح: «الْعَمَالَة» بمعنى الْعَمَلِ وَالْعَمَّالِ

یشیع فی لغة العصر لفظ «الْعَمَالَة» بمعنى «العمل» أو «حركة العمل»، فيقال مثلاً: «يحتاج هذا المصنع إلى عمالة كبيرة»، و«تعمل الدّول على محاربة البطالة وزيادة نسبة العمالة فيها»، و«تكلفة العمالة في هذا المشروع مرتفعة».

ويخطئ بعضهم استعمال كلمة «العمالة» بمعنى العمل والعمّال، لأنّها لم ترد في معجمات اللّغة بهذا المعنى، والصّواب عنده أن يقال مثلاً: «يحتاج هذا المصنع إلى عمّال كثيرين»، و«تعمل الدّول على محاربة البطالة وزياد نسبة العمل فيها» أو «نسبة العمّال فيها»، و«تكلفة العمل في هذا المشروع مرتفعة».

جاء في «المصباح المنير»:

«و (الْعُمَالَة) - بضمّ العين -: أجرة العامل، والكسر لغة»⁽¹⁾.

وفي «مختار الصحاح»:

«والْعُمَالَة - بالضمّ -: رِزْقُ العامل»⁽²⁾

وفي «تهذيب اللّغة»:

«وقال اللّحياني: العُملة والعُمالة: أجر العمل... ويقال: عمّلتُ القوم عُمالَتهم، إذا أعطيتهم إياها»⁽³⁾.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز استعمال «العمالة» في المعنى الذي تُستعمل به في لغة العصر، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

(1) «المصباح المثير» للفيّومي، ص 430 - المكتبة العلميّة، بيروت -.

(2) «مختار الصّحاح» للرازي، ص 455 - المطبعة الأميريّة -.

(3) «تهذيب اللّغة» للأزهريّ، ج 2 ص 421، 422 - الدار المصريّة للتأليف والشرّ -.

«يستعمل الكتاب كلمة (العمالة) للدلالة على العمل والعملّ. والمنصوص عليه في المعجمات أنّ العمالة - مثلثة العين (أي بضمّ العين وفتحها وكسرها) هي أجر العمل. ويتسنى تصويب كلمة (العمالة) في الاستعمال المتداول بأنّها مجاز علاقته السببيّة، ولها نظير في استعمال كلمة (الوظيفة) التي تدلّ لغةً على الرّزق أو الأجر، جرى استعمالها بمعنى العمل الذي يُؤجّر عليه». وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّامنة والأربعين المعقودة من 28 من ربيع الآخر الموافق 22 من فبراير، حتى 12 من جمادى الأولى 1402 هـ، الموافق 8 من مارس 1982م.

(200)

تصحیح: «ودّعنا القافلة»،

وجمع «أرض» على «أراض»

1 - يخطئ الحريري أن يقال: «ودّعنا قافلة الحجاج». وحبّته في هذه التّخطة أنّ التّوديع يكون لمن يخرج إلى السّفر، والقافلة اسم للرّفقة الرّاجعة إلى الوطن، فكيف يُقرّن بين اللفظين مع تنافي المعنيين؟ ووجه الكلام أن يقال: «تلقيّنا قافلة الحجاج أو استقبلنا قافلة الحجاج»⁽¹⁾.

وليس ما ذكره الحريري من أنّ القافلة هي العائدة من السّفر فقط صحيحاً، فالقافلة تُطلق على الدّاهية كما تطلق على الرّاجعة.

جاء في «المصباح المنير»:

«وتُطلق القافلة على الرّفقة، واقتصر عليه الفارابيّ. قال في (مجمع البحرين): ومن قال: (القافلة الرّاجعة من السّفر فقط فقد غلط، بل يقال للمبتدئة بالسّفر أيضاً تفاعلاً لها بالرجوع، وقال الأزهريّ مثله. قال: والعرب تسمي التّاهضين للغزو (قافلة) تفاعلاً بقفولها، وهو سائغ»⁽²⁾.

2 - ويخطئ الحريري أن تُجمع «أرض» على «أراض». وحبّته في ذلك أنّ الأرض ثلاثيّة، والثّلاثي لا يُجمع على «أفاعل»، والصّواب عنده أن يقال في جمعها: «أرضون» - بفتح الرّاء - وذلك أنّ الهاء مقدّرة في «أرض»، فكان أصلها «أَرْضَة» وإن لم يُنطق بها، كما قيل في جمع «عِضة»: «عِضون»، وفي جمع «عِزّة»: «عِزون»، وفُتحت الرّاء في الجمع لتؤذن الفتحة بأنّ أصل جمعها «أَرْضَات»، كما يقال: نَحْلَة

(1) «درة الغوّاص في أوهم الخواص» للحريري، ص 159 - دار نهضة مصر للطبع والنشر

(2) «المصباح المنير» للفيوميّ ص 511 - المكتبة العلميّة، بيروت.

وتَحَلَّات...»⁽¹⁾.

والصَّحیح أن «أَرْضاً» تُجمع على «أَرْضِین» وعلى «أَرْض» و«أُروض».

جاء فی «مختار الصحاح»:

«وقد تُجمع (أَرْض) على (أُروض)، و(أَرْض) كأهل وآهال، و(الأَرْضِی) أيضاً

على غیر قیاس كأنهم جمعوا آَرْضاً»⁽²⁾.

وفی «المصباح المنیر»:

«والأَرْض مؤنثة، والجمع (أَرْضون) بفتح الرَّاء، قال أبو زید: سمعتُ العرب

تقول فی جمع (الأَرْض): (الأَرْضِی) و(الأُروض) مثل: فُلوس. وجمع (فَعَل): فَعَالِی

فی (أَرْض) و(أَرْضِی)، وأهل وأهالی ولیل ولِیالی، بزيادة الزيادة على غیر قیاس»⁽³⁾

(1) «درة الغواص فی أوهام الخواص» للحریری، ص 65

(2) «مختار الصحاح» للرازی ص 14.

(3) «المصباح المنیر» للفتوی، ص 12.

(201)

تصحیح: «التَّغْطِية» بمعنى الإحاطة والشمول و«التَّمْشِيط» بمعنى تفتيش المكان

1 - تشيع في لغة العصر كلمة «التَّغْطِية» بمعنى الاستيعاب والإحاطة والشمول، فيقال مثلاً: «قامت الصحافة بتغطية جيّدة لأخبار المفاوضات». و«غَطَّت الإذاعة أنباء الاحتفالات الشعبية»، و«التَّغْطِية الإعلامية لم تكن في مستوى أهميّة الحدث».

ويأخذ بعضهم على استعمال كلمة «التَّغْطِية» هنا بأنه منقول نقلاً حرفياً من اللّغات الأوروبيّة عن طريق الترجمة، وأنّ معجمات اللّغة لم تذكر هذا المعنى للفعل «غَطَّى» ومصدره «التَّغْطِية». والذي ذكرته المعجمات أنّ «غَطَّى الشيء تغطية» معناه: «سَتَرَهُ»، وهو مأخوذ من «غَطَا الليل يغطو: إذا سَتَرْتُ ظُلْمَتُهُ كُلَّ شيء».

فالتَّغْطِية في اللّغة تفيد السّتر وعدم الكشف عن الثّيء المُغَطَّى، وهي في التعبير المعاصر تفيد عكس ذلك، وهو نشر الأخبار وبنّائها واستيعابها والإحاطة بها.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز استعمال كلمة «التَّغْطِية» بمعنى الإحاطة والشمول. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يستعمل المعاصرون كلمة «التَّغْطِية» بمعنى الإحاطة والشمول والاحتواء في مثل قولهم: «غَطَّى الصحفيون أنباء المؤتمر» بمعنى استوعبوها وأحاطوا بها.

واللّجنة - مع علمها بأنّه غير مسموع في اللّغة، وأنّه منقول بطريق الترجمة من لغة أجنبيّة - فإنّها تبيّنه على أساس أنّ التَّغْطِية بهذه الدّلالة استعيرت

للاستيعاب على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية».

وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

2 - وتشيع في لغة العصر كلمة «تمشيط» بمعنى تفتيش المكان تفتيشاً دقيقاً، فيقال مثلاً: «قام العدو الصهيوني بتمشيط المكان بعد أن نفذ الفدائيون عملياتهم الجريئة»، و«مشط الجيش المنطقة بعد أن احتلها». ويؤخذ على كلمة «التمشيط» أنها لم ترد في معجمات اللغة ولم تؤثر عن العرب.

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز كلمة «التمشيط» بالمعنى المستعمل حديثاً. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي: «مما استُحدث في التعبيرات العصرية قولهم: (تمشيط المكان) بمعنى تفتيشه ومعرفة ما يخفى فيه.

ومع أنّ هذا التعبير مُترجم، فإنّه في صيغته وفي دلالته ليس عن العربية ببعيد، فهو من الفعل (مَشَطَ الشَّعر): خَلَّله وسَوَّاه. وتضعيف الثلاثي للتكثير قياسي، وعلى هذا يجوز التمشيط».

وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا القرار⁽²⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الثامنة والأربعين المعقودة من 28 من ربيع الآخر الموافق 22 من فبراير، حتى 12 من جمادى الأولى 1402 هـ الموافق 8 من مارس 1982 م.

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الثانية والخمسين المعقودة من 22 من جمادى الأولى الموافق 3 من مارس، حتى 6 من رجب 1406 هـ الموافق 17 من مارس 1986 م.

(202)

تصحیح: «أُكِّدَ الطَّبیب على ضرورة الجراحة»

یشیع فی لغة العصر التَّعبیر بمثل قولهم: «أُكِّدَ المدير على التَّقید بمواعید العمل»، و«أُكِّدَت المدرسة على وجوب عناية أولیاء الأمور بنظافة التَّلامیذ»، و«أُكِّدَ المدرَّب على أَنَّ الفريق مستعدٌّ لخوض المباراة الفاصلة»، و«أُكِّدَ الطَّبیب على ضرورة إجراء عملیة جراحیة».

ويعترض بعضهم على هذا التَّعبیر، لأنَّ الفعل «أُكِّدَ» قد عُدِّيَّ فيه بحرف الجرِّ «على»، وهو يتعدَّى بنفسه إلى المفعول به، فالصَّواب أنَّ یقال: «أُكِّدَ المديرُ التَّقید بمواعید العمل»، و«أُكِّدَت المدرسةُ وجوبَ عناية أولیاء الأمور بنظافة التَّلامیذ»، و«أُكِّدَ المدرَّبُ أَنَّ الفريق مستعدٌّ لخوض المباراة الفاصلة»، و«أُكِّدَ الطَّبیبُ ضرورة إجراء عملیة جراحیة».

لكن مجمع اللغة العربیة بالقاهرة أجاز أنَّ یقال مثلاً: «أُكِّدَ الطَّبیب على ضرورة إجراء عملیة جراحیة» بتعدیة «أُكِّدَ» بحرف الجرِّ «على». وجاء فی قرار لجنة الألفاظ والأسالیب التابعة للمجمع ما یأتی:

«تتردَّد كثيراً أشباه هاتین العبارتین:

- أُكِّدَت المدرسة على المواظبة.
- أُكِّدَ الخبیر على أَنَّ التَّوقیع مُفْتَعَل.

وقد درستهما اللّجنة فلاحظت:

أولاً: أَنَّ الفعل (أُكِّدَ) فیهما لازم يتعدَّى بـ (على)، وهو فی المعاجم متعدِّ بنفسه.

ثانياً: أَنَّ الفعل فی العبارة الأولى مُسَلَّط على المواظبة نفسها إذ كانت تالیة

للحرف (على)، وهو الذي أوصل الفعل إليها، وإذن تكون المواظبة في العبارة هي الأمر الذي تؤكده المدرسة أنه محقق، والواقع أنها إنما تريد أن تدعو إلى الاهتمام بها، لأنها دون ما ينبغي أن تكون.

ويمكن تخريج هذه العبارة من وجهين:

أحدهما: أن يُقَدَّر لأَكَّد مفعول محذوف، وهو مصدر يدلّ عليه المقام ويصلح مُتَعَلِّقًا لِعَلَى، مثل التَّنْبِيهِ والْحَثِّ. وحذف المفعول به سائغ في العربيّة. وإذن يكون تأويل العبارة هو: أَكَّدَت المدرسة التنبيه أو الحثّ على المواظبة، لتصل إلى غايتها المنشودة.

وأما العبارة الثانية فليس يُؤْخَذُ عليها إلا جعل (أَكَّد) لازماً يتعدّى بعلى، ولو حُذِفَ منها هذا الحرف لتصير (أَكَّد الخبر أن التوقيع مُفْتَعَل)، ما كان لهذا المأخذ عليها من سبيل. أمّا تخريجها مع الإبقاء على الحرف فبمثل ما تُخَرِّجُ به الأولى.

الوجه الثاني من وجهي تخريج العبارتين: أن يُضَمَّنَ الفعل (أَكَّد) معنى (نَبَّه). يقال: نَبَّهه على الأمر، أي وقفه عليه وأعلمه به. وإذن يكون تأويل العبارتين: نَبَّهَتِ المدرسة على المواظبة، ونَبَّه الخبر على أن التوقيع مُفْتَعَل.

ولهذا ترى اللّجنة أن العبارتين صحيحتان، ولا مانع لغةً من استعمالهما.

وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

ونذكر بمناسبة الكلام على الفعل «أَكَّد»، أن لمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة قراراً بشأن الفعل «تأكّد» والفعل «أكّد» نسجّله فيما يأتي إتماماً للفائدة: «في اللّغة: أَكَّدْتُ الأمر، فتأكّد الأمر، والأمر مُؤَكَّد. وأصل المادّة معناه الرّبط

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسة والأربعين المعقودة من 21 من فبراير، حتى 12 من مارس 1979م.

والشدّ. وعلى هذا فالتأكيد لا يقع حقيقة على الأشخاص، بل على الأشياء والأُمور. تقول: تأكّد الأمر، ولا تقول: تأكّدت منه ولا تأكّدته.

هذا ما نصّت عليه كتب اللّغة وما يستقيم في الاستعمال من غير تأويل. لكن بعض الكتاب يقولون: تأكّدت من الشيء، وأنا متأكّد منه، ونحو ذلك. وهذه التعبيرات لا تُصحّح إلّا بتأويل. فالصّواب أنّ يقال: «تأكّد لي كذا، أو تأكّد عندي كذا»⁽¹⁾

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرابعة عشرة المعقودة من 21 من ذي القعدة 1366 هـ الموافق 6 من أكتوبر 1947 م، حتى 22 من رجب 1367 هـ الموافق 31 من مايو 1948 م.

تصحیح قیاس جمع أفعال التفضیل المقترن بالألف واللام
على «الأفعال» وتأنیثه على «الفعلی»

یرى فريق من التّحاة أنّ جمع «أفعال» التّفضیل المقترن بالألف واللام على زنة «الأفعال» وتأنیثه على زنة «الفعلی» سماعی يقتصر فيه على ما ورد عن العرب ولا يجوز القیاس علیه.

فقد سُمِعَ تأنیث «الأفضل» على «الفُضْلِي» وجمعه على «الأفاضل»، ولكن لم يُسَمَّعَ تأنیث «الأشرف» على «الشُّرْفِي» ولا جمعه على «الأشارف»، كما لم يُسَمَّعَ تأنیث «الأظرف» على «الظُّرْفِي» ولا جمعه على «الأظارف». وسُمِعَ جمع «الأكرم» على «الأكارم» وجمع «الأمجد» على «الأماجد»، ولم يُسَمَّعَ تأنیثهما على «الكُرْمِي» و«المُجْدِي»، في حين سُمِعَ جمع «الأصغر» على «الأصاغر» وتأنیثه على «الصُّغْرِي» وجمع «الأكبر» على «الأكابر» وتأنیثه على «الكُبْرِي»، ممّا يجعل جمع «الأفعال» على «الأفعال» وتأنیثه على «الفعلی» سماعیّاً غير مقيس.

لكن الأستاذ عطية الصّوالحيّ عضو مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، اقترح على المجمع أن يُجيز جمع «أفعال» التّفضیل على «الأفعال» وتأنیثه على «الفعلی» ويجعل ذلك قیاسیّاً، وقدّم مذكرة يعزّز فيها اقتراحه ويحتجّ له. وممّا جاء في هذه المذكرة: «قال ابن يعیش: (أفعل) يكون اسماً ويكون صفة، فإنّ كان اسماً فجمعه على (أفاعِل) نحو: أفكَل وأفاكل، وهو ضَرَبٌ من الصّمع أحمر، وأرنب وأرانب، وأجدل وأجادل... و(أفَعَلَ) يكون جمعاً (لأفعل) صفة أيضاً، وذلك أنّ (أفعل) قد يكون صفة فيلزمها (من)، ويراد بها التّفضیل كقولك: (زيد أفضل من عمرو).

فإذا أدخلت عليه الألف واللام أسقطت (من)، كقولك: (مررت بالأكرم والأفضل)، ولا يُستعمل مع حذف (من) إلّا بالألف واللام أو بالإضافة نحو: (الأفضل وأفضلهم).

وإذا كان معه الألف واللام جري مجرى الاسم، فيؤنث نحو: (الفضلي والطولي)، ويُنثى نحو: (الأكرمان والأفضلان)، ويُجمع جمع السلامة نحو: (الأفضلون والأكرمون)، ويكسر تكسير الأسماء نحو: (الأكابر والأصاغر).
فكلام ابن يعيش السابق صريح في أنّ جمع اسم التفضيل المعرف بالألف واللام على (الأفعال) قياس مطرد.

ويؤيد ابن يعيش ما جاء في التوضيح وشرحه في جموع التكسير:
قال: الثالث والعشرون: (شبه فعائل)، وهو ما ماثله عدداً وهيئة وإن خالفه زنة كمفاعل وفياعل وفواعل (ويطرد في مزيد الثلاثي غير ما تقدّم) من نحو: أحمر، وسكران، وصائم، ورام، وباب كُبرى وسُكرى، فإنّها تقدّم لها جموع تكسير فلا يُجمع على فعائل (ولا تحذف زيادته إن كانت واحدة) سواء كانت أولاً أو وسطاً أو آخراً، لإلحاق أو غيره، وسواء كانت حرف علة أو لا كأفضل وأفضل...
وفي صوغ «الفعل» مؤنث أفعال التفضيل، قال الرضيّ في شرح الكافية:

(والصفة إمّا مؤنث أفعال التفضيل كالأفضل والفضلي، وهو قياس).
وقال في الشافية:

(من المقصور القياسي كل مؤنث لأفعال التفضيل...).

ويضاف إلى هذا أنّ «المبرّد» مثل في «المقتضب» بالمجدي مؤنث الأمجد، وهي التي أنكرها أبو سعيد.

قال المبرّد:

«ومؤنث (أفعل) الذي يلزمه (من) يكون على (فُعَلِي) نحو: الأصغر والصغرى والأكبر والكبرى والأجد والمجدى»⁽¹⁾

وقد أحيل اقتراح الأستاذ عطية الصوالحي على لجنة الأصول التي درسته دراسة وافية، وخرجت بما يأتي:

أ - أنّ التّحاة يكادون يجمعون على أنّ جموع التّكسير ومصادر الثلاثي ليس لها قياس مطّرد، وهم يفرّقون بين الاسم والصفة، وأنّ جمع المذكّر السّالم يغني في جمع الأفعال للتّفضيل...

ب - أنّ تأنيث الأفعال على الفُعَلِي فيه تيسير مطابقة الصّفة للموصوف، ونحن مطالبون بها في العربيّة.

ج - أنّ في حاشية التّصريح لياسين (باب التّعت): «قال ابن الحاجب: تقول هذه الكتب الأفاضل». وفي التّصريح (باب جمع التّكسير): «ويطرّد في مزيد الثلاثي كأفضل وأفاضل».

د - أنّ المجمع في دورته الثالثة (الجلسة الثالثة) عرّض لتأنيث أفعل على الفُعَلِي، فرأى بعض الأعضاء جوازه، ورأى بعضهم أنّه مقصور على السّماع، يضاف إلى ذلك أنّ قرارات المجمع في جمع التّكسير في الدّورة الرّابعة (في الجلسة الخامسة) تضمّنت أن يجمع الرّباعي هو والملحق به على صيغة منتهى الجموع (فعال وشبهه).

هـ - أنّه كانت الأمثلة من جمع الأفعال على الأفاعِل وتأنيثه على الفُعَلِي تبلغ من الكثرة مبلغ القول بالقياسيّة في ذلك.

و - أنّ تنظير ابن يعيش بين الاسم والوصف المحلّي بأل وإعطاء حكمه،

(1) «إحدى مسائل أفعال التّفضيل» للأستاذ عطية الصّوالحي، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، ج 21 ص 70 و71.

يُسْتَنْبَطُ منه جواز الجمع على الأفعال والتأنيث على الفعلي.
وانتهت اللجنة إلى القرار الآتي:

«يختلف النحاة في جمع أفعال التفضيل المقترن بالألف واللام على الأفعال، وفي تأنيثه على الفُعْلَى، فمنهم من ذهب إلى أنّ جمعه على الأفعال وتأنيثه على الفعلي مقصوران على السّماع، ومنهم من ذهب إلى أنّ ذلك قياسيّ مستندين إلى أنّ اقترانه بال يبعده عن الفعلية من حيث إنّ الأفعال لا تدخلها الألف واللام، وذلك يدينه من الاسميّة.

ولما كان هذا الرّأي أقرب إلى التّيسير، فإنّ اللّجنة تقرّر أنّه يجوز جمع أفعال التّفضيل المقترن بالألف واللام على الأفعال، ويلحق به في ذلك المضاف إلى المعرفة، وأنّه يجوز تأنيثهما على الفُعْلَى»⁽¹⁾.

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽²⁾

(1) «مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عاماً» إصدار مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، ص 66.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّالثة والثلاثين المعقودة من 19 من شوال الموافق 30 من يناير، حتى 29 من شوال 1386 هـ الموافق 9 من فبراير 1967م.

تصحیح: «أَيُّهُمَا أَفْضَلُ الْوُضِيْفَةُ أَمْ التَّجَارَةُ؟»^١

يُخْطِئُ الدُّكْتُورُ مُصْطَفَى جَوَادُ أَنْ يَقَالَ: «أَيُّهُمَا أَفْضَلُ الْعِلْمُ أَمْ الْمَالُ؟» وَقَالَ:
إِنَّ الصَّوَابَ أَنْ يَقَالَ: «أَيُّمَا أَفْضَلُ الْعِلْمُ أَمْ الْمَالُ؟».

وَحِجَّتُهُ فِي هَذِهِ التَّخْطِئَةِ «أَنَّ (هُمَا) فِي قَوْلِكَ: (أَيُّهُمَا) ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى اسْمٍ ظَاهِرٍ مُتَأَخِّرٍ عَنْهُ لَفْظاً وَرَتَبَةً عَوْدًا غَيْرَ مُجَازٍ، مُضَافاً إِلَى أَنَّ التَّرْكِيبَ مُخَالَفٌ لِلْمَنْطِقِ اللَّغَوِيِّ، فَأَيُّ لِلْإِسْتِفْهَامِ، وَ(هُمَا) إِخْبَارٌ، وَيَكُونُ الْإِسْتِفْهَامُ عَنِ الظَّاهِرِ أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَإِذَا كَرَّرَ الظَّاهِرَ جَازَ لَنَا أَنْ نَسْتَفْهَمَ عَنْ ضَمِيرِهِ، وَلَمَّا لَمْ يُذَكَّرِ الظَّاهِرُ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَضَعْنَا مَكَانَهُ (مَا) فَقُلْنَا: أَيُّمَا أَفْضَلُ الْعِلْمُ أَمْ الْمَالُ؟»^(١).

لَكِنِ الدُّكْتُورُ إِبْرَاهِيمُ السَّامِرَائِيُّ نَقَلَ عَنْ كِتَابِ (الْإِسْتِدْرَاكَاتِ عَلَى «قُلْ وَلَا تَقُلْ») لِلدُّكْتُورِ صَبْحِي الْبَصَامِ شَوَاهِدَ مِنْ كَلَامِ الْفَصَحَاءِ ثَبَّتَ صِحَّةَ مَا خَطَّاهُ الدُّكْتُورُ مُصْطَفَى جَوَادُ. مِنْ ذَلِكَ:

- مَا جَاءَ فِي أَخْبَارِ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ أَنَّهُ كَانَ يَخَافُ الْحِجَّاجَ بْنَ يُوْسُفَ، فَكَانَ يَتَسَتَّرُ. قَالَ: فَخَرَجْتُ أُرِيدُ التَّنَقُّلَ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي كُنْتُ فِيهِ إِلَى غَيْرِهِ، فَسَمِعْتُ مَنْشِدًا يَنْشُدُ:

رَبَّمَا تَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ
وَسَمِعْتُ عَجُوزًا تَقُولُ: مَاتَ الْحِجَّاجُ، فَمَا أُدْرِي بِأَيُّهُمَا كُنْتُ أُسَرٌّ، أَقْبُولُ
الْمَنْشِدَ «فَرْجَةٌ» بِالْفَتْحِ أَمْ بِقَوْلِ الْعَجُوزِ: «مَاتَ الْحِجَّاجُ»؟.

- مَا جَاءَ فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ: وَسئِلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَيُّهُمَا أَفْضَلُ الْعَدْلُ أَمْ الْجَوْرُ؟
- مَا جَاءَ فِي طَبَقَاتِ الشُّعْرَاءِ لِابْنِ سَلَامٍ الْجَمْعِيِّ مِنْ أَنَّ أَبَا الْعَطَافِ قَالَ:

(١) «قُلْ وَلَا تَقُلْ» لِلدُّكْتُورِ مُصْطَفَى جَوَادُ، ص 22، مَطْبَعَةُ أَسْعَدُ/بَغْدَادُ.

إِنَّ شَابًا لَقِيَ الْفَرَزْدَقَ فَقَالَ لَهُ: أَيُّهُمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ تَسْبِقُ الْخَيْرَ أَوْ يَسْبِقُكَ؟
 - ما جاء في الأغاني من أَنَّ أُمَّ عَمْرِ بنت مروان قالت لَطَوَيْسُ الْمَغْنِيِّ: أَيُّهُمَا
 أَحَبُّ الْعَاجِلِ أَمْ الْأَجَلِ؟
 وقال الدكتور السَّامِرَائِي:

ثُمَّ أَلَمْ يَذْكُرِ التَّحَاةَ حِينَ رَسَمُوا الْقَاعِدَةَ فِي عَدَمِ عَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَى مَتَأَخَّرِ لَفْظًا
 وَرَتْبَةً أَنَّهُمْ أَشَارُوا فِي الْوَقْتِ نَفْسَهُ إِلَى شَوَاهِدٍ مَا جَاءَ شَاذًا عَنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ
 التَّحْوِيَّةِ، كَقَوْلِ أَبِي الْأَسْوَدِ الدَّوْلِيِّ يَهْجُو عَدِيَّ بْنَ حَاتِمِ الطَّائِيِّ وَقَدْ نَسَبَهُ ابْنُ جَنِّي
 إِلَى النَّابِغَةِ الدَّبْيَانِيَّةِ:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَادِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ
 وَكَقَوْلِ حَسَانَ يَرِثِي مَطْعَمَ بْنِ عَدِيٍّ أَحَدِ أَجْوَادِ الْعَرَبِ:
 وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنْ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مَطْعَمًا⁽¹⁾

(1) «لو أخذ القوس غير باربيها» للدكتور إبراهيم السامرائي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد
 المزدوج 7-8 ص 58.

(205)

تصحیح «المعلن إلیه»

یشیع استعمال التعبير «المعلن إلیه»، وخاصة في لغة القضاء، كقول المٌخَضِر:
«لم أجد المعلن إلیه في محل إقامته» و«علمت أنّ المعلن إلیه مسافر».

ويُعترض على هذا التعبير بأنّ الفعل «أعلن» عُدِّي بحرف الجرّ «على»، وهو في اللغة يتعدّى بنفسه إلى المفعول به، فالصواب أن يقال: «المُعلن» - بصيغة اسم المفعول - فقط، لأنّ فيها ضميراً مستتراً يدلّ على الشّخص الواقع عليه الإعلان. لكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة أجاز قولهم: «المعلن إلیه». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«مما يشيع في لغة أهل القضاء قولهم: (المعلن إلیه)، أي الشّخص الذي يصل إلیه إعلان بالحكم والقضيّة.

ويؤخذ على هذا التعبير أنّ لفظ (المعلن) مُعدّي بإلى مع أنّ فعله (أعلن) مُعدّي بنفسه، يقال: (أعلن رأيه) و(أعلن أمره). ولكن تعدية (أعلن) بإلى أمر جرت به أقلام بعض اللّغويّين منذ وقت طويل، إذ فسّر صاحب القاموس واللسان: (عالنه) بقولهما: (أعلن إلیه).

هذا مع إمكان أن يكون الكلام من باب التّضمنين، وإذن يكون (أعلن) قد عُدّي بإلى، لأنّه بمعنى (أوصل). وعلى ذلك يكون التعبير القضائيّ صحيحاً يجري على سنن العرب وضوابطها».

وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار مع إضافة الجملة الآتية إلى التّعليل: «فضلاً عن إزالة الالتباس بين المعلن والمعلن»⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته السادسة والأربعين المعقودة من 30 من ربيع الآخر الموافق 17 من مارس، حتى 14 من جمادى الأولى 1400 هـ الموافق 31 من مارس 1980 م.

(206)

تصحیح: «أوحى له» و«رضي عليه»

1 - يَخْطِئُ صاحب كتاب «الكتابة الصحيحة»⁽¹⁾ أن يقال: «وَحَى له»، يرى أن الصواب: «أَوْحَى إليه»، ويستشهد بقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى﴾⁽²⁾ وقوله تعالى: ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾⁽³⁾ وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾⁽⁴⁾.

والحق أن «وَحَى له» صحيح كأَوْحَى إليه، وإن كان أغلب ما ورد في القرآن الكريم تعدية «أَوْحَى» بحرف الجر «إلى». ووردت تعديته بحرف الجر اللام في آية واحدة هي قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾⁽⁴⁾ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا⁽⁵⁾، وهذه الآية الكريمة كافية وحدها للدلالة على صحة «وَحَى له».

جاء في «المصباح المنير»:

«وبعض العرب يقول: (وَحَيْتُ) إليه و(وَحَيْتُ) له، و(أَوْحَيْتُ) إليه وله..»⁽⁶⁾.

وقال العجاج:

أَوْحَى لَهَا الْقَرَارَ فَاسْتَقَرَّتْ وَشَدَّهَا بِالرَّاسِيَاتِ الثُّبَّتِ

قال في اللسان:

أَيَّ وَحَى اللَّهُ تَعَالَى لِلْأَرْضِ بِأَنْ تَقَرَّ قَرَاراً وَلَا تَمِيدَ بِأَهْلِهَا أَيَّ أَشَارَ إِلَيْهَا

(1) «الكتابة الصحيحة» لزهدي جار الله ، ص 328.

(2) سورة النجم: 10.

(3) سورة الأنعام: 50.

(4) سورة الجن: 1.

(5) «سورة الزلزلة: 4 - 5.

(6) «المصباح المنير» للفيومي، ص 652.

بذلك. قال (أي أبو الهيثم): وَحَى لها القرار أي كتب لها القرار...
وروى الأزهري عن أبي زيد في قوله تعالى: «قُلْ أُوْحَى إِلَيَّ»: من أُوْحِيَتْ، قال:
وناس من العرب يقولون: وَحِيَتْ إليه وَوَحِيَتْ له، وأُوْحِيَتْ إليه وله..⁽¹⁾
وفي «المعجم الوسيط»:
«أُوْحَى إليه وله: أشار وأوْمَأَ..»⁽²⁾.

2 - ويخطئ صاحب كتاب «الكتابة الصحيحة»: «رَضِيَ عليه»، والصواب:
«رضي عنه»، مستشهداً بقوله تعالى: «رضي الله عنهم ورضوا عنه»⁽³⁾، ويقول
الشاعر:

إذا ما لقيتُ الله عني راضياً فإنَّ شفاء النَّفس فيما هنالك
وقول الآخر:
رَضِيْتُ سيفك عنك يوم لَقِيَّتْه وأجبت داعي الموت حين دعاك
وقال: الشاعر الذي يقول:
إذا رضيت عليّ بنو قشير لعمر الله أعجبتني رضاها
لا ريب أنَّه مخطئ، ولعلّه فعل ذلك حتّى يستقيم وزن البيت. وبعد فالشعر
سخيف⁽⁴⁾.

ولكن أجاز لغويون «رضي عليه».
جاء في «مختار الصحاح»:
«وربما قالوا: (رضي عليه) في معنى (رضي به وعنه)»⁽⁵⁾.

(1) السان العرب لابن منظور، المجلد 3 من 892 - 893 - دار لسان العرب -

(2) «المعجم الوسيط» ج 2 ص 1029.

(3) سورة البينة: 8.

(4) «الكتابة الصحيحة»، ص 114.

(5) «مختار الصحاح» للرازي، ص 246 - المطبعة الأميرية، القاهرة -

وفي «أقرب الموارد»:

«رضي عنه وعليه (من باب علم) رِضاً ورضواناً - ويُضَمَّان - ومَرْضَاة: ضدّ
(سخط)»⁽¹⁾.

وفي «اللسان»:

(ورضيت عنك وعليك رضى، مقصور: مصدر محض، والاسم الرضاء ممدود
عن الأخفش. قال الفَحَيْفُ العَقِيلِي:

إذا رضيت عليّ بنو قشير لعمر الله أعجبتني رضاها
ولا تنبوسيف بنى قشير ولا تمضي - الأسنة في صفاها
عداه بعلى لأنه إذا رضيت عنه أَحَبَّتْهُ وأقبلت عليه، فذلك استعمل على
بمعنى عن. قال ابن جني: وكان أبو عليّ يستحسن قول الكسائي في هذا، لأنه لما
كان (رَضِيْتُ) ضدّ (سَخِطْتُ) عدوّ (رضيت) بعلى، حملاً للشئ على نقيضه
كما يُحمَل على نظيره...»⁽²⁾.

وفي «المصباح المنير»:

«ورضيت عن زيد و(رضيت) عليه، لغة لأهل الحجاز...»⁽³⁾.

وفي «القاموس المحيط»:

«رضي عنه وعليه يرضى رضا ورضواناً - ويُضَمَّان - ومَرْضَاة: ضدّ سخط»⁽⁴⁾.
ومع جواز: «رضي عليه» كما تبين مما سبق، فإنّ الأعلى والأفصح والأولى
بالاتباع هو: «رَضِيَ عنه» كما جاء في القرآن الكريم.

(1) «أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد» للشرتوني، ج 1 ص 410

(2) «لسان العرب» لابن منظور المجلد 1 ص 1178 1179 - دار لسان العرب -.

(3) «المصباح المنير» للفيومي، ص 229 - المكتبة العلمية بيروت -.

(4) «ترتيب القاموس المحيط» للطاهر للزاوي، ج 2 ص 349 - الدار العربية للكتاب -.

وَيُعَدِّي الفعل «رضي» أيضاً بنفسه إلى المفعول به ويكون «رَضِيَهُ» بمعنى: «قَبِلَ به»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾⁽¹⁾ كما يُعَدِّي بحرف الجر الباء ويكون: «رضي به» بمعنى قبله واختاره، ومنه قوله تعالى: ﴿أَرْضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾⁽²⁾، وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَذْنَى أَنْ نَقْرَأَ عُيُنُهُنَّ وَلَا يُحِزْنَ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْنَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾⁽³⁾.

(1) سورة المائدة : 3.

(2) سورة التوبة: 38.

(3) سورة الأحزاب: 51.

(207)

تصحیح: جمع «أَحْمَر» - للعاقل - على «أَحْمَرین»

یشترط التَّحاة البصريّون في جمع الصّفة جمعاً مذكراً سالماً شروطاً منها: ألاّ تكون الصّفة على وزن «أفعل» الّذي مؤنّثه على وزن «فعلاء»، مثل: أحمر وحمراء، وأسود وسوداء، وأعرج وعرجاء، وأبكم وبكماء، وأبله وبلهاء، وأعمى وعمياء، فلا يقال في جمع الصّفة «أفعل» هذه - للعاقل - : أحمرّون وأسودون، وأعرجون، وأبكمون وأبلهون وأعميون، وإنّما يُجمع «أفعل» الّذي مؤنّثه على «فعلاء» على «فُعل» المشترك في هذا الجمع المذكر والمؤنث، فيقال في جمع «أحمر» أو «حمراء»: حُمْر، وفي جمع «أسود» أو «سوداء»: سُود، وفي جمع «أعرج» أو «عرجاء»: عُرْج، وفي جمع «أبكم» أو «بكماء»: بُكْم، وفي جمع «أبله» أو «بلهاء»: بُلّه، وفي جمع «أعمى» أو «عمياء»: عُمي. قال الله تعالى: ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُميٌّ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾⁽¹⁾ وقال تعالى: ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَعَرَايِبُ سُودٌ﴾⁽²⁾. وقال تعالى: ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾⁽³⁾.

لكنّ الكوفيّين لا يشترطون هذا الشرط في جمع الصّفة جمع مذكراً سالماً، فهم يميزون أن تُجمع الصّفة للمذكر على وزن «أفعل» ومؤنّثه «فعلاء» جمع مذكراً سالماً، ولا يمتنعون أن يقال: هؤلاء رجال أحمرّون أو أسودون أو أبكمون أو أبلهون... ويستندون في ذلك إلى السّماع. ومن ذلك قول الشّاعر:

فما وجدتُ بناتُ بني نزارٍ حلائلَ أسودين وأحمرينا

(1) سورة البقرة: 18.

(2) سورة فاطر: 27.

(3) سورة الإنسان: 21.

ووافقهم على ذلك ابن كَيْسَانَ⁽¹⁾، كما وافقهم على جمع الصّفة على وزن «فُعْلان» كسكران وعطشان جمع مذكّر سالمًا، فيقال: سكرانون وعطشانون. وكان يقول: «لا أرى في الرّأي الكوفيّ بأسًا»⁽²⁾. أمّا البصريّون فيرون أنّ الجمع «أحمرين» و«سكرانين» شاذّ لا يصلح للقياس عليه.

وقد أخذ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة بمذهب الكوفيين فأجاز أن يُجمع «أفْعَل» الذي مؤنّثه على «فُعلاء» جمع مذكّر سالمًا، كما أجاز أن يُجمع مؤنّثه «فعلاء» جمع مؤنّث سالمًا، لأنّ ما صحّ جمع مذكّره مذكّرًا سالمًا، يصحّ جمع مؤنّثه جمع مؤنّث سالمًا، والعكس صحيح.

ونصّ قرار المجمع:

«يُجاز جمع الصّفات من باب (أفعل فعلاء)، مثل: أسود وسوداء، وأبيض وبيضاء، بالواو والتّون في المذكّر، والألف والتّاء في المؤنّث، كما أنّه يجاز جمع «فعلاء» ممّا ليس مذكّره على «أفعل» مثل: «حسناء» و«عذراء» بالألف والتّاء»⁽³⁾. ونلاحظ أنّ قرار المجمع لم يشر إلى قلب الهمزة واوًّا عند جمع «فعلاء» بالألف والتّاء⁽⁴⁾، وهذا جارٍ على مذهب الكوفيين الذين يجيزون بقاء الهمزة بلا قلب عند النّسب والجمع في الصّفة «فُعلاء».

(1) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم، المعروف بابن كَيْسَانَ، عالم نحويّ ولغويّ من أهل بغداد، تتلمذ على المبرّد وثعلب، من كتبه: «المهذّب» في التّحو، و«غلط أدب الكتّاب» و«غريب الحديث» و«معاني القرآن» و«المختار في علل التّحو». توفي سنة 299 هـ.

(2) «شرح المفصل، لابن يعيش، ج 5، ص 60، 61 - عالم الكتّاب، بيروت -.

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّابعة والثّلاثين المعقودة من 19 من ذي الحجة 1390 هـ الموافق 15 من فبراير، حتى 4 من المحرم 1391 هـ الموافق 2 من مارس 1971 م.

(4) بخلاف نحو «كساء» و«رداء» فيقال في النّسبة إليهما: «كسائيّ» و«ردائيّ» بإثبات الهمزة، لأنّ الهمزة فيهما منقلبة عن حرف أصليّ، فأصل كساء: «كساو»، وأصل رداء: «رداي»، فالواو أو الياء في الأصل هي لام الكلمة، والهمزة منقلبة عن ذلك الأصل. ويجوز فيهما القلب فيقال: كساويّ، ورداويّ.

ومع تقديرنا لهذا القرار المجمعى، وعدم تخطئتنا من يريد التقيّد به وتطبيقه في كتابته، نرى أنّه لا داعي للأخذ به في جمع «أسود» على «أسودين» وجمع «أبكم» على «أبكمين» وأمثالهما، ولا ضرورة تضطرّنا إلى ذلك، والأفصح والأفضل اتباع أسلوب القرآن الكريم، وهو جمع «أفعل وفعلاء» على «فُعل»، كما قال عمر بن كلثوم:

بأنا نورد الرّيات بيضاً ونُصدِرُهُنَّ حُمْراً قد رَوينا
ونشير هنا إلى أنّ الجمع على «فُعل» يكون للصفة المؤنثة «فعلاء». فإن كانت «فعلاء» اسماً غير صفة نحو: صحراء وورقاء وبطحاء جُمعت بالالف والتاء بعد قلب الهمزة واواً (في المشهور): فنقول في جمع «صحراء»: صحراوات (ويجوز جمعها جمع تكسير على صحارى وصحارى، وفي جمع (ورقاء) - حمامة -: ورَقَاوَات، وفي جمع «بَطَحَاء»: بَطَحَاوَات.

ومن ذلك «خَضْرَاوَات» وهي البقول ونحوها، لأنّها اسم لا صفة، فجمعت بالالف والتاء كورَقَاوَات وبَطَحَاوَات، أمّا إذا أريدت الصّفة فالجمع «خُضْر» كما تقدّم.

(208)

تصحيح: «لا أدري إذا كان فلان حاضراً»

و «هو صادق بكل معنى الكلمة»

و «لم يعد فلان قادراً» و «قارن فلان بين كذا وكذا»

من الكتب التي أُلِّفَتْ في الأخطاء اللغوية الشائعة، كتاب «تذكرة الكاتب»
للأستاذ أسعد داغر.

وقد تعقب هذا الكتاب الأستاذ عبد القادر المغربي عضو المجمع العلمي
العربي بدمشق وعضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فصّح كثيراً ممّا خطّأه،
ومن ذلك:

1 - قولهم: «لا أدري إذا كان فلان حاضراً». قال الأستاذ عبد القادر المغربي
في تصحيح هذه العبارة:

«إذا قيل في جملة: (لا أدري هل حضر فلان) - وهي التي صحّحها الأستاذ
داغر -: فأين مفعول «لا أدري»؟ قالوا: إنّ تقدير الكلام فيها هكذا: (لا أدري
جواب هذا الاستفهام)، وهو ما يقوله النحاة. فنقول: وكذلك الحال في الجملة
الثانية: (لا أدري إذا كان فلان حاضراً)، فيجعل التقدير هكذا: (لا أدري جواب
هذا الشرط) لأنّ المعنى: (إذا كان قد حضر فشأنني كذا، وإذا كان لم يحضر فلي
شأنٌ آخر).

فلما قال: (لا أدري إذا كان فلان قد حضر)، فهما منه أنّه لا يدري أيّ
شأنّيه الحاصل والواقع، كما لا يدري في جملة الاستفهام بـ (هل) وقوع حضور
فلان أو عدم حضوره⁽¹⁾. فالجملة إذن صحيحة.

(1) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد الرابع، الجزء السادس، ص 311.

2 - قولهم: «هو صادق بكلّ معنى الكلمة» بحجة أنّ التعبير مُترجم ترجمة حرفية عن الإفرنجية. وقد صحّ الأستاذ المغربيّ هذا التعبير بقوله: «نعم، الجملة مترجمة عن الإفرنجية، ولكن ما كلّ ما تُرجم عنها واجبٌ أطراحه، وهم يريدون بـ (كلّ معنى الكلمة) أنّ الرجل صادق أنواع الصّدق، أيّ أنّه صادق بالمعنى المطابق كما يقول المناطقة، لا بالمعنى التّضمينيّ أو الالترائيّ»⁽¹⁾.

3 - قولهم: «لم يعد فلان قادراً»، صحّحه الأستاذ المغربيّ بقوله: «قال (أي الأستاذ داغر): والصّواب (عاد فلان لا يقدر على العمل)، وقد اعترف بأنّ (عاد) هنا بمعنى (صار)، و(يعود) بمعنى (يصير)، و(صار) كما لا يخفى من أخوات (كان)، فإذا جاز أن يقال: (لم يكن فلان قادراً). جاز أن يقال: (لم يعد قادراً) أي (لم يصّر قادراً)»⁽²⁾.

4 - قولهم: «قارن فلان بين كذا وكذا». وقال الأستاذ المغربيّ في تصحيحه: «قال (أي الأستاذ داغر) لأنّ معنى (قارن): صاحب. نَعَمْ، ومن معانيها أيضاً أن يقرن الأكل بين طعامين، أي يجمع بينهما، فمعنى (قارن بين الشّيئين) إذن: جَمَعَ بينهما، ثمّ نظر أيّهما أمثل وأليق»⁽³⁾.

(1) المصدر السابق، ص 308.

(2) المصدر السابق، ص 308.

(3) المصدر السابق، ص 310.

(209)

تصحیح: «جاء الرجلان نفسهما ونفساهما وأنفسهما»

يقول جمهرة النحاة في باب التوكيد:

إذا كان المؤكّد مُثْنِي، وأردنا توكيده بلفظ «نفس» أو لفظ «عين»، جاء توكيده بجمع «نفس» أو «عين» جمع «قلّة أي على وزن «أفعل»: أنفُس وأعين، مع إضافتهما إلى ضمير يطابق المؤكّد. فنقول مثلاً: «سافر الأخوان أنفسهما أو أعينهما»، و«أكرمْتُ الضيّقَيْن أنفسهما أو أعينهما»، و«سَلَّمْتُ الجائزة إلى الفائزين أنفسهما أو أعينهما». وكذلك الحكم إذا كان المؤكّد جمعاً.

قال ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك عند قول ابن مالك:

واجمعهما بأفعلٍ إن تبعاً ما ليس واحداً تكن مُتْبِعاً

«ثم إن كان المؤكّد بهما (أي بالنفس أو العين) مثنى أو مجموعاً، جمعتهما على مثال (أفعل)، فتقول: جاء الزيدان أنفسهما أو أعينهما، والهندان أنفسهما أو أعينهما، والزيدون أنفسهم وأعينهم، والهندات أنفسهن أو أعينهن»⁽¹⁾.

وسارت كتب النحو التعليميّة المدرسيّة الحديثة على هذه القاعدة، فجاء مثلاً في كتاب «القواعد الأساسيّة في النحو والصّرف والتدريب عليهما» الذي كان مقرّراً على طلبة دور المعلمين والمعلّمات والمدارس الثانويّة ما يأتي:

«لفظتا النفس والعين تُفردان مع المؤكّد المفرد، وتُجمعان مع المثنى والجمع، مثل: جاء الرجلان أنفسهما أو أعينهما، جاء الرجال أنفسهم أو أعينهم، جاءت المرأتان أنفسهما أو أعينهما، جاء النساء أنفسهن أو أعينهن»⁽²⁾.

(1) «شرح ابن عقيل على الألفية»، ج 2 ص 56 - شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي -.

(2) «القواعد الأساسيّة في النحو والصّرف والتدريب عليهما» تأليف لجنة من أساتذة اللّغة، هامش ص 25 - مؤسسة ناصر للثقافة - بيروت -.

والقیاس فی هذه المسألة أن يطابق المؤكّد المؤكّد فی التذكیر والتأنيث والأفراد والتثنية والجمع، فنقول مثلاً: «جاء الرجالان نفساهما أو عیناهما» بالمطابقة. وقد قال بجواز هذا الوجه نحاة.

جاء فی الأشموني:

«تنبيه: ما أفهمه كلامه من منع مجيء النفس والعين مؤكّداً بهما غير واحد - وهو المثنى والمجموع - غير مجموعين على (أفعل) هو كذلك في المجموع. وأما المثنى فقال الشارح - بعد أن ذكر أنّ الجمع فيه هو المختار -: ويجوز فيه أيضاً الأفراد والتثنية.

قال أبو حيان: ووهم في ذلك إذ لم يقل أحد من التحويين به. وفيما قاله أبو حيان نظر، فقد قال ابن إياز في شرح الفصول: ولو قلت «نفساهما لجاز، فصرح بجواز التثنية»⁽¹⁾.

وقال السيوطي في «اللمع»:

«فإن أكّد (أي نفس وعين) مثنى فجمعهما أفصح من الأفراد، ويجوز: الزيدان نفسهما بالأفراد، وجوز ابن مالك ولده تثنيتهما فيقال: نفساهما، ومنع ذلك أبو حيان..»⁽²⁾.

وقال الرضي في شرح الكافية:

«.. وتغيّر الصيغ مع الضمير في مثنى المذكر والمؤنث ومجموعهما نحو: الرجالان أو المرأتان أنفسهما وأعينهما، وقد يقال: نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب، والأوّل أولى..»⁽³⁾

(1) «شرح الأشموني» ج 2 ص 403 - دار الكتاب العربي -.

(2) «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» لجلال الدين السيوطي، ج 5، ص 197 - دار البحوث العلمية -.

(3) «شرح الرضي على الكافية». ج 2 ص 369 - منشورات جامعة قاريونس -.

وفي التحو الوافي:

«أما إذا كان المؤكّد مُثَنّى فالأفصح جمعهما على وزن القلّة السّابق وهو أَفْعُلْ، فيقال: أنفُسُهُما وأعيُنُهُما، لكن يصحّ إفرادهما وتثنيتهما فيقال: نفْسُهُما، عَيْنُهُما، أو: نفساهما، عيناها..»⁽¹⁾.

وبهذا الرّأي الأخير أي جواز الأوجه الثلاثة أخذ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة.

ونصّ قراره في ذلك:

«يجوز الإفراد والمطابقة والجمع على (أَفْعُلْ) في تأكيد المثنّى بالتّفس والعين، فيقال: جاء الرّجلان نفْسُهُما ونفساهما وأنفُسُهُما»⁽²⁾.

(1) «التحو الوافي» لعباس حسن، ج 3 ص 408 - دار المعارف بمصر -

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّادسة والأربعين المعقودة من 30 من ربيع الآخر الموافق 17 من مارس، حتى 14 من جمادى الأولى 1400 هـ الموافق 31 من مارس 1980 م.

(210)

تصحیح: «المناورة»

تشیع في لغة العصر كلمة «المناورة»، ويعنون بها التّدریبات العسکریّة الّتی تُطبّق فیها أسالیب القتال من أجل رفع استعداد الجنود لخوض المعارك الحقیقیّة، فیقال مثلاً: «قام الجيش بمناورة الخریف»، و«المناورات ضروریة لتكوين الجندي وإعداد الجيش».

كما تُطلق «المناورة» في المجال السّیاسيّ على أعمال التّمویة أو الخداع أو صرف التّظر عن أمر إلى أمر آخر، فیقال مثلاً: «قام مندوب دولة كذا بمناورة سیاسیّة في مجلس الأمن»، و«أصبحت مناورات الدّول الكبری السّیاسیّة مفضوحة».

ويؤخذ على كلمة «المناورة» أنّها لم تُؤثّر عن العرب، ولم ترد في معجمات اللّغة، وذكرها «المعجم الوسيط» - وهو معجم حديث - على أنّها مولّدة، أي ليست عربيّة أصيلة، والمولّد عند الأقدمین لا يُعتدّ به ولا تنهض به حجة.

جاء في المعجم الوسيط (الطبعة الأولى):

«ناوَرَ فلاناً: شتمه، وناور فلاناً: خدعه (مو). وناوَرَتْ فرق الجيش بعضها بعضاً: قاتل بعضها بعضاً على سبيل التّمثيل والتّدريب (مو)⁽¹⁾.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز كلمة «المناورة» بمعناها العسکريّ ومعناها السّیاسيّ.

وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأسالیب بالمجمع ما يأتي:

«يشیع في لغة الجيش وغيره مثل قولهم: (قام الجنود بمناورة حربيّة)، ومثل ما

(1) «المعجم الوسيط» إصدار مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، ج 1 ص 970 - المطبعة العلميّة طهران -.

يتردّد في لغة السياسة من قولهم: (هذه مناورة سياسيّة).
وقد يُعترض على اللفظ واستعماله المعاصر بعدم وروده بالمعنى العسكريّ أو
المعنى السياسيّ في معجمات العربيّة.
ودرست اللّجنة هذا، ثمّ انتهت إلى إجازة لفظ «المناورة» بدلالاته الحربيّة
والسياسيّة على أحد وجهين:
الأوّل: أنّ اللفظ منقول من الكلمة الفرنسيّة MANOEUVRE أو من الكلمة
الإنجليزيّة MANEUVER وقد أشار المعجم الوسيط في طبعته الثانية إلى أنه
معرب.
الثاني: أنّ للمناورة معنى آخر هو الدّهاء، فهي من مادّة (نور) التي تحمل معنى
الخداع والحيلة.
ومعلوم أنّ وزن (المفاعلة) شائع في العربيّة، مثل: المُدَاوَرَة والمُراوغة
والمشاورة والمحاورة.
وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسة والأربعين المعقودة من 21 من فبراير، حتى
12 من مارس 1979 م.

(211)

تصحیح: «تقع منطقة (قرقارش)

غرب مدينة طرابلس أو غربيها»

يفرق بعضهم بين أن تكون أسماء الجهات، وهي شرق، غرب شمال، جنوب، منسوبة (أي بصيغة: شرقي، غربي، شمالي، جنوبي)، وأن تكون غير منسوبة. فإذا كانت منسوبة دلّت على المكان الخارج عن الاسم الذي أضيف إليه اسم الجهة.

وإذا كانت غير منسوبة دلّت على المكان الدّاخل في الاسم الذي أضف إليه اسم الجهة، فالمكان في هذه الحالة جزء من ذلك الاسم المضاف إليه..

تقول: «تقع منطقة قرقارش غرب مدينة طرابلس». جاء اسم الجهة «غرب» في هذه الجملة غير منسوب، لأنّ المكان الذي دلّ عليه وهو «منطقة قرقارش» داخل في الاسم الذي أضيف إليه اسم الجهة وهو «مدينة طرابلس»، فالمعلوم أنّ «منطقة قرقارش» جزء من مدينة طرابلس وليست خارجة عنها.

وتقول: «تقع مدينة الزاوية غربي مدينة طرابلس»، جاء اسم الجهة «غربي» في هذه الجملة منسوباً، لأنّ المكان الذي دلّ عليه وهو «مدينة الزاوية» خارج عن الاسم الذي أضيف إليه اسم الجهة وهو «مدينة طرابلس»، إذ «الزاوية» ليست جزءاً من «طرابلس».

وتقول: «في شمال مزرعتي نخيل» إذا كان التّخيل داخل حدود مزرعتك واقعاً في جهتها الشماليّة.

وتقول: «في شماليّ مزرعتي نخيل» إذا كان التّخيل خارجاً عن حدود مزرعتك واقعاً في شمالها.

لكن مجمع اللغة العربیة بالقاهرة لم یقرّ هذه التفرقة فی أسماء الجهات بین أن تكون منسوبة أو غیر منسوبة. وجاء فی قرار لجنة الألفاظ والأسالیب بهذا الشأن ما یأتی:

«یرى بعض النقاد أنّ استعمال أسماء الجهات منسوبة یدلّ على المكان الخارج عما أضيف إليه اسم الجهة.

درست اللجنة هذا، وانتهت إلى أنّه لا فرق فی استعمال المنسوب من أسماء الجهات بین كونه جزءاً من المضاف إليه، وكونه خارجاً عنه، وأنّ المدار فی تعیین ذلك إنّما هو على القرينة وسیاق الكلام».

وقد وافق مجمع اللغة العربیة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربیة بالقاهرة فی دورته الواحدة والأربعین المعقودة من 13 من صفر والموافق 24 من فبرایر، حتى 27 من صفر 1395 هـ، الموافق 10 من مارس 1975 م.

(212)

تصحیح: «هذا الثوب قُسْطِيٌّ» أو «كُسْتِيٌّ»

يقول العامة عندنا مثلاً: «هذا الثوب قُسْطِيٌّ»، وفي بعض البلاد العربيّة يقولون: «كُسْتِيٌّ»، ويعنون بذلك أنّ الثوب بلون «القُسْطَل» أو «الكُسْتَاء».

و «القُسْطَل» أو «الكُسْتَاء» - وفي مصر يقولون: أبو فروة - اسم ثمرة وافدة من أوروبا، وليس لوطننا العربيّ عهد قديم بها. وهي ثمرة ذات قشرة تُشَوَى بطريقة معيّنة ويؤكل لُبّها. وينسب العامة إلى هذه الثمرة ويقصدون لونها فيقولون: «قُسْطِيٌّ» أو «كُسْتِيٌّ».

ولفظ «قُسْطَل» أو «كُسْتَاء» بمعنى الثمرة المعروفة مأخوذ من اسمها الإيطاليّ «كاستانيا»، وطوّعها العامة للسانهم فقالوا «قسطل» أو «كستنا».

أمّا لفظ «قُسْطَل» بهذه الصيغة فهو عربيّ فصيح، ولكن بمعنى آخر، وهو الغبار أو غبار الحرب خاصّة.

قال الثعالبيّ في فقه اللّغة:

«الهُرَج والقُسْطَل: غبار الحرب»⁽¹⁾.

وقد تقدّم الأستاذ محمّد فريد أبو حديد عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة باقتراح إلى المجمع يدعوه فيه إلى إجازة كلمة «قُسْطِيٌّ» أو «كُسْتِيٌّ» وصفاً للون المعروف بين العامة بهذا الاسم. وجاء في بحثه الذي قدّم به الاقتراح:

«كستنا - كستنيّ اللون:

لا يوجد هذا اللَّفْظ في أي كتاب من كتب اللّغة العربيّة لا قديمها ولا حديثها واللّفظ كما يلوح تعريب للّفظ الطليانيّ «كستانيا Castagna»

(1) «فقه اللّغة وسرّ العربيّة» لابي منصور الثعالبي، ص 268 - الطبعة الثّانية، شركة مكتبة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر -.

وقد يكون أهل سواحل مصر وسواها من البلاد التي تتكلم العربية قد سمعوا هذا اللفظ ونقلوه نقلاً، إذ لم يجدوا لفظاً يقوم مقامه في لغتهم... وقد يحرف بعض أهل السواحل هذا اللفظ فيقولون: «قَسْطَنَة» أو «قَسْطَل»...

ونحن نختار بين هذا اللفظ وبين اللفظ الفرنجي الإيطالي. و«أبو فروة» اسم ظريف مع أنه عامي، ولا بأس باستعماله إذا أردنا تسمية الثمرة، ولكن النسبة إلى هذا اللفظ تعرضنا للبس، كما أنها عسيرة، فلا يمكن أن يقال: «لون فروي»، ولا أن يقال: «أبو فروي»، ولست أتصور نسبة من هذا اللفظ يمكن للدوق العربي أن يقبلها.

وأما لفظ «الكستنا» فإنه - وإن كان أعجيباً - خفيف على اللسان، وإذا جعل آخره تاء مربوطة كانت صورته قريبة من صور الكلمات العربية. ولست أجد مانعاً يمنعنا من أخذ أسماء الفواكه والثمار التي لم يعرفها العرب ولم يتخذوها لها أسماء من قبل. وأغلب الظن أنهم لو عرفوا تلك الثمرة لسموها بالاسم الذي سمعوه من أصحابها.

وقد أخذ العرب كثيراً من أسماء الثمار عن غيرهم كالجوز والبندق. لهذا لست أرى مانعاً من استعمال لفظ «الكُسْتَنَة» أو «الكستنا» للدلالة على واحدة ثمرة «أبو فروة»، وهو عندي أظرف وألطف، ويمكن جمعه على «كستنات»، والنسبة إليه «كُسْتَنِي»، واللون «الكُسْتَنِي» لون لا يمكن التعبير عنه ولا وصفه بما هو أدق من هذه النسبة، إضافة هذا اللفظ إلى اللغة العربية ضرورة لا غنى عنها⁽¹⁾.

وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على اقتراح عضوه الأستاذ محمد فريد أبو حديد، وقرّر صحّة كلمة «كُسْتَنِي» وكلمة «قَسْطَلِي» وصفاً لَوْن⁽²⁾.

(1) مجلة مجمع اللغة العربية، ج 7 ص 185، 186 - باختصار -.

(2) مجلس مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الرابعة عشرة المعقودة من 21 من ذي القعدة 1366 هـ الموافق 6 من أكتوبر 1947 م، حتى 22 من رجب 1367 هـ الموافق 31 من مايو 1948

(213)

تصحیح: «هذا منزل آيِلٌ للسَّقُوطِ»
و«فلان آيِبٌ من السَّفرِ»

يُخَطَّئُ بعضهم أن يقال: «هذا منزل آيِلٌ للسَّقُوطِ»، و«فلان آيِبٌ من السَّفرِ»،
بالياء في «آيل» و«آيب»، ويرى أنَّ الصَّواب أن يقال: «هذا منزل آئِلٌ للسَّقُوطِ»،
و«فلان آئِبٌ من السَّفرِ»، بالهمزة في «آئِل»، و«آئِب».

وَحِجَّتْهُ فِي هَذِهِ التَّخْطِئَةِ أَنَّ الْقَاعِدَةَ الصَّرْفِيَّةَ تَوْجِبُ فِي الْفِعْلِ الْأَجُوفِ (أَيِ
الَّذِي عَيْنُ فِعْلِهِ حَرْفُ عِلَّةٍ مُنْقَلَبٍ عَنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ) مِمَّا دَخَلَهُ الْإِعْلَالُ، نَحْوُ: صَامٍ
وَبَاعٍ، أَنْ تُبَدَلَ الْوَاوِ أَوْ الْيَاءِ فِي صَيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْهُ هَمْزَةٌ. فَالْفِعْلُ «صَامٍ»
مَعْتَلٌّ الْعَيْنِ، وَأَصْلُهُ: «صَوَمٌ»، دَخَلَهُ الْإِعْلَالُ بِأَنْ تَحَرَّكَ حَرْفُ الْعِلَّةِ وَانْفَتَحَ مَا
قَبْلَهُ فَانْقَلَبَ حَرْفُ الْعِلَّةِ أَلْفًا فَصَارَ «صَامٍ». وَاسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهُ فِي الْأَصْلِ هُوَ:
«صَاوِمٌ»، قُلِبَتِ الْوَاوُ هَمْزَةً فَقِيلَ: صَائِمٌ. وَالْفِعْلُ «بَاعٍ» مَعْتَلٌّ الْعَيْنِ أَيْضًا، وَأَصْلُهُ:
«بَيَّعَ»، دَخَلَهُ الْإِعْلَالُ وَيُقَالُ فِيهِ مَا قِيلَ فِي «صَوَمٍ»، فَانْقَلَبَ حَرْفُ الْعِلَّةِ أَلْفًا
فَصَارَ «بَاعٍ». وَاسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهُ فِي الْأَصْلِ: «بَايِعَ»، قُلِبَتِ الْيَاءُ فِيهِ هَمْزَةً فَصَارَ
«بَائِعَ». وَمِثْلُ ذَلِكَ: «آلٌ» هُوَ مَعْتَلٌّ الْعَيْنِ، وَأَصْلُهُ «أَوَّلٌ»، دَخَلَهُ الْإِعْلَالُ فَانْقَلَبَ
الْوَاوُ أَلْفًا فَصَارَ: «آلٌ». وَ«آبٌ» كَذَلِكَ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ فِي الْأَصْلِ «أَوَّلٌ» وَ«آوَبٌ»،
قُلِبَتِ الْوَاوُ هَمْزَةً فَصَارَ: «آئِلٌ» وَ«آئِبٌ». وَهَكَذَا يُقَالُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ «قَالَ»:
قَائِلٌ، وَمِنْ «هَامٌ»: هَائِمٌ، وَمِنْ «عَالَ»: عَائِلٌ، وَمِنْ «مَالَ»: مَائِلٌ، وَمِنْ «سَالَ»: سَائِلٌ،
وَمِنْ «قَادَ»: قَائِدٌ...

فَإِذَا كَانَ حَرْفُ الْعِلَّةِ الْعَيْنُ غَيْرَ مُعَلٍّ فِي الْفِعْلِ لَمْ يَصَحَّ إِبْدَالُ الْوَاوِ أَوْ الْيَاءِ
هَمْزَةً فِي صَيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ، بَلْ تَبْقَى فِي هَذِهِ الْحَالَةِ الْوَاوُ أَوْ الْيَاءُ عَيْنًا لَا سَمَ

الفاعل، فيقال في «عَيْنَ»: عاين، وفي «عَوْرَ»: عاور.
 لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز لفظ «آيل» و«آيب» بالياء خلافاً
 للقاعدة الصرفية، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:
 «يشيع في اللغة المعاصرة قولهم: (هذا منزل آيل للسقوط)، كما يشيع قولهم:
 (فلان آيب من السفر)، بتسهيل الهمزة في كل من (آيل) و(آيب).
 وقد يبدو للناقد اللغوي في مثل ذلك خروجٌ عن القاعدة الصرفية، إذ الأصل
 أن يقال: (آئل) و(آئب) بهمزتين محققتين.
 واللجنة ترى أنّ استعمال الكلمتين على هذه الصورة صحيح، استناداً إلى:
 أ- أهل الحجاز يستثقلون تحقيق الهمزة الواحدة.
 ب - ورد تسهيل الهمزة في اسم الفاعل الأجوف في بعض القراءات القرآنية
 السبع والعشر».
 وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الرابعة والأربعين المعقودة من 13 من مارس، حتى 27 منه 1978م.

(214)

تصحیح نحو: «زیدون» و«حمّدون» وإعرابه إعراب المفرد

بالحرکات علی التّون زعم «دوزي» المستشرق المعروف أنّ الأعلام المنتشرة في الأندلس والمغرب علی صیغة «فعلون» مثل: زیدون وخذّون وحمّدون وعبدون وغلبون وسخنون، متأثرة باللّغة الإِسبانیّة الّتی تجعل الواو والتّون في آخر العلم للتّعظیم.

وقد أثبت المحقّقون أنّ الصّیغة عربيّة أصيلة، ووردت في الشّعر القديم، وهي ليست خاصّة بأهل الأندلس والمغرب، وفي المشرق أيضاً أعلام مختومة بالواو والتّون.

واختلف النّحاة في إعرابها، ولهم في ذلك خمسة مذاهب:

الأوّل: إعرابها بالحروف إعراب جمع المذکر السّالم، فيقال: سافر زيدون، واستقبلتُ زيدین، وسلّمتُ علی زيدین. ومن ذلك «عليّون»، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلِيُّونَ﴾.

الثّاني: أنّ تكون دائماً بالياء وتعرب بالحركات الظّاهرة علی التّون المنوّنة إن كان العلم لمذکر، فإنّ كان لمؤنث لم تُنَوَّن (ممنوعة من الصّرف). فنقول في رجل اسمه «خلدون»: «خَلْدِينُ عالمٌ فاضل»، «إِنَّ خَلْدِيناً باحثٌ عظیم»، «اقترضتُ من خلدینٍ مبلغاً من المال». ومنه ما ورد أنّ النّبیّ ﷺ قال: «رُفِعت لي ليلة أُسْرِیَ بي مدينة فأعجبتي، فقلت لجبریل: ما هذه المدينة؟ فقال: نصیبین، فقلت: اللَّهُمَّ عَجِّل فتحها واجعل فيها بركة للمسلمین».

وهذا المذهب يشبّه الأعلام المختومة بالواو والتّون بغسلین في كونه ذا زیادتين كالجمع..

الثالث: إعراب العلم إعراب الممنوع من الصرف للعلمیة وشبه العجمة وزيادة الواو والتون، فيقال على هذا المذهب: «زارنا حَمْدُون»، و«قابلتُ حَمْدُون»، و«بعثتُ بهديّة إلى حَمْدُون». وعلى ذلك جرى الشّاعر الكبير أحمد شوقي في قصيدته الّتي مطلعها:

يا ابنَ زيدونَ مرحباً قد أطلتِ التَّغْيُبا

الرّابع: إبقاء العلم على حاله بالواو والتون في كلّ حالات الإعراب، وإعرابه بالحركات الظّاهرة على التّون مصروفاً ومنوّناً، فيقال: «ألقي غلبونُ محاضرةً قيّمة»، «أكرمتِ الجامعةُ غلبوناً»، «وجّهتُ أسئلة إلى غلبون».

الخامس: إبقاء العلم على حاله بالواو والتّون، مع فتح التّون على الحكاية في كلّ حالات الإعراب، فنقول على هذا المذهب: «في الدّار حمدون»، و«استقبلتُ حمدون»، و«تلقيت رسالة من حمدون».

وعلى هذا المذهب يقدّر الإعراب على الواو في حالات الإعراب، كما قدّروه في قولهم: «عليّ ابن أبو طالب»، و«معاوية بن أبو سفيان»، و«حدث خلافة أبو بكر كذا وكذا»، وقراءة بعضهم: «تبّت يدا أبو لهب»، وهذا المذهب أضعف المذاهب..⁽¹⁾

وقد بحث مجمع اللّغة العربيّة مسألة الأعلام المنتهية بالواو والتّون، وجاء في قرار اللّجنة الأصول الثّابتة للمجمع ما يأتي:

«ما كان من الأعلام منتهياً بواو ونون زائدتين، نحو: مَيْسُون وحمْدُون وخَلْدُون، له أمثله منذ أقدم العصور العربيّة، فصيغته عربيّة، وعليها صيغ ما

(1) «إعراب مثل (خلدون) أو إعراب أسماء الأعلام المنقولة من صيغة جمع المذكّر السّالم»، للأستاذ عطية الصّوالحيّ عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، المجلد 33، البحوث والمحاضرات للدورة الثّالثة والثلاثين، ص 139 - 142، باختصار وتصرّف.

ورد من أعلام أهل المغرب.

وهو يُعَرَّب إعراب المفرد بالحركات على التَّوْن مع التَّنوين ومع لزوم الواو. فإن كان عِلْماً لمؤنَّث مُنْع من الصَّرف للعلمية والتَّأنيث.

ويأخذ هذا الحكم ما كان من الأعلام منتهياً بياء ونون زائدتين⁽¹⁾.
وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽²⁾.

(1) مثل الأعلام: نصيبين، عابدين، صالحين.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثالثة والثلاثين المعقودة من 19 من شوال الموافق 30 من يناير، حتى 29 من شوال 1386 هـ الموافق 9 من فبراير 1967 م.

(215)

تصحیح: «غَشَّ الطَّالِبُ فِي الامْتِحَانِ»

یشیع فی لغة العصر مثل قولهم: «غَشَّ الطَّالِبُ فِي الامْتِحَانِ»، و«ظاهرة الغَشَّ فِي الامْتِحانات خطيرة يجب أن تُعالج بسرعة»، و«ألْغِي امتحان فلان لأنَّ الرَّقِيب ضبطه غاشًّا». ويعنون بالغَشَّ فِي الامْتِحان تحايل الممتَحَن فِي نقل الإجابة بطريقة غير مشروعة يمنعها قانون الامتحان، كأن ينقل من ورقة، أو من كتابة على يده أو ذراعه، أو بتلقين خفيٍّ من شخص آخر، أو غير ذلك من وسائل «الغَشَّ» فِي الامْتِحانات.

ويؤخذ على هذا اللَّفْظ أَنَّهُ لم يرد فِي معجمات اللُّغة بهذا المعنى، وإنَّما ورد بمعانٍ أُخَر. ف «غَشَّه»: لم يخلص له التَّصحيح. وغَشَّه: أظهر له خلاف ما فِي باطنه. وغَشَّ الشَّيْء: خلطه بما ليس منه، كغَشَّ اللَّبن بالماء، وغَشَّ زيت الزَّيتون بزيت الدَّرة، وغَشَّ التَّمَر الجيِّد بتمر رديء... فهو غاشٌّ وغشَّاش ولم يذكر «غَشَّ فِي الامْتِحان» إِلَّا المعجم الوسيط، لكنَّه ذكر أَنَّها مُحَدَّثَةٌ⁽¹⁾.

وقد أجاز مجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة التعبير الحديث: «غَشَّ الطَّالِب فِي الامْتِحان». وجاء فِي قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يجري على أقلام الكتَّاب المعاصرين قولهم: (غَشَّ الطَّالِب فِي الامْتِحان)، أو (غَشَّ الإجابة عن الأسئلة)، أو (غَشَّ عن زميله)، أو (ورقته مغشوشة)، يُراد بذلك كلُّه التَّقل عن آخر، ونسبة المنقول إلى غير صاحبه فِي غفلة من الرَّقِيب. وتجنيز اللَّجنة هذه الاستعمالات على أساس أنَّ مدلول الغَشَّ فِي اللُّغة إظهار غير الصَّحيح، ومجانبة الأمانة فِي الأداء، ومنه الغَشَّ بمعنى الخلط والشَّوب. ولا

(1) «المعجم الوسيط» إصدار مجمع اللُّغة العربيَّة القاهريّ، ج 2 ص 659 - المكتبة العلميّة، طهران.

بأس بالانتّساع في هذا المدلول بحيث يستوعب ما تحمله الاستعمالات العصريّة من معنى مجانية الخلوص، وذلك في إظهار الممتّحن خلاف ما هوّ له». وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرّابعة والأربعين المعقودة من 13 من مارس حتى 27 منه 1978 م.

(216)

تصحیح: «نُؤِيب» - تصغیر ناب - و«شُؤِیخ» - تصغیر شُیخ -
و«حَوِیَّان» - تصغیر حَوِیَّان -

1 - القاعدة في تصغير الاسم الذي ثانيه ألف منقلبة عن واو أو ياء، أن يُرَدَّ ثانيه إلى أصله الواو أو الياء عند التّصغير. فالألف في كلمة «باب» - مثلاً - منقلبة عن واو، بدليل الجمع: «أبواب»، وجمع التّكسير يُرَدُّ حرف اللّين إلى أصله. وأصل «باب»: بَوَب، ويقال فيه: تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فقلّبت الواو ألفاً فصار: «باب». فإذا صغرناه قلنا: «بُؤِيب» بإرجاع الألف إلى أصلها الواو في التّصغير. وكذلك نقول في تصغير «مال»: مُؤِيل، لأنّ الألف في «مال» منقلبة عن واو، بدليل جمعه جمع تكسير على «أموال»، فأصله «مَوَل»، ويقال فيه ما قيل في «باب».

وكلمة «ناب» الألف فيها منقلبة عن ياء، بدليل جمعها على «أنياب»، وأصلها: «نَيْب»، تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها فقلّبت الياء ألفاً فصارت: «ناب». ويقال في تصغير «ناب»: نُيِيب بإرجاع الألف إلى أصلها في التّصغير.

ومثل «ناب» كلمة «عاب» أي عَيْب، أصل الألف في «عاب» ياء، أي «عَيْب» ويقال فيها ما قيل في «ناب»، فيكون تصغيرها على «عُيِيب».

وشدّ من ذلك تصغير «عيد» على «عُيِيد»، والقياس أن يُصَغَّر على «عُؤِيد» لأنّه من «عاد يعود»، فالأصل فيه واو.

وإذا كان ثاني الاسم الثلاثي واواً أو ياءً، بقيت الواو أو الياء عند التّصغير، فنقول في تصغير «ثوب»: تُؤِيب، وفي تصغير «شيخ»: شُيِخ.

وما ذكرناه هو على مذهب البصريّين الذين يعدّون الخروج عنه شذوذاً لا يقاس عليه.

قال الأشموني في شرحه قول ابن مالك في ألفيته:

وارد لأصل ثانياً لينا قلب فقيمة صير فؤيمة نصب

«... أجاز الكوفيون في نحو (ناب) مما ألفه ياء: (نؤيب) بالواو، وأجازوا أيضاً

إبدال الياء في (شيخ) واواً، ووافقهم في التسهيل على جوازه جوازاً مرجوحاً، ويؤيده أنه سُمع في (بيضة): (بؤيضة)، وهو عند البصريين شاذاً»⁽¹⁾.

وجاء في «التحو الوافي»:

«والكوفيون يُجيزون في الألف المنقلبة عن ياء، في مثل: ناب، وفي الياء التي

في مثل: شيخ، قلبهما عند التصغير واواً، فيقولون: نؤيب وشؤيخ. ورأيهم ضعيف، إذ لا تؤيده الشواهد المتعددة. ومن الشاذ ما سُمع من تصغير (بيضة) على (بؤيضة) بالواو»⁽²⁾.

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أخذ برأي الكوفيين في إجازة تصغير نحو «ناب» على «نؤيب»، وتصغير «شيخ» على «شؤيخ»، ورأى في ذلك تيسيراً. ونص قرار المجمع:

«ما ثانيه ألف أو واو أو ياء من الاسم الثلاثي، يُردّ إلى أصله عند التصغير، ويجوز فيما أصل ثانيه الياء أن يُقلب واواً عند التصغير، أخذاً بمذهب الكوفيين فيه، وتجوز ابن مالك له، ولورود السماع به.

وعلى هذا يجوز في تصغير (عين) و(شيخ) و(ليفة) و(شيء) أن يقال: عؤينة، وشؤيخ، ولؤيفة، وشؤيء»⁽³⁾.

(1) «شرح الأشموني على الألفية»، ج 3 ص 715 - دار الكتاب العربي - بيروت -.

(2) «التحو الوافي» لعباس حسن، ج 4 ص 532 - دار المعارف بمصر -.

(3) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الثالثة والثلاثين، الجلسة السادسة المعقودة في 24 من شوال 1386 هـ الموافق 4 من فبراير 1967م.

- 2 - كما أجاز المجمع تصغير لفظ «حيوان» على: «حَوَيَّان». ونصّ قراره:
 «بما أنّ (شريان) ألفها رابعة، واسمها مساوٍ في الوزن لاسم آخره حرفٌ أصليٌّ
 قبله ألف زائدة، فتصغيرها بالقلب وجهاً واحداً، وعلى هذا يقال في تصغيرها:
 (شُرَيَّين) لا غير.
- وبما أنّ (حيوان) ألفها رابعة، واسمها ليس مساوياً في الوزن لاسم آخره
 حرف أصليٌّ قبله ألف زائدة، فتصغيرها بلا قلب. وعلى هذا يقال في تصغيرها:
 (حُيَّان).
- وطوعاً لما أجازهُ الكوفيّون في تصغير ما ثانيه حرف علّة من قلب الياء واواً،
 يجوز أن يقال في تصغير (حيوان): حَوَيَّان⁽¹⁾.

(1) المصدر السابق.

(217)

تصحيح «جواز ظهور الكون العام»

نمهد لهذه المسألة اللغوية بالتوضيح الآتي:

لا بدّ للظرف والجارّ والمجرور من مُتَعَلِّق يتعلّقان به، وهذا المتعلّق إمّا فِعْلٌ، وإمّا شبه الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول. ويقسّم التّحاة متعلّق الظرف والجارّ والمجرور على قسمين: كون عامّ، وكون خاصّ.

1 - الكون العامّ: هو متعلّق الظرف أو الجارّ والمجرور المحذوف المقدّر لدلالة الظرف أو الجارّ والمجرور عليه، ويُفهم الكلام بحذفه بلا غموض ولا لبس، وهو عند جمهرة التّحاة واجب الحذف، إذ لا فائدة من ذكره. مثال المتعلّق العامّ مع الظرف قولك: «العصفور فوق الشّجرة». تقدير الكون العامّ المتعلّق به الظرف «فوق»: «استقرّ»، أو «مستقرّ»، أو «كائن»، وهو واجب الحذف لا يجوز ذكره، إذ يُغني عنه الظرف «فوق»، والجملة بحذفه واضحة لا غموض فيها ولا لبس.

ومثال المتعلّق العامّ مع الجارّ والمجرور قولك: «الطلبة في السّاحة». تقدير الكون العامّ المتعلّق به الجارّ والمجرور «في السّاحة»: «استقروا»، أو «مستقرون»، أو «كائنون»، أو «موجودون»، وهو واجب الحذف، إذ ليس لوجوده تأثير في الجملة، والجملة واضحة بحذفه، حيث دلّ عليه الجارّ والمجرور «في السّاحة».

2 - الكون الخاصّ: هو المتعلّق الذي لا يُفهم الكلام بحذفه، لذلك يجب ذكره لعدم وجود ما يدلّ عليه إذا حُذف، وقد يصحّ حذفه إذا وُجِدَت قرينة تدلّ عليه.

والظرف أو الجارّ والمجرور مع الكون الخاصّ فضلةً أو لغوٌ تستقيم الجملة بحذفه. مثال الكون الخاصّ مع الظرف قولك: «عَرَّدَ العصفورُ قَوْقَ الشَّجرة». لا تستغني الجملة عن المتعلّق «عَرَّدَ»، لذلك يجب ذكره ولا يجوز حذفه، لأنّه إذا حُذِفَ تغيّر المعنى وفات المقصود، ولكن لو حُذِفَ الظرف ما اختلّت الجملة، وصارت «عَرَّدَ العصفور»، وهي جملة مفيدة ذات معنًى يحسن السكوت عليه. ومثال الكون الخاصّ مع الجارّ والمجرور قولك: «أنا مُعجَبٌ بك»، فالجارّ والمجرور «بك» متعلّقان بـ «مُعجَبٌ»، وهو متعلّق خاصّ لا يجوز حذفه، لأنّك لو حذفته فقلت: «أنا بك» لتغيّر المعنى وفات المقصود، إذ لا يدلّ الجارّ والمجرور على المتعلّق كما هو الشّأن مع الكون العامّ.

بعد هذا التمهيد نقول:

أجاز مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة ظهور الكون العامّ في الجملة الذي قال النّحاة بوجوب حذفه فيها كما سبق بيانه. وجاء في قرار لجنة الأصول الثّابتة للمجمع ما يأتي:

1 - ورد في بعض ما عُرض على المجمع تعبيرات مثل: «هذه المادّة موجودة في أستراليا»، أو «هذه الكلمة موجودة في المعجم الوسيط»، ممّا يظهر فيه الكون العامّ. وقد عارض في جواز مثل ذلك الأستاذ عبّاس حسن في الجلسة الثّالثة من الدّورة الخامسة والثلاثين.

2 - وقد ناقشت اللّجنة فيه، وعرضت لاحتمال ظهور الكون العامّ في الآية القرآنيّة ﴿فَلَمَّا رَأَهُ مُسْتَقِرّاً عِنْدَهُ﴾⁽¹⁾، وإلى ما نُسِبَ إلى ابن جيّ من إجازته، ولما قاله ابن مالك من أنّه أغلبيّ، ومثاله في شعر محتجّ به⁽²⁾.

وكذلك عرضت اللّجنة لحاجة الاستعمالات العصريّة إلى ظهور الكون العامّ

(1) سورة التمل: 40.

(2) من ذلك قول الشّاعر:

لَكَ العُرْوانُ مولاكَ عَرَّوانُ يَهْنُ فأنت لدى مجبُوكَةِ الهون كائِنْ

لأنّه یریح الجملة، ویکسبها رخاوة وسعة، لأنّ حذفه یقتضیها اقتضاباً لا یُظمّنُ إلیه فی التعبير العلمیّ.

وفیما عُرض علی اللّجنة أنّ المشكلة فی الاستعمالات العصریة تنحلّ بتقدیم الكون العامّ أو تأخیره واستعمال الجملة الفعلیة.

3 - وفی أثناء دراسة اللّجنة، قدّم الأستاذ عطیة الصّوالحی مذكرة انتهى فیها إلی أنّ حذف الكون العامّ فی مثل الاستعمالات العصریة، غیر مُجمّع علیه، فقد قال ابن مالک: إنّّه أغلبيّ، وصرّح ابن جنيّ بجواز إظهاره، وصرّح ابن عطیة⁽¹⁾ بظهوره فی آية التّم، وأجاز ابن یعیش ذكره قبل الطّرف، وعلى هذا یجوز ذكره ... 4 - وقد انتهت اللّجنة إلی القرار التّالي:

«یرى جمهرة التّحاة أنّ حذف الكون العامّ واجب، ونُقِل عن ابن جنيّ جواز إظهاره، كما نُقِل عن ابن مالک أنّ حذفه أغلبيّ. ولما كانت التعبیرات العصریة، وبخاصّة ما یتصل منها بالأداء العلمیّ، یُدّكر فیها الكون العامّ رفعاً لِلْبَس وإيضاحاً للمعنی وإیثاراً للتّبسيط، مثل: (هذا خَمْض یوجد فی عَسَل الشّمع)، أو «الكلمة موجودة فی المعجم الوسیط»، أو «هذه الحاصلات موجودة فی أستراليا»، رأت اللّجنة الأخذ برأی ابن جنيّ وابن مالک، وإجازة ظهور الكون العامّ لإتمام المعنی أو إیضاحه أو تأكیده حین یقتضي ذلك مقام التعبير».

وقد وافق مجمع اللّغة العربیة بالقاهرة علی القرار بعد أن عدّله وجعله بالصّیغة الآتیة:

(1) هو أبو محمد عبد الحقّ بن غالب بن عطیة الأندلسیّ الغرناطیّ، صاحب التّفسیر المسّی «المحرّر الوجیز فی تفسیر الكتاب العزیز» وقد وصفه أبو حیان فی مقدّمة تفسیره بأنّه «أجل من صتّف فی علم التّفسیر، وأفضل من تعرّض فیهِ للتّنقیح والتّحریر». وكان بجانب علمه بالتّفسیر نحوياً لغویاً فقیهاً أدیباً شاعراً. توفي سنة 546 هـ.

«یرى جمهرة النحاة أنّ حذف الكون العام واجب، ونُقِلَ عن ابن حنّی جواز إظهاره، كما نُقِلَ عن ابن مالك أنّ حذفه أغلبيّ.

وترى اللّجنة أنّ ما ورد من تعبيرات علميّة مثل: «هذا حمض يوجد في عسل الشّمع»، و«هذه الكلمة موجودة في المعجم الوسيط» صحيح، وهو باب من الكون الخاصّ⁽¹⁾.

ولكن يجب أن يكون استغلال هذا القرار المجمعيّ محصوراً في التعبيرات العلمية التي تقتضي الحاجة إظهار الكون العامّ فيها، على أن يقرّر ذلك أحد المجامع اللّغويّة العربيّة حالةً بحالة، لأنّ التّوسّع في إطلاق جواز إظهار الكون العامّ، وتركه باباً مفتوحاً يقتحمه كلّ من يريد بلا قيود، من شأنه أن يُخلّ بأصل من أصول الجملة العربيّة، ويسبب إساءة بالغة إلى ذوق اللّغة ودقّتها ونبوّها عن الحشو.

لا يجوز - مثلاً - أن يقال: «الصّندوق موجود أو مستقرّ تحت السّرير»، و«يوجد في الدّار ضيف»، و«منزلي كائن في شارع كذا»، و«الطلّبة كائنون في السّاحة» وما أشبه ذلك، والصّحيح أن يقال: «الصّندوق تحت السّرير»، و«في الدّار ضيف»، و«منزلي في شارع كذا»، و«الطلّبة في السّاحة»، إذ ما الحاجة التي تدفعنا إلى إظهار الكون العامّ في مثل هذه الأمثلة؟ ولماذا نفسد الجملة العربيّة الجميلة الموجزة بهذا الحشو الرّكيك الذي لا فائدة منه؟

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّادسة والثلاثين المعقودة من 12 من يناير، حتى 2 من فبراير 1970 م.

(218)

تصحیح: «مهما حاولت فلن تُغَيِّر رأْيي»

يشيع على الألسنة وأقلام الكتّاب مثل قولهم: «مهما حاولت فلن تُغَيِّر رأْيي»، و«مهما تحدّث فلان فحديثه شائق جدّاب»، و«مهما فَعَلْتَ فأنت جدير بالثقة». ويُنكر بعض التّقاد هذا التعبير، بحجّة أنّ «مهما» الشرطيّة لا يكون فعل شرطها ماضياً، وإنّما يكون فعلاً مضارعاً، ويستشهدون بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَخْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (132) ⁽¹⁾، وقول زهير ابن أبي سلمى:

ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على النَّاس تُعَلِّم
ويقولون: إنّ الصّواب في الجمل المذكورة وأمثالها أن يقال: «مهما تحاول فلن تُغَيِّر رأْيي»، و«مهما يتحدّث فلان فحديثه شائق جدّاب»، و«مهما تفعل فأنت جدير بالثقة».

لكن ورد في نصوص فصيحة من الشعر والتّثر دخول «مهما» على فعل ماضٍ. من ذلك:

قول الأسود بن يعفر⁽²⁾:

ألا هل لهذا الدهر من متعلّل
عن النَّاس مهما شاء بالنّاس يفعل
وقول البحري⁽³⁾:

(1) سورة الأعراف: 132.

(2) هو أبو الجراح الأسود بن يعفر التّهمليّ الداريّ التميميّ، شاعر جاهلي من سادات تميم، يسمّونه أعشى بني نهشل. كُفّ بصره عند كبره. توفي في نحو سنة 22ق. هـ.

(3) هو أبو عبادة الوليد بن عبيد الطائيّ، شاعر مطبوع، فصيح الكلام، بديع الخيال، حسن التّديباجة، سلس الأسلوب، واعتبره كثيرون الشّاعر الحقيقيّ وقالوا: إنّما الشّاعر البحريّ وكان يفخر بشعره، لكنه كان بخيلاً وسخّ الثياب سيّء الإنشاد، توفي سنة 284هـ.

فمهما رأوا من غبطة في اصطلاحهم فممنك بها التّعنى جرّث ولك الفضل
وقول الجاحظ في رسالة القيامة:

«فمهما أظنّبنا فيه فللشرح والإفهام، ومهما أدجّنا وطوينا فليخفّ حمّله».
وقول ابن هشام في المغني:

«ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور ومهما أمكن...»⁽¹⁾.
وقول المتنخل⁽²⁾:

إذا سدت سدت مطواعة ومهما وكلت إليه كفان⁽³⁾
وقد أجاز مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة دخول «مهما» على فعل شرط ماض في
مثل قولهم: «مهما فعلت فأنت جدير بالثقة». وهذا نصّ قراره:
«يجري على أقلام الكتاب مثل قولهم: «مهما تحدّثت فأنت مجيد»، و«مهما
فعلت فأنت موفق»، بدخول (مهما) على فعل شرط ماض.
ويتحرّج بعض نقاد اللغة من ذلك، لشهرة دخول (مهما) على الفعل المضارع،
وظنّاً منهم أنّها لا تدخل على الماضي، ولكنّ نصوصاً فصيحة متعدّدة تشهد
بجواز هذا الاستعمال، ومثلها في ذلك أخواتها من أدوات الشرط»⁽⁴⁾.

(1) «مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عاماً» إصدار: مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، 154 - طبع
الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية

(2) «مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عاماً» إصدار: مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، 154 - طبع
الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية

(3) هو أبو أثيلة مالك بن عويمر بن عثمان بن حبيش الهذليّ، المتنخل، شاعر من نوابغ هذيل، قال
فيه الأصمعيّ «هو صاحب أجود قصيدة قالتها العرب». لم يعرف تاريخ وفاته.

(4) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته التاسعة والأربعين المعقودة من 8 من جمادى الأولى
الموافق 21 من فبراير، حتى 22 من جمادى الأولى 1403 هـ الموافق 7 من مارس 1983 م.

(219)

تصحیح: «حضر سالم خالد إبراهيم»

- بسكون الأعلام المتتابة -

المعروف عند العرب في أعلام الأشخاص المتتابة، أن يُفصل بين اسم العلم واسم أبيه بلفظ «ابن»، فيقال مثلاً: «حضر سالم بن خالد بن إبراهيم»، و«كان أحمد بن سعيد بن مصطفى بن عبد الله عالماً جليلاً».

ولكن شاع في لغة العصر، وعلى امتداد الوطن العربيّ كلّ بلا استثناء، حذف لفظ «ابن» بين الأعلام المتتابة تقليداً للفرنجة في لغاتهم، فيقولون مثلاً: «حضر سالم خالد إبراهيم»، و«كان أحمد سعيد فاضل عالماً جليلاً».

ويمكن أن يتجاوز هنا عن حذف لفظ «ابن»، بأن يقال: إنّ العلم الثاني عومِلَ معاملة اللقب أو الكنية، وكذلك العلم الثالث، ولا يُفصل بين الاسم واللقب، أو الاسم والكنية، بلفظ «ابن»، أو يقال غير ذلك من طرق التخریج الممكنة. ولكن الذي يصعب تجاوزه وتخریجه هو نطق الأعلام المتتابة كلّها بالسكون، فيقولون: «حضر سالم خالد إبراهيم»، و«كان أحمد سعيد فاضل عالماً جليلاً»، و«استقبل الحاضرون الأستاذ رجب مراد خليل بالترحاب»، و«استمعنا إلى قصيدة لشاعر النيل حافظ إبراهيم». وهذا مخالف لسنن العرب في وصل الكلمات عند التّطق، فهم يُظهرون الحركة الأخيرة للكلمة الموصولة بما بعدها، فإذا وقفوا عليها وقفوا بالسكون، لأنّ العرب لا يقفون على متحرّك، ولا ينطقون بالمتحرّك بالسكون عند وصله.

وقد انتشرت هذه الظّاهرة انتشاراً واسعاً حتّى على ألسنة العلماء والمثّقّفين، مما يجعل وقفها أو تغييرها عسيراً.

وطال بحث هذه المسألة في مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، وظلّت فيه نحو ربع قرن تتنقّل بين مؤتمر المجمع واللّجان المختصّة بلا وصول إلى قرار محدّد بشأنها. وأوّل من أثارها هو الأستاذ أحمد حسن الزيّات عضو المجمع، إذ قدّم إلى المجمع في دورته الواحدة والعشرين المعقودة في عام 1954م مذكرة اقترح فيها على المجمع إجازة نطق الأعلام المتتابعة بالسّكون في نحو قولهم: «سافر محمد عليّ حسن» من باب التّخفيف.

وأحيل الاقتراح على لجنة الأصول الّتي قدّمت تقريرها بعدم موافقتها على تسكين الأعلام المتتابعة، وانتهائها إلى قرار بجواز إعراب الاسم الأوّل على حسب موقعه في الجملة، ويُعرّب ما يتلوه من الأعلام مجروراً بالإضافة، بناءً على رأي التّحاة من جواز إضافة الاسم العلم إلى اللّقب في نحو «سعيد كُرّز».

وأرجأ مؤتمر المجمع البثّ في المسألة عدّة مرات، وقدّمت مذكّرات من أعضاء المجمع عن رأيهم فيها، ولم يصل المجمع إلى قرار نهائيّ بشأنها إلّا في عام 1978م.

وهذا نصّ القرار:

«يُجيز المجمع ما يجري على الألسنة من حذف (ابن) في الأعلام المتتابعة في مثل: (سافر محمّد علي حسن).

وتُضبط هذه الأعلام على أحد الوجهين الآتيين:

1 - يُعرّب العلم الأوّل بحسب موقعه، ويُجرّ ما يليه بالإضافة.

2 - تُسكّن الأعلام كلّها إجراءً للوصول مجرى الوقف»⁽¹⁾.

وكان قرار لجنة الأصول الّذي عُرض على مؤتمر المجمع متضمّناً وجهاً ثالثاً

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرّابعة والأربعين، الجلسة السّابعة المعقودة في 21 من مارس 1978م.

وهو:

«يُسْكِنُ الْعِلْمَانُ الْأَوَّلَانِ، وَيُعَرِّبُ الْأَخِيرُ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ الْأَوَّلُ مِنْ إِعْرَابٍ».

لكن المجمع لم يأخذ بهذا الوجه، واكتفى بالوجهين المذكورين في القرار. ومن المهم أن نذكر أن لجنة الأصول استندت في قرارها بإجازة تسكين الأعلام المتتابعة كلها، إلى تقرير لجنة اللهجات بالمجمع التي درست المسألة دراسة وافية واستخلصت من دراستها ما يأتي:

1 - أن تسكين الكلمات في حالة الوصل ورد في قراءات القرآن السبع

وغيرها. من ذلك:

أ - قراءة ستّة من القراء السبع: ﴿وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾⁽¹⁾ - بالسكون في «وَأَكُنْ» -.

ب - ما قرئ في السبع: ﴿وَمَنْ أَهْلُ الْكِتَابِ مِنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقَنْطَارٍ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ﴾⁽²⁾ - بتسكين الهاء في «يُؤَدُّهُ» -، و«مَنْ يَشَاقِقُ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى»⁽³⁾ - بتسكين الهاء في «نُوَلِّهِ» -.

ج - قراءة أبي عمرو بن العلاء⁽⁴⁾: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً﴾⁽⁵⁾،

(1) سورة المنافقون: 10.

(2) سورة آل عمران: 75.

(3) سورة النساء: 115.

(4) هو أبو عمرو زبّان بن العلاء التميمي المازني البصري، أحد القراء السبعة، وإمام في العربية والإقراء، مع الثقة والزهد والأمانة، ليس في السبعة أكثر شيوخاً منه. من أشهر أتباعه الضابطين لقراءته أبو محمد يحيى الأزدي. كان يونس بن حبيب يقول: «لو قسّم علم أبي عمرو وزهده على مئة إنسان لكانوا كلهم علماء زهاداً»، والله لو رآه رسول الله - لسرّه ما هو عليه. توفي سنة 154هـ.

(5) سورة البقرة: 67.

و﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَامُهُمْ بِهَذَا﴾⁽¹⁾، و﴿الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾⁽²⁾، و﴿إِنْ يَخْذَلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصَرُّكُمْ مِنْ بَعْدِهِ﴾⁽³⁾ و﴿وَمَا يَشْعُرْكُمْ أَنَّهُ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾⁽⁴⁾ - بتسكين الراء في أفعال هذه الآيات: يَأْمُرْكُمْ، تَأْمُرُهُمْ، يَأْمُرُهُمْ، يَنْصَرُّكُمْ، يَشْعُرْكُمْ.

د - قراءة أبي عمرو بن العلاء أيضاً: ﴿فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ﴾⁽⁵⁾ - بسكون الهمزة في «بارئكم» -، و﴿يُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾⁽⁶⁾ - بسكون الميم في «يعلمهم»، و﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ﴾⁽⁷⁾ - بسكون العين في «يجمعكم».

هـ - قراءة نافع: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنَسْكَيَ وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽⁸⁾ - بتسكين الياء في «محياي». و- ما ذكر من قراءة حمزة⁽⁹⁾ والكسائي: ﴿مَنْ يَضِلُّ اللَّهُ فَمَا هَادِي لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾⁽¹⁰⁾ - بتسكين الراء في «يذرهم».

(1) سورة الطور: 32.

(2) سورة الأعراف: 157.

(3) سورة آل عمران: 160.

(4) سورة الأنعام: 109.

(5) سورة البقرة: 54.

(6) سورة الجمعة: 2.

(7) سورة التغابن: 9.

(8) سورة الأنعام: 162.

(9) أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات الكوفي التميمي، أحد القراء السبعة، عالم بالقرآن والعربية والفرائض، عابد زاهد، روى عنه القراءة كثيرون، منهم الكسائي واليزيدي، توفي سنة 156 هـ.

(10) سورة الأعراف: 186.

ز - ما ذُكر من قراءة ابن كثير⁽¹⁾: ﴿إِنَّهُ مِنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرُ﴾⁽²⁾ بالياء في المضارع «يتقي» مرفوعاً بضمّة مقدّرة، ويسكون الراء في «يَصْبِرُ» -، وقراءته «وجئتكَ من سبأً بنياً يقيناً»⁽³⁾، و﴿لقد كان لسبأً في مساكنهم آية﴾⁽⁴⁾ - بتسكين لفظ «سبأً» في الآيتين.

2 - أن التّسكين لغة بني تميم وبني أسد وبعض نجد. قال صاحب كتاب «إتحاف فضلاء البشر»: «واختلّف في همز (بارئكم) معاً، وراء (يأمركم) المتّصل بضمير جمع المخاطب، و(تأمرهم) و(يأمرهم) مخاطب أو غائب متّصل بضمير غائب، و(ينصركم) مطلقاً، و(يشعركم)، حيث وقع ذلك مرفوعاً، فأبو عمرو من أكثر الطرق بإسكان الهمزة والراء كما ورد عنه وعن أصحابه منصوباً، وعليه أكثر المؤلفين، وهي لغة بني أسد وتميم وبعض نجد، طلباً للتّخفيف عند اجتماع ثلاث حركات ثقال من نوع واحد كيأمركم، أو نوعين كبارئكم. وإذا جاز إسكان حرف الإعراب وإذهابه في الإدغام للتّخفيف، فإسكانه وإبقاؤه أولى»⁽⁵⁾.

3 - أن التّسكين ورد في الشعر والنثر المحتجّ بهما. فمن ذلك:

أ - قول امرئ القيس:

(1) هو ابن كثير المكيّ عبدالله أبو معبد المطار الداريّ الفارسيّ الأصل، إمام أهل مكة في القراءة، روى عن عدد من الصحابة كعبدالله بن الزّبير وأبي أيّوب الأنصاريّ وأنس بن مالك. وكان فصيحاً بليغاً طويلاً جسيماً وقوراً. توفي سنة 120هـ.

(2) سورة يوسف: 190.

(3) سورة التمل: 22.

(4) سورة سبأ: 15.

(5) «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر» للعلامة الشّيخ أحمد بن محمد بن أحمد الدميّاطي الشافعي المشهور بالبنا المتوفّي سنة 1117 هـ، ص 136 - ملّزم الطبع والنشر عبد الحميد أحمد حنفي -.

فاليوم أشرب غير مستحقب إثمًا من الله ولا واغل
فسكن «أشرب» وهو مرفوع لتجرده من ناصب أو جازم.
ب- قول الآخر:

متي أنام لا يورقني الكرى ليلاً ولا أسمع أجراس المطي
فقال: «لا يورقني» بسكون القاف، بدلاً «لا يورقني» بضمها.

ج - ما ذكره سيبويه من أن المضارع قد يُجزم في جواب الاستفهام والتمني والعرض، نحو: «أين تكون أزرّك»، و«ليت محمداً عندنا يُحدّثنا»، و«ألا تأتينا نُصب خيراً» بسكون: أزرّ، ويحدّث، وتُصب. وقد يُجزم المضارع بلا سبّقه بشيء من ذلك كقول بعض العرب: «اتقى الله امرؤً وفعل خيراً يُثب عليه» - بسكون الباء في «يُثب».

4 - «أن سيبويه وأبا علي الفارسي وابن جني وغيرهم، وجّهوا ذلك بأنه إجراء للمتصل مجرى المنفصل، أي حمل إسكان لام الكلمة على إسكان عينها. ومن هذا التعليل نستنبط أن الداعي إلى إسكان الكلمة هو تتابع ثلاثة مقاطع قصيرة، (أو بالأحرى ثلاثة متحرّكات) من كلمتين، فيجوز إسكان المتحرّك الأوسط وهو لام الكلمة الأولى موقع حركة الإعراب».

5 - «أن بعض أئمة التّحاة وجّهوا ذلك بأنه من باب إجراء الوصل مجرى الوقف، أو الوصل بنية الوقف، إمّا على تقدير الإعراب كما يُقدّر في المعتلّ، وإمّا على أن الإسكان للتخفيف تأسيساً على تقدير الحركة، وإمّا على أن الحركة محذوفة».

6 - «وقد توارد في أقوال جمهرة التّحاة أن ذلك جائز في التثّر على الصحيح أي المختار، ولا يختص بحال الضرورة، كما في شرح ابن يعيش للمفضّل وحاشية الصّبّان على الأشموني وغيرهما».

«وجوهر ما تقدّم أنّ إسكان الحركة الإعرابیّة ليس بمنكور في الفصحى، ومن ثمّ رأّت لجنة الأصول الاستناد إلى ذلك في إجازة الوقف بالسكون على الأعلام المتتابعة كما هو الجاري على الألسنة والأقلام في العصر الحديث»⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ قرار مجمع اللّغة العربیّة بالقاهرة بجواز تسكين الأعلام المتتابعة، هو قرار خاصّ بهذه المسألة لا يتجاوزها إلى غيرها، ولا يصحّ التّوسّع فيه أو أخذه حكماً مطلقاً، ذلك أنّ تسكين الكلمات المعربة في حالة الوصل آفة لسانیّة عمّت بها البلوى في الوقت الحاضر، وأصبحت من أبرز السمات على الضّعف اللّغويّ العام، وعلى خطر زحف العامیّة السّريع المدمّر للفصحى.

إنّنا لا نكاد نسمع اليوم من المذيعين والمذيعات في كلّ الإذاعات العربیّة، وكذلك غیرهم من طبقات المثقّفين والمتعلّمين، من ينطق الكلمات بحركاتها الإعرابیّة موصولة بما بعدها. وهو أمر يجب أنّ يقاوم بكلّ شدّة، ويعالج معالجة علمیّة فعّالة، ولا يجوز التّساهل فيه بأيّ حال من الأحوال. لأنّ هذا التّساهل معناه إلغاء الإعراب الذي هو من خصائص اللّغة العربیّة، ومن أصولها الثابتة، ولا تكون اللّغة بدونه.

(1) «مجموعة القرارات العلمیّة في خمسین عاماً» إصدار مجمع اللّغة العربیّة بالقاهرة، هامش ص 37، 36 - طبع الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميریّة. و«ظاهرة الإسكان في الفصحى» للأستاذ محمد شوقي أمين، عضو مجمع اللّغة العربیّة بالقاهرة، «في أصول اللّغة» الجزء الثالث، ص 172 - طبع الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميریّة - «تسكين أواخر الأعلام في درج الكلام» للدكتور شوقي ضيف عضو المجمع، المصدر السابق، ص 176.

(220)

تصحیح إطلاق «زَوْج» على الواحد والاثنين

يُحْطَى فريق من اللّغويين إطلاق كلمة «زوج» على الاثنین، فلا یجیزون أنّ یقال: «عندي زوج من الحمام» أي اثنان، و«هما زوج»، والصّواب أن یقال: «عندي زوجان من الحمام»، و«هما زوجان»، ولا یطلق لفظ «زوج» إلّا على المفرد الملازم لصاحبه. قال الله تعالى: ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾⁽¹⁾. وقال تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾⁽²⁾. وقال تعالى: ﴿فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى﴾⁽³⁾.

قال ابن مكي في «تثقيف اللسان»:

ويقولون: عندي زوج من البقر، يعنون اثنین، وليس كذلك، إنّما الزّوج واحد، ولا یقال للاثنین من شيء من الأشياء: زوج إذا كان أحدهما لا یستغني عن صاحبه، وإنّما یقال لهما: زوجان. والزّوجان والفردان سواء، تقول: أخذت زَوْجِي نعال وزَوْجِي خفاف، تريد اثنین، وكذلك الحمام، ومن كلّ شيء لا یقال للاثنین: زوج، وإذا قلت: فلان یحرث بزوجین من البقر، فهما اثنان من البقر. وكذلك لا یقال: قطعْتُ بالمِقْصِّ والجَلَمِ، وإنّما یقال: بالمِقْصِّينَ والجَلَمَينَ⁽⁴⁾.

وقال ابن قتيبة في «أدب الكاتب»:

«یقال: اشتريتُ زَوْجِي نِعال، ولا یقال: زوج نِعال، لأنّ الزّوج ها هنا الفرد،

(1) سورة الأعراف: 19.

(2) سورة الأحزاب: 37.

(3) سورة القيامة: 39.

(4) «تثقيف اللسان وتنقيح الجنان» لابن مكي الصقلي، من 204 - المجلس الأولى للشؤون الإسلامية بمصر -.

ویقال: اشتریتُ مقرّاضین ومقَصّین وجَلَمَین، ولا یقال: مقرّاض ولا مقَصّ ولا جَلَم، ویقال: هما أخوان تَوَأمان، و«جاءت المرأة بتوأمین»، ولا یقال: توأم، وإِثما التَّوَأَمُ أحدهما⁽¹⁾.

لكن صحّ لغویون آخرون إطلاق لفظ «زوج» على الاثنين كما یطلق على الواحد.

قال الرّاعب في مفرداته:

«یقال لكلّ واحد من القرینین من الذّکر والانثی في الحيوانات المتزاوجة: زوج، ولكلّ قرینین فیها وفي غيرها: زَوْج..»⁽²⁾.

وفي «القاموس المحيط»:

«ویقال للاثنين: هما زوجان، وهما زوج»⁽³⁾.

وفي «مختار الصّاح»:

«والزّوج: ضدّ الفرد، وكلّ واحد منهما یسمّى زوجاً أيضاً، یقال للاثنين: هما زوجان وهما زوج، كما یقال: هما سیّان وهما سواء»⁽⁴⁾.

وفي «اللّسان»:

«.. ویقال: هما زوجان للاثنين، وهما زوج، كما یقال: هما سیّان وهما سواء. ابن سیده: الزّوج الفرد الذی له قرین، والزّوج: الاثنان...»⁽⁵⁾.

(1) «أدب الکاتب» لابن قتیبة، ص 324 - الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة بمصر -

(2) «المفردات في غریب القرآن، للراغب الأصفهانی، ص 215 - دار الباز للنشر والتوزیع - مكة المكرمة -

(3) «ترتیب القاموس المحيط» للطاهر الزاوی. ج 2 ص 489 - الدّار العربیة للکتاب -

(4) «مختار الصّاح» للرازی، ص 278 - المطبعة الأمیریة -

(5) «اللسان العرب» لابن منظور، المجلد 2 ص 60 - دار لسان العرب -

وصحّ الأستاذ «وهيب دياب» في مجلة «اللسان العربي» استعمال لفظ «زوج» للدلالة على الاثنين، واستشهد بقول أحمد شهاب الخفاجي في شرح «درّة الغوّاص»: ذكر أهل اللّغة كالزّاعب وغيره أنّ الزّوج يُطلق على كلّ واحد من القرينين وعلى مجموعهما، وقد سُمع كلّ منهما من العرب. ونقل عن الإسكافي في كتابه «مبادئ اللّغة» قوله في ذكر الباب: (ويقال له إذا كان واحداً: فرد، فإنّ كان زوجاً فهما مصراعان، وهي أبواب أفراد وأبواب مصاريع).

وينقل عن أبي الطيّب اللغويّ في كتابه «شجر الدر»: الأزواج من كل شيء ما كان اثنين اثنين.

وفي الأمالي لأبي عليّ القالي:

وكنا كزوج من قَطَا في قفازة لدى خَفَضَ عَيْشَ معجب مونق رَغْدِ
أصابهما ريب الزّمان فأفردا ولم نر شيئاً قَطَّ أَوْحَشَ من فرْدِ
... وفي الفاضل للمبرّد: (ولم يُرَ أزواج أحسن من ثلاثة: عائشة بنت طلحة ومصعب بن الزّبير، ولبابة بنت عبد الله، والوليد بن عُتبة، وجعفر بن أبي طالب وأسماء بنت عمين)...

وقال البيضاويّ تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ (1) وَلَيَالٍ عَشْرٍ (2) وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ (3)﴾: الشّفْع الزّوج والوتر الفرد⁽¹⁾.

مما تقدم يتبيّن لنا أنّه يصحّ أن نقول: هما زوج، كما نقول: هما زوجان.

(221)

تصحیح: «زوجة» - بالتاء-

يستعمل العرب قاطبة منذ قرون لفظ «زوجة» - بالتاء - فيقولون مثلاً: «عاشِرُ زوجتك معاشرَة حسنة»، و«زوجة جاري امرأة فاضلة»، و«عليكم أن تحترموا زوجاتكم».

وأنكر الأصمعي أن يقال: «زوجة» - بالتاء-، وقال: إِنَّ الصَّواب أن يقال: «زوج» بلا تاء، محتجاً بقوله تعالى: ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَاراً فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً﴾⁽²⁾.

لكن صحَّ كثير من علماء اللّغة لفظ «زوجة» - بالتاء-، وورد اللفظ في كلام الفصحاء.

قال ابن منظور في لسان العرب:

«.. ويقال أيضاً: هي زوجته، قال الشاعر:

يا صاح بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمْ أَنْ لَيْسَ وَضَلُّ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الدَّنْبِ
وبنو تميم يقولون: هي زوجته. وأبى الأصمعي وقال: زوج لا غير، واحتجّ بقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾، فقليل له: نعم، كذلك قال الله تعالى، فهل قال عزَّ وجلَّ: لا يُقال زوجة؟. وكانت من الأصمعي في هذا شدة وعُسْر...

وقال الفرزدق:

(1) سورة الأعراف: 19.

(2) سورة النساء: 20.

وَإِنَّ الَّذِي يَسْعَى يَحْرَشُ زَوْجَتِي كَسَاعٍ إِلَى أَسَدِ الشَّرَى يَسْتَبِيلُهَا
وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ أَيْضاً: هِيَ زَوْجَتُهُ، وَاحْتَجَّ بِبَيْتِ الْفَرَزْدَقِ⁽¹⁾.

وَفِي «مَخْتَارِ الصَّحاحِ»:

«الزَّوْجُ: الْبَعْلُ، وَالزَّوْجُ أَيْضاً الْمَرْأَةُ... وَيُقَالُ لَهَا زَوْجَةٌ أَيْضاً»⁽²⁾
وَفِي «أَقْرَبِ الْمَوَارِدِ»:

«الزَّوْجَةُ (بِالْفَتْحِ): امْرَأَةُ الرَّجُلِ، وَالْجَمْعُ: زَوَاجَاتٌ»⁽³⁾.
وَفِي «تَاجِ الْعُرُوسِ»:

«.. قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: وَأَهْلُ نَجْدٍ يَقُولُونَ فِي الْمَرْأَةِ (زَوْجَةٌ) بِالْهَاءِ، وَأَهْلُ الْحَرَمِ
يَتَكَلَّمُونَ بِهَا، وَعَكْسُ ابْنِ السَّكِّيتِ فَقَالَ: وَأَهْلُ الْحِجَازِ يَقُولُونَ لِلْمَرْأَةِ (زَوْج)
بِغَيْرِهَا، وَسَائِرُ الْعَرَبِ (زَوْجَةٌ) بِالْهَاءِ، وَجَمَعَهَا زَوَاجَاتٌ، وَالْفُقَهَاءُ يَقْتَصِرُونَ فِي
الِاسْتِعْمَالِ عَلَيْهَا لِلِإِيضَاحِ وَخَوْفِ لِبَسِ الذَّكَرِ بِالْأُنْثَى، إِذْ لَوْ قِيلَ: فَرِيضَةٌ فِيهَا
زَوْجٌ وَابْنٌ لَمْ يَعْلَمْ أَذْكَرٌ أَمْ أُنْثَى»⁽⁴⁾.
وَقَالَ عَبْدَةُ بْنُ الطَّبِيبِ⁽⁵⁾:

فَبِكِي بِنَاتِي شَجَوْهَنَّ وَزَوْجَتِي وَالْأَقْرَبُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

(1) «لِسَانُ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ، الْمَجْلَدُ 2 ص 61 - دَارُ لِسَانِ الْعَرَبِ.

(2) «مَخْتَارُ الصَّحاحِ» لِلرَّازِي، ص 278 - الْمَطْبَعَةُ الْأُمِيرِيَّةُ -

(3) «أَقْرَبِ الْمَوَارِدِ فِي فَصَحِ الْعَرَبِيَّةِ وَالشَّوَارِدِ» لِلشَّرْتُونِيِّ ج 1 ص 480.

(4) «تَاجِ الْعُرُوسِ مِنْ جَوَاهِرِ الْقَامُوسِ» لِمُحَمَّدِ مَرْتَضَى الزَّيْبِيدِيِّ، ج 2 ص 54 - مَنَشُورَاتُ مَكْتَبَةِ
الْحَيَاةِ، بَيْرُوتَ -.

(5) هُوَ عَبْدَةُ بْنُ يَزِيدَ الطَّبِيبِ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ التَّمِيمِيُّ، شَاعِرٌ فَحْلٌ مُخَضَّرٌ، كَانَ أَسُودَ شَجَاعاً.
أَدْرَكَ الْإِسْلَامَ فَأَسْلَمَ وَشَهِدَ الْفَتْوحَ وَكَانَ لَهُ فِيهَا بَلَاءٌ حَسَنٌ، قِيلَ: إِنَّهُ صَاحِبُ أَرْثَى بَيْتِ قَالَتِهِ الْعَرَبُ
وَهُوَ قَوْلُهُ:

وَمَا كَانَ قَيْسٌ هَلْكَهُ هَلْكَكَ وَاحِدٌ وَلَكِنَّهُ بَنِيَانٌ قَوْمٌ تَهْدِمَا

تُوفِيَ سَنَةَ 25 هـ

وفي «المعجم الوسيط»:

«الزوجة: امرأة الرجل، وأنثى غيره من الحيوان»⁽¹⁾.

يتبين مما تقدم أنّ لفظ «زوجة» صحيح، وأنّ إنكار الأصمعيّ لها مردود عليه.

(5) «المعجم الوسيط» لمجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، ج 1 ص 407 - المكتبة العلمية، طهران.

(222)

تصحیح: «أنا أمام خيارين: إمّا كذا وإمّا كذا»

يشيع في الاستعمال مثل قولهم: «أنا أمام خيارين..»، و«ليس لنا إلّا خياران ثلاثة لا رابع لها». ويُؤخذ على هذا التعبير تعدّد الخيار، والواقع أنّ الخيار واحد لا يتعدّد، لأنّك تختار وتصطفي من بين البدائل واحداً فقط هو اختيارك، والصّحيح أن يقال: «أنا أمام خيارٍ بين أمرين»، و«ليس لنا إلّا خيار بين ثلاثة أمور». يصحّ ذلك لأنّ ما يقع تحت الخيار يتعدّد ويتنوّع، فأمامك أمران أو أمور تختار من بينها واحداً تراه أنسبها وأوفقها، فالأنواع متعدّد والخيار واحد. لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز «الخيارين» و«الخيارات». وجاء قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يجري في الاستعمال مثل قولهم: «إمّا كذا وإمّا كذا وإمّا كذا». وقد يرد على هذا التعبير أنّ الخيار لا يتعدّد، لكنّ الذي يتعدّد ما يدخل تحت الخيار من أمرين أو أمور، ففصيح التعبير أن يقال: «العرب أمام خيار بين أمرين، أو خيارٍ بين أمور. هذا إلّا إذا تعدّد موضوع الخيار فيكون في كلّ منها خيار. ولكن توجيه التعبير الشائع بأنّ كلّاً من الأمرين أو الأمور كان مظنة الاختيار، ففي الكلام مجاز مرسل باعتبار المحليّة، أو ما كان، لأنّ كلّ أمر كان محلاً للاختيار، وكان في نفسه داخلاً في الخيار قبل أن يسقط عنه الاختيار». وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الواحدة والخمسين المعقودة من 5 من جمادى الآخرة الموافق 25 من فبراير، حتى 19 من جمادى الآخرة 1405هـ الموافق 11 من مارس 1985م.

(223)

تصحیح جمع المصدر

يقول التّحاة: إنّ المصدر لا يُثنّى ولا يُجمع، ولا دلالة له على تذكير أو تأنيث، لأنّه يراد منه جنس الفعل من حيث هو، أي مجرّد الحدث، وهو أمر معنويّ محض لا صلة له بزمان ولا بمكان ولا بذات ولا علَميّة ولا بتذكير أو تأنيث ولا بإفراد أو تثنية أو جمع أو غير ذلك.

وهذا في المصادر التي لا يُقصد منها بيان العدد أو بيان التّوع. أمّا إذا قُصد من المصدر بيان العدد فالتّحاة متفقون على جواز تثنيته وجمعه، نحو: رَمَيْتُ رَمِيْتَيْنِ، ورَمَيْتُ رَمِيَاتٍ. ومنع بعضهم جمع المصدر وتثنيته إذا أريد به التّوع، والصّحيح جواز ذلك إذا اختلفت الأنواع، نحو: «ذهبْتُ في فهم الدّين مذاهب السّلف»، و«أرْبِي أولادي تَرْبِيَتِي اللَّين والحُزْم».

وقد أجاز مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة جمع المصدر مطلقاً عندما تختلف أنواعه. ونصّ قراره: «يجوز جمع المصدر، عندما تختلف أنواعه»⁽¹⁾.

واستند المجمع في قراره إلى أنّ طائفة من التّحاة يجيزون جمع المصدر إذا اختلفت أنواعه. قال أبو البقاء في كليّاته: «وإذا قُصد به - أي المصدر - الأنواع، جاز تثنيته وجمعه». ثمّ قال: «ويجوز جمع المصادر وتثنيته إذا كان آخرها تاء التّأنيث كالتّلاوات والتّلاوتين».

ومن شواهدهم على جواز جمع المصدر قوله تعالى: ﴿وَتُظَنُّونَ بِاللّهِ الظُّنُونَا﴾⁽²⁾، فالظّنون: جمع ظنّ مصدر: «ظَنّ يَظُنّ»، فجمع لا اختلاف نوعه. وقول

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته العاشرة، الجلسة الرابعة.

(2) سورة الأحزاب: 10.

الشاعر:

ثلاثة أحباب فحُبُّ علاقة وحبُّ تِمْلَاقٍ وحبُّ هو القتلُ
فجمع حبا على أحباب لاختلاف التَّوَع حيث جعلها ثلاثة.

(224)

تصحیح إلحاق تاء الوَحْدَة بمصدر الثلاثي المزيد

يقول التّحاة: إذا أردنا الدّلالة على الوَحْدَة أو المرّة الواحدة من مصدر الفعل الثلاثي، جعلنا المصدر على وزن «فَعْل» - بفتح الفاء وسكون العين - مهما كانت صيغة المصدر، ثم أضفنا إلى «فَعْل» تاء التّأنيث فيكون «فَعْلَة»، وهي الصّيغة الدّالة على المرّة. فالمصادر: أَخَذَ، أَكَلَ، ضَرَبَ، قَتَلَ، عَوْدَ، بَيْعَ، على وزن «فَعْل»، نزيد التّاء في آخرها فتصير دالّة على المرّة، فنقول: أَخَذَ، أَكَلَة، ضَرَبَة، قَتَلَة، عَوْدَة، بَيْعَة، والمعنى: أخذة واحدة، أكلة واحدة، ضربة واحدة..

وإذا كان المصدر على غير وزن «فَعْل» مثل: فَرَحَ، حَوَّلناه إلى «فَعْل» ثم أضفنا إليه التّاء فيصير دالّا على المرّة فنقول: فَرَحَة.

وإذا كان مصدر الفعل الثلاثي مزيداً، بأنّ زاد على أحرف فعله، وأردنا منه الدّلالة على المرّة، جرّدناه من زيادته، وجعلناه على وزن «فَعْل»، ثم أضفنا إليه التّاء. فمصدر الثلاثي «جَلَسَ»: جلوس، زاد على أصل فعله بالواو، فنجرّده من هذه الزيادة ونجعل على وزن «فَعْل» أي جَلَسَ ثم نزيد التّاء فيصير «جَلَسَة» على صيغة اسم المرّة «فَعْلَة». ومصدر الثلاثي «قَعَدَ»: قُعُود نجرّده من الرّائد ونحوّله إلى «فَعْل» ونزيد في آخره تاء التّأنيث، فيكون «قَعْدَة» دالّا على الوحدة أو المرّة. وهكذا نقول في المرّة من «إِيَاب» - وهو مصدر آب-: أُوْبَة، ولا نقول: إِيَابَة، ونقول في المرّة من «جَوَلان» - وهو مصدر الثلاثي جال-: جَوَلَة، ولا نقول: جولانة.

ولكن سُمع من العرب - بخلاف هذه القاعدة -: «أَتَيْتَه إِيْتَانَة»، و«لَقَيْتَه لِقَاءَة»، حيث لم يُجرّد المصدر «إِيْتَان» وهو مصدر الثلاثي «أَتَى» من أحرفه

الزائدة، ولم يُحوّل إلى «فعل»، بل أضيفت تاء التّأنيث إلى صيغة المصدر المستعمل، ودلّ على المرّة. ويقال مثل ذلك في المصدر: «لقاء».

وللنّحة إزاء هذا المسموع الخارج عن قاعدتهم ثلاثة مواقف:

1- وَصَفَهُ بعضهم بأنّه شاذّ، والشّاذّ عندهم يُحَفِّظُ ولا يُقاس عليه.

2- وَصَفَهُ بعضهم بالقلّة، والقلّة لا تعني الشّاذّ، وهي أكثر من النادر.

3- أوردّه بعضهم ولم يصفه بشذوذ ولا ندرة ولا قلّة ولا كثرة.

وقد استأنست لجنة الأصول في مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة بالموقفين الأخيرين في إجازتها إلحاق تاء الوحدة أو المرّة بمصدر الثلاثيّ المزيد، أي بلا تجريده من الزوائد، فتضاف تاء التّأنيث إلى المصدر المزيد المستعمل بصيغته.

وقد جاء في قرار لجنة الأصول الذي عرضته على مؤتمر المجمع ما يأتي:

«بناء على قول الزّمخشرّي: (إنّ بناء المرّة قد جاء على المصدر المستعمل)، وقول ابن يعيش: (قد يزيدون التاء على المصدر المزيد)، وقول سيبويه: (وقالوا: أتيتّه إتيانه، ولقيته لقاء، جاءوا به على المصدر المستعمل في الكلام، ونحو إتيانه قليل):

يجوز إلحاق تاء الوحدة أو المرّة بالمصادر الثلاثيّة المزيدة»⁽¹⁾.

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بعد أن اختصره إلى الصّيغة الآتية:

«يجوز إلحاق تاء الوحدة أو المرّة بالمصادر الثلاثيّة المزيدة»⁽²⁾.

(1) «في أصول اللّغة» إصدار: مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، الجزء الثالث، ص 20 - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية -.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسة والأربعين المعقودة من 21 من فبراير، حتى 12 من مارس 1979 م.

أما إذا كان الفعل الماضي غير ثلاثي، وأردنا الدلالة على الوحدة أو المرة من مصدره، فإننا نضيف تاء التانيث إلى آخر المصدر بلا تغيير تحويل. فالفعل «أطلق» رباعي، ومصدره «إطلاق»، فنقول في المرة منه: «إطلاقة» بإضافة التاء فقط. والفعل «استغفر» سداسي، ومصدره «استغفار» فنقول في المرة منه «استغفارة».

تصحیح: «سَلَامِي العَاطِر» و«ثُوب دَاكِن»

يتردّد بعضهم في صحّة مثل قولنا: «أبلّغكم سلامي العاطر»، و«أبعث إليكم بتحياّتي العطرة»، و«هذا ثوب لونه داكن»، ويرى أنّ القياس أن يقال: «أبلّغكم سلامي العَطر»، و«أبعث إليكم بتحياّتي العطرة»، و«هذا ثوب أدكن». وحجّته في ذلك أنّ وصف الفاعل يأتي من الفعل الماضي المجرّد الثلاثي على صيغة «فاعل» إذا كان الماضي مفتوح العين متعدّياً أو لازماً، أو مكسور العين متعدّياً.

مثال «فَعَلَ» مفتوح العين المتعدّي: قرأ فهو قارئ، كتب فهو كاتب، دخل فهو داخل، شكر فهو شاكر. ومثال: «فَعَلَ» - مفتوح العين - اللازم: ذهب فهو ذاهب، وقعد فهو قاعد، وقتر فهو فاتر، ونجح فهو ناجح. ومثال «فعل» - مكسور العين - المتعدّي: شرب فهو شارب، وركب فهو راكب، وعلم فهو عالم. أمّا إذا كان الماضي الثلاثي مكسور العين «فَعِلَ» لازماً، فوصفُ الفاعل منه في الأعراس⁽¹⁾ يأتي على وزن «فَعِلَ» - يفتح الفاء وكسر العين -، وفي الألوان وما هو خلقة كعيب وحليّة يأتي على وزن «أفْعَلَ»، ومؤنّثة على «فعلاء».

مثال الأوّل: فَرِحَ فهو فَرِحٌ، وَأَشْرَ فهو أَشْرٌ⁽²⁾، وبَطَرَ فهو بَطِرٌ، وتَعَبَ فهو تَعِبٌ، وحَذَرَ فهو حَذِرٌ، ولا يقال: فارح، وأشّر، وباطر، وتاعب، وحاذر. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾⁽³⁾. وقال تعالى: ﴿وَأَنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ﴾⁽⁴⁾.

(1) المقصود بالأعراس المعاني غير الثابتة، فتجيء وتذهب سريعاً وتتجدّد، نحو الفرح والألم والتعب والحزن.

(2) الأشر: الذي لا يحمد النعمة. وفي سورة القمر: «سيعلمون غداً من الكذاب الأشر».

(3) سورة القصص: 76.

(4) سورة الشعراء: 56.

ومثال الثانی: حَمَرَ فهو أَحْمَرُ، وَكَجَلَ فهو أَكْجَلُ، وَعَمِيَ فهو أَعْمَى، وَلَمِيَ فهو أَلْمَى⁽¹⁾.

وإذا كان الماضي المجرد مضموم العين - ولا يكون إلا لازماً - جاء وَصَفَ الفاعل منه على عِدَّة صَيَغٍ، نحو: ظَرَفَ فهو ظَرِيفٌ، وَشَرَفَ فهو شَرِيفٌ، وَضَخَمَ فهو ضَخْمٌ، وَبَطَلَ فهو بَطَلٌ، وَجَبُنَ فهو جَبَانٌ، وَشَجُعَ فهو شُجَاعٌ، وَجُنُبَ فهو جُنُبٌ، ولا يقال: ظَارِفٌ، وَشَارِفٌ، وَضَاخِمٌ، وَبَاطِلٌ، وَجَايِنٌ، وَشَاجِعٌ، وَجَانِبٌ... هذا هو القياس، وما ورد عن العرب بخلاف ذلك فهو قليل لا يقاس عليه، نحو: سَلِمَ (مكسور العين لازم) فهو سَالِمٌ، وَظَهَرَ فهو طَاهِرٌ، وَفَرَّهَ فهو فَارِهٌ، وَنَعَمَ فهو نَاعِمٌ.

قال ابن مالك:

كفاعلي صيغ اسم فاعل إذا	من ذي ثلاثي يكون كغذا
وهو قليل في «فعلت» و«فعل»	غير معدى بل قياسه «فعل»
و«أفعل»، «فعلان»، نحو أشير	ونحو «صديان»، ونحو «الأجهر» ⁽²⁾

قال الصبان تعليقا على قول ابن مالك «وهو قليل»:

«أي صوغ فاعل قليل أي شاذ»⁽³⁾.

لذا كان قولهم: «عاطر»، و«عاطرة»، و«داكن»، خارجاً عن القياس، لأنَّ الفعل من «عاطر» هو «عَطِرَ» الثلاثي اللازم مكسور العين، فالقياس في وصف

(1) أَلْمَى: أسمر الشفتين، والأُنثى: لمياء.

(2) الصديان: العطشان، والأجهر: الذي لا يبصر في الشمس... وتسمية ابن مالك نحو: قَرَحَ، وأشير: وأجهر، وظريف وشجاع، اسم فاعل، فيه تجوز، والحق أنها صفات مُشَبَّهة. ولعل مراده أنها دالة على معان ثابتة أو شبيهة بالثابتة فالمناسب أن تأتي منها صيغ الصفة المشبهة لا اسم الفاعل..

(3) «حاشية الصبان على الأشموني»، ج 2 ص 313 - دار إحياء الكتب العربية -.

الفاعل منه أن يكون على وزن «فَعِل»، أي «عَطِر» للمذكّر، و«عَطِرَة» للمؤنث.
أمّا الفعل من قولهم: «داكن» فهو الثلاثي مكسور العين: «دَكِن». ولمّا كان
دالّاً على لون فالقياس في وصف الفاعل منه أن يكون على وزن «أَفْعَل» أي
«أُدَكِن».

لكن:

جاء في «التحو الوافي»:

«إنّ صيغة (فاعل) المراد بها: (اسم الفاعل)، لا تُشتَقّ إلا من مصدر فعل
ماضٍ ثلاثي متصرّف. ويتساوى الثلاثي المتعدّي واللازم، مفتوح العين
ومضمومها ومكسورها، فلا مكان للتوهم بأنّ بعض أنواع الثلاثي المتصرّف لا
يُصاغ من مصدره اسم الفاعل على صيغة (فاعل) للدلالة على الحدث، إذ من
أين يجيء التوهم بعد أن قطع الأئمة بالحكم العامّ السابق، وبقياسيّة: كَرَمَ
الرجل فهو كارم، وَبَجَلَ فهو باخل، وَشَرَفَ فهو شارف (أي صار صاحب شرف)،
وَحَسَنَ فهو حاسن، وَغَنِيَ فهو غانٍ... وأمثال هذا مما فَعَلَهُ ثلاثي يدلّ على معنى
طارئ غير ثابت ولا شبيه بالثابت»⁽¹⁾.

وأجاز مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة صوغ اسم الفاعل على وزن «فاعل» من
الثلاثي اللازم المضموم العين أو المكسورها. ونصّ قراره:

«يُجاز صوغ اسم فاعل على وزن (فاعل) من كلّ فعل ثلاثي متصرّف من
أبوابه عامّة بقصد الحدث، فيقال مثلاً: «ثوب داكن» و«تحيّة عاطرة»، وإن لم
يُقصد الحدث فلا يجوز، مثل: ثوب أدكن»⁽²⁾.

(1) «التحو الوافي» لعباس حسن، ج 3 ص 197 - دار المعارف بمصر -.

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الأربعين المعقودة من 25 من فبراير، حتى 11 من
مارس 1974م.

(226)

تصحیح «عرفاتی» و«السّاعاتی»

یشیع فی لغة العصر فی الاعلام الّتی علی صیغة جمع المؤنّث السّالم، أي المختومة بالألف وتاء زائدتين، أن تبقى الألف والتّاء فیها عند النّسب إلیها، فیقولون مثلاً فی النّسبة إلی الاعلام: عرفات، السّادات، فرحات، حمادات، جمالات، زینات: عرفاتی، السّاداتی، فرحاتی، حماداتی، جمالاتی، زیناتی، بإبقاء العلم علی حاله بالألف والتّاء وزیادة یاء النّسبة المشدّدة إلیه. وكذلك یفعلون فی النّسبة إلی الحرف المنتهية بالألف والتّاء، ینسبون إلیها بغير تغییر، فیقولون مثلاً: السّاعاتی، نسبة إلی السّاعات، والآلاتی، نسبة إلی الآلات.

وهذا بخلاف ما نصّ علیه النّحاة، فقد قالوا: إذا کان جمع المؤنّث السّالم مُسمًى به وصار علماً، وأردنا النّسبة إلیه، حذفنا منه الألف والتّاء، ثم نسبنا إلیه علی لفظه بعد الحذف، وعلی ذلك نقول: فی النّسبة إلی الاعلام المذكورة: عرفی، السّادی، فرحی، حمادی، جمالی، زینی.

أما إذا کان جمع المؤنّث السّالم باقیاً علی جمعیّته ولم یصر علماً وليس وصفاً ونحوه، وأردنا أن ننسب إلیه، وجب النّسب إلی مفرده فی جمیع الحالات، فنقول فی النّسبة إلی: وَرَدَات، زَيْنَبَات، عَائِشَات، سُرَادِقَات: وَرَدِي، زَيْنَبِي، عَائِشِي، سُرَادِقي⁽¹⁾. ومثل ذلك: السّاعات، الآلات، نقول فی النّسبة إلیهما: السّاعي، الآلي، نسبة إلی المفرد: السّاعة، الآلة.

مجمع لكن اللغة العربیة بالقاهرة أجاز النّسب إلی جمع المؤنّث السّالم فی

(1) «التحو الوافی» لعبّاس حسن، ج 4 ص 545 - دار المعارف بمصر -.

الأعلام والحِرَف بدون حذف الألف والتاء. ونصّ قراره: «يُقْبَل من الكلمات ما شاع منسوباً إليه على لفظه من الأعلام المجموعة جمع مؤنث سالماً دون حذف الألف والتاء، مثل السّادات في النّسبة إلى من اسمه السّادات، وعطيّات في النّسبة إلى من اسمها عطيات. وكذلك ما يجري مجرى الأعلام من أسماء الأجناس والحِرَف والمصطلحات مما يدلّ على مُعَيّن، مثل: السّاعات والآلاتي، وذلك فراراً من اللَّبس إذا حُذِفَت الألف والتاء عند النّسب، واستثناساً بما في «الهمع» من قوله: «إنّ حروف العَلَم صارت بالعلميّة لازمة للكلمة، لأنّ العلميّة تسجّل الاسم وتحصره من أن يزداد فيه وينقص»⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الأربعين المعقودة من 25 من فبراير حتى 11 من مارس 1974 م.

(227)

تصحیح جمع «مشكلة» على «مشاكل»

يُخْطِئ بعضهم أن تُجْمَعَ «مشكلة» جمع تكسير على «مشاكل»، ويقولون إنَّ الصَّواب أن تُجْمَعَ «مشكلة» جمع تصحيح على «مشكلات»، بحجّة أنّ جمهرة النّحاة نصوا على أنّ ما فيه ميم زائدة من نحو: «مُكْرَم» - بكسر الرّاء - أو «مُكْرَم» - بفتح الرّاء -، يُجْمَع جمع تصحيح للمذكّر والمؤنث لا جمع تكسير، وأنّ معجمات اللّغة لم تذكر لكلمة «مشكلة» جمع تكسير، وإنّما جمعتها بالألف والتّاء على «مشكلات». ومثل ذلك نقول في جمع «مُعْضِلَة»: مُعْضِلَات، وفي جمع «مُنْكَر»: مُنْكَرَات، وفي جمع «مُحَدِّثَة»: على: مُحَدِّثَات.

ولكن: صحّح صاحب كتاب «أزاهير الفصحى» جمع «مشكلة» على «مشاكل». قال:

«يحرّم بعض الأدباء جمع «مشكلة» على «مشاكل»، مستندين إلى أنّ معاجم اللّغة لم تذكر لها جمع تكسير، ويكتفون بجمعها جمع مؤنث سالماً لأنّها مختومة بالهاء. والصّحيح أنّ أصحاب المعاجم لم يتعرّضوا غالباً في معاجمهم للنّص على الجموع القياسية، اكتفاء بأقيسة التّحو والصّرف. قال ابن مالك في ألفيته:

وبفعال وشبهه أنطقا في جَمْع ما فوق الثّلاثة ارتقى

والمراد بشبه فعال ما شابهه عدداً وهيئة وإن خالفه وزناً؛ كمفاعل وفواعل وفعال وأفاعل، أي إنّ المفرد الذي زاد على ثلاثة يطرد جمعه على (مفاعل) سواء أكان مختوماً بالهاء كمهلكة ومهالك، ومفازة ومفاوز ومشكلة ومشاكل، أم كان مجرداً منها كمنهل ومناهل ومزهر ومزاهر.... ويؤيد ذلك قول أبي طالب عمّ النّبي ﷺ في مقاطعة قريش لبني عبد المطلب:

لعمري لقد كَلَّفْتُ وَجْداً بأحمد وإخوته دَأْبَ المحبِّ المواصِلِ
فلا زال في الدُّنيا جمالاً لأهلها وزِيناً لمن ولَّاه دَبَّ المشاكلِ
من هذا يتَّضح أن «مشكلة» تُجمع على «مشكلات»، وعلى «مشاكل جمعاً قياسيًّا
مطَّرداً...»⁽¹⁾

وأجاز مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة جمع اسم الفاعل واسم المفعولين
المبدوعين بميم زائدة جمع تكسير، نحو: مُشْكِل (أو مشكلة) ومشاكل، ومُعْجَم
ومعاجم، ومُعْضِل (أو مُعْضِلَة) ومعاضل. ونصَّ قرار المجمع⁽²⁾:
«يجوز في الكلمات المبدوعة بالميم الزائدة على صيغة اسم الفاعل أو اسم
المفعول أن تُجمَع على زنة (مفاعل) أو (مفاعيل) وشبههما، حملاً على ما جاء من
نظائرها في فصيح الكلام»⁽³⁾.

(1) «أزاهير الفصحى في دقائق العربيَّة» لعبَّاس أبو السَّعود، ص 23 - دار المعارف بمصر -
(2) مؤتمر مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة في دورته الأربعين المعقودة من 25 فبراير، حتى 11 من
مارس 1974م.
(3) من ذلك ما سَمِعَ من جمع مُفْطِر على مفاطير، وجمع مُوسِر على مياسير، وجمع مُلْقِح (من الْقَحَّ
الناقة إذا حَبَلَهَا) على ملاقيح، وجمع مُنْكَر على مناكير وجمع مُخْتاج على محاوِيج.

(228)

تصحیح قیاسیة التّعْت بالمصدر ووقوع المصدر حالاً

1 - ورد التّعْت بالمصدر كثيراً في كلام العرب، فقالوا مثلاً: «هذا رجلٌ صِدْقٌ»، و«فلان قاضٍ عدْلٌ»، و«حَلَّ فلان مشكلته حلاً رِضاً» و«فلان رجلٌ صَوْمٌ» قال ابن مالك:

ونعتوا بمصدر كثيراً فالتزموا الإفراد والتذكير
والتّعْت بالمصدر يفيد المبالغة، فقولك: «هذا رجلٌ صِدْقٌ» أقوى وأبلغ من قولك «هذا رجلٌ صادقٌ»، وقولك: «فلان قاضٍ عدْلٌ» أقوى وأبلغ من قولك: «فلان قاضٍ عادلٌ»، لأنك جعلت المنعوت في الجملة الأولى هو الصّدق نفسه، وفي الجملة الثانية هو العدل نفسه، وفي ذلك من المبالغة ما لا يخفى.

وأكثر التّحاة على أنّ التّعْت بالمصدر سماعيٌّ يقتصر فيه على المسموع، ولا يُتوسّع فيه بالقياس. قال الأشموني في شرحه بيت ابن مالك المذكور آنفاً:
«(ونعتوا بمصدر كثيراً): وكان حقّه ألاّ يُنعت به لجموده، ولكنهم فعلوا ذلك قصداً للمبالغة، أو توسّعاً بحذف مضاف. (فالتزموا الإفراد والتذكير): تنبيهاً على ذلك فقالوا: رجلٌ عدْلٌ، وريّضاً، وزوّراً، وامرأة عدْلٌ وريّضاً وزوّراً، ورجلان عدْلٌ وريّضاً وزوّراً، وكذا في الجمع، أي هو نفس العدل، أو ذو عدل. وهو عند الكوفيّين على التأويل بالمشتق، أي عادل ومَرَضِيٌّ وزائر.

تنبيهان: الأوّل: وقوع المصدر نعتاً - وإن كان كثيراً - لا يطرد (أي لا ينقاس)، كما لا يطرد وقوعه حالاً وإن كان أكثر من وقوعه نعتاً. الثّاني: أطلق المصدر، وهو مُقيّد بالألّا يكون في أوّله ميم زائدة كمَزَار ومَسِير، فإنّه لا يُنعت به لا باطراد ولا بغيره»⁽¹⁾.

(1) «شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» الجزء الثّاني، ص 397 - دار الكتاب العربي - بيروت.

ولكن جاء في «التحو الوافي»:

«وقد اختلف رأي التّحاة في وقوع المصدر نعتاً: أقياسيّ هو أم مقصورٌ على السّماع؟ وأكثرهم يميل إلى قصره على السّماع، مع اعترافهم بكثرته في الكلام العربيّ الفصيح، وأنه أبلغ في أداء الغرض من المشتقّ. وهذا الاعتراف يناقض أنه مقصور على السّماع. والأحسن الأخذ بالرّأي الذي يجعله قياسياً. ولا خوف من اللّبس المعنويّ أو خفاء المراد، لأنّ القرائن والسّياق يُزيلان هذا كلّ، ويبقى للتّعت بالمصدر مزيّته التي انفرد بها دون المشتقّ.

وفوق هذا قرّر علماء البلاغة أنّ التّعت بالمصدر يكون من باب المبالغة، أو من مجاز الحذف أو المجاز المرسل، وأنّ الثّلاثة قياسيّة، فهل يتناقض علماء لغة واحدة؟ وهل يقول البلاغيّون إنّ التّعت بالمصدر أبلغ من التّعت بالمشتقّ في الوقت الذي يقول فيه بعض التّحاة إنّ التّعت بالمصدر لا يصحّ؟⁽¹⁾

وقد أجاز مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة التّعت بالمصدر قياساً مطّرداً. وجاء في قرار لجنة الأصول الذي عرضته على مؤتمر المجمع ما يأتي:

«جاء التّعت بالمصدر كثيراً في مثل: رجل صوم وعذل ورضاً، ومع هذا يذهب التّحاة إلى أنه مقصور على السّماع.

وترى اللّجنة - استناداً إلى ما ذهب إليه بعض المحقّقين أنّ التّعت بالمصدر مقيس قياساً مطّرداً بالشّروط التي ضبّط بها ما سُمع، وهي:

- 1 - أن يكون مفرداً مذكراً.
- 2 - أن يكون مصدر ثلاثيّ أو بوزنه.
- 3 - ألا يكون ميميّاً.

(1) «التحو الوافي» لعبّاس حسن، ج 3 ص 374 - دار المعارف بمصر -.

وقد وافق مجمع اللغة العربیة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.
 2- وكما يقع المصدر نعتاً، يقع أيضاً حالاً. قال ابن مالك:
 ومصدرٌ مُنْكَرٌ حالاً يقع بكثرة كبغْتَةٌ زيدٌ طَلَعَ
 وقد اختلف التّحاة في مجيء المصدر حالاً: أهو قياسيٌّ مطّرد، أم هو مقصور
 على السّماع؟
 قال الأشموني:

«وجاء زيد رَكُضاً، وقَتَلَهُ صَبْرًا، وهو عند سيبويه على التّأويل بالوصف، أي:
 رَاكِضاً ومصبوراً أي محبوساً. وذهب الأخفش والمبرد إلى أنّ نحو ذلك منصوب
 على المصدرية، والعامل فيه محذوف، والتّقدير: طَلَعَ زيدٌ يَبْغْتُ بَغْتَةً، وجاء
 يَرْكُضُ رَكُضاً، وقَتَلَهُ يَصْبِرُ صَبْرًا، فالحال عندهما الجملة لا المصدر. وذهب
 الكوفيون إلى أنّه منصوب على المصدرية كما ذهبوا إليه، لكنّ النّاصب عندهم
 الفعل المذكور لتأوله بفعل من لفظ المصدر؛ (فطَلَعَ زيدٌ بغتةً) عندهم في تأويل:
 (بَغَتَ زيدٌ بغتةً)، و(جاء رَكُضاً) في تأويل: (رَكُضَ رَكُضاً)، و(قَتَلَهُ صَبْرًا) في
 تأويل: (صَبَرْتُهُ صَبْرًا).

وقيل: هي مصادر على حذف مصادر، والتّقدير: طَلَعَ زيدٌ طُلُوعَ بغتة، وجاء
 مجيء رَكُضٍ، وقَتَلَهُ قَتْلَ صَبْرٍ. تنبيهان: الأوّل: مع كون المصدر المنكر يقع حالاً
 بكثرة هو عندهم مقصورٌ على السّماع. وقاسه المبرد، فقليل: مطلقاً، وقيل: هو
 نوع من عامله، نحو: جاء زيدٌ سُرْعَةً، وهو المشهور عنه...»⁽²⁾.

ولكن جاء في «التّحو الوافي»:

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربیة بالقاهرة في دورته السّابعة والثلاثين المعقودة من 19 ذي الحجة
 1390 هـ، الموافق 10 من فبراير، حتى 4 من المحرم 1391 هـ الموافق 2 من مارس 1971 م.
 (2) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1 ص 245 - دار الكتاب العربي، بيروت.

«وقد ورد بكثرة في الكلام الفصيح وقوع المصدر الصريح المنكر حالاً، ولكثرته كان القياس عليه مباحاً في رأي بعض المحققين، وهو رأي - فوق صحته - فيه تيسير وتوسعة وشمول لأنواع من المصادر أجازها فريق ومنعها فريق. ولا معنى لتأويل المصادر الكثيرة المسموعة تأويلاً يبعدها عن المصدر، كما يفعل بعض النحاة من ابتكار عدة أنواع من التأويل بلا داع، إذ لم يراعوا للكثرة حقها الذي يبيح القياس.

غريب - كما يقول بعض النحاة - أن يكثر ورود الحال مصدراً منكراً في فصيح الكلام المأثور، بل في أفصحه وهو القرآن، ثم نسمع من يقول: إنه بالرغم من تلك الكثرة مقصور على السماع. فمما جاء في القرآن: ﴿ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا﴾⁽¹⁾، وقوله: ﴿وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرّاً وَعَلَانِيَةً﴾⁽²⁾، وقوله: ﴿إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جَهَاراً﴾⁽³⁾، وقوله: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفاً وَطَمَعاً﴾⁽⁴⁾. هذا بعض ما جاء في الكتاب العزيز، وما أكثر ما جاء في غيره!، فما الذي يقاس عليه إن لم تكن هذه الشواهد كلها داعية للقياس عليها؟...»⁽⁵⁾.

وقد أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة قياسية وقوع المصدر حالاً. وجاء في قرار لجنة الأصول بالمجمع ما يأتي:

«ورد عن العرب جملة من التراكيب وقع المصدر المنكر فيها حالاً، من مثل قولهم: قَتَلْتُهُ صَبْرًا، وَلَقِيْتُهُ بَغْتَةً، وَفَجَاءَ، وَكَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً... الخ. وقد أجاز النحاة أن يكون المصدر في هذه المثل ونحوها حالاً، ولكنهم

(1) سورة البقرة: 260.

(2) سورة الرعد: 22.

(3) سورة نوح: 8.

(4) سورة السجدة: 16.

(5) «التحو الوافي» لعباس حسن، ج 2 ص 293 وهامشها - دار المعارف بمصر.

اختلفوا في جواز القياس على ذلك:

فبعضهم أجاز مطلقاً، وبعضهم منع مطلقاً، وبعضهم أجاز فيما إذا كان المصدر نوعاً من عامله⁽¹⁾، وبعضهم حصره في مواضع محدّدة ورد السّماع بها⁽²⁾. وترى اللّجنة جواز وقوع المصدر حالاً، وجواز القياس على ما سُمِعَ منه مطلقاً، اتّباعاً لمن رأى ذلك من العلماء القدامى. وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽³⁾.

(1) تقدّم مثاله: «جاء زيد سرعة» أي سريعاً.

(2) وهي ثلاثة: أ- المصدر الدّال على الكمال وبلوغ التّهایة نحو: «أنت الرّجلُ علماً» ب- المصدر يسبقه مبتدأ وخبر، والمبتدأ مُشَبَّه بالخبر، نحو: «زیدٌ زهيرٌ شِعْراً»، و«فلانٌ عُمُرٌ عدلاً». ج - المصدر بعد (أمّا). نحو: «أمّا علماً فعالم» و«أمّا بلاغة فبليغ»..

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّابعة والثلاثين المعقودة في تاريخها المذكور قبل قليل.

تصحیح تعدیة الفعل الثلاثی اللازم عند الحاجة

الفعل اللازم هو الذي یكتفی بفاعله ولا یطلب مفعولاً به. والفعل المتعدی هو الذي یطلب مفعولاً به. فالأفعال: جلس، ذهب، ضَعَف، مات، فَرِحَ، سَلِمَ، أفعال لازمة لأنها لا تتطلب مفعولاً، فتقول: ذهب الرجل، جلس الطالب، ضَعَفَ الجسم، مات المريض، فَرِحَ التاجح، سَلِمَ الجندي. والأفعال: قَرَأَ، أَكَلَ، كَتَبَ، فَتَحَ، رَأَى، أفعال متعدية لأنها تتطلب مفعولاً، فنقول: قرأت الكتاب، أَكَلْتُ لحماً، كَتَبْتُ بحثاً، فَتَحْتُ الباب، رَأَيْتُ القمر...

واللازم عادة لا یكون متعدياً بصیغته نفسها، وإذا أردنا تعديته أدخلنا عليه تعديلاً بهمزة التعدية أو التضعیف مثلاً.

لكن مجمع اللغة العربیة بالقاهرة أجاز تعدیة الفعل الثلاثی اللازم بصیغته نفسها بلا تعديل إلى المفعول به، كما أجاز تعدیة الفعل الثلاثی المتعدی بنفسه إلى متعدٍّ بحرف الجرّ، وذلك عندما تدعو الحاجة العلمیة إلى ذلك.

ونثبت فیما یأتی قرار لجنة الأصول بالمجمع بشأن هذا الموضوع:

«درست اللجنة لزوم الفعل الثلاثی وتعدیه، وأخذت برأي التّحاة القائِلین بأنّ الفعل المتعدی قسماً: متعدٍّ مباشرة، ومتعدٍّ بحرف الجرّ، ونظرت فیما لاحظہ ابن جنيّ من كثرة تحويل الفعل اللازم فی العربیة إلى فعل متعدٍّ بنفس صیغته، واستشهادہ على ذلك بسبعة وعشرين فعلاً. وفي المعاجم كثرة مستفیضة من هذا الفعل، ممّا يؤذن بجوازه إذا تطلّبتہ حاجة علميّة أو بلاغيّة.

ولاحظت اللجنة أنّ من ظواهر العربیة تحويل فعل متعدٍّ بنفسه إلى متعدٍّ بحرف من حروف الجرّ، كما تشهد لذلك أمثلة من القرآن الكريم والتّثر والشّعْر،

مما يؤذن بجواز هذا إذا دعت إليه حاجة علمية أو بلاغية.
وأيضاً لاحظت اللجنة أنّ من ظواهر العربية تحويل فعل متعدّ بحرف الجرّ إلى فعل متعدّ مباشرة، مما تشهد له أمثلة كثيرة في الذكر الحكيم والشعر، ما يؤذن بجواز ذلك إذا استلزمته حاجة علمية أو بلاغية.

وتجمل اللجنة ذلك فيما يلي:

1 - يجوز أن يتعدّى الفعل الثلاثي اللازم بنفس صيغته إلى مفعول منصوب إذا تطلّبت ذلك حاجة علمية أو بلاغية.

2 - يجوز تحويل الفعل الثلاثي المتعدّي بنفسه إلى فعل متعدّ بحروف من حروف الجرّ إذا دعت إلى ذلك حاجة علمية أو بلاغية.

3 - يجوز تحويل الفعل الثلاثي المتعدّي بحرف من حروف الجرّ إلى فعل متعدّ مباشرة إذا تطلّبت ذلك حاجة علمية أو بلاغية.

وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

وبهذه المناسبة نذكر أنّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز قياسيةً تعدية الفعل اللازم بالهمزة. ونصّ قراره:

«يرى المجمع أنّ تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة قياسية»⁽²⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الثالثة والخمسين المعقودة من 24 من جمادى الآخرة الموافق 23 من فبراير، حتى 9 من رجب 1407 هـ الموافق 9 من مارس 1987 م.

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الأولى، بالجلسة الخامسة والعشرين.

(230)

تصحیح السّماع من المُحدّثین والتّوسّع فی القیاس بشروطه

اتّفق أئمة اللّغة علی أنّ الشّعْر الجاهلیّ یُحتجّ به ویصلح أن یُسْتشهد به فی تقریر قواعد اللّغة واستنباط أصولها وضوابطها، وهو عندهم أعلى طبقة فی الصّحة والفصاحة والصّفاء، ویسمّون أصحابه کامرئ القیس وزهیر والأعشى وعنزة و غیرهم أصحاب الطبقة الأولى.

یلی هؤلاء فی نقاء اللّغة وصّحة الاحتجاج أصحاب الطبقة الثّانية، وهم المخضرمون الذّین أدركوا عهد الجاهلیّة والإسلام، كکعب بن زهیر وحسان، والخنساء، والخطیئة و غیرهم.

ویأتی بعد الطبقة الثّانية أصحاب الطبقة الثّالثة وهم الإسلامیّون، كعمر بن أبی ربیعة، وجریر والفرزدق والأخطل و غیرهم، والأکثرون علی صّحة الاحتجاج بأشعار هذه الطبقة.

ثمّ یأتی أصحاب الطبقة الرّابعة وهم المولّدون والمحدّثون، كأبی نواس، وبشّار بن برد، وأبی تمام، والأکثرون علی أنّ هؤلاء لا یُحتجّ بشعرهم، إذ وُجدوا فی عصر اختلطت فیهِ العربیّة بالعُجمّة، وداخل العربیّة کثیرٌ من الدّخیل والأغیار.

ویرى بعضهم أنّ آخر من یصحّ الاحتجاج بشعره هو بشّار بن برد، لأنّ سیبویه والأخفش استشهدا بشعره واحتجّا به. لكن طعن بعضهم فی ذلك وقال: إنّما استشهد سیبویه والأخفش بشعر بشّار خوفاً من حدّة لسانه واتّقاء لهجوه. ولا نعتقد أنّ هذین الإمامین العملاقین یخونان الأمانة العلمیّة بسبب خوف من إنسان، ویقرّران حکماً أو رأياً لغویاً بالاعتماد علی من لا یریانه أهلاً للثّقة بشعره وجدیراً بالاحتجاج بكلامه.

ثم جاء أئمة وعلماء رأوا أنَّ سابقهم قد ضيَّقوا دائرة من يُحتجَّ بكلامهم، وحدّوا بذلك من انطلاق اللّغة في دروب التّموّ والتّطوّر، فنادي الرّمخشري جار الله بالاحتجاج بكلام من يوثق بعربيّته مطلقاً، وقال: اجعل ما يقوله أبو تمام بمنزلة ما يرويه. ودعا الرّضوي الاسترابادي الدّعوة نفسها، وانضمَّ إليهما أحمد شهاب الدّين الحفاجي الذي قال: اجعل ما يقوله المتنبي بمنزلة ما يرويه. وقال ابن جنيّ: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب.

وفي هذا العصر نادي كثيرون بالتوسّع في القياس والأخذ من المولّدين المحدثين، حتى تتطوّر اللّغة العربيّة وتواكب التّهضة الحديثة وتستجيب لمطلّبات التّقدّم. من هؤلاء الأستاذ الكبير أحمد حسن الزّيّات صاحب مجلة الرّسالة المعروفة وعضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، الذي تقدّم باقتراح إلى المجمع يدعوفيه إلى إجازة ما يأتي:

1 - فتح باب الوضع على مصراعيه بوسائله المعروفة: الارتجال والاشتقاق والتّجوّز.

2 - ردّ الاعتبار إلى المولّد ليرتفع إلى مستوى الكلمات القديمة.

3 - إطلاق القياس في الفصحى ليشمل ما قاسه العرب وما لم يقيسوه، فإنّ توقّف القياس على السّماع يبطل معناه.

4 - إطلاق السّماع من قيود الزّمان والمكان ليشمل ما يُسمع اليوم من طوائف المجتمع كالحدّادين والتّجارين والبنّائين وغيرهم من كلّ ذي حرفة⁽¹⁾.
وقد اتّخذ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة بشأن هذا الموضوع عدة قرارات نذكر منها ما يأتي:

(1) مجلة اللّغة العربيّة، ج 8 ص 116.

- 1 - تُدرّس كل كلمة من الكلمات الشائعة على ألسنة الناس، على أن يُراعَى في هذه الدراسة أن تكون الكلمة مستساغة، ولم يُعرف لها مرادف عربيّ سابق صالح للاستعمال⁽¹⁾.
- 2 - يرى المجمع قبول السماع من المحدثين بشرط أن تُدرس كلّ كلمة على حدتها قبل إقرارها⁽²⁾.
- 3- قرّر المجمع تتبّع الألفاظ والأساليب الشائعة، إن في الصحف والمجلاّت، أو المسرح والإذاعة، أو الرسائل والكتب، واتّخاذ قرارات فيها تُنشر على الجمهور طبقاً لقانون المجمع، فتسدّ حاجة، وتحقّق قسطاً من التهذيب والإصلاح⁽³⁾.
- 4- يُؤخذ بمبدأ القياس في اللغة على نحو ما أقرّه المجمع سلفاً من قواعد، ويجوز الاجتهاد فيها متى توقّرت شروطه⁽⁴⁾.
- 5 - ليس من الخير الموافقة جملة على قياسية الصيغ، والمجمع يقرّ منها ما تقتضيه الحاجة للتوسّع وتيسير الاشتقاق⁽⁵⁾.
- 6 - يُجيز المجمع أن يُستعمل بعض الألفاظ الأعجميّة - عند الضرورة - على طريقة العرب في تعريبهم⁽⁶⁾.

-
- (1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته السادسة عشرة المعقودة من 18 ذي الحجة 1368 هـ، الموافق 10 من أكتوبر 1949 م إلى 12 من شعبان 1369 هـ الموافق 29 من مايو 1950 م.
 - (2) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته السادسة عشرة المعقودة من 18 ذي الحجة 1368 هـ، الموافق 10 من أكتوبر 1949 م إلى 12 من شعبان 1369 هـ الموافق 29 من مايو 1950 م.
 - (3) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثالثة عشرة، الجلسة الحادية عشرة.
 - (4) مؤتمر المجمع في دورته الخامسة عشرة، الجلسة الرابعة عشرة.
 - (5) مؤتمر المجمع في دورته الثلاثين المعقودة في سنة 1968 م.
 - (6) مؤتمر المجمع في دورته الأولى.

- 7 - يُفَضَّل اللَّفْظُ الْعَرَبِيُّ عَلَى الْمَعْرَبِ الْقَدِيمِ، إِلَّا إِذَا اشْتَهَرَ الْمَعْرَبُ⁽⁷⁾
- 8- يُنْطَقُ بِالْأَسْمِ الْمَعْرَبِ عَلَى الصُّورَةِ الَّتِي نَطَقَتْ بِهَا الْعَرَبُ⁽¹⁾.
- 9 - الْمَوْلَدُ هُوَ اللَّفْظُ الَّذِي اسْتَعْمَلَهُ الْمَوْلَدُونَ عَلَى غَيْرِ اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ. وَهُوَ قِسْمَان:

- 1- قسم جرّوا فيه على أقيسة العرب من مجاز أو اشتقاق أو نحوهما، كاصطلاحات العلوم والصناعات وغير ذلك، وحكمه أنّه عربيّ سائغ.
- 2 - وقسم خرجوا فيه عن أقيسة كلام العرب، إمّا باستعمال لفظ أعجميّ لم تعرّبه العرب، وقد أصدر المجمع في شأن هذا النوع قراره، وإمّا بتحريف في اللفظ أو في الدلالة لا يمكن معه التّخريج على وجه صحيح، وإمّا بوضع اللفظ ارتجالاً. والمجمع لا يميز التّوعين الأخيرين في فصيح الكلام⁽²⁾.

(7) مؤتمر المجمع في دورته الأولى.

(1) مؤتمر المجمع في دورته الأولى.

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الأولى والجلسة الرابعة والعشرين.

(231)

تصحیح إعراب الاسم المرفوع بعد «إذا» و«إن» و«لو» والشَّرطیَّات مبتدأً

أصحاب مدرسة البصرة التَّحویة یشرطون فی «إذا» و«إن» و«لو» الشَّرطیَّات، أن یدخلن علی جملة فعلیَّة، ویمنعون دخولهنَّ علی جملة اسمیَّة.

وإذا جاء بعد «إذا» أو «إن» أو «لو» الشَّرطیَّات اسمٌ مرفوع، فهذا الاسم عندهم لیس مبتدأً خبره الجملة الفعلیَّة بعده، وإنَّما هو فاعل لفعل محذوف یفسِّره الفعل المذكور بعد الاسم المرفوع إذا كان ذلك الفعل المذكور مبنیًّا للمعلوم، أو هو نائب للفاعل لفعل محذوف یفسِّره الفعل المذكور إذا كان ذلك الفعل المذكور بعد الاسم المرفوع مبنیًّا للمجهول.

ففی قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾⁽¹⁾، یعربون الاسم المرفوع «السَّماء» الواقع بعد «إذا» الشَّرطیَّة فاعلاً لفعل محذوف یفسِّره الفعل المذكور «انفطرت»، والتَّقدير: «إذا انفطرت السَّماء انفطرت».

وفی قوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾⁽²⁾، یعربون الاسم المرفوع بعد «إذا» الشَّرطیَّة وهو «الشَّمْس» نائب فاعل لفعل محذوف مبنیٍّ للمجهول یفسِّره الفعل المبنی للمجهول المذكور: «كُوِّرَتْ»، والتَّقدير: «إذا كُوِّرَتِ السَّماءُ كُوِّرَتْ».

وفی قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾⁽³⁾، یعربون الاسم المرفوع «أحد» الواقع بعد «إن» الشَّرطیَّة، فاعلاً لفعل محذوف یفسِّره الفعل المذكور: «استجار»، والتَّقدير: «إِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ

(1) سورة الانفطار: 1.

(2) سورة التكویر: 1.

(3) سورة التوبة: 6.

استَجَارَكَ...».

وفي قولك: «لو فقيرٌ طلبَ مِنِّي المساعدةَ لَسَاعَدْتُه»، يُعربون الاسمَ الواقعَ بعد «لو» الشرطيّة: «فقير»، فاعلاً لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور: «طلب» والتقدير: لو طلبَ فقيرٌ طلبَ...».

وبهذا الإعراب للاسم المرفوع بعد «إذا» «لو» و«إن» الشرطيّات، بتمسك البصريّون برأيهم في دخول المذكورات على الجملة الفعلية لفظاً أو تقديرًا. أمّا الكوفيّون وبعض البصريّين فلا يتكلّفون هذا التكلّف، ولا يرون مانعاً من دخول «إذا» «إن» و«لو» الشرطيّات على الجملة الاسميّة. وبناءً على هذا الرأى يعربون الاسم المرفوع بعد الأدوات الثلاث مبتدأ خبره الجملة الفعلية بعده. ولما كان هذا الرأى أقرب إلى التيسير، أخذ مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة وأقرّه على التحوّل الآتي:

1- دخول «إذا» الشرطيّة على الجملة الاسميّة.

جاء في قرار لجنة الأصول بالمجمع ما يأتي:

«يجري كثيراً في الاستعمال دخول «إذا» الشرطيّة على الجملة الاسميّة في مثل قولهم: (إذا المطر انقطع فاخرج).

وللنّحاة في تخريج مثل هذا رأى بصريّ شائع، وهو أنّ الاسم بعدها فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور.

وهناك رأى يقول: إنّه مبتدأ، ويُنسب إلى الأخفش والفراء وغيرهما من نحاة الكوفة، ويُعزى إلى سيبويه فيما ذكره السيرافيّ أيضاً

ولما كانت أمثلة القرآن الكريم من ذلك على العشرين، ومن الشعر تزيد على ستّ مئة، وظاهرها دخول «إذا» على جملة اسميّة خبرها ماض لفظاً أو معنى، فإنّ اللّجنة ترى أنّ إعراب الاسم فاعلاً - وإن كان أقيس في الصّناعة التّحوية،

فإنَّ الرَّأْيَ الَّذِي يجعله مبتدأً، فيه أخذٌ بالظاهر وتيسيراً في الإعراب وبُعْدٌ عن افتراض فعل محذوف.

وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

2 - إعراب الاسم المرفوع بعد «إن» الشرطيّة.

قرار لجنة الأصول:

«يجيء الاسم مرفوعاً بعد «إن» الشرطيّة أحياناً في نصوص كثيرة في القرآن الكريم والشعر.

وللنّحاة في إعرابه رأيان:

أ - رأي البصريّين، وهو أنّ الاسم فاعل لفعل محذوف يفسّره المذكور.

ب - رأي الأخفش والكوفيّين أنّه مبتدأ.

واللّجنة تُؤثّر الأخذ بالرّأي الثّاني، لأنّ فيه أخذاً بالظاهر، واستغناءً عن تقدير ما لا يحتاج إليه الكلام، وتيسيراً على المتعلّمين، وتنظيراً بين «إن» و«إذا» الشرطيّتين في مثل هذا الاستعمال.

وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽²⁾.

3 - إعراب الاسم المرفوع بعد «لو» الشرطيّة.

قرار لجنة الأصول:

«يقع بعد «لو» الشرطيّة الاسم الصّريح مرفوعاً بفعل، وذلك كثير في القرآن الكريم والشعر القديم.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الواحدة والخمسين المعقودة من 5 من جمادى الآخرة الموافق 25 من فبراير، حتى 19 من جمادى الآخرة 1405 هـ، الموافق 11 من مارس 1985 م.

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثانية والخمسين المعقودة من 22 من جمادى الآخرة الموافق 3 من مارس، حتى 6 من رجب 1406 هـ، الموافق 17 من مارس 1986 م.

أ- وكثیر من التّحاة یرون هذا الاسم فاعلاً لفعل محذوف یفسّره المذكور.
 ب - وآخرون - ومنهم سیبویه وغيره - یرون إعرابه مبتدأً.
 واللّجنة تُؤثّر الرّأي الآخر، لأنّ فيه استغناءً عن تقدير ما لا یحتاج إلیه
 الكلام، وأخذاً بالظاهر، وتیسيراً على المتعلّمين، وتنظیراً لـ «لو» بـ «إن» و«إذا» فی
 هذا الاستعمال».

وقد وافق مجمع اللّغة العربیّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.
 ونسأل الآن:

ما الفرق - من النّاحیة البلاغیّة - بین قولك: «إذا المطر انقطع فاخرج»،
 بدخول «إذا» الشرطیّة على الاسم المرفوع، وقولك: «إذا انقطع المطر فاخرج»،
 بدخول «إذا» على الفعل مباشرة؟
 الجواب:

فی قولك: «إذا المطر انقطع فاخرج»، قُدّم المسندُ إلیه: «المطر» على المُسندِ
 الفعليّ: «انقطع». وتقديم المسند إلیه هنا یفید تقویّ الحكم زیادةً على ما
 تقتضیه «إذا» من القطع بحصول شرطها وتحقّقه.

أمّا قولك: «إذا انقطع المطر فاخرج»، فقد قُدّم فیهِ المُسندُ الفعليّ: «انقطع»
 على المسندِ إلیه: «المطر». وتقديم المسند الفعليّ هنا یفید قَصْدَ الجزم بوقوع
 الشرط وتحقّقه فقط، وليس فیهِ زیادة تقویة الحكم كما فی الجملة الأولى.

وبذلك نفهم السّر البلاغیّ فی تقديم المسند إلیه على المسند الفعليّ فی قوله
 تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ ۝١ وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ ۝٢ وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ ۝٣
 وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ ۝٤ عَلِمْتَ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ ۝﴾، وأشباه ذلك.

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربیّة بالقاهرة فی دورته الثّانیة والخمسين السابقة.

(232)

تصحیح: «فلان قرابتي»

يخطئ الحريري في «درّة الغوّاص» أن يقال: «فلان قرابتي»، والصواب عنده أن يقال: «فلان ذو قرابتي»، مستشهداً بقول الشاعر:

يبكي الغريب عليه ليس يعرفه وذو قرابته في الحيّ مسرور⁽¹⁾.

وفي «مختار الصحاح»:

«وهو قريبي وذو قرابتي، وهم أقربائي وأقاربي، والعامّة تقول: هو قرابتي وهم قراباتي»⁽²⁾.

ولكن صحّ لغويّون: «فلان قرابتي». جاء في التاج:

«وتقول: هو قريبي وذو قرابتي ولا تقل: قرابتي، ونسبه الجوهريّ إلى العامّة ووافقه الأكثرون، ومثله في درة الغوّاص للحريريّ. قال شيخنا: وهذا الذي أنكره جوزه الزّحشرّي على أنّه مجاز أي على حذف مضاف، ومثله جارٍ كثير مسموع. وصرّح غيره بأنّه صحيح فصيح نظماً ونثراً، ووقع في كلام التّبوة: هل بقي أحد من قرابتها؟ قال في التّهاية: أي أقاربها، سُمّوا بالمصدر وهو مطّرد. وصرّح في التّسهيل بأنّه اسم جمع لقريب كما قيل في الصّحابة: إنّه جمع لصاحب»⁽³⁾.

وفي اللّسان:

«وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾⁽⁴⁾: أي إلا

(1) «درّة الغوّاص في أوهام الخواص» للحريريّ، ص 72 - دار نهضة مصر للطبع والنشر.

(2) «مختار الصحاح» للرازي، ص 527 - المطبعة الأميرية.

(3) «تاج العروس من جواهر القاموس» لمحمد مرتضى الزبيدي، ج 1 ص 422 - منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت -.

(4) سورة الشّورى: 23.

أَنْ تَوَدُّونِي فِي قَرَابَتِي أَيْ فِي قَرَابَتِي مِنْكُمْ. وَيُقَالُ: فَلَانٌ ذُو قَرَابَتِي، وَذُو قَرَابَةِ مَنْيَّ، وَذُو مَقَرَبَةٍ، وَذُو قُرْبِي مَنِي، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتِيمًا ذَا مَقَرَبَةٍ﴾⁽¹⁾. وَمِنْهُمْ مَنْ يُجِيزُ: فَلَانٌ قَرَابَتِي، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ. وَفِي حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِلَّا حَامَى عَلَى قَرَابَتِهِ» أَيْ أَقَارِبِهِ، سُمُّوا بِالمَصْدَرِ كَالصَّحَابَةِ⁽²⁾.

وَقَوْلُ ابْنِ مَنْظُورٍ: «وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ» لَا يَعْنِي أَنَّ الْآخَرَ مَمْنُوعٌ غَيْرُ جَائِزٍ، فَالْوَجْهَانِ جَائِزَانِ، فَلَمْ أَنْ تَقُولَ: «فَلَانٌ ذُو قَرَابَتِي»، أَوْ «فَلَانٌ قَرَابَتِي»، وَلَمْ أَنْ تَخْتَارِ الْأَوَّلَ لِكَثْرَتِهِ عَلَى الثَّانِي.

(1) سورة البلد: 15.

(2) «لِسَانُ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ، المجلد الثالث، ص 45 - دار لسان العرب -.

(233)

تصحیح: «رُبَّ مالٍ كثير أنفقته»

يخطئ بعضهم أن يقال مثلاً: «رُبَّ مالٍ كثير أنفقته»، بدعوى أن «رُبَّ» تفيد التقليل، وهي هنا تفيد التكثر.

وهذه دعوى غير صحيحة، فالحرف «رُبَّ» يفيد التقليل والتكثر، والمقام هو الذي يحدد المراد من أحدهما.

قال صاحب التحو الوافي:

«معنى -رُبَّ- قد يكون التكثر، وقد يكون التقليل، وكلاهما لا بدّ فيه من القرينة التي توجه الدّهن إليه... فمثال دلالتها على الكثرة: رُبَّ محسود على جاهه احتمل البلاء بسببه.. رُبَّ أمل في صفاء الزّمان قد خاب.. ومثال القلة: رُبَّ مَنِيَّةٍ في أُمْنِيَّةٍ تحققت.. رُبَّ عُصَّةٍ في انتهاز فرصة تهيأت..»⁽¹⁾.

وقال ابن هشام في «المغني»:

«وليس معناها (أي رُبَّ) التقليل دائماً خلافاً للأكثرين، ولا التكثر دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتكثر كثيراً وللتقليل قليلاً.

فمن الأوّل: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾⁽²⁾، وفي الحديث: «يا ربّ كاسية في الدّنيا عارية يوم القيامة». وسُمع أعرابي بعد انقضاء رمضان: «يا ربّ صائمه لن يصومه، ويا ربّ قائمه لن يقومه»...

وقال الشّاعر:

فيا ربّ يومٍ قد لهوْتُ وُليلةٍ بآنِسَةٍ كأنّها خطّ تمثال

(1) «التحو الوافي» لعبّاس حسن، ج 2 ص 399 - دار المعارف بمصر.

(2) سورة الحجر: 2.

وقال آخر:

رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شَمَالًا
ووجه الدليل أَنَّ الآية والحديث والمثال مسوقة للتخويف، والبيتين مسوقان
للافتخار، ولا يناسب واحداً منهما التقليل⁽¹⁾.

وفي «المعجم في التحو والصرف»: «رُبُّ: حرف جرّ، ولا تكون إلّا حرفاً. تكون للتقليل والتكثير، والقريظة
هي التي تعيّن المراد»⁽²⁾.

(1) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام الأنصاري، ج 1 ص 134 - دار الكتاب العربي،

بيروت -.

(2) «المعجم في التحو والصرف» لزين العابدين التونسي، ص 115 - الطبعة الثانية، المطبعة

التعاونية، بدمشق -.

(234)

تصحیح: «أَوْقَفْتُ السَّيَّارَةَ» و«أَوْقَفْتُ الدَّارَ»

يُحْطَى بعضهم أَنَّ يقال: «أَوْقَفْتُ الدَّابَّةَ أَوْ السَّيَّارَةَ»، و«أَوْقَفْتُ فَلَاناً فِي الطَّرِيقِ» و«أَوْقَفْتُ شَرْطِيَّ الْمُرُورِ الْمُخَالَفِينَ لِلْقَانُونِ» و«أَوْقَفْتُ الدَّارَ». والصَّوَابُ أَنْ يقال: «وَقَفْتُ الدَّابَّةَ أَوْ السَّيَّارَةَ»، و«وَقَفْتُ فَلَاناً فِي الطَّرِيقِ»، و«وَقَفْتُ شَرْطِيَّ الْمُرُورِ الْمُخَالَفِينَ لِلْقَانُونِ» و«وَقَفْتُ الدَّارَ». ذلك أَنَّ الْأَصْمَعِيَّ أَنْكَرَ اسْتِعْمَالَ «أَوْقَفَ»، وَوَصَفَ أَصْحَابَ بَعْضِ الْمَعْجَمَاتِ الْفِعْلَ «أَوْقَفَ» بِأَنَّهُ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ، وَلِمَاذَا يَخْتَارُ الْكَاتِبُ أَوْ الْمُتَحَدِّثُ الرَّدِيءَ مِنَ الْكَلِمَاتِ وَيَتْرَكَ الْجَيِّدَ الْفَصِيحَ؟

قال الله تعالى: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾⁽¹⁾. وقِفُوهم: أَمَرٌ مِنْ «وَقَفَ». وقال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾⁽²⁾ موقوفون: على زنة «مفعول» ولا يجيء إلا من الثلاثي.

ولكن: جاء في اللسان:

«قال ابن بري: ومما جاء شاهداً على (أَوْقَفْتُ الدَّابَّةَ) قول الشاعر:
وقولها والركابُ موقفةً: أقيم علينا أخي، فلم أقم»⁽³⁾

وقال الفيومي في «المصباح المنير»:

«وَأَوْقَفْتُ الدَّارَ والدَّابَّةَ بِالْأَلْفِ لغة تميم، وأنكرها الأصمعيّ وقال: الكلام (وَقَفْتُ) بغير ألف... وحكى بعضهم: ما يُمَسَّكُ باليد يقال فيه: (أَوْقَفْتُهُ) بِالْأَلْفِ، وما لا يُمَسَّكُ باليد يقال: (وَقَفْتُهُ) بغير ألف، والفصح (وَقَفْتُ) بغير ألف في جميع الباب»⁽⁴⁾.

(1) سورة الصافات: 24.

(2) سورة سبأ: 31.

(3) «لسان العرب» لابن منظور، المجلد الثالث، ص 969 - دار لسان العرب -

(4) «المصباح المنير» للفيومي، ص 669 - المكتبة العلمية، بيروت.

قال: (والفصيح وقفت)، ولا يعني ذلك أنَّ ما دونه فصاحةٌ غيرُ جائز.

وفي «المعجم الوسيط»:

«أوقف الإنسان وغيره: وَقَفَهُ»⁽¹⁾.

وفي «أقرب الموارد»:

«أوقف الدَّارَ والدَّابَّةَ إيقافاً: بمعنى (وقف)، وهي لغة تميم...»⁽²⁾.

يتبيّن ممّا سبق أنّ «أوقف» لغة تميميّة صحيحة، ولا بأس باستعمالها،

ولكن الفصيح المشهور هو «وَقَفَهُ»، فنقول: وقفتُ الدَّارَ ووقفت الدَّابَّةَ.

(1) «المعجم الوسيط» إصدار مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، ج 2 ص 1063 - المكتبة العلميّة، طهران.

(2) «أقرب الموارد في فصح العربيّة والشّوارد» للشّرتوني، ج 2 ص 1478.

(235)

تصحیح: «كُؤَة» - بالواو -

يُحْطَى ابن مَكِّي في «تثقيف اللسان» من يقول: «كُؤَة» بالواو، ويقول: إِنَّ الصَّوَابَ «كُؤِيَّة» بالياء⁽¹⁾ - ومثله الزبيدي في «الحن العوام» الذي قال: «ويقولون لواحد الكُؤ: كُؤَة. قال محمد: والصَّوَاب «كُؤِيَّة»، تقول: كُؤِيَّتُهُ إِذَا أَصَبْتَ كُؤِيَّتَهُ، فهو مَكُؤِي. قال العجاج:

لَهْنَ مِنْ شَتَاتِهِ صِيئٍ إِذَا اكْتَلَى وَافْتُحِمَ الْمَكُؤِيُّ
(الصَّيئ: الصَّوْت). وزعم بعد اللغويين أَنَّ أهل اليمن يقولون: كُؤَة بِالضَّمِّ، وذلك مردود⁽²⁾.

ولكن:

ذكر محقق كتاب «تثقيف اللسان وتنقيح الجنان» لابن مكِّي الدكتور عبد العزيز مطر، أَنَّ ابن هشام اللّخمي ردّ في كتابه «المدخل» على الزبيدي في قوله: «وزعم بعض اللّغويين أَنَّ أهل اليمن... الخ» بقوله: «حكى أبو زيد وغيره أَنَّ الكؤة لغة في الكؤية»⁽³⁾.

وفي «لسان العرب»:

والكؤة: لغة في الكؤية لأهل اليمن. قال ابن السكيت: ولا تقل (كؤة) بكسر الكاف⁽⁴⁾.

(1) «تثقيف اللسان وتنقيح الجنان» لابن مكِّي الصقلي، ص 97 - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر -.

(2) «الحن العوام» لأبي بكر الزبيدي، ص 67 - الطبعة الأولى، مكتبة دار العروبة -.

(3) «تثقيف اللسان...»، تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر، هامش ص 97 -.

(4) «لسان العرب» لابن منظور، المجلد الثالث ص 292 - دار لسان العرب -

فتصحیح ابن السَّكَّيت للفظ «كُلُوَّة» - بضمّ الكاف - یفید موافقته علیها.
وفي «المصباح المنیر»: «والكُلِّيَّة من الأحشاء معروفة، (الكُلُوَّة) بالواو لغة لأهل اليمن، وهما بضمّ
الأوّل، قالوا: ولا يُكْسَر»⁽¹⁾.
وفي «المعجم الوسيط»: «والكُلُوَّة لغة فيها (أي في الكُلِّيَّة)، والجمع: كُلٌّ»⁽²⁾.

(1) «المصباح المنیر» للفيّوئي، ص 540 - المكتبة العلمية، بيروت -
(2) «المعجم الوسيط» إصدار مجمع اللغة العربيّة القاهريّ، ج 2 من 803 - المكتبة العلمية، طهران.

(236)

تصحیح: «النُّموذج» و«المُرْسَال»

1 - خطأ الفيروزاباذي في «القاموس المحيط» أن يقال: «النُّموذج» قال:

«النُّموذج بفتح التَّوْن: مثال الشَّيء، مُعَرَّب. والنُّموذج: لحن»⁽¹⁾.

والحقُّ أنَّ «النُّموذج» صحيح كالتَّموذج، قال صاحب «المغرب»:

«والتَّموذج بالفتح والنُّموذج بالضَّمَّ تعريب: نُمُوذ»⁽²⁾.

وفي «المصباح المنير»:

«النُّموذج: بضمَّ الهمزة ما يدلُّ على صفة الشَّيء وهو مُعَرَّب، وفي لغةٍ

(نموذج) بفتح التَّوْن والذَّال معجمة مفتوحة مطلقاً»⁽³⁾.

وفي «أقرب الموارد»:

«النُّموذج مثال الشَّيء، مُعَرَّب (نموذَه) بالفارسيَّة، ويقال: النُّموذج أيضاً،

وقيل: هو لحن ولا يُعْتَدُّ به (أي بهذا القول)، والجمع: نُمُوذجات، ونُمُوذجات»⁽⁴⁾.

ويشيع في لغة المعاصرين جمع «نموذج» على «نماذج»، ولم يذكر هذا الجمع إلا

المعجم الوسيط، ولم يشر إلى أنَّ مجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة قد أقرَّ هذا الجمع.

فقل: نموذج، أو أنموذج، فاللفظان صحيحان.

2 - ويخطئ بعضهم لفظ «مُرْسَال»، بحجَّة أنَّها كلمة عاميَّة. والصَّحيح أنَّها

عربيَّة فصيحة.

جاء في «اللَّسان»:

(1) «ترتيب القاموس المحيط» للظاهر الزَّاري، ج 4 ص 441 - التَّار العربيَّة للكتاب -

(2) «المغرب في ترتيب المعرب» لأبي الفتح المطرزي، ص 467 - دار الكتاب العربي، بيروت -.

(3) «المصباح المنير» للفيَّومي، ص 625 - المكتبة العلميَّة، بيروت -.

(4) «أقرب الموارد في فصح العربيَّة والشَّوارد» للشَّرتوني، ج 2 ص 1349.

«وناقة مِرْسَال: رَسَلَة القوائِم كثيرة الشَّعر في ساقِها طويَلة، والمِرْسَال: النَّاقَة السَّهْلَة السَّير، وإبل مراسيل. وفي قصيدة كعب بن زهير:

أضحت سعاد بأرض لا يُبلَّغها إلَّا العِتاق التَّجيبات المراسيلُ

المراسيل: جمع مِرْسَال، وهي السَّريعة السَّير»⁽¹⁾.

وفي «المعجم الوسيط»:

«المِرْسَال: الرِّسُول، والنَّاقَة السَّهْلَة السَّير السَّريعة، والجمع: مراسيل»⁽²⁾.

(1) «لسان العرب» لابن منظور، المجلد الأول، ص 1166 - دار لسان العرب -

(2) «المعجم الوسيط» إصدار مجمع اللُّغة العربيَّة القاهري، ج 1 ص 345- المكتبة العلمية، طهران.

تصحیح نقط الیاء المتطرّفة

یخطئ بعضهم نقط الیاء المتطرّفة فی نحو: الهادي ویأتي والزّاي والمعتدي والمُرْضي، ویرى أنّ الصّواب تعریتها من التّقط، بحجّة أنّها جاءت مُهمّلة فی خطوط أئمة اللّغة، أمّا إعجامها فیقول: إنّه واردٌ علی قلة قديماً وحديثاً.

ویردّ علی من یعجمون الیاء المتطرّفة بحجّة أنّ إهمالها یوجب اللبس فیقول: إنّ الكلام العریّ لا یخلو من قرائن حالّیة أو مقالّیة، وإنّ من یجهل كلّ تلك القرائن ولا یتستطیع تمييز المقصود، فذلك هو الجاهل السّاذج، ومن أجله لا یصحّ الخروج عن رأي وعمل السلف المتقدّم من أئمة اللّغة⁽¹⁾.

والواقع أنّ إعجام الیاء المتطرّفة (أي نقطها بنقطتين) لیس وارداً علی قلة، فأهل الشّام جميعاً فی لبنان وسوريا وفلسطين والأردن ینقطن الیاء المتطرّفة فی کتاباتهم وجميع مطبوعاتهم. ورأیت أهل تونس وأهل المغرب ینقطن الیاء المتطرّفة فی وسائل إعلامهم كالإذاعة المرئیة، فلیس إعجام الیاء المتطرّفة إذن وارداً علی قلة.

وإذا كان الأقدمون لم یروا حاجة إلى إعجام الیاء المتطرّفة، فلاّن معرفتهم الصّحیحة باللّغة العربیة، وسلیقتهم الأصلیة، كانت تعینهم علی تمييز الیاء المتطرّفة من الألف المقصورة، وكان الكاتبون یهملون إعجام الیاء المتطرّفة ثقة منهم بفهم القارئ فی عصورهم. أمّا فی الوقت الحاضر فنحن نتکلف تعلّم العربیة تکلفاً، ونعاني من ضعف شدید فیها، ونقاوم طغیان اللّهجات العامیة علی الفصحی، ونحارب الجهل بقواعد اللّغة الذی استشرى داؤه وعمّ بلاؤه، فوجب لذلك أن نیسر للنّاس سبل نطق الكلمات نطقاً صحیحاً، ونساعدهم بشقّی

(1) «مناقشات مع الدّكتور مصطفى جواد» لرؤوف جمال الدّین، ص 23 - مطبعة النجف.

الوسائل الممكنة على إتقان لغتهم إتقاناً يجنبهم وقوع والخطأ فيها، ونطوّر الرّسم والتّحو والصّرف بما لا يخرج عن أصول اللّغة، ويحافظ على خصائصها وقواعدها الثّابتة.

إنّ نقط الياء المتطرّفة يزيل ما يمكن أن يحدث من لبس بين الياء والألف المقصورة، ويسهّل على القارئ التّطّيق السّليم للكلمة وفهم المعنى المراد، فيقرأ - مثلاً -: «المتوفّي» بفتح الفاء لعدم الإعجام، وهو الشّخص، ويقرأ «المتوفّي» بكسر الفاء لإعجام الياء وهو الله تعالى، ويميز بسرعة «المعافي» - بفتح الفاء - من «المعافي» بكسرها، و«رَوَى» و«رَوِي»، و«الهُدَى» و«الهُدْي»، ويفرّق بين «هَوَى» و«هَوِي» و«رَوَى» و«رَوِي»، و«المتّقَى» و«المتّقِي»، و«المجتبَى» و«المجتبِي» و«رَمَى» الفعل و«رَمِي» المصدر، و«المَجْرَى» و«المُجْرِي»، و«الثّهُي» و«الثّهُي»... وهكذا ييسّر إعجام الياء المتطرّفة التّطّيق الصّحيح لكثير من الكلمات، ويمنع من الوقوع في اللّبس بين الألف المقصورة والياء.

وإعجام الياء المتطرّفة لا يخرج عن أصول الرّسم العربيّ، ولا يقدر في قاعدة من قواعد اللّغة الثّابتة أو يغيّر شيئاً من خصائصها، بل هو جارٍ على قاعدة نقط الياء في أوّل الكلمة ووسطها، ومؤدّ إلى تيسير الرّسم العربيّ، فنحن مثلاً ننقط القاف في أوّل الكلمة ووسطها وآخرها، وننقط التّون أيضاً في المواضع الثّلاثة، مع أنّ القاف والتّون المتطرّفتين لا تشّبهان بغيرهما من الحروف، فكيف لا ننقط الياء في آخر الكلمة كما ننقطها في أوّلها ووسطها وهي في آخر الكلمة مشتهبة بالألف المقصورة إنّ جرّدناها من النّقط؟

إنّ ملايين العرب يعجمون الياء المتطرّفة منذ زمن طويل، ونحن ندعو بقية العرب إلى أن يحذوا حذوهم ويرسموا الياء المتطرّفة بنقطتين تحتها تعميماً لفائدة هذه الطّريقة.

وها هو ذا مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة: المؤسسة العلميّة اللّغويّة الكبيرة السّاهرة على المحافظة على اللغة العربيّة، والعاملة على تطويرها وتنميتها وتيسير تعلّمها، يقرّر إعجام الياء المتطرّفة فرّقاً بينها وبين الألف المقصورة. وجاء في قرار لجنة الأصول بالمجمع ما يأتي:

«تُرسم الألف اللّينة بصورة الياء (غير منقوطة)، أمّا الياء فتنقط لِلْفَرْقِ».

وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته السادسة والأربعين المعقودة من 30 من ربيع الآخر الموافق 17 من مارس، حتى 14 من جمادى الأولى 1400 هـ، الموافق 31 من مارس 1980 م.

(238)

تصحیح کتابة «مئة» بلا ألف بعد المیم

تنصّ كتب الرّسم (المسمّاة كتب الإملاء) المتداولة في الوطن العربيّ - ومنها الكتب المؤلّفة في بلادنا - على أنّ لفظ «مئة» يُرسم هكذا بألف زائدة بعد المیم المكسورة، بحيث لا تُنطق هذه الألف مدّاً كما هي وظيفتها. وهم في ذلك يتّبعون العلماء القدامى الذين نصّوا في كتبهم على وجوب زيادة لألف بعد ميم «مئة». ويعلّل القدامى زيادة الألف في «مئة» بتعليلات متكلّفة وتأويلات بعيدة وحجج واهية.

قال ابن قتيبة في «أدب الكاتب»:

«ومائة زادوا فيها ألفاً ليفصلوا بينه وبين (منه)، ألا ترى أنّك تقول: أخذت مئة وأخذت منه؟ فلو لم تكن الألف لالتبس على القارئ»⁽¹⁾.

وقال السيوطيّ في «همع الهوامع»:

«وزيدت الألف أيضاً في (مئة). قال أبو حيّان: وذلك للفرق بينها وبين (منه)، وكانت الزيادة من حروف العلة لأنّها تكثر زيادتها، وكانت ألفاً لأنّها تشبه الهمزة، ولأنّ الفتحة من جنس الألف، ولم تكن ياءً لأنّه كان يجتمع حرفان مثلاًن، ولا واواً لاستثقال الجمع بين الياء والواو.

وجُعِلَ الفرق في (مئة) دون (منه)، إمّا لأنّ (مئة) اسم، و(منه) حرف، والاسم أجمل للزيادة من الحرف، وإمّا لأنّ (المئة) محذوفة اللّام، يدلّ على ذلك: (أمّا يُث الدّراهم)، فجُعِلَ الفرق في (مئة) بدلاً من المحذوف مع كثرة الاستعمال، ولذا لم يفصلوا (فئة وفيه) لعدم كثرة الاستعمال»⁽²⁾.

(1) «أدب الكاتب» لابن قتيبة، ص 201 - المكتبة التجارية الكبرى بمصر -.

(2) «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» لجلال الدّين السيوطيّ، ج 6 من 325 - دار البحوث العلميّة.

وواجهت قاعدة الألف الزائدة التي تُكتب في (مئة) ولا تُنطق، معارضةً فريق من علماء اللغة الذين دعوا إلى إلغاء هذه الألف الزائدة وكتابة «مئة» بلا ألف كما تُكتب فئة ورثة.

واحتجّ الذين صحّحوا كتابة «مئة» بلا ألف زائدة بعد الميم بما يأتي:

1 - تعليل زيادة الألف في (مئة) باشتباه (مئة) - بلا ألف - ب (منه)، تعليل ضعيف جداً، ف (مئة) كلمة واحدة، و(منه) كلمتان: حرف الجرّ «من»، والضّمير، والتّبرة في «مئة» فوقها همزة وفي «منه» فوقها نقطة، والحرف الثّالث في «مئة» تاء مربوطة بنقطتين فوقها، والحرف الثّالث في «منه» هاء الضّمير بلا نقط. فأين الاشتباه بين اللفظين؟

وإذا افترضنا أنّ هناك اشتبهاً بين اللفظين فهو اشتباه يمكن أن يكون مقبولاً قبل ابتكار نقط الحروف وشكلها بالحركات، أمّا بعد إحداث النّقط والشّكل فلا مجال للاشتباه، ولا حجة في زيادة الألف في «مئة» إنّ كان هناك حجة أصلاً.

2 - إذا افترضنا قبول التّعليل باشتباه «مئة» قبل النّقط ب «منه»، فلماذا لم يزيدوا ألفاً في «فئة»؟ ألا تشّبه ب «فيه» على رأيهم؟

3 - تعليل أبي حيّان زيادة الألف في «مئة» دون «منه» واضح التّعسف والتّكلّف، ولا يقبله ذو عقل. وقد ضعّفه الكوفيّون وردّوه كما أشار إلى ذلك السيوطي⁽¹⁾.

4 - ليس في العربيّة ألف بعد حرف صحيح مكسور، لأنّ الكسرة تناسبها الياء، والفتحة تناسبها الألف، فكيف تشدّ كلمة واحدة من بين ألوف الكلمات؟

(1) «معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع» لجلال الدين السيوطي، ج 6 من 326 - دار البحوث العلميّة.

5 - اتَّفَقَ القدامى على كتابة «مئين» و«مئات» بلا ألف بعد الميم، فلماذا يزدون الألف في «مائة» المفردة ولا يزدونها في الجمع؟ وإذا حذفوا الألف بعد الميم في «مئين» و«مئات» فما المانع من حذفها أيضاً من (مائة)؟

6 - كتابة (مائة) بالألف بعد الميم تُوقِعُ كثيرين في خطأ نطقها فيقرأونها: «مَاءَة» - بفتح الميم الممدودة بالألف - والذي دفعهم إلى هذا الخطأ انتصاب الألف بارزةً بعد الميم، وهم تعلّموا أنّ الألف لا تكون مدّاً إلّا لحرف مفتوح، ولو تخلّصنا من هذه الألف العجيبة وكتبنا «مِئَة» كما تُنطق بلا ألف، لَسَهَّلْنَا على كلّ شخص قراءتها صحيحة بلا خطأ ولا لبس، وليسرنا بذلك على متعلّمي الرّسم العربيّ قاعدة كتابة الهمزة المتوسطة المكسور ما قبلها على التّيرة (السّنّ الصّغيرة) بلا استثناء ولا شذوذ، مثل: فِئَة ورِئَة وبِئْر وذِئَاب وِوْثَام...

7 - وكما توقع (مائة) بالألف بعد الميم في الخطأ واللبس في نطقها، توقع في الخطأ واللبس أيضاً في معناها، وذلك لاشتباهاها بكلمة «مَاءَة» التي تعني الغدير ومتجمّع الماء، فيقال: ماءة بني فلان أي غديرهم.

8 - لم يتَّفَقَ الأقدمون على كتابة «مائة» بالألف بعد الميم، فهذا أبو حيّان الذي استشهد السيوطي بكلامه يقول:

«وقد رأيت بخط بعض النّحاة (مأة) على هذه الصّورة، بألف عليها نبرة الهمزة دون ياء. قال: وكثيراً ما أكتب أنا (مئة) كما تُكتب (فئة). قال: وحكي صاحب البديع أنّ منهم من يحذف الألف من (مائة) في الخطّ»⁽¹⁾.

فالدّعوة إلى التّخلّص من الألف الزّائدة الشّاذّة في (مائة) ليست جديدة، ها هو ذا أبو حيّان يصرّح بأنّه يكتب «مئة» بلا ألف، وينقل عن صاحب البديع

(1) المصدر السابق ص 327.

أَنَّ من العلماء من یكتبها «مئة» بحذف الألف، فلیس بدعاً أن ندعو الیوم إلى التخلّص من هذه الألف فی «مئة» ونخرجها من العُربة المفروضة علیها.

9- ویؤید هذه الدّعوة أَنَّ مجمع اللّغة العربیّة بالقاهرة أقرّ حذف ألف (مئة)، بحیث تكتب (مئة) بلا ألف كما تكتب فئة ورئة⁽¹⁾.

وأنا أكتب «مئة» بلا ألف بعد المیم، وأحثّ علی کتابتها بهذه الصّورة، لكنّی لا أخطئ من یكتبها بألف بعد المیم «مئة»، لأنّها معروفة ومنتشرة ومقرّرة فی كتب الرّسم العربیّ القديمة والحديثة. وقد یأتی یوم تحلّ فیهِ «مئة» بلا ألف محلّ «مئة» بالألف.

وأقترح علی مؤلّفی كتب الرّسم العربیّ أن یلغوا فی كتبهم تخصیص «مئة» بحکم زیادة الألف الّتی تُكتب ولا تُنطق، ویجعلوا كتابة «مئة» ضمن القاعدة العامّة لكتابة الهمزة المتوسطة علی التّبرة إذا كان الحرف الّذی قبلها مكسوراً، بحیث تكون «مئة» من جملة الأمثلة علی هذه القاعدة المطّردة، نحو: فئة ورئة ومئذنة، واستئذان وذئاب...

ونحن هنا نتكلّم علی الرّسم المألوف والمعتاد فی کتابتنا، أمّا الرّسم القرآنیّ فله شأن خاصّ، وهو سنّة متّبعة لا یجوز تغییرها فی أيّ لفظ.

(1) ستأتی الإشارة إلى اتّخاذ المجمع هذا القرار قریباً.

(239)

تصحیح کتابة «ثلاث مئة»، «أربع مئة»... إلى «تسع مئة»،
بفصل العدد من «ثلاث» إلى «تسع» عن «مئة»

تنصّ كتب الرّسم العربيّ القديم منها والحديث على وصل الأعداد: ثلاث، أربع، خمس، ستّ... إلى: تسع، بكلمة «مائة» الّتي يصرون على كتابتها بالألف الزّائدة بعد الميم، فيكتبون: ثلاثمائة، أربعمائة، خمسمائة، ستمائة... إلى: تسعمائة.

قال الحريريّ:

«ومّا يجب أن يُكتب موصولين: ثلثمائة وستّمائة. والعلّة في ذلك أنّ «ثلثمائة» حُذِفَت ألفها فجُعِلَ الوصل فيها عَوْضاً من الحذف، وأنّ «ستّمائة» كان أصلها سِدْساً فَقُلِبَت السّين تاء، وجُعِلَ الوصل عَوْضاً عن الإدغام»⁽¹⁾.
ولا يخفى ما في تعليل الحريريّ من ضعف وتكلّف وتصيّد السّبب بأيّ طريقة.

ونسأل: لماذا هذا الوضع الغريب في كتابة الكلمتين متّصلتين كأنّهما كلمة واحدة؟

إنّ تركيب: ثلاث، أربع، خمس... مع «مائة» ليس من قبيل التّركيب المزجيّ الّذي تُعتَبَر فيه الكلمتان في الأصل كلمة واحدة بعد التّركيب، فتتّصل الكلمتان رسماً وتُعَامَلان في الإعراب معاملة الكلمة الواحدة كما في «سيبويه» و«معيديكرب»، وإنّما هو تركيب إضافيّ، تستقلّ فيه كلّ كلمة من الكلمتين بمعناها وتستقلّ بإعرابها، فثلاث، أو أربع، أو خمس... تُعرب على حسب موقعها

(1) «درّة الغوّاص في أوّهام الخواص» للحريري، ص 282 - دار نهضة مصر للطبع والنشر.

في الجملة رفعاً أو نصباً أو جرّاً، و«مئة» تُعرب مضافاً إليه مجروراً، وهي من إضافة العدد المفرد إلى معدودة. فلماذا تتصل الكلمتان في الرسم وهما مستقلتان معنًى وإعراباً؟

وقد وضع مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة حدّاً لهذا الشذوذ في وصل: ثلاث، أربع، خمس... إلى: تسع، ب «مائة» - كما يكتبونها هكذا بالألف - ونصّ قراره:

«نظراً إلى أنّ المجمع أقرّ حذف ألف (مئة)⁽¹⁾، والتزام ذلك مع وصل كلمة (مئة) بثلاث ونحوها يزيد صورتها غموضاً، فالفصل أقرب إلى الهداية.

ونظراً إلى أنّ الفصل مكتوب به بعض النصوص القديمة كما في الطبريّ. ونظراً إلى أنّ الإعراب يقع على ثلاث ونحوها، فيجب الفصل لبيان الحركة على آخر الكلمة.

ونظراً إلى أنّ الفصل فيه تيسير على التّاشئين: يوافق المجمع على أن تُفصل الأعداد من ثلاث إلى تسع عن (مئة) فتُكتب هكذا: ثلاث مئة، أربع مئة... إلى تسع مئة»⁽²⁾.

وأنا منذ اطلاعي على هذا القرار المجمعّي، أكتب: ثلاث مئة، أربع مئة، خمس مئة... إلى: تسع مئة، بالفصل. لكنّي لا أخطئ من يكتبها بالوصل: ثلاثمائة، أربعمائة، خمسمائة... لأنّ هذه هي الصّورة التّقليديّة المتّبعة في رسم الكلمتين، وهي الّتي تُقرّر في كتب الرّسم العربيّ وتُدّرّس في المدارس وتُطبّق على نطاق واسع. وتحتاج الطّريقة الجديدة بالفصل - وهي المنطقيّة - إلى وقت حتّى تنتشر وتحلّ محلّ الطّريقة التّقليديّة الأولى.

(1) لم أعر على نصّ قرار المجمع في كتابة «مئة» بلا ألف، لكن هذه الفقرة واضحة الإشارة إلى أنّ المجمع أقرّ حذف ألف «مائة» وكتابتها «مئة» بلا ألف.

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته التاسعة والعشرين، الجلسة الثامنة المعقودة في 23 من يناير 1963م.

(240)

تصحیح «یکاد الوقت أن ينتهي»

يخطئ صاحب كتاب «الكتابة الصحيحة» أن يقال: يكاد أن ينتهي الوقت»، والصواب عنده أن يقال: «يكاد ينتهي الوقت»، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾⁽¹⁾ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾⁽²⁾، ويقول عمر الشَّمرِي: «كان عمرو بن عبيد⁽³⁾ لا يتكلم، فإذا تكلم لم يكذب طيل»، ويقول ذي الرِّمة:

وأسقيه حتى كاد مما أبَّته تجاوبني أحجاره وملاعبه
وذكر صاحب «الكتابة الصحيحة» ملاحظة قال فيها:

«وردت (كاد) في بعض الشعر مع (أن)، وذلك خطأ. من ذلك قول شاعر:
كادت النفس أن تفيض عليه مُدْثَوَى حَشَوْرِيْطَةٍ وَبُرُودِ
وقول رُؤبة:

رَبْعُ عَفَاهِ الدَّهْرُ طَوْلًا فَا مَجَى قد كاد من طول البُكا أن يمصحاً
أي كاد يدرس. ويقول المبرد: إِنَّ الشَّاعِرَ اضْطُرَّ إِلَى إِدْخَالِ (أَنَّ) بَعْدَ (كَادَ)
حتى يستقيم الوزن»⁽⁴⁾.

وليس صحيحاً ما ذهب إليه صاحب كتاب «الكتابة الصحيحة» من أن

(1) سورة النور: 35.

(2) سورة طه: 15.

(3) هو عمرو بن عبيد أبو عثمان البصري، عالم كبير مشهور بالزهد، قال فيه المنصور: «لكم طالب صبيد غير عمرو بن عُبيد» كان شيخ المعتزلة وفقههم. له رسائل وخطب وكتب يراه بعضهم مبتدعاً، ويراه بعضهم من الدهرية. توفي سنة 144هـ

(4) «الكتابة الصحيحة» لزهدي جار الله، ص 259، 260 - الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب -

دخول (أن) على المضارع الواقع في خبر «كاد» خطأ لا يجوز، بل هو جائز، وإن كان تجرّد المضارع الواقع في خبرها من (أن) وهو الأفصح الوارد في القرآن الكريم. قال ابن هشام في «شذور الذهب»:

«القسم الثالث: ما يترجّح تجرّد خبره من (أن)، وهو فعلاّن: كاد وكرب. مثال التجرّد منها قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾⁽¹⁾، وقول الشاعر:

كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاء: هند غصوب
ومثال الاقتران بها قول الشاعر:

كادت النفس أن تفيض⁽²⁾ عليه مذئوب حشور ريّة⁽³⁾ وبرود⁽⁴⁾
فقول ابن هشام: «ما يترجّح تجرّد خبره من (أن)» يفيد أنّ الوجه الآخر المرجوح ليس خطأ ولكنه أقل فصاحة أو أقل وروداً. وفي «التحو الوافي»:

«لا بدّ أن يشتمل الخبر في أفعال المقاربة على:

1 - فعل مضارع ومرفوعه ضمير في الغالب.

2 - وأن يكون هذا المضارع مسبوقاً بأن المصدرية مع الفعل (أوشك)، وغير مسبوق بها مع الفعل (كاد) أو (كرب)، نحو: أوشك المطر أن ينقطع، وكاد الجو يعتدل، وكرب الهواء يطيب. ويجوز قليلاً العكس، فيتجرّد خبر (أوشك) من (أن)، ويقترب بها خبر (كاد) و(كرب)..⁽⁵⁾

فالوجهان إذن جائزان: تجرّد خبر «كاد» من «أن»، وعدم تجرّده منها، لكن

(1) سورة البقرة: 71.

(2) وفي رواية: «تفيض» بالطاء من قولهم: فاضت نفس فلان أو فاظت.

(3) الريّة: الملاء قطعة واحدة، والبرود الأثواب والمراد بها هنا الأكفان.

(4) «شذور الذهب» في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، شرح: محمد محي الدين عبد الحميد دار الثقافة، القاهرة، ص 272 - 273.

(5) «التحو الوافي» لعبّاس حسن، ج 1 ص 558 - دار المعارف بمصر.

الأفصح والأكثر والاحسن تجرّد خبرها من (أنّ)، وهو ما ورد في كلّ القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿يَكَاذُ الْبَرُّ يُخْطِفُ أَبْصَارَهُمْ﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿يَكَاذُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾⁽²⁾ وقوله تعالى: ﴿يَكَاذُونَ يَسُطُونَ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا﴾⁽³⁾.

(1) سورة البقرة: 20.

(2) سورة التّور: 43.

(3) سورة الحج: 72.

تصحیح: «المال بین زید و بین عمرو»

يُحْطَى الحَرِيرِيَّ⁽¹⁾ أَنْ يُقَالَ: «المال بين زيد وبين عمرو»، بتكرير لفظة «بَيْنَ»، ويقول إِنَّ الصَّوَابَ: «المال بين زيد وعمرو»، بلا تكرير «بين»، مستشهداً بقوله تعالى: ﴿مِنْ بَيْنِ قَرْثٍ وَدَمٍ﴾⁽²⁾.

ويقول بالتَّخْطِئَة نفسها صاحب كتاب «الكتابة الصحيحة»، فقد خطأ أن يقال: «حدث خلاف بين هذا وبين ذلك وذكر أَنَّ الصَّوَابَ: «حدث خلاف بين هذا وذلك»⁽³⁾.

وسبب هذه التَّخْطِئَة أَنَّ «بين» لا يجوز تكريرها إذا أُضيفت إلى اسم ظاهر كما في المثالين السابقين، فإذا أُضيفت إلى ضمير وجب تكريرها، كما في قوله تعالى: ﴿هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾⁽⁴⁾، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾⁽⁵⁾، وقوله تعالى: ﴿وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا﴾⁽⁶⁾.

لكن الأستاذ عباس أبو السعود يصحح تكرار لفظ «بين» إذا أُضيف إلى اسم ظاهر. قال:

«وينكر كثير من المتأدِّبين تكرارها (أي بين) مع الظاهر، والحقُّ أنَّه يجوز أن تُكرَّر معه للتوكيد، وذلك كثير في كلام العرب. قال ﷺ في خطبة له: «إِنَّ المؤمن

(1) «درة الغواص» للحريزي، ص 79 - دار نهضة مصر للطبع والنشر -.

(2) سورة النحل: 66.

(3) الكتابة الصحيحة، لزهدي جار الله، ص 40 - الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب -.

(4) سورة الكهف: 78.

(5) سورة فصلت: 5.

(6) سورة الممتحنة: 4.

بین مخافتین: بین أجل قد مضى لا یدري ما الله صانع به، و بین أجل قد بقي لا یدري ما الله قاض فيه». وقال عليّ کرم الله وجهه في رسالة له: «وهذه أخرى قد فعلتموها، إذ حلت بين الناس وبين الماء»، وقال الشاعر في وصف الحرب:

وهي عقيم ترى بَنيها من بين مُردٍ وبين شَيبٍ

... وجاء في حاشية ياسين على التصريح ما نصّه: «قال الدنوشريّ: يجوز أن يقال: بين زيد وبين عمرو، بزيادة بين الثانية للتوكيد، كما قاله ابن برّي وغيره، وكما قال ذو الرّمة:

أيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النّقا آنت أم أمّ سالم⁽¹⁾

وقال ابن الرّوميّ يصف صانع الرقاق:

ما بين رؤيتها في كفّه كرة وبين رؤيتها قوراء⁽²⁾ كالقمر

مما سقنا من التّصوص وآراء اللّغويّين يتّضح أنّه يجوز لك أن تقول: لي صديق يجلس بين محمّد وبين محمود».

وتقسم تركة الميت بين زوجته وبين أولاده⁽³⁾

(1) الوعساء: مؤنّث الأعوس، وهي الأرض اللينة ذات الرمل تنبت البقول الجيدة. والنّقا: الكثيب من الرمل. (من المعجم الوسيط)، وجلاجل: اسم موضع.

(2) القوراء: الواسعة.

(3) «أزاهير الفصحى في دقائق العربيّة» العبّاس أبو السّعود، ص 123-124 - دار المعارف بمصر -.

تصحیح: «تسعدني رؤياك»

يُخْطِئُ بعض اللّغويين أن يقال: «تسعدني رؤياك»، و«الرّؤيا في الطّريق صعبة لشدة الضّباب»، و«مدى الرّؤيا ثلاثة أميال»، والصّواب عندهم أن يقال: «تسعدني رؤيتك»، و«الرّؤية في الطّريق صعبة لشدة الضّباب»، و«مدى الرّؤية ثلاثة أميال»، و«الليلة رؤية الهلال»، لأنّ «الرّؤيا» بالألف هي ما يراه النّائم في نومه من أحلام، و«الرّؤية» بالتاء هي المشاهدة. قال الله تعالى ﴿وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾⁽¹⁾. وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُءْيَايَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾⁽²⁾. وقال ﷺ: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته»⁽³⁾.

لكن صاحب «معجم الأخطاء الشّائعة» ينقل عن الألوسي في «كشف الطّرة» أنّ من العلماء من يقول: إنّ «الرّؤية» و«الرّؤيا» بمعنى واحد، فيكونان يقظة ومناماً. ويورد قول المتنبي:

مضى اللّيل والفضل الذي لك لا يمضي ورؤياك أحلى في العيون من الغمض
كما يورد قول ابن بري: الرّؤيا - وإن كانت في المنام - فالعرب استعملتها في اليقظة كثيراً، فهو مجاز مشهور، كقول الرّاعي:

ومستنبه تهوي مساقط رأسه	على الرّحل في طخياء ⁽⁴⁾ طلس نجومها
رفعت بها شتوية عصفت لها	صباحاً تزدهيها مرة وتغيّمها
فكبر للرّؤيا وهش فؤاده	وبشر نفساً كان قبل يلوّمها ⁽⁵⁾

(1) سورة يوسف: 100.

(2) سورة يوسف: 43.

(3) رواه الترمذي وغيره.

(4) طخياء: ليلة مظلمة.

(5) «معجم الأخطاء الشّائعة» لمحمد العدناني، ص 99 - الطبعة الثانية، مكتبة لبنان -.

قال القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾⁽¹⁾.

«وفي البخاري والترمذي عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾، قال: هي رؤيا عَيْنُ أَرِيهَا النَّبِيُّ ﷺ ليلة أُسْرِي به إلى بيت المقدس... وقيل: كانت رؤيا نوم، وهذه الآية تقضي بفساده، وذلك أَنَّ رؤيا النّوم لا فتنة فيها، وما كان أحد لينكرها»⁽²⁾.

وقال الشيخ محمد الطاهر بن عاشور:

«والرؤيا أشهر استعمالها في رؤيا النّوم، وتُستعمل في رؤية العين...»⁽³⁾

(1) سورة الإسراء: 60.

(2) «تفسير القرطبي: الجامع لأحكام القرآن» لأبي عبد الله محمد القرطبي، المجلد السادس، ج 41 ص 3898 - كتاب الشعب، دار الشعب بمصر -.

(3) «تفسير التحرير والتنوير» للإمام الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، ج 15 ص 146 - الدار التونسية للنشر - والدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

(243)

تصحیح: «اندحر جيش العدو في المعركة»

يُحْطَى بعضهم أن يقال: «اندحر جيش العدو في المعركة»، والصواب: «دُحِرَ جيش العدو في المعركة»، لأن الفعل المطاوع «اندحر» لم يرد في معجمات اللغة ولم يُسمع من العرب.

جاء في «القاموس المحيط»:

«الدَّحْر: الطرد والإبعاد والدَّفْع كالدُّحُور، فَعُلُهْنَ كَجَعَلَ، وهو داحِر ودَحُور»⁽¹⁾

وفي «لسان العرب»:

«دَحَرَهُ يَدَحِرُهُ دَحْراً ودُحوراً: دَفَعَهُ وَأَبْعَدَهُ.. وفي التنزيل العزيز ﴿وَيُقَذِّفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ﴿٨﴾ دُحُوراً﴾»⁽²⁾.

... وفي الدعاء: «اللَّهُمَّ ادْحَرْ عَنَّا الشَّيْطَانَ» أي ادْفَعْهُ واطرده ونَحْه. والدُّحُور الطُّرْد والإبعاد. قال الله عزَّ وجلَّ ﴿اُخْرِجْ مِنْهَا مَذْعُوماً مَدْحُوراً﴾⁽³⁾ أي مُقْصًى، وقيل: مطروداً⁽⁴⁾.

ولكن جاء في «المعجم الوسيط»:

«دَحَرَهُ يَدَحِرُهُ دَحْراً ودُحوراً: دفعه وأبعده وطرده. وفي القرآن الكريم: ﴿وَيُقَذِّفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ﴿٨﴾ دُحُوراً وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ﴾. اندحر: مطاوع دَحَرَهُ»⁽⁵⁾.

(1) «ترتيب القاموس المحيط» للظاهر الزاوي، ج 2 ص 154 - الدار العربية للكتاب.

(2) سورة الصافات: 8-9.

(3) سورة الأعراف: 18.

(4) «لسان العرب» لابن منظور، المجلد الأول، ص 951 - دار لسان العرب.

(5) «المعجم الوسيط»: لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج 1 ص 272 - المكتبة العلمية، طهران.

ولم یشر «المعجم الوسیط» إلى «اندحر» بأنه مولّد أو محدث، ممّا یدلّ على أنّه جارٍ على القیاس فی المطاوعة. یؤیّد هذا أنّ مجمع اللغة العربیة بالقاهرة أقرّ قیاسیة «انْفَعَلَ» مطاوعاً لكل فعل ثلاثی متعدّد دالّ على معالجة حسّیة ما لم تكن فاء الفعل أحد حروف «ولنمر»⁽¹⁾. كما أقرّ المجمع المذكور أنّ كلمة «الانفعال» مصدر قیاسی لـ «انْفَعَلَ»، وهو مطاوع «فَعَلَهُ» لاستیفائه شروط المطاوعة⁽²⁾.

وبناءً علیه یصحّ «اندحر» مطاوعاً لـ «دَحَرَهُ».

-
- (1) مؤتمر مجمع اللغة العربیة بالقاهرة فی دورته الثانیة والخمسين المعقودة من 22 من جمادی الآخرة الموافق 3 من مارس، حتى 6 من رجب 1436 هـ الموافق 17 من مارس 1986 م
- (2) مؤتمر مجمع اللغة العربیة بالقاهرة فی دورته الثانیة والأربعین المعقودة من 23 من صفر الموافق 23 من فبرایر، حتى 7 من ربيع الأول 1396 هـ الموافق 8 من مارس 1976 م.

(244)

تصحیح: «جاء القوم إلّاك»، و«ما قصدت إلّا»

يخطئ جمهور النّحاة من يقول: «جاء القوم إلّاك»، و«ما قصدت إلّا»، والصّواب أن يقال: «جاء القوم إلّا إياك»، و«ما قصدت إلّا إياه»، بذكر الضمير المنفصل بعد «إلّا» لا الضمير المتصل مستشهدين بقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾⁽¹⁾ وقوله تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾⁽²⁾ وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ﴾⁽³⁾.

قال ابن مالك في ألفيته:

وذو اتصال منه ما لا يُبتدأ ولا يلي إلّا اختياراً أبداً

قال شارحه ابن عقيل:

«المضمر البارز ينقسم إلى متّصل ومنفصل، فالمتّصل هو الذي لا يُبتدأ به كالکاف من أكرمك ونحوه، ولا يقع بعد إلّا في الاختيار، فلا تقول: ما أكرمت إلّاك»⁽⁴⁾.

أمّا ما جاء في الشّعر من ذكر الضمير المتّصل بعد «إلّا» فيعدّه جمهور النّحاة نادراً يُحفظ ولا يُقاس عليه.

من ذلك قول المتنبي:

ليس إلّاك يا عليّ همام
سيفه دون عرضة مسلول

(1) سورة الإسراء: 23.

(2) سورة يوسف: 40.

(3) سورة الإسراء: 67.

(4) «حاشية الخصري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك»، ج 1 ص 54 - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

وقول الشاعر:

فما بُبالي إذا ما كنتِ جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديّارُ

وقول شاعر آخر:

أعوذ برّب العرش من فئة بَعَثَ عليّ فما لي عَوْضُ إلاه ناصِرُ

ولكن:

قال السيوطي في «الهمع»:

«وأجاز جماعة وقوعه (أي الضمير المتصل) بعد إلا في الاختيار، منهم ابن

الأنباري»⁽¹⁾.

وقال الأستاذ محمد العدناني:

«جاء في شرح التسهيل أنّ ابن الأنباري قال: إنّ وقوع المتصل بعد إلاّ

مسموع مقيس عليه، فيقال عنده قياساً: إلاك وحتّاك»⁽²⁾.

فالوجهان إذن جاهزان: فلك أن تقول: زارني الطلبة إلاّ إيّاك، أو: زارني

الطلبة إلاك، إلاّ أنّ الأوّل هو الأكثر والأفصح والوارد في القرآن الكريم.

(1) «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» لجلال الدين السيوطي، ج 1 ص 196 - مؤسسة الرسالة.

(2) «معجم الأخطاء الشائعة» لمحمد العدناني، الطبعة الثانية، ص 27 - مكتبة لبنان.

(245)

تصحیح: «الحماس»

یشیع فی لغة العصر لفظ «الحماس»، فیقال مثلاً: «اشتدّ حماس الجمهور فی مباراة كرة القدم»، ولم یُبدِ فلان حماساً للفكرة»، و«الحماس فی العمل من أسباب نجاحه».

ویخطئ بعض اللّغویین لفظ «الحماس»، بحجّة أنّ الوارد فی اللّغة هو «الحماسة» بالتّاء لا «الحماس» بلا تاء، فیقال: «شعر الحماسة»، «الحماسة» لأبی تمام، و«اشتدّت حماسة الجمهور فی مباراة كرة القدم»، ولم یبدِ فلان حماسةً للفكرة»، و«الحماسة فی العمل من أسباب نجاحه».

قال فی «مختار الصّحاح»:

«والحماسة بالفتح الشّجاعة. والأحمس أيضاً الشّجاع»⁽¹⁾.

ومثله فی «القاموس المحیط» و«لسان العرب».

ولکن: جاء فی مستدرک «التّاج»:

«والحماس كسحاب: الشّدة والمنع والمحاربة»⁽²⁾.

وفی «المعجم الوسیط»:

«الحماس والحماسة: الشّدة والشّجاعة، والمنع، والمحاربة»⁽³⁾.

وأجاز مجمع اللّغة العربیّة بالقاهرة لفظ «الحماس» - بلا تاء - بمعنی الحماسة⁽⁴⁾.

لذا قل: «لم یبدِ فلان حماسة للفكرة»، أو: «لم یبدِ فلان حماساً للفكرة».

(1) «مختار الصّحاح» للرازي، ص 154 - المطبعة الأمیریة.

(2) «تاج العروس من جواهر القاموس» لمحمد مرتضى الزبيدي، المجلد 4 ص 133 - منشورات مكتبة الحياة، بیروت.

(3) «المعجم الوسیط»، ج 1 ص 196 - المكتبة العلمیة، طهران.

(4) «مجلة الرسالة المصريّة»، العدد 933 سنة 19 بتاریخ 21 من مايو 1951م، ص 595.

(246)

تصحیح: «أعدم الجلاذُ المجرمَ السَّفاح»

یشیع فی لغة العصر مثل قولهم: «أَعْدَمَ الجلاذُ المجرمَ السَّفاح»، و«حکمت المحکمة بأن یُعْدَمَ القاتل شنقاً»، یریدون بکلمة «أعدم»: «أزھق الرّوح و سلب الحیاة، ومصدره: «الإعدام».

وینحطّی بعضهم استعمال «أعدم» بهذا المعنی المشاع حديثاً، لأنّه لم یرد بذلك فی معجمات اللّغة. والوارد فی معجمات اللّغة هو «أَعْدَمَ» اللّازم، و«أَعْدَمَ» المتعدّي، لغير المعنی المذكور.

ف «أَعْدَمَ» اللّازم معناه: افْتَقَرَ، یراد: أَعْدَمَ الرَّجُلُ، أي افتقر فهو مُعْدِمٌ وعديم وهم عُدَماء ومُعْدِمون. أمّا «أَعْدَمَ» المتعدّي فله معان:

- 1 - بمعنى «مَنَعَ»، یراد: أَعْدَمَ فلاناً: مَنَعَهُ.
- 2 - بمعنى «لم یجد»، یراد: أعدم الشَّيْءُ فلاناً: لم یجده.
- 3 - بمعنى «أَفْقَدَ»، یراد: أَعْدَمَ المرَضُ فلاناً قُوَّتَهُ: أفقده إیّاها. ویراد: لا أَعْدَمَنِي اللهُ فَضْلَكَ.

وأورد «المعجم الوسيط»؛ (أَعْدَمَ الجلاذُ المجرمَ)، أي نفذ فيه حکم الإعدام، وأشار إلى أنّه مولّد، ولم یذكر أنّ مجمع اللّغة العربیة بالقاهرة قد أجازہ. لكنّی قرأت فی مجلّة الرسالة المصريّة أنّ مجمع اللّغة العربیة بالقاهرة قد أقرّ «أَعْدَمَ» بالمعنی المستعمل حديثاً، وهو: أزھق الرّوح قصاصاً⁽¹⁾. لذا یجوز استعماله وما اشْتُقَّ منه بلا حرج.

(1) مجلة الرسالة المصرية، العدد 932 السنة 19 ص 562.

تصحیح: «المظاهرة» بمعنى التّجمّع

یکثر فی اللغة المعاصرة استعمال لفظ «المظاهرة» فی مثل قولهم: «قام العمال بمظاهرة كبيرة للمطالبة بزيادة الأجور»، و«عمّت المظاهرات أوروبّا احتجاجاً على انتشار البطالة»، ويعنون بلفظ «المظاهرة» التّجمّع البشريّ للتّعبير عن رأي أو تأييد أو استنکار أو احتجاج، أو المطالبة بشيء، أو الإعلان - عن موقف، وما شابه ذلك.

ويخطئ بعضهم أن تُطلق «المظاهرة» على هذا المعنى الشائع حديثاً، لأنّها لم ترد به في معجمات اللغة. والذي جاء في معجمات اللغة أنّ الفعل «ظاهر» معناه: عاونَ وساعد، ومصدره: «مظاهرة». يقال: «ظاهرتُ فلاناً قضيتَه» أي ساعدته وأعنته. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُمْ مِّن أَهْلِ الْكِتَابِ مِن صَيَاصِيهِمْ﴾⁽²⁾، وقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣﴾ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُم مِّنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئاً وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ﴾⁽³⁾.

والفعل «ظاهر» يجيء أيضاً بمعنى: قال لامرأته أنتِ عليّ كظهر أمي، وهو المسمّى في الاصطلاح الشرعيّ «الظّهار». ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾⁽⁴⁾.

(1) سورة الممتحنة:9.

(2) سورة الأحزاب:26.

(3) سورة التوبة:3-4.

(4) سورة المجادلة:2.

مما تقدّم یتبیّن أنّه لیس من معانی «المظاهرة» التجمّع البشريّ كما تستعمل حديثاً.

ولكن:

جاء في «المعجم الوسيط»:

«المُظاهرة: إعلانُ رأي أو إظهار عاطفة في صورة جماعيّة» (مج)⁽¹⁾.

و«مج»: رمز إلى أنّ مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة قد أجاز الكلمة بمعناها المستعمل حديثاً. كما جاء في مجلة الرسالة المصرية أنّ مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة قد أقرّ كلمة «المظاهرة»، بمعناها الشائع في لغة العصر⁽²⁾.

(1) «المعجم الوسيط»، ج 2 ص 584 - المكتبة العلميّة، طهران -.

(2) مجلّة الرّسالة المصريّة، العدد 932 السنة 19 - 560.

تصحیح: «التأميم» و«التدويل» بمعناهما المستعمل حديثاً

1 - يشيع في لغة العصر الفعل «أَمَمَ» ومصدره «التأميم»، فيقال مثلاً: «أَمَمَت الدولة الصناعات الكبيرة»، أي جعلتها ملكاً للأمة، و«من سياسة بعض الحكومات تأميم المرافق العامة».

وقد يتردد بعضهم في قبول «أَمَمَ» و«التأميم» بالمعنى المعاصر، لأن هذه المادة لم ترد في معجمات اللغة بالمعنى المستعمل حديثاً. والذي ورد في المعجمات أن «أَمَمَ الشيء وتأمّمه: قَصَدَه وتعمّده».

وجاء في «المعجم الوسيط» - وهو معجم حديث - أن «أَمَمَ المرفق والشركة: جعلها ملكاً للأمة»⁽¹⁾، وذكر أنها محدثة، ولم يشر إلى أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد أقرها وأجازها بالمعنى الذي تُستعمل فيه حديثاً.

ولكن رأيت في مجلة الرسالة المصرية أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد أقر «أَمَمَ» و«التأميم» بالمعنى المشاع في لغة العصر، أي جعل الشيء ملكاً للأمة⁽²⁾.

2 كما يشيع في لغة العصر كلمة «التدويل» بمعنى جعل الشيء ذا صفة دُولِيَّة، أو ملكاً للدولة، فيقولون مثلاً: «تسعى بعض الدول إلى تدويل قضية كذا»، و«سياسة التدويل قد تكون وسيلة للتدخل».

ولم يرد في اللغة: «دَوَّل تدويلاً»، وإنما هو استعمال حديث. وقد أقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة: «دَوَّل تدويلاً» بالمعنى المشاع في الوقت الحاضر، حيث جاء في «المعجم الوسيط» الذي أصدره المجمع المذكور:

(1) «المعجم الوسيط»، ج 1 ص 26 - المكتبة العلمية، طهران -.

(2) مجلة الرسالة المصرية، العدد 932، السنة 19، ص 562

دَوَّلَ المدينة والأمر: جعل الأمرَ فيها للدَّوَل جمعاء. (مج). ودَوَّلَ الأرض
والمرفق: جعلها ملكاً للدولة، كتدويل السَّكك الحديدية ونحوها. (مج)⁽¹⁾.
وجاء في مجلَّة الرِّسالة المصريَّة أنَّ مجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة قد أقرَّ:
«دَوَّلَ المكان وغيره: جعله دولياً»⁽²⁾، وذلك في جلسة المجمع المعقودة في الثاني
من مايو 1951م.

(1) «المعجم الوسيط» لمجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة، ج 1 ص 304 - المكتبة العلميَّة، طهران-.
(2) مجلَّة الرِّسالة المصريَّة، العدد 932، السنة 19، ص: 562 .

(249)

تصحیح: «فَشِلَّ» بمعنى «أَخْفَقَ»

یشیع فی لغة العصر استعمال «فَشِلَّ» بمعنى أخفق ولم ینجح، فیقولون مثلاً: «فشل فلان فی دراسته»، و«حاول فلان أن یقنع الحاضرين بمشروعة ففَشِلَّ»، و«علی العاقل ألا یتنیه الفَشَل عن تکرار المحاولة».

وینحطی بعضهم استعمال «فَشِلَّ» بمعنى: أخفق ولم ینجح، لأنّ هذا الفعل لم یرد فی معجمات اللغة بهذا المعنی. والذي ورد فیها أنّ «فَشِلَّ» معناه: ضَعُف وَجَبْنُ وتراخي وكسل، وهو من باب «طَرَبَ». قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَنَارَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾⁽¹⁾، وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَارَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ﴾⁽²⁾، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ﴾⁽³⁾، تعالى: ﴿إِذْ هَمَّتْ طَّائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾⁽⁴⁾

ولكن:

جاء فی «المعجم الوسيط»:

«وفشِلَ في عمله: أَخْفَقَ. (مج). فهو فَشِلٌّ وفَشْلٌ، (ج) أفشال»⁽⁵⁾.

والرّمز «مج» إشارة إلى إقرار مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة هذا الاستعمال. وجاء فی مجلّة الرّسالة المصريّة أنّ مجمع اللغة العربيّة أجاز كلمة «فَشِلَّ» بمعنى أخفق وخاب، كأنه من إطلاق السبب وإرادة المسبّب، فهو من قبيل المجاز المرسل⁽⁶⁾.

(1) سورة الأنفال: 46.

(2) سورة آل عمران: 152.

(3) سورة الأنفال: 43.

(4) سورة آل عمران: 122.

(5) «المعجم الوسيط»، ج 2 ص 697 - المكتبة العلميّة، طهران.

(6) مجلّة الرّسالة المصريّة، العدد 932 السنة 19 ص 561 - 562.

(250)

تصحیح: «عَزَفَ فلانٌ لحناً» و«عَزَفَ على العود»

يخطئ بعضهم من يقول: «عَزَفَ الفنَّانُ قطعةً موسيقيةً»، و«عَزَفَ فلانٌ على العود»، بحجة أنَّ الفعل «عَزَفَ» بمعنى «صَوَّتَ» لم يرد في اللغة إلا لازماً، ولم يرد متعدّياً بنفسه إلى المفعول به، ولا بحرف الجرّ «على»، فيقال: «عَزَفَتِ الرياحُ» أي صَوَّتَتْ، و«عَزَفَتِ الجنُّ».

كما لا يقال: «هذه معزوفة موسيقية»، لأنَّ اسم المفعول لا يُصاغ إلا من الفعل المتعدّي.

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز استعمال الفعل «عَزَفَ» متعدّياً بنفسه إلى المفعول به، ومتعدّياً بحرف الجرّ «على»، فيصحّ لذلك أن نقول: «عزف الموسيقى لحناً جميلاً»، و«عزف فلان على الكمان». وقد جاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب التابعة للمجمع ما يأتي:

«يستعمل الكتاب المعاصرون مثل قولهم: «عَزَفَ لحناً»، و«هذه معزوفة من معزوفاته»، و«عَزَفَ على العود»، على حين أنَّ الفعل «عَزَفَ» بمعنى «صَوَّتَ» لازم في اللغة.

واللجنة تجيز الاستعمالات العصريّة إمّا على أنَّ الفعل «عَزَفَ» المتعدّي مأخوذ من «المِعْزَفِ» اسماً للآلة، وإمّا على إعراب «لحناً» في قولهم: «عَزَفَ لحناً» مفعولاً مطلقاً، وإمّا على أنَّ «عَزَفَ» مضمّن معنى «أَدَّى».

وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرابعة والأربعين المعقودة من 13 من مارس، حتى

(251)

تصحیح: «كَلَّفْتُ البناءَ كذا»

يُخْطِئُ بعضهم من يقول: «كَلَّفْتُ بناءَ هذا المنزل أربعين ألف دينار»، أي دفعْتُ في بنائه أربعين ألف دينار، والصَّواب أن يقال: «كَلَّفَنِي بناءَ هذا المنزل أربعين ألف دينار»، لأنَّ التَّكْلِيفَ بالإِنْفَاق لا يكون من صاحب البناء، وإِثْمًا يكون من البناء لصاحبه.

لكن مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة أجاز قولهم: «كَلَّفْتُ البناءَ كذا». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يشيع في اللغة المعاصرة قولهم: (كَلَّفْتُ البناءَ كذا)، ويريدون به الإِنْفَاق على البناء.

وقد يُعْتَرَضُ على هذا التَّعبير بأنَّ الصَّواب أن يقال: (البناء كَلَّفَنِي)، بدلاً من (كَلَّفْتُهُ)، لأنَّ حقيقة الأمر تقتضي أنَّ التَّكْلِيفَ يكون من البناء لصاحبه.

وترى اللُّجنة أنَّ التَّعبير العصريَّ جائز، على أنَّه من قبيل القلب المعنويِّ الَّذِي يتحوَّل فيه الإسناد من الشَّخص إلى الشَّيء. ومن أمثلته الشَّائعة: نهاره صائم، وليله قائم».

وقد وافق مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة في دورته الخامسة والأربعين المعقودة من 21 من فبراير، حتى 12 من مارس 1979 م.

(252)

تصحیح «تَغْيَا الشَّيْءَ»

يشيع في اللغة المعاصرة مثل قولهم: «تَغْيَا فلان من مشروعه الكسب المادّي»، «تَغْيَتْ الخُطَّةُ الخماسيّةُ الاكتفاء الدّائِيّ»، يعنون من قولهم: «تَغْيَا الشَّيْءَ»: اتّخذه غايةً وهدفاً.

ويتردّد بعضهم في قبول الفعل: «تَغْيَا» لأنّه لم يرد في معجمات اللّغة. والذي ورد فيها هو الفعل: «غَيَا»، فيقال: «غَيَا الرّاية»، أي نَصَبَهَا وأقامها. و«غَيَا فلاناً»: جَعَلَ له غاية، و«غَيَا الشَّيْءَ»: جَعَلَ له نهاية، فهو مُغَيِّاً⁽¹⁾.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز قولهم: «تَغْيَا الشَّيْءَ» بمعنى «اتّخذه غاية». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي: «يشيع في الكتابات المعاصرة كلمة «تَغْيَا» بمعنى «اتّخذه غاية له وجَدَّ فيه». والفعل لا يوجد في المعاجم، وإنّما الموجود فيها «غَيَا».

وترى اللّجنة أنّ مجيء الثلاثيّ المضعّف متعدّياً يؤذن بجواز زيادة تاء «تَفَعَّلَ» ليصبح الفعل «تَغْيَا». وبذلك تكون صيغة «تَغْيَا» عربيّة سائغة». وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽²⁾.

(1) «المعجم الوسيط» لمجمع اللّغة العربيّة القاهريّ، ج 2 ص 676 - المكتبة العلميّة، طهران -.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّالثة والخمسين المعقودة من 24 من جمادى الآخرة الموافق 23 من فبراير، حتى 9 من رجب 1407 هـ، الموافق 9 من مارس 1987 م.

(253)

تصحيح: «تسعى الدول إلى استتباب الأمن والأمان»

يشيع في لغة العصر مثل قولهم: «تسعى الدول إلى استتباب الأمن والأمان»،
و«لا تقدّم ولا استقرار بغير الأمن والأمان».

ويتردّد بعضهم في قبول هذا التعبير لأنّ فيه الجمع بين لفظي «الأمن»
و«الأمان» وهما بمعنى واحد، وفي ذكرهما معاً حشو، حيث تستغني الجملة
بأحدهما.

لكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة أجاز استعمال اللفظين: «الأمن» «الأمان»
في تعبير واحد. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:
«يجري في الاستعمال الحديث قولهم: (الأمن والأمان) متواليّين في مقام
واحد.

ولمّا كان (الأمن) و(الأمان) في اللّغة بمعنى، فإنّ الشّبهة تعرض في استعمالهما
الحديث، ولكن الشّبهة تنجاب إذا لوحظ أنّ مقام استعمال كلمة (الأمن)
وحدها هو مهمة الهيآت المحليّة أو الدّوليّة التي تتولى درء الجرائم أو الحروب عن
المجتمع المحليّ أو الدّولي. أمّا استخدام (الأمان) وحده فهو بثّ الطّمانينة وبسط
الاستقرار ونفي الخوف والقلق عن النفوس.

ومن ثمّ يجوز اقتران كلمتي (الأمن) و(الأمان)، فتفيدان معاً كلا المعنيين». ⁽¹⁾
وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بالأكثرية⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، في دورته الثانية والخمسين المعقودة من 22 من جمادى
الآخرة الموافق 3 من مارس، حتى 6 من رجب 1406 هـ الموافق 17 من مارس 1986 م.

(254)

تصحیح «شربت اللبن من الطاسة»

يخطئ بعضهم من يقول: «شربت اللبن من الطاسة»، و«أنظف الطاسة قبل استعمالها»، بالتاء في «الطاسة»، والصواب أن يقال: اشربت اللبن من الطاس»، و«أنظف الطاس قبل الاستعمال»، بلا تاء، لأنّ الوارد عن العرب «طاس» وليس «طاسة».

جاء في «المعجم الوسيط»:

«الطاس: إناء من نحاس ونحوه يُشرب فيه. والعامة يقولون: طاسة»⁽¹⁾.

لكن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة أجاز كلمة «طاسة» بالتاء. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب التابعة له ما يأتي:

«من أشيع الكلمات في لغتنا المعاصرة هذه الكلمات: (اللّوحة، النّجمة، الوجهة، الفرخة، الطّاسة).

ويُعترض على هذه الكلمات بأنّها غير مسموعة، وأنّها أسماء دخلت عليها التّاء التي لا تدخل إلّا على الصّفات.

وترى اللّجنة قبولها، على أنّ التّاء فيها للدّلالة على الوحدة أو التّأكيد. وفي مسموع اللّغة كثير من الأسماء ذوات التّاء. وقد سبق للمجمع أن أقرّ دخول تاء الوحدة على المصادر بلفظها بإطلاق».

وقد وافق مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار⁽²⁾.

(1) «المعجم الوسيط» لمجمع اللغة العربيّة القاهري، ج 2 من 576 - المكتبة العلميّة، طهران -

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّانية والخمسين المعقودة من 22 من جمادي الآخرة الموافق 3 من مارس، حتى 6 من رجب 1406 هـ الموافق 17 من مارس 1986 م.

(255)

تصحیح: «صارحته بالرأي»

يُخَطِّئ بعضهم من يقول: «صارحته بالرأي»، بحجة أن الفعل «صارح» لم يرد في معجمات اللغة إلا لازماً غير متعدٍّ بنفسه إلى المفعول به. يقال: «صرح بما في نفسه، وصارح بما في نفسه».

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز: «صارحتُ فلاناً بالرأي». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يتردّد على أقلام الكتّاب قولهم: (صارحه بكذا). وقد توجّه التقّد على هذا بمقولة أنّ (صارح) لازم فيما سجّلت معجمات اللغة.

وترى اللجنة إجازة ذلك التعبير بتخريج حرفيّ وهو أنّ ألف الزيادة في (صارح) ترشّح الفعل للتعدّي، وبالاتّشهاد على الصّحّة من الشّعرا الجاهليّ بقول أبي طالب:

وقد صارحونا بالعداوة والأذى وقد طاعوا أمر العدوّ المزايل⁽¹⁾
وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا القرار بالأكثرية⁽²⁾

(1) من قصيدة لأبي طالب يتودّد فيها أشراف قريش، ويعلن نصرته لرسول الله ﷺ وحمّايته والتّفاع عنه. وقبل هذا البيت:

ولما رأيْتُ القوم لا وُدّ فيهمو وقد قطعوا كلّ العرى والوسائل

وبعد:

وقد حالفوا قوماً علينا أظنّهُ يَعْصُونَ غِيظاً خَلَقْنَا بالأنامل
صبرْتُ لهم نفسي- بِسَمَاءٍ سَمَحَةٍ وأُبَيِّضُ عَضْبٍ من ثِراثِ المَقاولِ

والقصيدة طويلة مذكورة في سيرة ابن هشام.

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الثّامنة والأربعين المعقودة من 28 من ربيع الآخر الموافق 22 من فبراير، حتى 12 من جمادى الأولى 1402 هـ، الموافق 8 من مارس 1982م.

(256)

تصحیح «العَظْمَة» بمعنى علُو المكانة

يشيع في الاستعمال الحديث مثل قولهم: «إن تاريخ عمر بن الخطاب يدلّ على عظمة شخصيّته»، و«عظمة الرّجل تكون بأخلاقه العالية وخدماته الإنسانيّة»، ويعنون بكلمة «عظمة» علُو المكانة وعِظَم النّفس والشّخصيّة وسمو السّيرة. ويخطئ بعضهم استعمال كلمة «عظمة» في المعنى المذكور، بحجّة أنّ معجمات اللّغة أوردت أنّ معنى «العظمة» الكبرياء والتّجبر، فهي لذلك صفة ذمّ للإنسان، ولا تقال إلّا في حقّ الله عزّ وجلّ، مثل: «العظمة الله وحده»، وعجائب الكون دليل على عظمة الخالق سبحانه.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز إطلاق كلمة «عظمة» بمعنى عِظَم المكانة وسمو النّفس. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي: «يجري في استعمال الكاتبين مثل قولهم: (عظمة فلان)، بمعنى عِظَم مكانته. والأصل في استعمال (العظمة) أنّها بمعنى الكبر والتّجبر، وهي على هذا من ذميم الصّفات، إلّا في حقّ الله تعالى.

واللّجنة تجيز استعمال (العظمة) بمعنى (العِظَم)، اعتماداً على ما جاء في (لسان العرب) عند تسجيله ما يأتي:

(لفلان عَظْمَة عند النّاس)، أي حُرْمَة يُعَظَّم لها، و(له معاظم وحُرْم) و(إنّه لعظيم المعاظم) أي عظيم الحُرْمَة والحقوق المُستَعظَمَة.

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة على هذا القرار⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّامنة والأربعين المعقودة من 28 ربيع الآخر الموافق 22 من فبراير، حتى 12 من جمادى الأولى 1432 الموافق 8 من مارس 1982 م.

(257)

تصحیح «سواء كذا أو كذا» و«لا خلاف بين هذا أو ذاك»

يُحْطَى بعضهم من يقول: «سواء كذا أو كذا»، و«لا خلاف بين هذا أو ذاك»، والصواب أن يقال: «سواء كذا وكذا»، و«لا خلاف بين هذا وذلك»، باستعمال أداة العطف الواو لا «أو»، لأنَّ العطف بأو يقيد التخيير أو التنويع أو التشكُّك، وليس شيء من ذلك مراداً في الجملتين المذكورتين، وإنما المراد الجمع وهو ما يقتضيه العطف بالواو.

لكن مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة أجاز قولهم: «سواء كذا أو كذا»، و«لا خلاف بين هذا أو ذاك» باستعمال أداة العطف «أو» بدلاً من الواو. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يشيع في اللغة المعاصرة قولهم: (سواء كذا أو كذا)، وقولهم: (سيان كذا أو كذا)، وقولهم: (لا خلاف بين هذا أو ذاك).

وقد يرى بعض النقاد أنَّ استعمال (أو) في هذه العبارات على غير صواب، إذ الصواب أن تستعمل (الواو) هنا مكان (أو)، فالمقام مقام جمع يستدعي العطف بأداته وهو الواو.

وقد درست اللجنة هذه الاستعمالات العصريَّة، وانتهت إلى إجازتها، استناداً إلى أنَّ جمهرة كبيرة من النحاة ينصُّون على أنَّ من معاني (أو) مطلق الجمع، يُضاف إلى ذلك المروي من الشواهد الدالة على ذلك شعراً ونثراً.⁽¹⁾ وقد وافق مجمع اللغة العربيَّة على هذا القرار بالأكثرية⁽¹⁾.

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة في دورته الخامسة والأربعين المعقودة من 21 فبراير حتى 12 مارس 1979 م.

(258)

تصحیح «عضوة»

يُخَطِّى بعضهم من يقول: «فلانة عضوة في الجمعية»، والصواب أن يقال: «فلانة عضو في الجمعية»، بلا تاء في «عضو»، إذ لم يسمع من العرب «عضوة»، وهو اسم جامد لا تدخله التاء الفارقة، مثل: جسم، جسد، جزء، فكما لا يقال: «المرأة جسمة» أو «جسدة»، لا يقال: «عضوة». لكن الدكتور مصطفى جواد صحح عضوة - بالتاء - قال:

«قل: فُلانة عضوة، ولا تقل: فُلانة عضو، والسبب في ذلك أنَّ (العضو) نُقِلَ من الاسمية إلى الوصفية، كما قيل في (الشَّلُو) وهو العضوة: (شِلوة)، وفي (الشَّج) وهو الوسط: (ثبجة). قال النبي ﷺ لأبي بن كعب وقد أعطاه الطفيل بن عمرو الدوسي قوساً جزاءً على إقرائه القرآن: (تقلده شِلوةً من جهنم). قال الشريف الرضي في المجازات النبوية: (وإنما قال: شِلوة لم يقل: شِلواً، لأنه مُحْمِلٌ على معنى القوس وهي مؤنثة، والشَّلُو: عضو). وجاء في كتاب التَّبَيُّ ﷺ لوائل بن حجر الحضرمي: (وأنطوا الثَّبجة). قال مجد الدين بن الأثير في النهاية: «أي أعطوا الوسط في الصدقة لا من خيار المال ولا من رذالته، وألحقها ها التأنيث لانتقالها من الاسمية إلى الوصفية».

ثم إنَّ العرب يتساهلون في التأنيث. قال الجوهري في الصحاح: (الكوكب: النجم، يقال: كوكب وكوكبة، كما قالوا: بياض وبياضة، وعجوز وعجوزة)⁽¹⁾. وجاء في «المعجم الوسيط» أنَّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد أجاز «هي عضوة» بالتاء⁽²⁾

(1) «قل ولا تقل» للدكتور مصطفى جواد، ج 1 ص 83 - مطبعة أسعده بغداد -

(2) «المعجم الوسيط» ج 2 ص 613 - المكتبة العلمية، طهران -. وفي الصفحة نفسها أنَّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز كلمة «العضوية» صفة العضو في جماعة.

كما أصدر المجمع المذكور قراراً يقضي بعدم جواز وصف المرأة بدون علامة التّأنيث في ألقاب المناصب والأعمال. ونصّ القرار:

«لا يجوز في ألقاب المناصب والأعمال - اسماً كان أو صفة أن يوصف المؤنّث بالتذكير، فلا يقال: فلانة أستاذ، أو عضو، أو رئيس، أو مدير»⁽¹⁾

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرابعة والأربعين، الجلسة السّابعة المعقودة في 21 من مارس 1978م.

(259)

تصحیح «عجوزة»

يُخْطِئُ لُغَوِيّونَ أنْ يُقالَ: «عجوزة»، والصَّوابُ: «عجوز» بلا تاء، إذ لم يرد عن العرب «عجوزة»، وإنَّما العامَّة يقولون ذلك، قال الله تعالى على لسان زوج إبراهيم عليه السلام: ﴿قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾⁽¹⁾ وقال تعالى: ﴿فَنَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ ﴿170﴾ إِلَّا عَجُوزًا فِي الْغَابِرِينَ ﴿171﴾﴾⁽²⁾. ولكن:

جاء في «المصباح المنير»:

«والعجوز: المرأة المُسِنَّة. قال ابن السَّكِّيت: ولا يؤنَّثُ بالهاء. وقال ابن الانباري: ويُقال أيضاً: عجوزة بالهاء لتحقيق التَّأنيث. ورُوي عن يونس أنَّه قال: سمعتُ العرب تقول (عجوزة) بالهاء»⁽³⁾.

وفي «تاج العروس»:

«وقد صرَّح السُّهيليُّ في الرُّوض في أثناء بدر أنَّ عجائزاً إنما هو جمع عجوزة كركوبة، وأَيَّده بوجه»⁽⁴⁾. وفي «لسان العرب»:

«والعجوز والعجوزة من النِّساء: الشَّيخة الْهَرَمَةُ، الأخيرة قليلة»⁽⁵⁾. وكونها

(1) سورة هود: 72.

(2) سورة الشعراء: 170-171.

(3) «المصباح المنير» للفيَّومي ص 394 - المكتبة العلمية، بيروت -.

(4) «تاج العروس من جواهر القاموس» لمحمد مرتضى الزبيدي، المجلد الرابع، عن 50 - منشورات مكتبة دار الحياة، بيروت -.

(5) «لسان العرب» لابن منظور، المجلد الثاني، ص 692 - دار لسان العرب -

قليلة لا يعني أنها غير جائزة.

وقال الدكتور مصطفى جواد:

«ومن المعلوم أنَّ (فَعولاً) بمعنى (فاعل) للمؤنَّث، يشارك (فَعولاً)

للمذكَّر في الجمع على وزن (فُعُل)، كعروس وعُرُس، وعجوز وعُجُز، ويستقلّ دونه بالجمع على (فعائل) كعرائس وعجائز، وهما في الحقيقة جمع عروسة وعجوزة على تقدير تاء التأنيث، وقد قالت العامّة قبل القرن الرَّابِع (عجوزة) بتحقيق التأنيث للمرأة. قال الجوهريّ في الصّحاح في مادّة - عجز -: (العجوز المرأة الكبيرة، ولا تقل: عجوزة، والعامّة تقولها)، ولكنّه نسي رحمه الله أنّه قال في مادّة - كوكب -: (يقال: كوكب وكوكبة، كما قالوا بياض وبياضة، وعجوز وعجوزة). وقد ناقض نفسه، ولم يحكِّم العقل في النّقل، وقد أجازت العربيّة تأنيث أسماء الذّات البعيدة عن التأنيث فكيف لا تؤنّث المشتقّ؟»⁽¹⁾.

(1) «دراسات في فلسفة التحو والصرف واللغة والرسم» للدكتور مصطفى جواد، ص 184 - مطبعة أسعد، بغداد.

(260)

تصحیح «فنان» بالمعنی الشائع حديثاً

تشیع في لغة العصر كلمة «فنان» بمعنى صاحب الفنّ، أو البارِع في فنّ من الفنون كالموسيقى والرّسم والتّمثيل وغير ذلك، فيقال مثلاً: «الفنان دور كبير في خدمة المجتمع»، و«هذا فنان له حسّ مرهف».

ويخطئ بعضهم استعمال كلمة «فنان» بالمعنى الشائع حديثاً، لأنّها لم ترد بهذا المعنى في معجمات اللّغة، والصّواب هو كلمة «مِفَنّ» - بكسر الميم وفتح الفاء وتشديد التّون - لأداء المعنى المراد.

قال ابن منظور في «لسان العرب»:

والرّجل يَفَنّن الكلام، أي يشتقّ في فنّ بعد فنّ، والتّفنّن فعلك. ورجل مِفَنّ: يأتي بالعجائب، وامرأة مِفَنّة... والفنان في شعر الأعشى: الحمار. قال: الوحشيّ الذّي يأتي بفنون من العَدُو. قال ابن برّي: وبيت الأعشى الذّي أشار إليه هو قوله:

وإن يك تقريبٌ من الشّدّ غالها بِمِيعَةِ فنانِ الأجارِيّ مُجْذِمٍ
والأجارِيّ: ضُروب من جريه، واحدها إَجْرِيّا⁽¹⁾.

وجاء في القاموس المحيط:

«ورجل مِفَنّ كِمِسَنّ: يأتي بالعجائب، وهي مِفَنّة... وكشّاد (أي فنان) : الحمار الوحشيّ له فنون من العَدُو»⁽²⁾.
ولكن:

(1) «لسان العرب» لابن منظور، المجلد الثّاني، ص 1137 - دار لسان العرب -

(2) «ترتيب القاموس المحيط» للظاهر الزاوي، ج 3 ص 529 - الدار العربيّة للكتاب -.

صحّ الأستاذ عبّاس أبو السّعود كلمة «فَنّان» بمعناها الشّائع حديثاً.
قال:

«والحقّ أنّ كلمة (فَنّان) تُؤدّي المعنى الذي تُؤدّيه كلمة (مِفَنّ)، لأنّ (الفَنّان) له أساليب كثيرة في فنّه، كالخمار الوحشيّ له طرق في جريه، كما أنّ فنّاناً أسهل نطقاً وأكثر شيوعاً.

وقد أقرّ المجمع اللّغويّ أن يُصاغ (فَعّال) للدلالة على الاحتراف⁽¹⁾، أو ملازمة الشيء، ففَنّان محترف للفنّ وملازم له.

هذا إلى أنّ صيغة (فَعّال) تدلّ على التّسبب بغير ياء. قال ابن مالك:

ومع فاعل⁽²⁾ وفَعّال⁽³⁾ فَعِلْ⁽⁴⁾ في نَسَبٍ أَعْنَى عن ألياً فَقِيلَ⁽⁵⁾



(1) مثل: نَجَّارٌ وَحَدَّادٌ وَخَبَّازٌ وَعَظَّارٌ.

(2) مثل: تَامِرٌ وَلابِنٌ وَأَهْلٌ، أي صاحب تمر ولبن وأهل.

(3) مثل: نَقَّالٌ وَبَزَّارٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا رِيكَ بِظِلَامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ أي بذئ ظلم.

(4) مثل: طَعِمَ وَلَيْسَ، أي صاحب طعام ولباس، ومثل نهر، أي صاحب عمل بالنهار.

(5) «أزاهير الفصحى في دقائق العربية» لعبّاس أبو السّعود، ص 45 - 46 - دار المعارف بمصر.

المراجع

- 1- القرآن الکریم.
- 2- صحیح البخاری.
- 3- صحیح مسلم.
- 4- صحیح الترمذی.
- 5- سنن أبي داود.
- 6- «الفتح الكبير في ضمّ الزيادة إلى الجامع الصغير»، للإمام جلال الدین البسیوطی ترتیب الشیخ: یوسف النبهانی-مطبعة دار الكتب العربية الكبرى.
- 7- «التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول»، للشیخ: منصور علي ناصف، دار إحياء الكتب العربية: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- 8- «الموسوعة القرآنية»، تصنيف الأستاذين: إبراهيم الأبياري، وعبد الصبور مرزوق - مطابع سجل العرب- 1388هـ-1969م.
- 9- «حجّة القراءات» للأمام أبي زرة عبد الرحمن بن زنجلة، محقق الكتاب ومعلّق حواسیه الأستاذ سعید الأفغانی، منشورات جامعة بنغازي- الطبعة الأولى 1394هـ-1974م.
- 10- «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر»، للشيخ أحمد الدميّاطي الشافعيّ الشهير بالبنا، رواه وصححه وعلق عليه الشيخ: علي محمد الضباع-ملتزم النشر: عبد الحميد أحمد حنفي.
- 11- مناهل العرفان في علوم القرآن»، للشيخ عبد العظيم الزرقاني - الطبعة الثانية: 1373هـ-1954م، ملتزم الطبع والنشر: دار إحياء الكتب العربية: عيسى

البابي الحلبي وشركاه.

12 - «إعراب القرآن الكريم وبيانه»، للأستاذ محي الدين الدرويش - 1408 هـ

1988م، دار الإرشاد للشؤون الجامعية: حمص، سورية- دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع: دمشق، بيروت - اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع: دمشق.

13 - «الجدول في إعراب القرآن وصرفه»، تصنيف الأستاذ: محمود صافي،

ومراجعة الأستاذة: لينة الحمصي، الطبعة الثانية: 1409 هـ - 1988م - دار الرشيد: دمشق بيروت.

14 - «دراسات لأسلوب القرآن الكريم»، للأستاذ محمد عبد الخالق عزيمة،

دار الحديث: القاهرة.

15 - «إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن»،

للشيخ أبي البقاء عبدالله العكبري، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.

16 - «التفسير الكبير المسمّى بالبحر المحيط»، للإمام أثير الدين عبدالله بن

يوسف بن حيّان الأندلسي الغرناطي، الناشر: مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض: المملكة العربية السعودية.

17 - «تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه

التأويل»، للإمام جار الله محمود بن عمر الزمخشري، الطبعة الأولى سنة 1343هـ - المطبعة البهية المصرية: التزام عبدالرحمن أفندي محمد.

18 - «حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الرازي على تفسير

البيضاوي»، للإمام: أحمد بن عمر شهاب الدين الحفاجي - دار صادر: بيروت.

19 - «الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للقائق الخفية» للشيخ

- سليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجميل، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- 20 - «روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني»، للعلامة أبي الفضل شهاب الدين محمود الألوسيّ البغداديّ - دار إحياء التراث العربيّ، بيروت.
- 21 - «صفوة التفاسير»، للأستاذ محمد علي الصابوني - دار القرآن الكريم: بيروت.
- 22 - «تفسير التحرير والتنوير»، للإمام الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر - الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.
- 23 - «مجمع البيان في تفسير القرآن»، للشيخ أبي عليّ الفضل بن الحسن الطبرسيّ، منشورات دار مكتبة الحياة: بيروت، لبنان.
- 24 - «التفسير والمفسّرين»، للشيخ محمد حسين الذّهبيّ 1381هـ - 1961م، ملتزم الطبع والنشر: دار الكتب الحديثة - القاهرة.
- 25 - «المفردات في غريب القرآن»، للشيخ الرّاعب الأصفهانيّ - توزيع : دار الباز للنشر والتوزيع : مكّة المكرمة.
- 26 - «حياة سيّد العرب، وتاريخ النهضة الإسلامية مع العلم والمدنيّة»، للشيخ عبدالله باسلامة، 1388هـ - 1968م - الطبعة الثانية.
- 27 - «الصّحاح، تاج اللغة وصحاح العربية» لإسماعيل الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار - مطابع دار الكتاب العربي بمصر.
- 28 - «تهذيب اللغة» لأبي منصور الأزهريّ، تحقيق مجموعة من العلماء - سلسلة «تراثنا»، المؤسسة المصريّة العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصريّة للتأليف والنشر.
- 29 - «ترتيب القاموس المحيط، على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة»،

- للطاهر أحمد الزاوي، الطبعة الثالثة 1980م - الدار العربية للكتاب.
- 30 - «لسان العرب المحيط» لابن منظور، إعداد وتصنيف: يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت.
- 31 - «تاج العروس من جواهر القاموس»، لمحمد مرتضى الزبيدي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- 32 - «المصباح المنير» للفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.
- 33 - «مختار الصحاح» للزاري، غني بترتيبه: محمود خاطر بك، المطبعة الأميرية - القاهرة 1343هـ - 1925م.
- 34 - «معجم مقاييس اللغة» لأحمد بن فارس، تحقيق وضبط: عبدالسلام محمد هارون - مركز النشر، مكتب الإعلام الإسلامي.
- 35 - «أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد» لسعيد الخوري الشرتوني - من غير ذكر اسم الناشر
- 36 - «المعجم الوسيط» لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، المكتبة العلمية - طهران.
- 37 - «أساس البلاغة» لمحمود الزمخشري - سلسلة «كتاب الشعب» 1961م.
- 38 - «الكتاب» لسيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون - عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- 39 - «شرح التصريح على التوضيح» للشيخ خالد الأزهرّي - دار إحياء الكتب العربية.
- 40 - «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» لابن مالك، حققه وقدم له: محمد كامل بركات - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر 1387هـ / 1967م.

- 41 - «مغنی اللیب عن الکتب الأعاریب» لابن هشام الأنصاری، تحقیق : محمد محی الدین عبدالحمید- دار الکتب العربی، بیروت.
- 42 - «قطر الندی وبلّ الصدی» لابن هشام الأنصاری، بحاشیة: أحمد السجای- مصطفی البابي الحلبي وأولاده بمصر 1358 هـ/ 1939م.
- 43 - «شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب» لابن هشام الأنصاری، ومعه کتاب «منتهی الأرب بتحقیق شرح شذور الذهب» لمحمد محی الدین عبدالحمید - دار الثقافة، القاهرة.
- 44 - «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» لابن هشام الأنصاری، ومعه کتاب: «عُدّة السالك إلى تحقیق أوضح المسالك» لمحمد محی الدین عبدالحمید - الطبعة الخامسة 1399 هـ/ 1979م، دار الجیل، بیروت.
- 45 - «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» لجلال الدین السیوطی، تحقیق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، والدكتور عبد العال سالم مکرم - الطبعة الثانية 1407هـ/ 1987م، مؤسسة الرسالة.
- 46 - «شرح الرضی علی الکافیة» لرضی الدین الأسترابادي، عمل: یوسف حسن عمر - منشورات جامعة بنغازي.
- 47 - «شرح الأشموني علی ألفية ابن مالك، المسمی: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»، حقه: محمد محی الدین عبدالحمید - الطبعة الأولى 1375 هـ/ 1955م، دار الکتب العربی، بیروت.
- 48 - «حاشية الصّبان علی شرح الأشموني» لمحمد علي الصّبان، دار إحياء الکتب العربیة، عیسی البابي الحلبي وشركاه.

- 49- «شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك»، ومعه كتاب: «منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل» لمحمد محي الدين عبد الحميد - بدون ذكر الناشر.
- 50- «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل»، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر 1359 هـ/1940 م.
- 51- «ضيء السالك إلى أوضح المسالك» لمحمد عبدالعزيز النجار، الطبعة الأولى 1390 هـ/1970 م - مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة.
- 52- «شرح المفصل لابن يعيش» - عالم الكتب، بيروت.
- 53- «جامع الدروس العربية» لمصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية.
- 54- «النحو الوافي» لعباس حسن، الطبعة الثالثة 1966 م، دار المعارف بمصر.
- 55- «مفتاح الإعراب» لمحمد أحمد مرجان، الطبعة الرابعة 1383 هـ/1963 م - مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة.
- 56- «المعجم في النحو والصرف» لزين العابدين التونسي، الطبعة الثانية - المطبعة التعاونية بدمشق.
- 57- «القواعد الأساسية في النحو والصرف والتدريب عليها» تأليف لجنة من أساتذة اللغة العربية، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت.
- 58- «شذا العرف في فنّ الصرف» لأحمد المحلاوي - الطبعة السادسة عشرة 1384 هـ/1965 م، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- 59- «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيّين» لكمال الدين الأنباري، ومعه كتاب: «الانتصاب من الإنصاف» لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى لصاحبها مصطفى محمد، القاهرة.

- 60- «الخصائص» لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.
- 61- «المختص» لابن سيده.
- 62- «الكليات» لأبي البقاء أيوب الحسيني الكفوي، تحقيق: د. عدنان درويش ومحمد المصري، الطبعة الثانية، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1982م.
- 63- «المزهر في علوم اللغة وأنواعها» لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد النجار، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- 64- «الفروق في اللغة» لأبي هلال العسكري، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، الدار العربية للكتاب.
- 65- «أدب الكاتب» لمسلم بن قتيبة، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة 1382هـ/1963م، مطبعة السعادة بمصر.
- 66- «رسائل في النحو واللغة» وهي ثلاث رسائل: 1- «كتاب تمام فصيح الكلام» لابن فارس. 2- كتاب الحدود في التحو للرماني. 3- كتاب منازل الحروف للرماني أيضاً، تحقيق: د. مصطفى جواد، ويوسف يعقوب مسكوني، سلسلة كتب التراث 11- المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، دار الجمهورية، بغداد 1388هـ/1969م.
- 67- «فقه اللغة وأسرار العربية» لأبي منصور الثعالبي، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، الطبعة الثانية 1373هـ/1954م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

- 68- «لحن العوام» لأبي بكر محمد الزبيدي، تحقيق: د. رمضان عبدالتواب، الطبعة الأولى 1964م، مكتبة دار العروبة، القاهرة.
- 69- «درّة الغوّاص في أوهام الخواص»، للقاسم بن عليّ الحريري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.
- 70- «تثقيف اللسان وتلقيح الجنان» لابن مكّي الصقليّ، تحقيق: د. عبدالعزيز مطر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الكتاب العاشر، القاهرة 1386هـ/1966م.
- 71- «خير الكلام في التقصّي عن أغلاط العوام» لعليّ بن بابي القسطنطيني، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الطبعة الثانية 1403هـ/1983م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 72- «سهم الألاحظ في وهم الألفاظ» لابن الحنبلي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الطبعة الثانية 1405هـ/1985م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 73- «لغة الجرائد» لإبراهيم اليازجيّ، مطبعة التقدّم بمصر، الطبعة الأولى.
- 74- «قل ولا تقل» الجزء الأول، للدكتور مصطفى جواد، الطبعة الثانية، مطبعة أسعد، بغداد 1970م.
- 75- «الأخطاء السائرة في اللغة العربية» لخالق قوطرس وعبد اللطيف الأرنؤوطي، مطابع ابن زيدون، دمشق 1386هـ/1966م.
- 76- «الكتابة الصحيحة» لزهدي جار الله، مطبعة دار الكتب، بيروت، الطبعة الأولى 1968م.
- 77- «أزاهير الفصحى في دقائق العربية» لعباس أبو السعود، دار المعارف بمصر.

- 78- «معجم الأخطاء الشائعة» لمحمد العدناني، الطبعة الثانية 1989م، مكتبة لبنان، بيروت.
- 79- «معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة» لمحمد العدناني، الطبعة الثانية 1989م، مكتبة لبنان، بيروت.
- 80- «لغتنا الجميلة» لفاروق شوشة، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- 81- «دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم، وردّ على رؤوف جمال الدين»، للدكتور مصطفى جواد، مطبعة أسعد، بغداد 1968م.
- 82- «مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد» لرؤوف جمال الدين، الطبعة الأولى 1385هـ/1966م، مطبعة النجف، النجف الأشرف.
- 83- «المؤتمر الأول للمجامع اللغوية العلمية، دمشق 1956م»، إصدار الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية، مطابع جريدة الصباح بمصر.
- 84- «معجم الحضارة» لمحمود تيمور، الطبعة الأولى 1380هـ/1961م، ملتزم الطبع والنشر: مكتبة الآداب ومطبعتها، القاهرة.
- 85- «أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة»، للدكتور محمد رشاد الحمزاوي، الطبعة الأولى 1988م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- 86- «في أصول اللغة» الجزء الثالث، إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية 1981م.
- 87- «مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً 1934م - 1984م»، إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية 1983م.
- 88- «معجم الأدباء» لياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي.

- 89- «الأعلام، قاموس تراجم» لخیر الدین الزرکلی، الطبعة الثانية، مطبعة
کوستانتینوماس وشركاه 1373هـ/ 1954م.
- 90- «الوسیط فی الأدب العربی وتاریخه» لأحمد الأسکندری ومصطفی عنانی،
الطبعة الثانية 1339هـ/ 1921م، مطبعة المعارف بمصر.
- 91- «التاریخ الأدب العربی» لأحمد حسن الزیات، دار نهضة مصر للطبع والنشر،
القاهرة.
- 92- مجموعة من مجلة اللغة العربية، إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- 93- مجموعة من مجلة المجمع العلمي العربی بدمشق.
- 94- مجموعة من مجلة مجمع اللغة العربية الأردنی.
- 95- بعض أعداد مجلة «اللسان العربی»، إصدار: المكتب الدائم لتنسيق التعرīb
فی العالم العربی (جامعة الدول العربیة)، الرباط.
- 96- بعض أعداد مجلة «لغة العرب» العراقیة.
- 97- بعض أعداد مجلة «المقتطف» المصریة.
- 98- بعض أعداد مجلة «الرسالة» المصریة.

الفهرس

- 3 مقدّمة المَجْمَع
- 7 المقدّمة
- 23 (1) تصحيح جمع «بحث» على «أبحاث»
- 29 (2) تصحيح كلمة «المشبوّه»
- 31 (3) تصحيح جمع «حفيد» على «أحفاد»
- 33 (4) تصحيح كلمة «باهت» بمعنى «زاهي اللون»
- 35 (5) تصحيح «قد لا أفعل» و«قد لا يكون»
- 39 (6) تصحيح «الأمر الرئيسي» و«القضايا الرئيسيّة»
- 41 (7) تصحيح: «ما هي شهادات فلان؟» و«من هو مخترع البنسلين؟»
- 43 (8) تصحيح كلمة «الواسطة»
- 47 (9) تصحيح كلمة «اسْتَقْطَبَ»
- 48 (10) تصحيح المدّ عند التّقاء الساكنين لدفع اللّبس
- 50 (11) تصحيح جمع «مفعول» على «مفاعيل»
- 57 (12) تصحيح «أبعث إليكم طيّ كتابي بكذا»
- 59 (13) تصحيح: «رأيتّه أكثر من مرّة»
- 61 (14) تصحيح: «هل سعيد سافر؟» و«هل هذا الأمر يعجبك؟»
- 65 (15) تصحيح «تَنَزَّهَ» بمعنى «خرج للنّزهة»
- 68 (16) تصحيح «بالإضافة إلى الشّيء» بمعنى: زيادة عليه
- 70 (17) تصحيح: «عَيَّرَه بجهله»
- 74 (18) تصحيح: «تقرير عن مشكلة التعليم»
- 76 (19) تصحيح «الغير»
- 82 (20) تصحيح «الكافّة» بالألف واللام

- (21) تصحیح «الکَلَّ» و«البعض» 86
- (22) تصحیح کلمة: «تَصَحَّرُ» 90
- (23) تصحیح: «لم یکد الضیف یدخل حتّی عانقه صاحب الدّار» 92
- (24) تصحیح «ساهم» بمعنی «أسهم» 94
- (25) تصحیح: «سمعنا قصف المدافع» و«قصفت المدافع مواقع العدو» 98
- (26) تصحیح: «قلْتُ له أن یدفع» 100
- (27) تصحیح جمع «ریح» علی «أریاح» 101
- (28) تصحیح «تقییم» بالياء 104
- (29) تصحیح «تکاتفوا» بمعنی «تعاونوا» 111
- (30) تصحیح جواز جمع «فَعْلَةٌ» علی «فَعْلَات» 113
- (31) تصحیح کلمة «معلول» 115
- (32) تصحیح جمع «حاجة» علی «حوائج» 118
- (33) تصحیح: «حضر ما یقرب من ثلاثین مدرّساً» 123
- (34) تصحیح: «تعثّر المتسابق وبالكاد وصل إلى خطّ النّهاية» 125
- (35) تصحیح: «مُرفقات» 126
- (36) تصحیح «المرکز» و«الترکیز» 129
- (37) تصحیح «مصادقیّة» 131
- (38) تصحیح: «ذهبوا سوّیّة» بمعنی «ذهبوا معاً» 132
- (39) تصحیح «الحیاد» و«التّحیید» 135
- (40) تصحیح: «ها أنا قادم» و«ها نحن مستعدّون» 137
- (41) تصحیح کلمة «ظَمَنَ» 141
- (42) تصحیح: «وَهَبْتُكَ مالاً» 143
- (43) تصحیح: «ماء مالح» 146
- (44) تصحیح «مکائد» و«مغائر» بالهمزة 148

- (45) تصحیح «رهیب» بمعنى «مرهوب» و«مزيج» بمعنى «مزوج» و«عديم» بمعنى «معدوم» و«خطیبة» بمعنى «مخطوبة» 153
- (46) تصحیح: «كل عام وأنتم بخير» 154
- (47) تصحیح: «شتان ما بينهما» و«شتان بينهما» 155
- (48) تصحیح «عديد» بمعنى «كثير» و«عديدة» بمعنى «كثيرة» 159
- (49) تصحیح: «جاء قَوْرًا» و«جاء تَوًّا» 163
- (50) تصحیح «أنعشه» و«أغظه» 165
- (51) تصحیح: «مُتَحَف» - بضم الميم وفتح الحاء - و«مَتَحَف» - بفتح الميم والحاء - 167
- (52) تصحیح: «يلعب فلان الكرة» 171
- (53) تصحیح «التحوير» بمعنى التغير والتعديل 173
- (54) تصحیح «بديهيّ» و«طبيعيّ» و«قبليّ» و«عقيدّيّ» 175
- (55) تصحیح: «كلا الرجلين مدرّسان» 180
- (56) تصحیح «فلان شغوف بطلب العلم» 182
- (57) تصحیح: «سواء كان كذا أو كذا» 184
- (58) تصحیح: «هَبْ أُنِّي فعلت كذا» 187
- (59) تصحیح: «سافر أوّل أمس» و«سافر أمس الأوّل» 189
- (60) تصحیح: «امرأة غَضْبَاءَة» و«عَظْشَاءَة» 192
- (61) تصحیح «الأُنَانِيَّة» 195
- (62) تصحیح: «أنت تستأهل الاحترام» 197
- (63) تصحیح: «زيد هنا» و«المؤتمر هنا» 199
- (64) تصحیح: «قَبِلْتُ بالأمر» 201
- (65) تصحیح: «هذا طالب كسول» 205
- (66) تصحیح: «لا معقول» و«لا أخلاقي» 208

- (67) تصحیح: «الموسوعة» 210
- (68) تصحیح: «العيد الخمسيني» و«الثلاثينيات» و«الكتاب الثلاثين» 212
- (69) تصحیح: «تقدم إليه بكذا» بمعنى «التمسه» و«قدمه إليه» 216
- (70) تصحیح: «دعاية بحجة» 218
- (71) تصحیح: «لا نفي فلاناً حقه مهما قلنا فيه» 220
- (72) تصحیح: «تربوي» و«تنموي»، و«تعبوي» و«وحدوي» و«بنوي» 222
- (73) تصحیح: «استعوض استعواضاً» و«استبين استبيناً» 225
- (74) تصحیح: «هي غيرة» و«صبورة» و«هم غيورون» و«هم صبورون» ... 227
- (75) تصحیح: «هذه امرأة مغطاة» و«مغطيرة» و«مغشامة» - بتاء التانيث في الصيغ الثلاث - 233
- (76) تصحیح: «استعرض القائد الجند» 235
- (77) تصحیح: «أمعن فلان النظر» 237
- (78) تصحیح: «لا غير» 239
- (79) تصحیح: «نشاطات» و«أنشطة» 242
- (80) تصحیح: «ملابس جاهزة» 245
- (81) تصحیح: «قياسية النحت» 247
- (82) تصحیح: «قتيلة» و«جريحة» 251
- (83) تصحیح قياسية جمع «فعيلة» بمعنى «مفعولة» على «فعائل» 253
- (84) تصحیح «المواصفات» و«التوصيف» 255
- (85) تصحیح «التصفية» بمعنى الحل والإنهاء 257
- (86) تصحیح: «عزة وقوة وكرامة العرب في وحدتهم» و«كلیة آداب القاهرة» و«إنك الرجل بعيد النظر» 259
- (87) تصحیح «صدق المجلس على القرار» 264
- (88) تصحیح «شجب العدوان» 266

- (89) تصحیح: «فَوَضْتُ فلاناً فی الأمر» 268
- (90) تصحیح قیاسیة الاشتقاق من أسماء الأعیان 270
- (91) تصحیح: «أَخَذْتُ الكتابَ مِنْ عَلَی الْکُرْسِيِّ» 274
- (92) تصحیح کلمة «التَّسْيِبُ» 276
- (93) تصحیح: «ثارَ ضِدَّ الاستعمار» 278
- (94) تصحیح: «أُمَّهَاتُ» لما لَا یَعْقِل 280
- (95) تصحیح: «صَمَدٌ» بمعنى «ثَبَتَ» ومصدره «الصُّمُودُ» 283
- (96) تصحیح: «التَّصْوِيبُ» بمعنى «تصحیح الخطأ» 288
- (97) تصحیح کلمة: «الْمُرَائِي» 290
- (98) تصحیح: «الْبَرْجَةِ» و«الْجَذُولَةِ» و«الْمَنْهَجَةِ» 292
- (99) تصحیح کلمة: «الملاك» 295
- (100) تصحیح: «فَحَصَ الطَّبیبُ المریضَ» 297
- (101) تصحیح: «لَمْ أَفْعَلْ هذا أبداً» 299
- (102) تصحیح: «المديونية» 303
- (103) تصحیح: «رَصَدَ فلان مالاً» و«لَهُ رَصِيدٌ» 305
- (104) تصحیح: «أَنْجَبَ فلان ولداً» 307
- (105) تصحیح: «أَنْتَجَتِ النَّخْلَةُ بَلَحاً كثيراً» 308
- (106) تصحیح: «فَعَلَهُ رَغَمَ أَنْفِهِ» أو «رَغْماً مِنْهُ» أو «رَغْماً عَنْهُ» 310
- (107) تصحیح: «مُرْبِكٌ» و«إِشْهَارٌ» و«يُضِيرُهُ» 314
- (108) تصحیح: «جَمَدٌ» ومصدره «التَّجْمِيدُ» 317
- (109) تصحیح: «كُبْرَى» و«صُغْرَى» و«عُلْياً» مجردة من «أَل» والإضافة 319
- (110) تصحیح: «زارني فلان بينما كنت أهم بالخروج من البيت» 321
- (111) تصحیح: «نوايا» جمع «نية» 324
- (112) تصحیح: «اسْتَهْدَفَتِ الحُطَّةُ زيادة الإنتاج» 326

- (113) تصحیح: «ما دمتَ مديراً للمؤسسة فأنت مسؤول عنها» 328
- (114) تصحیح: «اشترِ أيّ كتاب» 330
- (115) تصحیح: «حَبَدًا لو تَأَثَّيْتُ» 335
- (116) تصحیح: «فلان أحسن من ذي قَبْلٍ» و«كم ذا نَصَحْتُكَ» 337
- (117) تصحیح جمع «النادي» على «التّوادي» 339
- (118) تصحیح وصف جمع غير العاقل بصيغة «فَعْلَاء» 341
- (119) تصحیح: «يحب يأكل» و«يريد يضحك» 345
- (120) تصحیح كلمة «انضباط» 347
- (121) تصحیح جمع «باسل» على «بواسل» 349
- (122) تصحیح كلمة: «التّهريج» 352
- (123) تصحیح: «فلان كأديب له شهرة عالمية» و«قال ذلك كتعليق» 354
- (124) تصحیح «الأُمُسيّة» - بتخفيف الياء - 356
- (125) تصحیح: «ما أَبْيَضَ هذا الثّوب!» و«هذا الثّوبُ أَبْيَضُ من ذاك» 358
- (126) تصحیح: «لَمْ وَلَنْ أُوَافِقْ على هذا القرار» 362
- (127) تصحیح: «عَشَوَائِي» و«عَشَوَائِيَّة» 364
- (128) تصحیح: «سعر التّكْلِيفَة» 366
- (129) تصحیح إضافة «حَيْثُ» إلى المفرد 368
- (130) تصحیح: «أَدَانَتْهُ المحكمة» و«حَكَمَتْ بِإِدَانَتِهِ» 371
- (131) تصحیح: «يتراوح السعر بين عشرين وثلاثين ديناراً» 373
- (132) تصحیح: «فَعَلْتُ نَفْسَ الشَّيْءِ» و«ناقَشْتُ عَيْنَ الموضوع» 375
- (133) تصحیح كلمة «التّطويع» بمعنى «الإخضاع» 378
- (134) تصحیح: «أُحِبُّ الطّفل ولا سَيِّماً وهو يُلْعَبُ» 380
- (135) تصحیح: «بَرَّرَ» ومصدره «التّبرير» 382
- (136) تصحیح: «سِرْتُ سبعة كيلومترات» و«سِرْتُ عشرين كيلومتراً» 386

- (137) صحیح: «تَفَوَّقَ فلان وبِالتَّالِي يستحق الجائزة» 388
- (138) تصحیح: «الإِنَاء مليء بالماء، والبُثْر مليئة بالماء» و«الوعاء ممتلئ».... 389
- (139) تصحیح «سائر» بمعنى «جميع» 392
- (140) تصحیح: «اسْتَجْمَعَ فلان قُواه» 395
- (141) تصحیح: «مَنْطِقَة» - بفتح الميم وكسر الطاء - و«مِنْطَقَة» - بكسر الميم وفتح الطاء - 397
- (142) تصحیح: «قَدِّمْتَ التقرير بصفتي رئيساً» أو «بوصفي رئيساً» 401
- (143) تصحیح: «البداية» - بالياء - 403
- (144) تصحیح: «الْفَيْمُ الأخلاقية، والقيم الإنسانية» 405
- (145) تصحیح: «قيم» بمعنى جيد أو حسن 408
- (146) صحیح: «أنت من؟» و«الامتحان متى؟» و«قرأت ماذا؟» 409
- (147) تصحیح «الطَّابِقُ الأول» من العمارة 411
- (148) تصحیح «الْمَشُورَة» - بفتح الميم والواو وسكون الشين 414
- (149) تصحیح: «إِذَا زُرْتَنِي أَكْرَمِك» 416
- (150) تصحیح: «طالقة» و«حائضة» 419
- (151) تصحیح: «مِنْصَدَة» 421
- (152) تصحیح: «تَسَاءَلْتُ» و«تَسَاعَلَ الرَّجُل» 423
- (153) تصحیح: «الدَّعَاوِي» و«الدَّعَاوَى» و«الحِصَاد» و«الحِصَاد» 426
- (154) تصحیح: «تَرَسَّمْتُ طريقة فلان» 428
- (155) تصحیح: «الْأَقْصُوصَة» و«الرَّتَابَة» 430
- (156) تصحیح «سارت المفاوضاتُ خُطوةً خُطوةً» أو «خُطوةً بِخُطوة» و«نَوَقِشَتْ سياسة الخطوة بخطوة» 432
- (157) تصحیح اقتران اسْمَيْنِ في نحو: «اتِّفَاقِيَّة سايس - بيكو» 434
- (158) تصحیح: «الاستشعار من بعيد» 437

- (159) تصحیح «الْعُهُدَة» كما تُستعمل في العصر الحديث 438
- (160) تصحیح: «شباب واعد» 440
- (161) تصحیح: «اجتمع خالد مع أحمد» و«تخاصم سعيد مع زميله» و«اصطدم زيد بعمر» 441
- (162) تصحیح: «صورة مُعَبَّرَة» و«حركات تعبيرية» 445
- (163) تصحیح: «مُلاحَظَة» و«مُلحَوظَة» 447
- (164) تصحیح: «تُهْمَة» - بسكون الهاء - و«تُحْمَة» - بسكون الخاء - و«سِعة» - بكسر السين - 449
- (165) تصحیح: «الشَّفَرَة» 452
- (166) تصحیح: «سَدَدَ فلان دَيْنَه» و«سداد الدَّين» 454
- (167) تصحیح: «تَوَقَّرَتِ السَّلْعُ في السَّوْق» 455
- (168) تصحیح: «كیمیائی» و«صَفْرَائِي» 457
- (169) تصحیح: «سافر فلان في مُهِمَّة» - بضم الميم الأولى وكسر الهاء - و«أمر هام» 459
- (170) تصحیح: «أُحِبُّ الأدبَ وخاصَّةَ الشَّعْرِ» 462
- (171) تصحیح: «المُتَلَج» - بفتح اللام المشددة - و«الْوَصْل» و«الإيصال» 464
- (172) تصحیح: «انْضَاف» و«انْفَسَد» و«انْعَدَم» 466
- (173) تصحیح: «حضر حوالي عشرين عضواً» 468
- (174) تصحیح: «جاءوا واحداً واحداً» 472
- (175) تصحیح: «لَقِيتُ فلاناً صُدْقَةً» و«مُصَادَفَة» 473
- (176) تصحیح: «حَتَّى أنت يا صديقي» و«لم يَقْرَأْ حتَّى الصَّحَف» 475
- (177) تصحیح: «المأذون» و«المحجور» 477
- (178) تصحیح: «المحسوسات» 481
- (179) تصحیح: «تَسْيِيس» و«تَحْجِيم» 483

- (180) تصحيح: «اعْتَذَرَ فُلَانٌ عَنِ الْحُضُورِ» و«اعتذر من ذنبه» أو «عن ذنبه»
485
- (181) تصحيح: «وثنائتي» و«كُنِّي» و«أخلاق» و«أذينايتي»
487
- (182) تصحيح: «ينبغي لك أن تفعل كذا»
491
- (183) تصحيح «مَشَى بصورة جيّدة» و«عاش الأحداث»
494
- (184) تصحيح: «ثلاثة شهود»، «خمسة كلاب»
496
- (185) تصحيح: «ثلاثة صالحين» و«ثلاث مسلمات» و«ثلاثة حكماء»
501
- (186) تصحيح استعمال «جمع القِلَّة» مكان «جمع الكُثْرَة» واستعمال «جمع الكثرة» مكان «جمع القِلَّة»
505
- (187) تصحيح: «فُتِحَتْ مَكَّةُ سنة ثمان» و«حَدَّثَ كذا سنة أربع وستين» .
511
- (188) تصحيح: «أنفقت دنانير سبعا» و«قرأت خمسة أو خمسا» و«اشتريت ثلاثة من الكتب وأربعة من القصص»
513
- (189) تصحيح: «الخمسَة الكتب» و«الخمسَة كتب»، و «الأحد العشر طالبا»
516
- (190) تصحيح: «المطار»
519
- (191) تصحيح: «دَعَمَ» - بالتّضعيف - و«تَدَعَمُ الدَّوْلَةُ الدَّوَاء»
521
- (192) تصحيح: «فلان أنصَفُ من فلان»
524
- (193) تصحيح: «تَعَالَمَ فلان على زملائه»
527
- (194) تصحيح: «وَرُود» و«زُهُور» و«سُهُوم»
529
- (195) تصحيح: «فلان ناكِر الجميل»
531
- (196) تصحيح: «عَسِيْتُ» بكسر السّين، و«الجِنَازَة» بفتح الجيم وكسرهما
533
- (197) تصحيح: «إحدى وعشرون امرأة» و«أنت مُلام»
535
- (198) تصحيح: «حضر فلان أثناء المحاضرة»
537
- (199) تصحيح: «الْعَمَالَة» بمعنى الْعَمَلِ وَالْعُمَالِ
540

- (200) تصحيح: «وَدَعْنَا الْقَافِلَةَ»، وجمع «أَرْض» على «أَرَاضٍ» 542
- (201) تصحيح: «التَّغْطِيَةُ» بمعنى الإحاطة والشُّمول و«التَّمْشِيطُ» بمعنى تفتيش المكان 544
- (202) تصحيح: «أَكَّدَ الطَّبِيبُ عَلَى ضَرُورَةِ الْجِرَاحَةِ» 546
- (203) تصحيح قياس جمع أفعال التفضيل المقترن بالألف واللام على «الأفعال» وتأنينه على «الفُعْلَى» 549
- (204) تصحيح: «أَيُّهُمَا أَفْضَلُ الْوُضُفَةِ أَمْ التَّجَارَةُ؟» 553
- (205) تصحيح «المعلن إليه» 555
- (206) تصحيح: «أَوْحَى لَهُ» و«رَضِيَ عَلَيْهِ» 556
- (207) تصحيح: جمع «أَحْمَرٌ» - للعاقل - على «أَحْمَرَيْنِ» 560
- (208) تصحيح: «لَا أَدْرِي إِذَا كَانَ فُلَانٌ حَاضِرًا» و«هُوَ صَادِقٌ بِكُلِّ مَعْنَى الْكَلِمَةِ» و«لَمْ يَعِدْ فُلَانٌ قَادِرًا» و«قَارَنَ فُلَانٌ بَيْنَ كَذَا وَكَذَا» 563
- (209) تصحيح: «جَاءَ الرَّجُلَانِ نَفْسُهُمَا وَنَفْسَاهُمَا وَأَنْفُسُهُمَا» 565
- (210) تصحيح: «الْمُنَاوَرَةُ» 568
- (211) تصحيح: «تَقَعُ مَنَاطِقَةُ (قِرْقَارِشٍ) غَرْبَ مَدِينَةِ طَرَابُلُسٍ أَوْ غَرْبِيَّهَا» 570
- (212) تصحيح: «هَذَا الثَّوبُ قُسْطِيٌّ» أَوْ «كُسْتَنِيٌّ» 572
- (213) تصحيح: «هَذَا مَنْزِلُ آيِلٍ لِلْسَّقُوطِ» و«فُلَانٌ آيِبٌ مِنَ السَّفَرِ» 574
- (214) تصحيح نحو: «زَيْدُونَ» و«حَمْدُونَ» وإعرابه إعراب المفرد 576
- (215) تصحيح: «غَشَّ الطَّالِبُ فِي الْإِمْتِحَانِ» 579
- (216) تصحيح: «تَوْيِبٌ» - تصغير ناب - و«شُوَيْخٌ» - تصغير شَيْخ - و«حَوَيَّانٌ» - تصغير حَيَّوَان - 581
- (217) تصحيح «جَوَّازُ ظُهُورِ الْكَوْنِ الْعَامِ» 584
- (218) تصحيح: «مَهْمَا حَاوَلْتَ فَلَنْ تُغَيِّرَ رَأْيِي» 588
- (219) تصحيح: «حَضَرَ سَالِمٌ خَالِدُ إِبْرَاهِيمَ» - بسكون الأعلام المتتابعة - 590

- (220) تصحیح إطلاق «زَوْج» على الواحد والاثنين 597
- (221) تصحیح: «زوجة» - بالتاء - 600
- (222) تصحیح: «أنا أمام خيارين: إما كذا وإما كذا» 603
- (223) تصحیح جمع المصدر 604
- (224) تصحیح إلحاق تاء الوَحْدَةِ بمصدر الثلاثي المزيد 606
- (225) تصحیح: «سَلَامِي العاطر» و«تَوْب دَاكِن» 609
- (226) تصحیح «عرفاتي» و«السَّاعَاتِي» 612
- (227) تصحیح جمع «مشكلة» على «مشاكل» 614
- (228) تصحیح قياسيَّة التَّعْتِ بِالْمُضَدَّرِ ووقوع المصدر حالاً 616
- (229) تصحیح تعدية الفعل الثلاثي اللازم عند الحاجة 621
- (230) تصحیح السَّماع من الْمُحَدَّثِينَ والتَّوَسُّع في القياس بشروطه 623
- (231) تصحیح إعراب الاسم المرفوع بعد «إذا» و«إن» و«لَوْ» والشرطيَّات مبتدأً 627
- (232) تصحیح: «فلان قَرَابَتِي» 631
- (233) تصحیح: «رُبَّ مالٍ كثيرٍ أَنْفَقْتُهُ» 633
- (234) تصحیح: «أَوْقَفْتُ السَّيَّارة» و«أَوْقَفْتُ الدَّار» 635
- (235) تصحیح: «كُلُوَّة» - بالواو - 637
- (236) تصحیح: «الأنموذج» و«المِرْسَال» 639
- (237) تصحیح نقط الياء المتطرِّفة 641
- (238) تصحیح كتابة «مئة» بلا ألف بعد الميم 644
- (239) تصحیح كتابة «ثلاث مئة»، «أربع مئة»... إلى «تسع مئة»، بفصل العدد من «ثلاث» إلى «تسع» عن «مئة» 648
- (240) تصحیح «يكاد الوقت أن ينتهي» 650
- (241) تصحیح: «المال بين زيد وبين عمرو» 653

- 655 (242) تصحيح: «تسعدني رؤياك».
- 657 (243) تصحيح: «اندحر جيش العدو في المعركة».
- 659 (244) تصحيح: «جاء القوم إلّاك»، و«ما قصدت إلّا».
- 661 (245) تصحيح: «الحماس».
- 662 (246) تصحيح: «أعدم الجلاد المجرم السفاح».
- 663 (247) تصحيح: «المظاهرة» بمعنى التّجمع.
- 665 (248) تصحيح: «التأميم» و«التدويل» بمعناها المستعمل حديثاً.
- 667 (249) تصحيح: «فشّل» بمعنى «أخفق».
- 668 (250) تصحيح: «عزّف فلان لحناً» و«عزّف على العود».
- 669 (251) تصحيح: «كلّفت البناء كذا».
- 670 (252) تصحيح: «تغيّ الشّيء».
- 671 (253) تصحيح: «تسعى الدّول إلى استتباب الأمن والأمان».
- 672 (254) تصحيح: «شربت اللبن من الطّاسة».
- 673 (255) تصحيح: «صارحته بالرّأي».
- 674 (256) تصحيح: «العظمة» بمعنى غلّو المكانة.
- 675 (257) تصحيح: «سواء كذا أو كذا» و«لا خلاف بين هذا أو ذاك».
- 676 (258) تصحيح: «عضوة».
- 678 (259) تصحيح: «عجوزة».
- 680 (260) تصحيح: «فنان» بالمعنى الشائع حديثاً.
- 682 المراجع
- 693 الفهرس